جامعة عين شمس
كليــــة الآداب
قســــــم التاريخ

تاريـــخ العـرا ق السياســـى

من نهاية حكم مدحت باشا إلى قيام حكم الإتحاديـــين

١٨٧٢- ١٩٠٨م

رسالة لنيل درجة الماجستير

إعداد

ا شـرف محمد عبد الرحمن السيد مؤنس

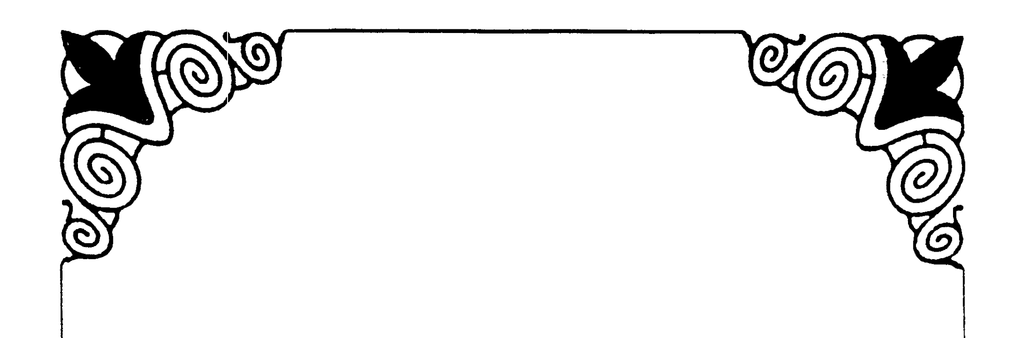
المعيد بقسم التاريخ - كلية التربية - جامعة عين شمس

إشراف

الأستاذ الدكتور/ عبد العزيز سليمان نوار

أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب جامعة عين شمس

القاهرة ١٩٩٣م

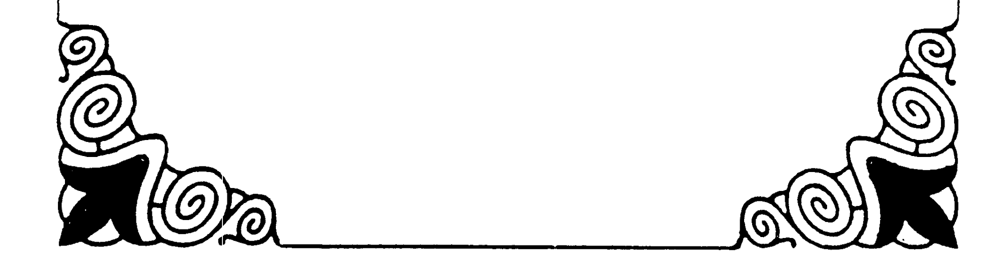


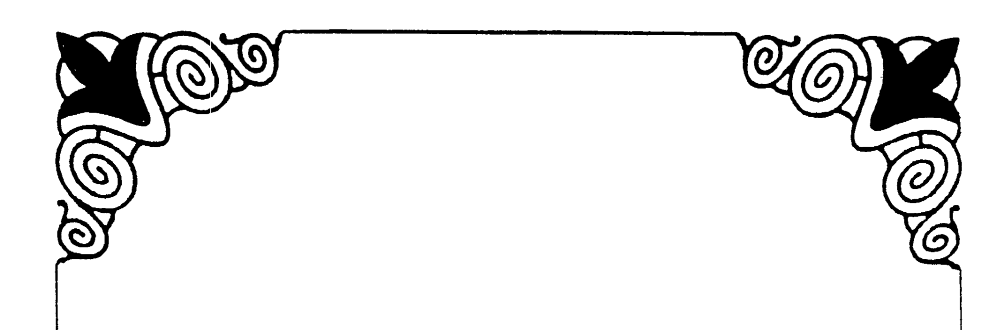
بسم الله الرحمن الرحيم

" ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا "

صدق الله العظيم

من الآية رقم ٢٨٦ من سورة البقرة





إهداء

إلى أبى وأمى .. رمز الوفاء والعطاء

احتراما وتقديرا

إلى زوجتى وبناتى لبنى وآية وآلاء

حباً وعرفاناً





شكر وتقدير

يسعدنى كل السعادة أن أتقدم بوافر شكرى وعظيم امتنانى لأستاذى الفاضل

الأستاذ الدكتور/ عبد العزيز سليمان نوار المشرف على الرسالة ، الذى أولانى الكثير من الرعاية والتشجيع ،وهو الذى أمدنى بالكثير من الوثائق البريطانية الخاصة بموضوع الرسالة ، وكذلك بالمصادر والمراجع التى احتجت إليها ، وهو الذى رعانى بعلمة وتوجيهاته وإرشاداته العلمية القيمة أثناء قراءة ومراجعة فصول الرسالة التى ما كانت لتستوى دون هذه التوجيهات ، فله منى وافر الشكر والاحترام ، وادعو المولى جلّ شأنهُ أن يمُد فى عمره ويجزيه عنى خيرَ الجزاء .

كما أسجل شكرى وتقديرى إلى كل من عاوننى ومد لى يد المساعدة وأخص منُهم الأستاذ / نبيل محمد رشاد والأستاذ/ أحمد على أحمد المدرسين المساعدين بكلية التربية جامعة عين شمس . والأستاذ/ سيد عبد الغنى والأستاذ/ محمد على محمود لمعاونتى فى مراجعة الطباعة وكتابة الرسالة .

كما أقدم شكرى وتقديرى لأساتذتى الأفاضل فى سمنار التاريخ الحديث بكلية الآداب جامعة عين شمس الذين أستفدتُ بعلمهم ومناقشاتهم من خلال مداومتى على حضور جلسات السمنار.

كما لا يفوتنى فى هذا المجال أن أسجل شكرى إلى السادة أمناء وموظفى مكتبات : المكتبة المركزية بجامعة عين شمس ومركز بحوث الشرق الاوسط بجامعة عين شمس وامناء مكتبتى كلية التربية والآداب بجامعة عين شمس والمكتبة العامة بجامعة القاهرة ومكتبتى كلية الآداب ودار العلوم بجامعة القاهرة وامناء مكتبة الجامعة الامريكية بالقاهرة والهيئة المصرية العامة للكتاب ودار الكتب المصرية ومكتبة جامعة الدول العربية ومعهد البحوث والدراسات العربية ، فلهم منى جميعاً وافر الشكر .



جامعة عين شمس

كلية الآداب

قسم التاريخ

اسم الطالب: أشرف محمد عبد الرحمن السيد مؤنس

الدرجة العلمية: الماجستير فى الآداب

القسم التابع له: التاريخ الحديث والمعاصر

اسم الكلية: كلية الآداب

الجامعة : جامعة عين شمس

سنة التخرج : - الليسانس من كلية التربية جامعة عين شمس سنه ١٩٨٤م.

بتقدير جيد جداً مع مرتبة الشرف.

- الليسانس من كلية الآداب جامعة عين شمس سنه ١٩٨٧م بتقدير جيد.

- اجتاز السنة التمهيدية للماجستير بنجاح فى دور اكتوبر سنه ١٩٨٩

تاريخ التسجيل لدرجة الماجستير : ١٢/٢/١٩٩٠م

موافقة مجلس الكلية على التسجيل : بتاريخ ١٢/٢/١٩٩٠م

موافقة مجلس الجامعة : بتاريخ ٤/٣/١٩٩٠م

سنة المنح : ٤ /١١/١٩٩٣م

جامعة عين شمس

كلية الآداب

قســم التاريخ

رساله ماجستــير

اسم الطالــــب: أشرف محمد عبد الرحمن السيد مؤنس

عنوان الرسالــه: تاريخ العراق السياسى من نهاية حكم الوالى مدحت باشا إلى قيام حكم الاتحاديين ١٨٧٢-١٩٠٨ م

اسم الدرجـــة : : (ماجستيــــر)

لجنـــــــة الاشــــــــــراف

١- الاســـم:/ الأستاذ الدكتور/ عبد العزيز سليمان نوار

الوظيفـــــــة / أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب - جامعة عين شمس

تاريخ البحث :   /   /

الدراســات العليـــا

ختم الاجازة

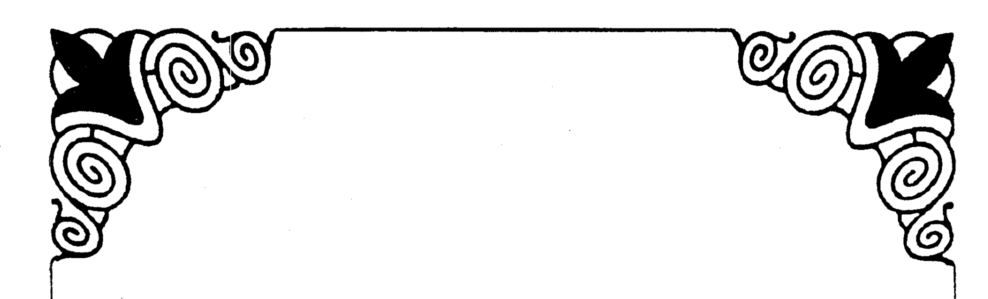
اجيزت الرساله بتاريخ   /   / ١٩٩

موافقة مجلس الكلية

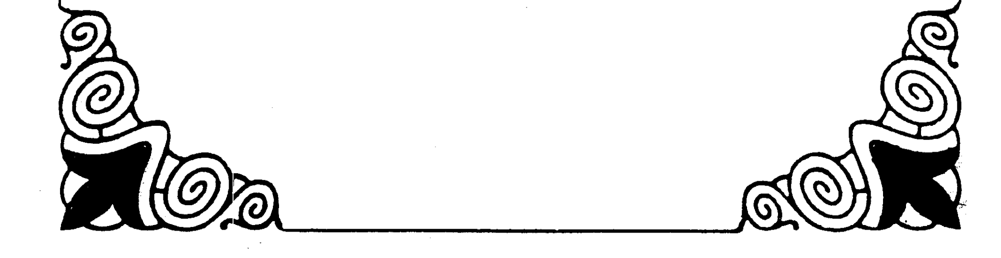
/   /   ١٩٩

موافقة مجلس الجامعة

/   /   ١٩٩



المحتويات



المحتويـــــات

الصفحـــة

الصفحـــة

الصفحـــــة

(الفصل الخامس)

التنافـــس الــدولـى ازاء العـــراق
١٨٧٢ ــ ١٩٠٨

(الفصل الســادس)

العلاقـات العراقيـة الفارسيـــة
١٨٧٢ ــ ١٩٠٨

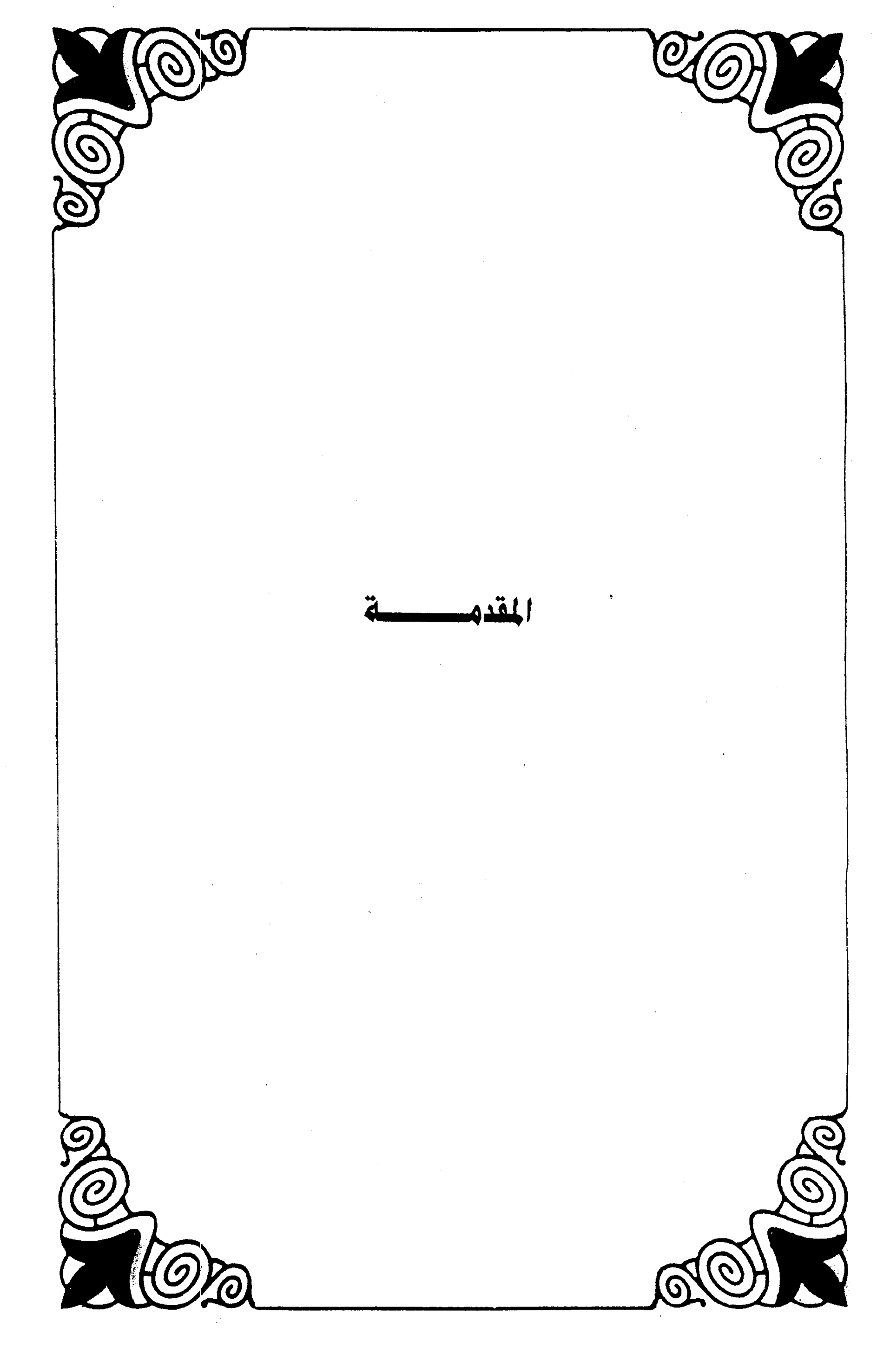
(الفصل السابع)

العـــراق والجـــوار العربـــى
١٨٧٢ ــ ١٩٠٨

الصفحـــــــة

(الفصل الثامن)

سياســة الاتحاديين وأثرهـا على العراق (٣٣١ـ٣٥٩)



المقدمـــــة

المقدمـــــــــة

تتناول هذه الدراســة " تاريخ العراق السياسي [1] منذ نهايــة حكم الوالـــى مدحــت باشا عام ١٨٧٢ م حتى قيام حكم الاتحاديين عام ١٩٠٨م " وكان العــراق فــى معظم تلك الفترة ينقسـم الى ولايــات عثمانيــة ثلاث : بغداد والبصـرة والموصل ، وكـان يشار الى تلك الولايــات فى المجال الدولــى بالاصطلاح " بلاد مابين النهريــــــن Mesopotamia وكان يراد به حوض دجلــة والفرات ، أو ما يعرف بـــــوادى الرافديــن .

وبالتالــى لم يشكل العراق كيانا سياسيــا واحــدا ، بل ثلاث وحدات سياسية ، ولم يشكل أيضــا كيانا سياسيــا مستقلا ، بل كان يشكل جزءا من كيــان سياسى أكبــر وهو الدولــة العثمانيــة ، وقد كان لذلك اثارة السلبيــة على تاريخ العراق خلال فتــرة الدراســة .

ونقطــة البدايــة فى هذه الدراســة هى ترك مدحــت باشا للحكم فى ولايـــة بغداد فى مايو ١٨٧٢م ، ويرجع اختيارنــا لهذا التاريخ بالذات لنبدأ به دراستنــا الـــى عــدة أسباب ، يأتى فى مقدمتهــا الأهميــة التاريخيــة لفترة حكم مدحــت باشا التـــى أستمرت ما يزيد عن ثلاث سنوات ، والتى تعــد من أخصب فترات الحكم العثمانــى فــى العراق ، ، فهى اذن فتــرة ذات ملامح متميزة للانطلاق منهــا لدراســة تاريخ العـــراق ، هذا بالاضافــة الى أنهــا استكمال للدراســة القيمــة التى قام باعدادها أستاذنـــــا الاستاذ الدكتور عبد العزيز نــوار عن تاريخ العراق الحديث ، والتى توقفــت عند نهايـــة حكم الوالى مدحــت باشا ، والتى حصل بهــا على درجــة الدكتــوراه .

---

(١) ان لفظــة " سياسة "عند العرب تعنى تدبير شؤون الناس وتولى أمورهم والرياسة عليهـــم ونفاذ الأمر فيهــم . انظــر :
ابن منظور الافريقى المصرى : لسان العرب ، المجلد السادس ، دار صادر ، (بيـــروت، ١٩٥٦م) ، ص ١٠٨ــ١٠٩ ، القاموس فى مادة (سوس) ، أما عند المحدثين فهـــى تعنى : حكم الأمم أو فن هذا الحكم ، وهى كما تتصل بنظم الدولــة فى الداخل تتصــل أيضا بنظمهــا والتزاماتهــا مع الدول الأخــرى . انظــر :
أحمد الشايب : تأريخ الشعر السياسى ، ط٢، (القاهرة ،١٩٤٥) ، ص ٣ــ٤ .

أما النقطة التى توقفت عندها دراستنا ، فهى قيام حكم الاتحاديين فى ٢٣ يوليو ١٩٠٨م ، وترجع أهمية هذا التاريخ الى أنه يمثل فى تاريخ العراق بداية لمرحلة جديدة ، اتجهت فيها حركة الاتحاديين الى أتباع سياسة تتريك الدولة العثمانية وولاياتها ، والتى حلت بدلا من الرابطة العثمانية ، وبالتالى سحق الشعور القومى وتحويل العرب الى أتراك ٠

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من تناولها لمرحلة مهمة من تاريخ العراق الحديث الذى لا يزال يفتقر الى مزيد من الدراسات والأبحاث العلمية ، ففترة الدراسة هذه لم تأخذ من الباحثين ما تستحقه من اهتمام ٠ فعلى الرغم من وجود عدد من الدراسات العلمية التى تناولت تاريخ العراق فى العهد العثمانى خاصة منذ بداية عهد المماليك فى منتصف القرن الثامن عشر وحتى نهاية حكم الوالى مدحت باشا ، الا أن الفترة التى أعقبت حكم مدحت باشا وحتى قيام حكم الاتحاديين لم تبحث من جميع جوانبها بحثا وافيا ، بل بحث بعض جوانبها [1] ، ولذلك فهى تحتاج لمزيد من الدراسات ٠

على الرغم من أن الباحثين قد ألحقوا هذه الفترة ، أو جزءا منها بدراسات أشمل ـ سواء أكانت أكاديمية أم غير أكاديمية ـ تتناول فترات لاحقة أو سابقة أحيانا ، حيث تطرقت هذه الدراسات الى الفترة الواقعة بين نهاية حكم مدحت باشا وقيام حكم الاتحاديين بصورة عرضية ، أو ممهدة لما تبحثه من فترات أعقبتها ، لذلك فان اختيارنا لموضوع الدراسة جاء رغبة فى دراسة جانب مهم من جوانب تاريخ العراق فى تلك الفترة ودراسته دراسة علمية ٠

---

(١) هناك دراستان قيمتان لتاريخ العراق قام بهما الباحث العراقى: جميل موسى رضا : الأولى عن : تاريخ التعليم فى العراق ١٨٦٩ـ١٩١٨م ، ونال بها درجة الماجستير من كلية دار العلوم جامعة القاهرة عام ١٩٨٦م ، والدراسة الثانية عن : الادارة العثمانية فى ولاية بغداد ١٨٦٩ـ١٩١٧م ، ونال بها درجة الدكتوراة من نفس الكلية والجامعة، عام ١٩٨٨ م ، هذا بالاضافة الى ما كتبه استاذنا الدكتور : عبد العزيز سليمان نوار عن : المصالح البريطانية فى أنهار العراق ١٦٠٠ـ١٩١٤م ، (القاهرة ، ١٩٦٨) ٠

وعلى الرغم من أن هذه الدراسة اقتصرت على الناحية السياسية لتاريخ العراق الحديث ، الا أننى أدرك جيدا بأن التاريخ ، ولا سيما التاريخ الحديث ، لأية أمة من الأمم ، أو لأى شعب من الشعوب ، ليس هو التاريخ السياسى لتلك الأمة أو لذلك الشعب فحسب ، بل هناك جوانب عديدة أخرى سواء الاقتصادية أو الاجتماعية ، قد تكون أحرى بالعناية وألزم بالتقصى والبحث .

وعلى الرغم من ذلك فان الباحث لم يغفل فى هذه الدراسة تناول البعدين الاقتصادى والاجتماعى ، وان لم يخصص لهما شقا مستقلا ، حيث أن هذه الدراسة تركز على الجانب السياسى ، وانما تناولتهما من خلال الأحداث التاريخية المتعلقة بالجانب السياسى .

فالدراسة التاريخية سلسلة مترابطة كل منها يؤثر فى الآخر ، ويتأثر به ، الا أن عذرى فى سلوك هذا الطريق الذى سلكت قائم فى كون تاريخ هذه الفترة لا يزال يكتنفه الغموض ، ولم ينل حظه من الدراسات التاريخية المتخصصة ، ولذلك أردت كشف غموضها وتسليط الأضواء عليها لدراسة بقية جوانبها الاقتصادية والاجتماعية .

وتبنّى البحث فى تناوله لدراسة التاريخ السياسى فى العراق ، المفهوم الذى يرى أن السياسة هى علم الدولة بشؤونها الداخلية والخارجية . أى الأوضاع السياسية على اطلاقها ، سواء فى علاقات أهل البلد بالسلطات الحاكمة التى تتولى شؤونه الداخلية ، أو فى علاقات السلطات الحاكمة بالقوى الخارجية .

ولقد اتسمت فترة الدراسة بالعديد من الصراعات بين السلطات العثمانية ، الحاكمة فى العراق ، والقوى المناوأة لها على المستويين الداخلى والخارجى . فعلى المستوى الداخلى ظلت السلطات العثمانية الحاكمة طوال فترة الدراسة فى صراع مستمر وعنيف مع العشائر العربية البدوية منها والريفية ، ومع العشائر الكردية ، كما كان هناك صراع مع الأقليات الأخرى ، وقد لجأت السلطات العثمانية الحاكمة الى أساليب عديدة ومتنوعة لاحتواء زعماء ومشايخ هذه العشائر ليسهل السيطرة عليها . وأما على المستوى الخارجى فظلت السلطات العثمانية الحاكمة فى العراق فى صراع يكاد

لا يتوقف مع الدولة الفارسية من جهة ومع آل سعود فى نجد والأحساء من جهة ثانية ، ومع آل الصباح فى الكويت من جهة ثالثة ، كما وقع العراق فريسة للتغلغل البريطانى والتنافس الأوروبى من جهة رابعة • وبطبيعة الحال ، أدت هذه الصراعات المستمرة الى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى ولايات العراق •

كما كان لموقع العراق الجغرافى الأثر الكبير فى توجيه تاريخه فطبعه بطابع خاص وكثيرا ما لاحظ المؤرخون ما للموقع الجغرافى من أهمية تزيد أو تنقص بسبب تأثير العوامل الأخرى ، حتى انه ليتردد على ألسنتهم أحيانا قولهم : " ان الجغرافيا توجه التاريخ " ، واذا نحن أدركنا كنهها استطعنا فهم تاريخ العراق والمحن التى قاسى منها ، ولا يزال يقاسى من بعضها حتى اليوم •

وقد استمد الباحث خطة الدراسة من هذا الموقع الجغرافى والظروف المؤثرة فيه ، فاذا نظرنا الى العراق نجد أنه يتاخمه من الجهة الشرقية بلاد فارس ، ومن الغرب الجزيرة العربية ، وفى الجنوب الخليج العربى ، وفى الشمال المناطق الجبلية التى تنتهى الى بلاد أرمينيا والقوقاز •

وهذه الحدود تنطوى على العوامل التى تؤثر فى تاريخ العراق السياسى ، وتوجهه وهى : التهديد الفارسى من جهة الشرق ، والاتصال بجزيرة العرب وطبيعة البدو من جهة الغرب ، والنفوذ الأجنبى فى الجنوب ، وتنوع الأجناس ووعورة المنطقة فى الشمال •

ومن هذه العوامل قسم الباحث هذه الدراسة الى محورين أساسيين غير منفصلين : الأول محور داخلى يشمل الادارة ونظم الحكم فى العراق وأثر الاصلاحات والتنظيمات العثمانية عليها ، كما يشمل هذا المحور الدور السياسى للقوى الاجتماعية داخل العراق سواء أكانت قوى عرقية عشائرية أم قوى دينية مذهبية • أما المحور الخارجى فيتناول النفوذ البريطانى فى العراق وما ارتبط بهذا النفوذ من تنافس مع القوى الاستعمارية الأخرى ، سواء الفرنسية أو الروسية أو الألمانية ، كما يشمل هذا المحور أيضا علاقات العراق مع دول الجوار الاقليمى سواء مع فارس أو مع المشيخات العربية على ساحل الخليج العربى ، وبخاصة آل سعود فى نجد والأحساء

أو مع آل الصباح فى الكويـت ٠

لذا قسم الباحث هذه الدراسـة الى ثمانيـة فصول وفصل تمهيدى بالاضافـة الى مقدمـة وخاتمـة ٠

أما الفصل التمهيدى فهو بعنوان " العراق تحت الحكم العثمانى المباشر" وتنـاول الفتـرة مابين عامـى ١٨٣١ الى ١٨٧٢م ، أى الفتـرة مابين نهايـة حكم المماليـك الـى نهايـة حكم مدحـت باشا للعراق ، وتناول الباحـث بايجـاز ملامح أزمـة المجتمع العراقى من خلال دراستـه للأحوال الاقتصاديـة والاجتماعيـة والسياسيـة التى كانت سائـدة فـى العراق آنذاك ، مبرزا الأسبـاب التى أدت الى تخلف المجتمع العراقى وتدهورة ، والنتائـج المترتبـة على ذلك ، مشيرا الى أن أوضاع وسمات المجتمع العراقى هذه ظلت سائدة ولـم تتغير تقريبـا حتى نهايـة الحكم العثمانى فى العراق ، باستثناء فترة حكم مدحت باشـا ، كما تطرق الباحث الى دراسـة الاصلاحـات والتنظيمـات العثمانيـة ومدى تأثيرها علـى العراق من خلال رصده للخطوات الاصلاحيـة التى حاولت الدولـة العثمانيـة تطبيقهـا فى العراق ، كما اختتم الباحث هذا ا لفصل بتحليل أسباب البطء الشديد فى دخول الاصلاحـات الى العراق وموقف الدولـة العثمانيـة منهـا ٠

أما الفصل الأول فيتناول " الادارة ونظم الحكم فى العراق"، وقد قسم الباحث هذا الفصل الى أربعـة نقاط رئيسيـة ، تناول الأول التقسيم الادارى لولايـات العـراق الثلاث ، مبينـا العلاقـة بينهـا ، مشيرا الى عدم الاستقرار الادارى الذى اتسمت به كل من ولايتـى البصـرة والموصل على وجه الخصوص والأسباب التى دعت الى ذلك ٠ أمـا النقطـة الثانيـة فتناولـت الجهـاز الادارى الحاكم فى ولايات العراق الثلاث ، ثم انتقـل الباحث بعد ذلك لدراسـة لغـة الادارة فى العراق ٠ أما النقطـة الثالثـة فشملـت الدوائـر الحكوميـة ، فكان هناك مجلس ادارة لكل ولايـة ، بالاضافـة الى دوائـر البلديـات ودوائر الصحـة والمستشفيـات ، وقوات (الضبطيـة) حفظ الأمن ، والفيلـق السادس (الجيش) ، أما الأسباب التى دعتنى الى دراسـة الفيلق السادس ضمـن الادارة العثمانيـة فى العراق ، فترجع الى أن الجيش كان سندا قويـا للادارة المدنيـة ، بالاضافـة الى أنه قام بمهمـة تحصيل الضرائب التى كانت فى كثير من المناطق لا تتم الا

بالقوة ، أما النقطة الرابعة والأخيرة من هذا الفصل فقد تضمنت العوامل التى أدت الى تدهور الادارة فى العراق ، والتى يرى الباحث أنها ترجع الى عوامل خاصة بالدولة العثمانية نفسها ، وعوامل أخرى خاصة بالعراق •

أما الفصلان الثانى والثالث ، فقد تناول الباحث فيهما موقف السلطات العثمانية الحاكمة فى العراق من القوى الاجتماعية فيها سواء أكانت قوى عرقية عشائرية أم قوى دينية مذهبية •

فاختص الفصل الثانى بدراسة الدور السياسى للقوى العرقية والعشائرية ، وقسم الباحث هذا الفصل الى ثلاثة محاور رئيسية ، تناول الأول دور العشائر البدوية السياسى مركزا على أهم العشائر البدوية التى أسهمت فى تشكيل المجتمع العراقى ، وبخاصة عشائر "شمر الجربا" بوصفها نموذجا للعشائر البدوية ، أما المحور الثانى فيتناول دور العشائر الريفية السياسى، وقد اختار الباحث عشائر "المنتفق " بوصفها نموذجا للعشائر الريفية ، مشيرا الى موقفها من السلطات العثمانية الحاكمة ، والثورات التى أثارتها ضد السلطات الحاكمة فى العراق ، ومحاولات هذه السلطات لاستقطاب شيوخ العشائر سواء بالطرق السلمية أو بالقوة العسكرية • وقد اختتم الباحث هذا الفصل بدراسة دور الأقلية الكردية السياسى ، من خلال صراعها مع السلطات العثمانية فى العراق ، ومحاولات الأكراد الاستعانة بفارس لمناوأة السلطات العثمانية فى العراق •

أما الفصل الثالث فاختص بدراسة "الدور السياسى للقوى الدينية فى العراق" وقد قسم الباحث هذا الفصل الى أربع نقاط رئيسية ، تناول أولها دور المسلمين من أهل السنة ، وثانيها دور المسلمين الشيعة ، وثالثها دور اليهود السياسى فى العراق ، ويختتم الباحث هذا الفصل بدراسة دور النصارى السياسى فى العراق ، مشيرا الى موقف كل فئة من هذه الفئات الأربعة من السلطات العثمانية الحاكمة ومدى مساهمتها فى الحياة السياسية ومدى قربها وبعدها عن السلطة الحاكمة •

أما الفصلان الرابع والخامس ، فتناول الباحث فيهما محاولات القوى الأجنبية التغلغل داخل العراق • فاختص الفصل الرابع بدراسة " تغلغل النفوذ البريطانى فى

العراق " ، وقد اوضح الباحث أن السلطات البريطانية لجأت الى العديد من الأساليب لمحاولة التغلغل داخل العراق ، ومن هذه الأساليب تأسيس شركات للملاحة النهرية في بلاد مابين النهرين وأبرز هذه الشركات شركة لينش للملاحة النهرية ، كما لجأت أيضا الى العمل على وجود السفن الحربية البريطانية فى المياه العراقية • كما سعت الى محاولة تنفيذ مشروع سكة حديد الفرات ، الا أن هذا المشروع لم يظهر الى حيز الوجود بل استخدم فى المناورات السياسية فحسب ، هذا بالاضافة الى محاولات السلطات البريطانية مد خطوط برقية وبريدية لتسهيل الاتصال بين بغداد والهند عن طريق البصرة ، ولم تكتف بريطانيا بما حصلت عليه من نفوذ وامتيازات فى العراق ، انما عملت على تقوية مركز المقيمية البريطانية فى العراق ، لدرجة أن ممثلها أصبح وكأنه ممثل سياسى لدى دولة مستقلة وليس مقيما أجنبيا فى ولاية عثمانية •

أما الفصل الخامس فيتناول " التنافس الدولى ازاء العراق " ، سواء أكان تنافسا بريطانيا فرنسيا ، أم تنافسا بريطانيا روسيا ، أم تنافسا بريطانيا ألمانيا ، فقد كانت بريطانيا محورا أساسيا فى التنافس الأوروبى ازاء العراق بحكم تغلغل نفوذها فى العراق فى أواخر القرن التاسع عشر ، ويختتم الباحث هذا الفصل بدراسة البترول وآثاره السياسية على العراق ، وكيف أن التنافس للحصول على امتيازات للتنقيب عن البترول كشف عن منافس جديد فى هذا المجال ، وهو الولايات المتحدة الأمريكية ، وبذلك تبدلت صفة هذا التنافس فى نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين من السيطرة على طرق المواصلات فحسب ، الى السيطرة على منابع البترول ، وبالرغم من ذلك فان البترول لم يأخذ دوره الكبير فى الاقتصاد العالمى آنذاك •

أما الفصلان السادس والسابع ، فقد خصصتهما لدراسة علاقات العراق بدول الجوار الاقليمى • فاختص الفصل السادس بدراسة " العلاقات العراقية الفارسية " ، وقام الباحث بتتبع بداية الصراع الفارسى العثمانى ازاء العراق ، والأسباب التى أدت الى استمرار هذا النزاع ، وبذلك حدد مناطق النزاع العراقى الفارسى ، مركزا على أهم منطقتين فى الصراع وهما منطقتا السليمانية وعربستان ، ثم انتقل الباحث بعد

ذلك لدراسة مشكلة الحدود العراقية والفارسية مبرزا أهم المشاكل المترتبة عليها ، من وجهة نظر الباحث وهى مشكلات اقتصادية ودينية وسياسية ٠

أما الفصل السابع فقد جاء تحت عنوان " العراق والجوار العربى" ، وقد قام الباحث بتقسيم هذا الفصل الى نقطتين رئيسيتين ، الأولى تتتبع الوجود العثمانى فى الأحساء منذ حملة مدحت باشا عام ١٨٧١م حتى نهاية هذا الوجود فى أوائل القرن العشرين ، أما النقطة الثانية فتتناول دراسة علاقات العراق العثمانى بالكويت ، مبرزا حقيقة هذه العلاقات وكيف تحولت هذه العلاقات من مساندة عسكرية من جانب الكويت لولاة العراق ، الى صراع بينهما من أجل احتواء حاكم الكويت ، والقضاء على الشخصية المتميزة التى كانت تتمتع بها الكويت ٠

أما الفصل الثامن والأخير ، فيتناول سياسة الاتحاديين وأثرها على العراق ، فقد قام الباحث بالقاء الضوء على موقف فئات المجتمع العراقى من اعلان دستور ١٩٠٨م ثم تتبع سياسة الاتحاديين ازاء العراق من تأسيس فروع لجمعية الاتحاد والترقى فى ولايات العراق ، ثم انتقل الباحث لدراسة سياسة التتريك التى أتبعها الاتحاديون وأثرها على فئات المجتمع العراقى ، سواء أكانت فئاتا عشائرية عربية أم كردية ، أم أقليات دينية وطوائف مختلفة ٠ كما تناول الباحث أهم مظاهر سياسة التتريك على العراق وأثرها فى التطور الفكرى والشعور القومى ، ثم يختتم الباحث هذا الفصل ، بدراسة صدى سياسة التتريك على العراق ، وتحول العراقيين من سياسة التأييد للاتحاديين الى سياسة المناوأة لهم ٠

ويختتم ا لباحث دراسته بخاتمة يلخص فيها أهم النتائج التى توصل اليها من خلال تقييمه لمواقف السلطات العثمانية الحاكمة فى العراق من القوى المناوأة لها ، على المستويين الداخلى والخارجى وأثر ذلك على العراق ٠

أما المنهج الذى اتبعه الباحث فى هذه الدراسة ، فهو المنهج العلمى الموضوعى القائم على عرض الأحداث التاريخية ومقارنتها وتحليلها ، متلزما بوحدة الموضوع فى السياق التاريخى العام ، وهو منهج لا يحفل كثيرا بالتفاصيل المملة ، وانما يهتم

أساسا بالكشف عن السياق العام للتطور التاريخي ، مركزا على أهم النماذج التي اسهمت بدور رئيسي في تشكيل تاريخ العراق ابان فترة الدراسة .

ولقد اعتمد الباحث في دراسته هذه على مصادر عديدة ومتنوعة ، يأتي في مقدمتها الوثائق البريطانية غير المنشورة وبخاصة وثائق وزارة الخارجية البريطانية Foreign Office المحفوظة بدار السجلات العامة بلندن Public Record Office[1] ، واعتمد الباحث أيضا على وثائق عثمانية منشورة ، قام بجمعها وتعريبها نوفل نعمة الله نوفل ، ونشرها في عام ١٣٠١هـ / ١٨٨٤ م بمجلدين تحت عنوان " الدستور " .

كما اعتمد الباحث على بعض الوثائق العربية المنشورة الصادرة عن حكومة الكويت ١٩٧١م والخاصة بحقيقة الأزمة بين الكويت والعراق ، وكذلك بعض الوثائق البريطانية المنشورة حديثا عام ١٩٨٨م الخاصة بالحدود العربية Arabian Boundaries.

كما استعان الباحث ببعض المذكرات الشخصية ، كان أهمها "مذكرات السلطان عبد الحميد " والتي قام بترجمتها وتحقيقها والتعليق عليها محمد حرب عبد الحميد ، بالاضافة الى مذكرات مدحت باشا "The Life of Midhat Pasha" ، والتي قام بنشرها ابنه علي حيدر ، وقام بتعريبها يوسف كمال بك حتاتة .

كما استعان الباحث بعدد كبير من الدوريات التي كانت تصدر في ولاية بغداد في العهد العثماني والسنوات القليلة التي أعقبته مثل جريدة " الزوراء " و مجلة " لغة العرب " ، كما استعان ببعض الجرائد المصرية .

كما اعتمد الباحث على بعض الرسائل الجامعية غير المنشورة ، وكذلك عدد كبير من المؤلفات والدراسات الأكاديمية العربية والمترجمة والأجنبية .

---

(١) أخذت صورة لهذه الوثائق بالميكروفيلم ، وهي التي أمدني بها أستاذي الفاضل الاستاذ الدكتور عبد العزيز سليمان نوار .

وكان أهم الكتب العربية مجموعة كتب المؤرخ العراقى عباس العزاوى ، ومنها : تاريخ العراق بين احتلالين وبخاصة الجزء السابع والثامن ، واحتوى على معلومات قيمة معظمها مأخوذ من مصادره الأصلية ٠

ومن الكتب المعربة كتاب " لوريمر ، ج ج" دليل الخليج ، القسم التاريخى ، وقد اعتمد الباحث على معظم أجزاء الكتاب السبعة ، ويعد كتاب " لوريمر " الذى قام بتعريبه قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر ، من الدراسات التفصيلية الوافية لتاريخ بلدان الخليج العربى ووسط الجزيرة العربية وولايتى بغداد والبصرة وجزء كبير من بلاد فارس ، منذ أوائل القرن السادس عشر حتى السنوات الأولى من القرن العشرين ٠

أما أهم الكتب الأجنبية التى اعتمد عليها الباحث كتاب : Langrigg, S. Hemsley وعنوانه "Four Centuries of Modern Iraq" ومؤلف الكتاب من الانجليز المهتمين بدراسة تاريخ العراق الحديث ، ويتناول الكتاب تاريخ العراق فى القرون الأربعة من القرن السادس عشر الى القرن التاسع عشر ، ويمتاز بتتبعه الدقيق لكل ما كتب بالانجليزية والفرنسية تقريبا عن العراق وبعض المؤلفات التركية والفارسية ، ولكنه كان متحيزا لبنى جنسه ، وهذا الكتاب مترجم من قبل جعفر خياط بعنوان " أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث" ٠

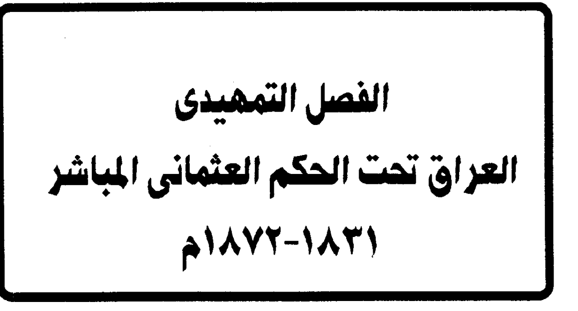
ومن الكتب الأجنبية أيضا التى استعان بها الباحث كتاب Lloyd, Seton وعنوانه " Foundation in the Dust أى : "الأسس المدفونة تحت التراب" وهذا الكتاب دراسة لعمليات التنقيب عن الآثار فى العراق ، ويتعرض كثيرا للأوضاع السياسية والبعثات الأثرية الأجنبية ، وما كان بينها من منازعات ، وبخاصة البعثات البريطانية والفرنسية ٠

وأخيرا ، فان مابذل من جهد فى هذه الدراسة انما تم بفضل الملاحظات القيمة والتوجيه السديد اللذين أبداهما أستاذى الدكتور عبد العزيز سليمان نوار المشرف على الرسالة ، فاليه خالص شكرى وعظيم امتنانى ٠

كما أتقدم بشكرى العميق للأستاذين الفاضلين عضوى لجنة المناقشة الاستاذ الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، والاستاذ الدكتور صلاح العقاد ، على تفضلهما بقبول مناقشة الرسالة ، وتجشمهما عناء قراءتها وتقويمها ، راجيا أن أحظى بمزيد من توجيهاتهما لتدارك ما أكون قد نسيته أو أخطأت فيه ٠

وختاما ، أرجو أن أكون قد وفقت فى دراسة هذا البحث ، ولله الحمد أولا وآخرا ، وهو الهادى الى سواء السبيل ٠

* * * *



الفصل التمهيدى

العراق تحت الحكم العثمانى المباشر

١٨٣١-١٨٧٢م

فصل تمهيدى

العراق تحت الحكم العثماني المباشر

أولا : الاحوال الاقتصادية ٠

ثانيا : الاحوال الاجتماعية ٠

ثالثا : الاحوال السياسية ٠

رابعا : الاصلاحات والتنظيمات العثمانية وأثرها على العراق ٠

العراق تحت الحكم العثماني المباشـــر ١٨٣١ ـ ١٨٧٢م٠

شهد العراق ابان عقد الثلاثينيات وأعقابها من القرن التاسع عشر ، زوال الحكومـــات المحلية من مدنه الواحدة بعد الاخرى ، كالمماليك في بغداد والبصره ، والجليليين في الموصل ، نتيجة تطورات اجتماعية كانت تمر بها تلك المدن من ناحية ، وتغيرات سياسيـــة كانت تعيشها الدولة العثمانية من ناحية أخرى ، وكان زوال الحكومات المحلية يعني خضوع العراق من جديد الى الحكم العثماني المباشـر [١].

ففي عام ١٢٤٧ هـ / ١٨٣١م تمكن علي رضا باشا اللاز [٢]، من دخول بغداد علـــى رأس جيش أعد لارجاعها لسيطرة الدولة العثمانية المباشرة ، وانهاء حكم المماليك شبه المستقل فيها ، بعد حكم دام زهاء الثمانيين عاما [٣]. ثم أعقب ذلك باسترجاع متسلمية البصرة مـــن بقايا المماليك ، وظلت البصرة متسلمية تابعة لباشا بغداد ، ولم تصبح ايالة [٤] مستقلـــة الا

(١) عماد عبد السلام رؤوف (الدكتور) : التاريخ والمؤرخون العراقيون في العصر العثماني الطبعه الاولى ، (بغداد ، ١٩٨٣م) ، ص ٥٠

(٢) تولى حكم ايالة بغداد خلال الفترة (١٨٣١ ـ ١٨٤٢م)

(٣) في عام ١٧٤٩م تمكن سليمان باشا ، الملقب بـ (أبي ليلة) ، وهو أحد المماليك مـــن الوصول الى منصب باشا بغداد ، ليبدأ مع توليته الحكم عهدا من عهود العثمانييـــن في بغداد عرف بـ (عهد المماليك) الذى استمر حتى عام ١٨٣١م٠ وكان السلطـــان العثماني خلال تلك الفترة يكتفي بخضوع المماليك الاسمي له ، وقيامهم بارسال الامـــوال الى الاستانة في كل عام ٠ لمزيد من التفاصيل انظـر :
عبد العزيز سليمان نوار (الدكتور) : داود باشا والي بغداد ، (القاهرة ، ١٩٦٨م) ٠

(٤) الايالة : هي الوحدة الادارية التي تتكون منها الدولة العثمانية ، ولذلك كانت الدولـــة العثمانية قبل صدور قانون الولايات ١٨٦٤م تتكون من مجموعة ايالات ، وبعد صـــــدور القانون المذكور ، استبدل اسم (الايالة) باسم (الولاية) وأصبحت الايالات تعـرف بالولايات ٠ انظـر :
Davison, Roderic. H : Reform in the Ottoman Empire 1856-1876, Princeton University press ,(New Jersey, 1963), P. 146.

ولم يطبق قانون الولايات على ايالات العراق الثلاث الا بعد تولى مدحت باشا ولايـــة بغداد في الفترة (١٨٦٩ـ١٨٧٢م) ٠ ولمزيد من التفاصيل عن قانون الولايات انظر : نوفـل نعمة الله نوفل : الدستور ، المجلد الاول ، (بيروت ، ١٣٠١هـ) ، ص ٣٨٣ ـ ٣٩٦

في عام ١٨٥٠م [1] ، أما الموصل فقد ظلت تخضع لحكم الجليليين حتى عام ١٨٣٤م عندما استطاع القائد العثماني محمد أينجه بيرقدار أن ينهي حكم آل عبد الجليل نهائيا من الموصل ، وأن تستعيد الموصل كيانها كاياله مسئولة عن شمال العراق [2] ،ولا سيما بعد تصفية ايالة شهر زور الى عدة امارات كردية ٠

وظل العراق منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر وحتى سبعينياته يواجه ظروفا قاسية خلال تلك الفترة ، فقد كان الطاعون الذى انتشر آنذاك قد أرهق البلاد أشد الارهاق وأصاب المدن بخسائر فادحة في الارواح ، بالاضافة الى ثورات القبائل العربية العنيفة في بغداد ولا سيما ثورة عبد الغني مفتى بغداد ، وثورة العقيل في الكرخ [3]٠ وكذلك الانتفاضة الكبيرة للقبائل العربية في عام ١٨٦٩م والتى قمعت بالقوة [4] ٠ أما تمردات القبائل والامراء الاكراد فقد تم تصفيتها على مراحل بين عام ١٨٣٩م وعام ١٨٤٢م٠ [5]
وفي أعوام ١٨٤٣ ـ ١٨٤٦م حدثت في كردستان انتفاضة أخرى ، وما أن هدأت حتى بدأت مرة ثالثة بين ١٨٤٨م و ١٨٤٩ م اضطرابات جديدة [6]

---

(١) الا أن مكانة البصرة الادارية كانت غير مستقرة ، فقد هبطت مرة أخرى الى مرتبة سنجق عام ١٨٥٤م ، وفي عام ١٨٦٣ م أصبحت قائمقامية وظلت كذلك حتى عام ١٨٦٩م حيث أصبحت سنجق تابع لولاية بغداد في عهد مدحت باشا ٠

(٢) أما ايالة شهرزور التى كانت احدى ايالات العراق خلال حكم المماليك (١٧٤٩ـ١٨٣١م) فقد تلاشت منذ فترة الحكم العثماني المباشر للعراق سنة ١٨٣١م ولم تقوم لها قائمة حتى انتهى الحكم العثماني للعراق ، وتحولت الى عدة امارات كردية من أشهرها ،الامارة البابانية في السليمانية ، والبهدينانيه في العمارية ، والبوتانية في جزيرة بن عمر ،والصورانية في رواندوز ٠ أنظر : عبد العزيز سليمان نوار (الدكتور) : دور العراق العثماني في حرب القرم ، المجلة المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد الثالث عشر ، (القاهرة ،١٩٦٧م) ، هامش ، ص ٢٢٥٠

(٣) لوتسكي ، فلاديمر بوريوفيتش : تاريخ الاقطار العربية الحديثة ، ترجمة عفيفة البستاني (الدكتورة) ، (موسكو ، ١٩٧١م) ، ص ١٦٩

(٤) نفس المصدر ، ص ١٧١

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر : عبد العزيز نوار (الدكتور) : تاريخ العراق الحديث ، (القاهرة ١٩٦٨) ص ١١٠ ـ ١١٦

(٦) لوتسكي : المصدر السابق ، ص ١٧١

وهـكذا عمقت ـ ثورات وتمردات القبائل الكردية والعربية فى العراق بالاضافة الى انتشار الاوبئه ، ـ التدهور الاقتصادى والاجتماعي فى العراق .

أولا : الاحـوال الاقتصـــادية :

فى الفترة التى تلت عزل داود باشا ـ آخر باشوات المماليك ـ سنة ١٨٣١م. بذل الحكام العثمانيون فى العراق كل مافى وسعهم لتوطيد سلطة الباب العالى فى العراق ، وتنفيـذ أوامره تنفيذا تاما ، وبعد تصفية الباشوات المماليك فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر وحـتى سبعينياته أصبح العراق فى وضع صعب للغاية ، اذ كان بلدا خربا مصابا بالتدهور الاقتصادى فى جميع مجالاته الزراعيه والتجارية والصناعية ، فقد اجتاحه الطاعون سنة ١٨٣١م وأنزل ضربـة قاصمة بقوته الانتاجية ، اذ أخذ يفتك بالناس ويحصدهم ، ولم يسلم من أصل سكان بغـداد البالغ عددهم آنذاك (١٥٠) مائة وخمسين الف نسمه سوى (٢٠) عشرين الف نسمه فقط ، ولـم يسلم من أصل سكان البصره البالغ عددهم (٨٠) ثمانيين الف نسمة ، الا عدد ضئيل يتـراوح ما بين ٥ ـ ٦ الاف نسمه فقط ، وانقرضت مدن وقرى كثيرة عن بكرة أبيهـا ، وأغلقت الـدور وخلت الحوانيت والمصانع وأهملت الحقول والبساتين ، وتقلصت مساحة الاراضى المزروعـة ، وأصيبت التجارة بكساد خطير ، وانتعشت الفوضى الاقطاعية التى عمقت التدهور الاقتصـادى.[1] ومما زاد الوضع سوءً فيضان نهر دجلة ودخوله بيوت بغداد فصيرها مقبرة للاحياء من جـراء انهدام البيوت وتخريبها بسبب الغرق .[2]

وبما أن المجتمع العراقي يعتمد فى اقتصاده بصورة أساسية على الزراعه والرعى ، نجد أن هذا الاساس الاقتصادى قد اعتراه التردى بسبب مسألة الاراضى الزراعية التى كانت من العوامل الرئيسية فى تدهور الزراعة ، وسوء الاوضاع الاقتصادية فى البلاد .

---

(١) نفس المصدر ، ص١٦٩

(٢) يوسف عز الدين (الدكتور): الشعر العراقى أهدافه وخصائصه فى القرن التاسع عشر ، (القاهرة ، ١٩٧٧ م) ، ص١٨ وانظر : على ظريف الاعظمى : مختصر تاريخ بغداد القديم والحديث ،(بغداد ، ١٩٢٦ م) ، ص٢٣٤ ، ٢٤٧

فقد كانت معظم أراضي العراق التي سيطر عليها العثمانيون ملكا لبيت المال ، وعرفت باسم أراضي الحوز ، أو الاراضي الاميرية [1] . وكانت الدولة تأخذ العشر من المزارعين الذين يقومون بزراعة هذه الاراضي ، وتأخذ رسوما معينة عند انتقال التصرف الفعلي من مزارع الى آخر ، وقد أصدرت الحكومة العثمانية سنة ١٢٧٤ هـ / سنة ١٨٥٨م قانون الاراضي [2] ، فكانت معظم مواده ونصوصه تتعلق بالاراضي الاميرية ، وكيفية التصرف بها ، ويؤكد هذا القانون ـ الذي يعتبر أول تشريع تولى تنظيم أحكام الاراضي وبداية تسجيلها في سجلات خاصة منتظمة ـ أنه لم تكن في العراق أراضي مملوكة بالمعنى الدقيق للملكية وان وجدت فلا أهمية لها لضآلتها [3] . وهذا يعني أن الاراضي الزراعية في العراق كانت مملوكة آنذاك للدولة ، وكانت تعطى للمزارعين ورؤساء العشائر لزراعتها ، ودفع حصة سنوية للدولة من انتاجها ، بلغت أحيانا ثلثي الانتاج ، مما أدى الى تدهور الزراعة وحال القائمين عليها ، لعدم وجود رابطة قوية بين المزارعين والارض التي يزرعونها ، هذا بالاضافة الى عدم اهتمام الدولة بتحسين وسائل الري باعتبارها مالكة لتلك الاراضي [4] .

وقد كان هناك بعض الباشوات العثمانيين يفكرون حينا بعد آخر ببعض الاصلاح ولكنهم لا يتجاوزون التفكير الى الاصلاح الفعلي ، لانشغالهم بالاضطرابات الداخلية ، وأول من فكر منهم تفكيرا حقيقيا في اصلاح أحوال الزراعة كان رشيد باشا الكوزلكي [5] . ولكن المنية فاجأته سنة ١٨٥٧م

---

(١) أي أراضي الدولة .

(٢) انظر أحكام هذا القانون : نوفل نعمة الله نوفل : المصدر السابق ، ص٤١ـ٤٣

(٣) خليل ابراهيم الخالد ، ومهدي محمد الازري : تاريخ أحكام الاراضي في العراق ، (بغداد ، ١٩٨٠م) ، ص٥٢

(٤) مدحت باشا : مذكرات مدحت باشا ، ترجمة يوسف كمال حتاتة ، (مصر ، د ٠ت) ص١٦٣ ـ ١٦٤ ، سنشير اليه فيما بعد بـ (مذكرات مدحت باشا) .

(٥) تولى حكم ايالة بغداد (١٨٥٣ ـ ١٨٥٧ م) .

ولم ينجز عملا [١] . أما المصلح الحقيقي الذى وضع الخطط اللازمة وبدأ في العمل فانما كان هو الوالي مدحت باشا [٢] الذى اهتم بمختلف وسائل الاصلاح ومنها المجالات الزراعيـــة .[٣]

أما في المجال التجارى ، فقد تدهورت التجارة هى الاخرى ، وكان فتور حركة التجارة بعد انقراض المماليك ليس فقط ناشئا من جراء سوء ادارة الحكم واضطراب الاوضاع السياسية.[٤] انما يعزى أيضا الى انعدام الأمن في الطرق التي تسير فيها القوافل التجارية ، وعجـــز السلطة العثمانية عن توفير الحماية الكافية لها ، بالاضافة الى تأخر وسائل النقل والمواصلات، يضاف الى ذلك أن الجانب الضريبى الخاص بالتجارة كان عبئا الى الدرجة التي أدت في بعض الاحيان الى غلق الاسواق ، كما أن عدم توحيد النقود [٥] ســاهـم فـــى اربـــــاك

---

(١) سليمان البستاني : عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده ، (القاهرة ، ١٩٠٨م) ، ص ١٤١

(٢) تولي حكم ولاية بغداد (١٨٦٩ ـ ١٨٧٢م) .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٤١ ـ ١٤٢

(٤) سليمان فائق : تاريخ بغداد ، ترجمة عن اللغة التركية موسى كاظم نورس ، (بغداد ، ١٩٦٢م) ، ص ١٧٥

(٥) كانت النقود المتداولة في العراق في القرن التاسع عشر ، متنوعه جدا ، ولها حسابات محلية في غاية التعقيد بحيث أن القيمة الحقيقية لبعضها كانت في كثير من الاحيـــان تختلف عن القيمة المتعارف عليها وعن أسعارها الرسمية ، وكل هذه القيم كانت في تغير مستمر تبعا لتوفر أو ندرة المسكوكات الذهبية والفضية في السوق ، ومما يجدر ذكـره أن نقودا أوربية وأجنبية كثيرة كانت قيد التداول في أسواق العراق جنبا الى جنب مع النقود العثمانية ومنها (الباون) البريطاني ، (التالر) البروسي ، (الروبل ـ والمناط) الروسي ، وهي عملة روسية تساوى ١٧ قرشا ونصف ، بالاضافة الى (القران ـ والتومان) وهما عملتان فارسيتان من الفضة ، وكذلك هناك عملة هندية مثل (الروبية) ، وقيمتهـا عشرة قروش ونصف وكانت متداولة في البصرة فقط أما باقي مدن العراق فقد كانت نادرة ، الا أن الحسابات النهائية لدوائر الجمارك في العراق كانت تتعامل وفق (القروش العثمانية) ، وصفقات التمور كانت تتم بموجب عملة تسمى (الشامي) وهو عملة عثمانية يساوى ٩ قروش و ٣٠ باره حسب نظام خزينة الحكومة ، وكان أكثر رواجا بين الناس ولذلك تداولوه بسعر عشرة قروش ، وكان يصرف للرواتب والمصارفات . ومن العملات العثمانيـــة الاخـــرى (الليره الذهبية) وتتألف من مائة قرش ذهبي عثماني وهي تساوى (١٨) ثمانية عشر شلنا انجليزيا و (١٤) روبية هندية ٥٠ ، و (المجيدى) وهي عملة عثمانية فضية ، وهناك (البارة) وهي عملة عثمانية من وحدات الليره والقرش وهي من أصغر وحدات الليره وتساوى (١ر٠) من القرش ، و (٠٠١ر٠) من الليرة . وهناك (القرش) وهي عملة نحاسية . انظر : =

حـركة التجـارة .[1]

يضاف الى ماتقدم ، قيام الحكومات العثمانية بتجزئة الوحدات الادارية الواقعـة في منطقة (شهرزور) التى كانت مترابطة على عهد المماليك ، وتحت ادارة آل بابان مثـل السليمانية ، وكوى ، وحرير ، اذ باعدوا بينها ومزقوها من ناحية التشكيلات الاداريـة ، وجعلوا كل منها قضاء مستقلا ، وتابعا للسلطات العثمانية في بغداد مباشرة ، وهـذه التغيرات الادارية وغيرها حرمت خزينة بغداد مما كان يدر عليها من الاموال ، وجعلت حكام المدن بحالة من الضيق المالى بحيث لا تكاد واردات هذه المدن تكفي لسد نفقات حكامها .[2]

وليس أدل على تدهور الحالة الاقتصادية في العراق بعد داود باشا من أن العراق كان يقدم الى خزينة الدولة العثمانية ألفي بدرة سنويا في زمن داود باشا ، أى ما يعادل أربعة آلاف وأربعمائة قرش صاغ عدا الهدايا التى تقدر أثمانها بقدر المبلغ المذكور ، بينما في الفترة من (١٨٣١ ــ ١٨٦٢م) أى خلال اثنين وثلاثين عاما فقدت الدولة العثمانيـة مائتين وخمسين ألف بدرة من النقود ، وليس هذا فقط بل انها اضطرت الى دفع ستين

= الزوراء ، العدد ٥٦٨ ، في ٢٣ جمادى الاولى سنة ١٢٩٢ هـ ، والعدد ٥٨٣ ، في ٢٥ شوال سنة ١٢٩٢ هـ ، وانظر : عباس العزاوى : تاريخ العـــراق بيـــن احتـلالين ، جـ٨ ، (بغداد ، ١٩٥٦م) ، ص٣١ ، وانظـر : حامد البـازى : البصره فـى الفترة المظلمة ، (بغداد ، ١٩٧٠م) ، ص١٥٦ وأنظر : حسين محمد القهواتـى : الحياه الاقتصادية في العـراق من القـــرن التاسع عشـر حتى نهاية العصر العثمانى ، مبحث من كتاب " حضارة العراق " ، جـ١٠ ، (بغداد ، ١٩٨٥م) ، ص١٠٨ ــ ١٠٩

(١) علاء موسـى نورس (الدكتور) : الحيـاه الاقتصاديـة في العـراق من احتـــلال بغداد حـتى القرن الثامـن عشـــر ، مبحـث من كتاب " حضارة العراق " ، جـ١٠ ، (بغـداد ، ١٩٨٥م) ، ص٨٠ ــ ٨١

(٢) سـليمان فائق : المصـدر السابـق ، ص١٧٦

الف بدرة الى حكومة بغداد نقدا أو تحويلا ، كتعويضات لحكومة العراق عن رواتب الجنود وألبستهم العسكرية.[1]

الا أنه فى النصف الاول من القرن التاسع عشر حدثت تغيرات هائلة فى التجارة العالمية ، نتيجة لقيام الثورة الصناعية فى أوربا وتأثرت تجارة العراق هى الأخرى بالتطورات العالمية الجديدة ، ولكن بدرجة أقل الا أن التجارة العراقية شهدت فى النصف الثانى من القرن المذكور قفزات واضحة لاسباب عديدة منها : تخفيض التعريفة الجمركية العثمانية على السلع المصدرة من أراضيها عام ١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م، كما ساعدت تصفية الجمارك الداخلية فى العراق فى نفس العام على تطور تجارة الترانزيت Transit الى درجة كبيرة.[2] بالاضافة الى تنظيم وتطوير طرق المواصلات التجارية بين الموانئ الهندية والبصرة عام ١٢٧٩ هـ/ ١٨٦٢م عندما تأسست شركة لينش Lynch البريطانية التى أنشأت خطا ملاحيا منتظما فى دجلة بين بغداد والبصرة ، وفى نفس العام ، أنشأت الحكومة العثمانية خطوط بواخر منتظمة فى نفس الطريق[3]. هذا بالاضافة الى تأسيس مكاتب البريد والتلغراف فى مختلف أنحاء العراق ، وكذلك ربطه بشبكة البرق مع تركيا وفارس والخليج والهند.[4] كما أن افتتاح قناة السويس للملاحة ١٢٨٦ هـ/ ١٨٦٩ م ساهم فى تسهيل اتصال العراق بأوربا عن طريق البصرة.

لكل هذه العوامل السابق الاشارة اليها أدت الى توافد الشركات الاوربية ولا سيما البريطانية على العراق ، فأدى الى اصطدام الانتاج المحلى المحدود بغزو البضاعة الاجنبية ، ليدخل بعدها فى مرحلة جديدة تميزت بتدهور هذا الانتاج وانحلاله[5] لعدم قدرته على المنافسة ، بل انه فقد امكانات تطوره المستقل بسبب تعاظم الانشطة الاقتصادية

---

(١) سليمان فائق : المصدر السابق ، ص١٧٣
(٢) لوتسكى : المصدر السابق ، ص١٧٢
(٣) نفس المصدر ، ص١٧٢
(٤) محمد سلمان حسن (الدكتور) : التطور الاقتصادى فى العراق ، (بيروت ، ١٩٦٥م) ص ٣٥
(٥) محمد يوسف خليل : العراق فيما بين ١٩١٤ ـ ١٩٢١م ، دراسة فى تطوره السياسى رسالة دكتوراه ، كلية الاداب ، (جامعة القاهرة ، ١٩٨٦م) ، ص٨ وانظر : كمال مظهر أحمد (الدكتور) : الطبقة العاملة العراقية ، (بغداد ، ١٩٨١م) ، ص١٦

الاوربية ، وتغلغلها فيه من خلال ضعف الدولة العثمانية نفسها ، [1] وبذلك حرم العراقيون من الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها على عهد داود باشا .[2] الذى اتسم عهده بالاستقلال الفعلى عن الدولة العثمانية وبالحد من النفوذ البريطاني المتمثل فى الموقف الحاسم من المقيم البريطاني آنذاك (كلاوديوس جيمس ريتش Claudus . J. Rich) الذى كان يعتبر الرجل القوى في العراق وبمحاولاته التجديد العسكرى والاقتصادى . [3]

وكان داود باشا قد خص العراقيين بالامتيازات الاقتصادية ، ولذلك اعتبر سقوطه بمثابة انتزاع هذه الميزة من أيدى العراقيين وحرمانهم من الامتيازات التى كانوا يتمتعون بها من قبل ، وبذلك " استولى الغرباء على الناحية الاقتصادية فى البلاد " . [4] وتمتعوا بامتيازات لم يتمتع بها أهل البلاد .

وليس أدل على ذلك من تمتع البريطانيين بامتياز تفريغ بضائعهم فى مخزن الوكالة أو فى أى مكان آخر من دون أن يذهبوا بها الى دائرة الجمرك ، كما كان يسمح للزوارق الملحقة بالسفن البريطانية أن تمر بالنهر الى داخل المدينة وتعود فيه دون أن يجرى تفتيشها ، مع أن هذه الامتيازات كانت غير مطبقة على السفن العربية التى ترفع العلم البريطاني .[5]

أما الضرائب فقد كانت عبئا ماليا ثقيلا على أبناء البلاد ، فساهمت فى تردى الاوضاع الاقتصادية ، اذ كانت عديدة ومتنوعة ، ولم تكن وفق قاعدة معينة سوى " قاعدة

---

(١) عماد عبد السلام رؤوف : المرجع السابق ، ص٥٠
(٢) عبد العزيز سليمان نوار : المرجع السابق ، ص ٢٩٠ ـ ٢٩٢
(٣) محمد سلمان حسن : المرجع السابق ، ص ٣٠
(٤) سليمان فائق : المصدر السابق ، ص١٧٥
(٥) علاء موسى كاظم نورس(الدكتور) ، عماد عبد السلام رؤوف(الدكتور) : عهد المماليك والاسر الحاكمة ، فصل من كتاب " العراق فى التاريخ " ، (بغداد ، ١٩٨٣م) ، ص ٦٢٩

الحد الأعلى والحاصل الفعلي ".[١]

وقد شملت الضرائب، ضريبة العشر، وضريبة الماشية والحيوانات (الكوده)، وضريبة الدخل، وضريبة العقار، وبدل الخدمة العسكرية، ورسوم الجمارك، ورسوم الجسور، بالاضافة الى ضرائب على الاستيراد والتصدير، وكانت دائرة الديون العمومية تستوفي ضريبة على صيد الاسماك، والمشروبات الروحية، وبيع الملح والتبغ وضرائب أخرى.[٢]

ومعظم هذه الضرائب كان يجمع بطريقة (الالتزام)[٣]، والملتزمون كانوا يتلاعبون بمقدار الضرائب المفروضة عن طريق الرشوة ويقتسمون الارباح مع السلطات العثمانية المحلية، فضريبة العقار على سبيل المثال، كانت تجبى على أساس بدل الايجار المحتمل، الا أن الملتزمون كانوا يتقاضون ضريبة لا تقل عن (٥٠) خمسين قرشا في السنة عن كل دار أو خيمة أو صريفه[٤] وكذلك ضريبة الاراضي كانت تستوفي بتخمين مقدار الحاصلات، أو عدد الاشجار، أو عدد وسائل ضخ الماء، أو المساومة على مبالغ مقطوعة[٥]. وكانت تلك التقديرات مجحفة في معظم الاحيان.

ولم تدخر الحكومة العثمانية جهدا في سبيل جمع الاموال من الناس بشتى الطرق، فكان على الوالي أحيانا أن يجمع المال بأية وسيلة استجابة لطلبات الدولة حينما تكون محتاجة اليه بسبب ظروف قاسية تلم بها كظروف الحرب.[٦] حتى أن السلطات العثمانية في العراق بعد داود باشا قامت باستيفاء الضرائب المختلفة من العشائر طوعا أو كرها ـ بعد أن كانت معفاه منها في مقابل المحافظة على الطرق والمسالك واستتباب الامن ـ مما أدى الى زوال الامن في

---

(١) لونكريك، ستيفن هيمسلي : أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، نقله الى العربية جعفر خياط، الطبعة الثالثة، (بغداد، ١٩٦٢م)، ص٤٤

(٢) ابراهيم الوائلي : الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر، (بغداد، ١٩٦١م) ص٧٧، وانظر : حسين محمد القهواتي : المرجع السابق، ص١٠٤

(٣) الالتزام : أن يتعهد شخص ما بدفع مبلغ معين للحكومة عن نوع من أنواع الضرائب، ويقوم هو بتحصيل ما يتمكن من تحصيله عن هذه الضريبة من الناس.

(٤) حسين محمد القهواتي : المرجع السابق، ص١٠٤

(٥) لونكريك : المصدر السابق، ص٣٠٦

(٦) Chiha, Habib.K :La Pravince de Baghdad, Imp, El-Maaref, (La caire , 1908), P 82

وانظر : عباس العزاوي : المصدر السابق، ص١٤٧

كـل مكان .[(١)]

أما بالنسبة للصناعة والانتاج الحرفي الواسع ، فلم يكن له أساس موضوعي نظرا لسيادة العلاقات الاقطاعية[(٢)] ، يضاف الى ذلك أن غالبية سكان العراق حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانوا من الفلاحين ذوى الدخل المحدود والقوة الشرائية الضعيفة ، واذا أضفنا الى ذلك جهل الفلاح وتحفظه ازاء تغير أو تبديل كثير من أدواته المنزلية والحقلية ، علمنا أسباب تأخر تطور الصناعات المحلية في العراق ، وكان الحرفيون في المدن الصغيرة يشتغلون في بيوتهم أو في حوانيت صغيرة ، وكانوا يستعملون أدوات انتاج غير متطورة ، وكان غالبية منتجات هذه الحرف بعيدة عن صفقات التجارة الخارجية[(٣)] .

يضاف الى ماتقدم أن الحروب والكوارث الطبيعية التى كان يتعرض لها العراق ، قد ساهمت في انقراض عائلات حرفية ماهرة ، وثمة عامل آخر ذو طابع سياسى وادارى يتعلق بالحكام أنفسهم ، وهو انعدام التشجيع الايجابى للصناعة وركود الاحوال الاقتصادية عامة ، يدعمه عسف وابتزاز مستمر[(٤)] .

ومن الصناعات الحرفية التى عرفتها مدن العراق ، النجارة ، والحدادة ، ونسج الملابس وصنع الصابون ، وعصر الزيوت النباتية ، والتقطير ، وصنع الاغطية ، والسجاد ، والخياطة والدباغة ، والسراجة ، بالاضافة الى صناعة النحاس المحلى[(٥)] .

ومن أهم العوامل التى ساعدت أيضا على تدهور الصناعة الحرفية في العراق ، هو المنافسة المتزايدة من جانب البضائع الاوربية للصناعات المحلية ، وبالطبع لم تعمل الدولة

---

(١) سليمان فائق : المصدر السابق ، ص١٧٩
(٢) حليم أحمد : موجز تاريخ العراق الحديث ١٩٢٠ ـ ١٩٥٨م ، (بيروت ، ١٩٧٨م) ، ص٣٦
(٣) حسين محمد القهواتى : المرجع السابق ، ص٩٦ ـ ٩٧
(٤) علاء موسى نورس: الحياه الاقتصادية ... ص٧٨
(٥) حسين محمد القهواتى : المرجع السابق ، ص٩٦ ـ ٩٧

العثمانية على حمايتها بالرسوم الجمركية المرتفعة ، بل بالعكس سهلت للاوربيين سبل التجارة وقدمت لهم أخفض تعريفة جمركية .[١]

وكانت النتيجة الحتمية لذلك هو الركود المضطرد في الحياه الاقتصادية والاجتماعية لتنظيمات الحرفيين المعروفة (بالاصناف) [٢] ،وليس أدل على ذلك ، من أن صناعة النسيج في بغداد — على سبيل المثال — كانت تستخدم في منتصف القرن التاسع عشر حوالي (٣٥٠٠)حائك نول ، انخفض هذا العدد في نهاية العصر العثماني الى بضع مئات فحسب ، ومثل ذلك ما حدث في البصرة ، حيث اختفت خلال الحقبة نفسها صناعة أنواع من النسيج المحلي عرفت بها ، وحتى الموصل ، التى طالما اشتهرت بقماشها (الموصلين) الثمين في العهود السابقة أخذت تعاني في السنين الاخيرة للحكم العثماني أزمة اقتصادية خانقة ، لم تبق من حائكي الانوال فيها الا نحو (٥٠٠) حائك فقط .[٣]

ولم يقتصر الامر على صناعة النسيج فحسب ، بل امتد ليشمل مختلف الصناعات المحلية الاخرى ، فقد أدى ازدياد استيراد الاواني المعدنية المطلية من أوربا ، الى تقلص صناعة النحاس المحلي الى حد كبير ، بعد أن وصفت في القرن الثامن عشر بأنها تفوق المصنوعات الاوربية اتقانا وجودة .[٤] بل وصل الامر الى عدم اتقان استخراج هذا المعدن الذى كان يصدر بحرا عن طريق الهند ، مما أدى الى فتور المتاجرة به .[٥]

---

(١) علاء موسى نورس: المرجع السابق ، ص ٧٨
(٢) الاصناف : تنظيمات حرفية عرفت باسم (الاصناف) باعتبارها تنظيمات اقتصادية واجتماعية اخلاقية تحمي أصحاب كل حرفة من التعدى وتضمن مستوى مقبولا للحرفه ، وتنظم الصلة بين السلطة وأرباب الحرف . لمزيد من التفاصيل أنظر :
علاء موسى كاظم نورس وأخر : عهد المماليك ... ، ص ٦٢٢ — ٦٢٤
(٣) علاء موسى كاظم نورس (الدكتور) ، عماد عبد السلام رؤوف (الدكتور) : عهد الاحتلال العثماني الاخير ، فصل من كتاب " العراق في التاريخ " ، (بغداد ، ١٩٨٣م) ، ص ٦٤٨ — ٦٤٩
(٤) نفس المرجع ، ص ٦٤٩
(٥) سليمان فائق : المصدر السابق ، ص ١٧٦

وهكذا فقد أدى التغلغل الاقتصادى الاوربى الى خنق فرصة تطور اقتصادى عراقى مستقل ، كانت ملامحه تتضح حتى الثلث الاول من القرن التاسع عشر ٠

ثانيا : الاحـوال الاجتماعيـــة :

كان المجتمع العراقى فى القرن التاسع عشر ، يقوم على أساس التشكيل العشائرى ، فقد كانت التشكيلات العشائرية البدوية والريفية تؤلف نسبة كبيرة من السكان فى أواسط القـرن المذكور ، فقد كانت تؤلف ما يزيد على الـ (٨٥ ٪) من سكان العراق ٠[(١)]

وهذه التشكيلات العشائرية الضخمة وقفت حاجزا معوقا أمام التقدم ، بموقفها الانعزالى والمعادى للمدنية ، اذ أن العشائر كانت تشكل مجتمعات شبه مغلقة ، لها تقاليدهـا وأعرافها الخاصة ، يضاف الى ذلك أنها كانت دائما فى نزاع وصراع مع بعضها البعض ، ومع الحكومة ٠

فالمجتمع العشائرى قائم على نوع من العلاقات والروابط الاجتماعية التى تستمد قوتها من وحدة الاصول العرقية لأبناء العشيرة ، وتقوم على أساس (العصبية) [(٢)] ٠ وتفرض هـــذه العلاقات والروابط على أفراد العشيرة التزامات معينة نحو بعضهم البعض ، كما أنهم كانوا يتمتعون جميعا بما تجلبه لهم هذه الروابط من حقوق وامتيازات ، وكان (شيخ العشيرة) ، هو رئيسها ، يرجع اليه أبناء عشيرته فيما يعرض لهم من مشاكل مختلفة فى حياتهم ، وينفذون كل أوامره ، وكانت العشائر ولا سيما الريفية غالبا ما تقوم بزراعة المحاصيل التى تكفى لاعاشتها فقط [(٣)] ٠ أما ولاء الفرد فكان فى سبيل العشيرة ، أمـا المواطنـــة فغيـــر واضحـــة

---

(١) سعيد حمادة : النظام الاقتصادى فى العراق ، (بيروت، ١٩٣٨م) ، ص ١٦

(٢) انظر الفصل الثانـى ٠ ص ٧٧٠

(٣) جميل موسى رضا ، تاريخ التعليم فى العراق منذ عهد الوالى مدحت باشا حتى نهاية الحكم العثمانى ١٨٦٩ ـ ١٩١٨ م ، رسالة ماجستير ، كلية دار العلوم ، (جامعـــة القاهرة ، ١٩٨٦م) ، ص ١١

المعالم والمفاهيم .[١]

وكثيرا ما اتحدت العشائر بعضها مع بعض، وشكلت تكتلات عشائرية قوية بسطت نفوذها في بعض الاحيان على تسعة أعشار البلاد [٢] . وتحدت الحكومة العثمانية بقوتها ، فلم يكن للحكومة عليها من نفوذ سوى الاسم فقط . ولقد اتسع نطاق التحالفات القبلية الثنائية والفرعية مع مرور الوقت، فأدى ذلك الى حالة استقطاب بين هذه التحالفات أسفرت عن نشوء أحلاف رئيسية كبيرة [٣] ، لعبت دورا خطيرا في مجرى الاحداث التي مر بها العراق ، وأصبحت القبائل المتحالفة في مواضع المجابهة الدائمة للسلطات العثمانية .[٤]

وبهذه الوسيلة حققت الاتحادات العشائرية والقبلية أهدافها ليس في حماية العشائر المتحدة من سيطرة الدولة فحسب ، وانما أيضا من سيطرة السلطات الطارئة على المناطق التي تسكنها ، وبذلك باتت القبائل بتحالفاتها قادرة على تحدي الحكومة وهزم جيوشها . [٥]

وكانت العشائر الكردية في شمال العراق ، شأنها شأن العشائر العربية في بسط نفوذها على معظم المناطق التي تقطنها ، وفي تحديها للسلطات الحاكمة ، فكانت مناطق الأكراد ، وهي في أغلبها من العشائر شبه المستقلة ، حيث كان رؤساء عشائرها لا يخضعون للحكومة الا قليلا ، أو أنهم لا يخضعون أبدا .[٦]

يتضح مما تقدم أن العشيرة كانت تنظيما سياسيا واجتماعيا

---

(١) عبد الرزاق الهلالي : الهجرة من الريف الى المدن في العراق ، (بغداد ، ١٩٥٨م) ، ص٤
(٢) لونكريك : المصدر السابق ، ص٢٨
(٣) ومن هذه التحالفات : اتحاد عشائر المنتفق في البصرة ، واتحاد الخزاعل في الفرات الاوسط ، واتحاد بني لام وقبائل ربيعة في جنوب بغداد على دجلة . انظر : عبد الله الفياض (الدكتور) : الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠م ، (بغداد ، ١٩٧٥م) ، ص٥٧
(٤) عبد الحليم الرهيمي : تأريخ الحركة الاسلامية في العراق ، الجذور الفكرية والواقع التاريخي ١٩٠٠ ـ ١٩٢٤م ، الطبعة الاولى ، (بيروت ١٩٨٥م) ، ص٣٥
(٥) نفس المرجع ، ص٣٥ ـ ٣٦
(٦) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص١٢

واقتصاديا له تقاليد وأعراف[١] تكونت على مر السنين في ظروف وأوقات مختلفة ، وحافظ جميع أفرادها على هذه التقاليد والاعراف ، وذلك بولائهم المطلق لها .

وغالبا ماكانت العشائر تتنازع فيما بينها لفرض سيطرتها على مناطق الكلاء والمراعي ، أو مناطق خصبة للمحاصيل الزراعية ، أو لأسباب مختلفة أخرى يبدو بعضها تافها ، وقد استغلت الحكومة العثمانية فرصة تنازع هذه العشائر فيما بينها لصالحها، لأن سياستها كانت تقتضي ابقاء العشائر على ماهي عليه من منازعات ، وتحريك بعضها على بعض لمحاولة السيطرة عليها[٢]. والاستعانة ببعضها أحيانا لضرب العشائر الاخرى الثائرة على الحكومة ، وفي أحيان أخرى قامت الحكومة بنفسها بردع تلك العشائر بحملات عسكرية .

ومن ثم فان الوضع الاجتماعي المتميز الذي تمثل في التشكيل العشائري الضخم الذي كان يملاء العراق ، يعتبر هو المعوق الأكبر أمام التطور والخروج من دائرة الانعزالية ، بسبب التمسك بالعادات والتقاليد القبلية بالاضافة الى كثرة الاضطرابات القبلية سواء بعضها مع بعض أو مع السلطات العثمانية الحاكمة .

كما أن اضطراب الأمن في مدن العراق آنذاك ، لم يكن ليسمح للناس بالالتفات الى طلب العلم والمعرفة وتحسين أوضاعهم لانشغالهم بما هو أهم منها ، ألا وهو الحفاظ على حياتهم وممتلكاتهم . فقد سادت الفوضى أغلب مدن العراق واضمحل عمرانها وتقلصت تجارتها ، بسبب هجمات العشائر المتكررة عليها[٣]. وما يتبعها من سلب ونهب وقتل حيث كانت الحكومة تعجز عن حمايتها. كما يعزى اضطراب الامن في المدن الى كثرة اللصوص والخارجين عن الامن ، وما يجر ذلك من ويلات للناس حيث تنهب الاموال ، وتغلق الاسواق ، وتهدم البيوت.[٤] بل زاد من تعاسة الناس آنذاك ، أن بعض الولاة

---

(١) التقاليد والاعراف العشائرية تعرف باسم (السواني) . انظر : الفصل الثاني ،ص٧٧.
(٢) لونكريك : المصدر السابق ، ص٢٦٨
(٣) عباس العزاوي : المصدر السابق ، جـ٨ ، ص١٩ ، ٢٠ ، ٤٣ ، ٦٤
(٤) جعفر الشيخ باقر آل محبوبة : ماضي النجف وحاضرها ، (النجف ١٩٥٨م) ، ص٣٣٦ ـ ٣٣٩.

كانوا يحرضون الاشرار على تعكير صفو الأمن ليستولوا على ما فى أيدى الناس فى المدن والقرى ، حتى خشى الناس سطوة أولئك اللصوص ، فانكمشوا فى مدنهم وقراهم تاركين الزراعة والتجارة ، فظهر نقصان الغلال واضحا فعم الغلاء والقحط ، وتدهورت أكثر فأكثر الحياة الاقتصادية ،[1] واضطربت الحياة الاجتماعية ، بعد أن رأى الناس أن الوالى نفسه يأمر بتخريب القرى ومصادرة ما فيها من دواب واثاث ، كما أهملت المشاريع العمرانية وعلى رأسها مشاريع الرى ، فلم تولها الحكومة العناية اللازمة ، فاندثرت يوما بعد يوم وتراكم فيها الطمى فلم تعد صالحة لارواء الاراضى .

أما الحالة الصحية ، فقد كانت متردية أيضا ، وانتشرت الاوبئة والامراض المعدية التى كانت تستمر لفترات طويلة وتفتك بأعداد كبيرة من الناس ، ومما زاد فى سوء الاحوال الصحية عدم اهتمام الحكومة العثمانية بهذه الناحية ، حيث خلت البلاد آنذاك من المستشفيات العامة .[2]

والمثال الصارخ على سوء الحالة الصحية والبؤس التى عاشها قسم من سكان العراق ، هم سكان (الاهوار)[3] والبالغ عددهم (٤٠٠) الف نسمة ، ويعيش أكثرهم عيشة بدائية ، لا يعلمون شيئا عما يجرى حولهم حتى فى القرى المجاورة ،[4] ووقعوا فريسة للامراض والاوبئة .

هذه كانت صورة لاوضاع المجتمع العراقى خلال الفترة من ١٨٣١ ـ ١٨٧٢م ، توضح مدى التدهور الذى عاشه العراق اقتصاديا واجتماعيا وصحيا .

---

(١) يوسف عز الدين (الدكتور) : الشعر العراقى الحديث والتيارات السياسية والاجتماعية ، (القاهرة ، ١٩٧٧م) ، ص ١٥

(٢) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص ١٠
وكان أول مستشفى تأسس فى بغداد فى عهد مدحت باشا ، عرف باسم " مستشفى الغرباء " وافتتح عام ١٨٧٢ م .

(٣) الاهوار : منطقة تقع فى جنوب العراق ، وتبلغ مساحتها حوالى ستة الاف ميل مربع ، وهى مساحات واسعة مغمورة بالمياه والاوحال ، ويطلق على سكان الاهوار اسم " المعدان " وهو أسوأ فلاحى العراق حالا ، انظر : تسيكر ، ولفرد : المعدان أو سكان الاهوار ، ترجمة باقر الدجيلى ، (بغداد ، ١٩٥٦م) ، ص ٧

(٤) هاشم جواد : مقدمة فى كيان العراق الاجتماعى ، (بغداد ، ١٩٤٦م) ، ص ٢٩

ثالثا : الاحـوال السياسيـة :

كان العراق فى معظم الفترة من ١٨٣١ ـ ١٨٧٢م ينقسم الى ثلاث ايالات: بغداد والبصرة والموصل ـ بعد تصفية ايالة شهرزور الى عدة امارات كردية فى شمال العـراق ـ وبالتالى لم يشكل العراق آنذاك كيانا سياسيا واحدا ، بل ثلاث وحدات سياسية ، وقد كان على رأس كل ايالة باشا يعين من قبل السلطان العثمانى فى الاستانة ، وهو منصـب سياسى وادارى فى نفس الوقت ، سياسى فى حالة تعامله مع قناصل الدول الاجنبيـــة ، وادارى فى حالة تعامله مع شيوخ القبائل .

ولم يمنع خضوع العراق وتبعيته للدولة العثمانية ، من أن يكون مركز اهتمام ومحط أنظار ومطامع الدول الاستعمارية الاوربيـة وخاصة بريطانيا وفرنسا والمانيا وروسيا ، بل حتى فارس كانت تسعى للتوسع على حساب العراق ، وكانت كل دولة من هذه الدول تسعى لترسيـخ مصالحها ونفوذها وامتيازاتها التى حصلت عليها سابقا [(١)] ، والسعى لتوسيع وتثبيت هذه المصالح والامتيازات .

---

(١) يرجع بداية الاهتمام البريطانى بالعراق الى عام ١٦٤٣م عندما استطاعت شركة الهند الشرقية البريطانية أن تحصل على امتياز تجارى ، لانشـــاء مركز تجارى فى البصـرة (وكالة Factory) . ثم تطورت العلاقات البريطانية فيما بعد مع حكام بغداد سنة ١٧٥٩م عندما منح باشا بغداد آنذاك ، بريطانيا امتيازا شاملا يعترف فيه بالامتيازات البريطانية فى العراق ، ثم انشاء الانجليز تمثيلا بريطانيا لهم فى بغداد وجعلوه تابعا لتمثيلهم فى البصرة . أما بداية ظهور النفوذ الرسمى البريطانى فى العراق فيرجـــــع الى عام ١٧٦٤م عندما تأسست قنصلية بريطانية فى البصرة ، وبذلك أصبـح لصاحبـه الجلالة البريطانية ممثلا عنها بدرجة (مقيم Resident) ، ثم أكدت نفوذها السياسى عندما أنشأت مقيمية دائمة فى بغداد ١٧٩٨م . لمواجهة الخطر الفرنسى فى الشرق آنذاك أيام الحملة الفرنسية على مصـــــر والشام ثم تحولت هذه المقيمية الى قنصلية فى عام ١٨٠٢م ، ورقى المقيـــــم البريطانـــى فى بغداد الى درجة قنصل . لمزيد من التفاصيل انظر :

Ireland, Philip Willard: Iraq, A Study in Political Development, Jonathan Cope, First Published, (London, 1937), P.32.

وانظر زكى صالح (الدكتور) : بريطانيا والعراق حتى ١٩١٤م ، (بغداد ، ١٩٦٨م)

وانظر : سليم طه التكريتى : الصراع على الخليج العربى ، (بغداد ، ١٩٦٦م) .

كان سقوط حكم داود باشا المعادى للمصالح البريطانية سنة ١٨٣١م، الاثر الواضح فى تزايد النفوذ البريطانى فى العراق [(١)] . ففى أعقاب استتباب الامر لـ(على رضا باشا اللاز) فى العراق، أصدر قرارا لصالح البريطانيين فى الثانى من تشرين الاول (أكتوبر) سنة ١٨٣١م ، يؤكد فيه العمل وفق المعاهدات المعقودة بين الدولتين العثمانية والبريطانية ، وفى مقابل ذلك طلب السفير البريطانى فى الاستانة (ستراتفورد كاننج S. Canning) من (روبرت تايلور R.Taylor) القنصل البريطانى فى بغداد ،[(٢)] أن يقدم المساعدات الممكنة لعلى رضا باشا ليوطد أقدامه فى الحكم ، فاقترح تايلور على حكومته بامداد باشا بغداد بالاسلحة ، كما اقترح عليها أن تعمل على ادخال ضباط بريطانيين فى جيش باشا بغداد [(٣)] وكان ذلك فى اطار العلاقات الوثيقة القائمة آنذاك بين بريطانيا والدولة العثمانية لمواجهة مشروعات محمد على باشا مصر ، وما ترمى اليه من أهداف تشكل خطرا على وجودها فى المنطقة [(٤)]

ولقد تعددت المشروعات التى تهدف الى توطيد النفوذ البريطانى فى العراق ، فقد أرسلت حكومة الهند البريطانية خلال الفترة (١٨٣٠ ــ ١٨٦٠م) عدة بعثات لتقوم بأعمال المسح والتخطيط فيما بين النهرين ، بغرض ايجاد طريق للمواصلات بين الشرق والغرب ، بالاضافة الى دراسة شؤون العراق التجارية والاقتصادية والسياسية [(٥)] .

---

(١) كان داود باشا (١٨١٧ ــ ١٨٣١م) آخر باشوات المماليك فى العراق يقوم بتضييق الخناق على القنصل البريطانى كلاوديوس جيمس ريتش C.J. Rich ، كما ألغى ما كان يتمتع به الاوربيون من امتيازات فى العراق ، وقام بزيادة الرسوم الجمركية على البضاعة البريطانية المصدرة الى العراق . انظر :زكى صالح (الدكتور) : مجمل تاريخ العراق الدولى فى العهد العثمانى ، (القاهرة ، ١٩٦٦م) ،ص٣٨ ــ ٣٩ ، وانظر : سليم طه التكريتى : المرجع السابق ، ص٧٣ .

(٢) أنظر الملحق رقم (٦) الممثلون السياسيون البريطانيون فى بغداد قبل سنة ١٨٧٢م

(٣) الا أن بريطانيا ترددت فى شأن هذه الاقتراحات ، خوفا من أن تفتح على نفسها جبهة جديدة فى الشرق الاوسط قد تثير ارتباكات دولية .

(٤) عبد العزيز سليمان نوار (الدكتور) : تاريخ العراق الحديث ... ، ص١٩٩ ــ ٢٠١

(٥) عبد الفتاح ابراهيم : على طريق الهند ، (بغداد ، ١٩٣٥م) ، ص٥٨ ــ ٥٩

ومن أوائل البعثات التى ارسلت لهذا الغرض بعثة بقيادة الكولونيل (جسنى Chesney)[١] سنة ١٨٣٠م واستمرت هذه البعثة في عملها ثلاث سنوات (١٨٣١ ـ ١٨٣٣م) ، أعد بعدها تقريرا مفصلا [٢] رفعه الى حكومته يبين فيه صلاحية الفرات لسير السفن التجارية ، وضرورة اتخاذه سبيلا للمواصلات الى الهند ، وأكد على الفوائد الكثيرة التى تجنيها بريطانيا من النواحي التجارية والعسكرية لتأمين الدفاع عن الهند [٣] .

ولا شك أن تقرير البعثة كان مشجعا جدا ، مما دفع حكومة الهند البريطانية أن تستصدر من السلطان فرمانا سنة ١٨٣٤م يسمح للحكومة البريطانية استخدام سفينتين [٤] فى نهر الفرات للاغراض التجارية [٥] . فكان هذا أول فرمان عثماني بشأن الامتيازات البريطانية الملاحية فى أنهار العراق .

وبالرغم من نجاح بعثة جسنى الاستكشافية ، الا أنه تخلى عن مشروعه تاركا لاحد مساعديه في هذه البعثة ، وهو المدعو (هنرى بلوس لينش H.B. Lynch) دراسة نهر دجلة خلال المدة (١٨٣٧ ـ ١٨٣٩م) وسبر أعماقه بين أرمينيا وخليج البصرة . [٦]

---

(١) أحد الضباط البريطانيين الاكفاء ، الذى شارك فى الحرب العثمانية الروسية الى جانب العثمانيين . انظر : محمد يوسف خليل : المرجع السابق ، ص ٦٠

(٢) الا أن التقرير أشار الى أن صعوبات الملاحة لا تسمح باستخدام السفن فى نهر الفرات . عبد العزيز نوار : تاريخ العراق الحديث ... ، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤

(٣) عبد الرزاق الحسنى : تاريخ العراق السياسى الحديث ، ج١ ، ط٧ ، (بغداد ١٩٨٩م) ، ص ٥٢ ـ ٥٣ .

(٤) احدى السفينتين تحمل اسم (دجلة) ، والاخرى تحمل اسم (الفرات) .

(٥) Memorandum as to the Right of British Ships Of war to go Up the Tigris and Euphrates. Confidential, (4802).(P.R.O. 30/29/ 353). May 24, 1883.P.1.

(٦) محمد طاهر العمرى الموصلي : تاريخ مقدرات العراق السياسية ، المجلد الاول ، (بغداد ، ١٩٢٥م) ، ص ٢٠

واقتنع بما لهذا القطر (العراق) من مستقبل تجارى ممتاز ، مما جعله يؤسس مع بعض أفراد عائلته [١] شركة للملاحه النهرية التجارية فى نهر الفرات سنة ١٨٤٠م ، وتأسيس بيت تجارى فى بغداد فى نفس العام [٢] . بل ان شركة لينش Lynch أخذت تتوسع بسرعة حتى كسبت ثقة عدد من أصحاب رؤوس الاموال فى لندن فتألفت فى سنة ١٨٦٠م شركة كبيرة باسم : Messrs Lynch of the Euphrates and Tigris Steam Navigatian company .

وأصبح بيت لينش وكيل هذه الشركة فى بغداد [٣] .

الا أن أوسع دراسة تفصيلية عن العراق قام بها قائد فى بحرية الهند هو (جيمس فلكس جونز J.F. Jones) ، الذى استغرق عمله فى العراق الفترة (١٨٥٠ ـ ١٨٥٢م) وتضمن تقريره الذى قدمه لحكومة الهند البريطانية ، جداول تفصيلية عن جميع ما يتصل بالاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، بالاضافة الى المسح الطبوغرافى ، واقترح أن تتخذ اجراءات لتشجيع رؤوس الاموال ، وكذلك المهاجرين لاستعمار العراق [٤] .

وقد كانت تلك المشروعات البريطانية تمثل فى حقيقتها سياسة استعمارية بعيدة المدى ، وقد أدت الى توطيد النفوذ البريطانى فى العراق .

---

(١) أسس الاخوان (هنرى بلوس لينش ، وتوماس كيرلينش ، وستيفن فينيس لينش) المؤسسة المعروفة فى لندن باسم مؤسسة الاخوة لينش المحدودة ، والتى عرفت فى بغداد باسم مؤسسة ستيفن لينش وشركاه . انظر :
Zaki Saleh : Britain and Mesopotamia,(Iraq to 1914) Astudy in British Foreign Affairs, Al- Maaref Press, (Baghdad - Iraq, 1966),P. 212.

(٢) زكى صالح (الدكتور) : موجز تاريخ العراق ، منشأ النفوذ البريطانى فى بلاد مابين النهرين ، (بغداد ، ١٩٤٩م) ، ص١٢٩ ـ ١٣٢

(٣) عبد العزيز سليمان نوار : تاريخ العراق الحديث ... ، ص٢٧٣

(٤) علاء موسى كاظم نورس وآخر : عهد الاحتلال العثمانى ... ، ص٦٤٠

واذا كان الوجود البريطاني في العراق قد ارتبط ـ في أول الامر ـ بالمشروعات الملاحـية ، فان الوجود الفرنسي فيها قد ارتبط بالبعثات التبشيرية [١] والمؤسسات الدينية التي أنشأتها في كل من بغداد والبصرة والموصل ٠

أما بالنسبة للوجود السياسي الفرنسي في العراق فقد بدأ في أواخر القرن السابع عشـر ، عندما تأسست القنصلية الفرنسية في البصرة عام ١٦٧٩م [٢] ثم في بغـداد ، وتعتبر فرنسا ـ باستثناء بريطانيا ـ الدولة الاوربية التي استمر ممثلها القنصلي أطـول مدة في بغداد [٣] ، الا أن نفوذ القناصل البريطانيين في العراق كان أقوى من نفـوذ القناصـل الفرنسـيين ٠

غير أن فرنسا خلال فترة التوسع المصري في بلاد الشام ١٨٣٩م ، أرادت أن تنتهز فرصة النزاع بين القنصل البريطاني (روبرت تايلور R. Taylor) وبين علي رضـا باشا اللاز ، حـول شك الاخـير في أطماع بريطانيا الاستعمارية فـي العراق ، وأرسلت الى بغداد (المسيو فونتانييه Fontanier) بدرجة قنصـل عام ، ومن مهامه الرئيسية مراقبة نشاط السياسة البريطانية في العراق [٤] ٠ وفـي نفـس الوقت اثارة القبائل العربية ضد تغلغل النفوذ البريطاني في العراق ، وتحذيرهم مـن خطر السفن البريطانية والامتيازات التجارية التي استأثروا بها ، ومن النشاط التبشيري البروتستانتي البريطاني [٥] ٠

وعلـى هذا النحـو استمر قنصل فرنسا العام المسيو (فونتانييه Fontanier) يقاوم كل المشروعات البريطانية في العراق ، الا أن مجهوداته لم تجـد في وقف نمـو النفوذ البريطاني في العراق نظرا لضعف التمثيل السياسي الفرنسي فـي العـراق ٠

---

(١) بدأ الفرنسيون نشاطهم التبشيري في العراق منذ أوائل العـهد العثماني ـ فقد كان العراق أرضا بكرا للنشاط التبشيري ـ الا أن هذا النشاط لم يكن يلفت نظر الحكومـة العثمانية ، ولذلك تركوا المبشرين الدومانيكانيين والكبوشيين الكاثوليك يعملون دون أن يتعرض لهم أحد ، وكانت مهمة هؤلاء المبشرين الكاثوليك هي تحويل أكبر عدد من الطوائف المسيحية الى اعتناق المذهب الكاثوليكي ٠ انظر : عبد العزيز نوار : تاريخ العراق الحديث ٠٠٠ ص ٣٠١ ، وقد كانت أول الارساليات التبشيرية الفرنسية الـتي وفدت على العراق هي الارساليات الكرملية الكاثوليكية ، فقد وصل عدد من الابـــاء الكرمليين الى مدينة البصرة وبغداد سنة ١٦٢٢م بينما لم يشرع الاباء الدومنيكان بالعمل في الموصل الا سنة ١٧٥٠م ٠ انظر : رفائيل بابو اسحق : تاريخ نصارى العراق منـذ انتشار النصرانية في الاقطار العراقية الى يومنا ، (بغداد ، ١٩٤٨م) ، ص١٢٧ـ١٢٩

(٢) لوريمر ، ج ، ج : دليل الخليج ، القسم التاريخي ، الجزء السابع ترجمة مكتب أمير دولة قطر

ويعزى هذا الضعف الى أن حكومة فرنسا ركزت جهودها في الحصول على مركز ممتاز في مصر دون العراق على اعتبار أن مستقبل خطوط المواصلات العالمية سيكون لمصر لا للعراق ، هذا فضلا عن أن البريطانيين كانوا فعلا يسيطرون على مياه الخليج العربى المؤدية الى أنهار العراق دون أن تكون هناك أية قوة لدولة أخرى تستطيع أن تناد د القوة البريطانية .

وبالرغم من ضعف التمثيل السياسى الفرنسى فى العراق ، الا أن القناصل الفرنسيين فيها كانوا ينتهزون فرص توتر العلاقات بين باشوات بغداد والقناصل البريطانيين فيها لكسب ثقة الباشوات واضعاف النشاط البريطانى ، وليس أدل على ذلك من توتر العلاقات بين نجيب باشا (١٨٤٢ ـ ١٨٤٩م) ، والقنصل البريطانى (هنرى رولنسون Henry Rawlinson) ، وانتهز القنصل الفرنسى الفرصة لكسب ثقة نجيب باشا والتعاون معه ، الا أن الموقف السياسى الدولى كان يتحكم فى معظم الاحيان فى العلاقات الخارجية لباشا بغداد ، فقد كانت الاستانة واقعة تحت ضغط النفوذ البريطانى ، ولذلك لم يستطع نجيب باشا أن يمنع القنصل البريطانى من التدخل فى شؤون ايالته [(١)] .

ومن العوامل المشجعة لتغلغل النفوذ البريطانى فى العراق ، أن الحكومة الفرنسية ـ بعد ثورة سنة ١٨٤٨م ـ لم تهتم بأمور العراق الا قليلا ، لدرجة قيامها فى نفس العام بالغاء القنصلية الفرنسية في الموصل [(٢)] وتحولت القنصلية الى مجرد مقيمية [(٣)] وتولى المصالح الفرنسية فى العراق وكيل سياسى من أهل البلاد ، الا أنه لم ينجح فى مراقبة النشاط البريطانى ومقاومته ، مما دفع الحكومة الفرنسية الى اعادة افتتاح القنصلية فى الموصل مرة أخرى سنة ١٨٥١م وعين بها القنصل الفرنسى (بلاسى Palace) [(٤)] ، وهو أحد علماء الاثار الفرنسيين ، مما يؤكد لنا أن النشاط السياسى الفرنسى

---

(٣) نفس المصدر ، ص ٣٩٥٢

(٤) دى فوصيل ، بيير : الحياة فى العراق منذ قرن ١٨١٤ ـ ١٩١٤م ، ترجمة أكرم فاضل ، (بغداد ، ١٩٦٨م) ، ص٩

(٥) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص٢٨٨ .

(١) نفس المرجع ، ص ٢٩١

(٢) وقد تأسست هذه القنصلية فى عام ١٨٤٢م وأول قنصل لها هو (ب بوتا P. Botta)، وهو أحد علماء الاثار المشهورين آنذاك .

(٣) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص ٢٩١

(٤) Lloyd , Seton: Foundation in the Dust, (London,1947), PP. 164- 166 .

فـى العراق كان فى المرتبة الثانية لدى الفرنسيين بعد التنقيب عن الاثار ٠

فقد كانت مراكز التمثيل السياسى الفرنسى فى العراق لا تمثل بالنسبة لفرنسا مصلحة مهمة أو شيئا يذكر باستثناء فترات التوتر الدبلوماسى ـ كما رأينا ـ وقد كانت الحكومة الفرنسية ترى أن المهمة الرئيسية للتمثيل السياسى لها فى العراق تنحصر فى " تنوير الحكومة ـ الفرنسية ـ عما يجرى فى هذا الجزء النائى ـ العراق ـ من الدولة العثمانية " [١] ٠ وبالطبع المقصود بذلك هو مراقبة النشاط البريطانى فى العراق ٠

وبالرغم ما ذكرته الحكومة الفرنسية عن أهداف تمثيلها السياسى فى العراق ، الا أننا نجد أنه كان هناك أهداف أخرى ـ غير معلنة ـ ألا وهى تنمية مصالح فرنسا السياسية والتجارية ٠

وليس أدل على ذلك من أن شركة فرنسية تقدمت سنة ١٨٦٤م بطلب الى الباب العالى للحصول على تسهيلات ملاحية فى أنهار العراق ، كتلك التى تتمتع بها شركة دجلة والفرات البريطانية للملاحة البخارية (لينش) ، ولم تكتف الشركة الفرنسية بذلك بل أنها طالبت أيضا بمساواتها التامة بالتجار البريطانيين [٢] ، وكانت تعتمد على جماعة من المبشرين الكاثوليك فى انجاح تلك السياسة [٣] ٠

الا أن هذه السياسة الفرنسية لم يحالفها التوفيق فى العراق ، بسبب رفض الباب العالى للمشروع الفرنسى ، فأثار هذا الرفض أشجان الفرنسيين وطالبوا بتطبيق نصوص معاهدة الامتيازات Capitulation التى تنص على منح أية دولة كبرى نفس الامتيازات التى تحصل عليها دولة أخرى ٠

وبذلك انتقل ميدان المناورات السياسية والدبلوماسية الى الاستانة ، وانتهت الضجة التى أثارها المشروع الفرنسى الى لا شئ نظرا لان ميدان

---

(١) دى فوصيل : المصدر السبق ، ص ١١

(٢) محمود على الداود : الخليج العربى والعلاقات الدولية ١٨٩٠ ـ ١٩١٤م الجزء الاول، معهد الدراسات العربية العالية ، (القاهرة ، ١٩٦١م) ، ص ٢٢
لوريمر : المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٣٨٩

(٣) محمود على الداود : المرجع السابق ، ص ٢٢

الاهتمام الفرنسي في ذلك الوقت كان مركزا في قناة السويس وسوريا والمكسيك والجزائر والصومال والشرق الاقصى ، أما الميدان العراقي فكان الفرنسيون يستخدمونه في المناورات الدبلوماسية أكثر من استخدامه في المشروعات العملية الثابتة [١] .

أما بالنسبة للتنافس الروسي البريطاني حول العراق ، فلم يكن بأقل من الخطر الفرنسي على النفوذ البريطاني في العراق . وترجع بداية التنافس الروسي البريطاني حول الشرق الاوسط بصفة عامة الى أواخر العقد الثالث من القرن التاسع عشر .

فقد كان للحرب الروسية الفارسية (١٨٢٦ ـ ١٨٢٨م) وما حققه الروس من امتيازات سياسية واقتصادية في معاهدة " تركمان جاى " في فبراير سنة ١٨٢٨م ، وكذلك توقيع الروس لمعاهدة " أدرنة " عام ١٨٢٩م مع الدولة العثمانية على أثر انتصارهم عليها ، قد أفزع بريطانيا ، خشية من امتداد النفوذ الروسي الى منطقة بلاد مابين النهرين والخليج [٢] .

ومما زاد من مخاوف بريطانيا تجاه روسيا ، أن التوسع الروسي خطى خطوات واسعة عبر القوقاز الى منطقة بحر آرال Aral فيما بين (١٨٤٤ ـ ١٨٤٨م) ، ثم الى وادى سيرداريا Sir Darya بين (١٨٤٩ ـ ١٨٦٤م) [٣] .

ولا شك أن التقدم الروسي المستمر في الاراضي الواقعة في شمال فارس قد أثار مخاوف البريطانيين من ازدياد النفوذ الروسي في فارس واستيلائها على الاسواق الجديدة ، وساورتهم الشكوك بأن روسيا لا تنوى اخضاع فارس لمجرد التجارة فحسب ، بل لضمان حصولها على منفذ الى الهند عن طريق الخليج [٤] .

---

(١) Lorimer, J.G : Gazetteer Of the Persian Gulf, Oman& Central Arabia,(Colcutta, 1915), Vol .1.Part,1. P.1484

(٢) Zaki Saleh : Mesopotamia (Iraq) 1600-1914, A Study in British Foreign A ffairs, (Baghdad,1957), P. 146

(٣) Ireland, P.W : OP.Cit.P.38.

(٤) Ibid

على أية حال نستطيع أن نقول أن انتصار روسيا على كل من فارس والدولة العثمانية كما سبق أن ذكرت ، وتوسعها الدائم فى الاراضى الواقعة الى شمال فارس ، كان النذير لبريطانيا وايذانا بتوتر العلاقات بينها وبين روسيا بشأن الشرق الاوسط ، وبداية للتنافس الاستعمارى بينهما ، وبالرغم من هذا التنافس الا أن الوجود السياسى الروسى فى العراق لم يبدأ الا فى أواخر القرن التاسع عشر [١] . وأن الانجليز ضخموا الخطر الروسى أكثر من اللازم .

أما بالنسبة للتنافس البريطانى الالمانى فى الدولة العثمانية والعراق ، فلم يبدأ الا فى أواخر القرن التاسع عشر ، بعد قيام الوحدة الالمانية ١٨٧٠م وظهور المانيا كدولة قوية تبحث لها عن مكان بين دول أوربا الاستعمارية ، الا أن المصالح الالمانية فى العراق لم تظهر الا فى السنوات الاخيرة من القرن التاسع عشر فى أعقاب الزيارة التى قام بها الامبراطور الالمانى للاستانة عام ١٨٩٨م ونجاحه فى الحصول على امتياز سكة حديد برلين ـ بغداد [٢] .

يتضح مما تقدم أن علاقة العراق مع الدول الاوربية ، لم تكن علاقة متوازنة ، انما كانت علاقة أطماع من جانب الدول الاوربية ، فقد كانت الدول الاوربية تتنافس فيما بينها لكى يكون لها مصالح ونفوذ من أجل السيطرة على خطوط المواصلات ، وموارد التجارة سواء فى الخليج أو الدولة العثمانية .

أما بالنسبة للعلاقات العراقية الفارسية ، فقد كانت علاقات من نوع آخر بالرغم من أنها نزاع مستمر بين الجانبين ، نزاع دولتين اسلاميتين متجاورتان على الحدود المشتركة بينهما ، فقد كانت خلافات الحدود بينهما جعلتهما مشغولتان بهذه المشكلة باستمرار ، وبالرغم من عقد العديد من الاتفاقيات بهذا الشأن الا أنه لم يمكن التوصل الى حل يرضى الدولتان ـ ومازالت الخلافات الحدودية بينهما مستمرة الى الان ـ ولا شك أن الحساسية المذهبية بين الفرس الشيعة ، والعثمانيين السنة ، ترجع الى أن العثمانيين السنة يسيطرون على المزارات الاسلامية الكبرى سواء الشيعية أو السنية . كما لعبت العوامل الجيوبوليتيكية دورا مؤثرا على سياسة فارس نحو العراق [٣] .

---

(١) انظر الفصل الخامس
(٢) لمزيد من التفاصيل انظر الفصل الخامس .
(٣) لمزيد من التفاصيل انظر الفصل السادس .

رابعا : الاصلاحات والتنظيمات العثمانية وأثرها على العراق ١٨٣١ ـ ١٨٧٢م :

بانتهاء حكم المماليك في العراق سنة ١٨٣١م ، سيطرت الدولة العثمانية مباشرة على العراق ، وتقلد على رضا باشا اللاز أمر ايالة بغداد وتوابعها تنفيذا للاتفاق الذى أبرم بينه وبين السلطان العثمانى [١] ، واستمر في حكمها لاكثر من احد عشر عاما [٢] . ثم تتابع بعده عشرة باشوات على حكم الايالة قبل أن يتولى أمورها مدحت باشا سنة ١٨٦٩ م .

وقد تزامن استرجاع العراق للحكم العثمانى المباشر في الاستانة ، بحركة اصلاحات واسعة ، تلك الاصلاحات التى كانت أساسا لما عرف باسم عهد التنظيمات [٣] .

أما بالنسبة للاصلاحات العثمانية ، نستطيع أن نلمس بعض آثارها على العراق ، فقد كان نجاح السلطان محمود الثانى في القضاء على الانكشارية أهم خطوه في طريق الاصلاح لانه بعد القضاء عليهم نجح في استرجاع العراق من أيدى المماليك ، ولذلك فان استرجاع العراق للدولة العثمانية سنة ١٨٣١م تعتبر أولى خطوات الاصلاح التى بدأها السلطان محمود الثانى [٤] .

أما الخطوة الثانية على طريق الاصلاح ، والتى يمكن أن تلاحظ ـ على قلة شأنها ـ وتتخذ دليلا على تسرب اصلاحات محمود الثانى الى العراق ، وتلك الخطوة هى ادخال نظام (المختارين) [٥] .

---

(١) عبد العزيز نوار : داود باشا ... ، ص ٢٥٤

(٢) من ١٨٣١ الى ١٨٤٢ م .

(٣) وقد قصد بلفظ (التنظيمات) اتجاه حركة الاصلاح الى اعادة (تنظيم) القوانين والانظمة الاساسية للدولة وايالاتها في جميع الميادين الادارية والمالية والقضائية والتعليمية والعسكرية ، في الفترة الممتدة بين صدور خط كلخانة واعلان الدستور العثمانى عام ١٨٧٦م .
Davison : OP.cit. P. 42
وانظر : ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ، (بيروت ، ١٩٦٠م) ، ص ٦٢

(٤) عبد الكريم محمود غرايبة : تاريخ العرب الحديث ، (بيروت ، ١٩٨٤م) ، ص ١٢٠

(٥) المختار ممثل شبه رسمى للحكومة في القرى وأحياء المدن ، وهذا النظام كان قد طبق في الاستانة سنة ١٨٢٩م . انظر : جميل موسى رضا : الادارة العثمانية في ولاية بغداد منذ عهد الوالى مدحت باشا حتى نهاية الحكم العثمانى ١٨٦٩ ـ ١٩١٧م ، رسالة دكتوراه ، كلية دار العلوم (جامعة القاهرة ، ١٩٨٨م) ، ص ٧ ـ ٨

ففي عام ١٨٣٥م أجرى لاول مرة في ايالة (بغداد) انتخاب[١] المختارين في قرى بغداد ومحلاتها (أحيائها) وانتخب لكل حي مختار أول ومختار ثان[٢] .

كما أدخل هذا النظام لاول مرة أيضا الى (البصرة) في نفس العام ـ ١٨٣٥م ـ أما (الموصل) فيبدو أن هذا النظام لم يدخلها عام ١٨٣٥م ، ويعزى ذلك فيما يبدو إلى اضطراب الاحوال الداخلية في الموصل آنذاك ، خاصة بعد القضاء على حكم الاسرة الجليلية فيها[٣] .

وكان للمختار سلطة كبيرة ، فهو الواسطة بين أبناء الشعب والحكومة[٤] ، وكانت مهمة هؤلاء المختارين الاحتفاظ بسجلات الاحوال المدنية لسكان أحيائهم ، وتسجيل الاحوال الشخصية واثبات ملكية العقارات[٥] ، واصدار وثائق حصر الوراثة (التركة)، وأمور أخرى تتعلق بعقود الزواج ومعاملات الطلاق .[٦]

أما الخطوة الثالثة على طريق الاصلاح ، فهي تطبيق قوانين التجنيد العسكري ، ولم تكن قد طبقت في أي جزء من أجزاء العراق من قبل ، بل ان الموصل ـ بسبب الاضطرابات الداخلية فيها ، في أعقاب القضاء على الاسرة الجليلية ـ سبقت باقي ايالات العراق في تنفيذ التجنيد العسكري وطبقته في عام ١٨٣٥م[٧] ، بينما لم يطبق

---

(١) لم يكن مفهوم الانتخاب آنذاك ليعبر عن رغبات الاهالي في انتخاب ممثلين عنهم بل أن الدولة ممثلة في كبار موظفيها هي التي كانت تنتقي (تختار) ممثليها ، وهم في معظم الاحيان ، كانوا من الوجهاء والاثرياء الممالئين للسلطة ، الخائفين على مصالحهم وامتيازاتهم .

(٢) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص ٨٠

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر : سليمان صائغ : تاريخ الموصل ، الجزء الاول ، (مصر ١٩٢٣م) ، ص٣١٠ ـ ٣١٣

(٤) حامد البازي : المرجع السابق ، ص٨٧

(٥) Lewis, Bernard : The Emergence of Modern Turkey, Oxford University Press, (London, 1961), P.388.

(٦) عباس العزاوي : تاريخ العراق بين احتلالين ، الجزء السابع، (بغداد، ١٩٥٥م) ، ص٣١

(٧) عبد العزيز نوار : تاريخ العراق الحديث... ، ص٨٦

في وسط العراق وجنوبه إلا سنة ١٨٧٠م [١] في عهد مدحت باشا .

وبالرغم من وجود هذه التأثيرات لحركة الاصلاحات على ايالات العراق الثلاث ، والتى استطعنا أن نرصدها ، إلا أنها كانت تأثيرات سطحية ، فلم تتعد تطبيق الجوانب الشكلية فقط .

أما بالنسبة للتنظيمات العثمانية ، فقد اقترنت بصدور خطين سلطانيين اصلاحيين أولهما " خط كلخانة " الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٣٩م ، وثانيهما " خط همايون " الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦م ، وقد صدر كلاهما في عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ ـ ١٨٦١م) ، وهما يشكلان الاساس الذى ارتكزت عليه تلك التنظيمات .

١ ـ خط كلخانه وبداية عهد التنظيمات :

كان خط كلخانه [٢] أول خطوة من خطوات الاصلاح في عهد التنظيمات ، ويبدو أن الدافع وراء صدور هذا الخط يعزى الى اصلاح قوانين الدولة وأنظمتها وأساليب الحكم وشؤون الادارة ، لان قوانين الدولة آنذاك أصبحت لا توافق روح العصر ولا سير الحضارة الحديثة [٣] .

غير أن بعض المصادر ترى أن السبب وراء صدور هذا المنشور ، يرجع الى النزاع بين السلطان العثماني ومحمد على باشا مصر ، ولذلك أراد السلطان أن يضمن مساندة بريطانيا والدول الاوربية له في هذا النزاع ، وذلك باظهار عزم الدولة العثمانية على اصلاح كيانها الداخلي [٤] .

---

(١) لوتسكى : المصدر السابق ، ص ١٧١
(٢) قرئ هذا الخط ـ في حضور حفل رسمى كبير ـ في قصر الكلخانة ولذلك عرف بهذا الاسم . انظر : ساطع الحصرى : المرجع السابق ، ص ٧٥
(٣) رفائيل بابو اسحق : المصدر السابق ، ص ١٤٠
(٤) Miller , William : The Ottoman Empire and its Successors 1801 - 1927 , (London , 1966), P.53

وانظر أيضا : هند فتال ، رفيق سكر (الدكتور) : تاريخ المجتمع العربى الحديث والمعاصر ، الطبعة الاولى ، (لبنان ، ١٩٨٨م) ، ص ١١٨

ويؤكد خط كلخانه أن عدم الانقياد وراء الشرع الشريف كان السبب فيما أصاب الدولة من تدهور خلال المائة والخمسين سنة التي سبقت صدوره ، وأن المقصود من وراء اصدار هذا الخط هو احياء الدين والدولة والملة [١] . وعلى الرغم من ذلك كان هذا الخط هو الخطوه الاولى نحو الاخذ بالقوانين الوضعية/حيث قرر المساواه بين المسلمين وغير المسلمين ، فكان ذلك الخطوه الأولى لفرض الخدمة العسكرية على غير المسلمين . وكذلك ساوى الخط بين الطوائف المختلفة في فرض الضرائب أمام القانون بصفة عامة ، كما ألغى نظام الالتزام ، كما عمل على تحسين أحوال الولاه وموظفي الدولة وذلك بزيادة رواتبهم وذلك بغرض القضاء على الرشوه [٢] .

غير أن هذه الخطوات الاصلاحية لم تأخذ طريقها الي التطبيق العملي في العراق الا ببطء شديد جدا . وبدأت في أول الامر بإلغاء نظام الالتزام في جباية الضرائب ، حيث عين بناء على هذا الخط موظفون مختصون بجبايتها عرفوا باسم (المحصلين) يعملون تحت ادارة موظف يعرف باسم (المستوفي) ، الا أن ذلك الاجراء لم يستمر طويلا ، فعاد الالتزام في جباية الضرائب مرة أخرى . [٣]

ولم تتخذ أية خطوات اصلاحية أخرى في العراق الا عام ١٨٤٨م وذلك بقيام الدولة العثمانية بتأسيس فيلق سادس لفيالق الجيش الخمسة ، وجعلت مدينة بغداد مركزا له ونطاق عمله كافة أنحاء العراق [٤] . وهذا يتم لاول مرة في العراق في العهد العثماني .

وفي عام ١٨٥١م اتخذت خطوه اصلاحية أخرى في العراق ، وذلك بانشاء (مجلس ادارة لايالة بغداد) [٥] ، وذلك بغرض مراقبة أعمال الادارة

---

(١) محمد فريد : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، (بيروت ، ١٩٧٧م) ، ص٢٥٤ـ٢٥٥

(٢) انظر نص خط كلخانه : نفس المصدر ، ص٢٥٤ ـ ٢٥٦
وانظر أيضا : هند فتال وآخر : المرجع السابق ، ص١١٨ ـ ١١٩

(٣) عباس العزاوي : المصدر السابق ، ج٧ ، ص٢٧٨

(٤) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص٥١ ، ٢١٩

(٥) يتكون هذا المجلس من عدد من الاعضاء من وجهاء وأعيان ايالة بغداد المسلمين وغير المسلمين ومن كبار موظفيها ، يعملون جميعا تحت رئاسة باشا الايالة .
Lewis : OP. Cit. P. 380.

الحكومية والعمل على معالجـة مشكلاتهـا [١] .

على أن جميع محاولات الاصلاح التى جرت فى العراق ، عقب خط كلخانه وحتى صدور خط همايون سنة ١٨٥٦م ، لم تحل دون استمرار تلك الصعوبات والمشاكل التى كانـت عليها الادارة العثمانية قبل صدور خط كلخانة الاصلاحي . بل يرى بعض المؤرخين أن تلك المحاولات قد فشل بعضهـا [٢] .

وليس أدل على ذلك من استمرار عملية الالتزام ، التى أكد على الغائها خط كلخانـه ، وكذلك استمرار تفشي الرشوة على كافة المستويات ، حتى أن محمد نجيب باشا (١٨٤٢ ـ ١٨٤٩م) باشا ايالة بغداد ، أتهم فعلا بالرشوة ، بالرغم من غطرسته التركية التي عرفـت عنـه [٣] .

٢ ـ خط همايـون (التنظيمات الخيرية) سنة ١٨٥٦م :

أما خط همايون ، فقد صدر فى ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦م ، فى عهد السلطان عبد المجيد أيضا ، عقب حرب القرم (١٨٥٣ ـ ١٨٥٦م) التى خاضتها الدولة العثمانية مع روسـيا وقبل اسبوع واحد من عقد مؤتمر باريس [٤] .

ومما لا شك فيه أن هذا الخط كان حلقة فى سلسلة الاصلاحات التى عزم المصلحون مـن سلاطين الدولة العثمانية على السير فى طريقها ، الا أن تفاعلات حرب القرم التى خاضتها الدولة العثمانية ضد روسيا ، كان لها أثر فيما يبدو فى اصدار خط سنة ١٨٥٦م ، اذ أن تلك الحرب نشبت بسبب امتناع السلطان عبد المجيد عن الموافقة على طلب روسيا حماية المسيحيين الارثوذكس من رعايا الدولة العثمانية .

أكد خط همايون على ماجاء فى خط كلخانه [٥] ، الا أنه أضاف اليه التفصيلات المتعلقـة ببعض حقـوق المسيحيين والتنظيمـات الادارية الجديدة . أما بالنسبة لحقوق المسيحيين

---

(١) عباس العزاوى : عشائر العراق ، الجزء الرابع ، (بغداد ، ١٩٥٦م) ، ص١١٥ وكـان الشيخ منصور السعدون شيخ المنتفق من أعضـائه .

(٢) Davison : OP. Cit.P. 160.

(٣) لونكريك : المصدر السابق ، ص٢٦٩ ، وانظر : ابراهيم الوائلى : المرجع السابق ، ص٤٤

(٤) هند فتال وآخر : المرجع السابق ، ص١١٩ ـ ١٢٠

(٥) Miller : OP. Cit. P. 298

تقرر تشكيل مجالس مخصوصة وانتخاب البطريق لكل ملة وأن تحدد الرواتب لرجال الدين غير المسلمين . كما كفل لهم حرية العبادة وحرية انشاء المدارس ، وطريقة التقاضى أمام المحاكم ، كما أكد على حق الدولة في تجنيد المسيحيين وفي نفس الوقت أعطتهم فرصة دفع البدل العسكرى ، أما المبادئ التى تضمنها الخط ، فأهمها تنظيم أعمال المحاكم وتنظيم واصلاح السجون ، وترتيب أعمال دوائر الامن (الضبطية) ، واصلاح نظام جباية الضرائب ، كما أكد على الاخذ بأساليب التقدم الاوربى ، وخاصة فى النواحي العلمية والاقتصادية [1] .

وقد ظهرت أثار خط سنة ١٨٥٦م ، من خلال مجموعة من القوانين والانظمة التي دأبت الدولة على اصدارها عقب اعلان هذا الخط وحتى منتصف سبعينيات القرن التاسع عشر ، وتعتبر هذه الفترة أخصب فترة شهدها تشريع القوانين والانظمة الاصلاحية في عهد التنظيمات حيث صدر عدد كبير من القوانين أهمها :

١ــ قانون الاراضى ، الصادر فى ٧ رمضان ١٢٧٤ هـ / ٢١ ابريل سنة ١٨٥٨م .
٢ــ قانون الجزاءات (العقوبات) ، الصادر فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٧٤هـ / ١٠ يونيو سنة ١٨٥٨م .
٣ــ نظام الطابو (التسجيل العقارى) ، الصادر فى ٨ جمادى الاولى سنة ١٢٧٥ هـ / ١٤ ديسمبر سنة ١٨٥٨م .
٤ــ مجموعة قوانين أخرى صدرت بين سنتى ١٨٥٩ و ١٨٦٤م تتعلق بالمحاكم الشرعية والقانون التجارى والضرائب والجمارك والاوقاف والزراعة والبلديات والمطبوعات .
٥ــ قانون الولايات ، الصادر فى ٧ جمادى الاخر ١٢٨١هـ / ٧ نوفمبر ١٨٦٤ م .
٦ــ كما صدرت مجموعة قوانين أخرى بين سنتى ١٨٦٨ و ١٨٧١م تتعلق بقانون الجنسية وأنظمة الضابطه (الامن) ، والبريد ، ونظام المعارف ، وقانون المحاكم النظامية ، ونظام ادارة الولايات العمومية [2] .

وبالرغم من كثرة هذه القوانين الاصلاحية التى أصدرتها الدولة العثمانية عقب صدور خط سنة ١٨٥٦م ، الا أن أثارها كانت بطيئة جدا فى العراق ، ولم تظهر تلك الاثار

---

(١) انظر نص خط سنة ١٨٥٦م فى : محمد فريد : المصدر السابق ، ص٢٥٦ ــ ٢٦٠
(٢) انظر مجموعة هذه القوانين فى : جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص٢٤ ــ ٢٥

بصورة واضحة قبل عهد الوالي مدحت باشا (١٨٦٩ – ١٨٧٢م) . وربما يعزى هذا البطء الشديد في دخول الاصلاحات الى العراق الى عدة عوامل منها ، موقع العراق الجغرافي النائي عن الاستانة ، وكذلك الامتداد الواسع للعراق ، فقد كان يضم ايالات ثلاث بغداد والبصرة والموصل ، بالاضافة الى التركيبات العشائرية التي كانت تشكل الغالبية العظمى لسكان العراق ، وهي المتمسكة بتقاليدها والرافضة للتطور ، هذا بالاضافة الى الوضع الاقتصادي المتدهور ، والوضع الاجتماعي المتدني – السابق الاشارة اليهما – يضاف الى هذا عدم رغبة الحكام الجدية في الاصلاح ، لكل هذه العوامل جميعا الدور الاساسي في بطء ظهور نتائج تلك الاصلاحات في العراق [1] .

ونتيجة لذلك ، فقد كرست الدولة العثمانية جهودها قبل ١٨٦٩م ، لمحاولة اخضاع عشائر العراق والعمل على توطينهم وجعلهم خاضعين للسيطرة الحكومية ، تلك المحاولات التي كانت مستمرة منذ عام ١٨٣١م ، وبالرغم من تلك المحاولات الا أن العراق لم تشهد الا اصلاحات قليلة كانت تهدف في معظمها الى توطين العشائر والعمل على استقرارها .

فقد حاول عمر باشا الملقب بـ (السردار الأكرم) الذي تولى شؤون ايالة بغداد (١٨٥٨–١٨٥٩م) ، اخضاع العشائر وبسط نفوذ الدولة ، وتطبيق ما يمكن تطبيقه من القوانين الاصلاحية ، ولذلك بدأ باعادة تنظيم الوحدات الادارية الواقعة في المناطق التي كانت تحت سيطرة العشائر . فجعل مدينة الديوانية قضاء تابعا لسنجق الحله وذلك ليكون قريبا من الادارة الحكومية وبذلك يضعف قوة العشائر . وبالاضافة الى ذلك قام عمر باشا بتنظيم عملية جباية الضرائب وتطبيق قانون الخدمة العسكرية ، الا أن قسوته وصرامته في تنفيذ تلك الاعمال الى الحد الذي أقدم معه على اعدام بعض رجال العشائر دون محاكمة ، مما دفع الباب العالي الى اتخاذ قرار بعزله [2] . وعين بدلا منه مصطفى نوري باشا ، الا أنه كان مرتشيا فسارع الباب العالي بعزله هو الاخر في أوائل عام ١٨٦٢م [3] .

وفي عام ١٨٦٢م عينت الدولة العثمانية محمد نامق باشا لايالة بغداد واستمر في حكمها لاكثر من خمس سنوات حاول خلالها دعم سيطرة الدولة على مختلف مناطق الايالة ، وذلك بمواصلة ارسال الحملات على العشائر بقصد اخضاعها لسيطرة الحكومة العثمانية وحملها على دفع الضرائب ، وفي هذا الصدد حاول الغاء مشيخة المنتفق ١٨٦٣م وجعلها سنجقا مركزه مدينة سوق الشيوخ ، الا أن هذه المحاولة لم يحالفها النجاح سوى شهرين فقط

(١) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص٢٩
(٢) نفس المرجع ، ص٣٠
(٣) سليمان فائق : المصدر السابق ، ص١٦٩ – ١٧٠

لعدم موافقة بعض عشائر المنتفق وشيوخها على تحويل المشيخة الى سنجق خاضع لسيطرة الدولة ، وبالفعل لم تتمكن الدولة من الغاء مشيخة المنتفق الا في عهد مدحت باشا [١] . كما أن قانونا (الاراضي) و (الطابو) الصادرين عام ١٨٥٨ م ، وكذلك قانون الولايات الصادر سنة ١٨٦٤م ، لم يجدوا السبيل الى تطبيقهم في ايالات العراق الا في عهد مدحت باشا [٢] .

وبالرغم من عدم قدرة باشوات العراق ، من حل مشكلة العشائر حلا جذريا ، وعدم قدرتهم على تطبيق الانظمة والقوانين التي سنت آنذاك خلال الفترة من ١٨٣١ــ١٨٦٩م ، الا أن أهم ما يميز تلك الفترة ، أن ايالة بغداد كانت مركز القوة والنفوذ على ايالات العراق ، فقد كانت ايالة من الدرجة الاولى [٣] ، وكان باشا بغداد أعلى باشوات العراق مكانة [٤] . بينما باشا البصرة من الدرجة الثانية ، وباشا الموصل من الدرجة الثالثة [٥] .

---

(١) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص٣٢

(٢) نفس المرجع ، ص٣٣

(٣) ويعزى ذلك لموقعها الجغرافي بالنسبة لايالات العراق ، وكذلك لكثافة عدد سكانها بالاضافة الى رصيدها التاريخي العريق المستمد من العصور الاسلامية ، يضاف الى هذا استقرار وضعها الاداري كايالة مستقره ، لم يصبها التغير مثل البصرة والموصل وتأرجح مكانتها الادارية بين الصعود والهبوط .

(٤) الجوائب ، العدد ٩٩٧ ، في ٤ جمادى الاولى سنة ١٢٩٧هـ .
فقد كان راتب باشا بغداد أعلى بكثير من راتب باشا البصرة وكذلك الموصل ، كما كان باشا بغداد له نفوذ واشراف على كل من البصرة والموصل .

(٥) عباس العزاوي : المصدر السابق ، جـ٨ ، ص٥٠
ويرجع وضع كل من البصرة والموصل في الدرجة الثانية والثالثة بالنسبة لبغداد ، لعدم الاستقرار الاداري في كل من البصرة والموصل وتأرجح مكانتها بين الصعود لمركز الباشوية ، والهبوط لمركز السنجق والقائمقامية ، فقد كانت البصرة خلال الفترة من (١٨٣٣ــ ١٨٥٠م) سنجقا تابعا لايالة بغداد ، ثم أصبحت باشوية مستقلة خلال الفترة من (١٨٥٠ ــ ١٨٥٤م) بالرغم من تبعيتها لايالة بغداد من النواحي المالية والعسكرية ، وفي عام ١٨٥٤م هبطت مكانتها مرة أخرى الى مرتبة السنجق تابع لبغداد ، وفي عام ١٨٦٣م هبطت أكثر الى مرتبة قائمقامية وظلت كذلك حتى عام ١٨٦٩م عندما أصبحت أحد سناجق ولاية بغداد في عهد مدحت باشا ، ويعزى هذا التغير فيما يبدو الى اجراءات تخطيط الحدود العثمانية الفارسية آنذاك وتهديدات شاهات فارس المستمرة ، هذا بالاضافة الى عدم تقبل المجتمع القبلي للتقسيمات الادارية ، بينما الموصل كانت ايالة مستقلة منذ عام ١٨٣٤ الى ١٨٥١ حيث هبطت الى مرتبة سنجق تابع لايالة بغداد ، وظلت كذلك حتى مجيء مدحت باشا سنة ١٨٦٩م حيث جعلها احد سناجق ولاية بغداد خلال فترة حكمه .

عندما تولى مدحت باشا ولاية بغداد سنة ١٨٦٩م ، قام بتطبيق قوانين وأنظمة الاصلاحات أو معظمها ، خلال فترة حكمه التي استمرت حتى عام ١٨٧٢م. فقد قام مدحت باشا بتطبيق قانون الولايات الصادر سنة ١٨٦٤م على العراق لاول مرة ١٨٦٩م ، وفي سبيل ذلك قام بتغير النظم الادارية السابقة ، فاستبدل اسم (الايالة) باسم (الولاية) كما أصبح باشا بغداد يعرف باسم (الوالي) [1] ، كما قام مدحت باشا بتقسيم العراق الى عشرة سناجق [2] ، داخل ولاية واحدة هي ولاية بغداد ، بدلا من ثلاث ايالات ، وبذلك ضم البصرة والموصل الى بغداد ، وأصبحا سنجقان بدلا من ايالتين ، أي أن العراق خلال حكم مدحت باشا أصبح ولاية واحدة عرفت باسم (ولاية بغداد) ، وقد بلغت أقصى اتساع لها في عهده [3] بعد ضم منطقة الاحساء اليها عام ١٨٧١م.

كما قام مدحت باشا بتطبيق قانونا " الاراضي " و" الطابو " في العراق بهدف التخلص نهائيا من بقايا نظام الالتزام ، وتحسين حال الفلاح بتمليكه قطعة أرض تمليكا غير مطلق لينتفع بها ، وفي نفس الوقت العمل على استقرار وتوطين العشائر واخضاعهم لسيطرة الدولة كما قام مدحت باشا بالعديد من الاصلاحات في كافة المجالات خلال فترة حكمه القصيرة لولاية بغداد .

---

(١) راجع الهامش رقم (٤) في مقدمة الفصل ، ص ٣.

(٢) السناجق العشرة هي : بغداد مركز الولاية ، شهر زور ، السليمانية ، الموصل ، الدليم ، كربلاء ، الديوانية ، البصرة ، العمارة ، المنتفق ، انظر : الزوراء ، العدد ٢ ، في ١٢ ربيع الاول سنة ١٢٨٦هـ ، وانظر : لوريمر ، ج ، ج : المصدر السابق ، ج٤ ، ص ٣١

(٣) عبد الحميد الثاني (السلطان) : مذكرات السلطان عبد الحميد ، ترجمة وتحقيق محمد حرب عبد الحميد ، (القاهرة ، ١٩٧٨م) ، ص ٢٥ ، وسنشير الى هذا المصدر فيما بعد باسم (مذكرات السلطان عبد الحميد) .

فقد كانت اصلاحاته تمتاز بالشمول ، فبالاضافة الى ما تقدم ، فقد شملت اصلاحاته ، تحديد الضرائب ، واعادة تشكيل المجالس الادارية في القرى والاقضية والولايات ، ووضع قوانين التجنيد العسكرى موضع التنفيذ ، كما أنشأ العديد من الادارات الحكومية ، كما قام بتشكيل جهاز ادارى حازم كفء على رأس كل ادارة [١] .

حقيقة لقد كانت معظم أعمال مدحت باشا الاصلاحية من نتاج جهده وقوة شخصيته ، فقد كانت موهبته الادارية تكمن في جرأته في تطبيق القوانين حيث ابتعد عن التقاليد العقيمة [٢] التي كان يتبعها الحكام الذين جاءوا قبله ، فلما ترك العراق سنة ١٨٧٢م توقفت حركة الاصلاح وانهارت معظم أعماله .

* * * * *

---

(١) للمزيد من التفاصيل عن فترة حكم مدحت باشا يمكن الرجوع الى المصادر التالية :
مذكرات مدحت باشا ... المصدر السابق .
عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص٣٥٣ ـ ٣٩١
جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص١٠٦ ـ ١٢١

(٢) عزرا سمويل ساسون : تاريخ مدحت باشا وجمعية الاتحاد والترقى العثمانية (الاسكندرية ، سنة ١٩١٠م) ، ص٣٧



الفصل الاول

الادارة ونظم الحكم فى العراق

١٨٧٢-١٩٠٨م

الفصل الاول

الادارة ونظم الحكم في العراق

أولا : التقسيم الاداري ٠

ثانيا : الجهاز الاداري ٠

ثالثا : الدوائر الحكومية ٠

رابعا : عوامل تدهور الادارة ٠

أولا : التقسيم الادارى لولايات العراق ١٨٧٢ ـ ١٩٠٨ م :

بعد انتهاء عهد الوالي مدحت باشا لولاية بغداد سنة ١٨٧٢م، لم يستمر التقسيم الادارى الذى وضعه الا لسنوات قليلة ، فبعد حوالى ثلاث سنوات فقط من نهاية حكم مدحت باشا ، انفصلت البصرة عن بغداد (سنة ١٨٧٥م) وأصبحت ولاية مستقلة [١] قائمة بذاتها لاول مرة تتبع الاستانة ولا تتبع بغداد ، الا أن ذلك لم يستمر طويلا ، ففى عام ١٨٨٠م خفضت درجة البصرة مرة أخرى من مرتبة (الولاية) الى مرتبة (السنجق) ويرجع ذلك لقيام ثورة المنتفق سنة ١٨٨٠ ضد الحكم العثمانى فى البصرة الا أن الحكومة العثمانية نجحت في القضاء علي تلك الثورة وضمت البصرة الي ولاية بغداد وجعلتها سنجقا تابعا لها واستمر ذلك حتى عام ١٨٨٤م عندما عادت البصرة مرة أخرى الى درجة الولاية المستقلة [٢] التى تتبع الاستانة مباشرة حتى نهاية الحكم العثمانى .

أما بالنسبة للموصل فقد ظلت سنجقا تابعا لولاية بغداد بعد نهاية حكم مدحت باشا سنة ١٨٧٢م ولم تنفصل عن بغداد الا عام ١٨٧٩م وأصبحت منذ ذلك التاريخ ولاية قائمة بذاتها [٣] تابعة للاستانة مباشرة واستمر ذلك الى مابعد عام ١٩٠٨م .

وهكذا نجد أن وحدة ولايات العراق أيام الوالى مدحت باشا التى كان مركزها ولاية بغداد انفصلت بعد نهاية حكمه بسنوات قليلة ، وعاد العراق ليتشكل من ثلاث ولايات ، كل ولاية قائمة بذاتها تتبع الباب العالى مباشرة ، وبذلك تقلص حجم ونفوذ ولاية بغداد فى الفترة من ١٨٧٢ الى ١٩٠٨م وانحسرت أهميتها كثيرا عن ذى قبل .

---

(١) لوريمر : المصدر السابق ، جـ١ ، ص٤٢٧ ؛
لونكريك : المصدر السابق ، ص٣١٨ ؛
عباس العزاوى : المصدر السابق ، جـ٨ ، ص٢٦

(٢) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص٢١٩٩

(٣) نفس المصدر ، جـ٤ ، ص٢١٩٩ ؛ عباس العزاوى : المصدر السابق ، ص٤٣

أما التقسيمات الادارية داخل كل ولاية من ولايات العراق الثلاث : بغداد والبصرة والموصل ، بعد أن أصبحت كل منها ولاية مستقلة قائمة بذاتها كالاتـي :

(أ) : التقسيم الادارى لولاية بغـداد [1] :

تقلص حجم ولاية بغداد خلال تلك الفترة ، ففي منتصف عقد السبعينيات من القـرن التاسع عشر أصبحت ولاية بغداد تتألف من سنجقين اثنين فقط هما : سنجق بغداد وسنجق الحلة [2] ، بعد انفصال ولاية البصرة للمرة الاولـى .

أما في منتصف عقد الثمانينيات وبعد انفصال ولاية البصرة سنة ١٨٨٤م للمرة الثانيـة انفصالا نهائيا عن ولاية بغداد ، فأصبحت ولاية بغداد تتألف من ثلاثة سناجق ، بعـد اضافة سنجق كربلاء الى السنجقين السابقين (سنجق بغداد ـ سنجق الحله) .

ويبدو أن رفع درجة كربلاء وتحويلها من قضاء تابع لسنجق الحله [3] الى سنجق مستقـل انما يرجع الى سياسة الحكومة في امتصاص غضب الشيعة والتقليل من ثوراتهم ، هذا بالاضافة الى مكانتها الدينية عند الشيعة خاصة أنه كان يؤمها الالاف كل عام من الزوار الشيعـة سواء من ايران أو الهنـد .

أما في أوائل عقد التسعينيات من القرن التاسع عشر ، فكان أبرز مافيه ، فيما يخـص التقسيمات الادارية ، هو نقل مركز سنجق الحله الى مدينة الديوانية [4] سنة ١٨٩٣م ، وتغير اسمه من سنجق الحله الى سنجق الديوانية [5] واستمر على هذا الى ما بعد عام ١٩٠٨م .

---

(١) انظر : خريطة " التقسيم الادارى لولاية بغداد " خريطة رقم (١) .

(٢) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٢ هـ/١٨٧٥ م ، نقلا عن جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص٩٨ ـ ٩٩

(٣) نجد أن لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص ٢١٩٩ يجعل كربلاء تابعة لولاية البصرة وتقديره هذا غير صحيح ، حيث أن كربلاء كانت قضاء تابع لسنجق الحله .

(٤) ساطع الحصرى : المرجع السابق ، ص ١٤٠

(٥) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص ١٠١ ، ومما هو جدير بالذكر أن مركز سنجق الديوانية تنقل في الفترة من ١٨٦٩م الى سنة ١٨٩٣ بين مدينتي الديوانية والحلـة وتغير اسم السنجق وفقا لاسم احدى هاتين المدينتين حين يتخذ منها مركزا له . فقد كان سنجق الديوانية ومركزه مدينة الديوانية ، أحد السناجق العشرة التي قسمت اليها ولاية بغداد في بداية عهد مدحت باشا ، ولكن بعد فترة قصيرة انتقل مركز السنجـق الى مدينة الحلة فأصبح يعرف بسنجق الحلة ، ثم نقل مركز السنجق مرة أخرى فـي أوائل ١٨٩٣ الى مدينة الديوانية . انظر : جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص ٩٨

ويبدو أن السبب في هذا التغير يرجع الى عاملين رئيسيين هما : هجرة العشائر من المناطق المحيطة بالحلة حينذاك بسبب نقص مياه نهر الفرات (فرع الحله أوشط الحلة) [١] هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أهمية موقع الديوانية الجغرافي بسبب احاطتها بالعشائر [٢] ، ويمكن أن نضيف عاملا ثالثا لهذا التغير وهو أن قرب الادارة الحكومية من التجمعات السكانية كان أمرا ضروريا آنذاك ، خاصة اذا ما علمنا مدى صعوبة وسائل النقل والمواصلات وبدائيتها حينذاك .

(ب) : التقسيم الاداري لولاية البصرة [٣] :

أما فيما يتعلق بتقسيمات البصرة الادارية منذ أن أصبحت ولاية مستقلة ١٨٧٥م فتكونت من بعض الاقاليم التي اقتطعت من ولاية بغداد وضم اليها اقليم الاحساء [٤] ، وأصبحت ولاية البصرة تتألف من عدة سناجق هي : سنجق المركز (البصرة) ، سنجق المنتفق ، العمارة ، الاحساء ، واستمرت هذه التقسيمات الى عام ١٨٨٠م حيث أنزلت البصرة من مرتبة الولاية المستقلة لتصبح سنجق تابع لولاية بغداد .

ويعزى هذا التغير في مركز البصرة ، فيما يبدو الى سياسة الحكومة للسيطرة على العشائر في منطقة البصرة والمنتفق ، ففي عام ١٨٧٥م تأسست ولاية البصرة لمواجهة التمردات العشائرية التي كان يقوم بها كبار شيوخ بيت السعدون حكام المنتفق ، وعين عليها ناصر باشا السعدون كأول وال لهذه الولاية رغم أنه عربي المولد والقبيلة [٥] ، وكان ناصر هذا أحد سيوف الدولة المسلطة على العشائر ، وأنعم عليه السلطان برتبة الباشوية [٧] .

---

(١) لوريمر : المصدر السابق ، جا ، ص٤٧٧ . كما أن فرع الحلة تعرض للجفاف أكثر من مرة آخرها جفاف عام ١٩٠٣ واستمر الى ما بعد عام ١٩٠٨م . انظر : لونكريك : المصدر السابق ، ص٣٢٧

(٢) وداي العطية : تاريخ الديوانية قديما وحديثا ، (النجف ، ١٩٥٤م) ، ص٦٨ـ٦٩

(٣) أنظر : خريطة " التقسيم الاداري لولاية البصرة " خريطة رقم (٢)

(٤) لوريمر : المصدر السابق ، جا ، ص٤٢٧

(٥) نفس المصدر والمكان .

(٦) ابراهيم الوائلي : المرجع السابق ، ص٥٠

(٧) عزرا سمويل ساسون : المصدر السابق ، ص٥٦

واستمرت علاقة الحكومة بالسعدونيين علاقة ودية ـ الى حدما ـ حتى عام ١٨٨٠ حين تفجر الخلاف بينهما [١] بسبب الضرائب والجندية ، وعلى أثره احتلت القوات الحكومية سنجق المنتفق وألغيت ولاية البصرة منذ عام ١٨٨٠ واستمر ذلك حتى عام ١٨٨٤م وفي العام الاخير عادت البصرة ولاية مستقلة قائمة بذاتها الى ما بعد عام ١٩٠٨م ، وكانت تقسيماتها الادارية آنذاك تتألف من السناجق الاتية : سنجق المركز (البصرة) [٢] وسنجق المنتفق [٣] وسنجق العمارة [٤] وسنجق نجد (الاحساء) [٥] .

يتضح مما تقدم أن مكانة ولاية البصرة خلال الفترة من ١٨٧٢ الى عام ١٩٠٨م كانت تتسم بعدم الثبات والاستقرار في التقسيم الاداري ، وهذا يرجع لتأرجح مركزها ، فتارة تكون ولاية مستقلة ، وتارة أخرى تصبح سنجقا تابعا لولاية بغداد ، هذا على الرغم من ثبات تقسيمها الداخلي من حيث عدد سناجقها .

(جـ) التقسيم الاداري لولاية الموصل [٦] :

أما فيما يتعلق بتقسيمات ولاية الموصل الادارية ، فقد كانت أكثر استقرارا عن الولايتين السابقتين (بغداد ـ البصرة) فمنذ أن استقلت الموصل عن ولاية بغداد وأصبحت ولاية قائمة بذاتها منذ عام ١٨٧٩م نجد أن عدد سناجقها ظل مستقرا الى ما بعد عام ١٩٠٨م . فقد كان عدد سناجق ولاية الموصل ثلاثة سناجق هي : الموصل ، كركوك ، السليمانية [٧] .

---

(١) عام ١٨٨٠م حدث خلاف في المنتفق سببه الخلاف بين أمير المنتفق منصور باشا السعدون والوالي ، واستغلت الدولة هذه الفتنة وقضت على امارة المنتفق .
انظر : الجوائب ، العدد ١٠٠٣ ، في ١٠ جمادى الاخرة سنة ١٢٩٧هـ

(٢) سنجق البصرة وينقسم الى أقضية (البصرة ـ الفاو ـ القرنه ـ الكويت)

(٣) سنجق المنتفق وينقسم الى أقضية (الحي ـ الناصرية ـ شطرة المنتفق ـ سوق الشيوخ)

(٤) سنجق العمارة وينقسم الى أقضية (دويرج ـ شطرة العمارة)

(٥) سنجق نجد (الاحساء) وينقسم الى أقضية (الهفوف ـ القطيف ـ قطر)
ويذكر " لونكريك " أنه كان هناك سنجق خامس هو سنجق القصيم في وسط الجزيرة العربية يضم قضائي بريدة والرياض ، وقد تشكل هذا السنجق ١٩٠٥ ولكن هذا السنجق كان على الورق فقط . لونكريك : المصدر السابق ، ص ٣١٨

(٦) انظر : خريطة " التقسيم الاداري لولاية الموصل " خريطة رقم (٣)

(٧) نفس المصدر والمكان ، ساطع الحصري ، المرجع السابق ، ص ١٤٠

وقبل أن ننتهى من الحديث عن التقسيمات الادارية لولايات العراق الثلاث : بغداد والبصرة والموصل ، تجدر الاشارة الى أن التعديلات التى كانت تحدث للوحدات الادارية ، كنقل مركز سنجق من مدينة الى أخرى [1] ، فان ذلك كان يقتضى صدور ارادة سلطانية بذلك [2] .

ومن ناحية أخرى يبدو أن الغرض من التقسيمات الادارية للوحدات ، كان أساسها التخوف من وحدة العشيرة والعشائر [3] ، ولذلك عملت الدولة العثمانية على تفتيت هذه الوحدة مما ساعد على عدم الاستقرار الادارى .

ومما هو جدير بالذكر أيضا ، أن الوحدات الادارية والولايات كانت تصنف الى ثلاث درجات . فكانت ولاية بغداد ، ولاية من الدرجة الاولى ، وولاية البصرة ولاية من الدرجة الثانية ، بينما ولاية الموصل ولاية من الدرجة الثالثة [4] . ويبدو أن مساحة الوحدة الادارية ، وكثافة سكانها ، وموقعها الجغرافى كانت من الضوابط التى صنفت بموجبها الوحدات الادارية الى درجات ثلاث .

* * *

---

(١) كما سبق أن ذكرت فى نقل مركز سنجق الحله من مدينة الحلة الى مدينة الديوانية ١٨٩٣م
(٢) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص١٠٥
(٣) عباس العزاوى : عشائر العراق ، ج٤ ، ص٢٦٠
(٤) عباس العزاوى : تاريخ العراق بين احتلالين ، ج٨ ، ص٥٠

ثانيا : الجهاز الادارى لولايات العراق ١٨٧٢ ــ ١٩٠٨ م :

(أ) الوالـــى :

كان الوالى [(1)] فى ولايات العراق الثلاث ، أهم منصب فى الجهاز الادارى ، وهو منصب ادارى وسياسى فى نفس الوقت ، حيث كان الوالى يمثل السلطان العثمانى فى تعامله مع قناصل الدول الأجنبية ، وفى تعامله مع شيوخ القبائل [(٢)] .

ولقد كانت مهام الوالى تنحصر فى تنفيذ جميع أوامر الدولة ، وتطبيق قوانينها فى الولاية والاشراف على جميع دوائر الولاية المدنية والمالية والامنية ، بالاضافة الى رئاسة مجلس ادارة الولاية ، والاشراف على ادارة الضبطية (الامن) ، وتنفيذ الاحكام التى تصدرها محاكم الولاية [(٣)] .

ولكن يبدو أن مهام الولاة فى ولايات العراق كانت تختلف من ولاية الى أخرى من حيث أهمية الولاية والدور الذى تقوم به ، فنجد مثلا أن ولاة بغداد كانوا يقومون ــ فى بعض الاحيان ــ بالجمع بين منصب الوالى وبين قادة الفيلق السادس [(٤)] ، بينما لم يضطلع وال واحد من ولاة البصرة والموصل بهذه المهمة بينما على العكس تولى بعض قادة الفيلق السادس ــ السابقين ــ أمر الولاية فى كل من البصرة [(٥)] والموصل [(٦)] .

من هذا يتضح أن ولاة ولاية بغداد كانوا فى مرتبة أعلى من مرتبة ولاة البصرة والموصل فى نظر حكومة الاستانة .

---

(١) أول من حمل لقب (وال) أو حاكم عام بدل لقب (الباشا) فى العراق هو الوالى مدحت باشا . انظر : لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص٢١١٧

(٢) محمد أنيس (الدكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربى ١٥١٤ ــ ١٩١٤م ، (القاهرة ، ١٩٨١م) ، ص٢١٩

(٣) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص١٢٦

(٤) ومن هؤلاء خلال الفترة من ١٨٧٢ الى ١٩٠٨م ثلاثة ولاة هم :
محمد رؤوف باشا (١٨٧٢ ــ ١٨٧٣م) ، ورديف باشا (١٨٧٣ ــ ١٨٧٥م) ، وعبد الرحمن باشا (١٨٧٥ ــ ١٨٧٧م) . انظر : جميل موسى رضا : المرجع السابق ص١٣٦

(٥) المشير نافذ باشا (١٨٨٧ ــ ١٨٨٨م) ؛ المشير هدايت باشا (١٨٨٩ ــ ١٨٩١)

(٦) نافذ باشا (١٨٧٥) ؛ المشير فيضى باشا (١٨٧٨م) .

الا أن مهام ولاة ولاية بغداد هذه تقلصت في الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، فبالنسبة للمهام العسكرية توقف الجمع بين المنصبين ـ منصب الوالي وقيادة الفيلق ـ منذ عام ١٨٧٧م [1] ، فقد خشيت الدولة من أن يلجأ الولاة الى الاستقلال ، ولكي تبقى السلطتان رقيبتين كل منهما على الاخرى [2] .

وأصبحت الدولة منذ ذلك التاريخ ترسل قائد الفيلق السادس قائدا عاما للجيوش العراقية ـ بغداد والبصرة والموصل [3] ـ الا أن فصل القيادة عن سلطة الولاة الادارية كان في معظم الاحيان يخلق نوعا من النزاع والضغينة بين الوالي وقائد الفيلق [4] . مثال ذلك ماحدث بين الوالي عبد الرحمن باشا أثناء ولايته الثانية (١٨٧٩ـ١٨٨١م) وبين قائد الفيلق عزت باشا [5] سنة ١٨٨٠م أثناء اضطرابات عشائر المنتفق .

ومن الأدلة الاخرى على تقلص دور الولاة ، سحب سلطة الشؤون المالية من مهام الولاة واضطلع بهذه المهام (الدفتردار) منذ عام ١٨٨٥م بمقتضى تعليمات نظارتي المالية والداخلية في الاستانة [6] .

كما تقلصت سلطة الولاة على كثير من الدوائر التي كانت تدار من الاستانة مباشرة مثل دوائر العدلية والطابو والصحة والتعليم والجمارك والاوقاف والبرق والبريد والمحاكم ، واقتصرت مهام الولاة على التنسيق فقط [7] ، على أن الوالي كان له حق التحقيق في الشكاوى التي تقدم ضد أي دائرة من دوائر الدولة ، سواء تلك التي كانت تحت ادارته واشرافه المباشر مثل الضبطية ، أو التي تشاركه في ادارتها والاشراف عليها دوائر الحكومة في الاستانة [8] .

---

(١) علي ظريف الاعظمي : المصدر السابق ، ص٢٤

(٢) توفيق علي برو : العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ـ ١٩١٤م ، (القاهرة ، ١٩٦٠م) ، ص٤٨

(٣) علي ظريف الاعظمي : المصدر السابق ، ص٢٤

(٤) Longrigg, Stephen Hemsley: Iraq, 1900-1950, Apolitical, Social, and Economic History, Oxford University Press, Second Impression, Great Britain 1956, P. 49

(٥) عباس العزاوي : المصدر السابق ، جـ٨ ، ص٤٩

(٦) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص١٣٤

(٧) صالح محمد العابد (الدكتور) : النظام الاداري ، فصل من كتاب " حضارة العراق " الجزء العاشر ، (بغداد ، ١٩٨٥م) ، ص٢٥ ـ ٢٦

(٨) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص١٣٢

ومما هو جدير بالذكر أن الاستانة كانت ترسل مفتشين اداريين الى ولايات العراق الثلاث ، ومن مهام هؤلاء المفتشين اصلاح الجيش واخضاع العشائر الثائرة ، وجمع الضرائب [١] ، ومراقبة أعمال الموظفين ومن ضمنهم الولاه ووضع حد لسوء تصرفاتهم [٢] ، ومن هؤلاء المفتشين الفريق عمر وهبي باشا الذى وصل الى الموصل فى ٥ يونيو سنة ١٨٩٠م فى ولاية عثمان باشا (١٨٩٠ ـ ١٨٩١م) لتنفيذ المهام المذكورة سابقا ، بالاضافة الى " تهذيب القبائل اليزيدية واقناعهم بالنصح وارشادهم الى اعتناق الدين الاسلامى " [٣]

كما جاء الى بغداد فى مهمة تفتيشية نصرت باشا ١٨٩٢م [٤] ، وفى أواخر عام ١٩٠٧م وصلت الى بغداد هيئة تفتيشية عرفت باسم " اللجنة الاصلاحية " برئاسة ناظم باشا [٥] ، الذى عين فى أوائل عام ١٩٠٨م واليا على بغداد ، وكانت مهمة هذه اللجنة تشمل ولايات العراق الثلاث [٦] .

ولا شك أن ارسال الاستانة من آن لاخر مفتشين الى ولايات العراق ، كان ينتقص من هيبة الولاة فى ولاياتهم ، وفى نفس الوقت يؤكد عدم ثقة الحكومة المركزية فى ولاتها .

---

(١) عباس العزاوى : المصدر السابق ، جـ٨ ، ص ١١٩
(٢) دى فوصيل : المصدر السابق ، ص ٨٧
(٣) سليمان صائغ : المصدر السابق ، جـ١ ، ص ٣١٥ . ينتسب اليزيدية الى الاكراد ، ويقطنون شمال غرب العراق ويتركزون فى قضائى الشيخان وسنجار من لواء الموصل ، ويتراوح عددهم بين ١٨ الى ٢٠ ألف نسمة انظر : بيل ، مس: فصول من تاريخ العراق القريب ، تعريب جعفر خياط ، (بيروت ، سنة ١٩٧١م) ، ص ٧
(٤) دى فوصيل : المصدر السابق ، ص ٦٠
(٥) الزوراء ، العدد ٢١٥٢ ، فى ٢٦ رمضان سنة ١٣٢٥ هـ
(٦) جميل موسى رضا : المرجع السابع ، ص ١٣٥

وقد تعاقب على ولايات العراق الثلاث خلال الفترة من ١٨٧٢ ــ ١٩٠٨م ولاة كثيرون ، فبالنسبة لولاية بغداد ، تعاقب عليها في تلك الفترة ثمانية عشر واليا ، تراوحت مدة حكم الوالي منهم ما بين ثمانية أشهر الى ستة سنوات ، وكانت أطول مدة يقضيها وال في وظيفته من نصيب الوالي تقي الدين باشا في ولايته الثانية (١) ، وتولى ست سنوات وبضعة أشهر أما أقصر مدة فاشترك فيها تقريبا ثلاثة ولاة ولم تتجاوز مدتهم ثمانية أشهر (٢) .

على أن مدة حكم معظم ولاة بغداد كانت قصيرة ، حيث كانت مدة حكم ثلاثة عشر واليا ، أقل من سنة ولم يتجاوز السنتين ، (٣) وهذا دليل على عدم الاستقرار الادارى واضطراب وضع الدولة ويؤدى هذا بالطبع الى ارتباك شؤون الولاية وعدم انجاز الاعمال الاصلاحية .

أما بالنسبة لولاية البصرة ، فقد تعاقب عليها في تلك الفترة من ١٨٧٢ الى ١٩٠٨م أربعة وثلاثون واليا ومتصرفا ، منهم سبعة متصرفين خلال الفترة من (١٨٧٢ــ١٨٧٥م) والفترة من (١٨٨٠ ــ ١٨٨٤م) وكانت البصرة خلال هذه السنوات متصرفية تابعة لولاية بغداد ؛ بينما أصبحت البصرة ولاية قائمة بذاتها في الفترة من (١٨٧٥ ــ ١٨٧٩م) و (١٨٨٥ ــ ١٩٠٨م) ، وتولى فيها الولاية سبعة وعشرون واليا ، تراوحت مدة حكم واحد وعشرين واليا منهم الى أقل من عام واحد ، بينما تراوحت مدة حكم خمسة ولاة فقط الى ما بين السنتين والثلاث سنوات ، وكانت أطول مدة يقضيها وال في وظيفته من نصيب الوالي أحمد حمدى باشا وهي أربعة سنوات (١٨٩٢ــ ١٨٩٦ م) (٤) .

---

(١) تولى تقي الدين باشا ولاية بغداد مرتين ، الاولى (١٨٦٧ ــ ١٨٦٩) والثانية من (١٨٨١ الى ١٨٨٧م) .

(٢) وهم الوالي قدرى باشا ، والوالي أبو بكر حازم بك ، والوالي نجم الدين منلا .

(٣) انظر الملحق رقم (١) قائمة بأسماء ولاة بغداد

(٤) انظر الملحق رقم (٢) قائمة بأسماء ولاة ومتصرفي البصرة .

أما بالنسبة لولاية الموصل ، فقد تعاقب عليها فى نفس الفترة من (١٨٧٢ـ ١٩٠٨م) أربعة وثلاثون واليا ومتصرفا (١) ـ وهو بالصدفة نفس العدد الذى تولى ولاية البصرة ـ منهم سبعة متصرفين خلال الفترة من (١٨٧٢ ـ ١٨٧٩م) حينما كانت الموصل متصرفية تابعة لبغداد ، ولم تتجاوز مدة حكم المتصرف منهم العام الواحد ، ولم يترك أى منهم أى أثر طيب يستحق الذكر ، بينما فى الفترة من (١٨٧٩ ـ ١٩٠٨م)أصبحت الموصل ولاية مستقلة قائمة بذاتها وتولى الحكم فيها سبعة وعشرون واليا ، وكانت مدة حكم معظمهم قصيرة ، حيث كانت مدة حكم ثلاثة وعشرين واليا منهم لم تتجاوز العام الواحد ، بينما مدة حكم اثنين فقط من الولاة لم تتجاوز العامين وهما الوالى عزيز باشا (١٨٩١ـ١٨٩٣) ، والوالى مصطفى يمنى بك (١٩٠٣ ـ ١٩٠٥) بينما اثنين فقط من الولاة بلغت مدة حكمهما ثلاثة سنوات وهما تحسين باشا (١٨٨١ ـ ١٨٨٤م) والوالى نورى باشا (١٩٠٠ـ ١٩٠٣م) .

وهكذا نجد أن السمة البارزة لمعظم ولاة ولايات العراق الثلاث هى " قصر مدة الحكم " ، وظهرت هذه السمة وكأنها فلسفة الحكم العثمانى فى العراق ، وليس أدل على ذلك ماذكره المؤرخ العراقى عباس العزاوى حيث يقول : " ... وسياسة الدولة مصروفة الى أن لاتبقى الوالى الا لبضعة أشهر بحيث لا ينسى مشاق السفر ، ولا يتمكن من معرفة الاهلين واحتياجاتهم ودرس أخلاق الشعب عامة وميوله ، فتحوله عندما يتبصر بالامور ، ويحاول المباشرة بالعمل وكانت الادارة المستمرة على هذه الحالة أن يهدم الوالى الجديد ما بناه سلفه ويتحرك بعكس نهجه " (٢)

ولا شك أن الدولة العثمانية كانت تتبع هذه السياسة خشية قيام نزعات انفصالية حينما يوطد الوالى أقدامه فى الولاية ، ولذلك حاولت بكل السبل اضعاف سلطة الولاة عن طريق سحب اختصاصاتهم الواحدة تلو الاخرى ـ كما سبق أن ذكرت ـ وبالطبع أثر ذلك تأثيرا سلبيا على سير الادارة الحكومية واستقرارها ، وشل يد الولاة عن انجاز الاعمال الاصلاحية كما اتسم ولاة هذه الفترة ١٨٧٢ ـ ١٩٠٨م بكونهم أشبه بالموظفين منهم بالولاة ، ينصاعون لاوامر الباب العالى وتقديم الاموال التى يطلبها وجبايتها بالظلم والقسوة ، وقد امتدت أيديهم الى خزينة أوقاف بغداد بعد أن عجزوا عن سد نفقات الحكومة ورواتب الموظفين (٣) .

---

(١) انظر الملحق رقم (٣) قائمة بأسماء ولاة ومتصرفى الموصل .
(٢) تاريخ العراق بين احتلالين ... ج ٨ ، ص ١٨٠
(٣) على ظريف الاعظمى : المصدر السابق ، ص ٢٤٤

ومن ناحية أخرى نجد أن بعض ولاة ولايات العراق الثلاث خلال فترة الدراسة ، يجمع بين حكم ولايتين فى وقت واحد مثال ذلك الوالى عبد المجيد بك الذى جمع بين ولاية بغداد والبصرة فى المدة ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧م وكانت ولايته للبصرة بالوكالة عام ١٩٠٦ فقط وهناك نموذج آخر للجمع بين ولايتين الوالى مصطفى نورى باشا جمع بين ولايته للبصرة وولايته للموصل فى المدة من ١٩٠٠ ـ ١٩٠٣م .

وهذا يؤكد عدم انفصال الولايات الثلاث انفصالا تاما ، بالرغم من استقلالية كل ولاية فى تلك الفترة فى تعاملها المباشر مع الاستانة .

وكما نلاحظ أن معظم ولاة العراق خلال الفترة ١٨٧٢ ـ ١٩٠٨م كانوا من الاتراك أو الالبان أو الكريتين أو الشوام [١] ، ولم يتول حكم العراق وال عراقى الا وال واحد فحسب هو الوالى ناصر باشا السعدون [٢] وتولى حكم ولاية البصرة في الفترة من ١٨٧٥ـ١٨٧٧م ، بغرض السيطرة على مضايقات واضطرابات مشيخة المنتفق آنذاك [٣] .

أما تصنيف ولاة ولايات العراق الثلاث خلال فترة الدراسة من ناحية كفاءتهم الادارية ، نجد أنهم أنماط مختلفة من الرجال ، لم يعدوا اعدادا خاصا لتولى الوظائف الادارية الا القليل منهم ، فنجد أن ولاة ولاية بغداد منهم القاضى [٤] ، ومنهم الفقيه [٥] ، ومنهم النزيه [٦]

---

(١) لونكريك : المصدر السابق ، ص٢٨٦ ـ٢٨٧ . ومن الولاة العرب الذين حكموا فى ولايات العراق ، الوالى عطاء الله باشا الكواكبى ، حكم ولاية بغداد خلال الفترة من ١٨٩٦ الى ١٨٩٩م . انظر : عباس العزاوى : المصدر السابق ، جـ٨ ، ص١٢٥ ، الا أن صاحب كتاب " العراق فى مذكرات الدبلوماسيين الاجانب " يذكر أن عطاء الله باشا كان شيخا تركيا ولم يتكلم غير لغته التركية . نجدة فتحى صفوة ، المصدر السابق ، ص٥٨ . ولكن الباحث لا يتفق مع صاحب الرأى الاخير ، لان عطاء الله باشا ، عربى من الشام ولقبه الكواكبى يؤكد ذلك ، وهو ابن محمد سعيد الكواكبى أحد الصدور العظام انظر : عباس العزاوى : المصدر السابق ، جـ٨ ، ص١٢٥

(٢) لوريمر : المصدر السابق ، جـ١ ، ص٤٢٧ ؛ ابراهيم الوائلى : المرجع السابق ، ص٥٠

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر الفصل القادم .

(٤) عطاء الله باشا وكان قاضيا فى بغداد فى زمن الوالى محمد رؤوف باشا عام ١٨٧٣ م . انظر : عباس العزاوى : المصدر السابق ، جـ٨ ، ص١٩

(٥) مثل : تقى الدين باشا (١٨٨١ ـ ١٨٨٧م)

(٦) مثل : الوالى عبد الرحمن باشا والى بغداد (١٨٧٩ـ١٨٨١) ، والوالى نامق باشا الصغير والى بغداد (١٨٩٩ ـ١٩٠٢) .

ومنهم المرتـشي [١] ومنهم الزاهد [٢] ، ومنهم المتدين [٣] ، ومنهم العلماني [٤] ، ومنهم النظامي الصارم [٥] ، ومنهم الاديب [٦] .

أما ولاة البصرة ، فقد كانوا أيضا أنماط مختلفة من الرجال ، فمنهم النزيه [٧] ومنهم المرتشي [٨] ، ومنهم الاداري الناجح [٩] ، ومنهم الظالم المستبد [١٠] ، الا أن معظم ولاة البصرة كانوا يتصفون بالسمة العسكرية [١١] ، ويبدو أن ذلك كان بغرض الحد من كثرة الانتفاضات العشائرية ضد السلطة ، كما اتسم ولاة البصرة بصلتهم بحكام الخليج العربي في قطر والكويت ونجد [١٢] ، ولا شك أن الموقع الجغرافي للبصرة هو الذي جعلهم يتصفون بهذه الصفة . وبالرغم من كل ذلك لم يظهر في البصرة أي وال بارز له بصمات واضحة خلال فترة الدراسة (١٨٧٢ ـ ١٩٠٨م) ولعل ذلك يرجع لكثرة الحكام الذين تناوبوا الحكم في البصرة ، وليس أدل على ذلك من كثرة الولاة (بالوكالة) [١٣] في البصرة ،

---

(١) مثل : أحمد فيضي باشا ، وعبد الوهاب باشا ، سري باشا . انظر : ابراهيم الوائلي المرجع السابق ، ص١٧٩

(٢) مثل نامق باشا الصغير (١٨٩٩ ـ ١٩٠٢م) .

(٣) مثل الحاج حسن رفيق باشا (١٨٩١ ـ ١٨٩٦م) . الذي يصفه دي فوصيل : المصدر السابق ص٩٠ ، بأنه اداري فاشل لا يستحق صفر في الادارة .

(٤) مثال : قدري باشا (١٨٧٨) وعاكف باشا (١٨٧٧ ـ ١٨٧٨) ، ويبدو أنه كان يهتم بالعلم أكثر من اهتمامه بالناحية الدينية مما جعل لونكريك يصفه بأنه كان في غاية التفسخ الروحي ، المصدر السابق ، ص٢٨٦ " العلماني " نسبة الى العَلْم بمعنى العالم ، وهو خلاف الديني أو الكهنوتي . انظر: مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط الجزء الثاني ، (القاهرة ، ١٩٧٣م) ، ص٦٢٤ .

(٥) مثال : رديف باشا ، ونجم الدين منلا

(٦) مثل : سري باشا . انظر : محمد بهجة الاثري : أعلام العراق ، (القاهرة ، ١٣٤٥) ، ص١٠٤

(٧) مثل : ثابت باشا (١٨٧٩ ـ ١٨٨٠) . انظر : سليمان البستاني : المصدر السابق ، ص٨٠ ـ ٨٢

(٨) مثل : أمين بك (١٨٩٢م) ، عارف باشا (١٨٩٦) ، لوريمر : المصدر السابق ، ج٤ ، ص٢٢١٣ ، ونافذ باشا ، وهدايت باشا . انظر : علي ظريف الاعظمي : مختصر تاريخ البصرة ، (بغداد ، ١٣٤٦هـ/١٩٢٧م) ، ص١٥٤

(٩) مثل : الفريق أحمد حمدي باشا ، ولكنه غير محبوب : لوريمر : المصدر السابق ، ج٤ ، ص٢٢١٢

(١٠) مثل : ناصر باشا السعدون ، مع أنه العراقي الوحيد الذي تولى ولاية البصرة . انظر : ابراهيم الوائلي : المرجع السابق ، ص٥٠ ، عباس العزاوي : المصدر السابق ، ج٨ ، ص٣٤

(١١) مثل : مصطفى نوري باشا ، فخري باشا ، مخلص باشا .

=

وهـــذا دليل على عدم الاستقرار .

وكذلك كان ولاة الموصل ، أنماط مختلفة ، فمنهم العسكريين الصارمين (١) ، ومنهـم الفوضويين (٢) ، الا أن موقع الموصل النائي جعل بعض ولاتها في عداد المنفيين سياسيا.(٣)

بطبيعة الحال ، لقد أثرت تلك الصفات والانماط المختلفة لولاة ولايات العراق الثلاث (بغداد والبصرة والموصل) على نشاطهم في ولاياتهم ، فكثيرون منهم لم يقوموا بأيـة أعمال ، أو أنهم قاموا بأعمال يسيره لم تذكر عنهم لقلة شأنها ، وهوءلاء يمثلون معظـم الولاة .

أما الولاة الذين أنجزوا بعض الاعمال والمشاريع التي عادت بالفائدة على ولاياتهـم فلا يتجاوز عددهم عدد أصابع اليد الواحدة في ولايات العراق الثلاث . فنجد فـي ولاية بغداد ، الوالي تقي الدين باشا (١٨٨١ـ١٨٨٧م) الذي قضى في منصبـه أطول مدة يقضيها وال عثماني في ولايات العراق الثلاث خلال فترة الدراسة (١٨٧٢ـ ١٩٠٨م) ، حيث اهتم هذا الوالي باستقرار الامن في الولاية ، وأخمد ثورات عشـائـر المنتفق ، وأنشأ الكثير من مراكز الشرطة ، وأقام بعض الجسور ونظم الطرق وعدل فـي

= (١٢) مثل علاقة كل من الفريق أحمد حمدي باشا ، ونافذ باشا مع قطر ، انظر : لوريمر : المصدر السابق ، جـ٣ ، ص١٢٢٣ ، ١٢٤٨ ، وعلاقة محسن باشا بالكويـت ، وعلاقة فخري باشا ومخلص باشا مع ابن سعود . انظر : لوريمر : المصدر السابق جـ٤ ، ص٢٢١٤

(١٣) الوكالة : بمعني أنه عندما تعزل الدولة بعض الولاة كانت تكلف بدلا منهم ولاة بالوكالة حتى يأتي الوالي الجديد ، وفترة الوكالة هذه كانت تطول لبضعـة أشهر ، وكان من يتولى منصب الوالي بالوكالة اما أن يكون قائد الجيش ، أو والي بغداد ، أو دفتر دار الولاية ، أو متصرف أحد السناجق في الولاية .

(١) مثال : الفريق محمد منير باشا ، الفريق عبد الله باشا ، المشير عارف باشا ، محمد فاضل باشا الداغستاني (١٩٠٧)

(٢) مثل : عثمان باشا (١٨٩٠) وفي عهده أرسلت الدولة العثمانية الفريق عمر وهبـي قائد القوة الاصلاحـية لتهذيب اليزيدين .

(٣) مثل : محمد فاضل باشا الداغستاني ، وهو رجل عسكري ممتاز اشترك في الحـرب الروسية التركية ١٨٧٦م وكان له مكانة عظيمة في القصر السلطاني ولكن بالرغم مـن ذلك نفي الى بغداد حيث كان ينظر اليه على أنه القائد المحارب الوحيد فـي الفيلق السادس

F.O. 406/18/Part V1. No, 88, P62
Sir. N. O'conor to the Marquess of Lansdowne ,Therapia, September 20, 1904(No. 735).

الموازين المتعامل بها [١] ، وقام بتعمير ناحية العزيزية [٢] ، ومن الولاة المصلحين أيضا الوالى نامق باشا الصغير (١٨٩٩ ـ ١٩٠٢م) الذى افتتح عددا من المدارس الابتدائيـة ، وأنشأ دارا للمعلمين فى مدينة بغداد [٣] ، كما اهتم الوالى حسن رفيق باشا (١٨٩١ ـ ١٨٩٦) بالامن وتأسيس المدارس [٤] وأسس مطبعة بغداد [٥] .

أما فى البصرة ، فلم يكن هناك الا وال واحد هو ثابت باشا (١٨٧٩ ـ ١٨٨٠م) الذى أنجز بعض الاعمال مثل الاهتمام باصلاح ادارة عمان [٦] النهرية وعين لها ناظـرا كما أوفى بديون الولاية وسدد العجز الناقص فيها ، واهتم بدفع أجور العمال وأعـاد افتتاح معمل الحديد فى الولاية [٧] .

أما الولاة الذين أنجزوا بعض الاعمال فى ولاية الموصل ، كان فى مقدمتهم فيضى باشا (١٨٧٨) الذى أسس دارا للطباعة لطبع أوامر الدولة العثمانية وكذلك بعض الكتب ، أما الوالى تحسين باشا (١٨٨١ ـ ١٨٨٥) فقد اهتم هو الآخر بالطباعة واصدار الصحف والمجلات ، فقد صدرت فى عهده مجلة كوكب معارف [٨] ، كما صدرت جريدة الموصـل ١٨٨٥م .

وهكذا نجد أن أثر الاصلاحات والتنظيمات العثمانية على ولايات العراق خلال الفترة من ١٨٧٢ـ١٩٠٨م ، كان أثرا محدودا للغاية ، ولم يستطع ولاة العراق جميعا مجتمعين انجاز اصلاحات مثل انجازات مدحت باشا . ويعزى ذلك بلا شك الى عدم كفاءة الجهـاز الادارى للدولة وبالتالى عدم استقراره فى الولايات ، وانعكس ذلك على قصر مدة حكـم معظم ولاة تلك الفترة مما أثر على انجاز الاعمال النافعة ، بالاضافة الى ضعف شخصيات الولاة آنذاك ، وأن معظم ولاة العراق كانوا لا يرغبون فى الخدمة فيه عن طيب خاطـر ، وكانت كالمنفى بالنسبة لهم .

---

(١) وسمى عيار الوزن باسمه (عيار التقى) انظر : عباس العزاوى : المصدر السابق ، جـ٨ ، ص ٨١ ـ ٨٢

(٢) عباس العزاوى : المصدر السابق ، ص٦٢

(٣) عبد العزيز نوار : تاريخ العرب الحديث ، جـ١ ، العراق ، (القاهرة ، ١٩٨٣) ، ص٢٥٩

(٤) Chiha : OP. Cit.P. 82.

(٥) عباس العزاوى : المصدر السابق ، ص١١٧

(٦) وتعنى كلمة (عمان) باللغة التركية أى (البحر) .

(٧) سليمان البستانى : المصدر السابق ، ص٨٠ ، ٨١

(٨) عباس ياسر الزيدى : تاريخ الصحافة العراقية منذ نشأتها حتى ١٩٣٦م ، رسالة دكتوراه كلية الاداب ، (جامعة عين شمس ١٩٧٥م) ، ص ١٣ ، ٣٢

أما فيما يتعلق برواتب الولاة فى ولايات العراق الثلاث ، فقد كانت على درجات ثلاث ، ففى عام ١٨٨٠م ، كان راتب والي بغداد من الدرجة الاولى وقدره (٢٠,٠٠٠) عشرون الف قرش شهريا ، بينما راتب والي البصرة من الدرجة الثانية وقدره (١٧,٠٠٠) سبعة عشر الف قرشا شهريا ، أما راتب والي الموصل فقد كان من الدرجة الثالثة وقدره (١٥,٠٠٠) خمسة عشر الف قرشا شهريا [١] . وارتفع هذا الراتب فى أوائل عام ١٩٠٧م حيث وصل راتب والي بغداد الى (٣٠,٠٠٠) ثلاثين الف قرشا شهريا [٢] وبالرغم من ذلك فان بعض الولاة قد منحوا زيادة استثنائية أضيفت الى رواتبهم حافزا لهم على حسن أدائهم لاعمالهم [٣] .

أما الشيء الجدير بالاهتمام هو أن راتب الباشا فى عقدى الخمسينيات والستينيات من القرن التاسع عشر كان أكبر بكثير من راتب الوالي فى عقد الثمانينيات من نفس القرن والعقد الاول من القرن العشرين [٤] .

ويبدو أن تفسير ذلك يرجع الى أن الدولة العثمانية فى حوالي أواسط القرن التاسع عشر وبعد أن استرجعت ايالات العراق ـ آنذاك ـ من المماليك وأصبحت العراق تحت الحكم العثمانى المباشر ، أرادت (الدولة العثمانية) أن تثبت سلطتها على هذه الايالات باجزال الرواتب الكثيرة لاغراء الباشوات للذهاب الى العراق النائى ، بينما الدولة العثمانية بعد أن اطمئنت الى تثبيت سلطتها على العراق فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، فخفضت هذه الرواتب للولاة خاصة أن الحالة الاقتصادية للدولة العثمانية آنذاك كانت متدهورة ولا تسمح بزيادة الرواتب ، خاصة وأن الدولة كانت عاجزة عن دفع رواتب الموظفين والجند مما أدى الى تفشي الرشوة .

---

(١) الجوائب ، العدد ٩٩٧ ، فى ٤ جمادى الاولى ١٢٩٧هـ ، الموافق ١٥ ابريل ١٨٨٠م

(٢) عباس العزاوى : المصدر السابق ، جـ٨ ، ص١٥٢

(٣) مثل الوالي مصطفى عاصم باشا والي بغداد سنة ١٨٨٦م.

(٤) كان راتب الباشا فى عقد الخمسينيات (١٢٠,٠٠٠) مائة وعشرين الف قرش شهريا بينما فى عقد الستينيات (١٥٠,٠٠٠) مائة وخمسون الف قرش شهريا ، عدا المخصصات الاضافية . انظر : سعاد هادى العمرى : بغداد كما وصفها السواح الاجانب فى القرون الخمسة الاخيرة ، (بغداد ، ١٩٥٤) ، ص١٠٥ وانظر أيضا : Chiha : OP. Cit. P. 159

(ب) :ـ معاون الوالـــــي :

استحدث الوالي مدحت باشا هذا المنصب [1] عام ١٨٦٩م وهو منصب مماثل لمنصـــب الكهية [2] ، ومهام هذا المعاون ، مساعدة الوالي في المهام والواجبات التي يكلفه بهـــا الوالي ، واحالة الاوراق والمراسلات الرسمية التي ترد الى الوالي من دوائر الولاية الـــى الدوائر التي تتعلق بها ، وتقديم خلاصة بتلك المراسلات الى الوالي .

الا أن هذا المنصب لم يكن مستمرا طوال فترة الدراسة (١٨٧٢ ـ ١٩٠٨م) ، فقـــد تأرجح هذا المنصب بين البقاء والالغاء ، ففي عام ١٨٧٢ بعد نهاية حكم مدحت باشـــا ألغي هذا المنصب ، واستحدث منصب جديد بدلا منه هو منصب " قائمقام الوالي " وعهـــد به الى ثابت باشا ليقوم بنفس المهام و الواجبات التي حددت للمعاون [3] ، الا أن هـــذا المنصب الجديد ألغي هو الاخر ١٨٧٤م [4] وأعيد منصب معاون الوالي مرة أخرى في عـــام ١٨٨٠م في عهد الوالي عبد الرحمن باشا ـ أثناء ولايته للمرة الثانية (١٨٧٩ ـ ١٨٨١م) وعين لهذا المنصب عطاء الله أفندي [5] لمدة عام واحد .

ولا شك أن عودة منصب معاون الوالي عام ١٨٨٠م كان لموازرة الوالي بسبب ثـــورات عشائر المنتفق التي استمرت طوال فترة ولاية عبد الرحمن باشا ، وليس أدل على ذلك أنـــه بانتهاء اضطرابات المنتفق والغاء ولاية البصرة وضمها الى ولاية بغداد ألغي منصب معاون الوالي ولم يظهر مرة أخرى الا عام ١٩٠٧م ، حينما أصدر السلطان عبد الحميد فرمانـــا بتعيين ممتاز بك معاونا للوالي أبي بكر حازم بك والي بغداد واستمر في منصبه الى ما بعـــد عام ١٩٠٨م ، وغالبا ما كانت تعهـــد شؤون الولاية الى معاون الوالي في حالة غياب الوالـــي

---

(١) Ibid : P. 65

(٢) الكهية كلمة تركية ، وتعني صاحـــب البيت واستعملت في أول الامر بمعنى الموظـــف الكبير أو الاميـــن . انظـــر : جميل موسى رضا : المرجع السابق ، هامش ، ص ٤٣

(٣) الزوراء ، العدد ٢٥٨ ، في ٢٣ ربيع الاخـــر ١٢٨٩ هـ

(٤) جميل موسى رضـــا : المرجـــع السابق ، ص ١٤٦

(٥) عباس العزاوي : المصدر السابق ، جـ ٨ ، ص ٥٠

أو في حالة عزله لحين تعيين ولاة جدد [١] .

(جـ) : الدفتردار :

هو المسئول الاول عن الناحية المالية في الولاية [٢] أمام نظارة المالية في الاستانة ولاهمية مركزه كان يعين من قبل الحكومة المركزية في الاستانة ، وخاضع في نفس الوقت لاشراف والي الولاية ، ولذلك كانت من مهام الدفتردار ابلاغ الوالي عن أية مخالفات مالية لموظفي ادارته ، ومن مهامه أيضا أن يقترح على الوالي تعيين أو عزل محاسبي السناجق ومديري الاموال في الاقضية [٣] .

الا أنه في عام ١٨٨٥م وكما سبق أن ذكرت [٤] ، زادت مهام الدفتردار المالية وانتقصت من اشراف الوالي ـ حيث كان الوالي قبل ذلك التاريخ يشرف على النواحي المالية أيضا ـ حيث أصدرت نظارتا المالية والداخلية في الاستانة تعليمات بموجبها يصبح الدفتردار هو المسئول عن جميع الشؤون المالية ، ومرجعه الاول نظارة المالية في الاستانة [٥] .

وتجدر الاشارة الى أن معظم دفترداري ولاية بغداد خلال الفترة من ١٨٧٢ـ١٩٠٨م قد قضوا مدة وجيزة في مناصبهم ، حيث تعاقب على هذا المنصب تسعة عشر دفتردارا [٦] ، وذلك ما كان يؤدي بالقطع الى ارتباك شؤون دوائر الولاية المالية .

(د) : المكتوبجي :

وهو بمثابة أمين سر الوالي في الشؤون الكتابية [٧] ، وكان يعين من قبل الحكومة المركزية في الاستانة ، وله عضوية دائمة في مجلس ادارة الولاية بحكم أهمية مركزه . وهو المسؤول عن المراسلات الرسمية التي تجريها الولاية مع جميع الجهات ، كما أنه مسؤول عن مهمة تسجيل الاوامر الحكومية الواردة الى الولاية وحفظها ، ومن مهام المكتوبجي أيضا الاشراف على مطبعة الولاية واعداد تقارير الولاية السنوية ، [٨] المعروفة

---

(١) مجلة لغة العرب ، جـ١٢ ، السنة الثانية ، رجب ١٣٣١هـ ، الموافق يونيو ١٩١٢م .
(٢) ليلى عبد اللطيف أحمد (الدكتورة) : الادارة في مصر في العصر العثماني ، (القاهرة ، ١٩٧٨) ، ص٤٤٦
(٣) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص١٤٨
(٤) راجع ، ص٥٤ من نفس الفصل .
(٥) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص١٤٨
(٦) نفس المرجع ، ص١٤٧ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣
(٧) صالح محمد العابد (الدكتور) : المرجع السابق ، جـ١٠ ، ص٢٧
(٨) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص١٤٩

باسم السالنامات[١] ٠ وكانت الدائرة التابعة للمكتوبجي تعرف باسم (قلم المكتوبجي) ، وكانت توجد في مركز الولاية وليس لها فروع أخرى في بقية أنحاء الولاية ٠

وقد تولى منصب المكتوبجي في ولاية بغداد خلال الفترة ١٨٧٢ـ١٩٠٨م عدد كبير من الموظفين بلغ حوالي عشرين مكتوبجيا [٢] ، وبالتالي كانت فترات توليهم مناصبهم قصيرة ٠ وهذا بطبيعة الحال يؤدي الى تقليل كفاءة الجهاز الاداري ، ويبين في نفس الوقت مدى ارتباك دوائر الحكم والادارة في الدولة [٣] .

(هـ) مدير الشؤون الاجنبيـــة :

وهو من كبار موظفي الولاية ، ويتم تعيينه من قبل الحكومة المركزية في الاستانة بترشيح من نظارة الخارجية ، ومهامه تنحصر في التعامل مع قناصل الدول الاجنبية في بغداد ، وموظفي قنصليات هذه الدول ، وذلك تحت اشراف الوالي [٤] .

ولأهمية هذا المنصب ، حرص الوالي مدحت باشا على احضار مدير للامور الاجنبية معه الى بغداد ، ومن أشهر من تولى هذا المنصب في الفترة من ١٨٧٢ـ١٩٠٨م اليهودي العراقي ساسون حسقيل [٥] ، الذي قضى في منصبه حوالي عشرين عاما من ١٨٨٤ الى ١٩٠٤م٠ [٦]

---

(١) السالنامة : هو التقويم الرسمي للحكومة ، وهي حولية كانت تصدرها الحكومات المحلية في الولايات سنويا ، وكانت تبين السالنامة تفاصيل التقسيمات الادارية ،وتذكر أسماء رؤساء الموظفين في جميع الولايات والسناجق والاقضية ٠ وكانت هناك في ولايات العراق الثلاث، ثلاث سالنامات، سالنامة لكل ولاية ، بالاضافة الى سالنامة الدولة العلية العثمانية التي كانت تصدر في الاستانة ٠ انظر : ساطع الحصري : المرجع السابق ، ص١٣٨ ٠

(٢) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص١٤٩ ، ٣٨٤٠ ومن أشهر مكتوبجية بغداد ، سليمان فائق (١٨٩٢م) وهو ابن الحاج طالب كهية بغداد ، وهو صاحب كتاب : " بغداد كولة من حكومتنك تشكيليله انقراضنه دائر رسالة در " ٠ الذي ترجم للعربية بعنوان " تاريخ بغداد " ، وتولى سليمان فائق مناصب عديدة منها محاسبة لواء المنتفق " ١٨٦٣ " ثم متصرفية البصرة ، ورياسة الديوان في بغداد ، وتوفي عام ١٨٩٦م٠

(٣) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص١٤٩

(٤) نفس المرجع ، ص١٥٠

(٥) كان مبعوثا عن ولاية بغداد في مجلس المبعوثان العثماني الذي افتتح ١٩٠٩م٠

(٦) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص١٥١ ، ٣٨٥

(و) : لغة الادارة فـــي العــراق :

وقبل أن نتناول الدوائر الحكومية فى ولايات العراق الثلاث ، نجد أنه من المناسب الاشارة أولا الى لغة الادارة فى هذه الدوائر ، كانت لغة الادارة فى العراق العثمانى هى اللغة التركية (اللغة الرسمية) ، فهى لغة المراسلة بين السلطان والوالى، فكـــل الفرمانات السلطانية والخطوط الشريفة التى كانت ترد من الاستانة الى ولايات العـــراق كانت باللغة التركية ، والمراسلات التى كانت توجه من الادارة فى العراق الى السلطان أو الباب العالى كانت بالتركية أيضــا .

وكانت اللغة التركية ، هى اللغة الرسمية فى الدوائر الحكومية ، ومجالس الادارة والقضاء والتعليم ، لذلك حرص العراقيون على تعلم التركية لانها السبيل الوحيد للتوظف والعمل فى المصالح الحكوميـــة [١] .

أما اللغة العربية فقد بقيت ممنوعة من الاستعمال فى الدوائر الرسمية فى ولايـــات العراق حتى بعد ظهور الدستور العثمانى سنة ١٩٠٨م [٢] . وبالرغم من ذلك الا أنهـــا كانت اللغة السائدة بين الناس ، فهى لغة التعامل بين الناس ، وفى عمليات البيع والشراء ولعل ذلك ما جعل السلطات الحاكمة فى ولايات العراق الثلاث (بغداد والبصرة والموصل) أن تصدر الجرائـــد الرسمية باللغتين التركية والعربية .

فنجد أن جريدة الزوراء التى أصدرها مدحت باشا سنة ١٨٦٩ فى ولاية بغــــداد ، واستمرت تصدر بانتظام لمدة تسعة وأربعين عاما كانت تصدر باللغتين التركية والعربية [٣] . وفى البصرة كذلك أصدر الوالى هدايت باشا سنة ١٨٨٩م جريدة البصرة باللغتين التركيـــة والعربية [٤] . أما فى الموصـــل فقد صدرت فيها جريدة الموصل سنة ١٨٨٥م فى عهـــــد الوالى فائق باشا وكانت أيضا تصدر باللغتين التركية والعربيـــة [٥] .

---

(١) لونكريك : المصدر السابق ، ص ٣١٦
(٢) يوسف عز الدين : الشعر العراقى الحديث... ، ص ١٧
(٣) عباس ياسر الزيدى : المرجع السابق ، ص ٢٠ ، ٢٣
(٤) نفس المرجع ، ص ٣٨
(٥) نفس المرجع ، ص ٣٢

وهكذا يمكن القول بصفة عامة أن لغة الادارة فى العراق العثمانى ، كانت لغة مزدوجة ، اللغة التركية هى اللغة الرسمية فى داخل الدوائر الحكومية ، أما اللغة العربية فهى اللغة المتداولة بين الناس ، وبالاضافة الى ذلك فقد كانت هناك لغات أخرى ولكنها لغة الاقلية التى لا تستحق اهتمام كثير من الدولة .

ثالثا : الدوائر الحكومية فى العراق ١٨٧٢ ـ ١٩٠٨م :

من الجدير بالذكر أن جميع الدوائر الحكومية كانت تتخذ من مراكز الولايات مقرا لادارتها الرئيسية فى كل ولاية ، وكان لها فروع فى سناجقها وأقضيتها ونواحيها . وأهم هذه الدوائر : مجلس ادارة الولاية ، ودوائر البلديات ، والدوائر الصحية ، وقوات حفظ الامن (الضبطية) ، والجيش (الفيلق السادس) .

(أ) : مجلس ادارة الولايــة :

شهد العراق خلال الفترة من ١٨٧٢ الى ١٩٠٨م نمو سلطة المجالس الادارية [١] ، خاصة بعد اعادة تنظيم أعمالها فى عهد الوالى مدحت باشا وتشجيعه للاعضاء على التفانى فى تأدية أعمالهم بجدية وأمانة [٢] ، وأنشأ عددا من المجالس الادارية فى الوحدات الادارية الاخرى فى الولايات [٣] .

وكانت هذه المجالس تتألف من قسمين ، القسم الاول أعضاء دائمون (طبيعيون) ، والقسم الثانى أعضاء منتخبون ، أما الاعضاء الدائمون فهم ، قائمقام الوالى ، والقاضى (ويسمى بالنائب) ، والدفتردار ، والمكتوبجى ، والمفتى ونقيب الاشراف [٤] .

ولم يطرأ أى تغير جوهرى فى وضع الاعضاء الدائمين خلال فترة الدراسة الا حالة استثنائية واحدة سنة ١٨٧٤م ، تمثلت فى تعيين ناصر باشا السعدون متصرف سنجق المنتفق وأحد شيوخ آل السعدون البارزين ، ولكن تعيين ناصر باشا كعضو دائم فى مجلس ادارة الولاية كان له ظروف خاصة ، ولم يستمر طويلا حيث انتهى بانتهاء تلك الظروف [٥] .

(١) لوريمر : المصدر السابق ، ج٤ ، ص ٢١٩٥
(٢) سليمان فيضى : فى غمرة النضال ، مذكرات سليمان فيضى ، (بغداد ، ١٩٥٢م) ، ص٤٩
(٣) Davison : OP. Cit. P. 48
(٤) صالح محمد العابد : المرجع السابق ، ص٢٩
(٥) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص١٧٦ .

أما الاعضاء المنتخبون لمجلس ادارة الولاية ، فقد كان يتم عن طريق لجان التفريق [١] ، وقد حدد عددهم بأربعة أعضاء ، بمقتضى نظام الولايات الصادر عام ١٨٦٤م ، اثنان من المسلمين ، واثنان من غير المسلمين ، ولكن عدد الاعضاء المنتخبين كان لا يتوافق مع ما جاء فى نظام الولايات ، حيث كان يصل عددهم فى بعض الاحيان الى ستة أعضاء ، وأحيانا أخرى ينخفض عددهم الى ثلاثة أعضاء فقط [٢] . ولم يكن هناك التزام فى تقسيم مقاعد الاعضاء المنتخبين بالتساوى بين المسلمين وغير المسلمين حسب ماجاء فى قانون الولايات ، وربما يرجع ذلك لقلة عدد السكان غير المسلمين فى ولاية بغداد .

أما فيما يتعلق بمهام هذه المجالس الادارية ، فقد كانت متعددة ، منها عقد المبايعات والمقاولات الحكومية والاشراف على الايرادات والمصاريف العمومية ، والنظر فى أمور الزراعة والتجارة والصحة ، بالاضافة الى تحديد مقدار الضرائب التى تفرضها الدولة على سناجق الولاية [٣] .

أما ما يؤخذ على هذه المجالس ، أن طريقة الانتخاب لم تعبر عن اراء عامة الناس ، لان الانتخاب كما سبق القول كان يتم عن طريق لجان خاصة تعرف بلجان التفريق ، والاختيار النهائى للاعضاء يكون للوالى وللباب العالى ، وليس الانتخاب عن طريق القاعدة الشعبية العريضة ، ومن المآخذ الاخرى حصر العضوية فى الوجهاء والاثرياء وأصحاب النفوذ [٤] ، أما ثالث هذه المآخذ هو ترشيح أعضاء من خارج نطاق الولاية ، وبالتالى يكون هدفهم مصالحهم الشخصية وليس مصلحة الولاية .

ومع كل هذه المآخذ ، فان هذه المجالس لم تخْلُ من بعض الفوائد ، فى مجال تدريب الناس على المشاركة فى الحكم ، ولو بصورة ضئيلة ومحددة ، ولكن ستظهر نتائجها فيما بعد .

---

(١) لجان التفريق (مجلس التفريق) يتكون من الاعضاء الدائمين لمجلس الادارة ، بالاضافة الى موظفين اثنين من دائرة العدلية ، والرؤساء الروحين لطوائف الولاية غير المسلمين ويرأس هذا المجلس والى الولاية ، ويقوم هذا المجلس بترشيح عدد من أعيان الولاية من الذين يدفعون الضرائب السنوية مباشرة للدولة لا تقل عن ٥٠٠ قرش . أنظر : جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص١٧٧

(٢) نفس المرجع ، ص١٧٦

(٣) لمزيد من التفاصيل عن مهام مجالس ادارة الولايات . أنظر : جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص ١٧٩ ـ ١٨٣

(٤) نفس المرجع ، ص١٧٨

(ب) : دوائـــر البلديـات :

بدأ تطبيق نظـام البلديات في ولاية بغداد لأول مرة في عام ١٨٦٨م [١] ، بالرغم من أن بداية اهتمام الدولة العثمانية بأمر البلديات يرجع الى عام ١٨٥٤م، وأول بلدية تنشأ في الاستانة كانت عام ١٨٥٨م [٢] .

وفي سبعينيات القرن التاسع عشر ، ونتيجة لاهتمام الدولة العثمانية بأمر البلديـات أصدرت في ١٨٧٧م قانوناً خاصاً بالبلديات [٣] ، وبمقتضى هذا القانون انشئت بلديـة ومجلس بلدى في كافة مدن ولايات الدولة [٤] .

وكان المجلس البلدى هو الذى يدير شؤون البلدية ، وهذا المجلس يتكون من أعضاء منتخبين يتراوح عددهم بين ستة أعضاء واثني عشر عضوا ، وتعيين الحكومة أحد هـؤلاء الاعضاء كرئيس للمجلس البلدى والبلدية [٥] . وكانت مدة العضوية للمجلس البلدى أربـع سنوات، وكان يشترط في المرشح لعضوية المجلس البلدى ، أن يكون قادرا على التكلـم باللغة التركية ومتجاوزا لسن الثلاثين عاما ، وأن يكون من ملاك الاراضـى [٦] .

على أن ما يؤخذ على هذه الشروط، أنها تجعل طبقة الاغنياء والاعيان هى الـتى تسيطر على الانتخابات وعلى المجلس البلدى ، وبذلك تحرم كثير من أبناء الولاية مـن الاشتراك في هذه المجالس . وكان نتيجة هذه الشروط المجحفة بحق صغار الملاك ، أن تعمل طبقة كبار الملاك لتحقيق مصالحهم الشخصية ، دون الاهتمام بالصالح العام للولاية .

---

(١) مصطفى جواد (الدكتور) ، أحمد سوسة (الدكتور) ، دليل خارطة بغداد المفصل في خطط بغداد قديما وحديثا ، (بغداد ، ١٩٥٨م) ، ص٣٣٤

(٢) Lewis : OP.Cit. P. 389- 390

(٣) عبد الرزاق الهلالي : معجم العراق ، الجزء الاول ، (بغداد ، ١٩٥٣م) ، ص٨٠

(٤) Lewis : OP. Cit.P. 392

(٥) Ibid : P. 392 - 393

(٦) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص٢٠٣

وبمقتضى قانون البلديات الصادر سنة ١٨٧٧م ، أنشئت في بغداد بلدية أخرى في عهد الوالي قدري باشا عام ١٨٧٨م في منطقة الرصافة ، وبلدية ثالثة في الكرخ ، واستمرت هذه الدوائر الثلاث ، تدير كل منها شؤونها الخاصة منفصلة عن الاخرى ولكل منها رئيس[١] ، الا أنه في عام ١٩٠٧م اندمجت هذه البلديات الثلاث في بلدية واحدة[٢] . أيام الوالي أبو بكر حازم .

وربما يكون سبب اندماج البلديات الثلاث في بلدية واحدة يرجع للازمة المالية التي كانت تمر بها البلديات الثلاث ، ومحاولة ادارة الولاية اجتياز هذه الضائقة بتقليص النفقات بجعل الدوائر الثلاث دائرة واحدة[٣] .

وكانت مهام هذه البلديات هي القيام بالخدمات العامة ، من أعمال نظافة ، وتمهيد واصلاح الطرق واضاءتها ، والاشراف على النواحي الصحية وفتح عدد من الصيدليات[٤]، والقيام باطفاء الحرائق التي قد تنشب في المدينة[٥] بالاضافة الى توصيل المياه النقية الى المنازل[٦] .

(جـ) : الدوائر الصحية والمستشفيات :

بدأ اهتمام العراق بأمور الصحة العامة في منتصف القرن التاسع عشر ، حيث تأسست دوائر الحجر الصحي (الكرنتينات)[٧] في المدن الواقعة على الحدود الفارسية فقد كان الاتراك يعتقدون أن فارس هي موطن الامراض المعدية[٨] .

---

(١) رئيس الدائرة الاولى هو سعيد بن محمد أمين الكهية . الزوراء ، العدد ٨٧٨ ، في ٧ ذي الحجة ١٢٩٦هـ ؛ أما رئيس الدائرة الثانية في ١٨٧٩م هو عبد الرزاق الشيخ قادر ، وكان أحد نواب بغداد الى مجلس المبعوثان ١٨٧٦م . انظر : علي ظريف الاعظمي : مختصر تاريخ بغداد ... ، ص٢٤٥ ؛ أما رئيس الدائرة الثالثة ١٨٧٩م هو عبد الله الزبيق . انظر : عباس العزاوي : المصدر السابق ، جـ٨ ، ص٤٥

(٢) عباس العزاوي : المصدر السابق ، ص١٥٥

(٣) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص٢٠٧

(٤) مجلة لغة العرب ، جـ١٢ ، السنة الثانية ، رجب ١٣٣١ هـ ، الموافق يونيو ١٩١٢م ، ص٥٨٧

(٥) نفس المصدر ، جـ٢

(٦) ولعل المهام التي قامت بها البلديات في الفترة ١٨٧٢ـ ١٩٠٨م هي التي جعلت العراق تخلو من دائرة للنافعة آنذاك . جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص٣٦٤

(٧) الكورنتينا Quarantine كلمة انجليزية تعني الحجر الصحي .

(٨) ديولافوا : رحلة مدام ديولافوا الى كلده ـ العراق ١٨٨١ ، نقلها الى العربية علي البصري ، (بغداد ، ١٩٥٨م) ، ص١٠

يبدو أن هذا الرأى مبالغا فيه الى حد كبير ، فقد كانت منطقة الاهوار [١] فى جنوب العراق مثال صارخ على انتشار الاوبئة والامراض الفتاكة [٢] ، فهى فيها ما يكفيها من الاوبئة وليست فى حاجة الى المزيد من فارس كما يدعى الاتراك .

وقد انتشرت دوائر الكرنتينة Quarantine فى مدن العراق وخاصة مدن العتبات المقدسة ، وتألفت دوائر الكرنتينة من طبيب واحد ، ومن مفتش ، ومحاسب واثنين أو ثلاثة موظفين للقيام بالاعمال الكتابية ، الا أن هذه الدوائر تغير اسمها بعد عام ١٨٨٦م ، من " مديرية كرنتينة " الى " مفتشية صحة " وأصبح المفتش منذ هذا التاريخ الى ما بعد ١٩٠٨ يتولى ادارتها [٣] .

وكانت مهمة مفتشية الصحة ، هى الاشراف الصحى على الزوار الذين يدخلون الى العراق ، والكشف عن الجثث التى ترد الى العراق لتدفن فى مدن العتبات المقدسة وكانت هذه الدوائر تتقاضى رسما من الزوار ، مقداره عشرة قروش عن كل زائر ، كما تتقاضى رسما آخر عن فحص كل جثة مقداره (٥٠) قرشا [٤] .

ويبدو أن مفتشية الصحة كان مهمتها الاشراف وليس القيام بأى مهام تتعلق بأمور الصحة العامة ، وأنما تقديم الخدمات الصحية والحفاظ على الصحة العامة التى كانت من مهام البلديات ، كما سبق أن ذكرت ، وقد كانت فى كل بلدية طبيبا لعلاج

---

(١) الاهوار ، منطقة تقع فى جنوب العراق ، وتبلغ مساحتها حوالى ستة آلاف ميل مربع وهى مساحات واسعة مغمورة بالمياه والاوحال ، ويطلق على سكانها اسم المعدان ويتألفون من عدة عشائر مختلفة ، بعضهم من العرب ، وبعضهم من الزنوج ، ويزيد عدد سكان منطقة الاهوار عن (٤٠٠) الف نسمة ، وهم يعتبرون أسوأ فلاحى العراق حالا انظر : تسيكر : المرجع السابق ، ص٧ ، ١٥

(٢) نفس المرجع ، ص ٧٠

(٣) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص ٣٥٩

(٤) نفس المرجع ، ص ٣٦٠

الاهالي ومراقبة الحالة الصحيــــة العامة [١] .

أما بالنسبة للمستشفيات المدنية ، فكان أبرزها مستشفى الموصل الذى تأسس ١٨٤٤م فى عهد الوالي محمد باشا البيرقدار ، أما فى بغداد فقد أسس فيها مدحت باشـــــا ١٨٧٢م مستشفى الغرباء على الجانب الغربى من بغداد [٢] فى الكرخ .

ويبدو أن هذا المستشفى قد أهمل بعد مدحت باشا ، فقد أصابته بعض الشقــوق وكانت أدواته الطبية قليلة ، الا أنه لم ينتظم فى عمله الا بعد افتتاحه بصورة رسميـــــة ١٨٧٩م فى عهد الوالى عبد الرحمن باشا [٣] ، وكان يدير مستشفى الغرباء مدير ،وطبيب وجراح ، وصيدلى ، وكانت هذه المستشفى تابعه لبلدية بغداد [٤] . الا أن هذه المستشفى قد أهملت مرة أخرى ، وليس أدل على ذلك من قيام الوالى محمد نامق باشا الصغيــر ، بانشاء مستشفى آخر فى الجانب الشرقى من بغداد (الرصافة) ، وقام بافتتاحه ١٩٠٠م وأحضر له الادوات والالات اللازمة من أوربا ، واستمر المستشفى على هذا الحال حـــتى قام الوالى نجم الدين منلا ١٩٠٨م باعادته الى مبناه القديم فى الكرخ [٥] .

أما المستشفيات العسكرية ، فقد كان هناك مستشفى عسكرى فى بغداد يعرف باسـم " المستشفى المجيدى " [٦] ، قام بانشائه المشير رجب باشا قائد الفيلق السادس عـــام ١٨٩٧م ، كما كان هناك مستشفى عسكرى آخر فى كركوك [٧] .

وهكذا يتضح مدى قلة الخدمات الطبية فى ولايات العراق الثلاث ، وليس أدل على ذلك من عدم وجود " ادارة صحية " حتى عام ١٩٠٥م ، حيث تشكلت فى هذا العام رئاســة للصحة تألفت من مفتش صحى تركى يعاونه طبيب البلدية ، واستمر الوضع على هذا الحــال إلى ما بعد عام ١٩٠٨م [٨] .

---

(١) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص٣٦٠
(٢) ابراهيم خليل أحمد (الدكتور) : العلوم الطبية والرياضية والطبيعية ١٢٥٨ — ١٩١٤م ، فصل من كتاب " حضارة العراق " ، الجزء الحادى عشر ، (بغــداد ١٩٨٥م) ، ص٢٠٦
(٣) العزاوى : المصدر السابق ، جـ٨ ، ص٤٤
(٤) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص٣٦١
(٥) نفس المرجع ، ص٣٦٢
(٦) ابراهيم خليل أحمد : المرجع السابق ، ص٢٠٦
(٧) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص٢٢٣
(٨) ابراهيم خليل أحمد : المرجع السابق ، ص٢٠٧

كما لم تكن هناك في العراق مصلحة للبيطرة [١] إلا عام ١٩٠٦م ، حيث انشئت أول مصلحة للبيطرة وكانت تدار من قبل مفتش بيطـري [٢] .

وأمام نقص الخدمات الصحية في ولايات العراق سواء أكانت مدنية أم عسكرية ، فقد ظهرت بعض العيادات الخاصة لمعالجة المرضى في النجف والموصل وبغداد [٣] .

وهكذا ظلت الحالة الصحية في ولايات العراق خلال فترة الدراسة ١٨٧٢ ـ ١٩٠٨م ، تعاني من التدهور والنقص الشديد في الادوات الطبية ، وقلة عدد المستشفيات وعدم اهتمام السلطات الحاكمة بردم الاهوار والبرك والمستنقعات ، التي ساعدت على انتشار الامراض والاوبئة وخاصة الهيضه [٤] (الكوليرا) والطاعون [٥] التي كانت تزهق أرواح الكثيرين [٦] .

(د) : قوات حفظ الامن (الضبطية) [٧] :

الضبطية ، وهي قوات حفظ الامن وقد تشكلت هذه القوات في ولايات العراق في عهد الوالي مدحت باشا ، بدلا من قوات الهايته [٨] أو الباشبوزق غير النظامية ، وكانت قوات الضبطية منتشرة في كافة سناجق ولايات العراق ، وقد وجدت في كل قضاء من أقضية الولايات ، وكان حجم هذه القوات يتفاوت من سنجق لاخر ، ومن قضاء لاخر ، بحسب أهمية السنجق أو القضاء وموقعه بالنسبة للمناطق العشائرية ، و لحدود الولاية [٩] ، فقد كانت المناطق العشائرية تحتوى على أكبر عدد من قوات الضبطية بعكس المناطق البعيدة وبالطبع كان الغرض من ذلك هو حفظ الامن والنظام .

---

(١) لونكريك : المصدر السابق ، ص ٣٢٢

(٢) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص ٣٢٩

(٣) ابراهيم خليل أحمد : المرجع السابق ، ص ٢٠٤

(٤) أعوام تفشي الهيضه الحادة في العراق ، ١٨٧١ ، ١٨٨٩ ، ١٨٩٤ ، ١٨٩٩م .
انظر : لونكريك : المصدر السابق ، هامش ص ٣٢٢

(٥) وتفشى الطاعون في بغداد في أعوام ١٨٧٧ ، ١٨٨١ ، ١٨٨٢م . ولمزيد من التفاصيل انظر : عباس العزاوي : المصدر السابق ، جـ٨ ، ص ١٢٢ ، ١٣٥ ،
وانظر أيضا : لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص ٢٢٠٤

(٦) مثل الطاعون الذى ساد البصرة عام ١٨٨٢م وجعل عدد سكانها لا يتجاوز الخمسة الاف نسمه ، في حين أن عددها عام ١٧٦٥م كان ستين الف نسمه . انظر :
عبد القادر باش أعيان العباسي : البصرة في أدوارها التاريخية ، (بغداد ، ١٩٦١م) ص ٥٧

(٧) أسماء الضبطية والضابطه ، والدرك هي أسماء لمسمى واحد ، والمراد بها قوات حفظ =

أما قائد قوات الضبطية ، فقد كان يعين من قبل الاستانة ، وهو خاضع لاشراف الوالي الذى هو قائد أعلى للضبطية فى ولايته حسب أنظمة وقوانين الدولة ، وكانت قوات الضبطية تستخدم ضباط الجيش للعمل فيها ، وكذلك كان معظم أفراد الضبطية ينتمون الى قوات احتياط ورديف الفيلق السادس.

أما فيما يتعلق بمهام هذه القوات بالاضافة الى حفظ الامن ، تطبيق القوانين وتعقب الخارجين على القانون والقبض عليهم ، بالاضافة الى جمع الضرائب[1] . الا أن هذه القوات خلال الفترة من ١٨٧٢ ــ ١٩٠٨م لم تستطع القيام بالدور المكلفه به تماما ، فلم تتمكن من حفظ الامن ، بل أنها كانت تقوم بعمليات السلب والنهب[2] .

ولا شك أن سهولة تداول واقتناء الاسلحة ، وتساهل الادارة الحكومية فى تطبيق قوانين استخدامها ، كانت من بين أسباب كثرة الجرائم وعدم استقرار الامن[3] .

(هـ) : الفيلق السادس (الجيش) :

فى البداية اشير الى أن الاسباب التى دعتنى الى دراسة الفيلق السادس ضمن موضوع الادارة العثمانية فى العراق خلال الفترة ١٨٧٢ ــ ١٩٠٨م ، فيرجع الى عدة عوامل منها : أن الفيلق السادس بالرغم أن مهامه عسكرية الا أنه كان سندا قويا للادارة المدنية فى العراق ، فقد قام الجيش بمهمة جمع الضرائب التى كانت لا تتم فى كثير من المناطق الا بقوته ، بالاضافة الى أنه قام بمهمة حفظ الامن والاستقرار فى كافة أنحاء العراق ، فقد كان مقر هذا الفيلق مدينة بغداد الا أن نطاق عمله يشمل كافة أنحاء العراق.

= الامـــن .

(٨) الهايته : ويسمون كذلك الباشبوزق وهم من الجند المرتزقه ويستخدم لفظ هايته للدلاله على الاضطراب.

(٩) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص٢٤٨ ، ٢٥٠ ــ ٢٥١

(١) Longrigg : OP.Cit . P 36.

(٢) F.O.406/23/Part V1. Confidential, No.34, P. 32. India Office to Foreign Office, August 2, 1905.

(٣) حتى أن قوات الضبطية ، قوات غير منظمة ، ولم يكن لها مراكز تدريب واعداد ، كما أنها كانت تتصف بالجشع وتقاضى الرشوة . انظر :
Longrigg : OP. Cit.P. 36.

كما أن بعض قادة الفيلق السادس ـ كما سبق القول ـ جمع بين منصبه كقائد للجيش وبين منصب والي بغداد في نفس الوقت ، ولعل ذلك ما دعا البعض أن يذكر أن الادارة العثمانية في ولايات العراق كانت ثنائية بين السلطة العسكرية والسلطة المدنيـة [١] .

وقد تولى قيادة الفيلق السادس خلال الفترة ١٨٧٢ ـ ١٩٠٨ م ثلاثة عشر قائدا [٢] ، كان أربعة منهم قوادا وولاة في نفس الوقت [٣] .

أما تشكيل الفيلق السادس في هذه الفترة ، فقد كان يتألف من خمسة فرق مشـاه وخمسة كتائب طليعة (حرس حدود) ، وفرقتان خياله ، وفرقة مدفعية [٤] ، هذا بالاضافة الى العديد من وحدات الخدمات والتجهيزات العسكريـة .

أما عدد أفراد الفيلق السادس ، فنجد أنه لم يكن ثابتا بطبيعة الحال بل كان في الزيادة وهذا ليواجه متطلباته المتعددة سواء في داخل الولاية أو خارجها ، فنجـد أن تعداده عام ١٨٧٢م حوالي (١٣٫٠٠٠) فردا [٥] ، وازداد في عام ١٩٠٥م الى ما يقرب من (٣٤٫٠٠٠) فردا ، [٦] أى أن عدد أفراد الفيلق زاد بما يقرب من ثلاث أضعاف خلال فترة ثلاثة عقـود .

أما عن المهام التي قام بها الفيلق السادس في مجال الادارة المدنية ، فنجد أنـه شارك أجهزة الادارة المدنية في تحصيل الضرائب [٧] ، ولذلك كانت الحكومة تنفق الاموال الكثيرة كل عام في سبيل تجهيز الفيلق السادس من أجل القيام بهذه المهمة . ومن أجل تحقيق هذه المهمة كان الجيش يصطدم كثيرا بالعشائر أما عن دور الجيش في حفـظ الامن ، فقد استعانت الادارة المدنية كثيرا بالفيلق السادس لمواجهة الاضطرابـات العشائرية وتثبيت دعائم السلطة العثمانية ، ومنها حملات الجيش في ولاية الموصل على اليزيديه عام ١٨٩٠ بقيـادة الفريـق عمر وهبـي باشـا [٨] ، ومنها كذلك حمـلات

---

(١) رفائيل بطي : الصحافة في العراق ، (القاهرة ، ١٩٥٥م) ، ص٣٨
(٢) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص٣٩٤ ، ٣٩٥
(٣) هم : الوالي محمد رءوف باشا (١٨٧٢) ، الوالي رديف باشا (١٨٧٣) ، الوالي عبد الرحمن باشا (١٨٧٥) ، المشير أحمد فيضي باشا (١٨٩٩م) .
(٤) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص٢٢١ ـ ٢٢٢
(٥) مذكرات مدحت باشا ، ص١٨٤
(٦) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص٢٢٧
(٧) مصطفى نور الدين الواعظ : الروض الازهر في تراجم آل السيد جعفر ، (الموصل ، ١٩٤٨) ، ص٤١٧
(٨) سليمان صائغ : المصدر السابق ، ص٣١٧ ـ ٣٢٠

الجيش على عشائر المنتفق في ولاية البصـــرة [١] .

كما كانت الادارة المدنية تستعين بالجيش في كثير من الاحيان لاخماد ثورات واضطرابات العشائر في مختلف أنحاء العراق ، ومنها الاستعانة بالجيش عام ١٨٧٧م لاخماد الاضطرابات التي حدثت في كربلاء والنجف ضد سلطة الحكومة العثمانية [٢] ، وتعزى أسبابها الى تجريد الولاية من الجيوش في أعقاب الحرب الروسية التركية .

خلاصة القول ، لقد ساهم الجيش بدور كبير في الادارة المدنية في العراق خلال الفترة من ١٨٧٢ الى ١٩٠٨م ، سواء في تحصيل الضرائب ، أو اخماد الاضطرابات والثـــورات العشائرية ، وحفظ الامن والاستقرار في ولايات العراق ، وبالرغم من كل ذلك فلم يخل عـــام واحد من التمردات والانتفاضات العشائريـــة [٣] .

رابعا : عوامل تدهور الادارة في العراق :

مجمل القول أنه على الرغم من أن النظام الاداري العثماني في العراق كان نظاما بالغ الدقة (نظريا) ، الا أنه لم ينجح (تطبيقيا) في تطوير واعادة بناء المجتمع العراقي على أسس حديثة ، وفي اعتقادنا أن ذلك يرجع لعدة عوامل بعضها خاص بالدولة العثمانيـــة والبعض الاخـــر خاص بالعناصر المحلية داخل العراق .

(أ) : العوامل المتعلقة بالدولة العثمانية :

١ ـ فترجع الى عدم وجود ضوابط ادارية ، فبعد صدور قانون الولايات عام ١٨٦٤ م لتنظيم ادارة الولايات ، لم توجد لوائح أو قوانين أو مبادئ عامة لضبط الادارة ومحاسبة المسؤولين ، بل تركت شؤون الادارة لاجتهاد الولاة والموظفين ، الامـــر الذي أدى الى اخفاق الادارة ، وانمـــا كل ما قامـــت بـــه الدولـــة هو ارســـال

---

(١) الجوائب ، العدد ١٠٠٣ في ١٠ جمادى الاخـــرة سنة ١٢٩٧هـ
الرقيب ، العدد ٤ ، في ٢٧ محرم سنة ١٣٢٧هـ وانظر : عبد الجليل الطاهـــر (الدكتور) : العشائر العراقية ، جـ١ ، (بيروت ، ١٩٧٢م) ، ص٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨

(٢) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص٢٢٠٤

(٣) Longrigg : OP. Cit. P 48.

مفتشين ولجان تفتيش ولكن هذا لم يؤد الى تحسن الادارة ٠

٢ـ كما أن رجال الادارة الذين تولوا الحكم فى العراق كانوا يمثلون البيروقراطية التركية الضعيفة غير الصالحة ، والتى لم يكن لديها أية نيه للاصلاح ، وانما ما يهم الدولة هو الدفاع عن الولايات وتحصيل أكبر قدر ممكن من الاموال عن طريق الضرائب٠

٣ـ كما أن اسلوب الدولة فى قصر مدة حكم الولاة ، قد أدى بالتالى الى عدم الاستقرار الادارى وبالتالى عدم وجود الرغبة فى الاصلاح ٠

٤ـ بالاضافة الى أن التدهور الاقتصادى فى الدولة العثمانية فى أواخر القرن التاسع عشر أدى الى انخفاض القيمة الشرائية للعملة ، وترتب على ذلك عجز الدولة عن دفع رواتب الموظفين والجند ، وقد انعكس ذلك على الوضع فى العراق ، وقد لجأ الموظفون الى قبول الرشوة التى تفشت فى تلك الحقبة ، كما قامت بعض العصابات بتزييف العمله [1] نتيجة لهذه الازمة ٠

(ب) : العوامل المتعلقة بالعراق :

١ـ أما عوامل اخفاق الادارة العثمانية فى العراق فتعزى الى ، أن العراق لم يشكل وحدة ادارية واحدة ، بل كان يشكل ثلاث وحدات ادارية مختلفة ، وقد ساعد على ذلك عدم تجانس العناصر التى تألف منها سكان العراق ٠

٢ـ يضاف الى ذلك أن النظام الاصلاحى نفسه الذى حاول الولاة تطبيقه فى العراق ، كان يحمل فى طياته عوامل اخفاقه ، فلم يكن نظاما نابعا من المجتمع العراقى ، بل كان نظاما مستوردا من مجتمع أوربى غربى وزرع فى مجتمع شرقى (العراق) وهو غير مهيأ له [2] ٠ فلم يكن من السهل أن يستجيب المجتمع القبلى فى داخل العراق للتشريعات الجديدة ، واستبدال العرف العشائرى بالقوانين المدنية الحديثة ٠ ولذلك كان فى حالة ثورة شبه دائمة رافضا كل ما يأتى من قبل السلطة الحاكمة ٠

---

(١) عباس العزاوى : المصدر السابق ، جـ٨ ، ص٤٧
(٢) محمد أنيس : المرجع السابق ، ص٢١٧

٣ - كما أن الازدواجية بين النظام العسكرى والنظام المدنى (من العوامل التى أسهمت فى اختلال الادارة العثمانية فى العراق) . فقد كانت أداة الحكم وأداة الحرب واحدة ، وقام بعض ولاة بغداد بالجمع بين المنصبين ، منصب الوالى ومنصب قائد الفيلق السادس، كما تولى الكثير من العسكريين منصب الولاية فى كل من البصرة والموصل ، وقد كان لهذا تأثيره على سوء الادارة ، فلم يعدوا اعدادا خاصا لتولى الوظائف الادارية ، بالاضافة الى ما عرف عن هؤلاء العسكريين من قسوة وظلم .

٤ - كما أن تحالف السلطة الحاكمة البيروقراطية مع القيادات المحلية التقليدية [1] فى العراق ، لم يفرز ذلك إلا وضعا سيئا فى كافة المجالات ، فقد جمعت المصلحة وتبادل المنافع بينهما ، السلطة الحاكمة تريد تثبيت حكمها ، بينما القيادات المحلية تريد المحافظة على مركزها ووضعها الاجتماعى ، وكان الضحية هو المجتمع العراقى لان قياداته المحلية أصبحت أداة طيعة فى أيدى النظام الحاكم وسندا للحكم العثمانى .

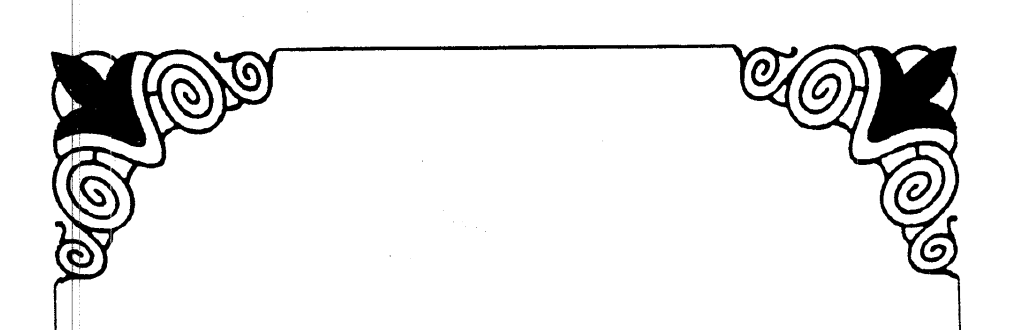
أما أغلبية الشعب العراقى فى ذلك الوقت من سكان المدن والقرى والبوادى فكانوا عاجزين عن احداث أى تغيير بسبب الجهل والفقر والمرض المتفشى بينهم بالاضافة الى تبعيتهم الدينية التقليدية [2] المحافظة والغير راغبة فى التغيير حفاظا على وضعها الاجتماعى .

* * *

---

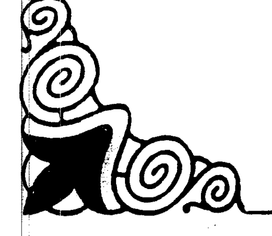
(١) المقصود بالقيادات المحلية التقليدية : الزعامات العشائرية ، وكبار العائلات الاقطاعية ورجال الدين ، والاعيان .

(٢) Atiyyah .R.G. hassan : Iraq : 1908- 1921, Asocio Political Study ,(Beirut, 1973), P.21.



الفصل الثانى

الدور السياسى للقوى العرقية والعشائرية فى العراق ١٨٧٢-١٩٠٨م





(الفصل الثانى)

الدور السياسى للقوى العرقية والعشائرية

فـــى العـــراق

أولا : العشائـــر العربيـــة ٠

(أ) ـ دور العشائر البدوية السياســـى

(ب) ـ دور العشائر الريفيـة السياســـى

ثانيا : العشـائـر الكرديـــــة ٠

(أ) ـ دور الاقليـة الكردية السياســـى

استوطنت أرض العراق منذ أزمنة بعيدة ، أقوام كثيرة ، وأجناس مختلفة ، اما نازحة عن مواطنها الاصلية [١] ، أو لاجئة ، أو غازية [٢] أو لدوافع أخرى ، ثم استقرت فيه وتركت آثارا من مدنيتها [٣] .

لذلك لا يمكن القول بأن العراق موطن لعنصر واحد [٤] ، بل لاقوام مختلفة ، عربية وكردية ، وفارسية ، وتركية ، وتركمانية ، وتنتشر فيه ديانات متباينة ، اسلامية (السنة والشيعة) ، ومسيحية ، ويهودية ، والى جانب ذلك توجد طوائف مذهبية مثل اليزيدية والصابئة ، وجاليات عرقية صغيرة أخرى [٥] ؛ الا أن هذه الطوائف والجاليات لم تشارك بقوة فى تطور العراق وان كانت لها مشكلات حادة قصيرة الامد ، بينما كانت للعشائر الشيعة وللاكراد أدوار رئيسية فى تاريخ العراق الحديث .

وهكذا كان المجتمع العراقى يتسم بتركيبة سكانية غير متجانسة ، وبالتالى لها مواقف مختلفة من السلطة العثمانية الحاكمة فى العراق آنذاك ، وهذه المواقف أسهمت فى تشكيل تاريخ العراق فى الفترة التى تناولها البحث بالدراسة ١٨٧٢ــ ١٩٠٨ م ، ولذلك سوف نتناول بالدراسة فى هذا الفصل الدور السياسى للقوى

---

(١) مثل السومرين والاكاديين والاشوريين قديما ، أما العرب فقد هاجروا الى العراق منذ القرن الميلادى الاول . انظر : نور الدين حاطوم وآخرون : المدخل الى التاريخ ، (دمشق ، ١٩٦٥م) ، ص ٦٠

(٢) مثل المغول والجلائريين والتركمان والفرس والاكراد . انظر : جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص ٨١

(٣) عبد الرزاق الحسنى : المرجع السابق ، ص ٣١

(٤) ابراهيم الوائلى : المرجع السابق ، ص ٧٤

(٥) Layard, Austen, H: Discoveries in the ruins of Nineveh and Babylon, John Murrary ,(London, 1853) P 475

وانظر أيضا : مجلة المقتطف ، الجزء السادس ، السنة الخامسة ، فى تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٨٨٠م ، ص ١٤٩

الاجتماعيـة [١] من خلال علاقة هذه القوى بعضها ببعض ثم علاقاتها بالسلطة العثمانية الحاكمة [٢] . وقد كانت هذه القوى تتمثل في قوى عشائرية سواء بدوية أو ريفية ، وقوى عرقية سواء عربيـة أو كردية .

أولا : العشائر العربيـة :

شكلت العشائر العربيـة الغالبية العظمى من سكان العراق [٣] ، فكانوا يمثلون حوالى ٧٨٪ من عدد السكان [٤] البالغ عددهم حوالى ٢٫٢٥٠٫٠٠٠ نسمة حسب احصاء عـام ١٩٠٥م [٥] ، وانتشرت هذه العشائر في جميع أنحاء العراق وأضفوا على ريفها ومدنها طابعا عربيا [٦] ، فقد عاش فريق منهم على الانهار فى القرى المتناثرة على شاطىء دجلة والفرات ، وفريق آخر آثر حياة البداوة متنقلا حيث تكون الامطار ، وفريق ثالث دفعته عوامل كثيرة الى سكنى المدن ، أو الى بناء مدن جديدة ، فكان لهم فى بغداد والموصل والبصرة شأن كبير ، وكانت المدن القديمة الاخـرى كالحلة والنجـف وكربلاء تصطبـغ

(١) هذا الفصل ليس رصدا للتركيب الاجتماعي في العراق بكل طوائفه وفئاته الاجتماعيـة والمذهبية والعشائرية ، لاننا لسنا بصدد ذلك، وانما نحن نتناول بالدراسة فـي هذا الفصل بعض القوى الاجتماعية التى لعبت دورا رئيسيا وساهمت فى تشكيل تاريخ العراق الحديث خلال فترة الدراسة .

(٢) أما عن مواقف هذه القوى سواء فى المجالات المحلية أو الدولية فسوف نتناوله فى الفصول اللاحقـة .

(٣) دى فوصيل : المصدر السابق ، ص٦٠ . وانظر أيضا Chiha : OP. cit.P.97

(٤) محمد يوسف خليل : المرجع السابق ، ص٢١

(٥) وكان تعداد سكان العراق عام ١٨٦٧م ، حوالى ١٫٢٨٠٫٠٠٠ نسمة ، وفى عـام ١٨٩٠ م حوالى ١٫٨٢٦٫٠٠٠ نسمة ، على أن هذه الارقام تقريبية ، فلم تكن هناك احصائيات مضبوطة يمكن معرفة عدد السكان بموجبها ، الا أن هناك تقديرات متباينة لعدد السكان ، قام أحد الباحثين بالتوفيق بينها ، واجراء التعديـلات اللازمة عليها لتوحيد نظامها الجغرافى لتشمل حدود العراق الحديث متمثلا فـي الولايات العثمانية الثلاث بغداد والبصرة والموصل . انظر : محمد سلمان حسـن : المرجع السابق ، ص٣٩

(٦) فريق المزهر آل فرعون : الحقائق الناصعة فى الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ونتائجهـا ، (بغداد ، ١٩٥٢م) ، ص١١

بالصبغة العربية شأنها شأن المدن التى استحدثت خلال العصر العثمانى كالعمارة والكوت والناصرية والرمادى وغيرها [١] . وكذلك القرى التى توسعت ثم أطلقت عليها صفة المدن كالديوانية وسوق الشيوخ [٢] ، وكالمدن الصغيرة التى تقع على الفرات الاعلى ، فان هذه كلها كان طابعها الذى تتسم به طابعا عربيا فى كثير من العادات والتقاليد وان ضم بعضها أخلاطا من العناصر غير العربية [٣] .

وقد كانت العشائر العربية فى العراق تتكون من تسع كتل عشائرية كبيرة ، بعضها عشائرية ريفية والبعض الاخر عشائر بدوية . أما العشائر الريفية وهى تمثل أغلبية العشائر وتأتى عشائر المنتفق على رأس هذه العشائر وهى عبارة عن تحالف ثلاث عشائر كبرى هى (بنو مالك ، وبنو سعيد ، والاجود) ؛ ومن العشائر الريفية أيضا ، اتحاد عشائر زبيد ويتكون من (البوسلطان ، والمعامرة والجحيش) ، وقبيلة بنى حسن وقبيلة فتلة ، واتحاد الخزاعل ، وقبيلة الاكوع وقبيلة عفك ، وقبائل زوب وبنى تميم وجانين والعبيد وقبيلة دليم وقبائل كعب ، والبو محمد ، وبنى لام ، وربيعة ، وشمر طوقه وجزء من اتحاد زبيد . بينما العشائر البدوية وهى قليلة العدد بالنسبة للعشائر الريفية وتتكون من عشائر شمر الجربا وهى تأتى على رأس هذه العشائر ، ثم هناك عشائر عنزه ، وعشائر الضفير [٤] .

والى جانب هذه العشائر يوجد عدد كثير من العشائر الصغيرة تغاضينا عن ذكرها هنا نظرا لانها لم تقم بدور له قيمته فى الفترة التى نحن بصددها [٥] .

وهكذا نجد أن العرب داخل العراق بالرغم من كونهم عنصرا واحدا الا أنهم كانوا ثلاثة أنماط اجتماعية تسير جنبا الى جنب ، النمط الاول العشائر البدوية ، والثانى العشائر الريفية ، أما الثالث فكان متمثلا فى أهل المدن المتحضرة .

---

(١) أنشئت مدينتا الرمادى ، والناصرية فى عهد الوالى مدحت باشا . أنظر : ابراهيم الوائلى المرجع السابق ، ص٧٥

(٢) سوق الشيوخ : نسبة الى شيوخ آل السعدون ، وقد عرفت هذه المدينة أول الامر بسوق النواشى ، حيث كان أفراد قبيلة (النواشى) وبعض القبائل الرعوية الاخرى يحصلون على مايحتاجونه من الطعام والبضائع من هذه السوق قبل رحيلهم الى البادية . ويبدو أن هذه السوق كانت موسمية ، فقد خلت كتابات الرحالين من أى ذكر لها وعندما استقر آل السعدون ، وهم شيوخ المنتفق فى المنطقة وأخذوا يترددون عليها اشتهرت هذه السوق باسم (سوق الشيوخ) نسبة اليهم . أنظر : حسين محمد القهواتى : الحياة الاجتماعية ، فصل من كتاب " حضارة العراق " ، الجزء العاشر ، (بغداد ١٩٨٥م) ، ص١٧٦ =

(أ) دور العشائر البدوية السياسي في العراق :

نجد أنه من المناسب أن نحدد المقصود بالبدو ، فهم جماعة من الناس ألفوا حياة " البداوة " وهي مرحلة حضارية بدائية عاشها الانسان لأول مرة في تاريخ حياته البشرية ، ومارس ذلك النمط من العيش في بيئة البادية [١]، ويعتمدون على تربية الابل في معيشتهم .

ويتنقل بدو العراق في حيز غير محدود من الاراضي الصحراوية التي تمثل حوالي ٦٠ ٪ من المساحة الكلية للعراق [٢] .

أما نسبة تعداد العشائر البدوية الى عدد سكان العراق ١٨٦٧ فكان حوالي ٣٥ ٪ ، انخفضت عام ١٨٩٠م لتصل الى ٢٥ ٪ ، ثم تراجعت في

=

(٣) ابراهيم الوائلي : المرجع السابق ، ص ٧٥
(٤) انظر خريطة عشائر العراق رقم (٤)
(٥) لمزيد من التفاصيل انظر : عباس العزاوي : عشائر العراق ، ج٤
(١) نوري خليل البرازي : البداوة والاستقرار في العراق ، (القاهرة ، ١٩٦٩م) ، ص ٥
(٢) أمال سعد زغلول مصطفى : تاريخ العراق السياسي من ١٩١٧ – ١٩٢١م ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، (جامعة عين شمس ، ١٩٨٠م) ، ص ٣

عام ١٩٠٥م لتصل الى ١٧ ٪ فقط [1] • وقد صاحب ذلك الانخفاض فى نسبة العشائر البدوية ارتفاع فى نسبة العشائر الريفية •

ويرجع ذلك الانخفاض فى نسبة العشائر البدوية ، فيما يبدو ، الى المحاولات التى كانت تبذلها الدولة لتوطين العشائر غير المستقره ، وحملها على الاستقرار لتأمن غاراتها وعبثها بالامن ، هذا من ناحية [2] ؛ ومن ناحية أخرى فإن القبائل البدوية واجهت مشاكل اقتصادية من حيث قلة موارد الصحراء وقلة المياه على عكس ذلك توفرت المياه بوادى دجلة والفرات [3] •

وتعتبر العشائر وحدات أصغر للقبائل الكبيرة [4] ، وهذه العشائر تنقسم الى (بطون) والبطون تنقسم الى (أفخاذ) • وفى الوقت الذى كان يرأس القبيلة (شيخ المشايخ) ، كان هناك (شيخ) على رأس كل من العشيرة والبطن ، و (رئيس) لكل فخذ من الافخاذ [5] • وعادة كان شيخ مشايخ القبيلة هو شيخ أقوى عشائرها [6] •

---

(١) محمد سلمان حسن : المرجع السابق ، ص٥٣ وكان تعداد العشائر البدوية فى العراق عام ١٨٦٧م حوالى (٤٥٠،٠٠٠ نسمه) ، انخفض فى عام ١٨٩٠م الى مايقرب من (٤٣٣،٠٠٠ نسمه) ، ثم انخفض أكثر فى عام ١٩٠٥م الى حوالى (٣٩٣،٠٠٠ نسمه) • ويرجع تفسير ذلك الانخفاض الى ما سبق ذكره أعلاه •

(٢) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص٩٠

(٣) أمال سعد زغلول مصطفى : المرجع السابق ، ص٦

(٤) يتراوح حجم العشيرة الواحدة بين عشرين ومائتى بيت • انظر :
Jamali, Mohammed Fadhel: The New Iraq The Problem Of Bedouin Education, the Rumford Press, (New York,1934)P.27

(٥) وداى العطية : المصدر السابق ، ص١١٣

(٦) Jamali : OP.Cit. P 27.

ومهمة الشيخ غير يسيره ، فكان من مهامه ، السياسية البارزة الاتصال بالحكومة ، والاتصال بالعشائر المعادية ، وتولي المفاوضات الدبلوماسية معها وابداء رأيه فيها [١] ، كما كان من مهامه عقد الاحلاف العشائرية واعلان الغزو [٢] .

وقد تمتعت العشائر باستقلال ذاتي في ادارة شؤونها ، وانفردت ـ بحكم عرفها السائد وتقاليدها المتوارثه ـ بنوع خاص من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والاداري والقضائي ، فكان المجتمع العشائري يقوم على نوع من العلاقات والروابط الاجتماعية التي تستمد قوتها من (عصبية الدم) [٣] ، و (عصبية التحالف العشائري) [٤] ،و (عصبية العادات والتقاليد) [٥] ، و (عصبية الجوار) [٦] .

على أن هذه العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة على أساس العصبية ، كانت تفرض التزامات معينة على أفراد العشيرة الواحدة ، كما أنهم كانوا يتمتعون بما تجلبه لهم من حقوق وامتيازات [٧] .

ومما لا شك فيه أن ضعف سيطرة الدولة على المناطق العشائرية من ناحية ، وتقادم أعراف ونظم العشائر من ناحية أخرى ، قد رسخت الكيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي شبه المستقل للعشائر ، فقد كانت العشيرة بمثابة التنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي الوحيد الذي يرتبط به الافراد ويحميهم ويحافظ على أعرافهم وأموالهم [٨] .

---

(١) نوري خليل البرازي : المرجع السابق ، ص ٩٨
(٢) أمال سعد زغلول مصطفى : المرجع السابق ، ص ٤
(٣) عصبية الدم : هي التي توحد بين مجموعة من الناس تربطهم رابطة دم نقية ،انظر : نوري خليل البرازي : المرجع السابق ، ص ٩٦
(٤) عصبية التحالف العشائري : وتكون بين عشيرتين أو أكثر ، ولم يجد الباحث مثل هذا التحالف بين العشائر البدوية .
(٥) التقاليد والاعراف العشائرية : كانت تعرف باسم (السواني) أي القاعدة ، وهي مجموعة القوانين غير المدونة المتعلقة بالخصومات الجرائمية والجزائية ، وكذلك العصبية وحق القصير والدخالة ، هذا فضلا عن التقاليد والعادات الاخرى التي تنظم الحياة الاجتماعية ، ولهذه التقاليد والاعراف عند أبناء العشائر نفوذ وسلطان يفوقان القانون في قوته . ولم تكن العشائر تخضع لقوانين الدولة إلا نادرا ، ولفظة (السواني)عامية مشتقة من (السنة) . أنظر : عبد الحليم الرهيمي : المرجع السابق ، ص ٣٤
(٦) عبد الجليل الطاهر : المرجع السابق ، ص ٣٧
(٧) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص ٩١
(٨) نوري خليل البرازي : المرجع السابق ، ص ٩٤

حيث لم يشعر أفرادها على مر عصور طويلة بالحاجة الى الخضوع لتنظيم اداري وسياسي آخر غير العشيرة فمنحوها اخلاصا وولاء مطلقين [١] . وكان الوسط الصحراوي لا يهيء الظروف والاحوال التي تخلق في نفس البدوي ولاءً وشعوراً نحو السيطرة السياسية للدولة ، لان هذا الولاء سيحول بينه وبين الترحل والقيم البدوية [٢] ، فالمجتمع البدوي لا يحتمل وجود طبقة مصطنعة فوقه تحكمه [٣] ، فقد كان ولاء الفرد لقبيلته وليس للدولة فقد كان يجد في قبيلته الامن والضمان والرعاية .

والعشائر البدوية في العراق كانت متشعبة جدا لدرجة يتعذر علينا في هذا البحث ذكرها جميعا ، ولذلك سنشير الى أبرز هذه العشائر التي ساهمت بدور كبير في تاريخ العراق خلال الفترة التي نحن بصددها .

ومن أبرز العشائر البدوية التي لعبت دورا رئيسيا في تاريخ المجتمع العراقي خلال فترة الدراسة ١٨٧٢ ـ ١٩٠٨م ، عشائر (شمر وعنزه وضفير) [٤] ، الا أنه لتشابه أدوار هذه العشائر سوف يقتصر دورنا على الاشارة لدور عشيرة شمر فحسب .

وعشائر شمر [٥] ، استطاعت بعد أن هجرت مواطنها في نجد بسبب الضغط الوهابي أن تسيطر على مساحات واسعة من الاراضي وعلى عدد ليس بالقليل من العشائر [٦] ، الا أن عشائر شمر انقسمت الى أقسام عديدة ، استطاع بعضها أن يستقر في مناطق محدودة مثل (شمر طوقة) التي استقرت في ريف العراق ، كما أن بعضها ظل متنقلا على عادة العشائر البدوية مثل (شمر الجربا) [٧] التي كانت أشد تلك العشائر بداوة . ورغم بداوتها الشديدة هذه الا أنها لعبت دورا رئيسيا ساهم في تشكيل تاريخ العراق في أواخر القرن التاسع عشر [٨] .

---

(١) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص٩٣
(٢) عبد الجليل الطاهر (الدكتور) : البدو والعشائر في البلاد العربية (القاهرة ، ١٩٥٤/ ١٩٥٥)ص١
(٣) نوري خليل البرازي : المرجع السابق ، ص٩٧
(٤) لمزيد من التفاصيل . انظر Atiyyah : OP. Cit. P. 21
(٥) وكان تعداد نفوس قبيلة شمر حوالي ٣٥ ـ ٥٠ الف نسمة . أنظر : عبد العزيز سليمان نوار : تاريخ العراق الحديث ... ص ١٥٠
(٦) نفس المرجع ، ص١٤٩
(٧) سميت (شمر) لان رجالها كانوا يشمرون عن ساعد الجد أثناء الازمات ، أما (الجربا) فلقب لقسم من هذه العشيرة التي تضاربت بشأنها الروايات . انظر : عباس العزاوي : عشائر العراق ، الجزء الاول ،(بغداد ١٩٣٧م)ص ١٢٧ ـ ١٣٢ ، وأنظر أيضا :عبد العزيز نوار (الدكتور) : آل محمد بيت الرئاسة في عشائر شمر الجربا ، المجلة المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد الخامس عشر ، (القاهرة ، ١٩٦٩) ، ص ١٠٩
=

فقد كان تاريخ شمر الجربا ـ منذ ذهابها الى شمال العراق ـ عبارة عن سلسلة من الصراع مع العشائر التى وقفت فى وجهها مثل عشائر العبيد والعقيل [١] حيث أن زعماء عشائر العبيد كانوا يميلون الى الوهابين أعداء شمر الجربا [٢] ، وكذلك الصراع الدموى شبه المستمر بين عشائر شمر وعشائر الدليم ، مما كان يسبب زوال الامن والاستقرار مما جعل السلطات الحاكمة تتدخل لاصلاح ذات البين بين الطرفين [٣] ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ما حدث من نزاع بين الطرفين عام ١٨٩٩م بين مجول بك رئيس شمر ، وسليمان البكر رئيس الدليم وتدخل الوالى لفض هذا النزاع [٤] .وكذلك النزاع بين شمر وعنزه الاعداء بالوراثة [٥] .

وكان النزاع بين العشائر لا يكاد ينقطع [٦] ، ولاسباب كثيره ومختلفة تتعلق بتوزيع مياه السقى ، أو امتلاك المراعى ، أو اختراق ديرة [٧] العشيرة دون اذن واتلاف مزروعات عشيرة من قبل حيوانات عشيرة أخرى ، والاعتداء على الاشخاص أو الاعراض أو لاسباب أخرى غيرها ، يبدو الكثير منها تافها [٨] .

ومما لا شك فيه أن الزعامات تلعب دورا رئيسيا فى توجيه دور المجتمعات العشائرية وهذا ما نلاحظه عند تتبع العشائر بصفة عامة ، مثال ذلك شمر الجربا ، فقد كان هناك " بيت " معين يخرج منه شيوخ العشيرة ، وهو ما يعرف باسم " بيت الرئاسة " ، وكان " آل محمد " هم بيت الرئاسة فى شمر الجربا [٩]

=

(٨) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص١١٢

(١) أنظر : خريطة عشائر العراق رقم (٤)

(٢) عبد العزيز سليمان نوار : المرجع السابق ، ص١١٧

(٣) أنظر : لوريمر : المصدر السابق ، ج٤ ، ص٢٢١٠
عباس العزاوى : تاريخ العراق ... ، ج٨ ، ص١٣٧

(٤) نفس المصدر ، ص١٣٧

(٥) F.O. 406/18/ Part V1. Inclosure 2 in No. 2. P 3
Major Newmarch to sir N. Oċonor.Bagdad. January 11,1904.

(٦) انظر أمثلة لتلك النزاعات فى : لوريمر : المصدر السابق ، ج٤ ، ص٢٢١٠ـ٢٢١١
عباس العزاوى : المصدر السابق ، ج٨ ، ص١٣٧ ؛ لونكريك : المصدر السابق ، ص٣١٥

(٧) الديرة : لكل كيان عشائرى منطقة خاصة تسمى (الديرة) حيث تتحرك كل عشيرة فى (ديرتها) بحرية . وقد لا تسمح للعشائر الاخرى باجتيازها الا باتفاق متبادل لاغراض السقى والعبور . أنظر : جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص٩٣ =

ومن أشهر شيوخ شمر الجربا خلال فترة الدراسة ، الشيخ " فرحان بن صفوق " وقد امتدت مشيخته ما يزيد على الاربعين عاما خلال الفترة من ١٨٤٨ ـ ١٨٨٩م ، وقد عاصر فرحان هذا ، مجموعة من أهم الشخصيات التاريخية التى لعبت أدوارا خطيرة فى تاريخ المشرق العربى .

فقد عاصر الوالى مدحت باشا الذى تولى حكم ولاية بغداد من ١٨٦٩ـ١٨٧٢م وأدخل فيها النهضة الحديثة ؛ كما عاصر السلطان عبد الحميد الثانى (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩م) وهو من أشهر سلاطين الدولة العثمانية وكانت المشكلة القبلية تحتل حيزا من اهتماماته نلمس ذلك من تأكيده فى فرمانات تعيين الولاة على ضرورة معالجة تلك المشكلة [١] .

وعاصر فرحان أيضا " الشاه ناصر الدين " شاه فارس ، الذى عمل على التقارب بين فارس والدولة العثمانية أوائل السبعينيات من القرن التاسع عشر ، ولكن بالرغم من ذلك ظلت مشكلة الحدود العثمانية الفارسية [٢] قائمة تمنع التوصل الى اتفاق كامل بين البلدين [٣].

كما عاصر فرحان أحداثا هامة ، مثل افتتاح قناة السويس ، وزيادة التكالب الاستعمارى على العراق فى أواخر القرن التاسع عشر .

ذلك هو العصر الذى عاشه فرحان ، وهو عصر ملىء بالشخصيات الهامة التى كانت لها بصمات تاريخية واضحة آنذاك ، وأيضا هو عصر ملىء بالازمات والتطورات السريعة .

=

(٨) عباس العزاوى : المصدر السابق ، جـ٨ ، ص١٩٧ ـ ١٩٩
(٩) عبد العزيز سليمان نوار : المرجع السابق ، ص١١٢ ـ ١١٣
(١) عباس العزاوى : المصدر السابق ، جـ٨ ، ص٣٧ ، ٤٣
(٢) سنتحدث عن مشكلة الحدود العثمانية الفارسية فى فصل قادم
(٣) لوريمر : المصدر السابق ، جـ١ ، ص٤٢٨

أما فيما يتعلق بعلاقة فرحان بالحكومة العثمانية ، فقد كانت علاقة ودية ، ولعل السنوات الثلاثة التى قضاها فرحان فى الاستانة من (١٨٣٤ ـ ١٨٣٨م) [١] أى قبل أن يتولى مشيخة قبيلته ، جعلته يتعلم اللغة التركية ، ويتشرب الافكار التركية [٢] .

ويبدو أن مظاهر العظمة والابهة التى شاهدها فى الاستانة جعلته يعتقد أن الدولة العثمانية لا تقهر . ومن ناحية أخرى اعتقد فى ضرورة ايجاد أسس قوية للتفاهم بين السلطة العثمانية الحاكمة فى العراق وبين العشائر البدوية فيها [٣] .

والحق أن أفكار شيوخ العشائر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر كان قد أصابها تغير واضح عنها فى النصف الاول من نفس القرن ، ولعل السبب فى هذا التغير يرجع الى أن الولاة العثمانيون فى العراق استبدلوا (سياسة القوة) التى اتبعوها ضد العشائر فى النصف الاول من القرن التاسع عشر ، بسياسة أخرى وهى (السياسة السلمية) فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

فقد رأى الولاة العثمانيين فى العراق آنذاك أن اسلوب القوة وتجريد الحملات العسكرية ضد العشائر لم يسفر عن نتائج مهمة [٤] . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان التغيرات التى طرأت على الدولة العثمانية بسبب الاصلاحات والتنظيمات قد أثرت فى أفكار شيوخ العشائر فجعلتهم يختلفون الى حد ما عن أسلافهم فى الفترات السابقة .

ويمثل فرحان نموذجا لهذا النوع الجديد من الشيوخ الذين حاولوا التفاهم مع الحكومة وأن يحافظوا على كيان عشائرهم فى آن واحد .

---

(١) كان فرحان خلال هذه السنوات معتقلا سياسيا مع والده صفوق فى الاستانة .
(٢) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص٢٢٠٩ .
(٣) عبد العزيز سليمان نوار : المرجع السابق ، ص١٥١
(٤) عبد الحليم الرهيمى : المرجع السابق ، ص٣٦

فكان طبيعيا أن يجد نفسه في كثير من الاحوال يعيش في متناقضات شديدة ويعاني من اتجاهات متعارضة كل التعارض[1] .

فقد تخلق فرحان بالعادات التركية ، وتزوج بأزواج مدنيات [2] ، وتلقى منحة مقدارها ثلاثة الاف جنيه سنويا من الحكومة العثمانية لكي يحافظ على النظام في منطقة قبيلته ، وليوءثر على جماعته حتى يختاروا حياة الاستقرار بدلا من التنقل ، ولكي يشجعهم على ذلك اتخذ لنفسه مسكنا ثابتا في (الشرقاط) الواقعة على نهر دجلة حيث بنى بيتا فيها عام ١٨٧٨م ، الا أنه لم يحقق أي تقدم في تعويد شمر على حياة الزراعة بدلا من الرعي على النحو الذي كان يرجوه ، حيث كانت هناك عدة عوامل تحول دون نجاح فرحان في اقناع كل عشائره في السير في تلك الاتجاهات وأهم هذه العوامل أن عشائر شمر الجربا كانت كبيرة العدد ، فقد بلغت حوالي ٣٥ ـ ٥٠ الف نسمة ، ولم يستطع أن يسيطر على كل هذا العدد ، فقد كانت العشائر البدوية عرضة في أي وقت لانفصال بعض أجزاء عنها ، مما جعل موقف شيخ العشيرة حرجا أمام السلطة الحكومية [3] .

ومن أساليب الحكومة العثمانية أيضا للسيطرة على شيوخ العشائر ، منحهم الالقاب ، فعلى سبيل المثال حصل الشيخ فرحان على لقب باشا ، كما يسرت الحكومة أيضا للمشايخ فرصا لتعليم أولادهم في الاستانة وتثقيفهم بالثقافة التركية [4] .

ففي عام ١٣٠٩ هـ/١٨٩٢م طلبت الاستانة من والي الموصل آنذاك أن يبعث ثلاثة من أولاد الاعيان ومن أسرة شمر الجربا الحاكمة ليقيموا في الاستانة وليلتحقوا بـ(مكتب العشيرة) [5] الذي كان الهدف منه ربط شيوخ المستقبل بالولاء للسلطان العثماني [6] .

---

(١) عبد العزيز سليمان نوار : المرجع السابق ، ص١٥١
(٢) لونكريك : المصدر السابق ، ص٣١٤
(٣) عبد العزيز سليمان نوار : المرجع السابق ، ص١٥٢
(٤) لوريمر : المصدر السابق ، ج٤ ، ص٢٢٠٩
(٥) افتتح مكتب العشيرة في ١٢ ربيع الاول سنة ١٣١٠ هـ . انظر : الزوراء ، العدد ١٥١٦ ، في ٢١ ذي الحجة سنة ١٣٠٩ هـ
(٦) عبد العزيز سليمان نوار : المرجع السابق ، ص١٥٢

ويبدو أن نسبة كبيرة من شمر الجربا كانت غير راضية تماما عن الشيخ فرحان لكونه من أم بغدادية وليست بدوية [١] ، ولميوله التركية ، فقد سعى الشيخ فرحان لتنفيذ المخططات التركية بتحويل حياة القبيلة من حياة البداوة الى حياة الحضر [٢] .

وكانت النتيجة أن انشق أكثر أتباعه نفعا عنه ، أعنى هؤلاء الذين يتمسكون بشدة بالنزعة البدوية للاستقلال فى الحياة ، وحدث نزاع على رئاسة القبيلة [٣] .

وهكذا نجحت الحكومة فى السيطرة على عشائر متعددة ، بدرجات متفاوتة بهذه الطريقة السلمية ، عن طريق كسب شيوخ القبائل الى جانبها ، ومن خلال هؤلاء الشيوخ تنفذ السلطة الحاكمة ما تريده . مما أدى الى حدوث تطور فى منصب شيخ القبيلة ، فبدلا من أن يكون معبرا عن مصلحة القبيلة تحول تدريجيا الى حاكم مطلق مستبد . وقد أدى ذلك الى تفكك الروابط العشائرية القوية القديمة وجعل الشيوخ يتطلعون الى المنصب ، أى الى السلطة ، وكانت هذه الخطوة ذات أثر كبير فى ربطهم بالحكومة [٤] . وقد أدى هذا أيضا الى أن تلعب السلطة بهؤلاء الشيوخ وتضرب بعضهم ببعض وتفضل أحدهم عن الاخر ، ومثال ذلك وقوف والى بغداد [٥] الى جانب فرحان واسناد مشيخة شمر الجربا اليه بدلا من عيوضه [٦] .

---

(١) بينما كان أخوه الاصغر (عبد الكريم) الذى نافسه على رئاسة العشيرة من أم من عرب الصحراء . انظر : لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص٢٢١٠ .
(٢) نفس المصدر والمكان .
(٣) لمزيد من التفاصيل على النزاع على رئاسة القبيلة . انظر : لوريمر : المصدر السابق جـ٤ ، ص٢٢١٠ ؛ عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص١٥٢ ـ ١٥٨
(٤) أمال سعد زغلول مصطفى : المرجع السابق ، ص٥ ـ ٦
(٥) الوالى نجيب باشا (١٨٤٢ ـ ١٨٤٩) .
(٦) عيوضه ، أقوى من نافس صفوق الفارس والد فرحان على مشيخة شمر الجربا ، كما نافس فرحان نفسه . انظر : عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص١٥٠ .

ومن الطرق السلمية أيضا التى اتبعتها السلطة الحاكمة ، تعيين بعض شيوخ العشائر العراقية كقائمقامين أو وكلاء قائمقامين فى بعض الاقضية ، مثال ذلك تعيين فهد بك الهذال شيخ مشايخ عشائر عنزه البدويه قائمقاما لقضاء (الرزازه) التابع لسنجق كربلاء منذ أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر وحتى نهاية العهد العثمانى [١] .

ولا شك أن ذلك تم فى اطار سياسة السلطة العثمانية الحاكمة فى العراق لحمله وعشائره على الاستقرار وأن يكون قريبا من أعين السلطة لضمان هدوئه .

وهناك طرق سلمية أخرى اتبعتها السلطة الحاكمة وهى محاولة تحويل رؤساء القبائل الى ملاك لاراضى زراعية خاصة لهم عرفت باسم سياسة الاراضى [٢] ، مثال ذلك أن فرحان رئيس شمر الجربا ملك أرضا فى ولاية الموصل ، وكذلك الشيخ الهذال [٣] ملك أرضا قرب كربلاء وتحول رجال القبائل الى مزارعين وفلاحين [٤] . وبهذا الاسلوب الاخير تكون السلطة العثمانية الحاكمة قد حققت هدفين ، أحدهما جذب رؤساء القبائل نحو السلطة واثارة اهتمامهم نحو الاستثمار السلمى للفلاحين ، بأن أخذت تشجع بشتى الوسائل عملية استيطان القبائل عن طريق بيع أراضى الدولة لهم بأسعار رخيصة وبذلك تكون حققت الهدف الثانى وهو الحد من ثورات وانتفاضات القبائل ضد السلطة العثمانية الحاكمة .

وقد نجح هذا الاسلوب الى حد كبير فى تحويل رؤساء القبائل من مجرد متكلمين باسم القبيلة الى ملاك أراضى زراعية [٥] ، كما تغيرت الملامح الاصلية للحياة البدوية ، وتناقص عدد سكان البدو ــ كما ذكرت سابقا ــ تدريجيا حتى وصلوا عام ١٩٠٥م الى ٣٩٣ الف نسمة أى حوالى ١٧ ٪ من جملة سكان العراق ، بعد أن كانوا حوالى ٤٥٠ ألف نسمة ، أى حوالى ٣٥ ٪ ١٨٦٧م ، وبالطبع كان هذا الانخفاض فى نسبة العشائر البدوية يصاحبه ازدياد فى نسبة العشائر الريفية كما سبق أن ذكرت .

---

(١) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص ١٦٧

(٢) سنشير اليها بعد قليل بشىء من التفصيل عند التحدث عن العشائر الريفية : ص ٩١ .

(٣) الشيخ الهذال ، رئيس قبيلة عنزه البدوية .

(٤) Arab Bureau, Baghdad, Arab Tribes of the Baghdad Wilayat, July, 1918, Published in calcutta, 1919, P 251.
نقلا عن آمال سعد زغلول : المرجع السابق ، ص ٦

(٥) Gallman , W.J : Iraq Under General Nuri ,Baltimore, 1963, P. 115.

خلاصة القول أن الاساليب السلمية التى أشرنا اليها ، قد أدت الى تجزئة وحدة القبائل البدوية التى أدت الى اذابتها وتحطيمها وهذا ما هدفت اليه بالضبط السلطة العثمانية ، وقد حصل الرؤساء وعائلاتهم على وضع سياسى واقتصادى واجتماعى جديد ، تنازل بموجبه الرؤساء عن كونهم حكاما وأصبحوا تابعين للسلطة التركية وحولوا رجال القبيلة الى فلاحين وهم أنفسهم تحولوا الى ملاك أراضى .

(ب) دور العشائر الريفية السياسى فى العراق :

أما فيما يتعلق بالعشائر الريفية فى العراق ، فقد لعبت دورا رئيسيا فى تاريخ العراق خلال فترة الدراسة ، وقد وصل عدد سكان هذه العشائر خلال أوائل القرن العشرين الى أكثر من نصف سكان العراق [(١)] .

فقد بلغ عدد سكان العراق فى عام ١٩٠٥ حوالى مليونين وربع مليون نسمة منهم حوالى ١٫٣٣٤ مليون نسمة من العشائر الريفية ، بنسبة ٥٩ ٪ من جملة السكان . بينما كانت نسبة هذه العشائر فى أواسط القرن التاسع عشر حوالى ٤١ ٪ فقط [(٢)] .

وترجع هذه الزيادة فى تعداد سكان العشائر الريفية ، فيما يبدو الى عاملين : أحدهما نجاح المحاولات التى كانت تبذلها الدولة – الولاة – لتوطين العشائر غير المستقره وحملها على الاستقرار والارتباط بالارض الزراعية ، وثانيهما وفرة المياه فى وادى دجلة والفرات وخصوبة أراضيهما ، على عكس ذلك كانت قلة الموارد فى الصحراء وقلة المياه ، اذن كانت هناك عوامل جذب مشجعة لهجرة القبائل واستقرارها على ضفاف دجلة والفرات ، وفى نفس الوقت كانت هناك عوامل طرد من الصحراء الى الوادى .

ولقد عاشت هذه العشائر [(٣)] واستقرت على امتداد وديان الانهار ، وبصفة خاصة

(١) Atiyyah : OP.Cit. P. 24

(٢) محمد سلمان حسن : المرجع السابق ، ص٥٢ ، ٥٣ . وكان تعداد سكان العشائر الريفية ١٨٦٧م حوالى ٥٣٥ الف نسمة .

(٣) أنظر : الخريطة رقم (٤) " عشائر العراق " .

في وسط وجنوب العراق ، وكانت أهم المجموعات العشائرية الكبرى المستقرة هي " اتحاد عشائر المنتفق " [١] وهذه المجموعة عبارة عن تحالف ثلاث عشائر كبرى هي بنو مالك ، وبنو سعيد ، والاجود [٢] . وكان هذا الاتحاد يعيش على امتداد نهر الفرات من منطقة القرنة الى السماوة ، وعلى امتداد نهر جراف ، وكانت زعامة هذا الاتحاد في آل السعدون التي كان أصلها من نجد [٣] ، وآل السعدون هم " بيت الرئاسة في عشائر المنتفق " وهم مسلمون علي المذهب السني ، بينما عشائر المنتفق نفسها مسلمون على المذهب الشيعي [٤] . وهذا تناقض يبدو غريبا ، إلا أنه لم يكن كذلك لان الدولة العثمانية بحكم أنها سنية المذهب كانت تجعل المناصب القيادية في أيدي زعامات سنية .

أما في منطقة منتصف الفرات من السماوه الى المسيب فقد كانت تعيش عدة اتحادات وقبائل يمكن ايجازها فيما يلي :

- اتحاد عشائر زبيد ويتكون من " البو سلطان والمعامره والجحيش "
- قبيلة بني حسن ـ قبيلة فتلة ـ اتحاد الخزاعل .
- قبيلتا الاكوع وعفك .

أما على امتداد وادي الفرات من المسيب الى الرمادي كانت تعيش قبائل زوب وبني تميم وجانين ، وقبيلة دليم .

أما على امتداد نهر دجلة من القرنه الى بغداد كانت تعيش قبائل كعب تحت زعامة شيخ المحمرة والبو محمد وبني لام . وربيعة وشمر طوقه وجزء من اتحاد زبيد .

---

(١) هناك عدة روايات في أسباب تسمية عشائر المنتفق بهذا الاسم : فمن المؤرخين من يرى أن " اتفاق " عشائر المنتفق الثلاث بني مالك وبني سعيد والاجود ، كان سببا لهذه التسمية . والباحث لايميل لهذا الرأى حيث أن كلمة المنتفق سابقة لوقوع التآلف بين عشائر المنتفق الثلاث ، ويعتقد عباس العزاوي أن الكلمة بمعنى من يدخل النفق وهو شبه مغاره للاحتماء بها من شدة الحر ، وهو اسم جدهم الاعلى ، وهو " ابن عامر بن عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعه " . انظر : عباس العزاوي : عشائر العراق ، جـ٤ ، ص٢٨ ؛ عبد الرزاق الحسني : العراق قديما وحديثا ، (صيدا ، ١٩٤٨م) ، ص١٣٧

(٢) عبد الجليل الطاهر : العشائر العراقية ، ص٦٣

(٣) نفس المرجع ، ص٦

(٤) عبد العزيز سليمان نوار : تاريخ العراق الحديث ... ص١٥٣

وفى منطقة نهر ديالى كانت تسيطر قبيلتا بنى تميم والعزه ، وبين مدينة بغداد والموصل وعلى طول نهر دجلة كانت هناك أرض تنتمى الى العبيد وشمر جربا مع قبائل صغيرة على أطراف مدينة سامراء وتكريت مثل البو بورى وعزيز ودراج وأخيرا جهارى [١] .

وعلى الرغم من استقرار هذه العشائر واتخاذ الزراعة حرفة لها الا أنه لم يحدث تغيير كبير فى صفاتها البدوية ، فكانت هذه العشائر مهددة دائما باحتمالات حرب مع جيرانها من العشائر الاخرى ، أو مع السلطة المركزية . وكان رجال العشائر يعتبرون أنفسهم مقاتلين الى جانب كونهم مزارعين [٢] .

أما علاقة هذه العشائر بالسلطة العثمانية الحاكمة ، فكانت تشوبها فى معظم الاحيان مشاحنات مستمرة ونزاع يصل غالبا الى حد الحرب المسلحة بين الطرفين حيث أن هذه العشائر كانت تجنح الى الاستقلال [٣] .

والحق أن العشائر فى ثوراتها ضد سلطة الدولة ، لم يكن الهدف منها الاستقلال بقصد الانسلاخ عن جسم الدولة العثمانية ، انما الهدف هو الرغبة فى التمتع ببعض خصائص الحكم الفردى والتخلص من نفوذ الولاة الذين كانت الدولة تقدر معيار نجاحهم بمقدار ما يحققونه من هدوء واستتباب الامن العشائرى .

وقد اتسمت فترة الدراسة (١٨٧٢ ـ ١٩٠٨م) بكثير من الثورات والاضطرابات العشائرية ، أجملها فيما يلى :

- اضطراب الامن فى البصرة فى صيف ١٨٧٢م بسبب قيام أعمال لصوصية ضد مكتب السادة لينش وشركاه [٤] ، وكان ذلك اضاعة لهيبة السلطات المحلية فى البصرة .
- وفى نفس العام حدث فى البصرة أيضا اعتداء على سفينة البريد " كشمير " التى تمتلكها الشركة الهندية البريطانية للملاحة البخارية [٥] .

---

(١) Atiyyah :OP. Cit. P. 24

(٢) أمال سعد زغلول : المرجع السابق ، ص٧

(٣) نفس المرجع ، ص٧

(٤) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص٢١٢٧ ـ ٢١٢٩

(٥) نفس المصدر ، ص٢١٤٩ ـ ٢١٥٣

- وفي عام ١٨٧٧م حدث نزاع قبائلي بين ناصر باشا السعدون وبين قاسم باشا الزهير على رئاسة النفوذ في البصرة [١] .

- وفي نفس العام أيضا حدث تمرد في كربلاء والنجف ضد السلطات الحاكمة وقمع التمرد في كربلاء بحصار المدينة والقيام بعمليات عسكرية داخلها [٢] .

- حدوث اضطرابات خطيرة في بغداد في شتاء عام ١٨٧٧ / ١٨٧٨م بسبب المجاعة التي نتجت عن عمليات نقل الحبوب من بغداد الى بومباى وانجلترا فتضاعف سعرها المحلي مما سبب ذعرا في الاوساط الشعبية [٣] .

- وفي عامي ١٨٧٨ / ١٨٧٩ م انقسمت قبيلة بني لام على نفسها نظرا للعداء المستحكم بين مزبان شيخ مشايخ القبيلة وأخوته غير الاشقاء [٤] ، مما هدد الملاحة في دجلة واستعصى أمرها على الحل [٥] .

- وفي مارس ١٨٧٨م قامت قبيلة البو محمد بالاعتداء على القوارب النهرية في دجلة وعجزت الحكومة عن مواجهتهم لخلو البلاد من الجيوش بسبب الحرب الروسية العثمانية [٦] .

- وفي عام ١٨٨٠م قامت قبيلة البو محمد أيضا بقطع طرق المواصلات في دجلة [٧] بالاعتداء على باخرة البريد البريطانية " خليفة " [٨] .

- وفي نفس العام قامت العشائر في العمارة باطلاق النار على باخرة انجليزية [٩]

---

(١) عبد القادر باش أعيان العباسي : المرجع السابق ، ص٥٨

(٢) لوريمر : المصدر السابق ، جـ١ ، ص٤٣٩

(٣) نفس المصدر ، جـ١ ، ص٤٣٩ ؛ جـ٤ ، ص٢٢٠٦

(٤) عباس العزاوى : تاريخ العراق ... ، جـ٨ ، ص٣٩

(٥) لوريمر : المصدر السابق ، جـ١ ، ص٤٣٩

(٦) نفس المصدر ، جـ٤ ، ص٢٢١٨

(٧) لونكريك : المصدر السابق ، ص٣١٥

(٨) لوريمر : المصدر السابق ، جـ١ ، ص٤٣٩ ؛ جـ٤ ، ص٢٢١٨

(٩) الجوائب ، العدد ١٠١٢ في ١٤ شعبان سنة ١٢٩٧هـ وأيضا : عباس العزاوى : المصدر السابق ، ص٥٠

- وفي نفس العام أيضا قامت ثورة المنتفق ضد الحكومة العثمانية ، ونجحت الحكومة العثمانية في أواخر عام ١٨٨١م في القضاء على الادارة العشائرية للمنتفق والغاء مشيخة المنتفق [١] .
- وفي عام ١٨٨٣ حدثت اضطرابات بين القبائل على الضفة اليسرى لنهر دجلة بالقرب من العمارة ، هددت الملاحة [٢] .
- وفي عام ١٨٨٦م حدثت معارك دامية بين شمر والدليم [٣] .
- وفي عام ١٨٩٢م قامت قبيلة البو محمد بالتمرد على الحكومة العثمانية وقطعت المواصلات التلغرافية بين بغداد والبصرة واضطربت الملاحة في دجلة [٤] .
- وفي عام ١٨٩٣م حدثت معارك دامية بين قبيلتي الفتلة وبني حسن في الاهوار [٥] .
- وفي عام ١٨٩٩م قام شيخ قبيلة بني أسد ، بتفجير الاضطرابات على نهر دجلة بين العمارة والقرنة [٦] .
- وفي عام ١٩٠٠م حدث نزاع بين عشائر السماوة وبين بني حكيم والبو حسان والظوالم والبو جياش حول زراعة الشلب وتدخل الوالي نامق باشا الصغير لحل النزاع [٧] .
- وفي عام ١٩٠١م اندلعت الاضطرابات في البصرة ، بسبب نقص المحاصيل ، والضائقة الزراعية التي مرت بها [٨] .
- وفي عام ١٩٠٣ م نشب صراع بين قبيلة البو محمد في منطقة العمارة أسفل دجلة وبين الحكومة بسبب تأخر البو محمد في تسديد الضرائب [٩] .
- وفي الفترة من ١٩٠٠ الى ١٩٠٥ ازدادت الاضطرابات في البصرة بسبب تحدي الشيخ سعدون شيخ عشائر المنتفق للسلطات العثمانية الحاكمة وسبب العديد من المضايقات للقبائل المجاورة ، مما دفع الباب العالي لارسال الحملات العسكرية ضده [١٠] .

---

(١) نفس المصدر ، ص٥٣ ـ ٥٤
(٢) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص٢٢١٩
(٣) لونكريك : المصدر السابق ، ص٣١٥
(٤) لوريمر : المصدر السابق ، جـ١ ، ص٤٧٧ ، جـ٤ ، ص٢٢٢٠
(٥) لونكريك : المصدر السابق ، ص٣١٥
(٦) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص٢٢٢٠
(٧) الزوراء ، العدد ١٨٧٤ ، في ٧ ربيع الاخر ١٣١٨هـ
(٨) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص٢٢١٦

=

هذه بعض النماذج للثورات والاضطرابات العشائرية التي حدثت في العراق خلال الفترة من ١٨٧٢ الى ١٩٠٨م ٠

وأردت أن أذكرها لأوضح المدى الذى وصلت اليه الحالة فى العراق من كثرة الاضطرابات سواء بين العشائر بعضها ببعض أو بين العشائر والحكومة العثمانية

وترجع أسباب [1] هذه الصراعات بين العشائر بعضها ببعض ، الى طبيعة الاوضاع الاقتصادية التي كانت تحتم الصدام بين العشائر حول المرعى والكلاء [2] ، أو محاولة عشيرة فرض سيادتها على عشيرة أخرى بالقوة ٠

وقد ملء هذا الصراع تاريخ العشائر الكبرى والصغرى فى العراق على حد سواء على أن الاشتباكات التى كانت تدور بين العشائر والتى كان يتغنى بها الشعراء ويتحدث عنها الناس كانت غير دموية ، بمعنى أن ضحاياها قليلة أما الاسلاب فكثيرة والنهب خير نتيجة وليس القتل ، حيث أن القتل يولد الثأر ، والثأر لا بد أن يؤخذ ، وأما النهب فيمكن أن يسوى بطريقة أيسر وهى مقابلة المثل بالمثل أو بالتعويض .

أما عن أسباب الصراعات بين العشائر والحكومة العثمانية ، فيعزى الى قيام الحكومة بتحصيل الضرائب من العشائر ومحاولة تطبيق الجندية عليهم ، ويضاف الى هذا محاولة فرض نظام الحكم العثمانى المباشر على العشائر ، وقد كانت العشائر ترفض أى شكل من أشكال السلطة المنظمة من قبل الحكومة العثمانية ٠

وعلى أية حال سواء أكانت هذه الاضطرابات والصراعات موجهة ضد السلطة العثمانية الحاكمة ، أو بين القبائل بعضها ببعض ، فانها دليل على تفسخ الحكم العثمانى ، وعدم انسجامه مع المحكومين ، ودليل اشمئزاز معظم العراقيين ، من ولاة لا يحسنون السياسة ولا ينتمون الى العراق بصلة ، الا أنه فى أواخر القرن التاسع عشر

=(٩) نفس المصدر ، جـ١ ، ص٥١٨ ؛ جـ٤ ، ص٢٢٢١

(١٠) F.O. 406/18/Part VI. No. 1,2
Sir N. O'conor to the Marquess of Lansdown, Constantinople, December 28, 1903.

وانظر أيضا لوريمر : المصدر السابق ، جـ١ ، ص٥١٨

(١) راجع بعض الاسباب الاخرى ص٧٩

(٢) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص١٤٤

خفت وطأت الاضطرابات الى حد ملموس بسبب تغيير الولاة من أسلوبهم فى الحكم واستبدلوا سياسة القوة العسكرية ، بسياسة أخرى نجحت الى حد كبير فى تقريب بعض زعماء العشائر من السلطة الحاكمة ليكونوا أداة طيعة لتنفيذ أوامرها ، وهذه السياسة التى أطلقنا عليها اسم " السياسة السلمية " ومن أساليبها تطبيق سياسة عرفت باسم " سياسة الاراضى " ، ويرجع الفضل فى تطبيقها الى الوالى مدحت باشا الذى تولى الحكم فى العراق لمدة ثلاث سنوات وواحداً وعشرين يوماً [١] ، فقد حاول مدحت باشا معالجة مشكلة توطين العشائر والقضاء على الفتن والثورات بتدابير ايجابية وتحويل القبائل الى مواطنين ، وقد ظهرت آثار هذه السياسة فى تغيير نظام ملكية الارض واستغلالها والبدء فى انشاء مشاريع الرى التى اعتبرت القاعدة الاساسية لتنفيذ مشروع الاستيطان والاستقرار [٢] .

وجد مدحت باشا أن الاراضى فى العراق أغلبها أراض أميرية ملك الحكومة ، ولا يملك المزارع منها شبرا واحدا ، فكتب الى الباب العالى يقول : " ان أهل كل بلد هم أصحابه ومالكوا خيراته وعليهم يتوقف عمرانها ، فحرمانهم حقهم فى الملكية يعنى أنهم غرباء عنها لا يمتون اليها بصلة ، فلا ينتظر أن يقوموا باعمارها ، وان ذلك ليتنافى مع أبسط القوانين الطبيعية وحقوق التصرف المقدسة " [٣] .

كما عرض مدحت باشا اقتراحا على الباب العالى بتفويض الاراضى الاميرية بطريقة التمليك للمزارعين (بالطابو) [٤] فاستحسن الباب العالى ذلك وأصدر أمرا بتطبيقه [٥] .

---

(١) من ١٨ المحرم ١٢٨٦ هـ - ربيع الاول ١٨٨٩هـ / ٣٠ابريل ١٨٦٩الى١٣مايو١٨٧٢م
(٢) نورى خليل البرازى : المرجع السابق ، ص١٢٤
(٣) عبد الجليل الطاهر : البدو والعشائر ... ، ص٣٧ ، ٣٨
(٤) الطابو : هو نظام للتصرف بالاراضى من وضع الحكومة العثمانية ، وبموجبه تخول الحكومة التصرف بالاراضى العائدة رقبتها للخزينة العامة بعد دفع بدل رمزى وتصدر سندات الطابو باسمائهم ، وتفوض لمن تؤول اليه قطعة من الاراضى الاميرية حق الانتفاع بها ، ويبقى الملك للحكومة ، ويرث الابناء حق الانتفاع عن آبائهم ، وللحكومة أن تحول بين المنتفع وبين الارض اذا فرط فيما تلزمه به بأن يهمل اصلاح الارض أربع سنوات من غير عذر أنظر : عبد الرزاق الظاهر : الاقطاع والديون فى العراق ، (القاهرة ، ١٩٤٦) ، هامش ص٩ وانظر أيضا : خليل ابراهيم الخالد وآخر : المرجع السابق ص٥٦ - ٦١ (والطابو) كلمة تركية معناها الطاعة .
(٥) عبد الجليل الطاهر : المرجع السابق ، ص٣٨

وانطوت سياسة مدحت باشا على بيع الاراضى الاميرية للناس على هيئة ملكيات صغيرة وكبيرة بأقساط قليلة سهلة الدفع ، أما شيوخ القبائل فقد سمح لها هذا القانون بأن تمتلك مساحات واسعة تسع القبيلة كلها وقد فتحت دوائر تمليك الارض (الطابو) وأعطيت سندات التمليك، وتم دفع الاقساط الاولى [1] .

الا أن الجهاز الحكومى الذى وضع لتسجيل الاراضى لم يكن وافيا بالمقصود بسبب الرشاوى والمحسوبية ، وبسبب عدم مسح الاراضى وتقسيمها وتسجيلها ، وأخيرا عدم اقبال أفراد القبائل خوفا من التوطن والجندية والضرائب [2] .

وبالرغم من ذلك فان قانون التفويض الذى وضعه مدحت باشا وطبقه فى أراضى العراق حقق له أهدافا أساسية هى :

أولا : حصوله على المال الذى كانت الدولة فى أمس الحاجة اليه .

ثانيا : جعل المتصرف بالاراضى (متفوضا) بالاراضى فتبقى رقبة الارض بيد الميرى [3] . أى الدولة .

ثالثا : شجع المزارعين على بذل جهد كبير فى اصلاح أراضيهم والعناية بها بعد أن اطمأنوا الى بقائهم فيها بدون منازع ولا مزايدة لملتزم جديد [4] .

وكانت أول تجربة ناجحة لمسها مدحت باشا كنتيجة لقانونه هذا ، كان فى أراضى الهندية وعشائرها ، فقد جرى تفويض الارض لزارعيها وخفض عليهم ضريبة الحكومة من ٦٦٪ الى ٥٠ ٪ فكانت النتيجة أن عشائر الهندية سددوا ما بذمتهم من الضريبة للحكومة وبلغت بجملتها أكثر من مائة ألف ليرة عثمانية ، وهذا مبلغ لم يحصل عليه والٍ من قبل ، ومن جهة أخرى بذل المزارعين جهودا طيبة فى المحافظة

---

(١) نورى خليل البرازى : المرجع السابق ، ص١٢٥ ، وانظر أيضا : لونكريك : المصدر السابق ، ص٣١١

(٢) عبد الجليل الطاهر : المرجع السابق ، ص٣٨

(٣) المقصود برقبة الارض بيد الميرى ، هى أن الدولة صاحبة الارض والمتصرف فيها من المزارعين له حقوق تفوق كثيرا حق المستأجر فى الارض ، أى له حرية التصرف (لا الملكية الصرفة) .

(٤) فيصل محمد الارحيم : تطور العراق تحت حكم الاتحاديين (١٩٠٨ ، ١٩١٤م) ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، (جامعة عين شمس ، ١٩٦٩م) ، ص٥٢ ـ ٥٣

على أراضيهم ورعايتها بعد أن فوضت اليهم ، والأهم من هذا أن عشائر الهندية خلدت الى الهدوء والسكينة وأصبحت موالية للحكومة [١] .

والحق أن مدحت باشا حقق نجاحا ملموسا بجملة اصلاحاته العشائرية هذه ، وهمدت ثورات العشائر على عهده باستثناء ثورة عرب الدغارة [٢] .

أما محاولات الولاة الذين أعقبوا مدحت باشا في توطين العشائر فقد كانت غير مجدية ، أو كادت تنعدم بسبب عدم تبصرهم وعدم استعمالهم الحنكة والحكمة في تحويل العشائر غير المستقرة الى مواطنين مستقرين ، ولأنهم لم يبذلوا في هذا المجال جهدا يذكر [٣] ، لذلك كثيرا ما كانت تثور هذه العشائر على الحكومة وتنشر الرعب والذعر في النفوس [٤] .

ولم يستثن من هؤلاء الولاة إلا الوالي محمد رؤوف باشا (١٨٧٢ ـ ١٨٧٣م) ، والوالي قدري باشا (ابريل ١٨٧٨ ـ ديسمبر ١٨٧٨م) اللذان سارا على نفس نهج سياسة مدحت باشا في تفويض الاراضي الاميرية ، فقد أمر رؤوف باشا بتطبيق ذلك على أقضية خراسان وكفرى والحلة والمدحتيه والمحاويل والبصرة وخانقين [٥] ، أما قدري باشا فقد أمر بتطبيق تفويض الاراضي الاميرية في البصرة والبدعة وكوت معمر وكرمة بني سعيد وكذلك في منطقة الحلة وفي الشامية [٦] .

---

(١) عباس العزاوي : المصدر السابق ، جـ٨ ، ص٢٥١ ـ ٢٥٣
فيصل محمد الارحيم : المرجع السابق ، ص٣٥
(٢) عرب الدغارة الذين هاجموا الحلة وحاصروها وقتلوا متصرفها وأكثر ضباط القوة المحاصرة وأفرادها والسبب يرجع الى تراكم الديون على الرؤساء ، والمشايخ من السنوات السابقة بسبب الالتزام وعدم تمكينهم من تسديد الديون .
(٣) يوسف عز الدين : الشعر العراقي أهدافه وخصائصه ... ، ص١٩
(٤) يوسف عز الدين : الشعر العراقي الحديث ... ، ص١٢
(٥) عباس العزاوي : المصدر السابق ، جـ٨ ، ص١٤
(٦) نفس المصدر ، ص٣٧

وبالرغم من النجاح الظاهرى الذى تحقق فى زمن هوءلاء الولاة (مدحت باشا ، روءوف باشا ، قدرى باشا) بشأن نظام تفويض الارض الا أن مشاكل هذا النظام ظهرت فيما بعد ، وقد ظهرت بوادره السيئة تدريجيا واستمرت الى نهاية الحكم العثمانى فى العراق ، فلم يكن فى امكان رجال العشائر شراء الارض عن طريق المزاد لانه لم يكن فى امكانهم كافراد أن يحصلوا على المال المطلوب [1] وان توفر لدى البعض منهم فانهم كانوا يخشون أن يرتبطوا بالحكومة حتى لا تتحكم فيهم ، وحتى لا تجبى منهم الضرائب ، ولا تلزمهم بالجندية . بينما المستفيدون من هذا القانون هم روءساء وشيوخ العشائر [2] الذين كانوا يسعون من أجل الالقاب وتملك الارض ، فسجلوا الارض باسمائهم وأصبحت الارض اقطاعات كبيرة يملكها افراد معدودون هم الروءساء والشيوخ وتغيرت العلاقة بين أفراد العشائر وشيوخهم وبين الشيوخ والدولة ، فقد انتبه أفراد العشائر الى أنهم فقدوا حق الملكية وأصبحوا اجراء فى الارض معرضين للطرد فى أى وقت من قبل الروءساء .

وبصفة عامة نستطيع أن نقول أن السلطات العثمانية الحاكمة في العراق قد استخدمت نظام تفويض الارض ليكون وسيلة من أجل الحفاظ على مصالحها وسيطرتها على العراق فقد أدى هذا النظام الى الاسراع بعملية تفكك القبائل واحداث تخريب فى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية داخل القبيلة [3] ، وحدث تضارب شديد فى المصالح بين شيوخ العشائر ملاك الارض وبين أفراد العشائر الفلاحين ، ولم تعد علاقة القربى والدم تربط بينهم ولم يعد ينظر للشيخ نظرة الولاء المطلق ـ كما كان من قبل ـ ففقد بذلك الشيوخ الى حد كبير سيطرتهم ونفوذهم على رجال العشائر ، وأوضح نموذج لتصوير ذلك ما حدث لعشائر المنتفق .

---

(١) أمال سعد زغلول مصطفى : المرجع السابق ، ص ١٠

(٢) أمثال ابن هذال شيخ قبيلة عنزه ، وفرحان شيخ عشائر شمر الجربا ، والشيخ شبيب على شط العرب ، وأهمهم جميعا أسرة السعدون فى المنتفق . انظر :
Atiyyah: OP.Cit.P. 29.

(٣) Ibid, P.30

وعشائر المنتفق من أهم القوى العشائرية التي لعبت دورا رئيسيا في تاريخ العراق [١] ، وهذه العشائر في كثير من الاحيان كانت تثير الثورة ضد الحكم العثماني في العـراق ، وكان تعداد هؤلاء العشائر يبلغ حوالي (٣٥٠) الف نسمة [٢] ، وأصبحت هذه القوى العشائرية في السبعينيات من القرن التاسع عشر أشبه ما تكون بامارة مستقلة استقـلالا ذاتيا تحت حكم آل السعدون ، ولذلك أصبح هدف السياسة العثمانية ادخال الحكم المباشر اليها عن طريق القضاء على مشيخة المنتفق وتطبيق الادارة العثمانية فيهـا [٣] . وهذا الرأى هو الذى نادى به سليمان فائق [٤] الخبير بأمور المنتفق [٥] .

ولوضع هذا الرأى موضع التطبيق ، قام الولاة العثمانيون في العراق بتطبيق نظـام تفويض الارض ـ السابق الاشارة اليه ـ والذى أفرز فئات اجتماعية كانت سندا للحكـم العثماني ، هذا بالاضافة الى اتباع أسلوب اقتطاع أجزاء من ديرة المنتفق مما يضعـف بالتدريج قوة آل السعدون ويحصر دائرة نفوذهم في نطاق محدود ، مثال ذلك فصـل قضاء " السماوة " وتوابعه بعشائره عن سلطة المنتفق [٦] ، وكذلك قام مدحت باشـا

---

(١) سيكتفي الباحث بأن يضرب مثلا بعشائر المنتفق كاحدى القوى العشائرية الريفيـة المناهضة للحكم العثماني في العراق ، ويرجع ذلك الاختيار لعدة اعتبارات : حيث أن عشائر المنتفق تتميز عن غيرها من بقية العشائر الريفية بأنها أشد القـوى العشائرية مناهضة للحكم العثماني ، كما أنها أكثر عددا ، بالاضافة لمشاركـة الكثير من شيوخهم في المناصب الادارية والسياسية ، وأخيرا حيث ان سياسـة السلطات العثمانية الحاكمة في العراق مع بقية القبائل الاخرى لم تختلف عـن السياسة التي استخدمتها مع عشائر المنتفق .

(٢) Chiha : OP. Cit. P242

(٣) عبد العزيز سليمان نوار : تاريخ العرب الحديث ... ص ٣٤٥

(٤) سليمان فائق ، عينته الدولة العثمانية عام ١٨٦٣ م ليكون محاسب لواء المنتفـق ليطلع حكومته على ما يجرى في اللواء ، وهو صاحب كتاب " تاريخ بغداد " . انظر : عباس العزاوى : عشائر العراق ، جـ٤ ، ص ١١٦

(٥) عبد العزيز سليمان نوار : تاريخ العراق الحديث ... ص ٣٧٤

(٦) عباس العزاوى : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص ١١٤

باقتطاع " المدينة " ناحية من نواحي القرنه [١] ، وجزائر البصرة [٢] من لواء المنتفق ، كما قام مدحت باشا باسناد منصب متصرف لواء المنتفق الى ناصر السعدون ، وبذلك يضمن أن يكون ناصر هذا طوع ارادته ومنفذاً لآماله [٣] ، كما اتفق ناصر مع مدحت باشا على أن يقوم ببناء مدينة جديدة تكون قصرا للمتصرفين ، وشرع فعلا في بنائها وهي التي عرفت باسم " الناصرية " [٤] نسبة لناصر باشا السعدون .

ولا شك أن بناء الناصرية كان عاملا مهما للسلطة العثمانية للقضاء على امارة المنتفق حيث أصبحت مركزا للدولة في وسط اللواء للتسلط على العشائر [٥] ، ومن ناحية أخرى كان هدف مدحت باشا من بناء الناصرية مسالمة المنتفق ليقوم بحملته على الاحساء [٦] .

ومن الاساليب الاخرى التي اتبعها الولاة لاضعاف نفوذ مشايخ المنتفق ، هو تعيين رؤساء المشايخ في وظائف حكومية لتضمن سيطرتها عليهم ، مثال ذلك قام الوالي محمد رؤوف باشا عام ١٨٧٣ م بتعيين فهد السعدون [٧] عضوا في مجلس ادارة بغداد [٨] ، وفي نفس العام قام الوالي رديف باشا (١٨٧٣ ـ ١٨٧٥م) بتعيين ناصر باشا السعدون كعضو دائم ـ طبيعي ـ في مجلس ادارة ولاية بغداد [٩] .

---

(١) انظر الخريطة رقم (٢) " ولاية البصرة اداريا "
(٢) عباس العزاوي : المصدر السابق ، ص١١٧
(٣) نفس المصدر ، ص١١٨
(٤) عبد العزيز سليمان نوار : المرجع السابق ، ص٣٧٤
(٥) عباس العزاوي : المصدر السابق ، ص١٢٠
(٦) نفس المصدر ، ص١١٩ ، وسيأتي الحديث عن حملة الاحساء في الفصول القادمة .
(٧) انظر الملحق رقم (٥) قائمة بأسماء أسرة آل السعدون .
(٨) عباس العزاوي : تاريخ العراق ... ، جـ٨ ، ص١٩
(٩) نفس المصدر ، ص٢٣

وفي ١٨٨٠م عين منصور باشا السعدون عضوا في مجلس الشورى بالاستانة [١] .

وهكذا نجحت السلطات العثمانية في العراق ، في كسب عدد من الشيوخ الى جانبهم واستقطابهم عن طريق تعيينهم في مثل هذه المناصب الادارية والسياسية وبذلك أفاد منهم العثمانيون في توجيه سياسة البلاد ، وفي نفس الوقت حرموا الشيوخ من النفوذ المطلق على عشائرهم .

وقد جنت الدولة ثمار هذه السياسة لعدة سنوات قليلة ساد فيها الهدوء ، وقلت ثورات المنتفق الى حد ما ، ولكن في عام ١٨٧٧م شب نزاع بين ناصر باشا السعدون [٢] وبين قاسم باشا الزهير ، لتنافسهما على رئاسة النفوذ في البصرة ، وكانت الدولة تستغل مثل هذه النزاعات بقصد اضعاف نفوذ المشايخ ، وخاصة مشايخ آل السعدون ، فأسندت مأمورية البصرة الى قاسم باشا الزهير ، واستدعى ناصر باشا الى الاستانة وظل مقيما بها اقامة جبرية حتى شبت ثورة المنتفق عام ١٨٨٠م [٣] ، عندما أعلن منصور باشا السعدون عصيانه لسلطة الدولة ونصب نفسه (سلطان البر) وأعلن استقلاله في لواء المنتفق [٤] .

---

(١) نفس المصدر ، ص٥٨

(٢) كان ناصر باشا السعدون يتولى منصب والي البصرة في الفترة من ١٨٧٥ـ ١٨٧٧م وهو الوالي العراقي الوحيد الذي تولى هذا المنصب خلال الفترة التي نحن بصددها .

(٣) توفي ناصر باشا السعدون في الاستانة في عام ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م . وكان قد تقلد رتبة الباشوية عام ١٨٧٥م عندما تولى ولاية البصرة . أنظر : الزوراء ، العدد ١٢٤٨ ، في ١٧ ربيع الاول ١٣٠٣ هـ .

(٤) وكان رئيس عشائر المنتفق عندئذ ـ ١٨٨٠م ـ الشيخ بندر السعدون ، بينما عين منصور باشا السعدون عضوا في مجلس ادارة بغداد ، ولكنه أصر على أن ينازع الشيخ بندر في رئاسة لواء المنتفق . انظر : عباس العزاوي : المصدر السابق ، جـ٨ ، ص٥٧

وصار يثير الاضطرابات في البصرة والعمارة[١] . فأمرت الدولة قائد الفيلق السادس الفريق عزت باشا (١٨٨٠ ـ ١٨٨٢م) بالحفاظ على الامن[٢] ولكنه اختلف مع الوالي عبد الرحمن باشا آنذاك ، مما أدى الى عزل الوالي وعين بدلا منه الوالي تقي الدين باشا[٣] الذى استطاع في عهده القضاء على ثورة المنتفق[٤] والغيت المشيخة تماما من ديرة المنتفق ، والغي حكم آل السعدون نهائيا من سوق الشيوخ[٥] ، وفي عهده أيضا أصبحت البصرة سنجقا تابعا لولاية بغداد[٦] ، بعد أن كانت ولاية قائمة بذاتها .

وفي تقديرنا أن هناك ثمة عوامل كثيرة عجلت بسقوط امارة المنتفق وأفول نجم آل السعدون ، ترجع لنجاح سياسة الولاة العثمانيين في العراق منذ عهد مدحت باشا في ضرب عصب النظام القبلي في الصميم عن طريق :

أولا : السعي الدائب لتوطين القبائل وجعلها مرتبطة بالارض وبذلك أصبح من اليسير السيطرة عليها .

ثانيا : توسيع الفجوة بين أفراد العشائر وشيوخهم ، باضعاف الولاء لشيخ القبيلة .

ثالثا : حرمان الشيوخ من نفوذهم المطلق عن طريق تعيينهم في بعض المناصب الادارية .

وليس أدل على ذلك من أنه عندما عادت البصرة مرة أخرى ولاية قائمة بذاتها عام ١٨٨٤م سمحت الدولة العثمانية لأسرة آل السعدون[٧] بالعودة الى العراق لمباشرة أملاكهم فحسب دون أن تكون لهم صفة رئاسية .

---

(١) نفس المصدر ، ص٥٤
(٢) الجوائب ، العدد ١٠٠٣ ، في ١٠ جمادى الاخره ١٢٩٧ هـ .
(٣) تولى حكم ولاية بغداد في الفترة من (١٨٨١ ـ ١٨٨٧م) .
(٤) لمزيد من التفاصيل عن الغاء مشيخة المنتفق . انظر : عباس العزاوى : المصدر السابق ص٥٢ ـ ٥٨
(٥) عبد العزيز سليمان نوار : المرجع السابق ، ص٣٧٥ ـ ٣٧٦
(٦) لوريمر : المصدر السابق ، ج٤ ، ص٢١٩٩
(٧) كانت معظم أسرة آل السعدون قد هاجرت بعد الغاء مشيختهم في المنتفق الى عربستان مستنجدين بالشيخ مزعل الحاج جابر أمير المحمره .
انظر : حسين هادى الشلاه : طالب النقيب ودوره في تاريخ العراق الحديث رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، (جامعة عين شمس ، ١٩٧٠م) ، ص٧٥

وقد كان ضمن العائدين الشيخ سعدون باشا بن منصور باشا ، الذى أراد إحياء مجد المنتفق وإعادة الامارة لآل السعدون مرة أخرى [١] .

وكان نتيجة ذلك تجدد الاضطرابات مرة أخرى فى لواء المنتفق بقيادة سعدون باشا فى أوائل القرن العشرين ، ولم تكن هذه الاضطرابات موجهة بالاصل ضد سكان المنطقة ، وانما كانت موجهة ضد سلطة الدولة العثمانية التى جردت أسرته من رئاسة المنتفق ، ولكنه فى نفس الوقت كان يضطهد ويبتز أموال القبائل الصغيرة المجاورة له [٢] ، ليثبت أن لا سلطة للدولة العثمانية عليه وأنه ليس مسئولا أمامها .

ولكن الدولة العثمانية لم تستطع السكوت على هذه الاعمال وجردت ضده ثلاث حملات عسكرية [٣] حملة تلو الاخرى بلا جدوى ، ولذلك لجأت مرة أخرى الى الاساليب الودية للتغلب عليه فأرسلت السيد طالب النقيب المتصرف فى الاحساء آنذاك للتقرب اليه لاقناعه بالطرق الودية أن يتخلى عن هذه الاضطرابات [٤] ونجحت وساطة السيد طالب النقيب وحصل له على العفو من السلطان عبد الحميد الثانى ١٩٠٤م [٥] .

---

(١) حسين خلف الشيخ خزعل : تأريخ الكويت السياسى ، الجزء الثانى ، (بيروت ، ١٩٦٢م) ، ص ٢٢٥

(٢) F.O. 406/18/Part V1. Inclosure in, No.1.P.1

(٣) F.O.406/ 13/Part V1. No 1, 2,5. Inclosure in No.5 Sir N. O'conor to the Marquess of Lansdowne, Constantinople, January 11. 1904, (NO. 11).

والحملات الثلاثة هى :
حملة العقيد أجاسى Agassi سنة ١٩٠٣م . وحملة محمد فاضل باشا الداغستانى ١٩٠٤م ، وحملة حامد باشا قائد الرديف العسكرى (الاحتياط) سنة ١٩٠٤م . Ibid.

(٤) Ibid

(٥) حسين خلف الشيخ خزعل : المرجع السابق ، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦

الخلاصة يمكن القول بأن السياسة السلمية التى استخدمتها السلطات العثمانية فى العراق ابان الثلث الاخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، كانت أكثر نجاحا من سياسة القوة العسكرية ، فى السيطرة على القوى العشائرية ، حيث تمكنت السلطات العثمانية من اخضاع تلك القوى لنفوذها المباشر سواء فى جنوب العراق أو فى وسطه .

وبالرغم من خضوع العشائر لنفوذ السلطات العثمانية فى العراق ، الا أن القوى العشائرية كانت تمثل مركز ثقل كبير فى المجتمع العراقى ، وشكلت على امتداد فترة الدراسة ١٨٧٢ ــ ١٩٠٨م ، تهديدا كبيرا للسلطة العثمانية بحكم رفضها قبول الخضوع لها ، وهذا يدل أيضا على ضعف السلطة العثمانية فى جنوب العراق . ونزعة القبائل هناك الى الاستقلال .

والواقع أن (ثورات) العشائر ، والتى درجت العديد من المصادر على وصفها (بالتمرد والعصيان) ، فإنه يمكن اعتبارها الارهاصات الاولى لمحاولة التخلص من السيطرة العثمانية .

أما بالنسبة لسياسة الاتحاديين تجاه العشائر العربية ، فإنهم لم يطبقوا أية سياسة خاصة بالعشائر العراقية [(١)] ، إلا أنهم حاولوا السيطرة على العشائر بالاتصال مباشرة بأفراد العشائر للقضاء على المكانة الاجتماعية التى يتمتع بها رؤساء القبائل وشيوخ العشائر [(٢)] .

أما عن رد فعل العشائر العربية تجاه قيام حركة الاتحاديين سنة ١٩٠٨م ، فانه لم يكن هناك أية استجابة تذكر نتيجة لهذا التغيير [(٣)] ، فقد كانوا تقليدين لا يرحبون بالتغيير ، ولم يشاركوا فى الانتخابات التى جرت عام ١٩٠٨م ، وبالرغم من ذلك فقد كان لهم مبعوثان فى مجلس المبعوثين عن المنتفق [(٤)] ، وانضم أحدهما الى حزب الاتحاد والترقى [(٥)] .

---

(١) فيصل محمد الارحيم : المرجع السابق ، ص٥٥

(٢) عبد الجليل الطاهر : المرجع السابق ، ص٣٨

(٣) عبد الرزاق الحسنى : العراق فى دورى الاحتلال والانتداب ، (صيدا ، ١٩٣٥م) ص٤٧

(٤) المبعوثان هما : رأفت السنوى ، وخضر لطفى . أنظر : عباس العزاوى : المصدر السابق ، جـ٨ ، ص١٦٦

=

ثانيا : العشـــائر الكرديـــة :

(أ) دور الاقلية الكردية السياسى فى العراق :

لا تكاد تخلو وحدة سياسية من وحدات المجتمع الدولي من وجود أقليات قوميــة تشارك الاغلبية فى اقليمها الجغرافى وتكون جزءا من تركيبها العنصرى [١] .

وقد سكن العراق أقليات قومية [٢] ، لعب بعضها دورا رئيسيا فى تاريخ العــراق السياسى ، ومن أبرز هذه الاقليات [٣] الاقلية الكردية . فقد كانت ــ وما زالت ــ مــن أهم الاقليات وأقواها فى العراق ، كما أنهم كانوا يؤلفون أكبر أقلية ، فقد كون الاكراد فى العراق ما يقرب من ١/٤ أو ١/٣ العنصر الكردى عموما ، وهو الذى يقيم فى حــزام عريض من شرق الاناضول الى داخل الحدود الروسية والفارسية والعراقية ، ويغطــون خمس ولايات عثمانية ، منها الموصل التى تقع فى شمال العراق [٤] .

وقد بلغ تعداد الاكراد فى العراق حوالى ٤٦ ألف نسمة ، [٥] كونوا قومية مستقلــة متميزة ذات أصول ولغة خاصة بهم ، علاوة على اعتزازهم بتاريخهم ، وهم مقتنعون بتفوق قوميتهم على العرب والاتراك على حد سواء [٦] .

= (٥) انضم رأفت السنوى الى حزب الاتحاد والترقى . انظر : عباس العزاوى : المصدر السابق ، ص٣٨

(١) هرتز ، فردريك : القومية فى التاريخ والسياسة ، ترجمة عبد الكريم أحمد ، (القاهرة ، د ٠ت) ص٢٨٢

(٢) الاقلية : مفهوم يستخدم للدلالة على وجود جماعات متباينة داخل النظام السياسى الواحد ، من حيث الاصول الدينية واللغوية والعرقية ويكون لديها شعورا تضامنيا قويا يوحدها فى مواجهة الاغلبية ، ويكون التضامن قويا فى أوقات الازمات السياسية والاجتماعية ، حيث يصبح الصراع من أجل الحصول على الحقوق صراعا من أجــل البقاء ، أنظر : محمد مصطفى شحاتة (الدكتور) : الحركة الكردية فى العراق وتركيا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٧ ، يناير ١٩٩٢م ، ص٢٢٨

(٣) نسبة الاقليات فى العراق تؤلف ما يزيد قليلا على ٢٠ ٪ من سكان العراق . انظر : لنشوفسكى ، جورج : الشرق الاوسط فى الشؤون العالمية ، ج٢ ، ترجمة جعفر خياط ، (بغداد ، د ٠ت) ، ص٣٢٩

(٤) Longrigg : OP. cit. P. 8

=

حقا لقد اختلف الاكراد عن العرب في أنهم شعب متميز الملامح والخصائص والصفات الجسمية وبيئتهم التي عاشوا فيها ، ولكنهم يتشابهون معهم في الحياه والظروف الاجتماعية [١] ، فلقد عمل البدو منهم برعي الاغنام والماشية بدلا من الابل ، وساد بينهم النظام القبلي والولاء لرؤساء القبائل .

وقد أخذت القبائل الكردية في الاستقرار تدريجيا واحتراف الزراعة في النصف الاخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، وهم يقطنون في ولاية الموصل بنسبة كبيرة ، ولا سيما في قضاء دهوك والعمادية وزاخو وعقره والزيبار ، وكل سنجق السليمانيه ، ويدين غالبيتهم بالاسلام وهم من أهل السنة على المذهب الشافعي أو القادرى [٢] بينما انتشرت الطريقة النقشبندية بين الاكراد المسلمين في المدن [٣] .

أما عن منشأ الاكراد ومنحدرهم العرقي ، فقد اختلف الباحثون وتضاربت الاراء حول الكشف عن موطنهم الاول [٤] . ودون الدخول في تفاصيل هذه الاراء يمكن تصنيف الاكراد

= (٥) Cuinet, Vital: La Turquie D'Asie, Tome 11, Erneist Laroux Editeur, (Paris. 1892), P 764

نقلا عن عبد العزيز سليمان نوار : تاريخ العرب الحديث... ص ٥٠٤

(٦) أمال سعد زغلول مصطفى : المرجع السابق ، ص٢٥ ، ٢٦

(١) محمد يوسف خليل : المرجع السابق ، ص٢٢

(٢) Longrigg : OP.Cit.P.8-9

(٣) عبد الحليم الرهيمي : المرجع السابق ، ص ٦٨

(٤) لمزيد من التفاصيل انظر :

هاكوبوف ، غورغين (الدكتور) : المصادر العربية حول تاريخ الاكراد الاثنى وروايات أصلهم العربي ، فصل من كتاب أبحاث جديدة للمستعربين السوفيت ، الكتاب الثاني ، (موسكو ، ١٩٨٧) ، ص٢٢٣ ــ ٢٥٠

وبعض هذه الاراء ترى أنهم سلالة انحدرت من أصل شمالي قديم وكانت تتكلم لغة (هندية ــ أوربية) وأنها نزحت من أواسط أسيا منذ نصف الالف الثاني قبل الميلاد . وثمة من يرى أن أصل الاكراد يرجع أساسا الى (الكوتيين) الذين نتجوا عن التزاوج بين سكان جبال زاجروس الاصلين وبين الموجات الاولى من الآريين التي اكتسحت منطقتهم . انظر : محمد مصطفى شحاتة : المرجع السابق ، ص٢٢٩

تاريخيا الى أربع مجموعات تقليدية هي : البهدينان في العمادية ، والصوران في راوندوز ، والبابان في السليمانية ، أما البوتانية في جزيرة ابن عمر [١] ، والمجموعة الاولى تختلف عن المجموعات الثلاثة الاخيرة من حيث لهجتها الكرمانجية ، بينما الثلاثة الاخيرة مازالوا يتكلمون الكردية [٢] .

ومما هو جدير بالذكر أن الامارات الكردية الاربعة تمتعت بشبه استقلال عن سلطة الدولة العثمانية المركزية منذ القرن السادس عشر الا أنه وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر استطاعت الدولة العثمانية أن تسقط هذه الامارات الواحدة تلو الاخرى وأن تخضعها لنفوذها المباشر [٣] .

الى جانب هذه الامارات التي ترتكز على مدن كبيرة توجد مجموعات كبيرة من العشائر الكردية التي لعبت أدوارا لها قيمتها في خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وأهمها :

- عشائر الجاف [٤] في منطقة السليمانية والحدود الفارسية العراقية .
- عشائر الهماوند [٥] Hemewend على الحدود الفارسية العراقية .
- العشائر اليزيدية في سنجار وشيخان .

والى جانب هذه العشائر الكردية الكبرى يوجد عدد كثير من العشائر الصغيرة تغاضينا عن ذكرها هنا نظرا لانها لم تقم بدور ملموس له قيمته في فترة الدراسة التي نحن بصددها [٦] .

---

(١) عبد العزيز سليمان نوار : تاريخ العراق الحديث ... ص٩٩

(٢) Longrigg : OP.Cit. P.8

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر : عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص٩٩ ـ ١٢٠

(٤) لمزيد من التفاصيل عن عشائر الجاف انظر :
الزوراء ، العدد ٣٥٢ ، في ٥ ربيع الاخر ١٢٩٠ هـ
عباس العزاوي : تاريخ العراق ... جـ٨ ، ص٢٠ ، ٢١

(٥) لمزيد من التفاصيل عن عشائر الهماوند انظر :
لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص٢٢٠٨
علي سيد والكوراني : من عمان الى العمارية أو جولة في كردستان الجنوبية ، (مصر ، ١٩٣٩م) ، ص٣٥

(٦) انظر خريطة العشائر العراقية رقم (٤)

ورغم أن الغالبية العظمى من الاكراد على المذهب السنى (مذهب الدولة العثمانية) الا أنهم كثيرا ما كانوا يلجئون لفارس للاستنجاد بها كلما ضغط عليهم ولاة بغداد .[١]

فقد كانت الاقلية الكردية في العراق من أكثر الاقليات مصدرا للمتاعب والمشكلات التي يجابهها العراق[٢] ، فقد كان الاكراد شديدوا التمسك بقوميتهم الكردية وفي سبيلها لم يكونوا يبالون كثيرا بوطنهم العراقي العربي[٣] .

وقد بقيت معظم العشائر الكردية رافضة للحكم العثماني المباشر أو التعاون المخلص مع السلطة الحاكمة[٤] ، ولذلك نجد زعماءهم كانوا يرفضون السلطة المنظمة أيا كان مصدرها[٥] .

ونجدهم يقومون ببعض الحركات الكردية المسلحة لمناوأة السلطة العثمانية الحاكمة في العراق ، نذكر منها حركة ابني بدرخان[٦] عام ١٨٧٨م والتي كان هدفها اعادة الهدوء والقوة الى كردستان[٧] ، فبعد انتهاء الحرب الروسية العثمانية (١٨٧٨م) والتي جاءت نتيجتها سلبية بالنسبة الى الدولة العثمانية ، فقد أدت هذه النتيجة الى هرب الكثير من العشائر الكردية المشاركة في الحرب ، وفي نفس الوقت اندلعت اضطرابات كردية في مناطق متعددة من كردستان من العشائر التي

---

(١) عبد العزيز سليمان نوار : المرجع السابق ، ص ١٠٠

(٢) لنشوفسكي ، جورج : المرجع السابق ، ص ٣٢٩

(٣) محمد رفعت : التوجيه السياسي للفكرة العربية الحديثة ، (مصر ، ١٩٦٤م) ، ص ٢١٣

(٤) F.O.371/1007/11232/ Year 1910.
Report by the British General Consul in Baghdad about the Jewich Community at Baghdad.
نقلا عن : محمد يوسف خليل : المرجع السابق ، ص ٢٢

(٥) صلاح العقاد (الدكتور) : المشرق العربي ١٩٤٥-١٩٥٨م ، (القاهرة ١٩٦٧م) ، ص ١٢

(٦) بدرخان ، زعيم الامارة البوتانية في جزيرة ابن عمر خلال الفترة من (١٨٤٣ - ١٨٤٦م) ، أما ابناه اللذان تزعما حركة التمرد فهما : حسين بك ، وعثمان بك .

(٧) نيكتين ، باسيل : الاكراد ، ترجمة طائفة من الكتاب ، (بيروت ، ١٩٥٨م) ، ص ١٩٥

لم تشارك في الحـــرب[١] ٠

والواقع أن عام (١٨٧٨م) يمكن اعتباره عام المعارك العثمانية الكردية ، حيث انه كلما حقق الاكراد نصرا جديدا على العثمانيين في كردستان[٢] كلما زاد ذلك من عزم العثمانيين على كسر شوكة الاكراد ٠ فبعد هزيمة القوات العثمانية في منطقة (دية) عام ١٨٧٨م ، قررت القيادة العثمانية اتخاذ اجراءات أشد بهدف وضع نهاية سريعة لهذه الحركة ، فقامت بارسال قوات اضافية بقيادة عزت باشا[٣] بهدف منع اتصال الاكراد بعضهم ببعض[٤] ٠

وقد تمكنت القوات العثمانية من القضاء على حركة ابني بدرخان ، ولكن بالرغم من ذلك فانها لم تكن الاخيرة من نوعها بل انها أصبحت احدى خلفيات حركة كردية أكبر وأشمل اندلعت في كردستان عام ١٨٨٠م[٥] ٠

ففي عام ١٨٨٠م عقد رجال الدين وزعماء العشائر الكردية مؤتمرا في كردستان بقيادة الزعيم الديني عبد الله النهري ورفعوا فيه شعار " تحرير أكراد فارس وتركيا "[٦] وفي نفس العام أيضا حدث اعتداء على المسيحيين في بلاد الحكاري (الهكاري) بتحريض من الشيخ عبد الله النهري[٧] ٠

ولا شك أن عام ١٨٨٠م كان من الاعوام الحرجة التي واجهت السلطات العثمانية الحاكمة في العراق ، ففي هذا العام وكما سبق أن ذكرت اندلعت ثورة المنتفق بزعامة منصور باشا السعدون ، وفي نفس العام قامت حركة الاكراد بزعامة عبد الله النهري ، بهدف مناوأة الحكم العثماني كلا في منطقة نفوذه ٠ الا أن الدولة العثمانية واجهت هاتين الحركتين بكل حزم واستطاعت التغلب على هاتين الحركتين ، الا أن الفارق بين

---

(١) جليلي ، جليل : انتفاضة الاكراد عام ١٨٨٠م ، (موسكو ، ١٩٦٦م) ، ص٤٨
(٢) تمتد كردستان من وراء حدود ولاية بغداد الشمالية الشرقية مباشرة لتشغل مساحة كبيرة من أراضي ولايات الموصل وديار بكر ووان وتبليس وغيرها ٠
(٣) عزت باشا ، هو قائد الفيلق السادس في بغداد آنذاك ٠
(٤) عبد ربه سكران ابراهيم الوائلي : أكراد العراق ١٨٥١ ــ ١٩١٤م ، دراسة في التاريخ الاقتصادي الاجتماعي والسياسي ، رسالة دكتوراه ، كلية الاداب ، (جامعة القاهرة ، ١٩٨٧م) ، ص٢٦٨
(٥) نفس المرجع ، ص٢٧٠
(٦) محمد مصطفى شحاتة : المرجع السابق ، ص٢٢٩
(٧) لونكريك : المصدر السابق ، ص٣١

الحركتين ، هو أن السلطات العثمانية تمكنت من القضاء على حكم آل السعدون وألغت امارة المنتفق العربية في البصرة ، بينما لم يحدث ذلك في منطقة كردستان الكردية ولعل طوبوغرافية كردستان المعقدة كان لها دور في عدم نجاح السلطات العثمانية في اخضاع تلك القوى الكردية .

وأمام كثرة الحركات المسلحة الكردية [١] ، لجأ السلطان عبد الحميد ـ وليس ولاة العراق ـ الى اسلوب آخر غير أسلوب القوة والعنف في مواجهة تمردات الاكراد في كردستان ، من أجل استقرار الحكم العثماني فيها ، فلجأ الى الاسلوب الودى " السياسة السلمية " ، عن طريق تشجيع الزعامات الدينية ومدها بالمال والنفوذ ، والسلطان عبد الحميد قد تميز عن أسلافه بهذه السياسة .

فقد أختار السلطان عبد الحميد ، الزعيم الديني والسياسي للاكراد في السليمانية الشيخ سعيد البرزنجي ، واختاره مستشارا دينيا خاصا له [٢] ، وبذلك ضمن ولاءه .

ولم يكتف السلطان عبد الحميد بهذا ، بل أراد أن يستفيد من قوة المقاتل الكردى وما عرف عنه من شدة البأس ، فكون في عام ١٨٨٥م قوة من الخيالة الاكراد ، عرفت باسم " الحميدية " عن طريق " الخدمة الاجيرة " دون ترك الحياة القبلية . وقد بقيت تلك القوة في الوجود حتى تم ازالتها عندما نجحت حركة الاتحاديين عام ١٩٠٨م في اسقاط السلطان عبد الحميد الذى كونها [٣] .

---

(١) مثال ذلك : قيام ثورات عشائر الهماوند في أعوام ١٨٧٣م حيث نهبوا قرى عديدة ، وفي عام ١٨٧٤م حيث أغاروا على المقاطعات في الجنوب منهم ، واستولوا على عدة أماكن الى أن وصلوا الى مندلي ، وبعد هذا التاريخ بخمسة أعوام (أى عام ١٨٧٩م) هاجم الهماوند السليمانية ، كما أثاروا الفزع على خط الحدود العراقية الفارسية سنة ١٨٨٦م ، وكذلك ثار الهماوند عام ١٩٠٨م واستمرت ثورتهم لمدة عامين . انظر : على سيد والكوراني : المصدر السابق ، ص٣٥
لوريمر : المصدر السابق ، ج٤ ، ص٢٢٠٨
عباس العزاوى : المصدر السابق ، ص١٩

(٢) على سيد والكوراني : المصدر السابق ، ص٩٨

(٣) لونكريك : المصدر السابق ، ص٣١٤ ، ٣١٥

ومما هو جدير بالذكر أن نظام الخدمة الاجيرة ، لم يطبق إلا على الاكراد فحسب ، فقد كانت الغاية منه ضمان اتصال القبائل الكردية بالسلطان ، والحد من ثوراتهم وقد نجحت هذه السياسة الى حد كبير ، فقد صرفتهم موءقتا عن الفتن والثورات.

والحق أن الحركات المسلحة التي ركن اليها الاكراد ، لم تكن بدافع طلب الانفصال عن الدولة أو الحكم الذاتي ، وانما كانت أهدافها لا تعدو في هذه الفترة التي نحن بصددها (١٨٧٢ـ ١٩٠٨م) الامتناع عن دفع الضرائب والرسوم ، لا لأنها ثقيلة فحسب بل لأنها لا تعود عليهم بأية فائدة [١].

وقد لا تخلو هذه الحركات المسلحة من أسباب تعود الى العرف العشائري ومن حب التوسع على حساب الغير ، ومن استخدام الدين كوسيلة لتولي حركة التمرد ضد السلطة الحاكمة [٢].

ولم تحاول السلطات العثمانية معالجة الشوءون الكردية بوضع سياسة هادفة تنفذها في المنطقة ، ولذلك انتشر مثلث الخطر (الجهل والفقر والمرض) ، الامر الذي أدى الى نقمة الاكراد وسخطهم على الحكومة [٣].

ولم تكن الحركات المسلحة التي قام بها الاكراد هي الاداة الوحيدة ، لنيل حقوقهم بل إنهم بعد أن لا حظوا فشل تلك الحركات ، انتقلوا الى مرحلة جديدة في العمل ، وهي ميادين السياسة والعلم ، حيث أخذت المشاعر القومية الكردية في التبلور نسبيا شيئا فشيئا ، فظهرت الصحف الكردية التي توضح مطالبهم ، وصدرت أول جريدة باللغة الكردية في القاهرة باسم (كردستان) واستمرت في الصدور ابتداءا من عام

---

(١) عبد ربه سكران ابراهيم الوائلي : المرجع السابق ، ص٢٥٣

(٢) صلاح العقاد : المشرق العربي المعاصر ، (القاهرة ، ١٩٧٠م) ، ص٢٣١

(٣) Khadduri, Majid: Independent Iraq , Astudy in Iraq Politics since 1932 ,(London, 1951), P.63

١٨٩٨م الى عام ١٩٠٢م [١] حيث انتقلت بعد ذلك الى أوربا ٠

ولا شك أن عدم اصدار صحافة كردية فى الاستانة أو المدن الكردية يرجع الى هيمنة الحكم العثمانى ، الذى كان عائقا أمام تطور ثقافة الاكراد وصحافتهم ٠

ولذلك عندما قامت حركة الاتحاديين عام ١٩٠٨م ، استبشر بها الاكراد خيرا وأظهروا سرورهم بذلك [٢] ، ليس عن شعور بأهمية العهد الجديد وانما تخلصا من هيمنة العهد السابق [٣] ٠

وقام الاكراد بتأسيس جمعيات ونوادى كردية ثقافية وسياسية منها " جمعية تعالى وترقى كردستان " التى تأسست ١٩٠٨ [٤] ، ولكن سرعان ما ظهرت الاضطرابات فى العراق بسبب سياسة الاتحاديين فى التخلص من خصومهم السياسين من الاكراد ، فدبر الاتحاديون فتنة قتل الشيخ سعيد البرزنجى عام ١٩٠٨م [٥] الذى كان يتمتع بمكانة دينية وسياسية عند السلطان عبد الحميد ، ومنذ ذلك الحادث تولدت العداوة بين الاتحاديين والاكراد ٠

* * *

---

(١) عبد ربه سكران ابراهيم الوائلى : المرجع السابق ، ص٢٩٤

(٢) فيصل محمد الارحيم : المرجع السابق ، ص٧٣

(٣) فلم يكن الترحيب بالدستور الا وسيلة للتخلص من الوالى مصطفى بك والى الموصل الذى لم يكن محبوبا ٠ انظر : نجدة فتحى صفوة : المرجع السابق ، ص٧٧

(٤) محمد مصطفى شحاتة : المرجع السابق ، ص٢٢٩

(٥) لمزيد من التفاصيل عن فتنة الشيخ سعيد البرزنجى انظر : على سيدو الكورانى : المصدر السابق ، ص٩٨ ــ ٩٩
فيصل محمد الارحيم : المرجع السابق ، ص٧٥ ــ ٧٦

الفصل الثالث

الدور السياسى للقوى الدينية فى العراق

١٨٧٢-١٩٠٨م



(الفصل الثالث)

الدور السياسي للقوى الدينية في العراق

أولا : دور أهل السنة .

ثانيا : دور الشيعة .

ثالثا : دور اليهود .

رابعا: دور المسيحيين .

لعبت القوى الدينية فى العراق أدوارا رئيسية هامة أسهمت فى تشكيل تاريخ العراق الحديث خلال فترة الدراسة ، فقد ضمت أرض العراق أعدادا كبيرة من أصحاب الديانات السماوية الثلاثة ، المسلمين والنصارى واليهود ٠كما ضمت طوائف مذهبية مثل اليزيدية والصابئة وكانت لها مشكلات حادة قصيرة الامد مع السلطة العثمانية الحاكمة الا أنها لم تشارك بقوة فى تطور العراق خلال فترة الدراسة ١٨٧٢ــ ١٩٠٨م ،ولذلك سوف يقتصر دورنا فى هذا الفصل على القوى الدينية من المسلمين سواء السنة أوالشيعة بالاضافة الى النصارى ، واليهود ٠

لذلك قسمت الفصل الى أربع نقاط رئيسية ، تناول أولها دور المسلمين من (أهل السنة) السياسى فى العراق ، واستعرض نبذة عن تعدادهم ونسبتهم بالنسبة الى القوى الاخرى ، ومدى مشاركتهم فى الحياة العامة آنذاك ، سواء على الجانب الاجتماعى أو الدينى أو السياسى ، واستعرض أيضا علاقاتهم الحسنة بالسلطة العثمانية الحاكمة ٠

وخصصت النقطة الثانية لدراسة دور الشيعة السياسى فى العراق ، الذين كانوا يشكلون أكثرية سكان العراق بالقياس الى أهل السنة ، وبالرغم من ذلك لم يعاملوا بالمعاملة نفسها التى كان يلقاها أهل السنة من الدولة العثمانية لا لشئ الا لمجرد شكها فى ولائهم لها باعتبارهم يعتنقون نفس المذهب الذى تعتنقه فارس ٠ كما استعرض موقف الشيعة المعارض لسياسة السلطة العثمانية الحاكمة ، واتخاذهم من الاماكن المقدسة مراكز لمناوأة السلطة العثمانية ، كما استعرض دور مجتهدى الشيعة السياسى سواء على المستوى المحلى أو الخارجى ومدى تأثيره على العلاقات العراقية الفارسية ٠ كما أتناول أيضا سياسة الدولة العثمانية تجاه الشيعة والاساليب التى اتخذتها للسيطرة عليهم والحد من خطورتهم ٠

أما النقطة الثالثة ، فقد خصصتها للحديث عن دور اليهود السياسى فى العراق ، ومدى مشاركتهم فى الوظائف الحكومية والمناصب السياسية وعلاقة الدولة العثمانية الطيبة بهم ٠

وأختتم الفصل بالحديث عن دور النصارى السياسى فى العراق ، وبالرغم من أنهم أقلية دينية مثل اليهود ، الا أنه لم يكن لهم دور بارز فى تولى الوظائف الحكومية والمناصب السياسية الكبرى ، مثل اليهود ، بالرغم من أن الدولة العثمانية منحت رؤساءهم

الدينيين سلطات واسعة فى تولى شؤونهم الدينية ومؤسساتهم الخيرية الخاصة بالطائفة ، الا أن ولاء النصارى كان للدول المسيحية الاوربية أكثر من ولائهم للدولة العثمانية ، مما مهد السبيل أمام الدول الاوربية للتدخل فى شؤون الدولة العثمانية بحجة حماية المسيحيين الشرقيين .

* * *

أولا : دور " أهل السـنة " السياسي في العراق :

ان الغالبية العظمى من سكان العراق بعناصرهم المختلفة ، كانوا من المسلمين موزعين بين طائفتين كبيرتين (أهل السنة والشيعة) ، فقد بلغ تعداد المسلمين فـي العراق في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حوالى (١,٩٧٧,٥٣٠) نسمة [١] ، أي يمثلون حوالى ٩٢,٥ ٪ من جملة عدد سكان العراق [٢] ، منهـم حـوالى (٩٣٣,٣٨٠) نسمة على المذهب السنى ، أي حوالى ٣٦٪ مـن جملـة عدد المسلمين في العراق ، بينما كان على المذهب الشيعى حوالى (١,١٤٣,٦٥٠) [٣] نسمة ، أي بنسبة ٥٦,٥٪ .

وتجدر الاشارة الى أن أكثر الاكراد كانوا من أهل السنة ، وأن أكثر العرب كانوا من الشيعة .

وبالرغم من أن أكثرية السكان المسلمين ينتمون الى المذهب الشيعى (٥٦,٥ ٪) ، وأن المسلمين من أهل السنة (٣٦٪) فقط ، الا أن للاتجاه السنى تأثيرا سياسيا يفوق نسبة قوته العددية ، وينبع ذلك أساسا من ارتباط الاتجاه السنى بالدولـة العثمانية [٤] .

---

(١) تعداد سكان العراق آنذاك حوالى (٢,٢٥٠,٠٠٠) نسمة ، راجع الفصل الثانى .

(٢) Cuinet, Vital : OP.Cit.P.764

نقلا عن : عبد العزيز نوار : تاريخ العرب الحديث ... ص٤٨٥ ـ ٥٠٥

(٣) Cuinet:OP.Cit. Tome, 111, (Paris, 1894), PP.17'220

نقلا عن : عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص٤٨٥ ، ٤٩٥ ، ٥٠٣

(٤) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٦ ، ص٣٣٦٣

شكلت المدن الرئيسية الثلاث ، بغداد والبصرة والموصل ، المراكز الاساسية لتواجد المسلمين من أهل السنة ، كما أنها كانت مركز الثقل لنفوذ زعاماتهم الدينية والاجتماعية .

وقد استمد علماء السنة نفوذهم في هذه المدن من انتمائهم لأسر السادة الاشراف ، حيث كان يتم توارث الشهرة ، والنفوذ العائلي ، اما بالثراء المادي أو بالانتساب الى أحد (الاولياء) ، أو من الموقع الديني وتزعم الطرق الدينية . ومع أن الانتماء المذهبي لسكان هذه المدن الثلاث كان مختلفا ، حيث تميزت الموصل بأكثرية سنية ، والبصرة بأكثرية شيعية ، بينما تميزت بغداد بالتكافوء في عدد الطائفتين ، وبالرغم من ذلك ، فإن الاسر صاحبة النفوذ في المدن الثلاث كانت أسرا سنية [1] .

فقد قدمت هذه المدن ولا سيما بغداد ، عددا من الاسر [2] ، التي كانت تدير دفة الحكم في العراق من الناحيتين الادارية والسياسية . ففي مدينة بغداد احتكرت بعض الاسر المشهورة من الاشراف ، القيادة الدينية والاجتماعية ، ونظرا لانتماء هذه الاسر الى المذهب السني الحنفي ، فان الحكومة كانت تعيين المفتي ، والنقيب والنائب [3] من بينهم [4] . ولعل هذا ما منح الزعامة الدينية المزيد من النفوذ من خلال اشرافها المباشر على الاوقاف والتعليم الديني .

---

(١) Batatu, Hanna: The Old Social Classes and The Revolutionry Movement of Iraq , (New Jercy, 1978), P.44.

(٢) أهم أسر الاشراف في بغداد ، أسرة الكيلاني ، وأسرة جميل ، وأسرة الالوسي وأسرة السيناوي ، وأسرة الحيدري . وكانت أسرة الكيلاني أغنى الاسر البغدادية وأقواها . وكانت هناك أسر بغدادية أخرى أقل شهرة ولم تبرز على صعيد الزعامة الدينية ، مثل أسرة الهاشمي ، وأسرة بابان التي استوطنت – بعد تصفية امارة بابان الكردية – بغداد وأصبحت من أعيانها . انظر : البرت حوراني: الفكر العربي في عصر النهضة ، الطبعة الثالثة ، (بيروت ، ١٩٧٧م) ، ص٨٥

(٣) النائب أو نائب الشرع الشريف ، هو قاضي مركز الولاية .

(٤) عبد الحليم الرهيمي : المرجع السابق ، ص٦٣

ولا شك أن مكانة رجال الدين جعلتهم يقومون بدور الوسطاء المحليين ، أى أن الولاة كانوا يعتمدون عليهم فى حكم المناطق التى وجدوا فيها [١] ، وبذلك يكونون واسطة بين السلطة الحاكمة والمحكومين .

أضف الى ذلك أن نقباء السنة فى كل من بغداد والبصرة والموصل ، بحكم مناصبهم (كنقباء) كانوا أعضاء فى المجلس الادارى للولاية التابع لها كل منهم [٢] ، ونفس الشىء ينطبق على النائب [٣] .

وقد كان تعيين النقباء يتم عن طريق السلطان العثمانى ، بتوصية من السلطات المحلية ولكن مع الممارسة صارت النقابة ارثا [٤] ، فقد توارثته أسرة الكيلانى فى بغداد مثلما هو الحال فى العديد من المناصب القيادية .

فقد تولى هذا المنصب فى بغداد خلال فترة الدراسة ثلاثة نقباء من أسرة الكيلانى وهم السيد على أفندى النقيب حتى توفى عام ١٨٧٢م ، والسيد سلمان أفندى النقيب (١٨٧٢ ــ ١٨٩٨م) ، والسيد عبد الرحمن أفندى النقيب [٥] (١٨٩٨ ــ الى ما بعد عام ١٩٠٨م) [٦] وكان النفوذ الدينى لنقيب بغداد كبيرا اذا قورن بنقيب البصرة فقد كان نقيب بغداد من أكثر رجال السنة نفوذا ، ليس فى بغداد فحسب وانما فى البلدان المجاورة لمنطقة الخليج العربى [٧] .

---

(١) نفس المرجع ، ص٦٥

(٢) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٦ ، ص٣٣٩٤

(٣) فقد كان النقيب والنائب عضوان دائمان فى المجالس الادارية للولايات ، أنظر المادة الثالثة عشر من نظام الولايات الصادر عام ١٨٦٤م ، انظر : نوفل نعمة الله نوفل : المصدر السابق ، ص٣٨٣

(٤) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٦ ، ص٣٣٦٤

(٥) وقد تولى السيد عبد الرحمن أفندى النقيب أول حكومة عراقية (الحكومة المؤقتة) التى شكلها الانجليز عام ١٩٢٠م . انظر : Batata : Op.Cit. P. 157.

(٦) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص٢٢٠٨
عباس العزاوى : المصدر السابق ، جـ٨ ، ص١٦

(٧) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٦ ، ص٢٤ ، ٣٣

ويرجع ذلك فيما يبدو لأن نقيب بغداد ينتمي الى (الطريقة القادرية) [١] التي يتزعمها الكيلانيون [٢] الذين يرتفعون في نسبهم الى علي بن أبي طالب ٠ وهي أكثر انتشارا في منطقة الخليج ، بينما نقيب البصرة ينتمي الى (الطريقة الرفاعية) [٣] ، وكل من الطريقتين منافسة للاخرى ٠

فقد كانت الطرق الصوفية ونقابات الاشراف [٤] ، تنال الاحترام الوافر من الدولة العثمانية ، فنقيب الاشراف فيها كان مقدما على سائر رجال الدولة حتى الصدر الاعظم وشيخ الاسلام [٥] ٠ وكانت لنقابة الاشراف الاوقاف الخاصة بها ، بالرغم من أن عدد الاشراف كان محدودا [٦] ٠

وقد استفادت الدولة العثمانية من المكانة المرموقة التي تمتع بها رجال الدين السنة ، ونفوذهم الديني الواسع ، ومكانتهم الاجتماعية الرفيعة ، بين الناس، وذلك لاضفاء صفة الشرعية على الحكم العثماني في الولايات العربية وعدم معارضته ٠

---

(١) انظر الملحق رقم (٤) لوحة نسب السادة القادرية النقباء في العراق ٠
و (الطريقة القادرية) : احدى الطرق الصوفية التي تنسب الى موءسسها الشيخ عبد القادر الكيلاني (١٠٧٧ــ١١٦٦م) الذي قدم الى بغداد عام ١٠٩٥م من منطقة كيلان (جيلان) في فارس ٠ وقد توفي في بغداد عام ١١٦٦م، وأقيم له ضريح يحيط به جامع سمي باسمه ٠ انظر : Batatu: OP. Cit. P 157

(٢) Ibid : P. 153

(٣) الطريقة الرفاعية : احدى الطرق الصوفية التي تنسب الى موءسسها السيد أحمد الرفاعي المتوفي عام ١١٨٣م وأقيم له ضريح في مدينة الحي جنوب العراق ، وقد برز في أواخر القرن ١٩ الشيخ أبو الهدى الصيادي كزعيم لهذه الطريقة وكان مقربا من السلطان عبد الحميد ٠ Ibid :P. 157

(٤) الاشراف: وهم أولاد أمير الموءمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه من فاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد جرت العادة أن الذي يتولى هذه الوظيفة ــ نقيب الاشراف ــ يكون من روءوس الاشراف ٠
انظر : جعفر الشيخ باقر آل محبوبه : المصدر السابق ، ص ٢٠٤

(٥) نفس المصدر ، ص ٢٠٤ ، لدرجة أن شيخ الاسلام في الاستانة كان يُقبل يد نقيب بغداد ٠ انظر : لوريمر : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٢٢٨٦

(٦) عبد الحليم الرهيمي : المرجع السابق ، ص ٦٣

الا أن المكانة الرفيعة التى تمتع بها رجال الدين الاسلامى من أهل السنة فى العراق فى العصر العثمانى ، سلبت منهم عند قيام حركة الاتحاديين عام ١٩٠٨ م التى قامت بعزل عبد الرحمن باشا النقيب من منصبه كرئيس بلدية بغداد [١] ، على اعتبار أنه أحد رجال العهد القديم ، والمقربين الى السلطان عبد الحميد ، كما قامت بتأسيس فرع لجمعية الاتحاد والترقى فى بغداد فى نفس العام .

أما فى البصرة ، فقد اشتهرت فيها أسرتان بالنفوذ الدينى والسياسى ، هما أسرة النقيب ، وأسرة باش أعيان [٢] ، وكانت أسرة النقيب أغنى [٣] الاسر وأكبرها فى البصرة ، وكان لها مركز الريادة فيها ، فهى تتزعم نقابة الاشراف [٤] ، وقيادة الطريقة الرفاعية [٥] .

ومن أشهر نقباء الاشراف فى البصرة السيد محمد سعيد الذى لعب دوراً سياسياً واجتماعياً [٦] ، خلال توليه نقابة الاشراف فى البصرة فى الفترة من (١٨٧٤ـ١٨٩٦م) فقام بدور سياسى فى ولاية البصرة على المستوى الخارجي ، حينما قام بالوساطة بين شيخ قطر والباب العالى ، ونجح فى اقناع شيخ قطر بأن يعلن نفسه تابعا للباب العالى [٧] . وتكريما من السلطان عبد الحميد للدور الذى قام به منحه " وسام العثمانية " من الطبقة الاولى ، اعترافا له بالخدمات السياسية التى قام بها فى قطر [٨] .

---

(١) المقطم ، العدد ٥٩٣٦ ، فى ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٠٨م ، ص٢
(٢) أسرة باش أعيان يعتقد أن أصلها يعود الى مهاجرين من الدراويش الافغان انظر : Batata : OP. Cit.P 155.
(٣) كانت أسرة النقيب تمتلك اقطاعات زراعية كبيرة فى مناطق مختلفة من العراق . انظر : لوريمر : المصدر السابق ، ج٦ ، ص ٣٤٠١
(٤) نقباء البصرة خلال فترة الدراسة هم : السيد عبد الرحمن النقيب (حتى عام ١٨٧٤م) السيد محمد سعيد (١٨٧٤ـ١٨٩٦م) ، السيد رجب النقيب (١٨٩٦م) .
(٥) عبد الحليم الرهيمى : المرجع السابق ، ص٦٥
(٦) على المستوى الاجتماعى قام نقيب البصرة عام ١٨٨٠م بتوزيع الاغذية على الفقراء فى البصرة ، عندما ساد القحط البلاد ، والذى زاد من تدهور الاوضاع آنذاك قيام ثورة المنتفق ، التى أشرنا اليها سابقا . أنظر : عباس العزاوى : المصدر السابق ، ج٨ ، ص ٤٩ كما شغل أيضا منصب نائب مدير ادارة الاملاك السلطانية فى البصرة عام ١٨٨٦م ، ورفض أن يأخذ راتبا على هذا العمل قائلا " ان شرف خدمة سيده السلطان منحه كافية " . انظر : لوريمر : المصدر السابق ، ج٤ ، ص ٢٢١٥
(٧) لوريمر : المصدر السابق ، ص٣٤٠٢
(٨) لوريمر : المصدر السابق ، ج٤ ، ص ٢٢١

كما قام السيدان أحمد النقيب [(١)] ، وطالب النقيب [(٢)] بدور سياسي هام حينما كلفا من قبل السلطات العثمانية عام ١٩٠٠م للقيام بدور الوساطة لمعالجة الموقف المتأزم على حدود العراق بين أمير جبل شمر وشيخ الكويت [(٣)] . ومن ناحية أخرى قام السيد طالب النقيب عام ١٩٠٣م ، بدور الوساطة بين سعدون باشا زعيم المنتفق وبين الدولة العثمانية ، ونجح في الحصول على عفو من السلطان عبد الحميد عن سعدون باشا عام ١٩٠٤م [(٤)] .

مما لاشك فيه أن نجاح نقباء البصرة في دور الوساطة السياسية ، كان ينطوي على مدى ما يتمتع به نقباء البصرة لدى السلطات العثمانية من مكانة رفيعة تميزوا بها سواء في داخل البصرة أو خارجها . كما نعتقد أن المهام التي قام بها نقباء البصرة دون غيرهم يرجع للموقع الجغرافي للبصرة القريب من ساحل الخليج العربي .

وبالرغم من ذلك نجد أنه في عام ١٩٠٨م حينما قامت حركة الاتحاد والترقي ، كان طالب النقيب على رأس المنضمين اليها ، وكان أول المرحبين بالعهد الجديد في البصرة [(٥)] .

ولعل التحول الذي حدث في شخصية طالب النقيب ، أنه كان يدرك بدهائه السياسي أنه بقيام حركة الاتحاديين لم تبق له صفة رسمية في الاستانة ، ولذلك بادر بتأييد حركة الاتحاديين للوصول الى مركز جديد في العهد الجديد [(٦)] .

---

(١) توفي السيد أحمد النقيب عام ١٩٠٦م .

(٢) طالب النقيب ، واحد من أهم الشخصيات الهامة في تاريخ العراق الحديث ولد في البصرة ونشأ وتعلم فيها ، وتقلد مناصب عديدة كان آخرها متصرفية الاحساء سنة ١٩٠٢م ، وعضوية مجلس شورى الدولة في الاستانة ، وهو ابن السيد رجب نقيب البصرة المتوفى عام ١٨٩٦م .

(٣) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٦ ، ص٣٤٠٢

(٤) F.O. 406/18/Part V1. Inclosure. 1 in No. 2.P.2. Consul Crow to Sir N. O'conor, Bussorah, December, 17,1903. (No. 85).

وانظر أيضا : حسين هادي الشلاه : المرجع السابق ، ص٧٤

(٥) نفس المرجع ، ص١١٥

(٦) نفس المرجع ، ص١١٦

والحق أن طالب النقيب كان يمني نفسه بامارة عربية تشمل البصرة وما جاورها ، على غرار امارة الشيخ خزعل في عربستان ، أو شيخ الكويت[1] ، لذلك كان يرتدى عباءة كل عهد من أجل الوصول الى تحقيق طموحه .

أما الموصل فقد اشتهرت فيها عدة أسر للقيام بدور الزعامة الاجتماعية والدينية أبرزها أسرتان هما : أسرة الجليلي ، وأسرة العمرى[2] . أما أسرة الجليلي ، فقد اشتهرت بالنفوذ والثراء المادى ، وخدمة الدولة العثمانية ، الا أن أهميتها أخذت تتراجع على أثر قيام ثورة الاهالى فيها عام ١٨٢٨م ضد آخر أمرائها يحيى الجليلي[3] .

أما أسرة العمرى ، فقد اشتهرت بالزعامة الدينية التقليدية فى المدينة[4] ، وقد استقدمها العثمانيون الى الموصل فى أثناء استقدامهم عددا من الاشراف من مكة والمدينة فى بداية العهد العثمانى فى العراق .

وقد عرفت الاسرة العمرية بمناوأتها للاسرة الجليلية ، وبرز من زعمائها قاسم العمرى ، الذى قاد ثورة الاهالى فى ١٨٢٨م ، وحارب ضد أخر الحكام المماليك فى بغداد - حيث قتل - وذلك بالتحالف مع الدولة العثمانية[5] .

والى جانب أسرتى الجليلي والعمرى ، برزت أسر النقيب والعبدى والفخرى ، وهى أسر أقل شهرة[6] .

الا أن أهم الاسر الدينية التى ظهرت فى السليمانية فى أواخر القرن التاسع عشر ، "أسرة البرزنجي " وهى أسرة كردية على المذهب السنى ، ظهر نفوذها الدينى

---

(١) عبد الرحمن البزاز : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، معهد الدراسات العربية ، الطبعة الثانية ، (القاهرة ، ١٩٦٠م) ، ص٦٢

(٢) عبد الحليم الرهيمي : المرجع السابق ، ص٦٤

(٣) عبد العزيز سليمان نوار : تاريخ العراق الحديث ... ص٨٠ - ٨٣

(٤) البرت حوراني : المرجع السابق ، ص٧٢

(٥) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص٣٤ - ٣٦ ، ٨٠

(٦) Batata : OP.Cit. P 155

عقب سقوط آل بابان في السليمانية (١٨٥٠م) ، ودخول الادارة العثمانية الجديدة اليها . ومن أشهر زعماء هذه الاسرة الشيخ سعيد البرزنجي الذى تمتع بمكانة دينية وأهمية سياسية في عهد السلطان عبد الحميد ، حتى أنه اختاره ليعمل مستشارا دينيا خاصا له .(١)

وقد جلبت له مكانته الدينية والسياسية مركزا مرموقا ، فقصده أصحاب الحاجات من جهة ، واستغل نفوذه الشخصي والسياسي والديني من جهة أخرى لمصالحه الشخصية ، فبسط سيطرته وفرض الاتاوات واستولى على ما يطلب من أراض حتى أصبح من ذوى اليسار والنفوذ . وقد أرادت الحكومة العثمانية أن تستفيد من نفوذ الشيخ سعيد فاتفقت معه على امتصاص موارد السليمانية . فأخذوا - بمساندته - يجمعون الاموال من التجار في السليمانية حتى بلغ ايراد الحكومة منها ١٨٨٠م نصف مليون ليرة ذهبية عثمانية (٢) .

فقد جبى الضرائب الباهظة من التجار ، وأثقل كاهل السكان في السليمانية فثاروا عليه ، بل أنهم لجأوا الى قبائل هماوند ١٨٨١م لاحتلال المدينة - السليمانية - فلبوا الطلب واحتلوا السليمانية ولم يجلوا عنها الا بعد مجيء قوات عثمانية كبيرة . وللتغلب على هماوند لجأ الشيخ سعيد الى وسيلة معينة لكى تكون قبيلة هماوند معه وليست عليه ، فتزوج من هذه القبيلة ، ليتخذها سلاحا بيده ويتمكن من بسط نفوذه (٣) .

وهكذا نجد أن السلطات العثمانية في الموصل نجحت في استغلال نفوذ علماء السنة فيها لتحقيق أغراضها .

---

(١) محمد طاهر العمرى الموصلي : المصدر السابق ، جـ٣ ، ص١١٩
(٢) على سيد والكورانى : المصدر السابق ، ص٩٨
(٣) نفس المصدر والمكان

أما عن نقابة الاشـراف في الموصل ، فلم يكن لها أي دور موئثر في الحياه السياسية والاجتماعية للولاية ، حيث كانت مهمة النقيب الوحيدة هي التدقيق في أنساب الاشراف ودراساتها ، وعدم المصادقة على صحة أي نسب دون التأكد منه [(١)]

ويبدو أن انحصار دور نقابة الاشراف في الموصل ، يعزى الى أن الزعامة الدينيـــة فيها ، كانت لاسر (كردية سنية) ، وليس لاسر (عربية سنية) ، بمعنى أن الاكراد السنة لا ينتسبون الى نسل على بن أبي طالب ، وكانت نسبة تعداد العرب السنة في ولايـــة الموصل قليلة العدد بالنسبة للاكراد السنة كما سبق أن ذكرت .

وبالرغم من انحصار دور نقابة الاشراف السياسي في الموصل ، الا أنهم كانوا علـــى اتصال بخدمة ولاة الموصل وبغداد ، وكانت لهم مكانة مرموقة ، ونالوا من الامتيـــازات الاجتماعية ما لا يستهان به [(٢)] .

أما عن أشهر الطرق الصوفية التي انتشرت بين المسلمين الاكراد في الموصل ، الطريقة النقشبندية [(٣)] ، الى جانب القادرية .

ومما لا شك فيه أن التصوف قد انتشر في العراق وفي الدولة العثمانية ، خلال القرن التاسع عشر ، انتشارا كبيرا ، وكان السلطان عبد الحميد نفسه ، وكثير من وزرائـــه وحاشيته بالاضافة الى الولاة والموظفين يشجعون الطرق الصوفية [(٤)] ، بل كان السلطـان نفسه يتقرب الى المتصوفة أيام الحروب [(٥)] ، وكان السلطان معروف بتقربه الى محمـــد أبو الهدى الصيادى المتوفى ١٩٠٩م الذى كان زعيم الطريقة الرفاعية في البصرة [(٦)] .

---

(١) عماد عبد السلام رؤوف : الموصل في العهد العثماني فترة الحكم المحلى(١٧٢٦ـ ١٨٣٤م) (النجف ، ١٩٧٥م) ، ص٢٦٢
(٢) نفس المرجع والمكان .
(٣) الطريقة النقشبندية ، تنسب الى الشيخ أحمد بهاء الدين النقشبندى البخارى ، المتوفى ٧٩١ هـ . أنظر : ابراهيم الوائلي : المرجع السابق ، ص٨٤ـ ٨٥
(٤) Batata : OP. Cit. P.170-171.
(٥) توفيق الطويل (الدكتور) : التصوف في مصر ابان العصر العثماني ، الجزء الاول سلسلة تاريخ المصريين ، العدد ٢١ ، (القاهرة ، ١٩٨٨م) ، ص٢٦
(٦) ابراهيم الوائلي : المرجع السابق ، ص٨٤

يتضح مما سبق أن أهل السنة في ولايات العراق الثلاث، كانوا على صلة وديـة بالسلطات العثمانية الحاكمة سواء في العراق أو الاستانة ، خلال الفترة التي نحـن بصددها ، ويرجع ذلك بالطبع لان الدولة العثمانية نفسها كانت على المذهب السني ولذلك تبوأ أهل السنة (عربا وأكرادا) في العراق ، المناصب الرئيسية لا سيمـا منصب المفتي والنقيب والنائب ، ولم يكن ذلك فحسب ، بل ان السلطان العثمانـي نفسه كان يتخذ من بعض علمائهم مستشارين له ، بل ان طموح أحد نقباء البصرة [1] جعله يطمح في تكوين امارة خاصة به فـي البصـرة .

ومن ناحية أخرى ، نجد أن علماء المسلمين السنة كانوا تقليدين ، فلم يناقشـوا أو يعارضوا سياسة السلطات العثمانية الحاكمة ، خاصة في القضايا التي طرحهـا العصر آنذاك ـ كالتغلغل الاقتصادي والثقافي الاوربيين ، ومسألتي التجديـد والاصلاح ـ وربما يرجع ذلك لان أوضاعهم الاقتصادية ومصادر دخلهم المالية كانـت تعتمد على الحكومة ، وبالتالي لم يستطيعوا معارضتها وانتقادها .

كما يتضح مما سبق أن السلطات العثمانية الحاكمة في العراق قد نجحت فـي توظيف نفوذ علماء المسلمين السنة في تشكيل غطاء شرعي لاعمالها ، وبالتالي قام علماء السنة بأدوار تخدم مصالح السلطة الحاكمة ، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي . فعلى المستوى الداخلي قام علماء السنة بدور الوسطاء المحليين بين الولاة في ولايات العراق وبين أهل المناطق التي وجدوا فيها ، وبذلك أضفوا صفة الشرعية على الحكم العثماني .

أما على المستوى الخارجي ، فقد قام علماء السنة بدور الوساطة أيضا ، بيـن الدولة العثمانية وبين بعض أمراء الخليج العربي المجاورين للعراق لاصلاح العلاقات بينهما ، وهكذا نستطيع أن نقول أن الدولة العثمانية نجحت في استغلال العامـل الديني في تحقيق أهدافها السياسية .

---

(١) السيد طالب النقـيب.

ثانيا : دور الشيعة السياسي في العـــراق :

شكل الشيعة أكثرية السكان في العراق ، أى حوالى (١،١٤٣،٦٥٠) نسمة ، بنسبة ٥٦،٥ ٪[١] ، الا أنهم لم يعاملوا من قبل الدولة العثمانية نفس المعاملة التى كان يعامل بها أهل السنة ، لا لشيء الا لمجرد شكها فى ولائهم لها[٢] ، على اعتبار أن المذهب الشيعي مخالف لمذهب الدولة العثمانية السنى .

وقد وصل اضطهاد الدولة العثمانية للشيعة في العراق الى درجة حرمانهـــم وابعادهم عن المناصب السياسية والوظائف الحكومية ، وخاصة العسكرية[٣] ، ممـــا جعلهم شبه أقلية فى البلاد في العهد العثماني[٤] ، مع أنهم أكثرية .

ويرجع ذلك فيما يبدو الى أن الدولة العثمانية كانت تقدر خطورتهم وتخشـــى من تحالفهم مع فارس[٥] ، التى تعتنق المذهب الشيعي " الاثنى عشرى "[٦] وهـــو نفس مذهب شيعة العراق .

ويكثر عدد الشيعة في منطقة الفرات الاوسط وفي جنوب العراق ، وتعتبر مـــدن النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء[٧] ، المدن المقدسة للشيعـــة بالاضافـــة الى أنهـــا

---

(١) راجع ص١٢٣ من نفس الفصل .

(٢) Foster, Henry A : The Making Of Modern Iraq, University Of Oklahoma Press, First edition, (Norman ,1935), P. 59.

(٣) جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص٨٩

(٤) محمد رفعت : المرجع السابق ، ص٢١٩

(٥) وكانت فارس مصدر قلق دائم للعراق عامة ، وولاية بغداد خاصة .

(٦) يعترف أتباع المذهب باثنى عشر اماما ، ابتداء من على بن أبى طالب وابنه الحسين وانتهاء بالامام المهدى الذى اختفى فى سامراء ، وينتظرون عودته الى الظهـــور ليملأ الدنيا عدلا بعد أن ملئت ظلما وجورا .

(٧) يوجد فى النجف مرقد الامام على ، وفى كربلاء مرقد الامام الحسين وأخيه العبـــاس (أبو الفضل) ، وفى الكاظمية مرقدى الامام محمد الجواد والامام موسى الكاظـــم وفى سامراء مرقد الامام حسن العسكرى والد الامام محمد بن الحسن (المهدى) .

مراكز دينية وثقافية لتدريس عقائد الشيعة [١] .

وقد لعبت هذه المدن أدوارا مهمة في تاريخ الشيعة الامامية [٢] ، على الصعيد السياسي ، بالاضافة الى دورها الاجتماعي والثقافي [٣] .

فعلى الصعيد السياسي ، شكلت المدن المقدسة وخاصة كربلاء والنجف مراكز مناوئة للسلطات العثمانية ، ففي عام ١٨٧٧م اندلعت ثورتان خطيرتان في كل من كربلاء والنجف ضد سلطة الحكومة العثمانية ، في أعقاب الحرب الروسية العثمانية ، وتعزى أسباب هاتين الثورتين الى قيام السلطات العثمانية فيما يبدو بجمع جنود من كربلاء والنجف لامداد الجيش ، بالاضافة الى فرض الضرائب [٤] لتعويض ما فقدته في الحرب .

ومن شدة هاتين الثورتين ، لم تتوان السلطات العثمانية عن سحق الثوار بكل عنف ، حتى ان والي بغداد آنذاك عاكف باشا ، طلب من الرائد نيكسون (Nixon) المعتمد السياسي البريطاني في بغداد أن يحذر رعايا بريطانيا من مساعدة المتمردين [٥] .

ولم يكن استخدام الشدة هو الاسلوب الوحيد الذي استخدمته السلطات العثمانية في العراق ضد الشيعة ، وانما قامت بحرمانهم من الوظائف الحكومية وابعاد مجتهدي [٦] الشيعة وعلماءهم عن المناصب السياسية ، وبالتالي لم يشكلوا جزءا من الجهاز الحكومي ، كما لم يقم علماء الشيعة بدور الوسطاء المحليين بين الهيئات الحكومية والاهالي [٧] كما كان يفعل علماء المسلمين السنة ، وانما كانوا يمارسون سلطتهم الدينية والاجتماعية بشكل مستقل عن سلطة الحكومة ،

---

(١) عبد الحليم الرهيمي : المرجع السابق ، ص٩٨ ، ومن عقائد الشيعة أن المسلمين لا بد لهم من امام ظاهر أو خفي يسوس أمورهم ويقود جموعهم ، وأن هذا الامام يستمد سلطانه الروحي والزمني من الله سبحانه وتعالى الذي أنزل الوحي على سيدنا محمد ، وورثه من بعده الامام علي وذريته . انظر : محمد رفعت : المرجع السابق ، ص٢٢٠

(٢) الفرق الشيعية كثيرة ، ومنها الامامية والجعفرية والاسماعيلية والزيدية والعلي الهية الموجودين في المنطقة المحصورة بين قصر شيرين وكرمنشاه وفي شمال العراق . انظر : بيل ، مس: المصدر السابق ، ص٧٤

(٣) عبد الحليم الرهيمي : المرجع السابق ، ص٩٩

(٤) لوريمر : المصدر السابق ، ج٤ ، ٨ ، ٢٢٠٤ ، ٢٢٠٦

(٥) نفس المصدر ، ص٢٢٠٥

=

وباعتبارهم الزعامة الدينية النافذة للمسلمين الشيعة في العراق وعلى صعيد العالم الاسلامي الشيعي [١] .

وبالرغم من تصدى السلطات العثمانية لتحجيم دور المجتهدين ، الا أنهم (أى المجتهدين) انخرطوا في العمل السياسي منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وشاركوا في القضايا الخاصة بعصرهم آنذاك وتمثل ذلك في مقاومتهم للغزو الثقافي والتغلغل الاقتصادى الاوربيين ، وتجلى ذلك في النشاط الفكرى ، ونشر عدد من المؤلفات الموجهة لنقد الحضارة الاوربية ، والتحذير من مخاطر غزوها للمجتمعات الاسلامية ، وكان من أبرز علماء الشيعة الذين اهتموا بهذه القضايا ، الشيخان جواد البلاغي ورضا الطهراني وهما من أبرز علماء النجف آنذاك[٢] .

ومما لاشك فيه أن مجتهدى الشيعة ، عندما انخرطوا في القضايا الخاصة بعصرهم آنذاك وتحدوا السلطة العثمانية الحاكمة ، ساعدهم على ذلك أن لهم مصادر مالية متعددة [٣] مستقلة عن الحكومة العثمانية ، جعلتهم في وضع اقتصادى شبه مستقل عن الدولة ، وهذا بعكس علماء المسلمين السنة الذين اعتمدوا على السلطات العثمانية في مصادر دخولهم المالية .

ولذلك كانت علاقة الشيعة كمواطنين بالدولة العثمانية ، علاقة شبه مستقلة ، فلهم مدارسهم الخاصة ولم يكونوا يلحقون أبناءهم بالمدارس الحكومية أو الوظائف

=(٦) اطلقت كلمة (مجتهد) في الاصل على رجل الدين المسلم الذى استطاع الوصول الى أعلى مراتب العلم والفضل ، ويعتبر مؤسسوا مدارس السنة الاربعة الرئيسية من المجتهدين ، ولكن لقب (مجتهد) في الوقت الحاضر يستخدم فقط بين الشيعة ، حيث ما يزال يطلق على زعماء الدين منهم .
انظر : لوريمر : المصدر السابق ، جـ٦ ، ص٣٣٨٥ والتركيب الهرمى الشيعى يتكون من طبقة العلماء والمجتهدين وهى الشريحة العليا ، يليها طبقة رجال الدين الذين تلقوا تعليما بسيطا ويسمون (الملا) و (المؤمن) ، ثم السادة وهم يمثلون شريحة في الهرم الشيعى وهم من أحفاد الامام على أو أحد أبنائه : انظر : Atiyyah : Op. Cit.PP. 45 -46.

(٧) عبد الحليم الرهيمى : المرجع السابق ، ص٧٣

(١) نفس المرجع ، ص ٧٣

(٢) نفس المرجع ، ص ١١

(٣) المصادر المالية لدخل الشيعة . انظر : Atiyyah: OP.Cit.P.47-48.

الادارية أو العسكرية ، وقد ساعدهم على ذلك استقلالهم المالي من ناحية ، وضعف الادارة العثمانية في العراق من ناحية أخرى التي لم تستطع تغيير هذا الوضع[١] .

كما انخرط علماء الشيعة في العراق بشكل أكبر في المجال السياسي ، عندما تدخلوا في السياسة الداخلية لفارس باعتبارها دولة شيعية ومارسوا بذلك دورهم الديني على صعيد العالم الاسلامي الشيعي . ومثال ذلك ما حدث في عام ١٨٩٠م حينما أفتى السيد حسن الشيرازي[٢] بتحريم استخدام التبغ " التنباك "[٣] الذي منح شاه فارس (ناصر الدين)[٤] احدى الشركات البريطانية امتيازا باحتكاره ، وكانت هذه الفتوى من أهم العوامل التي أدت الى سحب امتياز الشركة[٥] .

كما استمر مجتهدو الشيعة في العراق في تدخلهم في سياسة فارس الداخلية عندما احتجوا على سياسة (مظفر الدين)[٦] شاه فارس وحكومته لقبولها قروضا من الحكومة الروسية عام ١٩٠٣م[٧] .

والحق أن احتجاج مجتهدي الشيعة على السياسة الفارسية ، كان خوفا من أن يكون ذلك مقدمة لبداية تغلغل النفوذ الروسي في فارس .

وليس أدل على ذلك مما حدث عام ١٩٠٧م عندما وقع اتفاق بين روسيا وانجلترا وبمقتضاه تقسم فارس الى مناطق نفوذ بينهما ، المنطقة الشمالية تصبح منطقة للنفوذ الروسي ، بينما المنطقة الجنوبية من فارس تصبح منطقة للنفوذ البريطاني ، ولذلك أعلن مجتهدو الشيعة مقاومتهم لهذا الاتفاق[٨] .

---

(١) أمال سعد زغلول مصطفى : المرجع السابق ، ص ٢٤
(٢) المرجع الاعلى للمسلمين الشيعة آنذاك في سامراء .
(٣) التنباك هو ما يعرف بالطباق الايراني .
(٤) حكم فارس خلال الفترة من ١٨٤٨ الى ١٨٩٦م .
(٥) Broune, E.G. : The Persion Revolution Of 1905-1909, (Canbridge, 1910), P.22.
(٦) تولى حكم فارس خلال المدة من ١٨٩٦ الى ١٩٠٧م .
(٧) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص ٢٢٣٨
(٨) Atiyyah : OP.Cit. P. 50.

ومن المواقف التقدمية لمجتهدى الشيعة ، تأييدهم ودعمهم لقيام الحركة الدستورية فى فارس عام ١٩٠٦م ، وأفتوا بأن الخروج على الدستور الذى يؤيده الشعب، بمثابة خروج على الاسلام.[١]

ولا شك أن موقفهم هذا ، يدل على مدى نضجهم السياسى ، وفكرهم المتقدم فى مساندة الحركة الدستورية فى فارس.

وعندما قامت الحركة الدستورية أيضا فى تركيا عام ١٩٠٨م، أعلن الشيعة وخاصة فى كربلاء والنجف تأييدهم وترحيبهم بها[٢] وتوسموا فيها خيرا ، واعتقدوا أن المساواة التى أعلنها الاتحاديون تعنى مساواتهم بأهل السنة من المسلمين ، وتفسح المجال لهم فى تولى المناصب الكبيرة فى الدولة ، والحاق أبنائهم بالمدارس الحكومية ، والتمتع بكافة وظائف الدولة أسوة بأهل السنة .

ولذلك استقبل الشيعة ممثلى جمعية الاتحاد والترقى فى كل من كربلاء والنجف بمنتهى الحفاوة والتكريم ، وسجلوا أنفسهم فى الجمعية كأعضاء ومؤيدين[٣] .

ولكن اتضح للشيعة فيما بعد ، أن أغراض الاتحاديين لا تتفق مع شعاراتهم ، وأن سياسة التتريك التى بدأ الاتحاديون فى تنفيذها هى أخطر بكثير من سياسة الدولة العثمانية ، فبدأوا فى الانسحاب من الجمعية ، ومناصبتها العداء.

الخلاصة ، يمكن القول أن علماء ومجتهدى الشيعة ، بالرغم من معاملة الدولة العثمانية لهم معاملة غير ودية ، وحرمانهم من المناصب السياسية والوظائف الادارية على اعتبار أنهم يختلفون معها فى المذهب الدينى ، ويعتنقون المذهب نفسه الذى تعتنقه فارس.

وبالتالى حرمان علماء الشيعة من التدخل فى السياسة الداخلية أو الخارجية للعراق ، أقول إنه بالرغم من كل ذلك إلا أن علماء الشيعة انخرطوا فى العمل السياسى فى أواخر القرن التاسع عشر ، وأوائل

---

(١) عبد الحليم الرهيمى : المرجع السابق ، ص ١١ ، ١٢ . وكان من زعماء الشيعة المؤيدين لهذا الاتجاه ملا كاظم الخراسانى ، وملا عبد الله مازندرانى .

(٢) عبد الرزاق الحسنى : المرجع السابق ، ص٤٧

(٣) عبد الرزاق الحسنى : الثورة العراقية سنة ١٩٢٠م، (صيدا ، ١٩٥٢) ، ص٧

القرن العشرين ، وكان لهم دور ايجابي ، وخاصة في القضايا التي طرحها العصر آنذاك ، سواء في مقاومتهم لتغلغل النفوذين الثقافي والاقتصادي الاوربيين في المجتمعات الاسلامية ، أو في معارضتهم لسياسة فارس الخارجية سواء تجاه بريطانيا أو روسيا . يضاف الى ذلك تأييدهم للحركة الدستورية سواء في فارس أو في تركيا .

ولا شك أن علماء الشيعة في العراق خلال فترة الدراسة كانوا بمثابة القوى المناوئة لسياسة السلطات العثمانية في العراق ، أو لسياسة فارس الخارجية باعتبارهم الزعامة الدينية للمسلمين الشيعة في العراق وفارس .

والحق ان العوامل التي ساعدتهم على اتخاذ هذه المواقف ، ترجع الى استقلالهم المالي عن سيطرة الدولة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ضعف السلطة العثمانية الحاكمة في العراق .

* * *

ثالثا : دور اليهود السياسي في العراق :

كان اليهود من أبرز الاقليات الدينية في العراق ، وفي الدولة العثمانية ، وقد استقلوا في ادارة شؤونهم الدينية والطائفية ، كما انتشرت طوائفهم في كافة مدن العراق وقراها الكبيرة من أقصى الشمال حتى أقصى الجنوب [١] .

وقد شكل اليهود حوالي ٣٫٠٤ ٪ من جملة سكان العراق في أواخر القرن التاسع عشر ، حيث بلغ مجموع عددهم بحدود عام ١٨٩٠م (٦٤٫٠٠٠) نسمة موزعين على ولايات العراق الثلاث كالاتي :

(٥٣٫٥٠٠) نسمة في ولاية بغداد ، أما ولاية البصرة فكان عددهم حوالي (٤٫٥٠٠) نسمة ، بينما ولاية الموصل فكان عددهم حوالي (٦٫٠٠٠) نسمة [٢] ، وكان مجموع سكان الولايات الثلاث من جميع الاجناس والديانات والمذاهب ، حسب تلك الاحصاءات حوالي (٢٫١٠٠٫٢٨٠) نسمة [٣] .

هكذا نجد أن أكبر الاقليات الدينية عددا ـ اليهود ـ تركز أكثريتهم في ولاية بغداد ، اذ أن نسبة يهود هذه الولاية الى مجموع عدد يهود الولايات الثلاث كانت (٨٣٫٦ ٪) ، تليها ولاية الموصل التي ضمت حوالي (٩٫٤ ٪) من يهود العراق ، ثم ولاية البصرة التي كان يقطنها (٧ ٪) فقط من يهود العراق .

وقد تمتع يهود العراق بمعاملة طيبة من قبل الدولة العثمانية ، حيث منحت رؤساءهم الدينيين والمدنيين سلطات واسعة في ادارة مؤسساتهم الدينية والخيرية والتعليمية [٤] ، وكان على رأس الطائفة اليهودية جهازان : جهاز

---

(١) محمد يوسف خليل : المرجع السابق ، ص٢٤

(٢) Cuinet : OP.Cit. Tome 111, P. 17, 220.

(٣) خلدون ناجي معروف : لمحات عن يهود العراق في العهد العثماني ، مقال في مجلة مركز الدراسات الفلسطينية بجامعة بغداد ، المجلد الثاني ، العدد السابع ، أيلول ١٩٧٣م ، ص٧١ ، عدد سكان ولاية بغداد ١٨٩٠ (٨٥٠٫٠٠٠ نسمة) وعدد سكان ولاية الموصل (٣٠٠٫٢٨٠ نسمة) ، عدد سكان ولاية البصرة (٩٥٠٫٠٠٠ نسمة) .

(٤) خلدون ناجي معروف : الاقلية اليهودية في العراق بين ١٩٢١ و ١٩٥٢م ، الجزء الاول ، سلسلة دراسات فلسطينية ، الطبعة الاولى ، (بغداد ، ١٩٧٥م) ص٥٨

ديني يسمى (المجلس الروحاني) ، وجهاز مدني يسمى (المجلس الجسماني) ، يشرفان على المؤسسات الدينية والمدنية للاقلية [١] . ولعل الواجب الوحيد الذي كان يلقي على كاهل اليهود هو قيامهم بدفع (الجزية) ، وهي مبلغ سنوى يسير يستوفى من الافراد الذكور البالغين منهم [٢] . لكي يعفوا من الجندية .

كما أكدت الدولة العثمانية في مراسيمها الاصلاحية التي صدرت في عهد التنظيمات على مبدأ المساواة في معاملة رعاياها على اختلاف أديانهم وطوائفهم ، فتناولت مواد تلك المراسيم وبخاصة مرسوم خط كلخانة ١٨٣٩م ، ومرسوم همايون ١٨٥٦م حقوق الاقليات الدينية ، وأقرت جميع الامتيازات السابقة التي منحت لهم . وأكدت على مبدأ حرية الاديان والمذاهب، ومساواتهم في الحقوق العامة مع جميع سكان البلاد [٣] .

وقد أجمعت المصادر على أن الدولة العثمانية كانت تمنح الاقليات الدينية بصورة عامة حرية تامة فيما يتعلق بامور دياناتها وادارة مؤسساتها الخيرية والتعليمية ، وكان اليهود في مقدمة الاقليات الدينية التي تمتعت بتسامح الدولة [٤] في الوقت الذي كان فيه يهود أوربا يعانون من الاضطهاد الاجتماعي والديني خلال القرن التاسع عشر والقرون التي سبقته . [٥]

---

(١) على ابراهيم عبده (الدكتور) ، وخيرية قاسمية : يهود البلاد العربية ، دراسات فلسطينية ، (بيروت ، ١٩٧١م) ، ص٤٩ ، وأنظر : يوسف رزق الله غنيمة : نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق ، الطبعة الاولى (بغداد ١٩٢٤م) ، ص١٧٢ ، ١٨٢

(٢) كان مقدار هذا المبلغ في أوائل القرن التاسع عشر (١١٠ بارة) (كل ٩٠ بارة تساوى قرشا واحدا) ، والبارة عملة عثمانية . أنظر فيصل محمد الارحيم : المرجع السابق ، ص٩٩

(٣) يوسف رزق الله غنيمة : المصدر السابق ، ص١٧٦ ـ ١٧٧ ؛ جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص٨٨

(٤) Longrigg : OP.Cit. PP. 9-10

(٥) خلدون ناجي معروف : المرجع السابق ، ص٦٦

وقد حافظ اليهود على علاقتهم بالسلطة العثمانية فى العراق ، فكانوا فى أغلب الاحيان على صلة ودية معها ، ولم يكدر صفاء حياتهم منذ ولاية مدحت باشا الا حادث واحد وقع فى عام ١٨٨٩م فى عهد الوالى مصطفى عاصم باشا [١] ، وهو حادث دفن الربان (عبد الله سوميخ) ، عندما أرادت الطائفة اليهودية دفنه فى مكان مقدس بالنسبة لهم ، وهو مقبرة يهوشع كوهين كادول (نبى يوشع) ، فان والى بغداد رفض ذلك . وبالرغم من ذلك فانهم دفنوه هناك بأبهة عظيمة بعد أن توسط عقلاء المسلمين وكبارهم [٢] .

ومن الولاة العثمانيين الذين يذكرهم اليهود بأطيب الاحاديث مدحت باشا الذى عمل على كبح جماح البدو فى الجنوب ، وانتشر الامن فى تلك المناطق ، فقد شجع ذلك اليهود على التحرك نحو الجنوب ناحية البصرة للاشتغال بالتجارة خاصة بعد افتتاح قناة السويس [٣] ، بل امتد طموح يهود العراق الى فتح بيوت تجارية لهم فى انجلترا والشرق الاقصى [٤] .

كما يذكر اليهود المشير رجب باشا [٥] بأطيب الاحاديث لما أبداه من التساهل والحرية لليهود وكان من أخص أصدقائه المعلم حاخام نسيم [٦] .

وكذلك بقى اسم ناظم باشا [٧] والى بغداد وقائد فيلقها حيا فى ذاكرة يهود العراق ، لما لاقوه فى أيامه من الحرية وحسن المعاملة ، ولهذا لما عزلته الحكومة

---

(١) والى بغداد فى المدة من ٢٥ / ٣ / ١٨٨٧ الى ١٢ / ١٢ / ١٨٨٩م
(٢) يوسف رزق الله غنيمة : المصدر السابق ، ص ١٧٩
(٣) خلدون ناجى معروف : المرجع السابق ، ص ٧٢ ــ ٧٣
(٤) نفس المرجع ، ص ٧٣
(٥) المشير رجب باشا ، قائد الفيلق السادس فى بغداد ، وتولى هذا المنصب مرتين : احداهما عام ١٨٨٠م ، وثانيتهما فى الفترة من ١٨٩٠ الى ١٨٩٩م
(٦) يوسف رزق الله غنيمة : المصدر السابق ، ص ١٧٩
(٧) ناظم باشا خلال عام ١٩٠٨ م

العثمانية في الاستانة ، حزن عليه اليهود وأرسلوا البرقيات للاستانة يرجون بقاءه في منصبه فلم تجب الحكومة رجاءهم [1] .

وهكذا كان اليهود في العراق بصفة عامة - باستثناء بعض الاحداث الفردية النادرة - على صلة ودية بل وطيدة مع السلطات العثمانية الحاكمة .

وفي نفس الوقت كان ليهود العراق علاقة وطيدة بالقنصلية البريطانية في بغداد منذ أوائل القرن التاسع عشر ، وكذلك بالشركات البريطانية العاملة في العراق [2] .

فقد كانت الطوائف غير الاسلامية أسرع من المسلمين في الاخذ بأسباب الحضارة الحديثة ، ويرجع السبب في ذلك الى أنهم كانوا أسبق في الاحتكاك بالاجانب والهيئات الاوربية [3] .هذا بالاضافة الى أن مستوى التعليم بين اليهود أعلى نسبة من بقية السكان [4] .

ولا شك أن اليهود في العراق قد استفادوا من المساعدات الاجنبية ، ليس فقط من الجماعات اليهودية العراقية الغنية التي هاجرت الى الهند والشرق الاقصى ، بل استفادت أيضا من التأسيس المباشر للمدارس بواسطة جمعية الاليانس ، وكذلك الجمعية اليهودية الانجليزية في لندن [5] ، حيث كانت بداية النهضة التعليمية للطائفة كانت منذ أن أنشأ الاتحاد الاسرائيلي (الاليانس) مدرسة في بغداد في عام ١٨٦٥م ، والتي تخرج منها معظم البارزين من اليهود في بغداد [6] ، ثم تتابعت بعد ذلك انشاء مدارس الاليانس في البصرة عام ١٩٠٣ م ، والموصل في عام ١٩٠٧م ، والحلة في عام ١٩٠٧م [7] .

---

(١) يوسف رزق الله غنيمة : المصدر السابق ، ص ١٨٠
(٢) جميل موسى رضا : تاريخ التعليم في العراق ... ، ص ٢٢٧
(٣) خلدون ناجي معروف : المرجع السابق ، ص ٧٨
(٤) نفس المرجع ، ص ١٤١
(٥) نفسه ، ص ٧٥ ، ٧٦
(٦) نفسه ، ص ١٤٦ ، ١٤٧ ؛ وانظر : يوسف رزق الله غنيمة : المصدر السابق ، ص ١٧٧
(٧) خلدون ناجي معروف : المرجع السابق ، ص ٧٩

أما التأثيرات الغربية على يهود العراق فلم تعزلهم عن مظاهر الحيـــاه الاجتماعية والثقافية والسياسية المحيطة بهم ، فقد كانوا يعتبرون أنفسهم دوما جزءا من الشعب العراقي ، ويعود ذلك الى قدم وجودهم في المنطقة من جهة ، وضخامة نسبتهـــــم الى بقية السكان من جهة أخرى [١] .

أما في المجالين الاداري والسياسي ، فقد ساهم اليهود بدور كبير فيهما ، ففـــي المجال الاداري ، أشركت الدولة العثمانية اليهود في مجلس ادارة ولاية بغداد ، وهو منصب اداري وسياسي في نفس الوقت ـ سواء كاعضاء دائمين أو أعضاء منتخبين .

ففي العضوية الدائمة كان " مدير الشؤون الاجنبية " [٢] لولاية بغداد عضوا دائمـا بمقتضى قانون الولايات الصادر ١٨٦٤م ، [٣] وكان يشغل هذا المنصب خلال فترة الدراسة عدة أشخاص كان معظمهم من غير المسلمين ، وكان من بينهم على سبيل المثال اليهودي العراقي ساسون حسقيل ، الذي كان يجيد الالمانية والانجليزية والفرنسية اجادة تامة [٤] ، ولعل ذلك ما جعله يشغل هذا المنصب لمدة عشرين عاما ابتداء من عام ١٨٨٤م حـــتى عام ١٩٠٤م .

ومما هو جدير بالذكر أن مدير الشؤون الاجنبية في ولاية بغداد كان في مقدمة موظفي الولاية الذين يشتركون في مراسيم استقبال كبار الضيوف الاجانب الذين يفدون على الولاية [٥].

أما الاعضاء المنتخبون لمجلس ادارة ولاية بغداد ، فقد تحدد عددهم بأربعة أعضاء اثنين من المسلمين واثنين من غير المسلمين من أهالي الولاية [٦] ، وكان من بينهم علـــى سبيل المثال من اليهـــود يوســف كرجـــي عام ١٨٧١م ، ويوســـف شمطـــــــــوب

---

(١) على ابراهيم عبده وآخر : المرجع السابق ، ص٦٥

(٢) أي الترجمان .

(٣) انظر المادة (١٣) من قانون الولايات . الدستور ، م١ ، ص٣٨٣

(٤) نجدة فتحي صفوة : المرجع السابق ، ص٥٨

(٥) جميل موسى رضا : الادارة العثمانية في ولاية بغداد ... ص١٥١

(٦) المادة (١٣) من قانون الولايات . الدستور ، م١ ، ص٣٨٣

عام ١٨٨٨م[1] .

وكانت المجالس الادارية ينتخب أعضاؤها من قبل الرؤساء الروحانيين لكافة الطوائف المسلمة وغير المسلمة في الولايات والالوية والاقضية[2] .

كما تبوأ بعض اليهود في العراق مراكز حكومية ادارية رفيعة ، فقد عمل عدد منهم كمستشارين ماليين لولاة بغداد[3] .

ولا شك أن الحكومة العثمانية كانت بحاجة الى استخدامهم في تلك الوظائف ، فقد تميز اليهود بقدرتهم على معرفة اللغات الاجنبية لاحتكاكهم الدائم بالاجانب ، بالاضافة الى خبرتهم في مجال المال والتجارة .

أما في المجال السياسي ، فبالاضافة الى ما سبق ذكره ، تقلد اليهود عضوية المجالس البرلمانية في الدولة العثمانية ، ومنهم على سبيل المثال اليهودي العراقي مناحم أفندي دانيال ، الذي انتخب عضوا في مجلس المبعوثين بالاستانة عام ١٨٧٦م ، ولكنه عاد الى بغداد بعد أشهر قليلة على أثر غلق البرلمان وتعطيل الدستور[4] .

وعندما أعلن دستور ١٩٠٨م انتخب ساسون أفندي حسقيل لمجلس المبعوثين ، وتجدد انتخابه في دورات المجلس جميعها حتى الحرب العالمية الاولى . وكان ساسون أفندي قد تقلب في مناصب الحكومة قبل الدستور ، حيث كان مستشارا لوزارة التجارة في الحكومة العثمانية[5] .

---

(١) Khadduri, Walid : The Jews Of Iraq during the Nienteenth Century, The Arab World. (May -Pun, 1968),P.12

وانظر أيضا : على ظريف الاعظمي : مختصر تاريخ بغداد ... ص١٧٩

(٢) أحمد الصوفي : تاريخ المحاكم والنظم الادارية في الموصل ، ١٥٣٤ ــ ١٩١٨م ، (الموصل ، ١٩٤٩م) ، ص١٢

(٣) Hourani, A : Minorities in the Arab World, (London, 1947), P. 102

(٤) خلدون ناجي معروف : المرجع السابق ، ص٧١ ــ ٧٢ ؛ يوسف رزق الله غنيمة : المصدر السابق ، ص١٧٩

(٥) يوسف رزق الله غنيمة : المصدر السابق ، ص١٨٠

وهكذا كانت أحوال الاقلية اليهودية في العراق مزدهرة ، ولم يكن هناك عداء عنصري ضد اليهود ، فهم موجودون في كل مكان ، في البرلمان ، وفي الوظائف الادارية والمالية وتمتعوا بحقوق متساوية وكاملة لم يمنعهم أحد من كسب العيش ، ولم تكن هناك قيود على حرية عملهم ، لذلك لم يكن هناك ما يثير قلقهم أو عدم ثقتهم في المستقبل ٠

وبالرغم من ذلك قابل اليهود اعلان الحركة الدستورية في الدولة العثمانية على أيدي الاتحاديين عام ١٩٠٨ م بالترحيب ، وأعطوا تأييدهم الكامل لحزب الاتحاد والترقي على أساس المساواه بين الاديان كلها [١] ٠ وبالفعل تصرفوا كما لو كانوا حصلوا فعلا على تلك المساواه مع المسلمين ٠

وهكذا تنكر اليهود للمعاملة الودية التي كانوا يلقونها من قبل الدولة العثمانية وليس أدل على ذلك من قيام " الدونمة " [٢] وهم من اليهود بدور رئيسي في انجاح حركة الاتحاديين عام ١٩٠٨م بما مدوهم به من الاموال [٣] ٠ ومن هوءلاء جافيد (جاويد) بك ١٨٧٥ ـ ١٩٢٦م الذي تكرر تعيينه وزيرا للمالية في الدولة العثمانية فقد قام بدور رئيسي قيادي في حركة الاتحاديين [٤] ٠

---

(١) مذكرات السلطان عبد الحميد ٠٠٠ ص١٢ ٠ يوسف رزق الله غنيمة : المصدر السابق ، ص١٧٩ ، ١٨٠

(٢) الدونمه Donme : كلمة تركية تعني " المرتدين Apostates أو المبدل لدينه أي الذين غيروا دينهم من اليهودية الى الاسلام ، وظلت هذه الطائفة محتفظة بتراثها وتقاليدها اليهودية ، وإن بقي ذلك آنذاك سرا على الناس ، وعملت على زرع الفيروسات الغربية في جميع أطر الدولة العثمانية سواء السياسية أو العسكرية أو الثقافية ٠ انظر : محمود ثابت الشاذلي : الماسونية عقدة المولد وعار النهاية ، الطبعة الاولى ، (القاهرة ، ١٩٨٦م) ، ص٢٣٢
وتنسب طائفة الدونمة الى " شبتاي سيفي " أحد اليهود السفارديين ، الذي دخل الاسلام في القرن السابع عشر الميلادي (١٦٦٦م) ، ثم أتبعه في عمله هذا عدد من أتباعه الذين اعتقدوا أن لعمله غاية ما ٠ وظلوا متمسكين بدينهم القديم في السر ، وعندما علم السلطان عبد الحميد بأنهم يسهمون في الحركة ضده ، خشي من اتخاذ تدابير ضدهم لخوفه من تاريخهم الغريب ٠ انظر : رامزور ، أرنست أ (الدكتور) : تركية الفتاة وثورة ١٩٠٨م ترجمة صالح أحمد العلي (الدكتور) ، (بيروت ، ١٩٦٠) ص١١٩ ، ١٩٤ ـ ١٩٥ ٠

(٣) بروكلمان ، كارول : تاريخ الشعوب الاسلامية ، الجزء الرابع ، نقله الى العربية نبيه فارس ، ومنير بعلبكي ، (بيروت ، ١٩٥٠م) ، ص ٨٠

(٤) محمود ثابت الشاذلي : المرجع السابق ، ص٢٣٢

رابعا : دور المسيحيين السياسي في العراق :

انتشر المسيحيون في ولايات العراق الثلاث ، وكانوا يشكلون في أواخر القرن التاسع عشر حوالي (٩ر١٪) من مجموع عدد سكان هذه الولايات.

فقد كانت أعداد المسيحيين في العراق حسب احصائيات ١٨٩٠م حوالي (٥٠ ٨٥٠ر٤٢ نسمة) ، موزعين كالاتي : (٧٠٠٠ نسمة) في ولاية بغداد ، و(٣٠٠٠٠ر٣٠ نسمة) في ولاية الموصل ، وحوالي (٨٥٠ر٥ نسمة) في ولاية البصرة [1].

وهكذا نجد أن أغلبية مسيحيي العراق ترتكز في ولاية الموصل حيث كان يقطنها حوالي (٣ر٧٥٪) من المسيحيين العراقيين ، وتوزع الباقون في ولايتي بغداد والبصرة بنسبة ٥ر١٧ ٪ في ولاية بغداد ، و٢ر٧ ٪ في ولاية البصرة.

ورغم قلة مسيحيي العراق بالنسبة لمجموع عدد سكان العراق ، فانهم ينقسمون الى طوائف وعناصر عديدة كالنساطرة الذين أصبح بعض منهم يعرف بالكلدان (الاغلبية) [2] وهم أقدم من سكن العراق من النصارى ، واليعاقبة ، الذين تسمى بعضهم بالسريان وذلك حينما تبع هذا البعض وذاك الكنيسة الكاثوليكية بترغيب المبشرين الغربيين في القرن الرابع عشر الميلادي [3].

وبالاضافة الى هذه الطوائف كان هناك الارمن الكاثوليك والارثوذكس واللاتين والروم والبروتستانت [4].

وقد منحت الدولة العثمانية سلطات واسعة لرؤساء الاقليات الدينية الروحيين كما سبق أن ذكرت ، فكان المسيحيون يرجعون الى بطاركتهم في القضايا المتعلقة بالاحوال الشخصية ، كما كان هؤلاء الرؤساء ينظمون بأنفسهم – دون

---

(١) Cuinet : OP.Cit. Tome, 111, PP.17' 220

(٢) عدد الكلدان في العراق حوالي (٦٠٠ر١٩ نسمة) Ibid, Tome 11.PP. 89' 755

(٣) رفائيل بابو اسحق : المصدر السابق ، التوطئة

(٤) Longrigg : OP.Cit. PP. 11' 12.

تدخل الدولة ـ جميع الامور التي تخص شؤونهم الدينية ومؤسساتهم الخيرية الخاصة بالطائفة [١] .

وكانت الواجبات الملقاه على كاهل المسيحيين لا تتعدى قيامهم بدفع الجزية [٢] ـ شأنهم شأن اليهود باعتبارهم من أهل الكتاب ـ وهو مبلغ سنوى محدد يدفعه الافراد الذكور البالغون ، لكي يعفوا من الجندية [٣] .

ولا شك أن قيام المسيحيين بدفع الجزية كان واجبا بسيطا اذا ما قورن بالواجبات الكثيرة التي كانت تلقى على عاتق المسلمين ، كالضرائب العديدة ، بالاضافة الى الجندية [٤] .

والحق أن المسيحيين في كافة أنحاء الدولة العثمانية ، ومن بينها ولايات العراق الثلاث ، كانوا يلاقون نوعا من التفرقة في المعاملة من قبل الدولة ، اذ أن القوانين كانت لا تطبق على الجميع بصورة متساوية ، فكان هناك تميز بين المواطنين في حق التملك ، والحريات الشخصية [٥] ، بالاضافة الى أن المسيحيين لم يوظفوا في دوائر الدولة إلا عند الضرورة [٦] .

وهذا ما اعتبرته الدول الاوربية سببا رئيسيا تذرعت به للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية بحجة حماية الطوائف المسيحية من مواطني الدولة [٧] .

---

(١) خلدون ناجي معروف : لمحات عن يهود العراق في العهد العثماني ... ص٦٤

(٢) كان مقدار هذه الجزية في السنوات الاولى من القرن التاسع عشر (١١٠ بارة) وكل بارة تساوى قرشا واحدا ، وذلك بالنسبة لمسيحيي ولاية بغداد ، أما في المناطق الكردية فكان مقدار الجزية على الفرد الواحد آنذاك (١٥ قرشا) . انظر : سعاد هادى العمرى : المرجع السابق ، ص٤٢
الا انه في السنوات الاولى من القرن العشرين ، أصبح مقدار الجزية المفروض على مسيحيي الدولة العثمانية قاطبة (٣٠ قرشا) . انظر :
فيصل محمد الارحيم : المرجع السابق ، ص٩٩

(٣) ومفهوم الجزية في الفقه ، أنها مشتقة من الجزاء ، وهي مبلغ من المال يوضع على من دخل في ذمة المسلمين وعهدهم من أهل الكتاب ، وقد اشترط فيمن تؤخذ منهم ، القدرة والغنى ، فلا تجب على امرأة ، ولا صبي ، ولا عبد ولا مجنون ، وأن الجزية لا تؤخذ الا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم . انظر : السيد سابق : فقه السنة ، المجلد الثالث ، (القاهرة د . ت) ، ص٦٧ ، ٦٩

(٤) عبد العزيز نوار : تاريخ العراق الحديث ... ص٣١٥

(٥) رفائيل بابو اسحق : المصدر السابق ، ص١٣٧

(٦) فيصل محمد الارحيم : المرجع السابق ، ص٩٩

(٧) رفائيل بابو اسحق : المصدر السابق ، ص١٣٧

كان المسيحيون في الدولة العثمانية يدينون بالولاء للدول المسيحية الاوربية أكثر من ولائهم للدولة العثمانية ، فكانت كنائس الكاثوليك الرومان والكلدان والكاثوليك السريان تحت الحماية الفرنسية ، بالاضافة الى وجود بعثة دومنييكانية مع مدرستها ومستشفاها في الموصل ، بغرض تشجيع الاتجاه الى فرنسا (١) .

أما الكنيسة النسطورية ، فكانت تحت الحماية البريطانية ، (٢) كما أن روسيا ، كانت تعتبر نفسها حامية الارثوزكس (٣) .

وأمام الضغط الاوربي والتدخلات الاجنبية ، أقدمت الدولة العثمانية منذ نهاية العقد الرابع من القرن التاسع عشر ، على اصدار عدد من المراسيم والقوانين الاصلاحية (التنظيمات) ، التي أكدت فيها عزمها على الاخذ بمبدأ المساواة في معاملة مواطنيها غير المسلمين ومساواتهم في المعاملة بالمسلمين ، وقصدت الدولة العثمانية من وراء ذلك قطع الطريق على الدول الاوربية في تدخلاتها المستمرة بشؤون الدولة العثمانية بدعوى حماية المسيحيين العثمانيين .

فأصدرت الدولة العثمانية مراسيم أعوام ١٨٣٩م ، ١٨٥٦م ، ١٨٧٤م (٤) وقد أكدت كل هذه المراسيم على حقوق الاقليات الدينية ، ومبدأ حرية الاديان والمذاهب واجراء الطقوس الخاصة بها ، وحق بناء الكنائس والمدارس والمستشفيات ، بشرط الحصول على موافقة الباب العالي ، واشغال الوظائف الحكومية تبعا لكفاءة الاشخاص لا لانتمائهم الديني أو المذهبي ، وحق تقاضي الافراد غير المسلمين أمام رؤسائهم الروحيين ، وحق ترشيحهم لعضوية مجالس الولايات ومساواتهم مع المسلمين في أداء الجندية وفي الضرائب وكافة الواجبات الاخرى (٥) .

---

(١) بيل ، مس : المصدر السابق ، ص٧٣
(٢) نفس المصدر ، ص٧٤
(٣) هند فتال ، وآخر : المرجع السابق ، ص١٢١
(٤) لمزيد من التفاصيل عن مرسوم (الاصلاحات والتنظيمات الجديدة ١٨٧٤م) ، انظر : هند فتال واخر : المرجع السابق ، ص ١١٩ ـ ١٢١
(٥) جميل موسى رضا : تاريخ التعليم في العراق ٠٠٠ ص١٦٨ ـ ١٦٩

ولا شك أن الدولة العثمانية بالرغم من كل الوعود السابق الاشارة اليها ، الا أنها لم تستطع تطبيق مبدأ المساواة على مواطنيها تطبيقا مطلقا ، فظلت الخدمة العسكرية مقصورة على المسلمين دون غيرهم [١] ، كما استمرت الدولة تأخذ الجزية من المسيحيين نظير اعفائهم من الجندية . كما لم تفتح مدارس رشدية خاصة بالاقليات الدينية ، بالاضافة الى أن الوظائف العامة ولا سيما الادارية والقضائية ظلت بايدى المسلمين [٢] .

الا أننا لا نستطيع أن نغفل حق الدولة العثمانية فى أنها قد استعانت بعدد من المسيحيين فى الوظائف الكتابية [٣] فى أواخر عهدها بالعراق [٤] . أضف الى ذلك أن عددا من المسيحيين امتلكوا أرضا زراعية وخاصة فى قراهم الشمالية ولكنهم لم يمتلكوا أرضا فى الجنوب [٥] .

ولا شك أن السبب فى ذلك أن المسيحيين فى شمال العراق وخاصة فى الموصل كانوا يمثلون أغلبية مسيحيي العراق بعكس جنوب العراق حيث كان المسيحيون قلة ولا سيما فى البصرة .

يتضح مما سبق أن المراسيم والقوانين الاصلاحية التى أصدرتها الدولة العثمانية لم تحقق الهدف منها وخاصة فى مسألة المساواة ، بل انها أدت الى زعزعة نظام الملل ، دون أن تدمجها فى كيان المجتمع ادماجا تاما .

فأصبحت هذه المؤسسات الدينية المسيحية مجالا خصبا للنشاط الاوربي الثقافي والديني والسياسي [٦] . وفى نفس الوقت زادت هذه المراسيم والقوانين الاصلاحية

---

(١) جند غير المسلمين لاداء الخدمة العسكرية لأول مرة بعد اعلان دستور ١٩٠٨م بموجب قانون خاص صدر فى تموز (يوليو) ١٩٠٩م .
أنظر : جميل موسى رضا : المرجع السابق ، ص١٦٩

(٢) محمد أنيس : المرجع السابق ، ص٢١٨

(٣) مثال : عبد الجبار الخياط ، وهو مسيحي من بغداد ، كان يعمل كاتبا فى السراى الحكومى خلال حكم الاتراك ، كما شغل عضوية مجلس الولايات . انظر : محمد مظفر الادهمى (الدكتور) : المجلس التأسيسى العراقى ، الجزء الاول ، (بغداد ، ١٩٨٩ م) ، ص ٢٦١

(٤) بيل ، مس : المصدر السابق ، ص٣٦

(٥) أمال سعد زغلول : المرجع السابق ، ص١٨

(٦) محمد أنيس : المرجع السابق ، ص ٢١٨

من ترابط الجماعات المسيحية بعضها ببعض ، ويرجع ذلك لسبب بسيط وهو تنظيم شؤون البطركيات والاسقفيات وتكوين المجالس الملية الجسمانية والروحانية [(١)] .

أما بالنسبة للمسلمين فلم يكن لديهم أمثال هذه التشكيلات ، فكانت جميع أمورهم بأيدى الدولة .

وهكذا فان المراسيم والاصلاحات ، لم تغير شيئا من مواقف كل من المسيحيين والمسلمين نحو الدولة العثمانية ، فقد ظل المسلمون يعتبرون الدولة دولتهم لكونها دولة الخلافة الاسلامية ، بينما ظل المسيحيون يشعرون أن الدولة غريبة عنهم لانها تعتبرهم رعايا [(٢)] ، ويتوجهون نحو الدول الاوربية لانها تحميهم وتقدم لهم المساعدات [(٣)] .

ونتيجة لذلك فقد استمرت الدول الاوربية متمسكة بادعائها السابق بحماية المسيحيين الشرقيين ، بغرض التدخل فى شؤون الدولة العثمانية ، وقامت بتدعيم مراكزها ونفوذها فى العراق ، سواء عن طريق التمثيل السياسى والقنصلى ، أو الوكالات التجارية ، ووكالات النقل والمواصلات والشركات الملاحية ، وكان المنفذ لكل هذه المشاريع المسيحيون وقل أن يستخدم غيرهم [(٤)] .

على الرغم مما تقدم ، فقد عاش المسيحيون فى العراق ، خاصة خلال فترة الدراسة ١٨٧٢ ـ ١٩٠٨م فى وئام ، فلم يحدث بينهم وبين أبناء البلاد الاخرين ما يعكر صفو الحياة والسلام الا قليلا [(٥)] . فقد نالت الاقليات من أبناء البلاد تسامح العرب الذين يشكلون أكثرية السكان [(٦)] . الا أن سياسة الدولة العثمانية كانت سببا فى

---

(١) ساطع الحصرى : المرجع السابق ، ص ٨١ ، ٨٢

(٢) كانت الدولة العثمانية تسمى المسلمين (تبعة) ، وغير المسلمين (رعايا) . المرجع السابق ، هامش ص ٧٦

(٣) نفس المرجع ، ص ٨٢ ـ ٨٣

(٤) فيصل محمد الارحيم : المرجع السابق ، ص ١٠٠

(٥) بدج ، سروليس: رحلات الى العراق ، نقله الى العربية وقدم له وعلق عليه فؤاد جميل ، الطبعة الاولى ، الجزء الاول ، (بغداد ، ١٩٦٦م) ، ص ٤٤

(٦) فانيس ، جون : أقدم أصدقائى العرب ترجمة جليل عمو ، (بغداد ، ١٩٤٩م) ، ص ٢٣٥

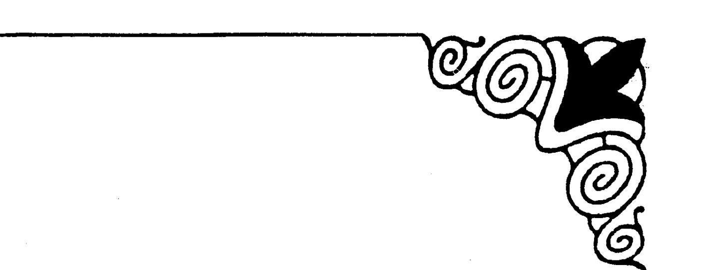
ســوء العلاقات التى كانت تحدث أحيانا بين أبناء البلاد ، ذلك أن الدولة خدمة لمصالحها قد آثرت طائفة علــى أخــرى وفرقت بينهم فى المعاملة [١] .

أما العهد الدستورى عام ١٩٠٨م ، فقد قوبل من المسيحيين بكل الترحيـــب والاستبشـــار ، وأعطوا تأيدهم الكامل لحزب الاتحاد والترقى ، فقد أعطوا الحريـــة والمساواة فى مختلف المجالات ورفعت عنهم الجزية ، والزموا بالجندية أسوة بالمواطنين العثمانيين ، ونشطوا فى ميادين الصحافة والتعليم ، واهتموا بتوسيع النوادى ، وقـد أصبـح المحفل الكاثوليكى الذى تـم انشاؤه ١٨٨٩م مركزا مهما لتجميع المسيحيين وأصدر مجلة باسمه [٢] .

* * * * *

(١) عبد الرزاق الهلالى : تاريخ التعليم فى العراق فى العهد العثمانى ١٦٣٨ ـ ١٩١٧م ، (بغداد ، ١٩٥٩م) ، ص٢ ، ٣

(٢) فيصل محمد الارحـيم : المرجع السابق ، ص٩٩



الفصل الرابع

تغلغل النفوذ البريطانى فى العراق

١٨٧٢-١٩٠٨م





الفصـــل الرابـــع

تغلغل النفـــوذ البريطاني في العـــراق

أولا : تأسيس شركة لينش Lynch للملاحـة النهرية ·

ثانيا : السفن الحربية البريطانية في أنهار العـــراق ·

ثالثا : مشـــروع سكـة حديد الفـرات ·

رابعا : انشاء دوائر البريد والبرق في العـــراق ·

خامسا : تقوية مركز المقيمية البريطانية في العراق ·

تعتبر بريطانيا من أكثر الدول الاستعمارية اهتماما بالعراق ، لايجاد مصالح ونفوذ لها ، فقد كانت المصالح البريطانية في العراق الاكبر والاهم بين مصالح الدول الاستعمارية الاخرى [١] ، نظرا لاهميتها واتساعها وتأثيرها على مجمل تاريخ العراق .

ولم تكن بريطانيا توجه اهتمامها الكبير للعراق من أجل المصالح والنفوذ اللذين سعت لتحقيقهما داخله فحسب، بل ولعلاقة الموقع الجغرافي للعراق بمجمل المصالح البريطانية في الشرقين الادنى والاوسط .

فقد كان العراق يمثل احدى طرق المواصلات الرئيسية التي يهم بريطانيا التحكم فيها لحماية الهند [٢] أثمن جوهرة في التاج البريطاني هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد نظرت بريطانيا الى العراق على اعتبار أنه الامتداد الطبيعي لمنطقة الخليج العربي ، فقد كان العراق يشكل جزءا وثيق الصلة بالقسم الجنوبي من فارس وخليج البصرة والمشيخات العربية الواقعة على الضفة الغربية من هذا الخليج [٣] .

ولا شك أن اهتمام بريطانيا بالعراق قد اتخذ في البداية طابعا تجاريا منذ أواسط القرن السابع عشر [٤] ، أما عن التغلغل الفعلي للنفوذ البريطاني في العراق فيرجع الى أوائل العقد الثالث من القرن التاسع عشر ، مع ارسال بريطانيا لبعثة (جسني Chesney) [٥] الى العراق ١٨٣٠م ، واتبعت بريطانيا عدة أساليب لتوطيد هذا النفوذ منها :

- تأسيس شركة (لينش Lynch) [٦] للملاحة النهرية .
- ادخال السفن الحربية البريطانية الى أنهار العراق .
- محاولة بريطانيا اقامة مشروع سكة حديد الفرات .
- انشاء دوائر البريد والبرق في العراق .
- تقوية مركز المقيمية البريطانية في العراق .

---

(١) سنتناول التنافس الدولي ازاء العراق في الفصل القادم .
(٢) عبد الرزاق الحسني : تاريخ العراق السياسي ... ، ص ٧٠
(٣) عبد الرحمن البزاز : المرجع السابق ، ص ٤٣
(٤) راجع الفصل التمهيدي .
(٥) لمزيد من التفاصيل عن بعثة جسني الى العراق . راجع الفصل التمهيدي .
(٦) Lynch تلفظ " لنج " .

أولا : تأسيس شركة لينش Lynch للملاحة النهرية :

بالرغم من نجاح بعثة جسني Chesney الاستكشافية إلا أنه تخلى عن مشروعه تاركا – لاحد مساعديه في هذه البعثة وهو المدعو (هنرى بلوس لينش H.B.Lynch) – احدى السفينتين " الفرات " بعد أن غرقت الاخرى ، فقام لينش خلال المدة الواقعة بين ١٨٣٧ – ١٨٣٩م بمسح نهر دجلة وسبر أعماقه بين أرمينيا وخليج البصرة [١] . واقتنع بما لهذا البلد (العراق) من مستقبل تجارى ممتاز ، مما جعله يؤسس مع بعض أفراد عائلته شركة للملاحة النهرية التجارية في نهر (الفرات) ١٨٤٠م ، وتأسيس بيت تجارى في بغداد في نفس العام [٢] . وكانت بداية أعمال هذا البيت التجارية رابحة [٣] حتى إن القائمين به عرضوا على شركة الهند الشرقية ابتياع السفينة (الفرات) التى كانت قد تركت له ، وأردفها بسفينة أخرى [٤] ، وقد وافقت شركة الهند على هذا الاقتراح .

وهكذا أصبح لبيت لينش في أواسط العقد الخامس من القرن التاسع عشر سفينتان تجاريتان تعملان لحسابه ، ثم اتسعت أعمال هذا البيت التجارى حتى أن الحكومة البريطانية وافقت ١٨٦٠م على قيام عائلة لينش بتأسيس خط ملاحى نهرى جديد في نهر (دجلة) ، وأسسوا شركة تعرف رسميا باسم شركة الملاحة التجارية في دجلة والفرات [٥] .

ومن ملاحظتنا على أعمال شركة لينش ، نجد أن الشركة استفادت من الفرمان الذى أصدره الباب العالى ١٨٣٤م [٦] بخصوص تسيير سفينتين اثنتين فقط في نهر الفرات ، إلا أن الشركة خالفت الفرمان الذى حدد مجال العمل بنهر الفرات ، وقامت الشركة بتسيير سفنها في نهر دجلة أيضا ، وهذا مغاير لما جاء في الفرمان السابق الإشارة اليه .

---

(١) محمد طاهر العمرى الموصلى : المصدر السابق ، ص ٢٠
(٢) زكي صالح : موجز تاريخ العراق ... ص ١٢٩ – ١٣٢
(٣) بدأت شركة لينش أعمالها برأس مال متواضع قدره خمسة عشر الف جنيها استرلينيا ، موزعا على ثلاثمائة مساهم ، بواقع ٥٠ جنيها استرلينيا لكل منهم ، وقد زاد رأس المال لحوالى مائة الف جنيها استرلينى قبل ١٩١٤م ، ثم الى ثلاثمائة الف ١٩١٩م
Zaki Saleh : Britain and mesopatamia,... op.cit, P.212
(٤) سفينة عرفت باسم " مدينة لندن " City Of London " .
(٥) زكي صالح : المرجع السابق ، ص ١٣٣
(٦) انظر نص الفرمان في جريدة المؤيد ، العدد ٥٩٤١ ، في ١٤ ديسمبر ١٩١٩م الافتتاحية .

وهكذا اعتبرت شركة لينش نفسها وريثة لفرمان صدر لبعثة چسني ، صحيح أن هذا الفرمان عزز فيما بعد برسائل من الصدور العظام في أعوام ١٨٤٢، ١٨٤٦ ، ١٨٦١م، لكن الملاحظ عليها أنها لم تكن فرمانات سلطانية، هذا من ناحية ، كما أنها كانت رسائل غامضة لم تذكر بيت لينش ولا شركتهم (١) من ناحية أخرى .

وبتأسيس بيت لينش شركته الاخيرة ١٨٦٠م ، أصبح يسيطر سيطرة كاملة على نقل البضائع في مياه نهري دجلة والفرات (٢) .

ولا شك أن هذه الهيمنة أصبحت حافزا للحصول على مكاسب وامتيازات جديدة لاحكام التحكم الاقتصادي على العراق ، فتصبح السيطرة البريطانية السياسية والاقتصادية متكاملة .

وقد تركزت المطالب الجديدة لشركة لينش في مطلبين رئيسيين :
أولهما : المطالبة بزيادة عدد سفن الشركة بأكثر من اثنتين ، وثانيهما المطالبة بحق سفن الشركة في جر ـ سحب ـ الصنادل (المقطورات) .

وهذان المطلبان كانا من أكثر الموضوعات صعوبة ، وكانا من الاسباب التي أدت الى زيادة حدة التوتر بسرعة بين العثمانيين والبريطانيين .

أ ـ أما بالنسبة للمطلب الاول والخاص بزيادة عدد سفن شركة لينش بأكثر من اثنتين فقد كانت شركة لينش تلح باستمرار من أجل الحصول على امتياز باضافة سفينة ثالثة تضاف الى سفينتيها العاملتين في نهري دجلة والفرات .

ففي عام ١٨٧٠م طلبت شركة لينش (٣) من السفارة البريطانية في الاستانة ، وكذلك من وزارة الخارجية البريطانية ، التوسط لدى الباب العالي من أجل الحصول على

---

(١) - Zaki Saleh: Mesopotamia, ...OP.Cit, pp151- 152

(٢) - Ireland : OP. cit. P. 48

(٣) عرفت شركة لينش قبيل عام ١٨٧٠م باسم (شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية) وربما كان ذلك لاشراك أصحاب رؤوس أموال آخرين إلا أن الاتراك لم يعترفوا بهذه التسمية وأصروا على وصف الشركة باسم (شركة لينش) . انظر : لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص ٢١٣٩

موافقته فى الحصول على سفينة ثالثة إلا أن السلطات البريطانية فضلت عدم المطالبة بسفينة ثالثة إلا بعد رحيل الوالى مدحت باشا عن العراق [١] .

ولا شك أن الغرض من ذلك هو التخلص من ألد أعداء السياسة البريطانية فى العراق والخليج العربى [٢] ، فقد كانت السلطات البريطانية تدرك مدى مقاومة مدحت باشا لهذا المطلب ، لما عرف عنه من دقة فى منع الاجانب من التجاوز عن الامتيازات الممنوحة لهم . أضف الى ذلك أن السياسة المعادية للنفوذ الاجنبى فى الدولة العثمانية التى تزعمها مدحت باشا كانت من العوامل التى جعلت الباب العالى يرفض الطلب الذى تقدمت به شركة لينش .

ويبدو أن شركة لينش أخذت برأى السلطات البريطانية وفضلت عدم المطالبة بسفينة ثالثة إلا بعد رحيل مدحت باشا . وليس أدل على ذلك من أن شركة لينش تقدمت عام ١٨٧٤م أى بعد رحيل مدحت باشا بعامين بطلب تحويل السفينة " مدينة لندن " City Of London إلى سفينة تخزين على أن تحل محلها سفينة جديدة [٣] مع مركب بخارى ، إلا أن الباب العالى جدد اعتراضاته على أساس أنه يجب ألا توجد أكثر من سفينتين بريطانيتين فى دجلة فى وقت واحد [٤].

إلا أن رفض الباب العالى استبدال السفينة " مدينة لندن " بأخرى أمر يقوم على أسس واهية ، حيث أن منع استبدال سفينة بأخرى أمر لم تقره رسائل الصدور العظام التى صدرت فى موضوع الملاحة البريطانية فى المياه العراقية ، أضف إلى ذلك أن فرمان ١٨٣٤م الذى حدد سفينتين لم يكن عاما بحيث يشمل النهرين وانما كان خاصا بنهر الفرات وحسب .

ولهذا أمكن الحصول على موافقة الباب العالى فى ٣١ مارس ١٨٧٥م على استبدال السفينة القديمة " مدينة لندن " بأخرى جديدة ، والسماح لشركة لينش أيضا باستعمال مركب بخارى فى الحالات الاستثنائية عندما تكون مياه النهر منخفضة [٥] .

---

(١) عبد العزيز نوار : المصالح البريطانية ... ، ص ١٤٢

(٢) محمود على الداود : المرجع السابق ، ص ٢٣

(٣) عرفت باسم " بلوص لينش "

(٤) لوريمر : المصدر السابق ، ص ٢١٣٨

(٥) نفس المصدر ، ص ٢١٣٨

ولم يعترض والى بغداد آنذاك رديف باشا [١] ، على استبدال السفينة القديمة بأخرى جديدة ، ولم يعترض أيضا على اضافة المركب البخارى الجديد . فلم يكن رديف باشا على شاكلة مدحت باشا ، بل إنه كان قليل الخبرة ، وليس كمدحت باشا ـ ألد أعداء بريطانيا فى العراق فى حينه ـ فى علمه نشاطه .

ولا تكاد شركة لينش تحصل من الباب العالى على موافقة استبدال السفينة " مدينة لندن " بالسفينة " بلوص لينش " ، حتى سعت إلى الحصول على موافقة عثمانية جديدة ، بأن تستمر السفينة " مدينة لندن " فى العمل فى المياه العراقية وألا تسحب فور وصول السفينة " بلوص لينش " . وذلك بحجة أن السفينة " دجلة " كانت قد تعطلت عن العمل حينذاك . وكانت وجهة نظر الشركة هى أن تعمل السفينة " مدينة لندن " محل السفينة " دجلة " حتى تأتى سفينة جديدة أخرى [٢] .

ولا شك أن ماكانت تدعيه شركة لينش يعتبر تحايلا منها على الباب العالى لكى تحصل على امتيازات جديدة ، وكان من الاجدر أن تخرج السفن القديمة ـ التى عطلت ـ من أنهار العراق لتحل محلها سفن جديدة ، بدلا من أن تترك السفن القديمة تمارس عملها فى المياه العراقية . إلا أنه بهذا التحايل نجحت شركة لينش فى أن تكون لها ثلاثة سفن فى نهر دجلة ، وهذا بالطبع مخالف لما جاء فى فرمان ١٨٣٤م ومخالف كذلك لما جاء فى رسائل الصدور العظام السابق الاشارة إليها .

وبالرغم من اعتراضات الباب العالى إلا أنه كان يرضخ فى النهاية أمام التهديد البريطانى بفتح المياه العراقية أمام التجارة الدولية [٣] .

ولا شك أن التهديد البريطانى الاخير كان مناورة دبلوماسية لا أكثر ولا أقل لجأت إليها بريطانيا لتهديد الباب العالى ، فبريطانيا كانت حريصة على ألا تنافسها أو تشاركها أى دولة أخرى فى المياه العراقية .

---

(١) والى بغداد فى الفترة من ١٨ يوليو ١٨٧٣ الى يونيو ١٨٧٥م .
(٢) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص ١٤٣
(٣) نفس المرجع ، ص ١٤٤

ولم تتوان شركة لينش عن انتهاز الموقف المتأزم بين بريطانيا والدولة العثمانية في أعقاب الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢م وتضاعف من ضغطها ومطالبتها بامتيازات جديدة . وأدى ذلك إلى وقوع أزمة كبيرة بين الحكومتين البريطانية والعثمانية ١٨٨٣ (١) .

فقد طالبت شركة لينش باضافة السفينة " المجيدية " لأسطولها الملاحي ، إلا أن والي بغداد " تقي الدين باشا (٢) " أصر في مراسلاته مع المقيم البريطاني على أن الشركة قد خول لها حق امتلاك سفينتين فقط (٣) . كما أنكر والي بغداد حق هذه الشركة في الملاحة في نهر دجلة (٤) أصلا اعتمادا على ماجاء في فرمان ١٨٣٤م ، كما طلب والي بغداد رسميا في ١٤ يونيو ١٨٨٣م من العقيد (تويدى Tweedie) المقيم البريطاني في بغداد (٥) ، منع سفن شركة لينش من دخول نهر دجلة (٦) .

ولم يتوقف الامر عند هذا الحد ، بل تصعد الموقف للسلطات العليا ، فقد أصدر السلطان عبد الحميد أوامره إلى السفير العثماني في لندن لمقابلة وزير الخارجية البريطانية ليبلغه بأن الحكومة العثمانية لا توافق على استمرار سفن شركة لينش في الملاحة في نهر دجلة (٧) ، وقصرها على الملاحة في نهر الفرات فقط ، بمقتضى فرمان ١٨٣٤م ، كما أكد على أن رسائل الصدور العظام الصادرة في ١٨٤٦ ، ١٨٦١م بهذا الخصوص ، ليست معاهدات ، إنما هي امتيازات قدمتها الدولة العثمانية إلى شركة أجنبية ، ولها الحق في أن تسحبها حتى ولو فرض أنها كانت امتيازات عامة (٨) .

---

(١) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص ١٢٩

(٢) والي بغداد في الفترة من ١ يناير ١٨٨١ الى ٢٩ مارس ١٨٨٧م .

(٣) لوريمر : المصدر السابق ، ص ٢٢٥٩

(٤) نفس المصدر ، جـ ١ ، ص ٤٥٦

(٥) أنظر الملحق رقم (٧) قائمة باسماء الممثلين السياسيين البريطانيين في بغداد في الفترة ١٨٧٢ ـ ١٩٠٨م .

(٦) لوريمر : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٢٢٥٩

(٧) محمود على الداود : المرجع السابق ، ص ٤٢

(٨) نفس المرجع ، ص ٤٢ ـ ٤٣

إلا أن الحكومة البريطانية ، اعتبرت الموقف العثماني الداعي إلى اجبار شركة لينش على ترك أعمالها التجارية في نهر دجلة عملا عدائيا ينطوي على خرق للعلاقات التجارية بين الدول ، وأنه حادث غير عادي في العالم [1] .

وبالرغم من تصاعد الأزمة بين الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية ١٨٨٣م ، إلا أنه اتخذت عدة تدابير فورية في الآستانة ولندن لرفع الحظر عن الملاحة البريطانية ، وقرر الباب العالي موقتا الغاء الاجراءات التي اتخذتها السلطات في بغداد فيما يتعلق بملاحة سفن شركة لينش في نهر دجلة [2] .

وهكذا كانت شركة لينش تعتمد على حماية ومساندة الحكومة البريطانية لها في مواجهة الخلافات التي تحدث بينها وبين السلطات المحلية في العراق .

ب — أما فيما يتعلق بالمطلب الثاني من مطالب شركة لينش بحق سفنها في سحب الصنادل (المقطورات) :

نلاحظ أن شركة لينش البريطانية كانت تتبع أسلوب — خذ وطالب — بمعنى أنها كلما حصلت على امتياز تطالب بالحصول على امتيازات أخرى وهكذا ، وتستغل أوقات الازمات وتضغط لتحقيق مطالبها ، وتستند على مساعدة الحكومة البريطانية لها .

فنجد أنه في عام ١٨٨٠م انتهزت شركة لينش الازمة [3] التي وقعت في العراق ، بسبب انتشار المجاعة ، الناتجة عن نقص المواد الغذائية [4] ،

---

(١) لوريمر : المصدر السابق ، ص٤٤

(٢) نفس المصدر ، ص٢٢٦٢

(٣) هذه الازمة سميت (بالبرسمية) ومعناها بالكردية — الجوعان — فقد انتشرت المجاعة في بغداد والبصرة والموصل وكردستان ١٢٩٧ هـ / ١٨٨٠م ، وزاد الغلاء والقحط والجوع ، وشوهد الموتى في الطرقات ، وبيعت الاولاد والبنات . أنظر : الجوائب ، العدد ٩٩٦ ، في ٢٠ ربيع الاول ١٢٩٧هـ . وسميت الازمة في الموصل باسم (سنة الليره) لأن الغلاء جعل وزنه الحنطه — القمح — في تلك السنة ، تباع بليرة ، أما في البصرة فقد قام رجال الدين بتوزيع الاغذية على الفقراء إتقاءاً لهذا الشر . انظر عباس العزاوي : تاريخ العراق ... جـ٨ ، ص٤٩

(٤) ترجع هذه الازمة إلى عمليات نقل الحبوب من بغداد إلى بومباي وانجلترا عام ١٨٨٠م ، فتضاعف سعرها المحلي وزاد القحط والجوع ، مما سبب ذعرا في الاوساط الشعبية ، وهاجمت العشائر السفن البريطانية في أنهار العراق باعتبارها المتسببة في هذه الازمة : انظر : لوريمر : المصدر السابق ، جـ١ ، ص٤٣٩ ، جـ٤ ، ص٢٢٠٦

وطالبت الباب العالي بأن تستخدم الشركة مقطورات (صنادل) تجرها السفن محملة بالمواد الغذائية لإنقاذ الاهالي من تلك المجاعة في وقت قليل ، وبكميات وفيرة [١] .

وبالرغم أن هذا الطلب من جانب شركة لينش ظاهره تخفيف الازمة وانقاذ الاهالي من المجاعة ، إلا أن الشركة أرادت أن تستغل الازمة لتحصل على مزيد من الامتيازات وقد أدرك الباب العالي مغزى طلب شركة لينش ، ولذلك رفض الطلب لأنه أحد أساليب الشركة في التحايل لتحقيق أهدافها كما سبق أن ذكرت .

إلا أن الباب العالي تراجع عن موقفه الرافض ، ووافق ـ موءقتا ـ على ربط المقطورات بسفن شركة لينش [٢] .

ويبدو أن موافقة الباب العالي جاءت نتيجة لشدة الازمة ، وانتشار المجاعة في كافة أنحاء البلاد هذا من ناحية ، ونتيجة لضغط الحكومة البريطانية على الباب العالي من ناحية أخرى .

كانت موافقة الباب العالي الاخيرة على أساس قيام مقطورات شركة لينش بنقل المواد الغذائية إلى المناطق التي انتشرت فيها المجاعة ، بشرط أن تتوقف الشركة عن استخدام المقطورات بعد انتهاء الازمة [٣] .

إلا أن شركة لينش ـ بمساندة الحكومة البريطانية ـ اعترضت على هذا الشرط ، وأثارت مرة أخرى التهديد بفتح المياه العراقية أمام سفن جميع الدول [٤] ، لإرغام الباب العالي على الموافقة على مطالبها ، كما أصرت على أن حقها في استخدام

---

(١) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص ١٤٥

(٢) Euphrates and Tigris Navigation Company To Foreign Office. March 27, 1880, No.149 (P.R.O.30/29/353).

(٣) بدأت شركة لينش عمليات جر المقطورات في بداية عام ١٨٨٠م بعد أن قدمت اخطارا لمدة ستة أشهر . أنظر : لوريمر : المصدر السابق ، ج٤ ، ص ٢٢٥٧

(٤) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص ١٤٦

المقطورات ليس عن تفضل من جانب الحكومة العثمانية ، وانما عن حق حصلت عليه الشركة لا منذ فرمان ١٨٣٤ م فحسب بل منذ زمن بعيد [1] .

ومن ملاحظاتنا على موقف شركة لينش ، نجد أنها هي التي وجهت التهديد بفتح المياه العراقية أمام السفن الدولية هذه المرة ، وليس الحكومة البريطانية كما هو المعتاد ، وهذا دليل على أن السلطات البريطانية سمحت لشركة بريطانية بالتمتع بسلطات من اختصاص الحكومة البريطانية ذاتها ، بل إن الحكومة البريطانية قامت بتسخير قناصلها وممثليها في العراق بتأييد مطالب شركة لينش وتقديم كل ما تستطيع من حجج وبراهين لمساندتها في خلافاتها مع الحكومة العثمانية ٠

أما عن ما ذكرته شركة لينش بأنها حصلت على حق استخدام المقطورات منذ زمن بعيد قبل صدور فرمان ١٨٣٤م ، فان هذا يعتبر مغالطة تاريخية ، فان شركة لينش نفسها لم تتأسس في العراق إلا عام ١٨٤٠م فكيف تحصل على حق قبل نشأتها ٠ أما اذا كانت الشركة تقصد حق سحب القوارب بواسطة العمال السائرين على البر ، وأن ذلك كان معتادا في العراق منذ زمن بعيد جدا ، فان هذا الحق لم يكن ممنوحا لها ٠

وأمام اصرار الباب العالي على عدم الموافقة على ربط المقطورات بالسفن ، لجأت الشركة إلى حق سحب القوارب بواسطة العمال السائرين على البر ، وبالفعل شرعت شركة لينش في احضار قارب حديدي (صندل) من البصرة إلى بغداد دون أن تربطه باحدى السفن ، وانما يجر بواسطة العمال حتى لا يعترض عليه الباب العالي الذي يمنع ربط المقطورات في السفن البخارية ، وارادت شركة لينش بهذا العمل أن يستخدم الصندل كمخزن موءقت لبضائع الشركة عند الجمرك ٠ وبالفعل أحضرت الشركة الصندل يجره العمال ٠

---

(١) على اعتبار أن حق سحب القوارب بواسطة العمال السائرين على البر ، كان أمرا معتادا في العراق منذ زمن بعيد جدا ، وأن الشركة تعتبر عملية جر سفينة لمقطورة ليست إلا صورة حديثة لتلك الصورة البدائية لسحب القوارب ٠ انظر : عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص١٤٧

ولكن السلطات العثمانية في العراق أوقفت هذا الصندل عند (القرنة Koorna)[(١)] ومنعته من متابعة الرحلة شمالا ، على اعتبار أن لا حق للشركة في استخدام هذا الصندل ، ورفع القنصل البريطاني في بغداد المشكلة الى مستر (ويند هام Wyndham) القائم بأعمال السفارة البريطانية في الآستانة[(٢)] . فطلب الاخير من الباب العالي السماح للشركة باستخدام مقطورة ، ولكن الباب العالي أصر على رفضه ـ للمرة الثانية ـ اعطاء الموافقة على استخدام ذلك الصندل[(٣)] .

ان ما سبق من اصرار شركة لينش للحصول على امتياز سحب الصنادل بواسطة سفنها حتى بعد انتهاء أزمة المجاعة ١٨٨٠ يؤكد ما ذكرناه من أن شركة لينش كانت تتظاهر بادعاء تخفيف الازمة عن الاهالي وأن الامتياز الذي كانت تطلبه وسيلة من وسائل التحايل للحصول على مزيد من الامتيازات والنفوذ .

وأمام اصرار الباب العالي على عدم اعطاء امتياز سحب الصنادل بواسطة سفن شركة لينش، رضخت السلطات البريطانية ولم تلجأ الى التهديد كالمعتاد ، بل عمدت الى عدم اثارة المشكلة .

ولعل ظروف التنافس الدولي حينذاك ، وتعدد مواقع الصدام بين بريطانيا والدول الكبرى ، كانت تحث الساسة البريطانيين على عدم اثارة مشاكل مع الدولة العثمانية في موضوع الملاحة[(٤)] .

وبالرغم من ذلك لجأت شركة لينش والسلطات البريطانية إلى وسيلة تحقق لها أهدافها دون اثارة ضجة ، فقد كانت السلطات العثمانية تلح على شركة لينش لكي تقوم سفنها بنقل البريد العثماني ، وكانت الشركة ترفض ذلك فلما رفض العثمانيون الموافقة على استخدام صندل نهري كمخزن مؤقت لبضائع الشركة عند الجمرك ، عرضت الشركة على السلطات العثمانية موافقتها على نقل البريد العثماني على سفنها مقابل

---

(١) تقع القرنة على جزء من نهر دجلة قرب نقطة التقاء نهري دجلة والفرات المكونة لشط العرب. أنظر: Memorandum as to the Right Of Britsh Ships P.1. (P.R.O.30/29/353).

(٢) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص١٦٩ ـ ١٧٠

(٣) نفس المرجع ، ص ١٧٠ .

(٤) نفس المرجع والمكان .

استخدام صندل نهرى [1] ، وبالفعل ازيلت تلك العقبات ونجحت الشركة بهذه الحيلة الجديدة فى حق الحصول على استخدام صندل كمخزن يجره العمال ٠ولم تكتف الشركة بذلك بل إنها سعت حثيثا للحصول على موافقة السلطات العثمانية باستخدام مقطورات تجرها السفن ٠

وقد ساعدت الظروف الداخلية التى تمر بها العراق حينذاك فى الحصول على تحقيق هذا الطلب ، فقد حدثت مجاعة جديدة فى بغداد عام ١٨٨٧م ، ـ أى بعد سبع سنوات من المجاعة الاولى ، ـ أجبرت والى بغداد حينذاك على الموافقة على طلب الشركة بربط المقطورات بالسفن خلال فترة المجاعة فقط [2] ٠

هكذا يتضح مما سبق أن الظروف الداخلية فى العراق فى ثمانينيات القرن التاسع عشر كانت تساعد على اعطاء شركة لينش الموافقة على ربط المقطورات بالسفن ، ولكن أهم ما يلاحظ أن هذه الموافقة كانت بصفة موءقتة ، أى أنها مرتبطة بالظروف الطارئة فحسب٠

أما فى تسعينيات القرن التاسع عشر ، فكانت هناك تطورات أخرى ، ففى عام ١٨٩٢م قامت السلطات العثمانية بتأسيس شركة ملاحة عثمانية عرفت باسم (الادارة الحميدية) [3] التى حلت محل الشركة العمانية العثمانية [4] ٠

ومما لا شك فيه أن السلطات العثمانية بهذه الخطوة العملية لم يكن هدفها منافسة شركة لينش البريطانية فى المياه العراقية فحسب ، وانما هدفت أيضا إلى ابعاد النفوذ البريطانى بشكليه السياسى والاقتصادى عن العراق [5]

---

(١) نفس المرجع والمكان ٠

(٢) نفس المرجع ، ص ١٧١

(٣) نسبة إلى السلطان عبد الحميد ، وتأسست برأسمال قدره مليون ليرة عثمانية ٠ سليم طه التكريتى : المرجع السابق ، ص٧٨

(٤) محمود على الداود : المرجع السابق ، ص ٤٥

(٥) كانت أول منافسة محلية فى العراق لشركة لينش من جانب الشركة العمانية العثمانية فى زمن الوالى مدحت باشا (١٨٦٩ ـ ١٨٧٢م) الذى زاد عدد البواخر العثمانية ونظم ادارتها ٠ انظر : فيصل محمد الارحيم : المرجع السابق ، ص١٦٩

فقد أدرك المستر (ستيفن لينش Stephen Lynch) مدير شركة لينش أن السلطات العثمانية تهدف إلى القضاء على سفن شركته وطردها من المياه العراقية [١] . ولذلك طلب من الحكومة البريطانية مساندته في الحصول على ازالة جميع القيود المفروضة على استخدام شركته للمقطورات ، إلا أن السفير البريطاني في الآستانة اعتبر أن الوقت لم يحن بعد لتقديم مثل هذا الطلب [٢] .

فما كان من شركة لينش إلا أن انتهزت فرصة انخفاض مستوى المياه في نهر دجلة ١٨٩٤م ، وطلبت من الباب العالي اعطائها موافقة دائمة على استخدام مقطورات مربوطة بسفنها [٣] .

وكانت حجة الشركة ـ هذه المرة ـ في المطالبة بموافقة دائمة باستخدام المقطورات هي أن بعض الاجانب قد شرعوا في دراسة بعض مشروعات للمواصلات السريعة في العراق وفارس ، قد تضر بالمصالح البريطانية بصفة عامة ، وبمصالح شركة لينش للملاحة البخارية في نهر دجلة والفرات بصفة خاصة [٤] .

والحق أن الحكومة العثمانية أعلنت معارضتها لأية مشروعات أجنبية للحصول على حق الملاحة في نهر دجلة [٥] ، كما أعلنت رفضها أيضا لمطالب شركة لينش في الحصول على موافقة دائمة لجر المقطورات ، ولم تكتف الحكومة العثمانية بذلك بل أثارت كثيرا من المشاكل والمضايقات في وجه السفن البريطانية بشكل أقوى من ذي قبل .

---

(١) Lynch to under Secretary of state For Foreign Affairs, September 27. 1892, (F.O:78 /5109)

(٢) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص٢٢٦

(٣) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص١٨٣

(٤) نفس المرجع ، ص١٨٤

(٥) قيل أن النهر فلكس مورال F.Moral ممثل البيوت التجارية الالمانية حصل على امتيازات من الفرس والترك بمد خط برى بين بغداد وطهران . وأنه سيسعى إلى الحصول على حق وضع بواخر في نهر دجلة ليرتبط الخط البرى بخط نهرى إلى الخليج العربي . كما أشيع أن شركة مساجيرى Massageries Maritimes التي نظمت رحلات بين البصرة وبمباى تسعى إلى انشاء خط ملاحي لها في نهر دجلة . انظر : عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، هامش ص١٨٤

فقد قامت السلطات العثمانية خلال عقد التسعينيات من القرن التاسع عشر بوضع الكثير من العراقيل في وجه السفن البريطانية المبحرة في منطقة (الفاو Fao) ، سواء عن طريق اجبار السفن على تسليم الاسلحة النارية كما حدث خلال عام ١٨٩٣م ، أو تعرض السفن لابتزاز موظفي الحجر الصحي في الفاو ١٨٩٠ ، ١٨٩٤م هذا بالاضافة إلى مهاجمة الجنود العثمانيين السفن الهندية البريطانية ١٨٩٥ م بحجة البحث عن أسلحة محظورة [١] ولم تكتف الحكومة العثمانية بذلك بل إنها أقامت الحصون العسكرية [٢] في منطقة الفاو وشط العرب ١٨٩٧م [٣] .

ولا شك أن الهدف من وراء هذه الاعمال درء الخطر الذى يمثله تزايد النفوذ البريطاني على المصالح العثمانية في العراق .

وردا على الاجراءات العثمانية طلب السير كورى P.Currie السفير البريطاني في الآستانة من الحكومة العثمانية أن تعامل السفن التجارية الاجنبية في المياه العثمانية على أنها مقرات أجنبية في الاراضي العثمانية ، ولا يمكن أن يقتحمها أحد دون موافقة ممثليها القنصليين [٤] .

---

(١) لوريمر : المصدر السابق ، ج٤ ، ص ٢٣٠٠ ـ ٢٣٠٢

(٢) مدحت باشا والي بغداد أول من فكر عام ١٨٦٩م في بناء التحصينات العسكرية في شط العرب وجعل مدينة (الفاو) مركز قضاء يمتد حتى الزبير وشط العرب ، وتجددت محاولات السلطات العثمانية في بناء التحصينات بعد نفس حملتها على نجد . وفي ١٨٨٣م قام القائد العثماني في بغداد (المشير هدايت باشا) برحلة سرية إلى (الفاو) رافقه فيها متصرف البصرة آنذاك رضا باشا وكان الغرض من هذه الرحلة دراسة الاوضاع الملائمة لاقامة تحصينات عسكرية في الفاو قدرت تكاليفها بحوالي ثلاثة وتسعون ألف ليرة عثمانية . راجع : محمود على الداود : المرجع السابق ، ص ٣١ ، وانظر أيضا : سليم طه التكريتي : المرجع السابق ، ص ٧٧

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر : مذكرة الحصون العثمانية المتعلقة بالفاو وشط العرب في ٢١ يونيو ١٨٩٧م

Note on the Ottoman Fort at Fao on the Shatt Al Arab, 1897(L/P's/18/B 112)

Schofield , Richard: Iran-Iraq Border 1840-1958, Volume 3,(Archive Editions, 1989),PP.741-758.

(٤) لوريمر : المصدر السابق ، ج٤ ، ص٢٣٠٢

وردا على المضايقات التى أثارتها السلطات العثمانية أمام السفن البريطانية ، واقامة الحصون العسكرية فى الفاو ، قررت الحكومة البريطانية تعيين ممثلا قنصليا بريطانيا فى الفاو ، لكن الحكومة العثمانية رفضت أن تعترف بمثل هذا التعيين [١] ، لذلك أرسلت الاولى سفينة حربية [٢] بريطانية إلى الفاو ، أدى وجودها هناك إلى توقف الاعتداءات العثمانية على السفن البريطانية المبحرة فى منطقة الفاو [٣] .

ويبدو أن المشكلات بين شركة لينش والسلطات العثمانية لا تكاد تنتهى ، ففى عام ١٨٩٧م حدث انخفاض فى مستوى المياه فى نهر دجلة فى مناطق متعددة [٤] — والسبب فى هذا الانخفاض كثرة شق القنوات الفرعية لرى الاراضى الزراعية — ، إلى درجة عطلت الملاحة فى النهر [٥] .

وأرادت شركة لينش أن تنتهز هذه الفرصة أيضا وطلبت من السلطات العثمانية الموافقة على استخدام المقطورات بسبب انخفاض المياه فى نهر دجلة ، إلا أن الحكومة العثمانية رفضت الموافقة رفضا باتا ، كما رفض الصدر الاعظم فكرة عرض الموضوع على السلطان عبد الحميد ، حيث إنه كان قد رفض هذا الطلب أكثر من مرة [٦] .

ولأمر لا نعرفه بالضبط وافق السلطان عبد الحميد هذه المرة على تلبية رغبات شركة لينش فى استخدام المقطورات . وأصدر أمرا سلطانيا فى يونيو ١٨٩٩م إلى كل من والى بغداد والبصرة بأن يسمح كل منهما فى دائرة اختصاصه للشركة باستخدام Barges أى المقطورات [٧] .

---

(١) نفس المصدر ، جـ٤ ، ص٢٣٠٢

(٢) سفينة صاحبة الجلالة " لا بونج " التى بقيت قرب (الفاو) حتى مارس ١٨٩٧م ، وبعدها تم سحبها بعد أن حققت الهدف الذى أرسلت من أجله .
لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص٢٣٠٢

(٣) نفس المصدر ، جـ١ ، ص٥٠٩

(٤) بين القرنه والعماره ، وبين كوت العمارة وبغداد .

(٥) Zaki Saleh: Britain and Mesopotamia,...op.cit.p216

(٦) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص١٨٧

(٧) Zaki Saleh : OP.Cit.P. 217

ويبدو أن موافقة السلطان عبد الحميد جاءت نتيجة لضغط الحكومة البريطانية على السلطان ، فى مقابل سحب سفينتيهما الحربيتين من شط العرب ، فقد كانت لبريطانيا سفينتان حربيتان فى شط العرب بحجة مقاومة القرصنة .

وقد أصبح امتياز استخدام المقطورات سارى المفعول منذ أول يوليو ١٨٩٩م إلا أن السلطان عبد الحميد سرعان ما سحب هذه الامتياز مرة أخرى فى أغسطس من نفس العام . ويرجع السبب وراء ذلك القرار إلى ما أصاب سفن " الإدارة الحميدية " من أضرار بالغة [١] . مما أدى إلى تدخل السفير البريطانى فى الآستانة [٢] لصالح شركة لينش وتمسك بأن هناك موافقة صدرت وأن الخلاف يجب أن يتركز على الفترة التى تستخدم فيها المقطورات ، واقترح أن تستخدم المقطورات خلال الفترة التى تبدأ من أول يوليو ١٨٩٩ وتنتهى فى آخر يناير ١٩٠٠م وأن هذا هو أقل ما تطلبه الشركة [٣] .

وأمام اقتراح (أوكونور O'conor) السفير البريطانى فى الآستانة سمح السلطان عبد الحميد لشركة لينش بأن تستخدم المقطورات حتى تنتهى من نقل البضائع المكدسة فى البصرة على ألا تستخدم المقطورات بعد انتهاء هذه المهمة [٤] .

إلا أن الدهاء السياسى البريطانى أراد أن يستفيد من هذا الشرط ولذلك نصح القنصل البريطانى العام فى بغداد، مستر راتسلاو Wratislaw مدير شركة لينش ، بأن يحتفظ بكميات من البضائع الزائدة المتراكمة على الشاطئ [٥] .

ولا شك أن الغرض من وراء هذه النصيحة أن تظل هناك حجة لاستمرار الشركة فى استخدام المقطورات أطول مدة ممكنة استنادا إلى أن السلطان وافق على استخدامها حتى تتخلص الشركة من البضائع المتراكمة على رصيف البصرة .

---

(١) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص١٩٠
(٢) أوكونور O'conor
(٣) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص١٩٠
(٤) نفس المرجع والمكان
(٥) Awratislaw to Taylor, March,5,1900 (F.O. 195/2074)
نقلا عن عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص١٩٣

إلا أن والى البصرة آنذاك محسن باشا فطن إلى ما تريده شركة لينش ، لذلك طلب فى ١١ يونيو ١٩٠١م من القنصل البريطانى فى بغداد أن يوقف الشركة عن استخدام المقطورات ، إلا أنه لم يجد استجابة ، فكرر الطلب مرة أخرى فـــى ١٠ مارس ١٩٠٢م [١] .

فكان رد شركة لينش هذه المرة أن أعلنت أن مستوى المياه فى نهر دجلة أخـذ فى الانخفاض عاما بعد آخر [٢] ، وأن البضائع على أرصفة البصرة مكدسة وتحتاج إلى طاقات اضافية للنقل . ورأت الشركة أن كل هذا يتطلب منها أن تستخدم باخـــرة ثالثة إلى جانب المقطورات [٣] .

وبالقطع رفضت السلطات العثمانية هذه المطالب ، إلا أنه بعد جدال طويـل بين السلطات العثمانية والبريطانية ، وأمام الضغط البريطانى ، وافقت السلطات العثمانية على اضافة سفينة ثالثة ١٩٠٥م إلى شركة لينش بصفة موءقتة وبشرط أن ترفع العلم العثمانى خلال تلك الفترة الموءقتة [٤] .

ولا شك أن هدف السلطات العثمانية من وراء هذا الشرط أن تظل حقوق شركة لينش فى المياه العراقية مستمرة من فرمان ١٨٣٤م دون سواه ، ومن ناحية أخرى وافقت شركة لينش على هذا الشرط حتى تحصل على أكبر قدر ممكن من الامتيازات فى المياه العراقيـة .

وأخيرا نستطيع أن نقول إنه برغم كل القيود والعقبات التى وضعتها السلطات العثمانية أمام شركة لينش ، للحد من الامتيازات التى طلبتها ، فان شركة لينـــش احتكرت تماما الملاحة النهرية فى بلاد ما بين النهرين ، وهذا ما كانت تهدف إليه السلطات البريطانية وسعت من أجله ، حتى تظل شركة لينش هى الشركة الاجنبيـة الوحيدة المحتكرة للملاحة الداخلية فى أنهار العراق .

---

(١) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص١٩٣ ــ ١٩٤
(٢) بسبب ازدياد عدد القنوات الجديدة التى تأخذ من نهر دجلة لرى الاراضى الزراعية .
(٣) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص١٩٤
لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص٢٢٦٨
(٤) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص٢٠١

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف لجأت السلطات البريطانية إلى كل الاساليب الممكنة وغير الممكنة لتدعيم موقف شركة لينش باستمرار .

وليس أدل على ذلك مما عرضته السلطات البريطانية عام ١٩٠٧م على السلطات العثمانية ، وهو فكرة ضم السفن العثمانية إلى شركة لينش ، إلا أن الفكرة بالطبع لم تجد استجابة ، واستمرت المحاولة أيضا بعد قيام حكم الاتحاديين ١٩٠٨م [١] .

إلا أن نواب العراق في مجلس المبعوثين [٢] شكلوا معارضة كبيرة ضد هذا الاجراء ، كما احتج الاهالي خوفا من هيمنة الشركة على أجور النقل [٣] .

وهكذا نجد أن شركة لينش كانت احدى الوسائل التي استخدمتها السلطات البريطانية لتوطيد نفوذها ليس في أنهار العراق فحسب بل في الاراضي العراقية أيضا عن طريق السيطرة الاقتصادية والسياسية . بالتحكم في وسائل النقل والتجارة والسلع المستوردة والمصدرة ، وفي نفس الوقت مساندة القناصل البريطانيين للشركة في الحصول على الكثير من الامتيازات .

وبالرغم من نجاح شركة لينش في استصدار أول فرمان ملاحي لها في أنهار العراق ١٨٣٤م ، إلا أنها ظلت تطالب باستمرار بحقوق وامتيازات جديدة لاحكام السيطرة على أنهار العراق بدون منافس ، وقد تحقق لها ذلك بالرغم من وجود بعض الشركات العثمانية ، إلا أن الهيمنة كانت لشركة لينش التي نالت الدعم المستمر من جانب السلطات البريطانية .

* * *

---

(١) محمد طاهر العمري الموصلي : المصدر السابق ، ص ٢١

(٢) نواب العراق آنذاك في مجلس المبعوثين هما : السيد طالب النقيب ، وسليمان فيضي ، وهما من نواب البصرة .

(٣) حامد البازي : المرجع السابق ، ص ١٦١

ثانيا : السفن الحربية البريطانية فى أنهار العراق :

ومن مظاهر ازدياد النفوذ البريطاني-أيضا ــ فى العراق ، وجود السفن الحربية البريطانية فى المياه العراقية ، فقبل عام ١٨٧٢م كان فى العراق سفينتان حربيتان هما :

(كوميت Comet) الراسية عند المقيمية البريطانية ، والسفينة (ساتليت Satellit) ، وهما تابعتان للحكومة البريطانية .

وقد احتج نامق باشا [1] والي بغداد على وجود السفينتين فى آن واحد فى المياه العراقية ، لدرجة أنه عرض على السلطات البريطانية شراء السفينة كوميت لكى تكون نواه للاسطول النهرى الحربى العثماني فى المياه العراقية [2] .

وبالرغم من موافقة (كمبال Kemball) القنصل البريطاني فى بغداد ، على حصول العثمانيين على الكوميت بل إنه طلب من المسئولين البريطانيين اهداء هذه السفينة إلى الدولة العثمانية [3] . إلا أن البيوت التجارية والشركات البريطانية ضد فكرة وجود سفن عثمانية مسلحة فى المياه العراقية . يضاف إلى ذلك أن حكومة الهند ، رفضت سحب السفينة كوميت من المياه العراقية وقالت إنها تقوم بأعمال بريدية تتطلب وجودها فى تلك المياه ، ولكن كان لا بد من الحصول على موافقة الباب العالي على بقائها ، فتولت السفارة البريطانية أمر التفاوض مع الباب العالي وحصلت منه على موافقة بأن تظل الكوميت فى المياه العراقية ولكن بصفة مؤقتة لنقل المواد اللازمة لمد الخط التلغرافى بين بغداد والفاو [4] .

على أية حال فإن الازمة التى أثارتها السلطات العثمانية بشأن ابعاد السفينة كوميت أو شرائها ، فشلت فى تحقيق أياً من المطلبين ، مما جعل السلطات العثمانية حساسة جداً ضد وجود سفن مسلحة فى المياه العراقية .

---

(١) والي بغداد خلال الفترة من ١٨٦٢ الى ١٨٦٧م .
(٢) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص ١١٩ ــ ١٢٠
(٣) يبدو أن تأييد كمبال Kemball لفكرة شراء نامق للسفينة كوميت يرجع إلى أنه كان يدرك أن هذه السفينة فقدت امكانياتها فعلا ، فلا خطر منها على المصالح البريطانية خاصة فى وجود السفينة الاخرى الحربية ساتليت Satellit
(٤) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص ١٢١

وليس أدل على ذلك من أن رديف باشا والي بغداد (١٨٧٣ ـ ١٨٧٥م) أكد على خطورة هذا الموضوع ، وعلى ضرورة منع السفن الحربية البريطانية من الدخول إلى المياه العراقية ، بالرغم من أن السفن الحربية البريطانية كانت قد اعتادت منذ وقت طويل على الصعود من الخليج العربي إلى شط العرب وتتجاوز البصرة إلى القرنة ، ففي عام ١٨٧٤م اعترض رديف باشا لدى قنصل بريطانيا في بغداد العقيد (هربرت Herbert) ، على صعود سفينة صاحبة الجلالة البريطانية (فيلو ميل Philomel) شط العرب إلى القرنة ، دون تصريح لها بذلك من السلطات المسئولة [١] على اعتبار أن شط العرب ـ صعودا بعد البصرة ـ إنما يعتبر مياها تركية محلية [٢] .

ورد القنصل البريطاني على هذا الاعتراض بالادعاء ، بأن شط العرب " نهر حر " Free River [٣] ، وعمليا يجب أن يكون هكذا ، ولا يمكن أن يكون غير ذلك ، وأن القرنة محطة رئيسية لتصدير التمور [٤] ، وأضاف القنصل أن السلطات العثمانية لم تعترض من قبل على صعود السفن الحربية البريطانية حتى القرنة [٥] .

على اعتبار أن سفينتين حربيتين بريطانيتين هما :
(أكبر Akbar) ، و (أوكلاند Aukland) قد دخلتا المياه العراقية أثناء حرب القرم ١٨٥٣ ـ ١٨٥٦م ، لمعاونة السفينة الحربية الراسية في المياه العراقية كوميت Comet لإرهاب فارس ولم يعترض والي بغداد حينذاك [٦] بل كان يؤيد ذلك [٧] .

ومما لا شك فيه أن ما ذكره القنصل البريطاني في بغداد ، من دخول السفينتين المذكورتين إلى المياه العراقية أثناء حرب القرم ولم يعترض والي بغداد حينذاك بل أيد ذلك ، فهذا شيء طبيعي ومنطقي من جانب والي بغداد ، حيث

---

(١) Memorandum as to the Right of British Ships... Op.cit.P.1(P.R.O.30/29/353).

(٢) لوريمر : المصدر السابق ، جا ، ص ٤٣١

(٣) النهر الحر : هو الذي يكون مفتوحا للملاحة أمام سفن جميع الدول . راجع محمد حافظ غانم (الدكتور) : مبادئ القانون الدولي (القاهرة ، ١٩٦٧م) ، ص ٣٣٥ ولمزيد من التفاصيل عن مشكلة شط العرب : انظر : الفصل السادس.

(٤) Memorandum ... OP.Cit.P.2

(٥) Boc. Cit

(٦) رشيد باشا الكوزلكلي (١٨٥٣ ـ ١٨٥٧م) .

(٧) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص ١٢٨

إن العراق كانت فى ظروف طارئة ، ومعرضة لأخطار الهجوم الروسى على شمال العراق فى الوقت الذى تتعرض فيه العراق للغزو الفارسى ، بينما الظروف الدولية هذه كانت قد تلاشت عام ١٨٧٤م وزال الخطر الخارجي ولذلك اعترض رديف باشا والى بغداد ، على صعود السفن الحربية البريطانية إلى القرنة بدون تصريح من السلطات العثمانية ، " واعتبر أن ذلك عمل عدائى وغزو عسكرى للحدود"[(١)] .

وأمام اصرار رديف باشا على منع السفينة الحربية (فيلوميل Philomel) من الصعود إلى القرنة ، رفع الامر إلى الباب العالى ، ودارت المفاوضات بين السلطات العثمانية والبريطانية ، وفى النهاية رضخت السلطات العثمانية للضغط البريطانى تاركة مثل هذه القضايا بدون حسم[(٢)] مما ترتب على ذلك تكرارها .

ففى عام ١٨٨١م أعيد فتح باب المشكلة مرة أخرى بطريقة غير مباشرة ، وذلك من خلال رسالة من وزير الخارجية العثمانى إلى الحكومة البريطانية واقترح فيها : أنه يجب أن تصدر الاوامر من السلطات البريطانية لمنع السفن الحربية البريطانية من المرور (أبعد من القرنة) ، وذلك بهدف تفادى أى صدام[(٣)] .

وهنا نلاحظ أن وزير الخارجية العثمانى أعطى امتيازا جديدا للسفن الحربية البريطانية دون قصد وهذا خطأ كان يجب ألا يقع فيه ، فقد صرح فى الرسالة المذكورة ألا تبحر السفن الحربية البريطانية (أبعد من القرنة) ، والصواب ألا تبحر (أبعد من البصرة) ، وبالفعل انتهزت السلطات البريطانية هذا الخطأ وصدرت الاوامر للسفن الحربية البريطانية ألا تتعدى القرنة .

وهكذا كان المسئولون البريطانيون يدعمون مركزهم ونفوذهم فى العراق ، وينتهزون الفرص للحصول على امتيازات جديدة يضيفونها إلى امتيازاتهم السابقة وفى نفس الوقت التحايل ببعض الاساليب الغامضة للحصول على امتيازات جديدة . وليس أدل على ذلك من قيام القنصل البريطانى فى بغداد برحلات فى نهر دجلة صعودا وهبوطا بين البصرة والموصل على ظهر السفينة الحربية الملحقة بالمقيمية البريطانية

---

(١) Memorandum ... OP. Cit.P.3

(٢) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص١٢٨ ، ١٢٩

(٣) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص٢٢٨٨ ـ ٢٢٨٩

فى بغداد ، واعتبر أن ذلك امتيازا له ، وبرغم احتجاج السلطات العثمانية على هذه الرحلات ولكن بدون جدوى .

ففى عام ١٨٨٥م قام مستر (بلاودن Plowden) القنصل البريطانى فى بغداد برحلة فى السفينة كوميت فى أعلى دجلة ووصل إلى (تكريت) وذلك بعد أخذ موافقة مسبقة من حكومة الهند والسفير البريطانى فى الآستانة ، ورغم احتجاجات الباب العالى على استخدام الكوميت بعد بغداد [1] إلا أن هذه الاعتراضات لم يكن لها أى رد فعل ايجابى لدى السلطات البريطانية .

وهكذا حصلت السلطات البريطانية على امتيازات جديدة تضاف إلى الامتيازات السابقة وتدعم مركزها ونفوذها فى العراق ، ولا شك أن من مصلحة بريطانيا الحصول على امتيازات على هذا النحو الذى بيناه ، حيث أن هذه التسهيلات العثمانية للسفن البريطانية ليست مدونة فى معاهدة رسمية ، الامر الذى يمنع الدول الكبرى الاخرى من الحصول على نفس التسهيلات [2] .

* * *

---

(١) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص ٢٢٩٠

(٢) نقصد بهذا استخدام الدول الكبرى الموقعة على معاهدات الامتيازات للمادة الخاصة بأن تعامل كل دولة منها معاملة الدولة الأكثر رعاية "The Most Favoured Nation"

ثالثا : مشـروع سكة حديـد الفرات:

ولم تكتف بريطانيا بالامتيازات التي حصلت عليها بالنسبة للملاحة النهرية ، والتواجد المسلح في أنهار العراق ، بل إنها سعت أيضا إلى فرض نفوذها على الطرق البريـــة وذلك من خلال انشاء خط حديدي في العراق وهو مشروع سكة حديد وادي الفـرات . وهذا الخط بلا شك سيوفر وقتا كبيرا وجهدا عظيما ، خاصة أن ذلك العصر كان عصـــر ازدهار كبير للسكك الحديدية في أوربا حينذاك ، وفي نفس الوقت يعطي نفوذا أكبـــر للوجود البريطاني في العراق .

وترجع قصة هذا الخط الحديدي البريطاني إلى ماقبل حرب القرم (١٨٥٣ـ١٨٥٦م) حيث اقترح أحد موظفي السكك الحديدية في الهند عام ١٨٣٠م فكرة وصل الخليـــج العربي بالبحر المتوسط بسكة حديد عبر العراق [١] . وبالتالي تتحقق فكرة ايجاد الطريق المختصر إلى الهند ، إلا أن الحكومة البريطانية لم تلتفت إليه آنذاك ، ولكن فريقا مـــن الساسة البريطانيين أدركوا أهمية المشروع في منتصف الخمسينيات من القرن التاسع عشـــر وأخذوا يبثون الدعاية له ، وكان في مقدمتهم السير وليم أندرو [٢] W.P.Andrew الذي أسس شركة سكة حديد وادي الفرات ١٨٥٦م وعين الجنرال جسني Chesney رئيسا للمهندسين فيها [٣] .

ولا شك أن من الاسباب المؤيدة للمشروع حينذاك هو تبلور مشروع قناة السويس باشراف فرنسا هذا من ناحية ، وكذلك نشوب ثورة الجند (السيبوي Sepoy) في الهنـــد ١٨٥٧م [٤] التي أدت الى أن ينظر الانجليز إلى طريق العراق كقاعدة لمواجهة هـــذه الضرورات العسكرية ، وكطريق بديل ينافس مشروع قناة السويس ، وفي نفس الوقت تعزيـــز امبراطوريتهم في وجه الخطر الروسي [٥] .

---

(١) فيصل محمد الارحيم : المرجع السابق ، ص ١٧٢

(٢) أحد موظفي السكك الحديدية في الهند ، ومن ذوي الخبرة والشهرة الكبيـــرة انظـر :
Fraset, David: The Short Cut To India, :
(London, 1909).P.36

(٣) عبد الفتاح ابراهيم : المرجع السابق ، ص ٥٢

(٤) زكي صالح : مجمل تاريخ العراق الدولي ... ص ٤٩

(٥) Layard, A.H : OP. Cit, PP.5-9

وهكذا وجدت بريطانيا نفسها فى حاجة ماسة إلى خطوط مواصلات سريعة بين بريطانيا والهند لمواجهة مثل هذه الاحداث، ولحمل الرسائل والبريد والجنود بالاضافة لاستخدامه فى نقل تجارتها الخارجية ، وبذلك توطد سيطرتها الاقتصادية والاستراتيجية على هذه المنطقة .

وعلى الرغم من هذه الاهمية لخطوط المواصلات الحديدية لبريطانيا إلا أن هذا المشروع لم يظهر إلى حيز التنفيذ ، فقد كان طابع السياسة البريطانية المتمهلة البطيئة هو الذى جعلها تؤجل قيامها بهذا المشروع ، وأحجمت الحكومة البريطانية عن تأييده ، وعن أية مساهمة فيه [١] .

فقد أذعن رئيس الوزراء البريطانى (اللورد بالمرستون Lord Palmerston) لتأثير نابليون الثالث الذى عارض فكرة مد سكة حديد بريطانية فى بلاد الشام وهى التى كانت أشبه بمنطقة نفوذ فرنسية [٢] .

كانت العلاقات البريطانية الفرنسية جيدة بعد أن خرجتا من حرب القرم (١٨٥٣ – ١٨٥٦م) صديقتين ، فقد تمكنتا من القضاء على أحلام روسيا فى الوصول إلى البحر المتوسط والاستيلاء على المضايق [٣] فأهمل المشروع إلى حين .

ولم تثر الدعوة إلى المشروع مرة أخرى إلا خلال المدة (١٨٧١ – ١٨٧٢م) حينما عين مجلس العموم البريطانى لجنة لوضع تقرير حول مشروعات المواصلات الحديدية [٤] .

ولم يبق فى سبيلها سوى افتتاح قناة السويس ، وبقى طريق الفرات موضوعا على بساط البحث إلى أن تم لبريطانيا القبض على قناة السويس بشرائها أسهم الخديو اسماعيل باشا [٥] ، وبايجادها بابا للتدخل فى شؤون مصر بحجة

---

(١) ومثل هذا المشروع كان يحتاج إلى دعم الحكومة المالى . فقد قدرت تكاليف الخط الكاملة بما بين (٨٠,٠٠٠ – ١٠٠,٠٠٠) جنيه للميل الواحد ورأس المال المطلوب ٨,٥ مليون جنيه . انظر : لوريمر : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٢١٤٢
(٢) زكى صالح : المرجع السابق ، ص ٤٩
(٣) فشر : هـ . أ . ل : تاريخ أوربا فى العصر الحديث (١٧٨٩ – ١٩٥٠م) ، تعريب أحمد نجيب هاشم ، وديع الضبع ، الطبعة الثامنة ، (القاهرة ، ١٩٨٤) ، ص ٢٢١ – ٢٢٥
(٤) لوريمر : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٢١٤٢ – ٢١٤٩
(٥) فقد أوشكت خزينة مصر فى عهد الخديو اسماعيل باشا على الافلاس فانتهزت بريطانيا الفرصة واشترت ما لمصر من أسهم فى شركة قناة السويس .

حماية مصالح الدائنين من الرأسماليين الانجليز [1] . فأهمل المشروع حينا من الزمن حتى عاد إلى الوجود في الثلث الاخير من القرن التاسع عشر حين قيام الثورة العرابية في مصر ، وتقدم نفوذ روسيا في تركستان . غير أن ظهوره هذه المرة كان قصير الامد ، اذ تلاشى مرة أخرى بخمود الثورة العرابية وتوقف روسيا عن التقدم نحو الهند .

واختفت معه مشاريع السكك الحديدية بين أوربا والخليج [2] . إلى أن عاد إلى الوجود للمرة الاخيرة بمحاولة روسيا في أواخر القرن التاسع عشر انشاء سكة حديد تكون نهايتها في الكويت وسعي المانيا لانشاء سكة حديد بغداد [3] . ومع ذلك فان مساهمة الحكومة البريطانية في المشروع كانت لا تزال تعتبر شرطا أساسيا لنجاحه وفي هذه المرة أيضا أحجمت الحكومة عن المساهمة فيه ، فكان نصيبه الاخفاق [4] .

هذه خلاصة قصة سكة حديد وادى الفرات التي بقيت مدارا للبحث ما يقرب من المائة عام ، وكانت من أهم العوامل التي ساقت بريطانيا إلى الاهتمام بشؤون الشرق الادنى والخليج العربي ، وروجت فكرة حاجة الامبراطورية إلى السيطرة على بلاد الرافدين لضمان سلامة أقصر الطرق إلى الهند .

ومع أن المشروع لم يأخذ طريقه إلى التنفيذ ، إلا أن ذلك لم يقلل من أهمية وادى الرافدين في نظر المسؤلين البريطانيين الذين أحكموا سيطرتهم على العراق بالعديد من الامتيازات والمشروعات الاخرى .

ولا شك أن تغير الظروف الدولية واحتلال بريطانيا لمصر وسيطرتها على قناة السويس كان من العوامل الرئيسية في صرف نظر بريطانيا على اتمام مشروع سكة حديد وادى الفرات .

* * *

---

(١) عبد الفتاح ابراهيم : المرجع السابق ، ص ٦٨
(٢) كان هناك مشروع " تقدم به ايطالي يدعى ATonietto الذى يمثل مجموعة من أصحاب رؤوس الاموال الايطاليين ، وكذلك المهندس الفرنسي مسيو كوتار Kottard الذى يرأس سكة حديد في تركية ، وكذلك الروسي الكونت كابنست Kapnist انظر :
Chiha.H: OP.Cit.P
(٣) عبد الفتاح ابراهيم : المرجع السابق ، ص ٦٨
(٤) زكي صالح : المرجع السابق ، ص ٥٠

رابعا : انشاء دوائر البرق والبريد في العـــراق :

ولجأت بريطانيا إلى وسائل أخرى لتعزيز نفوذها في العراق ، تمثلت فـــي قيامها بمد خطوط برقية (تلغراف) بين بغداد والهند عن طريق البصـــرة . وكان أول اتصال برقي بين بغداد والاستانة في ٢٧ يونيو ١٨٦١م [١] . وبحلـــول عام ١٨٦٧م كانت بغداد ترتبط بخطوط برقية مع الفاو ، وفي أكتوبر ١٨٦٤م ارتبطت بخطوط برقية مع خانقين ومنها الى المدن الفارسية ومع الخليج العربي والهنـد عن طريق خط البصرة ، علاوة على اتصالها مع الاستانة [٢] .

ويبدو أن هذه الشبكة من الخطوط ، لم تبدأ في العمل إلا في عام ١٨٦٥م بعد أن انشئت في تلك السنة دائرة للبرق في مدينة بغداد [٣] . كما ربطت بغداد أيضا بأوربا بخط برقي يمر عن طريق حلب في السنوات الاولى من القرن العشريـــن [٤] .

وهكذا أصبحت خطوط المواصلات البرقية هي الوسيلة الوحيدة لربط الشرق بالغرب عبر العـــراق .

أما بالنسبة لدوائر (البريد) ، فلم تشهد العراق خدمة بريدية منتظمة إلا فـي عام ١٨٦٨م [٥] عندما تأسست في تلك السنة مكاتب بريد هندية بريطانية في البصـــرة وبغداد [٦] ، وكانت تابعة لحكومة الهند البريطانية ، واستمرت الخدمة البريديـــة

---

(١) نابليون الماريني : تنزه العباد في مدينة بغداد ، (بيروت ، ١٨٨٧م) ، ص٥٦

(٢) لونكريك : المصدر السابق ، ص٢٨٣

(٣) عباس العزاوي : تاريخ العراق ... جـ٧ ، ص١٣٢ ، ١٥٣

(٤) لوريمر : المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، جـ٣ ، ص١٠٣٤

(٥) وقبل تلك السنة ــ ١٨٦٨م ــ كان البريد في العراق يقتصر على بريد (الابل) الذي فتحته شركة الهند الشرقية بعد عام ١٨٣٠م . لمزيد من التفاصيل انظر : بديع ، سرو ليس : المرجع السابق ، ص٧٩ ــ ٨٠

(٦) Ireland : OP.Cit. P.47.

البريطانية في العمل بصورة منتظمة طوال عشر سنوات[١] . وقد حظيت هذه المكاتب بتأييد السير أ . كمبال Kemball[٢] ، القنصل البريطاني في بغداد ، وقد سهل تنفيذ هذا المشروع ـ مكاتب البريد ـ عدم وجود خدمة بريدية تركية ، وعدم ظهور معارضة سياسية من جانب السلطات العثمانية خلال تلك الفترة[٣] .

غير أن الدولة العثمانية شاركت ١٨٧٨م في مؤتمر باريس للبريد الدولي ، وقامت بعد ذلك بالتوسع في انشاء دوائر بريدية في مدن ولاياتها كافة ، ومنذ ذلك الحين فصاعدا كانت دوائر البريد البريطانية تلاقي ضغوطا[٤] من السلطات العثمانية لايقاف أعمالها في العراق[٥] .

ويبدو أن السلطات العثمانية لجأت الى هذه الضغوط لانها أدركت ضرورة التخلص من منافسة دوائر البريد البريطانية في العراق لانها بامكانياتها الناشئة لا تستطيع منافستها . فضلا عن أنها أدركت ضرورة احكام قبضتها وسيطرتها على ولاياتها وتأمين استتباب الامن والاستقرار فيها ، وتدعيم الادارة المحلية في الولايات ، وتحسين كفاءتها في أداء الاعمال المناطة بها عن طريق سيطرتها على وسائل الاتصال البريدية والبرقية .

---

(١) خلال الفترة من ١٨٦٨ إلى ١٨٧٨م . أنظر : لونكريك : المصدر السابق ، ص٣٢٣

(٢) وقد مثل أرنولد كمبال بريطانيا في العراق ثلاث مرات الاولى خلال عام ١٨٥١م ، والثانية في الفترة من مارس ١٨٥٥م إلى أكتوبر ١٨٥٩م ، أما الثالثة فكانت خلال الفترة من أبريل ١٨٦١ إلى أغسطس ١٨٦٨م . انظر : الملحق رقم (٦) الممثلون السياسيون البريطانيون في بغداد قبل عام ١٨٧٢م .

(٣) لوريمر : المصدر السابق ، القسم التاريخي ، جـ٦ ، ص٣٥٥٠ ـ ٣٥٥١

(٤) لمزيد من التفاصيل عن : محاولات الحكومة العثمانية لالغاء مكاتب البريد الهندية البريطانية في العراق انظر : لوريمر : المصدر السابق ، جـ٦ ، ص٣٥٥٤ ـ ٣٥٥٨

(٥) لونكريك : المصدر السابق ، ص٣٢٤

وبالرغم مما واجهته دوائر البريد البريطانية فى العراق من معوقات من جانب السلطات العثمانية ، إلا أنها استمرت فى عملها حتى نشوب الحرب العالمية الاولى [١] .

وليس أدل على ذلك من أن معظم اتفاقيات البريد خط البصرة بغداد ، كانت تقوم بها شركة بريطانية [٢] هى شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية (لينش) . وهذه الشركة كما ذكرت سابقا استطاعت توطيد نفوذها فى العراق عن طريق الحصول على المزيد من الامتيازات والتسهيلات بمساندة الحكومة البريطانية لها .

* * *

---

(١) Ireland : OP.cit. ,PP.47,57

(٢) انظر جدول اتفاقيات البريد : لوريمر : المصدر السابق ، جـ٦ ، ص٣٥٦٧

خامسا : تقوية مركز المقيمية البريطانية فى العراق :

لم يقتصر تغلغل النفوذ البريطاني فى العراق ، على هيمنتها على الملاحـة النهرية فى أنهار العراق ، وعلى وجود السفن الحربية البريطانية فى الميـــاه العراقية ، وعلى تحكمها فى خطوط المواصلات البريدية والبرقية فحسب. انمــا أضافت إلى ذلك أيضا تقوية مركز المقيمية البريطانية فى العراق ، لدرجة أن ممثليها أصبحوا وكأنهم ممثلون سياسيون لدى دولة مستقلة لا مقيمون أجانب فى ولايـــة عثمانيـــة .

حتى أن شخصية المقيم البريطاني فى العراق صارت أكثر أهمية من شخصيــة السفير البريطاني في الآستانة ، كما ارتفعت مكانة وكلاء أو ممثلى بريطانيا أيضا فـى كل من البصرة والموصـل [١] .

على أن بداية ظهور التمثيل القنصلى الرسمي البريطانى فى العراق [٢] كان فى البصـرة وليس فى بغداد ، ويرجع ذلك بلا شك لموقعها الاستراتيجي والاقتصادى .

---

(١) Longrigg, Stephen Hemslay :Four Centuries of Modern Iraq,(London, 1925),P. 280.

(٢) الولايات العربية الواقعة تحت السيادة العثمانية ، ومنها ولايات العراق الثلاث لا تستطيع أن تمارس أى علاقة سياسية خاصة مع دولة أجنبية إلا عن طريق الدولة صاحبة السيادة ، كما أنها محرومة من أى تمثيل سياسى فى العواصم الاوربيـــة انظر : أحمد عزت عبد الكريم (الدكتور) : العلاقات بين الشرق والغرب وأوربـــا فى القرنين السادس عشر والتاسع عشر ، فصل من كتاب " دراسات تاريخية فـــى النهضة العربية الحديثة " ، (القاهرة ، د .ت) ، ص ٢٣٥

ونظرا لهذه الاهمية حول الانجليز وكالتهم التجارية في البصرة الى قنصلية في عام ١٧٦٤م[١] ، ولم تعد مهمة الوكيل البريطاني أن يرعى الامور التجارية فحسب، بل كان عليه أيضا أن يقوم بالمهام السياسية ، وكان القنصل البريطاني في العراق يلقب بالمقيم[٢] .

وكان المقيم البريطاني في العراق يتمتع بامتيازات كبيرة · ففي عام ١٧٦٤م صدر فرمان عثماني رخص للقنصل البريطاني في البصرة ، حق تشكيل حرس عسكري ، ووضع سفينة خاصة تحت تصرف المقيمية ، بالاضافة إلى الاحتفال بذكرى ميلاد ملك بريطانيا بقرع الطبول[٣] .

وقد بلغت مكانة مقيمية البصرة درجة من الاهمية جعلت شخصية القنصل البريطاني تطغى على شخصية متسلم البصرة ، لدرجة أن تعيين متسلم البصرة كان يتوقف على أخذ رأى القنصل البريطاني هناك[٤] .

وفي عام ١٨٧٣م أطلق على الممثل البريطاني في البصرة لقب (مساعد الوكيل السياسي Assistant Political Agent) بدلا من لقب (الوكيل البريطاني British Agent)[٥] ، وأول من حمل هذا اللقب الجديد مستر (روبرتسون Robertson) الموظف المعاون في شركة لينش[٦] ، بترشيح من كمبال Kemball كمكافأة لمستر روبرتسون على خدماته الممتازة في قضية كشمير[٧] ، وكان من أثر هذا التغير أن أصبح روبرتسون عضوا في الهيئة السياسية الهندية ·

---

(١) عبد العزيز نوار : داود باشا والي بغداد ··· ص١٩٢

(٢) حامد البازي : المرجع السابق ، ص٣٠ · أنظر الملحق رقم (٨) الممثلون السياسيون البريطانيون في البصرة قبل عام ١٨٧٢م·

(٣) فيصل محمد الارحيم : المرجع السابق ، ص١٦٦

(٤) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص٢٩٦

(٥) لأنه قبل عام ١٨٨٠م لم يكن في بغداد مقيمية بريطانية ، والمقيمية البريطانية الوحيدة كانت في البصرة ، ولذلك كان يطلق على القنصل البريطاني هناك لقب الوكيل البريطاني · أنظر : اللواء ، العدد ٣٦٠٢ ، في ٦ يونيو ١٩١١م ، ص١

(٦) وكان معظم وكلاء القناصل في البصرة مرتبطين بشركة لينش اقتصاديا كشركاء في هذه الشركة ، ولا شك أن هذا كان من عوامل تذليل كثير من الصعوبات التي واجهت الشركة · أنظر : عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص٢٩٧

(٧) لوريمر : المصدر السابق ، ج٤ ، ص٢١٧٢

وفي عام ١٨٧٩م ، أي بعد أن أصبحت البصرة ولاية قائمة بذاتها بدلا من متصرفية ، ارتفعت درجة التمثيل البريطاني فيها ، وأصبح يطلق على الممثل البريطاني لقب" قنصل صاحبة الجلالة " بدلا من لقب " مساعد القنصل " ، وجاءهذا التغيير بناءا على الطلب المقدم من مستر روبرتسون Robertson وسانده فيه المفوض البريطاني في بغداد (1) .

ويبدو أن ارتفاع درجة التمثيل البريطاني في البصرة كان يرجع لاهمية البصرة الاقتصادية ، حيث تزايد حجم تجارة البصرة مع بريطانيا بصورة كبيرة ، اذ كانت البصرة على اتصال اقتصادى مباشر بالهند ، يضاف الى ذلك أن البصرة أصبحت محل دراسة مشروعات خطوط المواصلات العالمية .

وفي عام ١٨٨٤م (٢) أثيرت مشكلة الحصول على براءات قنصلية تركية لكل مساعد ممثل سياسي يعين مؤقتا أو دائما للعمل في البصرة بحيث يسمى قنصلا . وليس أدل على ذلك مما حدث أثناء غياب مستر روبرتسون القنصل الدائم في اجازته السنوية حيث قدم طلب حينذاك للحصول على براءة جديدة باسم (رامساى Ramsay) الضابط المعين للخدمة بدلا من مستر روبرتسون ، إلا أن الباب العالي لم يبت فى هذا الطلب ، فما كان من حكومة الهند إلا أن أبلغت الباب العالي بأن وزارة الخارجية البريطانية لها صلاحية تعيين من تشاء كقائم بأعمال الوكالة دون الرجوع الى الباب العالي طالما أن القنصل الدائم حامل البراءة مازال موجودا (٣) .

---

(١) وكان مستر روبرتسون خاضعا في منصبه الجديد للشرط الذى وضعته وزارة الخارجية البريطانية فى لندن بأن ذلك التعيين لا يرتب عليه لمستر روبرتسون أية حقوق على حكومة صاحبة الجلالة لقاء خدماته كقنصل لصاحب الجلالة ، وسوف يظل تحت دائرة اختصاص القنصل العام لصاحب الجلالة في بغداد كما كان من قبل . أنظر : لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص٢٣٣٨

(٢) في عام ١٨٨٤م أصبحت البصرة ولاية مستقلة قائمة بذاتها عن بغداد للمرة الثانية بعد أن كانت سنجقا تابعا لولاية بغداد .

(٣) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص٢٣٣٨ ـ ٢٣٣٩

ويبدو أن رفض الباب العالي البت في اعطاء براءات قنصلية لمساعد الممثل البريطاني في البصرة حينذاك ، يرجع للمشاعر العدائية ضد بريطانيا من قبل السلطات العثمانية في البصرة ، ويرجع أيضا لما كانت تبثه الصحف المصرية آنذاك ضد بريطانيا في أعقاب احتلالها لمصر [1] .

كما أثيرت في العام التالي ـ ١٨٨٥م ـ مشكلة من نوع آخر ، حينما شرع الرائد (موكلر Mokler) مساعد الممثل السياسي في البصرة بصفته قنصلا موءقتا ، يكتب لوزير الدولة للشوءون الخارجية لصاحبه الجلالة مباشرة دون الرجوع إلى المفوض السياسي البريطاني في بغداد . فاعترض الرائد (تويدي Tweedie) المفوض السياسي في بغداد على هذه البدعة ، وصدر الامر من حكومة الهند [2] بأن مساعد الممثل السياسي في البصرة يجب أن يبعث بمراسلاته القنصلية إلى وزارة الخارجية البريطانية عن طريق القنصلية العامة لصاحبة الجلالة البريطانية في بغداد [3] .

أما بالنسبة للتمثيل القنصلي البريطاني في بغداد ، فبالرغم من أن البصرة أسبق زمنا من بغداد في وجود التمثيل الدبلوماسي البريطاني إلا أن بغداد أصبحت ذات تأثير قوي وفعال عن البصرة .

ولا شك أن هذا التغير يرجع إلى عام ١٧٩٨م حيث كانت الحملة الفرنسية على مصر أقوى دافع لبريطانيا لتقوية تمثيلهم الدبلوماسي في العراق لمراقبة النشاط الفرنسي النامي في الشرق الادنى [4] .

---

(١) Consul Crow to Sir N.O'conor, Bussorah, June 10,1905. (F.O.406/23.No.34. Confidential.)

(٢) كانت حكومة الهند هي المسئولة عن تعيين الممثل السياسي البريطاني في البصرة ولكن بعد عام ١٨٩٨ م حولت أمر الاشراف على تلك الوظيفة ـ باختيارها ـ إلى حكومة صاحبة الجلالة ، نظرا للصعوبات التي واجهت حكومة الهند في تعيين ممثل دائم لها في البصرة ، لكن الحكومة الهندية ظلت تغطي نفقات هذه الوظيفة انظر : لوريمر : المصدر السابق ، جـ١ ، ص٥١٠

(٣) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص٢٢٣٩

(٤) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص٢٨٣

فقد أدركت بريطانيا أن الفرنسيين قد يحاولون أن ينفذوا إلى الهند ، إما عن طريق البحر الاحمر أو إما عن طريق الخليج عبر العراق [(١)] .

ونتيجة لهذا التطور رأت حكومة صاحبة الجلالة البريطانية ارسال ممثل سياسي لها في بغداد [(٢)] في أغسطس ١٧٩٨م ، كما قامت بتأسيس مقيمية بريطانية في بغداد ١٨٠٢ [(٣)] . عندئذ أصبحت بغداد مركز القنصل البريطاني العام ، بينما أصبحت مقيمية البصرة والموصل صورة مصغرة من المقيمية البريطانية في بغداد ، وأصبح قنصل البصرة يتبع المقيمية البريطانية في بغداد .

ويبدو أن موقع بغداد القريب نسبيا من بلاد الشام حيث الحملة الفرنسية هذا من ناحية ، وبالاضافة إلى عدم الاستقرار الإداري في البصرة من ناحية أخرى ، من العوامل الرئيسية في تغير أهمية ومكانة كل منهما .

وقد كانت مقيمية بغداد تتمتع بامتيازات كثيرة خولها لها السلطان العثماني [(٤)]. فقد كان لها قوة من الحرس الهندي (السيبوى Sepays) ، وكان في المقيمية طبيب خاص [(٥)] ، وعدد من السكرتيريين والتراجمة ، بالاضافة إلى أنه كانت ترسو في نهر دجلة سفينة [(٦)] بريطانية مسلحة تقف أمام المقيمية تحرسها باستمرار . ولقد كانت مهمة هذه السفينة في حماية المصالح البريطانية لا تقل أهمية عن مهمتها في نشر النفوذ البريطاني في العراق .

---

(١) لوريمر : المصدر السابق ، ج٤ ، ص٢٣٨٧
(٢) مستر هارفارد جونز بريدج Harfard Jones Brydges
(٣) وهي تعتبر ثاني مقيمية بريطانية في العراق ، بعد مقيمية البصرة التي أنشأت ١٧٦٤م .
(٤) انستاس ماري الكرملي : خلاصة تاريخ العراق ، منذ نشوءه إلى يومنا هذا ، (البصرة ، ١٩١٩م) ، ص٢٠٨
(٥) ولكنه كان يقوم بعلاج بعض كبار رجال البلاد .
(٦) كانت نيتوكريس هي سفينة المقيمية البريطانية حتى ١٨٤٩م ، ومن بعدها السفينة كوميت (Comet)

فقد استخدمها القناصل البريطانيون في تنقلاتهم بين المدن العراقية ، صعودا وهبوطا في أنهار العراق دون اعتراض من السلطات العثمانية ، فقد نصت البراءة الاولى التي منحها الباب العالي لأول مفوض بريطاني في بغداد [١] ١٨٠٢م على أنه " اذا رأى القنصل المذكور أن من المحتم سفره إلى مكان في البلاد سواء أكان ذلك بطريق البر أو بطريق البحر (النهر) فلن يعترض أحد في المحطات أو الموانئ التي يصل إليها ولن يزعج أحد خدمة أو دوابه أو أمتعته أو أي شيء يتعلق به " [٢] .

ويبدو أنه منذ صدور البراءة الاولى ١٨٠٢م حتى ١٨٨٥م ، لم يلق أي قنصل بريطاني ، أي اعتراض على حرية تنقلاته في الولاية - بغداد - من قبل السلطات العثمانية ، وليس أدل على ذلك من قيام مستر (رتش C.J. Rich) ، والرائد (هنري رولنسون H. Rawlinson) ، والرائد (كمبال Kemball) [٣] برحلات عديدة وشاملة ابان توليهم للمقيمية البريطانية في بغداد أو المعتمدية السياسية ولم يعترض عليها أحد .

إلا أنه في عام ١٨٨٥م اعترض الباب العالي ضد رحلة قام بها المقيم البريطاني العقيد (تويدى Tweedie) [٤] في نهر دجلة صعودا بعد بغداد على سفينة المقيمية " الكوميت " ، ولكن المقيم ذكر أنه قام بمجرد زيارة استوجبها عمله القنصلي ، وفي نفس العام ، اعترضت الحكومة العثمانية على رحلة كان المقيم يعتزم

---

(١) الممثل البريطاني في بغداد هو أول مفوض سياسي في الجزيرة العربية التركية ممثل لحكومة الهند ، وهو نائب قنصل عام لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية في باشوية بغداد . انظر : لوريمر : المصدر السابق ، ج٤ ، ص٢٣٠٦

(٢) نفس المصدر ، ج٤ ، ص٢٢٩٥

(٣) انظر الملحق رقم (٧) الممثلون السياسيون البريطانيون في بغداد (١٨٧٢-١٩٠٨م)

(٤) تولى مقيمية بغداد خلال الفترة من ٢٤ يوليو ١٨٨٥ الى ٢٤ يونيو ١٨٨٨م .

القيام بها لأسباب رسمية إلى كربلاء والنجف ، إلا أنه في بداية عام ١٨٨٦م سحبت الحكومة العثمانية اعتراضاتها ، واستعاد المقيم حريته في الحركة داخل اقليم عمله [١] .

وهكذا أعيد تثبيت حق تنقل المفوض البريطاني كما يشاء ، ولم يعد هذا الحق موضع شك لدى السلطات العثمانية ، وقام الرائد (نيومارش New March) بعديد من الرحلات في أماكن مختلفة من البلاد وذلك أثناء عمله كمفوض (١٩٠٢ – ١٩٠٦م) في بغداد .

ومما لا شك فيه أن اتساع نفوذ المفوض السياسي البريطاني في بغداد جعله يطلب من حكومة الهند ١٨٩٤م تعيين ممثل قنصلي لبريطانيا في الفاو ، ويرجع السبب وراء هذا الطلب إلى مضايقات السلطات العثمانية المستمرة للسفن الهندية البريطانية في أسفل شط العرب خاصة في موسم تصدير التمور [٢] .

وأمام تعاظم النفوذ البريطاني في العراق وازدياده ، ارتفعت درجة التمثيل البريطاني في بغداد في نهاية القرن التاسع عشر ، فأصبح وكيل بريطانيا في بغداد بدرجة ممثل ممتاز [٣] .

وليس أدل على ذلك من اعادة تصنيف الممثل البريطاني في بغداد في مرتبة مقيم [٤] وعرفت وظيفته على أنها وظيفة مفوض بدلا من وظيفة ممثل سياسي ، كما كان من قبل ، وكان مستر بلاودن Plowden (١٨٨٠–١٨٨٥م) أول عضو من الموظفين المدنيين في الهند يعيين في بغداد في هذه الوظيفة [٥] .

---

(١) لوريمر : المصدر السابق ، جـ١ ، ص٤٧٣
ولمزيد من التفاصيل أنظر : نفس المصدر ، جـ٤ ، ص٢٢٩٦ – ٢٢٩٧
(٢) نفس المصدر ، ص٢٣٤٣ . وشهور تصدير التمر هي : سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر من كل عام .
(٣) Longrigg: OP. cit. PP. 279-280
(٤) وكانت مرتبة المقيم حرم منها الممثل السياسي البريطاني في بغداد منذ وفاة مستر رتش Rich في عام ١٨٢١م . لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ص٢٣٠٥
(٥) نفس المصدر والمكان .

أما بالنسبة للتمثيل السياسي البريطاني في الموصل ، فيرجع بداية التفكير فيه إلى اهتمام الدوائر السياسية البريطانية بأن يكون لها تمثيل سياسي في الموصل إلى فترة الصراع بين محمد علي والي مصر والسلطان العثماني محمود الثاني [١] .

ولا شك أن انشاء الوكالة البريطانية في الموصل في أعقاب موقعة نزيب يونيو ١٨٣٩م كان مرتبطا كل الارتباط بأحداث الشام وخطط بريطانيا ضد المصريين هناك فقد أصبحت بريطانيا في حاجة ماسة إلى ممثل سياسي يراقب النشاط المصري صوب الموصل بدقة .

ويبدو أن سقوط الموصل في يد يحيى الجليلي في أعقاب استيلاء الجيش المصري على حلب في ١٨٣٢م كان درسا وعاه المسئولون البريطانيون ، وخشوا من أن تتكرر المسألة بعد نزيب ، فعملوا على أن يكون لهم تمثيلهم الدبلوماسي في الموصل بحيث يكون حلقة اتصال بين قناصل بريطانيا في العراق وقناصلها في الشام [٢] .

وكان أول من تولى وكالة الموصل كريستيان رسام [٣] Christian Rassam ديسمبر ١٨٣٩م ، وكان مهتما بالنواحي الثقافية والتبشيرية ، بالاضافة إلى مسئولياته السياسية ، ويرجع نجاح رسام في مهمته كوكيل سياسي بريطاني في الموصل أنه كان مواطنا عثمانيا كلديا من أهل حلب ، وأصبح مصطبغا بالصبغة الانجليزية من حيث التفكير السياسي والديني والعاطفي اذ تحول إلى المذهب البروتستانتي [٤] .

وقد لوحظ أن كريستيان رسام كان يقوم بأعمال تجارية أثناء قيامه بمهام عمله كوكيل سياسي لبريطانيا ، وكان يتولى نقل تجارته على أكلاك تصنع لحسابه حتى يتهرب من دفع أموال (لملتزمي المعابر) [٥] .

---

(١) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص ٢٩٤
(٢) نفس المرجع والمكان
(٣) انظر الملحق رقم (١٠) الممثلون والقناصل البريطانيون في الموصل
(٤) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص ٢٩٥
(٥) ملتزم المعابر : هو شخص يلتزم بدفع مبلغ سنوي للحكومة في مقابل جمعه تعريفة معينة على من ينقل بضائعه عبر النهر عند مكان معين .

ولذلك كان يقع بينه وبين السلطات العثمانية الكثير من المنازعات بسبب التهرب من هذه التعريفة فحسب ، ولكن لم تعترض على قيامه بالاعمال التجارية [(١)] .

فقد كانت الامتيازات الاجنبية التى وقعتها الدولة العثمانية مع الدول الاوربية منذ وقت مبكر تسمح بذلك .

وظل كريستيان رسام يشغل مهام منصبه كوكيل سياسى بريطانى فى الموصل لفترة طويلة جدا تزيد على الثلاثين عاما من ١٨٣٩م حتى توفى وهو فى منصبه فى مايو ١٨٧٢م ، وبعد وفاته طلب هربرت[(٢)] Herbert القنصل البريطانى العام فى بغداد من حكومته أن تسند المنصب الشاغر إلى موظف بريطانى الاصل حتى لايتفوق القنصل الفرنسى على الممثل البريطانى فى الموصل [(٣)] .

وبالرغم من طلب هربرت إلا أن منصب الوكيل البريطانى ظل شاغرا لمدة خمس سنوات حتى عين ضابط بريطانى للمرة الاولى نائبا للقنصل البريطانى فى الموصل عام ١٨٧٧م[(٤)].

ولا شك أن عدم اهتمام السلطات البريطانية بأمر تعيين نائب قنصل لها فى الموصل بعد وفاة كريستيان رسام مباشرة يرجع إلى عدم وجود رعايا بريطانيين أو مصالح بريطانية محسوسة فى الموصل ، إلاأن أهمية الوكالة القنصلية فى الموصل زادت عندما أصبحت الموصل ولاية فى عام ١٨٧٩م ، ولكن حتى نهاية عام ١٨٨٦م كان نائب القنصل نفسه ، هو الوحيد من الرعايا البريطانيين الذى يقيم فى دائرة الموصل القنصلية [(٥)] .

وكان الممثل البريطانى الذى خلف كريستيان رسام فى عام ١٨٧٧م هو مستر جون فريدرك رسل [(٦)] John. F. Russel والذى ظل يشغل هذا المنصب لمدة ست سنوات فقط ، وقد خلفه مستر ويليام شورتلاند ريتشاردز W.S. Richards

---

(١) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص ٢٩٥
(٢) ١٨٦٨ ـ ١٨٧٤م .
(٣) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص ٢٩٦
(٤) لوريمر : المصدر السابق ، جـ١ ، ص ٤٤٦
(٥) نفس المصدر ، جـ٤ ، ص ٢٣٤٣
(٦) عمل تحت امرة السير صموئيل بيكر فى أفريقية الاستوائية .

الذى ظل فى هذه الوظيفة من مايو ١٨٨٣ حتى نوفمبر ١٨٨٥م، ثم جاء بعده مستر هاى هارلنج لامب (H.H. Lamb) وظل يشغل هذه الوظيفة من نوفمبر ١٨٨٥ حتى يوليو ١٨٨٦م[١] .

ولم تكن المصالح البريطانية فى الموصل حينذاك ملموسة بسبب قلة الرعايا البريطانيين فيها مما تسبب فى الغاء القنصلية البريطانية فيها فى المدة من ١٨٨٧ إلى ١٨٩٣م[٢] .

إلا أنه فى عام ١٨٩٣م أعيد افتتاح القنصلية البريطانية فى الموصل مرة أخرى وتولى منصب الوكيل البريطانى فيها نيمرود راسام N. Rassam ، وظل يشغل هذا المنصب حتى عام ١٩٠٨م، وفى نفس العام الذى أعيد فيه فتح القنصلية البريطانية فى الموصل جددت الحكومة البريطانية فتح المكتب القنصلى فى البصرة، كما افتتحت وكالة قنصلية جديدة فى كربلاء ، لترعى مصالح رعايا الهند البريطانية المقيمين بها وبالنجف[٣] .

وهكذا كان التمثيل القنصلى البريطانى فى ولايات العراق الثلاث ، يعمل على تدعيم النفوذ البريطانى . وكانت القنصلية البريطانية فى كل من البصرة والموصل صورة مصغرة من المقيمية البريطانية فى بغداد..

على أن نشاط وكالة الموصل كان فى نواحى التنقيب عن الاثار والنواحى الدينية أكثر من النواحى السياسية والاقتصادية التى كانت الشغل الشاغل للوكيل السياسى البريطانى فى البصرة ، بينما المقيمية البريطانية فى بغداد كانت تجمع بين كل هذه الانشطة معا .

---

(١) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص٢٣٤٣
(٢) نفس المصدر ، جـ١ ، ص٤٧٣ ، جـ٧ ، ص٣٩٤٦ـ ٣٩٤٧
(٣) نفس المصدر ، جـ١ ، ص٤٨٧

بل ان عمل القناصل والوكلاء البريطانيون في العراق ، لم يقتصر على رعاية مصالح دولتهم في الملاحة والتجارة والمواصلات والتنقيب الاثرى فحسب ، بل تخطى ذلك إلى العمل على حماية زوار العتبات المقدسة من المسلمين الهنود والاهتمام بالاحوال الصحية في البصرة والعتبات المقدسة وحماية التجار الهنود الموجودين في العراق (١) .

بل كان يتجاوز ذلك إلى التدخل في شوءون البلاد الداخلية ، كتدخلهم في الشوءون القبلية وإثارة القبائل على السلطات العثمانية المحلية في العراق (٢). كما تدخلوا أيضا في تعيين الحكام المحليين والنقباء والقضاه (٣) .

وتشير مس " جرترود بيل " إلى تعاظم الدور البريطاني بقولها : " ان كثيرين من الولاة العثمانيين قد استعانوا بالبريطانيين لدرء خطر القبائل التي كانت تغزوهم " . وتضيف قائلة : " إن بعض روءساء القبائل أنفسهم طالبوا بريطانيا بفرض حمايتها عليهم " (٤) .

وقد وصف " البزاز " المدى الذى وصل إليه النفوذ البريطاني في العراق بقوله : " استحال ـ يقصد تحول ـ القنصل البريطاني التاجر في القرن الثامن عشر إلى مقيم سياسي في القرن التاسع عشر ، وبينما كان الاول يطالب بحرية التجارة وتيسيرها ، صار الثاني يدعي بامتيازات سياسية ، وربما نوعا من أنواع الحماية غير المعلنة " (٥) لدرجة أن اللورد كرزن (٦) Curzon صرح في بحثه عن أهمية بغداد التجارية في ١٨٩٢م قائلا : " تدخل بغداد بصورة غير مباشرة

---

(١) Ireland:OP.cit . P.47

(٢) لمزيد من التفاصيل حول علاقة القناصل البريطانيين بالقبائل ، انظر : لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص٢١٦٠ ـ ٢١٦٤ ، ٢٢٧٨ ـ ٢٢٨١ .

(٣) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص٢٨٦

(٤) بيل ، مس : المصدر السابق ، ص٢

(٥) عبد الرحمن البزاز : المرجع السابق ، ص٤٨

(٦) اللورد كرزن ، كان وكيلا لوزارة الهند من ١٨٩١ـ ١٨٩٢م ، ثم وزيرا للخارجية ١٨٩٢ـ١٨٩٨م ، ثم نائبا للملك في الهند من ١٨٩٩ إلى ١٩٠٥م وهو من أكثر البريطانيين اهتماما ببلاد ما بين النهرين والخليج العربي ، وهو بلا شك من أهم رجال المدرسة الانجليزية الهندية الاستعمارية . انظر :
Ireland : OP. cit. P 49

ضمن مجموعة موانىء الخليج ، ولذلك يجب أن تضم إلى منطقة النفوذ البريطاني المطلقـة " [١] .

وفي الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تتمتع بالامتيازات التي حصلت عليها في العراق وساعدت الفرمانات العثمانية التي صدرت على انتشار النفوذ البريطاني في العراق ، إلا أن السلطات العثمانية بدأت تضع المعوقات والمضايقات أمـام النفوذ البريطاني في العراق ابتداء من ١٨٨١م [٢] ، وكانت بريطانيا حتى هذا التاريخ تتمتع بامتيازات تجارية وأفضلية مطلقة على غيرها من الدول [٣] .

وكان التغير الذي حدث في سياسة السلطان عبد الحميد السياسيـــة والاقتصادية تجاه بريطانيا ، يرجع بالدرجة الاولى إلى موقف السياسة البريطانية من القضية المصرية . فان الاحتلال البريطاني لمصر ١٨٨١م ، اعتبر من السلطان اعتداءا صارخا على جزء مهم من ممتلكاته في أفريقيا ، وكان على السلطان مواجهة الاعتداء البريطاني ولكنه لم يكن يملك القوة العسكرية اللازمة لارجاع الانجليـــز عن غيهم ، فقد اتبع أساليب دبلوماسية قوية لمقاومة المشاريع البريطانية الاقتصادية في الولايات العثمانية ومنها العراق ، وفي فترة وجيزة احتل الالمان والفرنسيين مركز بريطانيـا في الاقتصـــاد العثمانـــي [٤] .

---

(١) Ibid, P. 49

(٢) وفي عام ١٨٨١م ، أمام ضغط الدول الاجنبية ، قام السلطان عبد الحميـد بتأسيس ما يعرف " بالادارة العامة للديون " Public Debt Admiaistration وقد وقع على كاهلها مهمة جمع ضرائب جديـــدة لغرض وضع الضرائب المترتبة على الديون العثمانية . أنظـر : محمود علي الداود المرجع السابق ، ص ١٩١

(٣) نفس المرجـع ، ص ١٩٢

(٤) سنتناول التنافس الالماني والفرنسي مع بريطانيا في الفصل القادم .

ولم يكتف السلطان عبد الحميد بذلك بل حارب المصالح الاقتصادية البريطانية بقوة في العراق ، وعرقل أعمال شركة لينش ، وحاول بناء استحكامات عسكرية على شط العرب لمقاومة التجارة البريطانية ولا سيما في الفاو . كما قام السلطان ببذل المال والسلاح لشيوخ العرب في البصرة والكويت لأجل مقاومة النفوذ البريطاني .

وقد شجع السلطان عبد الحميد الحركة الاسلامية في الهند ، وحاول اعادة مجد الخلافة العثمانية ودعا إلى الجامعة الاسلامية لتكون قوة سياسية ضد النفوذ البريطاني [١] .

كما ظلت السلطات المحلية العثمانية في العراق تفصح عن عدائها للمصالح البريطانية في العراق [٢] .

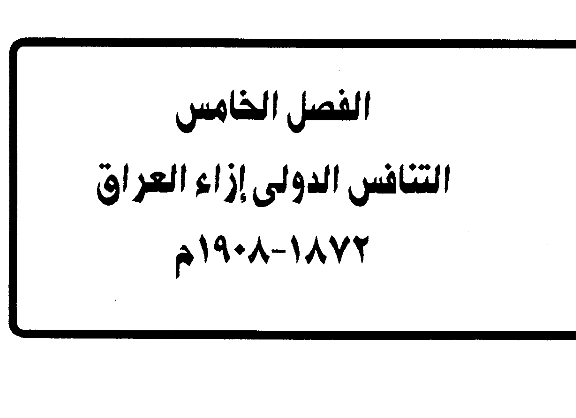
وعلى ذلك يمكن القول ، بأن احتلال بريطانيا لمصر كان سببا لإنهيار مركز بريطانيا الاقتصادي في الولايات العثمانية ومنها ولايات العراق ، على أن العثمانيين لو كان حكمهم مستقرا لتصدوا بصورة أفضل للانجليز ، إلا أن الظروف السياسية كانت تساعدهم ، فقد كان التنافس الالماني والفرنسي يحد من التغلغل الانجليزي في بلاد ما بين النهرين .

ومن تلك النماذج التي عرضتها للاهتمام البريطاني بالعراق ، يمكن القول أن بريطانيا تمتعت برجحان اقتصادي وسياسي واضح المعالم في ربوع بلاد مابين النهرين حتى إلى ما بعد عام ١٩٠٨م بالرغم من المعوقات التي وضعتها السلطات العثمانية أمامها .

* * * * *

---

(١) محمود علي الداود : المرجع السابق ، ص١٩٣ ــ ١٩٤
(٢) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص٢٢٠٣



الفصل الخامس

التنافس الدولى إزاء العراق

١٨٧٢-١٩٠٨م

الفصل الخامس

التنافس الدولي إزاء العراق

أولا : التنافس البريطاني - الفرنسي

ثانيا : التنافس البريطاني - الروسي

ثالثا : التنافس البريطاني - الألماني

رابعا : البترول وآثاره السياسية على العراق

لم يمنع خضوع العراق وتبعيته للدولة العثمانية من أن يكون مركز اهتمام ومحط أنظار ومطامع الدول الاستعمارية الأوربية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) ، وروسيا القيصرية بل حتى فارس[١] . وكانت كل من هذه الدول تسعى لترسيخ مصالحها وامتيازاتها التي حصلت عليها سابقا ، والسعي لتوسيع وتثبيت هذه المصالح والامتيازات .

وقد قسمت هذا الفصل الى أربعة نقاط رئيسية ، تناول أولها التنافس البريطاني الفرنسي ازاء العراق ، ثم بعد ذلك التنافس البريطاني الروسي ازاء العراق وثالثا التنافس البريطاني الألماني ازاء العراق وخاصة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، وأخيرا خصصت النقطة الرابعة في هذا الفصل للحديث عن البترول وآثاره السياسية على العراق .

أولا : التنافس البريطاني ـ الفرنسي

شهد العراق في القرن الثامن عشر وبخاصة في النصف الثاني منه ، تزايد التغلغل الأوربي فيه ، ولا عجب في ذلك ، نظرا لأهميته الاستراتيجية في الخليج العربي ، وأثره على طريق المواصلات العالمية لربط الشرق والغرب عبر العراق[٢] .

ويلاحظ منذ البداية أن التنافس الفرنسي ـ البريطاني في الخليج قد ارتبط بالتطورات السياسية التي كانت تمر بها أوربا في ذلك الوقت ، وبالصراع الأنجلو ـ فرنسي حول المستعمرات في كل من أمريكا والهند ، أو ما عرف بحرب " السنوات السبع "[٣] ، لذلك كان تنافسا سياسيا عسكريا أكثر منه تجاريا ، اذ لم يكن لفرنسا

---

(١) سنتناول في الفصل القادم الصراع الفارسي العثماني ازاء العراق .

(٢) وبالرغم من أهمية موقع العراق الجغرافي ، الا أنه لم يكن ليسمح له بالتفوق في مجال المواصلات العالمية على مصر ، بل كان طريقا بديلا اضطراريا لطريق مصر في نظر الانجليز ، وسرعان ما كانوا يتخلون عنه كلما حصلوا على تسهيلات في طريق مصر ، وهذا مايفسر السياسة البريطانية ضد أي تمركز فرنسي عسكري في مصر .
انظر : هند فتال وآخر : المرجع السابق ، ص ٣٠٨ـ٣٠٩ .

(٣) خلال الفترة من (١٧٥٦ـ١٧٦٣م) .

وجود يذكر فى منطقة الخليج آنذاك ، باستثناء وجود قنصلية لها فى البصرة[١] ، وهذا يعكس الوجود البريطانى المتركز فى منطقة الخليج العربى والعراق ، مما جعله يتفوق على نظيره الفرنسى فى العراق ، ولاسيما بعد انتهاء حكم المماليك ٠

ففى الفترة الواقعة بين ١٨٣٠-١٨٧٦م تفوق فيها النفوذ البريطانى تفوقا كبيرا فى الدولة العثمانية ، طغى خلالها على النفوذ الفرنسى والروسى ، باستثناء فترة التوسع المصرى فى الشام ، والصراع بين محمد على والسلطان محمود الثانى ٠

فقد أرادت فرنسا خلال فترة التوسع المصرى فى بلاد الشام ١٨٣٩م أن تنتهز فرصة النزاع بين القنصل البريطانى " روبرت تايلور R.Taylor " وبين على رضا باشا اللاز ، حول شك الأخير فى أطماع بريطانيا الاستعمارية فى العراق ، وأرسلت قنصلا عاما الى بغداد يأخذ على عاتقه مهمة مراقبة نشاط السياسة البريطانية فى العراق[٢]٠ وفى نفس الوقت اثارة القبائل العربية ضد تغلغل النفوذ البريطانى فى العراق ، وتحذيرهم من خطر السفن البريطانية والامتيازات التجارية التى أستأثر بها البريطانيون ، ومن النشاط التبشيرى البروتستانتى البريطانى[٣] ٠

وعلى هذا النحو استمر قنصل فرنسا العام آنذاك المسيو " فونتانيه Fontanier " يقاوم كل المشروعات البريطانية فى العراق ٠ وما كانت مجهودات فونتانيه لتجدى فى وقف نمو النفوذ البريطانى فى العراق ، نظرا لضعف التمثيل السياسى فى العراق ٠

فقد كانت مراكز التمثيل السياسى الفرنسى فى العراق ، لا تمثل بالنسبة لباريس مصلحة مهمة أو شيئا يذكر باستثناء فترات التوتر الدبلوماسى كما رأينا ، وقد كانت الحكومة الفرنسية ترى أن المهمة الرئيسية للتمثيل السياسى فى العراق تنحصر فى " تنوير الحكومة عما يجرى فى هذا الجزء النائى من الدولة العثمانية "[٤]٠وأن يشملوا

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن الوجود الفرنسى فى العراق قبل عام ١٨٧٢م٠ راجع الفصل التمهيدى ٠
(٢) دى فوصيل : المصدر السابق ، ص ٩٠
(٣) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص ٢٨٨٠
(٤) دى فوصيل : المصدر السابق ، ص ١١٠

بحمايتهم رعايا السلطان الكاثوليك ، ولكن بدون تطرف وتظاهر بالغيرة والحمية .

وبالرغم مما ذكرته الحكومة الفرنسية عن أهدافها فى العراق ، الا أنه كانت هناك أهداف أخرى - غير معلنة - ألا وهى تنمية مصالح فرنسا السياسية والتجارية .

وليس أدل على ذلك من أن شركة فرنسية تقدمت ١٨٦٤م بطلب الى الباب العالى للحصول على تسهيلات ملاحية فى أنهار العراق ، كتلك التى تتمتع بها شركة دجلة والفرات البريطانية للملاحة البخارية - لينش - كما طالبت الشركة الفرنسية أيضا بمساواتها التامة بالتجار البريطانيين (١) ، وكانت تعتمد على جماعة من المبشرين الكاثوليك فى انجاح تلك السياسة (٢)

الا أن هذه السياسة الفرنسية لم يحالفها التوفيق فى العراق بسبب رفض الباب العالى للمشروع الفرنسى السابق الاشارة اليه ، فأثار هذا الموقف أشجان الفرنسيين وطالبوا بتطبيق نصوص معاهدة الامتيازات Capitulation التى تنص على منح أية دولة كبرى نفس الامتيازات التى تحصل عليها دولة أخرى ، وبذلك انتقل ميدان المناورات السياسية الى الآستانة وانتهت الضجة التى آثارها المشروع الفرنسى الى لا شىء ، نظرا لأن ميدان الاهتمام الفرنسى فى ذلك الوقت كان مركزا فى قناة السويس وسوريا والمكسيك والجزائر والصومال والشرق الأقصى . أما الميدان العراقى فكان الفرنسيون يستخدمونه فى المناورات الدبلوماسية أكثر من استخدامه فى المشروعات العملية الثابتة (٣) الا أن السياسة الفرنسية حالفها التوفيق فى مصر ، فقد نجحت فرنسا فى الحصول على امتياز حفر قناة السويس (١٨٥٤/١٨٥٦م) وقد تم لها افتتاح القناة فى عام ١٨٦٩م ، بينما فشلت بريطانيا فى الحصول على امتياز خط حديد الفرات (٤) .

---

(١) محمود على الداود : المرجع السابق ، ص ٢٢ ; وانظر أيضا : لوريمر : المصدر السابق ،جـ١ ،ص٢٢

(٢) محمود على الداود : المرجع السابق ، ص ٢٢ .

(٣) Lorimer : Op.Cit. Vol. 1, Part 1, P. 1484

وانظر أيضا : عبد العزيز نوار : تاريخ العراق الحديث ، ص ٢٧٥ .

(٤) عبدالعزيز سليمان نوار (الدكتور) :مصر والعراق ، دراسة فى تاريخ العلاقات بينهما حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، (القاهرة ، ١٩٦٨) ، ص ٢٢٧ .

وقد كان نجاح فرنسا فى افتتاح قناة السويس ، دافعا كبيرا فى اعادة افتتاح القنصلية الفرنسية فى البصرة ١٨٧٠م ، بعد أن ظلت سنوات طويلة خالية من أى تمثيل سياسى فرنسى[١] . وقد تولى الاشراف عليها فى ذلك الوقت السيد أى.دى سارزك ، الذى اشتهر بحفرياته فى تاللو (طالو).

فقد أجريت الحكومة الفرنسية عمليات تنقيب عن الاثآرالتاريخية فى " تاللو " خلال الفترة من (١٨٧٧ـ١٩٠٠م) تحت اشراف " سارزك " الذى عمل أثناء هذه الفترة كنائب لقنصل فرنسا فى البصرة وعمل فى جزء آخر منها كقنصل لفرنسا فى بغداد[٢] .

وباستثناء هذه العمليات لم يكن هناك ثمة دليل على وجود مصالح فرنسية فى منطقة أخرى من الخليج[٣] .

ولا شك أنه بسبب قلة المصالح الفرنسية فى العراق ، الغيت القنصلية الفرنسية فى العراق ١٨٨٤م . وعهد برعاية المصالح الفرنسية فى العراق الى القنصلية الروسية بعد انشائها ١٨٩٩ م فى البصرة[٤] .

وهكذا ، فى أواخر القرن التاسع عشر انحسرت المصالح الفرنسية أمام اتساع وتغلغل النفوذ البريطانى فى العراق الذى قضى على منافسة فرنسا فى المنطقة[٥] .

وشهدت السنوات الأولى من القرن العشرين تحولا فى العلاقات البريطانية الفرنسية ارتبطت بالتطورات السياسية التى كانت تمر بها أوروبا حينذاك.

---

(١) لوريمر : المصدر السابق ، جـ١ ، ص ٣٨٩.
(٢) نفس المصدر ، جـ٤ ، ص ٢٢٥٢.
(٣) نفس المصدر ، جـ١ ، ص ٤٤٢.
(٤) نفس المصدر ، جـ١ ، ص ٥٧٦؛ جـ٧ ، ص ٣٩٦٠ فقد كانت العلاقات الروسية الفرنسية فى أواخر القرن التاسع عشر علاقات طيبة ، حيث أمضيت بين الدولتين ١٨٩١م معالم اتفاقية ، استكملت أحكامها باتفاقية أخرى حربية سرية أبرمت فى ٤ يناير ١٨٩٤م، وربطت كلا الدولتين ، فى حالة تعرض أحدهما لهجوم ألمانى ، بأن يهب الى نجدة حليفه بجيش كبير ، انظر : فشر.أ.ل : المرجع السابق ، ص ٣٩٩ـ٤٠٠.
(٥) سيد نوفل (الدكتور) : الأوضاع السياسية لامارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة ، الطبعة الثانية ، (القاهرة ، ١٩٦١م) ، ص ٥٤.

ففى الفترة من ١٩٠٣ الى ١٩٠٤م حدث نوع من التقارب الفرنسى - البريطانى ، وتوج ذلك بتوقيع الاتفاق الودى Entente Cordiale بين الدولتين فى أبريل ١٩٠٤م.

وبالرغم من أن هذا الاتفاق لم يخص العراق من قريب ولا من بعيد ، الا أنه على كل حال ، قلل من حدة الخلافات بين الدولتين وقضى على المنافسة بينهما فى العراق .

* * *

ثانيا : **التنافس البريطانى - الروسى**

لم يكن الخطر الروسى فى نظر البريطانيين بأقل من الخطر الفرنسى ، فقد كانوا يرقبون بعين اليقظة والحذر امتداد النفوذ الروسى فى الشرق الأوسط ، فى أواسط القرن التاسع عشر(١) ، والتقدم الروسى المستمر فى الأراضى الواقعة شمال فارس .

ومما جعل المخاوف البريطانية حقيقة واقعة ، سعى روسيا فى أواخر القرن التاسع عشر للحصول على محطة للفحم فى الخليج لتزويد سفنها العابرة ، بالاضافة الى تأسيسها قنصليات لها فى بوشهر وبغداد(٢) والبصرة(٣) ، بالرغم من قلة الرعايا الروس فيها(٤) .

ولتأكيد الوجود الروسى فى العراق ، قامت روسيا برفع درجة الممثل الروسى فى بغداد الى درجة القنصل العام ١٩٠١م(٥) ، وفى نفس العام أيضا أنشأت روسيا شركة الملاحة الروسية فى البصرة ، كما تأسس فرع لها فى بغداد ، وبالاضافة الى ذلك ، كان هناك تبادل تجارى بين روسيا والعراق ، فقد كانت هناك سفينة روسية تأتى الى البصرة كل شهر محملة بالبترول وألواح الخشب والشاى ، وتعود هذه السفينة الى روسيا

---

(١) Ireland : Op.Cit.,P.38

(٢) تأسست أول قنصلية روسية فى بغداد ١٨٨١م.

(٣) تأسست قنصلية روسيا فى البصرة ١٨٩٩م.

(٤) Ireland : Op.Cit., P. 38

(٥) الزوراء ، العدد ١٩٠١ ، فى ١٥ المحرم ١٣١٩ هـ.

محملة بثمر البصرة [(١)]

ومن ناحية أخرى ، نجد أن العراق شاركت فى الحروب التى كانت الدولة العثمانية منغمسة فيها ضد روسيا . فقد شاركت العراق فى حرب القرم التى وقعت بين الدولة العثمانية وروسيا (١٨٥٣/١٨٥٦م)[(٢)] ، كما شاركت فى الحرب العثمانية الروسية (١٨٧٧-١٨٧٨م) بارسال نحو عشرة آلاف جندى عراقى عدا المتطوعين[(٣)] ، الذين أبدو تفانيا كبيرا بتطوعهم ، الا أن كثيرا من هؤلاء تضرروا من البرد والثلوج فى جهات ققفاسيا ، ودارت الدائرة على العثمانيين فى هذه الحرب[(٤)] .

وكان الأثر الرئيسى للحرب الروسية العثمانية على العراق ، أنها جردت العراق تجريدا تاما من حاميته العسكرية[(٥)] ، مما أدى الى قيام العديد من الاضطرابات فى بعض مدن العراق ، كما سبق أن ذكرت ، يضاف الى ذلك ، أن هذه الحرب زادت من عبء الفقر المنتشر فى العراق[(٦)] ، بسبب انخفاض التجارة الخارجية .

وقد انتهزت بريطانيا فرصة تخوف الدولة العثمانية من روسيا ، وخدمة لمصالحها القديمة وآمالها المرتقبة ، فقد تم فى مؤتمر برلين عام ١٨٧٨م عقد " اتفاق بريطانى - عثمانى " ، ضمنت بريطانيا بموجبه الحفاظ على الدولة العثمانية من اعتداء روسيا[(٧)] . وقد حصلت بريطانيا مقابل ذلك فى جزيرة قبرص كقاعدة مهمة للاسطول البريطانى فى شرق البحر المتوسط[(٨)] .

وكانت بريطانيا تخشى من امتداد روسيا الى الخليج العربى وبلاد ما بين النهرين ويتضح ذلك مما ذكره أحد كبار رجال الاستعمار البريطانى وهو " اللورد نورث

---

(١) محمد طاهر العمرى الموصلى : المصدر السابق ، ص ٢١ .
(٢) ولمزيد من التفاصيل انظر : عبدالعزيز سليمان نوار : دور العراق العثمانى، ص ٢٢٣-٢٤٢ .
(٣) على ظريف الأعظمى : مختصر تاريخ بغداد ، ص ٢٤٥ .
(٤) عباس العزاوى : تاريخ العراق ، جـ٨، ص ٣٤ .
(٥) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤، ص٢١٩٦ .
(٦) لونكريك : المصدر السابق، ص ٣١٧ .
(٧) زكى صالح : بريطانيا والعراق حتى ١٩١٤م ، ص ١٧١ .
(٨) محمود على الداود : المرجع السابق ، ص ١٨٩ .

بروك Lord North Brook) فى رسالة أرسلها من الهند فى ٢٠ مارس ١٨٧٦م الى الخارجية البريطانية وقد جاء فيها :

" يجب أن نعتبر أى امتداد روسى صوب الخليج الفارسى ، أو أية حماية روسية لسواحل ذلك الخليج خطرا مباشرا على الهند ، وهذا فى حد ذاته كاف - حسب ما اعتقد - لأجل استعمال القوة للمحافظة على سيادتنا الحالية فى الخليج "(١)

فقد كانت روسيا قد بسطت نفوذها بصورة دائمة على شمال غرب فارس بانتهائها من بناء سكة حديد فارس فى ١٨٩٨م ، وكانت تضع الخطط لأجل مدها الى ارنيان فى اتجاه حدود تبريز . وكانت الحكومة الروسية ترعى الطائفة المسيحية من النساطرة(٢) فى ولاية أورمية وتفكر فى امكانية الاتجاه جنوبا نحو خانقين لمد سكة حديد الى بغداد ثم الى البصرة والكويت(٣) .

وازاء اتضاح النوايا التوسعية الروسية تجاه المنطقة ، بادرت بريطانيا - كعادتها - الى مقاومتها والتصدى لمحاولاتها ، ففى رسالة اللورد كرزون Curzon نائب الملك فى الهند (١٨٩٩-١٩٠٥م) ، مؤرخة فى ٢١ سبتمبر ١٨٩٩ م أعلن فيها أن أية حركة روسية نحو بغداد تعتبر حركة غير مقبولة ، كتسرب روسيا الى جنوب فارس(٤) .

وقد عبر لورد كرزون عن شدة تخوفه من امتداد التوسع الروسى الى العراق ، باعتبارها الامتداد الطبيعى للخليج ، وقد عبر عن ذلك صراحة بقوله :

---

(١) محمود على الداود : المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٢) النساطرة هم أتباع نسطوريوس أسقف القسطنطينية (٤٢٨م) الذى دعا الى المذهب الذى عرف باسمه ، والذى يجعل للمسيح طبيعتين ، احداهما لاهوتية ، والثانية ناسوتية ، ولكن تحداه كيرلس بطريق الاسكندرية حتى نفاه ومات فى المنفى (٤٥٠م) وخلال العصر العباسى ، كانت أكثرية نصارى العراق من النساطرة ، واستمروا متمسكين بمعتقداتهم دون أية اضطهادات مقصودة ، حتى القرن التاسع عشر الميلادى .
انظر : عبدالعزيز نوار : المرجع السابق ، هامش ص ٣٢٧ .

(٣) محمود على الداود : المرجع السابق ، ص ٢٧ .

(٤) ابرلاند ، فيليب ويلارد : العراق ، دراسة فى تطوره السياسى ، ترجمة جعفر خياط ، (بيروت ، ١٩٦٩م) ، ص ١٥ .

" هل نحن مستعدون لأن نرضى بالسيطرة على الخليج ، هل نحن مستعدون لتقبل سكة حديد تمر بوادى الفرات ، أو أن تكون بغداد عاصمة لروسيا في الجنوب " (١) .

وردا على هذه التساؤلات أعلن كرزون أيضا : " أننا لن نسمح لأية دولة أوربية وعلى الأخص روسيا للاستيلاء على وسط وجنوب فارس حتى تصل الى الخليج، أو حصولها على تسهيلات بحرية فى الخليج – أو حصولها على تسهيلات بحرية فى الخليج – ، ونحن نعتقد بأنه من البديهيات الأساسية فى السياسة البريطانية ، بأن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية ، لا يمكن أن تسمح بمثل هذا التطور" (٢) .

ومن أجل احتواء النفوذ الروسى فى هذه المنطقة وقعت بريطانيا اتفاقية مع روسيا عام ١٩٠٧م ، قسمت فارس بمقتضاها الى ثلاث مناطق نفوذ ، المنطقة الشمالية وتقع ضمن النفوذ الروسى ، والمنطقة الجنوبية من فارس وتقع ضمن النفوذ البريطانى ، بينما المنطقة الوسطى من فارس تكون محايدة ، للفصل بين منطقتى النفوذ السابقتين ، ووقعت هذه الاتفاقية بين بريطانيا وروسيا دون علم فارس أو أخذ موافقتها على ذلك (٣) .

أما بالنسبة للعراق فقد أصبح للنفوذ البريطانى اليد العليا بعد احتواء روسيا ١٩٠٧م ومن قبلها فرنسا ١٩٠٤م.

وعلى الرغم من نجاح الدبلوماسية البريطانية فى توقيع اتفاقية ١٩٠٧م مع روسيا واحتواء التوسع الروسى ، الا أن السياسة البريطانية استمرت على موقفها الحذر تجاه التحرك الروسى فى المنطقة ، وفى نفس الوقت ، أخذت تهتم بمشكلة التغلغل الألمانى فى الدولة العثمانية .

* * *

---

(١) آمال سعد زغلول : المرجع السابق ، ص ٤١.

(٢) ابرلاند : المرجع السابق ، ص ١٨ ، Ireland : Op.Cit., P. 42.

(٣) Ibid : P.42

ثالثا : **التنافس البريطانى - الألمانى**

اذا كانت روسيا قد اعتبرت ألد منافس لبريطانيا العظمى فى قارة آسيا خلال القرن التاسع عشر، فقد أصبحت ألمانيا ذلك المنافس فى أوائل القرن العشرين .

والحديث عن التنافس البريطانى - الألمانى فى الدولة العثمانية يقودنا الى توضيح العلاقات الالمانية - العثمانية لارتباطها الوثيق بهذا الموضوع .

فمن المعروف أن الاهتمام الالمانى بالبحث عن مناطق النفوذ والمستعمرات ، لم يبدأ الا فى أواخر القرن التاسع عشر ، بعد قيام الوحدة الألمانية (١٨٧٠م) وظهور ألمانيا كدولة قوية تبحث لها عن مكان بين دول أوربا الاستعمارية . ولم تجد المانيا أمامها سوى الدولة العثمانية بممتلكاتها الشاسعة لكى تتوسع على حسابها ، وقد ساعد المانيا فى تحقيق أغراضها هذه عدة عوامل منها :

- سوء العلاقات بين كل من الدولة العثمانية وبريطانيا ، خاصة أن تركيا شعرت أن بريطانيا أخذت فى التخلى عن سياستها التقليدية فى المحافظة على ممتلكات الدولة العثمانية فى أعقاب مؤتمر برلين ١٨٧٨م[١] ، بل أخذت بريطانيا تعتدى على ممتلكات الدولة العثمانية بقيامها بالاستيلاء على جزيرة قبرص عام ١٨٧٨ م .

- كما تطلعت ألمانيا الى الموارد الأولية التى كانت تتمتع بها الدولة العثمانية وولاياتها ، بالاضافة الى تطلع المانيا الى الاسواق العثمانية لتصريف بضائعها[٢] ، والاستفادة من موقع تركيا الاستراتيجى وقربه النسبى من ألمانيا[٣] .

يضاف الى ذلك انشغال دول أوروبا الاستعمارية فى ذلك الوقت بأمور أخرى جعلتها تصرف أنظارها - ولو مؤقتا - عن مزاحمة ألمانيا لها فى الشرق ،

---

(١) آمال سعد زغلول :المرجع السابق ، ص ٤٢ ؛ محمد أنيس : المرجع السابق ، ص ٢١٠ .
(٢) عبد الفتاح ابراهيم : المرجع السابق ، ص ٩٥ .
(٣) آمال سعد زغلول : المرجع السابق ، ص ٤٢ .

فبريطانيا كانت مشغولة بحرب البوير ، وحادثة فاشودة مع فرنسا ، أما روسيا فكانت مشتبكة مع اليابان في حرب دامية ، علاوة على نزاعها مع بريطانيا حول آسيا الوسطى ، وقيام الثورات الداخلية فيها ، أما فرنسا ، فكانت مشغولة بتوطيد نفوذها في أفريقيا [١].

ومما ساعد على الاتجاه الالماني الى الشرق ، العلاقات الطيبة بين الدولة العثمانية وألمانيا ، لأن الأخيرة لم تتدخل في شؤون الأولى ، كما أن ألمانيا لم تحتج لدى تركيا ضد مذابح الأرمن في ١٨٩٥ م ، كما فعلت الدول الاستعمارية الأخرى [٢].

لهذه الاعتبارات رحبت المانيا بالتقارب العثماني حتى تتخذ من الدولة العثمانية وولاياتها ومنها العراق ، ميدانا للتوسع الاستعماري الاقتصادي ، وهي السياسة الألمانية التي عرفت باسم سياسة الاندفاع نحو الشرق Drang Nach Osten.

كما رحب السلطان العثماني [٣] بالتقارب الألماني ، واعتمد عليه في تسليح الجيش العثماني وتدريبه ، وأسسوا معها علاقات ثقافية مهمة ومنحوها الامتيازات والأفضلية ، فهيمنت الشركات الألمانية على الاقتصاد العثماني وعلى المشاريع العمرانية والصناعية المهمة [٤].

وقد أثمرت هذه العلاقات عن ارسال بعثة عسكرية [٥] ألمانية ١٨٨٣م لتدريب الجيش العثماني بدلا من البعثة الفرنسية . وكان على رأسها القائد الألماني الفيلد مارشال (فون درجولتز Von der Goltz الذي أصبح له دوره البارز في تعزيز النفوذ الألماني في الآستانة [٦].

(١) مجيد خدوري : أسباب الاحتلال البريطاني للعراق ، (الموصل ، ١٩٣٣) ، ص ٢٨.

(٢) لوريمر : المصدر السابق ، جـ١ ، ص ٥٥١.

(٣) السلطان عبدالحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م).

(٤) محمود علي الداود : المرجع السابق ، ص ص١٥.

(٥) ولا يخفى ماكان لالمانيا في ذلك الوقت من مكانة عسكرية وسياسية ذائعة الصيت ، وذلك على أثر انتصارها على فرنسا في عام ١٨٧٠م.
محمد رفعت : المرجع السابق ، ص ٨٦.

(٦) سليم طه التكريتي : المرجع السابق ، ص ٨٨.

فقد قضى " فون درجولتز " فى تركيا ثلاثة عشر عاما ، أنجز فيها من الاصلاحات والانشاءات العسكرية والبحرية ما أعاد للدولة العثمانية سابق سمعتها الحربية . ومن أهم ما أنشأته البعثة فى تركيا " المعاهد العسكرية " التى نظمها الألمان وفق أحدث الأساليب ، مما كان سببا فى انجذاب عدد كبير من الشبان اليها ، من جميع أنحاء الدولة ، وفيها تخرج عدد كبير من شباب العرب الذين جاءوا من ولايات العراق ومصر وسوريا ، وأسهموا بعد تخرجهم بنصيب وافر فى قيام حركة جمعية الاتحاد والترقى ١٩٠٨م[١] .

وكان طبيعيا أن يؤدى وجود البعثة العسكرية الالمانية فى البلاد الى تغلغل النفوذ الالمانى فى المصالح العثمانية المختلفة ، فأنشئت البنوك[٢] ، وفتحت المؤسسات التجارية[٣] ، وتضاعفت قيمة الواردات الألمانية من ١١ مليون مارك فى ١٨٨٨م الى ٤٠٫٩٠٠٫٠٠٠ مارك ١٨٩٣م ، وارتفعت قيمة الصادرات العثمانية فى ذات المدة من ٢٫٣٠٠٫٠٠٠ مارك الى ١٦٫٥٠٠٫٠٠٠ مارك ، وأرفقت المانيا هذه الحملة الاقتصادية بحملة تبشيرية فى الدولة العثمانية وولاياتها على غرار ما كانت تفعله بريطانيا وفرنسا وروسيا[٤] .

وتوثقت العلاقات الالمانية ـ العثمانية بزيارتين للآستانة قام بهما الامبراطور الألمانى " وليم الثانى" ، الأولى فى عام ١٨٨٩م ، والثانية فى عام ١٨٩٨م ، وكان لهاتين الزيارتين مغزى كبير ، حيث استقبل الامبراطور خلالهما استقبالا بالغ التكريم والترحاب . فالسلطان من جهته توقع أن يكون الامبراطور سندا

---

(١) محمد رفعت : المرجع السابق ، ص ٨٦ .

(٢) وفى عام ١٨٨٨م نجح البنك الألمانى " دوتش بنك " Deutsch Bank فى التوقيع على اتفاقية مع الحكومة العثمانية لمد سكة حديد حيدر باشا ـ أنقرة البالغ طولها ٤٨٥ ميلا ، وقد نوه فى تلك الاتفاقية أن هذا الخط لن يقف عند أنقرة ، وانما يمكن مده الى بغداد ، فالخليج العربى .
انظر : سليم طه التكريتى : المرجع السابق ، ص ٨٨ ؛ محمود على الداود : المرجع السابق ، ص ١٩٥ ؛ قدرى قلعجى : الخليج العربى ، (بيروت ، ١٩٦٥م) ، ص ٤٧٠ .

(٣) مثل شركة " هاندل شفراين التجارية " Handel Sverein.

(٤) سليم طه التكريتى: المرجع السابق ، ص ٩٠ .

لـه من أجل الاحتفاظ بأمبراطوريته الشاسعـة، أما الامبراطور ، فقد توقع بدوره أن يجـد مجالا لنشر النفوذ الألماني في الدولـة العثمانيـة وولاياتهـا [(١)] .

وفي أعقاب الزيارتين ، نشطت الرأسمالية الألمانيـة بشكل كبير في الدولــة العثمانيـة ، وأصبحـت مشاريع السكك الحديديـة في الأناضول بأيدي شركات ألمانيـة[(٢)] .

ولم يقتصر النشاط الألمانـي على الأراضي التركيـة ، فحسب ، بل تجاوز ذلـك الى الولايـات العثمانيـة ، ولا سيما العراق ، حيث تنبأ أحد الاقتصاديين بأنها ستكـون لألمانيـا مستقبلا بمثابـة الهنـد لبريطانيـا حاليـا [(٣)] ـ حينـذاك .

وترجـع المصالح الألمانيـة في العراق الى (١٨٨٠ـ١٨٩٠م) ، حينما بـدأت ألمانيـا في تطويـر مصالحهـا في العراق ، كمنطقـة صالحـة للتوسع الاقتصادي والسياسي ثم تدعمـت هذه العلاقـات بشكل رسمـي عندما افتتحـت ألمانيـا قنصليـة لهـا فـي كـل من الموصـل وبغداد[(٤)] ١٨٩٤م ، وكان أول قنصل ألمانـي معين في بغداد هـــو (س. ريتشـارز S.Richards) [(٥)] ، وظل يشغل هذا المنصب حتى عـام ١٩٠٥م [(٦)] باستثنـاء الفترة من فبرايـر ١٨٩٨م ، الى نوفمبر ١٨٩٨م ، وكذلـك الفترة من ديسمبـر

---

(١) زكي صالح : مجمل تاريخ العراق الدولي ، ص ٢٠٦ـ٢٠٧ ، ٢٢٨ـ٢٢٩، وانظر أيضـا : Ireland : Op.Cit., P. 51.

(٢) ففي عام ١٨٨٨م تأسست شركة خط حديد الأناضول ، وحصلت على موافقة الحكومة العثمانيـة على بناء خط حديدي من الآستانـة الى أنقـرة ، وفي عام ١٨٩١م حصلت نفس الشركـة الألمانيـة على اتمام الخط الحديدي الذي يربط بين النمسا والمجر من ناحيـة ، والاستانـة من ناحيـة أخرى ، وبعد ثلاث سنوات (١٨٩٣م) استطاعـت الشركـة أن تحصل على امتيـاز آخر ، ببناء فرع جديد الى قونيـة في جنوب الأناضول ، وقد انتهى هذاالفرع بعد ثلاث سنـوات. انظر : فوستر، هنري : نشأة العراق الحديث ، ترجمة سليم طه التكريتي، جـ٢، (بغـداد، ١٩٨٩م) ، ص ٦٠ ؛ وانظر : محمد أنيس : المرجع السابق، ص ١٧٣.

(٣) مجيد خدوري : المرجع السابق، ص ٣١.

(٤) زكي صالح : العراق من ١٦٠٠ـ١٩١٤ ، دراسة في الشئون الخارجية البريطانية ، (بغـداد، ١٩٣٧م) ، ص ٢٣٧ ؛ وانظر : لوريمر: المصدر السابق، جـ١، ص ٤٩٦.

(٥) وقبل ذلك كان القنصل البريطاني العام في بغداد يكلف بالاشراف على مصالح الرعايا الألمان فـي بغداد.

(٦) لوريمـر : المصدر السابق، جـ٧، ص ٣٩٥٧.

١٩٠٤ الى نوفمبر ١٩٠٥م ، فقد تولى قنصلية بغداد خلال الفترة الأولى " فردريك روزن "[1] بينما الذى تولى فى الفترة الثانية القنصل البلجيكى " الهربوتمان "[2] ، وذلك خلال فترات الاجازة التى كان يقوم بها القنصل الألمانى " س. ريتشارز " الى ألمانيا .

وبالرغم من الاهتمام الألمانى بتأسيس قنصلية ألمانية فى كل من الموصل وبغداد ، الا أن الجالية الألمانية فى بغداد كان عددها لا يتناسب مع وجود هاتين القنصليتين ، فقد كان قوام الجالية الألمانية فى ذلك الوقت (١٨٩٨) تاجرين شريكين وكليهما متزوج[3] ، هذا بخلاف البعثة الألمانية التى قامت بالتنقيب عن الآثار فى بابل واحتكرت العمل فيها لصالح ألمانيا[4] .

* * *

مشروع سكة حديد برلين بغداد

الا أن المصالح الألمانية فى العراق ظهرت بصورة أكبر فى أعقاب الزيارة التى قام بها الامبراطور الألمانى " وليم الثانى" الى الآستانة (١٨٩٨م) ، ونجاحه فى تمهيد السبيل أمام ألمانيا للحصول على امتياز سكة حديد برلين – بغداد.

ففى ٢٥ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٨٩٩م حصلت شركة حديد الأناضول على امتياز مبدئى من السلطان عبد الحميد بانشاء ما عرف باسم سكة حديد برلين – بغداد[5] ؛ بين قونيه وبغداد ، حتى الخليج العربى[6] .

(١) قنصل ألمانى .
(٢) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٧ ، ص ٢٩٥٧.
(٣) نجدة فتحى صفوة : المرجع السابق ، ص ٦١ . وقد كان عدد الرعايا الألمان فى موانىء الخليج كلها فى ذلك الوقت (١٨٩٨م) لايتجاوز ستة أشخاص . انظر :
لوريمر : المصدر السابق ، جـ١ ، ص٤٩٦ ؛ محمد طاهر العمرى الموصلى ، :المصدرالسابق ، ص٤٠
(٤) لوريمر : المصدر السابق ، جـ١ ، ص ٥٥٢.
(٥) هيرزويز ، لوكاز : ألمانيا الهتلرية والمشرق العربى ، ترجمة دكتور أحمد عبدالرحيم مصطفى ، (القاهرة ، ١٩٧١) ، ص ١٢.
يبلغ طول هذا الخط الحديدى حوالى ٢٨٥٠ ميلا مقسما على مرحلتين ، الأولى تبلغ حوالى ١٥٥٠ ميل من قونية الى الخليج مرورا ببغداد ، والثانية من برلين الى قونية وتبلغ حوالى ١٣٠٠ ميل . انظر :
سليم طه التكريتى : المرجع السابق ، ص ٩١.
(٦) محمد أنيس : المرجع السابق ، ص ١٧٣.

ولا شك أن هدف ألمانيا من وراء الحصول على امتيازات بانشاء هذا المشروع أن يكون بمثابة العمود الفقرى لمشاريع الألمان الاقتصادية فى الدولة العثمانية بصفة عامة ، وبلاد الرافدين بصفة خاصة[١] .

فعن طريق هذا المشروع يمكن الحصول على المواد الخام وفتح أسواق جديدة وفى نفس الوقت يكون بمثابة جبهة برية تمتد من وسط أوروبا وتتصل بآسيا عن طريق البسفور والدردنيل ، حتى تصل الى الخليج العربى[٢] .

أما هدف السلطان عبد الحميد من تنفيذ المشروع ، أن يكون مصدرا من مصادر القوة داخليا وخارجيا ، فى الشرق والغرب ، وأن يؤدى انشاؤه الى تعزيز نفوذ السلطة المركزية على الممتلكات العثمانية ، وربط هذه الممتلكات بعضها بالبعض الآخر ، بالاضافة الى استثمار ينابيع الثروة الطبيعية فى الدولة العثمانية واستخدامها سواء فى السلم أو الحرب[٣] .

وترجع أهمية مشروع سكة حديد بغداد الى أنه لعب دورا تاريخيا كبيرا فى تاريخ العلاقات الدولية فى أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين واتخذ طابعا سياسيا سافرا[٤] . من خلال المناورات الدبلوماسية والمنافسات الدولية بين الدول الكبرى حينذاك بريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا .

فقد عارضت روسيا المشروع ، لأنه يعنى نشاطا ألمانيا كبيرا فى الدولة العثمانية ، وبالتالى يحطم آمالها فى التوسع على حساب الدولة العثمانية ، كما يهدد حدود ممتلكاتها فى القفقاس ، وأنها لا تستطيع السكوت عن هذا المشروع[٥] ، فقد كانت روسيا آنذاك تفكر فى مد سكة حديدية بين باكو ـ أصفهان ـ إيزد عبر فارس

---

(١) وتلن ، آلما (دكتورة) عبد الحميد ظل الله على الأرض ، ترجمة راسم رشدى ، (القاهرة ، ١٩٥٠م) ، ص ١٥٠ ؛ عبد الفتاح ابراهيم : المرجع السابق ، ص ٩٧

(٢) آمال سعد زغلول : المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(٣) وتلن ، آلما : المرجع السابق ، ص ١٨١ .

(٤) لوتسكى : المصدر السابق ، ص ٣٨٥ ، ٣٨٧

(٥) سليم طه التكريتى : المرجع السابق ، ص ٩٣ .

ينتهى عند بندر عباس على الشاطىء الشرقى للخليج العربى، ولذلك لم تكن روسيا وهى ترنو الى السيطرة على هذه المنطقة تنظر بعين الارتياح الى استقرار الألمان والانجليز على الخليج العربى[١] ، وأخذت تحرض فرنسا على الاشتراك فى المشروع لكى تقلل من النفوذ الألمانى .

أما فرنسا فقد أحجمت عن معارضة المشروع ، فقد كانت قانعة بالامتيازات، التى نالتها فى الأناضول وسوريا والتى كانت على شكل مشاريع لتعميق الموانىء العثمانية وبناء الطرق ومشاريع الرى والتعليم[٢] .

أما بالنسبة للموقف البريطانى من المشروع ، ففى البداية رأت بريطانيا أن التغلغل الألمانى فى الامبراطورية العثمانية ومشروع سكة حديد بغداد يوازنان النفوذ الروسى والفرنسى[٣] .

فان تهديد مركز بريطانيا فى الشرق الأوسط ، كان لا يزال صادرا بشكل كبير من روسيا وفرنسا وليس من ألمانيا .

وعندما قرر السلطان عبد الحميد منح امتياز للشركة الألمانية فى عام ١٨٩٩ م ببناء خط سكة حديد توصل الى الخليج العربى أستقبل ذلك استقبالا طيبا لدى بريطانيا باعتباره سيضع حدا للأطماع الروسية والفرنسية[٤] .

كما أن الرأى العام البريطانى لم يكن معارضا للمشروع فى أول الأمر ، فقد أيدت الصحافة البريطانية قيام ألمانيا بالمشاريع الاقتصادية فى الدولة العثمانية ، وكان من رأيها أن التعاون بين ألمانيا والسلطان سيضع حدا للأطماع الروسية والفرنسية[٥] ، كما أن الاستعمارى البريطانى الشهير " سيسل رودس Cicil Rhodes "[٦] قد شجع الألمان

---

(١) محمود كامل (المحامى) : الدولة العربية الكبرى ، الطبعة الثانية ، (القاهرة، ١٩٦٦م) ،ص٥١٩

(٢) محمود على الداود : المرجع السابق ، ص ١٥ .

(٣) هيرزويز ، لوكاز : المرجع السابق ، ص ١٣ .

(٤) Ireland : Op.Cit., P. 51

(٥) عبدالفتاح ابراهيم : المرجع السابق ، ص ١٢١ .

(٦) وهو الذى نادى بانشاء خط حديدى بين الكاب ــ القاهرة .

على بنـاء سكـة حديد بغداد وذلك على اثر زيارته للأمبراطور الألماني فى ربيع ١٨٩٩[(١)] ، فى مقابل الحصول على تأييد ألمانيـا لمشروع خط حديد الكاب ـ القاهرة[(٢)] .

وهكذا اعتقدت السياسـة البريطانيـة فى أول الأمر أن مشروع سكة حديد بغـداد لم يكن يمثل خطورة بالنسبـة لهـا ، ولا سيما بعد أن استطاعـت السيطـرة على قنـاة السويس ، لكن بريطانيـا ما لبثت أن عارضت المشروع بعد أن تنبهـت الى أن التوسـع الألمانـى الاقتصادى والتجارى فيمـا وراء البحـار ، وغزو الأسواق التى كانت حكـرا على بريطانيـا ، والنمو المفاجئ للبحريـة الألمانيـة يهدد المصالح السياسيـة والاقتصاديـة لبريطانيـا فى الخليج العربـى والهنـد .

وأمام هذا التهديد الألمانى للمصالح البريطانيـة ، أسرعت بريطانيـا باغـلاق الخليج العربى أمام مشروع سكـة حديد بغداد ، بعقد اتفاقيـة سريـة مع شيخ الكويت فـى يناير ١٨٩٩م[(٣)] ، وبهذه الاتفاقيـة قبل أمير الكويت الحمايـة البريطانيـة ووعـد بـألا يعقد أيـة اتفاقيـات دوليـة دون موافقـة بريطانيـا[(٤)] ، وتعهـد فى هذه الاتفاقيـة بأن لا يؤجر أو يتنازل أو يرهن أى جزء من أراضيـه دون موافقـة الحكومـة البريطانية[(٥)] وقصدت بريطانيـا من وراء عقد هذه الاتفاقيـة أن تكون حائلا دون وصول سكـة حديـد بغداد حتى الخليج العربـى[(٦)] .

وبالفعل حدث ما توقعته بريطانيـا ، ففى عام ١٩٠٠م قامت بعثـة فنيـة ألمانيـة بزيارة الكويت وحاولـت اغراء الشيخ مبارك على قبول عرض يقضى بمنحهـا امتيازا لانشـاء

---

(١) Earle, Edward Mead : Turkey, The Great Powers and Baghdad Railway, A Study in Imperialism, (New York, 1966), P. 67.

(٢) لؤى بحرى : سكة حديد بغداد ، دراسة فى تطور ودبلوماسية قصة سكة حديد بغداد (بغـداد ، ١٩٦٧م) ص ٥٩ .

(٣) وكانت الكويت حينذاك مشيخة تابعـة لولاية البصرة ، ولكن شيخها مبارك الصباح (١٨٩٦ ـ ١٩١٦م) كان يتمتع باستقلال فى شؤونـه الداخلية ،
انظر : محمود على الداود : المرجع السابق ، ص ٢٠٠ .

(٤) محمد أنيس : المرجع السابق ، ص ١٧٣ .

(٥) صلاح العقاد (الدكتور) : الاستعمار فى الخليج الفارسى ، (القاهرة ، ١٩٥٧م) ، ص ١٧٥ .

(٦) توفيق على برو : المرجع السابق ، ص ٣٨ .

محطة لنهاية سكة حديد بغداد عند "رأس كاظمة " واستئجار عشرين ميلا مربعا من الأرض حولها ، الا أن شيخ الكويت رفض هذا العرض طبقا للاتفاق السرى الذى كان معقودا بينه وبين حكومة الهند البريطانية . الا أن الحكومة العثمانية التى كان يتبعها الشيخ أسميا لم تغفر للشيخ هذا السلوك فقامت بارسال حملة لتأكيد سيطرتها عليه[1] .

فأوعز السلطان عبد الحميد - بتحريض من ألمانيا - إلى والى بغداد[2] بارسال قوة عسكرية عثمانية تحملها سفينة حربية الى ميناء الكويت لاحتلال المدينة ١٩٠١م ، غير أن الحكومة البريطانية كانت لها بالمرصاد ، وسرعان ماظهر طراد بريطانيا ومنع القوة العثمانية من تحقيق أغراضها[3] .

ولما اتضح للدولة العثمانية وألمانيا صعوبة اخضاع شيخ الكويت لرغبتهما ، وجعل الكويت نهاية الخط الحديدى ، عمدا الى البحث عن طريقة أخرى للحصول على أراضى بجوار الكويت واختاروا " رأس خور عبد الله "[4] . ليكون نهاية الخط الحديدى .

فقد كان خور عبد الله هو الميناء الوحيد فى المنطقة بعد الكويت والذى يصلح ليكون محطة نهائية للخط الحديدى[5] ، لكن الشيخ مبارك الصباح ادعى ملكيته على جميع الأراضى الواقعة شمال الكويت الى أبعد من عشرين ميلا عن خور عبد الله[6] بما فيها جزيرة بوبيان وكاظمة وفيلقة .

---

(١) Kirk, George, E. A Short History of the Middle East, (London, 1952), PP. 92-93.

(٢) نامق باشا الصغير (١٩ مايو ١٨٩٩م - ٣١ أغسطس ١٩٠٢م) .

(٣) محمد طاهر العمرى الموصلى : المصدر السابق ، ص ٤١ .

(٤) نفس المصدر والمكان .
والخور : لسان من البحر يتوغل فى الأرض اليابسة ويمتد لبضعة كيلومترات

(٥) Sir Edward Grey to Sir N. O'conor, Foreign Office, September 17, 1907, (No. 121). (F.O. 406/32).

(٦) محمد طاهر العمرى الموصلى : المصدر السابق ، ص ٤١ .

الا أن الحكومة العثمانية رفضت ما ادعاه شيخ الكويت ، وسارعت بارسال قوة عسكرية في أوائل عام ١٩٠٢م استطاعت انشاء نقطة عسكرية عثمانية في رأس خور عبد الله ، فسارع اللورد كرزون Curzon نائب الملك في الهند بارسال تهديده الى العثمانيين بأن يغادروا المناطق التي احتلوها في الكويت ، كما أعلن أن حكومة صاحب الجلالة لا ترغب في اعتراض مد خط سكة حديد بغداد الى الخليج سواء في الكويت أو أي مكان آخر ، بشرط أن تساهم بريطانيا في انشاء هذا الخط بنسب متساوية مع أية دولة أخرى تشارك في المشروع ، سواء في العمل أو الادارة أوالنفوذ[1]

ومن شدة حرص بريطانيا على ألا تترك المانيا تنفرد بتنفيذ المشروع وحدها قامت بارسال بعثة بريطانية برئاسة الكابتن " ماهون "E.W.S. Mahon" الى الكويت لعمل تقرير مدعم بالخرائط عن الأماكن المناسبة لنهاية خط سكة حديد بغداد[٢] .

وقد رأى ماهون بعد زيارته للمنطقة وبمعاينته الأماكن التي يمكن أن تكون مناسبة كمحطة نهائية للمشروع ، وجد أنه يمكن أن ينتهي الخط في أي من الأماكن التالية : البصرة ، أو الفاو ، أم قصر ، أو جزيرة واربا أو الكويت (الكاثاما El-Kathama ، بندر الشويخ) . ووجد أنه لا يوجد صعوبات كبيرة للوصول الى أي من هذه الأماكن[٣] .

Government of India to India Office. February 4, 1904. (F.O. 406/18) Part VI. Inclosure in No. 22, P. 13.

(٢) انظر التقرير : 7.02, Report on Country Adjacent to the Khor-Abdullah and Places Suitable as Termini of Propased Baghdad Railway, July 1905 (L/P.s/18/B165) 8493, No. 1

Arabian Boundaries, Primary Documents 1953-1957, Volume 7, Kuwait-Iraq, 1899-1940 (London, 1988), PP. 27.31.

(٣) Arabian Boundaries ... Op.Cit., P. 27

الا أنه رأى من وجهة النظر الهندسية أن جزيرة واربا تعتبر أفضل موقع لنهاية خط السكة الحديد ، يليها فى الأهمية على الترتيب أم قصر ، ثم الفاو التى تتساوى فى الأهمية مع الكويت ، ثم يلى ذلك بندر الشويخ ٠

أما من وجهة النظر التجارية ، فان البصرة تعد أفضل موقع لنهاية الخط لأنها نهاية السفن المتجهة بحرا ، ويليها فى الأهمية التجارية الكويت(١) ٠

ويدل ما سبق على مدى اهتمام بريطانيا بمعرفة مميزات الأماكن التى تصلح كمحطة نهائية لخط السكة الحديد ، بالاضافة الى أهميتها التجارية لكى تتحكم فى التجارة فى منطقة الخليج ، فضلا عن أنها تريد أن تضمن ألا يستخدم مثل هذا المشروع حربيا ضدها فى المستقبل(٢) ٠

وهكذا بقى المشروع الألمانى معطلا منذ عام ١٨٩٩م حينما صدر الامتياز المبدئى حتى عام ١٩٠٣م ، حينما نال هذا الامتياز المصادقة الرسمية عليه لصالح ألمانيا ٠

ومن أجل تنفيذ المشروع قامت شركة سكة حديد الأناضول ١٩٠٣م بتكوين " شركة سكة حديد بغداد العثمانية الامبراطورية " لتحل محل شركة الأناضول من قونية الى الخليج العربى ، وقد نصت اتفاقية الامتياز على أن يكون رأسمال المشروع خمسة عشر مليون فرنك ، وأن تكون مدة الامتيار تسعا وتسعين سنة تؤول بعدها جميع ممتلكات الشركة الى الحكومة العثمانية خالية من الديون(٣) ٠

كما نصت بنود الاتفاقية على اعطاء الشركة حق الملاحة فى أنهار العراق وكذلك منح الشركة الألمانية صاحبة المشروع حق التنقيب عن الثروات المعدنية فى جميع الأراضى التى يمر بها الخط لمسافة عشرين كيلومترا على جانبى الخط ، وكذلك حق تأسيس الموانىء فى بغداد والبصرة وفى النقطة التى ينتهى عندها الخط على

---

(١) Arabian Boundaries...Op.Cit., P. 27

(٢) لوريمر : المصدر السابق ، جـ١ ، ص ٠٥٥١

(٣) سليم طه التكريتى : المرجع السابق ، ص ٠٩١

الخليـــج[1] .

وهكذا كان حصول ألمانيا على المصادقة النهائية على الامتياز ، يعد انتصارا لألمانيا يعادل نتيجة معركة حربية موفقة ، اذ كان هذا المشروع موضع اهتمام الدول الأوربية الكبرى حينذاك .

وأثار حصول الألمان على الامتياز النهائي لسكة حديد بغداد عاصفة من الاضطراب والتوتر لدى الدوائر السياسية والمالية في كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا .

فتحدث وزير خارجية فرنسا آنذاك المسيو " دلكاسيه Delcasse " في مجلس النواب الفرنسي يخفف من وقع الخبر ، ويعد بمشاركة رؤوس الأموال الفرنسية في المشروع ، بينما التزمت روسيا الصمت ولم تعقب على الخبر[2] ، ولعل ذلك يرجع لاهتمام السياسة الروسية حينذاك بمشاكلها الداخلية من جهة ، وقصر نشاطها على أوروبا الشرقية والبلقان[3] .

أما في بريطانيا ، فقد اعتقد الرأي العام البريطاني أن هذا يعد تحديا كبيرا لاسواق بريطانيا العظمى وتهديدا لمكانتها السياسية في الشرق ، ولذلك حاول رئيس الوزراء البريطاني " بلفور " (١٩٠٢-١٩٠٥م) أن يخفف من الصدمة بأن قدم اقتراحا لمجلس العموم في ٧ أبريل ١٩٠٣ م يعرض مشاركة رؤوس الأموال البريطانية في مشروع سكة حديد بغداد على أن تكون هذه المشاركة على قدم المساواة مع أية دولة أخرى تشارك في المشروع ، والموافقة على أن تكون نهاية الخط في الكويت والاستفادة منه لنقل بريد الهند[4] .

الا أن اقتراحات بلفور قوبلت بالرفض الشديد في مجلس العموم ، وثارت الصحافة البريطانية يدفعها الرأي العام ، مما اضطر بلفور أن يعلن على اثر ذلك في مجلس

---

(١) أنظر بنود اتفاقية امتياز سكة حديد بغداد - برلين .
فيصل محمد الارحيم : المرجع السابق ، ص ١٧٤-١٧٥ ؛ عبدالفتاح ابراهيم : المرجع السابق ، ص ١٠٨-١١١ .

(٢) زكي صالح : بريطانيا والعراق حتى ١٩١٤ ، ص ٢٥١ .

(٣) محمود علي الداود : المرجع السابق ، ص ١٥ .

(٤) عبد الفتاح ابراهيم : المرجع السابق ، ص ٨٧ .

العموم فى ٢٣ ابريل ١٩٠٣م سحب اقتراحه السابق [١] .

وبذلك فشلت المساعى البريطانية للتعاون والمشاركة فى مشروع سكة حديد بغداد - برلين .

ووجدت بريطانيا نفسها فى شبه عزلة سياسية فى الوقت الذى تقوى فيه ألمانيا ، ولذلك اتجهت الى فرنسا ، وبالفعل حدث تقارب بين بريطانيا وفرنسا ، وعقد الاتفاق الودى ١٩٠٤م ، الذى أنهى الخلافات بينهما ومهد لتحالف دفاعى بينهما ١٩٠٦م [٢] .

كما حدث أيضا تقارب روسى بريطانى بوساطة فرنسا ، حينما عقد اتفاق ١٩٠٧م والذى بمقتضاه قسمت فارس الى مناطق نفوذ بين الدولتين .

وانصرفت بريطانيا بعد ذلك الى مقاومة الخطر الألمانى بكل قواها ، لتحافظ على طريق مواصلاتها الى الهند .

واستطاعت بريطانيا أن توجد نوعا من التوازن والتقارب مع ألمانيا حفاظا على مصالح الدولتين فى العراق . وقد اتضح ذلك ١٩٠٧م عندما قام الامبراطور الألمانى بزيارة لبريطانيا وأجرى مفاوضات مع وزيرى الدفاع والخارجية البريطانيين حول مشروع سكة حديد بغداد - برلين [٣] .

ولا شك أن بريطانيا كانت على استعداد لوقف هجومها على المشروع اذا أعطى الرأسماليون حق انشاء وادارة القسم الذى يوصل بغداد بالبصرة والخليج العربى، باعتبار أن هذا الجزء بوابة الهند ، وقد وافق الامبراطور الألمانى مبدئيا على ذلك [٤] .

ولكن لسبب سياسى خاص بالدولة العثمانية ، وهو قيام حكم الاتحاديين

---

(١) Ireland : Op.Cit., P. 52

(٢) محمد يوسف خليل : المرجع السابق ، ص ٧٠ .

(٣) عبد الفتاح ابراهيم : المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

(٤) نفس المرجع ، ص ١٢٦ - ١٢٨ .

١٩٠٨م الذى أطاح بحكم السلطان عبد الحميد ، تعثر انجاز المشروع [1] .

خلاصة القول ، أن مشروع سكة حديد بغداد ، قد تسبب فى توتر العلاقات بين الدول الأوروبية ، وفى زيادة حدة التنافس الدولى ، وكان له نتائج هامة على مجرى الأحداث فى أوروبا ، ولعب دورا هاما فى تشكيل التحالفات الأوروبية فى مطلع القرن العشرين ، وبعد كل ذلك تعثر انجاز هذا المشروع ، وظل مجرد مشروع فحسب ، اذ مزقه اندلاع الحرب العالمية الأولى التى يعتبر من ضمن أسبابها .

* * *

رابعا : <u>البترول وآثاره السياسية على العراق</u>

نأتى الى النقطة الأخيرة فى هذا الفصل ، وهى البترول وآثاره السياسية على العراق ، ففى الوقت الذى كانت فيه الدول الأوروبية الكبرى بريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا ، تتنافس من أجل السيطرة على طرق المواصلات وموارد التجارة فى الخليج العربى والدولة العثمانية ، ظهر عامل جديد [2] ، أخذ يصبغ هذا التنافس بصبغته الخاصة ، هذا العامل هو اكتشاف البترول واستعماله كوقود للسفن والقطارات بدلا من الفحم .

وقد بدأ الكشف عن البترول فى العراق بصورة جدية ، عندما كثر استعماله وازداد الطلب على مشتقاته فى أواخر القرن التاسع عشر ، وكان الألمان أسبق من

---

(١) Earle, E.M : Op.Cit. P. 113 .

(٢) أول من اكتشف البترول هم الأمريكيون ١٨٥٨م فى ولاية بنسلفانيا وبالتحديد فى بلدة " تيتوس Titus " على يد ضابط يدعى " أدون دريك A.Drick " الذى اخترع آلة بخارية لاستنباط البترول من الصخور ، وبعد خمسة أعوام من هذا الاكتشاف بدأ تاجر صغير اسمه " جون دافيسون روكفلر J.D.Rokefeler " بتشكيل أول رابطة لتجار البترول فى U.S.A واتخذ من مدينة كليفلاند Clifeland مقرا لها ، وفى عام ١٨٦٨م أسس أيضا أول شركة للبترول فى العالم كله برأسمال قدره مليون دولار ، وهى شركة ستاندارد أويل Standard Oil.

انظر : أمين سعيد : الخليج العربى فى تاريخه السياسى ونهضته الحديثة ، (بيروت ، د.ت) ، ص ١٠٢ .

غيرهم فى التنقيب عن البترول فى الشرق الأوسط ، وبخاصة فى العراق ، وقد استغلوا تقاربهم مع الحكومة العثمانية ، وأرسلوا عام ١٨٤٦م المهندس الجيولوجى " روورباخ "الذى استطاع العثور على منبع للبترول فى القيارة جنوبى الموصل [١] .

هذا الاكتشاف فيما يبدو لم يستثمر الاستثمار الأمثل حينذاك لعدم ادراك ولاة العراق لأهمية استخدام البترول فى الصناعة ، فقد كانت الأوضاع الاقتصادية متردية ، بالاضافة الى أن وسائل النقل البحرية والنهرية فى العراق آنذاك ، كانت معظمها تعتمد على الشراع .

الا أنه فى عام ١٨٧٠م استطاع الوالى" مدحت باشا " أن ينشأ مصفاة للبترول فى " بعقوبة " مستفيدا من البترول المتدفق فى" مندلى " [٢]

وعلى اثر ذلك جاءت الى العراق بعثة من الفنيين الألمان عام ١٨٧١م لمعرفة مدى امكانية استثمار ينابيع بترول العراق للأغراض التجارية ، وقد أوضحت البعثة فى تقريرها غزارة بترول العراق وجودته ، الا أنه تبين لها مدى فقدان وسائل النقل لحمل البترول الى سواحل البحر المتوسط ، ومنافسة البترول الروسى والأمريكى فى ميدان التجارة [٣] .

وقد أدرك السلطان عبد الحميد أهمية بترول العراق ، وأنه يمكن أن يلعب دورا سياسيا فى المستقبل فى المجال الدولى ، فأصدر فرمانا بتاريخ الخامس من رجب ١٣٠٦هـ الموافق مارس ١٨٨٩م ، حصر بموجبه امتيازات التنقيب عن البترول فى الدولة العثمانية بخزانته الخاصة ، وبذلك أصبحت أراضى البترول من الأملاك السنية ، وذلك لأن القانون العثمانى كان يحصر حق التعدين بأصحاب الأراضى التى يكتشف بها المعدن [٤] .

---

(١) سليم طه التكريتى: معركة النفط فى العراق ، (بغداد ، ١٩٥٢) ، ص ١٢ ، ٩٧ .

(٢) فيصل محمد الأرحيم : المرجع السابق ، ص ١٨٤ .

(٣) عبد الفتاح ابراهيم : المرجع السابق ، ص ١٧٥ .

(٤) يوسف ابراهيم يزبك : النفط مستعبد الشعوب ، (بيروت ، ١٩٣٤م) ، ص ٧٧–٧٨

Earle, E.M.: Op.Cit., P 10

ويذكر " لونكريك Longrigg " أن الوسيط الأرمني " جلبنكيان "Culbenkian" هو الذى نصح السلطان عبد الحميد بأن يضم جميع مناطق البترول فى الدولة العثمانية الى خزانته الخاصة ، وذلك على أساس التقارير السرية التى وضعها جلبنكيان عن البترول فى تركيا الآسيوية عامة ، وولاية الموصل خاصة [١] . وبناء عليه قرر السلطان تحويل ولايتى الموصل وبغداد الى ممتلكات خاصة له [٢] .

ومع أن الألمان كانوا أسبق من غيرهم فى التنقيب عن البترول فى تركيا والعراق كما ذكرت سابقا ، الا أن الأمريكيين [٣] كانوا أول الذين حاولوا الحصول على امتيازات بالبحث عن البترول فى الدولة العثمانية والولايات التابعة لها وخاصة فى بلاد الرافدين [٤] .

وهذا فى حد ذاته يمثل مرحلة جديدة من مراحل التنافس على الخليج العربى ، بعد أن تبدلت صفة هذا التنافس فى نهاية القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين وأصبح الغرض منه السيطرة على منابع البترول فيه ، ودخل هنا منافس جديد أيضا هو الولايات المتحدة الأمريكية .

وكان الأميرال الأمريكى " كولبى ميتشل تشستر Colby Mitchell Chester " [٥] أول الذين حاولوا الحصول على امتيازات البحث عن البترول فى العراق ، وذلك خلال وجوده فى الآستانة ١٨٩٦م [٦] . بحجة الحصول على تعويضات للأرمن الأمريكان – الذين حصلوا على الجنسية الأمريكية – عما لحقهم من ضرر أثناء المذابح الأرمنية [٧] ،

---

(١) Longrigg, S.H. : Oil in the Middle East, (London,1954).

(٢) قامت الولايات المتحدة الأمريكية فى ١٨٨٩م بتعيين قنصل لها فى بغداد ، وآخر فى البصرة ١٩٠٠م .
انظر : لوريمر : المصدر السابق ، ج٧ ، ص ٣٩٥١–٣٩٦١ .

(٣) أوكونور ، هارفى : الأزمة العالمية فى البترول ، ترجمة عمر مكاوى (الدكتور) ، (القاهرة ، ١٩٦٧م) ، ص ٣٧٠ .

(٤) سليم طه التكريتى : الصراع على الخليج العربى ، ص ١٠٠ .

(٥) وهو من موظفى وزارة البحرية الأمريكية .

(٦) سليم طه التكريتى : المرجع السابق ، ص ١٠٠ .

(٧) وتلن ، آلما : المرجع السابق ، ص ١٨٤ .

ولما لم تكن هناك استجابة مشجعة لدى المسئولين العثمانيين ، فقد غادر " تشستر" الآستانة ، الا أنه عاد مرة ثانية لنفس الغرض ١٩٠٨م تسانده غرفة تجارة نيويورك ومجلس التجارة والمواصلات فى نيو يورك ، وقد تمكن هذه المرة عن طريق علاقاته الطيبة مع السلطان عبد الحميد أن يحصل على بعض الامتيازات ، ومنها تطوير واستغلال حقول البترول فى أرضروم وتبليس ووان ، ولكنه لم يوفق فى مسعاه بسبب خلع السلطان عبدالحميد نفسه [١] .

وكان السلطان عبد الحميد – قبل خلعه – يرغب فى اقامة علاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، للتنقيب عن البترول فى العراق ، ولهذا أرسل أحد مبعوثيه [٢] الى الولايات المتحدة الأمريكية ، الا أنه لم يوفق فى مسعاه بحجة أن الشركات الأمريكية لم تبد اهتماما بالأمر ، على اعتبار أن البترول الذى يستخرجونه من بلادهم – U.S.A. – يكفى احتياجات العالم ، وأنهم لا يرغبون فى الكشف عن مصادر جديدة للبترول ، لأن ذلك من شأنه يخفض أسعار البترول [٣] .

ومع وجاهة هذا الرأى ، الا أنه اذا نظرنا الى السياسة الأمريكية آنذاك نجد أنها كانت تتبع " سياسة العزلة " ولم تشأ الحكومة الأمريكية أن تزج بنفسها فى صراع سياسى مع بريطانيا من أجل البترول فى الخليج العربى ، ولذلك رأينا الاستثمارات الرأسمالية الأمريكية فى مجال البترول ، قد ارتكزت على القطاع الاستثمارى الخاص ، ولم تساهم فيها الحكومة الأمريكية .

ويبدو أن احجام الولايات المتحدة الأمريكية عن التنقيب عن البترول فى بلاد الرافدين بصفتها الرسمية ، كان دافعا للسلطان عبد الحميد أن يوافق على منح ألمانيا امتياز التنقيب عن البترول .

---

(١) Polk, W.R. : The U.S and the Arab World, Harvard University Press, (Cambridge Massachusetts,1965),P.303.
وانظر : حكمت سامى سليمان : نفط العراق ، (دمشق ، ١٩٥٨) ، ص ٥٦–٥٨ .

(٢) صلاح الدين أفندى مبعوث السلطان عبدالحميد الى أمريكا والمختص بمسائل البترول .

(٣) مذكرات السلطان عبد الحميد ، ص ٧٣–٧٤ .

فقد جاءت الى الآستانة بعثة ألمانية مرافقة للامبراطور الألمانى أثناء زيارته للآستانة ١٨٩٨م وأخذت تنقب عن البترول سرا ، خوفا من رفض السلطان عبدالحميد .

ويذكر السلطان عبد الحميد فى مذكراته ، أنه ابتأس لهذا الخداع ، وأعلن أنه لم يكن يمانع فى اعطاء ألمانيا حق امتياز التنقيب عن البترول فى بلاد الرافدين ، اذا طلب منه الامبراطور الألمانى ذلك [(١)] .

وبالفعل قرر السلطان عبد الحميد منح ألمانيا عن طريق البنك الألمانى " دويتش بنك Deutsche Bank " امتياز البحث عن البترول فى منطقة عرضها عشرون كيلومترا على جانبى خط سكة حديد بغداد [(٢)] .

وبالفعل جاءت الى العراق ١٩٠١م بعثة من الفنيين الألمان لدرس ينابيع البترول فيه ، وأبلغت الحكومة الألمانية فى تقريرها بأن تحت سطح أرض العراق بحيرة بترولية لا ينفذ معينها ، وحرضتها على الاسراع للسيطرة على هذه الارض واستخراج البترول [(٣)] .

وعن طريق البنك المذكور تأسست شركة الخطوط الحديدية الأناضولية التى حصلت عام ١٩٠٣م على امتياز التنقيب عن الأراضى البترولية فى ولايتى بغداد والموصل [(٤)]

وهنا تحركت بريطانيا عبر شركاتها ومسؤوليها ، وطالبت الدولة العثمانية بأن يكون لها السبق فى هذا المجال أيضا [(٥)] . وكانت بريطانيا قد دخلت مجال التنقيب عن البترول متأخرة ، وكانت الأراضى الفارسية أول أرض فى منطقة الشرق الأوسط كله يستخرج منها البترول بجهود بريطانية منذ عام ١٩٠٠م ، واستطاع المغامر

---

(١) مذكرات السلطان عبدالحميد ، ص ٧٣ .
(٢) وتلن ، آلما : المرجع السابق ، ص ١٨٤ .
(٣) عبد الفتاح ابراهيم : المرجع السابق ، ص ١٧٦ .
(٤) يوسف ابراهيم يزبك : المرجع السابق ، ص ٨٧ .
(٥) محمد يوسف خليل : المرجع السابق ، ص ٧٤ .

الاسترالـــى " وليام نوكس دارسى William Nox D'arcy " البريطانى الجنسيـة الحصـول على امتياز للتنقيـب عن البترول واستغلالـه عام ١٩٠١ م فى فارس — على حدود العـــراق الشرقيـة — واتجه ببصـره نحو العراق ، وأعد تقريرا عن احتمالات البترول فى كل مـــن بغداد والموصل وعرضـه على الحكومـة البريطانيـة [١] .

وحاول " دارسى " فى عام ١٩٠٤م الحصول على امتياز بالبحث عن البترول فـــى الدولـة العثمانيـة وكاد ينجح فى ذلك لولا المعارضـة التى أثارها الألمـان ضده [٢] .

وهكذا نجد أن السلطـان عبد الحميد لم يمانع فى اعطاء أيـة دولـة امتيـــاز التنقيب عن البترول ، وبالرغـم من أن كل هذه الامتيازات لم ينفذ منهـا شئ ، وانمـــا استغلهـا لتدعـيم موقفـه السياســى .

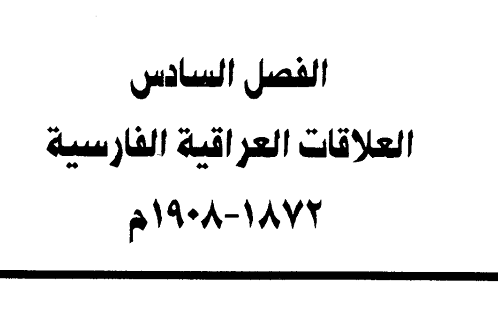
وبالرغـم من سعى الشركات الأجنبيـة والدول الأوروبيـة للحصول على امتيـازات للتنقيب عن البترول فى الدولـة العثمانيـة وخاصـة بلاد الرافديـن ، الا أن البترول لـم يأخذ دوره الكبـير فى الاقتصاد العالمـى آنذاك .

* * *

---

(١) رأفت الشيخ : العرب دراسات فى التاريخ الحديث والمعاصر ، (القاهرة ، ١٩٨٣م) ، ص٣٧٧ .

(٢) سليم طه التكريتى : المرجع السابق ، ص ١٠٠ .



الفصل السادس

العلاقات العراقية الفارسية

١٨٧٢-١٩٠٨م

الفصل السادس

العلاقات العراقية الفارسية

١٨٧٢ ـ ١٩٠٨ م

أولا : **مناطق النزاع العراقي الفارسي**

١ ـ مشكلة السليمانية

٢ ـ مشكلة عربستان

ثانيا : **مشكلة الحدود العراقية الفارسية في ظل المعاهدات .**

ثالثا : **العلاقات العراقية الفارسية في ظل مشكلة الحدود**

١ ـ مشكلات دينية

٢ ـ مشكلات اقتصادية

٣ ـ مشكلات سياسية

ان تاريخ العلاقات العراقية الفارسية[١] فى العصر الحديث ، لا يمثل الا تاريخ الصراع المستمر على المناطق الحدودية بينهما ، فقد كان شاهات فارس طيلة العصر الحديث يطمعون فى الاستيلاء على المناطق الشرقية للعراق ، مما كان سببا رئيسيا فى توتر العلاقات السياسية بين السلطتين الفارسية والعثمانية .

ولا شك أن أطماع حكام فارس فى العراق ، ترجع الى عدة عوامل ، منها عوامل جيوبوليتيكة[٢] أثرت على سياسة حكام فارس تجاه العراق ، فقد لعب الموقع الجغرافى للعراق والحدود المشتركة بينهما ، بالاضافة الى سياسة حكام فارس ، سواء سياسة احياء القومية الفارسية ، أو سياسة التعصب للمذهب الشيعى ، كل هذه السياسات قد لعبت دورا رئيسيا فى تاريخ العلاقات بينهما ، وقد كانت الحدود محورا هاما فى هذه العلاقات ، وكانت نظرة حكام فارس فى سياستهم التوسعية على حساب العراق يعتنقون فلسفة خاصة ، وهى فلسفة القوة ، وأن الضرورة لا تعرف قانونا ولا اتفاقيات .

يضاف الى هذه العوامل ، عوامل أخرى استراتيجية سياسية واقتصادية ودينية.

فقد كان العراق هو منفذ بلاد فارس الى البحر المتوسط ، هذا بالاضافة

---

(١) ظلت الامبراطورية الفارسية تعرف بهذا الاسم ، ولم تتحول الى اسم الامبراطورية الايرانية الا عام ١٩٣٥م بناء على الأمر الذى أصدره امبراطور ايران آنذاك رضا بهلوى .
انظر جابر ابراهيم الراوى (الدكتور) : مشكلات الحدود العراقية الايرانية والنزاع المسلح ، (بغداد ، ١٩٨٩)، هامش ص ٩٩ ، لذلك سيتخدم الباحث باستمرار خلال فترة الدراسة لفظة فارس وليس ايران .

(٢) والتعريف الواسع للجيوبوليتيكا Geopolitik بأنها تدرس علاقات الأرض ذات المغزى السياسى ، أى أنها تدرس الدولة من الوجهة السياسية ، ولكنها لا تنظر لها كمفهوم استاتيكى، بل تنظر لها ككائن حى ديناميكى . وتدرس الجيوبوليتيكا العلاقات الداخلية والخارجية بين الأرض والسكان (البيئة والمجتمع) من وجهة نظر قومية وذاتية ، وتعتنق فلسفة القوة ،وأن الضرورة لا تعرف القانون ، انظر :
محمد محمود ابراهيم الديب (الدكتور) : الجغرافيا السياسية أسس وتطبيقات ، الطبعة الخامسة، الأنجلو المصرية ، (القاهرة ، ١٩٨٤م) ، ص ٣٣ .

الى ما يتميز به من خبرات زراعية تفتقر اليها الهضبة الفارسية [١] ، ويضاف الى هذا ما يتميز به العراق من وجود العتبات المقدسة الشيعية (النجف وكربلاء والكاظمية) وأصبح هذا الدافع الدينى من العوامل الرئيسية التى جعلت شاهات فارس — سواء الصفويون أو القاجاريون — يعملون على الاستيلاء على العراق [٢] .

ففى الوقت الذى أعلنت فيه الدولة الصفوية فى بلاد فارس بأنها حامية المذهب الشيعى ، وقررت أن تنشر هذا المذهب الى أقصى درجة ممكنة ، كانت الدولة العثمانية تتزعم المذهب السنى وتدافع عنه [٣] .

وقد كان العراق هو ضحية هذا الصراع ، فمنذ مطلع القرن السادس عشر ، وظهور الدولة الصفوية فى بلاد فارس ، قدر للعراق أن يكون ميدانا لهذا الصراع حتى أوائل القرن العشرين — بل وحتى الى الآن .

وسوف نلقى الضوء على تاريخ العلاقات العراقية الفارسية من هذا المنطلق من خلال العلاقات الفارسية العثمانية ، فقد كان العراق خلال هذه الحقبة الطويلة جزءا من الدولة العثمانية .

أما المحاور الرئيسية التى سنتناولها فى هذا الفصل ، تشمل ثلاثة نقاط هى :

١ — مناطق النزاع العراقى الفارسى .

٢ — مشكلة الحدود العراقية الفارسية فى ظل المعاهدات .

٣ — العلاقات العراقية الفارسية فى ظل مشكلة الحدود .

---

(١) عبد العزيز نوار (دكتور) : تاريخ العراق الحديث ... ، ص ٣٢٧ .

(٢) نفس المرجع والمكان .

(٣) حسين هادى الشلاه : المرجع السابق ، ص ٢١ .

أولا : **مناطـق النـزاع العراقـى الفارسـى**

دار صراع عنيف بين الفرس والعثمانيين منذ أن استولى الصفويون على العـراق سنة ١٥٠٨م ، واستمر الى مابعد نهايـة فترة الدراسـة سنة ١٩٠٨م ، أى مايزيد عـن الأربعـة قـرون من الصراع .

فقد غزا الفرس العراق فى الثلاثينيـات من القرن السابع عشر ، وفى الثلاثينيات والأربعينيـات والسبعينيـات من القرن الثامن عشر ، وفى العقدين الأول والثالث مـن القرن التاسع عشر ، وقد كان هذا الغزو غزوا عسكريـا ، هذا فضلا عن حوادث الحـدود شبه المستمرة التى تقوم بهـا القبائل على الحـدود .

وبالرغـم من عقد معاهدات الصلح [١] بين الجانبين عقب كل اعتداء ، الا أن هذه المعاهدات لم تستمر طويلا ، بسبب الأطماع الفارسيـة فى العراق باستمرار ، ولذلـك تعد هذه المعاهدات ، معاهدات وقتيـة ترتبط بالظروف التى عقدت فيهـا فحسب .

فقد شهد العراق فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، صورا عـدة مـن الاستفزاز الفارسى وتعاقب الجيوش التى كانت تستهدف بغداد والبصـرة ، وكانت أشد مناطق الاحتكاك بين الجانبين تتركز فى منطقتى السليمانيـة وعربستان (خوزستـان) .

ومن هنا نجد أن العوامل الجيوبوليتيكيـة ، لعبت دورا هامـا فى هـذا الصراع ، ففى السليمانيـة ، فى القسم الشمالى من الحدود العراقيـة الفارسيـة ، نجـد أنهـا فصلت بين قوميـة واحدة ، هى القوميـة الكرديـة ، بينما كان يقتضى الوضع الصحيح أن يترك السكان الأكراد بكاملهـم داخل حدود دولـة واحـدة ، لتبقى المصالـح المشتركـة بينهـم متكاملـة ، بينما نجد الحدود فى القسم الجنوبى ، فصلت أيضا اقليم عربستـان العربـى عن العراق ، وأضافتـه الى فارس . أما القسم الأوسط من الحدود ، فنجد أنه يتمشى مع الحواجز الطبيعيـة المانعـة ، وفى نفس الوقت تتمشى مع العامل البشـرى ، ففصلت بين قوميتين متجاورتين هما : القوميـة العربيـة ــ اذا جاز التعبير ــ فى العراق ، والقوميـة الفارسيـة فى فارس .

---

(١) سنشير الى معاهدات الحدود بعد قليل .

ولذلك لم نجد مشاكل حدود بين فارس والعراق فى القسم الأوسط من الحدود، وهى فى رأى " فالكنبرج Valkenburg " أفضل الحدود ، لأنها حدودا أثنوجرافية Ethnographic Boundaries كاملة ، فهى تتفق مع الحواجز الطبيعية ، وتفصل فى نفس الوقت بين قوميتين متجاورتين (١) . بينما الحدود الشمالية الجنوبية كانت أكثر تعقيدا وأشد مناطق الاحتكاك بين الدولتين ، وزاد من تعقد المشكلة فى هاتين المنطقتين أنهما كانتا موطن امارتين : امارة بابان الكردية فى السليمانية شمالا ، وامارة كعب العربية فى عربستان جنوبا ، وسنتناول هاتين المشكلتين بالتفصيل .

١ – مشكلة السليمانية:(٢)

تقع السليمانية فى شمال شرق العراق ، وهى موطن امارة آل بابان الكردية ، وهى امارة سنية المذهب كانت تستولى على الحكم فى السليمانية – برغم أنف حكومة بغداد – على أسنة الرماح الفارسية الشيعية . وكانت حكومة فارس ترحب فى أغلب الظروف باستنجادات البابانيين لمساعدتهم ضد حكومة بغداد ، لعل ذلك يؤدى الى ضم العراق الى الدولة الفارسية (٣) . كما كان انقسام الأكراد بين فارس والعراق عاملا مشجعا لتدخل فارس فى شؤون العراق ، فقد كان من السهل على أى زعيم كردى يطرد أو يحارب من قبل الدولة العثمانية أن يستعين بالحكومة الفارسية لتضغط على حكومة بغداد لتعيده الى مقره (٤) .

وليس أدل على ذلك ماحدث سنة ١٨٠٥م عندما فر عبد الرحمن بابان زعيم السليمانية هاربا الى كرمنشاة مستنجدا بحاكمها – محمد على ميرزا بن فتح على شاه

---

(١) Valkenburg, S.V. : Elements of Political Geography, 2nd Edit. (New York, 1954), P. 260.

(٢) السليمانية : بلدة قائمة على سفح سلسلة جبال مارمير ، وتبعد عن كركوك ٧٢ ميلا ، وعن الحدود الفارسية (كردستان الشرقية) ٦٠ ميلا ، تأسست عام ١٧٨٤ م على عهد سليمان باشا والى بغداد (١٧٨٠–١٨٠٢م) ، وسميت باسمه ، والأكراد يدعونها (سليمانى) لا (سليمانية) ، وتعتبر السلميانية مركز للثقافة الكردية فى كردستان النجنوبية .
انظر : على سيدو الكورانى : المصدر السابق ، ص ٣٨ .

(٣) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص ٣٢٨ .

(٤) ابراهيم الوائلى : المرجع السابق ، ص ٥٣–٥٤ .

فارس – ليعيده الى مركزه ، بل وصل الأمر الى درجة أن شاه فارس نفسه [١] أرسل مبعوثا الى حكومة بغداد ليضغط عليها لتعفو عنه واعادته الى منصبه ، الا أن هذه الوساطة رفضت من جانب حكومة بغداد [٢] .

وفي ١٨٠٦م تحولت السلطات الفارسية من سياسة الضغط على العراق الى سياسة التوسع على حسابه ، وفرضت حربا على والي بغداد وعلى الدولة العثمانية ، وكانت نتيجة هذه الحرب هزيمة القوات العثمانية وعودة عبد الرحمن بابان حاكم السليمانية الى مقره ، مرة أخرى على أسنة الرماح الفارسية ، وعلى أن يكون مواليا لفارس ، ووضع ابنه رهينة في أيدي الحكومة الفارسية ضمان لحسن نواياه [٣] .

الا أنه في ١٨١١م حدث نزاع بين محمد علي ميرزا حاكم كرمنشاه وبين عبد الرحمن بابان حاكم السليمانية ، الذي أنكر ولائه لفارس ، وكانت النتيجة أن قام محمد علي ميرزا بحركة استولى بها على السليمانية بصفة مؤقتة ، وأعلن عبد الرحمن بابان خضوعه ، الا أن هذه التطورات لم تأت في وقت مناسب يمكنه من انقاذ ابنه الذي أعطاه رهينة لفارس . وبعد ذلك بقليل تحرك عبد الله وهو الباشا الجديد لبغداد ضد عبد الرحمن بابان ، وأخذ السليمانية ، وازاء ذلك وقفت الحكومة الفارسية على الحياد بناء على نصيحة السفير البريطاني في طهران [٤] .

الا أن هذا لم يثن فارس من الاستمرار في التدخل في شؤون العراق والتوسع على حسابه ، ففي سنة ١٨١٨م شنت فارس هجوما واسعا على جبهة العراق الشمالية، حيث تقدمت ثلاثة جيوش [٥] الى الأراضي العراقية ، وفي نفس الوقت تحرك حاكم

---

(١) الشاه فتح علي (١٧٩٧–١٨٣٤م)

(٢) علاء موسى كاظم نورس (الدكتور) : السياسة السوقية الايرانية تجاه العراق في العصر الحديث ، فصل من كتاب " الصراع العراقي الفارسي " ، (بغداد، ١٩٨٣م)، ص ٢٤١.

(٣) لوريمر ، : المصدر السابق ، ج٥، ص ٢٧٢٠.

(٤) نفس المصدر ، ص ٢٧٢١.

(٥) الجيش الأول بقيادة محمد علي خان قوامه عشرة آلاف جندي ، اتخذ مساره نحو السلمانية ، والجيش الثاني من قوات لورستان بقيادة حسن خان باتجاه مندلي ، أما الجيش الثالث فكان بقيادة علي خان كلهر وكلي علي خان يقدر بأربعة آلاف جندي باتجاه بدرة وجصان . انظر : علاء موسى كاظم نورس : المرجع السابق، ص ٢٤١–٢٤٢.

كرمنشاه ــ محمد على ميرزا ــ على رأس قوات باتجاه خانقين ٠

وعلى الرغم من توغل القوات الفارسية فى الأراضى العراقية ، الا أنها واجهت مقاومة شديدة ، مما اضطرها على التراجع ، ثم توقفت العمليات العسكرية وجرت مفاوضات تعهدت فيها فارس بعدم التدخل فى شؤون العراق الداخلية (١) ٠

الا أنه وبعد أقل من عامين (١٨٢٠م) اندلعت الحرب بين فارس والعراق على نطاق واسع ، بسبب اعلان السلطان العثمانية تبعية قبيلتين فى أرضروم لها ، وكان عباس ميرزا حاكم أذربيجان عندئذ وولى عهد فارس يعتبرهما تابعتين لسلطته الشرعية (٢) ٠

وعلى أثر ذلك ، اجتازت قوات فارسية كبيرة الحدود العراقية من عدة اتجاهات ، الا أنها واجهت مقاومة عنيفة من قبل عشائر شمر الجربا ، غير أن المعركة الحاسمة لم تقع بسبب تفشى وباء الكوليرا فى موقع العمليات الحربية فأوقفتها ، مما اضطر الطرفين الى الدخول فى مفاوضات لانهاء الحرب وانسحاب القوات الفارسية من العراق ، واعقب ذلك اتصالات على مستوى عال بين الدولتين العثمانية والفارسية بهدف تنظيم العلاقات بينهما فى اطار معاهدة يتم التوصل اليها (٣) ٠

وقد اختيرت أرضروم مكانا للمفاوضات التى أسفرت عن عقد معاهدة فى ٢٨ تموز (يوليو) ١٨٢٣م عرفت باسم معاهدة أرضروم الأولى (٤) ، واتخذت من معاهدة زوهاب أساسا لها ، ولذلك فهى لم تأت بشىء جديد بشأن قواعد تحديد وتخطيط الحدود الدولية ، لذلك فانها لم تضع حدا للمنازعات بين الدولتين ولم تحل دون تجدد الحرب لما يعتريها من أطماع ٠

الا أنه فى أوائل الثلاثينيات من القرن التاسع عشر ساد الهدوء بين

---

(١) علاء موسى كاظم نورس : المرجع السابق ، ص ٢٤٢ ٠

(٢) لوريمر : المصدر السابق ، ص ٢٧٢١ ٠

(٣) علاء موسى كاظم : المرجع السابق ، ص ٢٤٢ــ٢٤٣ ٠

(٤) سنشير الى نصوص هذه المعاهدة بعد قليل خلال هذا الفصل ٠

الدولتين العثمانية والفارسية على الحدود العراقية ، ويعزى تفسير ذلك ، فيما يبدو ، الى أن الشاه فتح على ، كان فى أواخر أيامه . فلما تولى محمد شاه[1] الحكم فى ١٨٣٤ م توترت العلاقات من جديد ، حيث عاودت فارس سياسة التدخل فى شؤون العراق الداخلية ، وذلك باثارة الفتن والاضطرابات فى المنطقة الشمالية[2] .

على أية حال ، كان التوتر هو السمة المميزة للعلاقات الفارسية العثمانية أثناء حكم محمد شاه ، حتى حان سقوط الامارة البابانية فى ١٨٥٠م .

غير أنه فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وبعد القضاء على الامارة الكردية فى السليمانية وعودة الحكم العثمانى المباشر ، أصبح التدخل الفارسى فى العراق أقل من ذى قبل ، والتزمت حكومة الشاه ناصر الدين – الذى حكم فارس مايقرب من نصف قرن ١٨٤٨–١٨٩٥م) . التزمت بدرجة أكبر بنصوص الاتفاقيات المعقودة بين البلدين ، وخاصة الاتفاقيات التى عقدت فى سبعينيات القرن التاسع عشر ، وأصبح كل نزاع بين سلطات فارس وحكام العراق برفع مباشرة الى أعلى مستوى من المفاوضات دون أن يترك الأمر – كما كان من قبل – للسلطات المحلية التى لم يكن عندها القدرة الكافية لعلاج هذه الأمور بحكمة[3] .

وخلال فترة حكم الشاه ناصر الدين خفت حدة الخلافات بين فارس والعراق ، لدرجة قيام الشاه بزيارة العتبات المقدسة فى العام ١٨٧١م ، واستقبل أفضل استقبال وأكرمت وفادته خلال الزيارة ، وتفاهم مع والى بغداد مدحت باشا على كثير من الأمور التى تهم العلاقات بين البلدين ، ومنها مواجهة القبائل الحدودية المتمردة على الحكومة العثمانية فى العراق .

حقيقة إن التفاهم بين البلدين فى مواجهة تعديات العشائر الحدودية التى تقوم بالسلب والنهب والقتل ، كان من أهم النصوص التى تضمنتها المعاهدات المعقودة

---

(١) تولى حكم فارس (١٨٣٤–١٨٤٧م) .

(٢) علاء موسى كاظم : المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .

(٣) عبد العزيز نوار : تاريخ العراق الحديث ، ص ١٣٤ .

بين البلدين وآخر هذه المعاهدات ، معاهدة أرضروم الثانية ١٨٤٧م[١] ، الا أن ذلك لم ينفذ ولم يضع فى حيز التنفيذ الا فى أوائل عقد السبعينيات من القرن التاسع عشر ، الا أن ذلك لم يستمر طويلا ، بسبب استمرار المشاكل المتعددة بين الجانبين وضعف السلطة الحاكمة ٠

فقد كانت قبيلة (هماوند Hamawend)[٢] التى تقيم بالقرب من الحدود الفارسية العراقية ، كثيرا ما تثور على الحكم العثمانى فى العراق ، وتقوم بعمليات السلب والنهب وقطع طرق المواصلات[٣] ، وكانت هذه القبيلة تتمتع برضاء ملك نيازخان حاكم اقليم زوهاب الفارسى ٠ وكانوا يهاجمون باستمرار — من ملجئهم الآمن — المقاطعات العثمانية فى كركوك والسليمانية[٤] ٠

الا أن الشاه ناصر الدين أصدر أوامر مشددة الى ملك نيازخان فى هذا الشأن ، والذى قرر فورا القبض على مالا يقل عن مائتين وثمانين رجلا من قبيلة هماوند الذين كانوا فى دائرة نفوذه وتسليمهم الى السلطات العثمانية[٥] ٠

الا أن هيئة وزراء الشاه وموظفوه الرسميون وعلى رأسهم مشير الدولة والسفير الفارسى فى الآستانة ، أبدوا اعتراضهم على تسليم الأسرى الى الدولة العثمانية ،بحجة أن هذا الاجراء يحط من مقام فارس[٦] ٠

---

(١) انظر المادة الثانية من معاهدة أرضروم الثانية : قضية الحدود العراقية الايرانية ، ص ٥٠

(٢) هماوند : عشيرة كردية ، اتخذت من منطقة (دربند بارزيان) مأوى لهم ، وقد جاءت قديما من كردستان الشرقية ، حيث كانت منازلهم قرب (قصر شيرين) ٠ انظر : على سيدو الكورانى : المصدر السابق ، ص ١٤ ؛ العزاوى : تاريخ العراق بين احتلالين ، جـ٨ ، ص ٦٤ ٠

هناك العديد من القبائل الحدودية بين العراق وفارس ، التى كانت تقوم بالتعديات على القوافل وقطع طرق المواصلات من سلب ونهب وقتل ، منها قبائل شمر ، بنولام ، وبعض فرق الجاف ، والكلهر والسنجاوية ، وقد اختار الباحث قبيلة هماوند بوصفها نموذجا لهذه القبائل ، لتشابهة أدوارها ٠

(٣) الزوراء : عدد ١١٩٩ ، فى ٢٦ ربيع الأول ١٣٠٢م٠

(٤) لوريمر : المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٢٠٩٥ ٠

(٥) نفس المصدر والمكان ٠

(٦) نفس المصدر ، ص ٢٠٩٥-٢٠٩٦ ٠

وعلى أثر ذلك تشكلت لجنة عثمانية فارسية مشتركة فى خانقين لبحث الموضوع ، وقيل أن اللجنة اتفقت على تسليم زعيم هماوند وعشرين من اتباعه الرئيسيين ، مع الابقاء على حياتهم ونفيهم الى روسيا [١] .

وعلى الرغم من هذا الاتفاق ، الا أن فارس فيما يبدو قد تغاضت عن الاتفاق ، بل لقد بدوا مستعدين لنقضه [٢] . ولعل ذلك ما كان يشجع هماوند على التمرد والثورة على الحكم العثمانى فى العراق باستمرار ، ولذلك تكررت هذه الاضطرابات من جانب الهماوند فى سنوات عديدة خلال الفترة من ١٨٧٢ الى ١٩٠٨م.

ففى عام ١٨٧٣ م قامت قبيلة هماوند بالاستيلاء على قرى عديدة فى المنطقة الشمالية من العراق ، وقتلوا أنفسا كثيرة وأراد والى بغداد آنذاك رؤوف باشا (١٨٧٢-١٨٧٣م) الحد من هذه التمردات بأن قرب اليه رؤساءهم [٣] ، بل أنه عينهم فى وظائف رئيس ضبطية ، الا أن ذلك لم يحد من تمردهم على السلطات العثمانية فى العراق ، بل أنه بتوظيفهم صارت قوتهم أكبر وأكثر ، فاضطرب منهم السكان واختل الأمن [٤] . وعادوا الى طبيعتهم الأولى من الغزو والاغارة على القوافل والمدن .

ففى عام ١٨٧٤م أغاروا على المقاطعات الجنوبية من كركوك والسليمانية ، واستولوا على عدة أماكن الى أن وصلوا مندلى [٥] وحاصروها ، الا أن القوات العثمانية فى العراق بالاشتراك مع القبائل الكردية الأخرى فى تلك الأنحاء ، تمكنوا من اجبارهم على الجلاء عن تلك المناطق ، فتراجعوا وانشطرت منهم فرقة اتجهت شمالا الى كردستان الشمالية ، فوصلت الى قرية أرمينيا على حدود بايزيد وعادوا منها مزودين بالغنائم الكثيرة [٦] .

---

(١) لوريمر : المصدر السابق ، ص ٢٠٩٦.
(٢) نفس المصدر والمكان .
(٣) من رؤساء هماوند آنذاك : جكول (جوكل) ، أمين باخر
أنظر : عباس العزاوى : المصدر السابق ، ص ١٩.
(٤) نفس المصدر ، ص ١٩، ٢٠.
(٥) انظر الخريطة رقم (١)
(٦) على سيدو الكورانى : المصدر السابق ، ص ٣٥.

وبعد خمسة أعوام ، قامت قبيلة هماوند بالاغارة على المدن ، فهاجموا السليمانية ١٨٧٩م ، ولم يتركوها الا بعد قدوم كتيبة من القوات العثمانية لمطاردتهم، وتمكنت السلطات العثمانية من القاء القبض على عدد من زعمائهم خدعة ونفيهم الى طرابلس الغرب ، الا أنهم لم يمكثوا فيها طويلا حتى عادوا الى أوطانهم هربا ، بعد أن قضوا مايقرب من ستة أشهر فى الطريق (١) .

وقبيلة هماوند لم تكن ترغب فى الاستقرار فى منطقة محددة (٢) ، فهى تنتقل باستمرار على الحدود العراقية الفارسية . وبالرغم من أن الحكومة العثمانية منحتهم أراضى فى (قره داغ) ليقيموا فيها ، الا أنهم لم يتقبلوا ذلك (٣) . فكل تاريخ هذه القبيلة مملوء بالتعديات والسلب والنهب والقتل (٤) ، بل حتى فى أيام هدوئهم وراحتهم لا يسكنون ولا يتأخرون عن ردىء الأعمال . فاذا أرادت الدولة تعقبهم وضيقت عليهم الخناق ، مالوا الى فارس ، واذا اتفقت الدولتان العثمانية والفارسية مالوا الى (الدخالة) (٥) . ومثال ذلك ١٨٧٨م عندما ضيقت عليهم فارس قبلت الدولة العثمانية دخالتهم (٦) . وفى ١٨٨١م ضيقت الحكومة العثماينة عليهم الخناق ، فمالوا الى وكيل والى الموصل محمد منبر باشا (١٨٧٩–١٨٨١م) وقبل دخالتهم ، وهرب بعضهم الى

---

(١) على سيد والكروانى : المصدر السابق ، ص ٣٥ .

(٢) قبيلة هماوند الكردية من العشائر شبه المستقرة ، التى كانت تعتمد على تربية المواشى أو حراسة البضائع ، أو نقلها من أجل لقمة العيش ، وقد كان حوالى ثلث العشائر تقريبا يتجول أو يعيش فى المنطقة المطرية فى شمال العراق ، بينما كانت بقية العشائر تقطن أو تنتقل فى أواسط العراق وجنوبه ، بحيث المنطقة الاروائية . انظر :
حسين محمد القهواتى : التركيب الاجتماعى ، مبحث من كتاب " حضارة العراق " ، جا ، (بغداد، ١٩٨٥م) ، ص ١١٢ .

(٣) على سيد و الكورانى : المصدر السابق ، ص ٣٥ .

(٤) الزوراء ، عدد ١١٩٩ ، فى ٢٦ ربيع الأول ١٣٠٢ هـ .

(٥) عباس العزاوى : المصدر السابق ، ص ٦٣–٦٤ .
الدخالة : هى التجاء عشيرة لأخرى لحمايتها ، وكذلك التجاء الفرد لآخر أو لعشيرة ، وهى عرف مقدس لدى البدو ، حتى ولو كان الدخيل قاتل أخى حاميه . انظر :
عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

(٦) عباس العزاوى : المصدر السابق ، ص ٣٩ .

بلاد فارس [١] .

وبعد خمسة أعوام أخرى من التاريخ المذكور ، انخفضت خلالها الاضطرابات بين القبائل فى العراق ، مما كانت عليه فى الماضى ، قامت قبيلة هماوند ١٨٨٦ م ، بالتمرد على الحكومة العثمانية وقطعت الطريق ، وأصبحت الحدود بين بغداد والموصل أمرا مزعجا من جراء قطعهم طرق المواصلات - بالرغم من وجود أعداد كبيرة من القوات العسكرية العثمانية على الطريق [٢] - بل ان هذا التهديد ظل قائما على الحدود بين الدولتين العثمانية والفارسية [٣] .

وفى عام ١٩٠٠ م هاجم الهماوند قافلة كبيرة من حجاج فارس قرب كركوك وقتلوا منهم أعدادا كبيرة [٤] ،وبذلك قضوا على مصدر دخل كبير كانت تستفيد منه مدن رواندوز والسليمانية وكوى سنجق أثناء مرور قوافل الحجاج وهم فى طريقهم الى العتبات المقدسة الشيعية فى العراق .

ومما زاد من خطورة قبيلة هماوند أنها كانت تتسلح ببنادق من نوع " مارتينى " ، ويركبون خيولا ساعدتهم بها قبائل شمر [٥] . وأتضحت هذه الخطورة فى ١٩٠٨م عند اعلان الدستور العثمانى وقيام ثورات عديدة فى كردستان الجنوبية . وعندئذ تقدم الهماوند الى السليمانية طلبا للنهب ، وقطع طرق المواصلات ، ولم يكتفوا بذلك ، بل هاجموا طابورا عثمانيا ، وقتلوا منه حوالى اثنى عشر شخصا بينهم قائد وعدة ضباط . وجرحوا نحو خمسة وأربعين شخصا ، واستولوا على جميع ما معهم من عتاد وأسلحة وحيوانات [٦] .

---

(١) عباس العزاوى : المرجع السابق ، ص ٦٤ .
(٢) كانت الحامية العسكرية على طريق المواصلات بين بغداد والموصل مكونة من ١٣٠ من الخيالة ، موزعين حسب وضع الطريق الى مجموعات مكونة من ١٥ أو ٢٠ خيالا ، عدا عددا من الضبطية . انظر : لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص ٢٢٠٨ .
(٣) نفس المصدر والمكان .
(٤) على سيدو الكورانى : المصدر السابق ، ص ٣٥ .
(٥) لوريمر : المصدر السابق ، ص ٢٢٠٩ .
(٦) على سيدو الكورانى : المصدر السابق ، ص ٣٥-٣٦ .

ولما علمت حكومة الآستانة بالأمر ، طالبت من الشيخ سعيد البرزنجي[١] أن يتقدم الى الموصل لمواجهة تمردات هماوند ، الا أنه قتل[٢] ، واستمرت ثورات الهماوند ما يقرب من عامين ٠

وعلى الرغم من كثرة تعديات العشائر الحدودية ، وقيامها بقطع طرق القوافل وارتكاب العديد من جرائم السلب والنهب والقتل عبر الحدود العراقية الفارسية ، خلال الفترة من ١٨٧٢ــ١٩٠٨م ، الا أن هذه الفترة تتميز بأنها لم تشهد صدامات عسكرية مسلحة بين الدولتين بالرغم من توتر العلاقات بينهما ، الا أن ذلك يعزى الى انشغال كل من الدولتين العثمانية والفارسية بمشاكلهما الخارجية آنذاك ٠

الا أن استمرار القلاقل على الحدود ، وارتكاب العشائر مخالفات عديدة ، يعزى فيما يبدو ــ الى أن الحدود العراقية الفارسية تجاهلت العامل البشرى الذى يعتبر ضرورة لازمة لابد من ملاحظتها عند تخطيط الحدود ، حتى لا تخلق نواة لمشاكل يمكن أن تثار فيما بعد ، كما أثيرت فى القسم الشمالى من العراق ، عندما شطرت بين قومية واحدة ، هى القومية الكردية ، بينما كان يقتضى الوضع الصحيح أن تترك القومية الكردية بكاملها داخل حدود دولة واحدة ، لتظل المصالح المتبادلة بينهم متكاملة داخل حدود الدولة ، الا أن ذلك لم يحدث ولذلك استمرت القبائل تنتقل بين الجانبين غير آبهة ، ولا معيرة أية أهمية للحدود ٠

* * * *

---

(١) الشيخ سعيد البرزنجى الزعيم الدينى والسياسى لأكراد السليمانية فى الموصل ، وكان ذات نفوذ دينى وسياسى كبير فى عهد السلطان عبد الحميد ٠

(٢) على سيدو الكورانى : نفس المصدر ، ص ٩٨ ٠

٢ ـ مشكلة عربستان :

أما في جنوب العراق ، نجد أن امارة كعب العربية [١] في عربستان ، كانت شيعية المذهب ومصالحها بحرية مرتبطة بتجارة الخليج العربي ، وتقع في دلتا نهر " كارون " (قارون) على منفذ فارس الى الخليج العربي [٢] • وكان ادعاء كل من فارس والدولة العثمانية بملكية هذه الامارة سببا في النزاع المستمر بينهما [٣] •

فقد تعرضت عربستان لهجمات متوالية مباشرة من الفرس والعثمانيين على حد سواء ، وبالطبع يعزى تفسير ذلك الى أنها من مناطق الحدود بين الدولتين •

وقد زادت أهمية عربستان شأنا بعد تشييد مدينة المحمرة ١٨١٢ [٤] ، فصارت ميناء تجاريا مهما ، وأخذت تنافس البصرة ، الميناء الوحيد للعراق على شط العرب •

إن منافسة المحمرة للبصرة ، والعمل على فض النزاع على تبعيتها وتأكيد السيادة العثمانية عليها ، وتعرض البصرة باستمرار لغارات بنى كعب ، وعدم اطمئنان الدولة العثمانية لولاء الكعبيين ، كل هذه العوامل دفعت الدولة العثمانية الى احتلال المحمرة احتلالا عسكريا ، لاسيما أن الشاه الفارسي آنذاك [٥] كان مشغولا

---

(١) بنو كعب وهم من القوى الرئيسة التي لعبت دورا فعالا في حياة امارة عربستان السياسية ، وظهرت على مسرح السياسة في الشرق الأوسط في منتصف القرن السابع عشر ، عندما هاجرت فروعها من العراق سعيا للاستقرار والاستقلال ، واستوطنت شط العرب شرقا وغربا • لمزيد من التفاصيل عن بني كعب ، انظر :

Curzon, Gearge, N. : Persia and the Persian Question, 2 Vols. (London, 1892).

(٢) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص ٣٢٨ •

(٣) ابراهيم الوائلي : المرجع السابق ، ص ٦٣ •

(٤) بتأسيس مدينة المحمرة وقيام امارة المحمرة فيها ، فقد بنى كعب في الفلاحية كيانهم السياسي •

(٥) الشاه محمد (١٨٣٤ـ١٨٤٧م) •

بمشاكله الداخلية ، فاستغل على رضا باشا اللاز[١] الفرصة للاستيلاء على المحمرة[٢]

ففي ١٨٣٧م زحف الوالي على رضا بجيش ضخم الى الجنوب لاخضاع قبائل المحمرة فى الضفة الشرقية من شط العرب ، وكان الجيش الذى قاده مكونا من جنود الدولة (الأرناؤد) ومن قبائل العراق[٣] ، وقد انتهى هذا الزحف باحتلال المحمرة وطرد زعيمها الشيخ جابر[٤] ، بعد معارك عنيفة مخربة[٥] .

بعد الاحتلال العثماني للامارة ، تدخلت فارس فى الأمر خوفا من تطويقها ، بالقوات العثمانية من الجنوب والغرب ، وطالبت - يؤيدها الشيخ جابر - بالتعويض عن الخسائر التى ألحقها الجيش العثماني بالامارة ، فبات من الضرورى أن تقرر الدولتان اجراء مباحثات جديدة ، وكانتا قد أتعبهما النزاع الطويل ، ولا سيما أن بريطانيا الطامعة فى أملاك الدولة العثمانية - وروسيا - التى تقف بجانب الفرس - قد تدخلتا فى الأمر ، وضغطتا على الدولتين المتنازعتين لقبول وساطتيهما لحسم مابينما من خلاف[٦] .

وقد أفلحت الوساطة فى تسوية هذا النزاع سلميا ، وعقد ما يسمى بمعاهدة أرضروم الثانية فى ٣١ مايو ١٨٤٧ م[٧] ، والتى حسمت المسائل المتنازع عليها بشأن الحدود ، ووفقا لهذه المعاهدة تخلت فارس عن ادعائها بالسليمانية وبعض المناطق الأخرى ، مقابل تنازل الدولة العثمانية لفارس عن المحمرة أو " عربستان " والساحل الأيسر لشط العرب[٨] .

الا أن تنفيذ ذلك على أرض الواقع لقى صعوبات كثيرة ، ولقيت لجنة تخطيط

---

(١) وهو من باشوات الدولة العثمانية ، قضى على داود باشا في العراق وتولى على أثر ذلك ولاية بغداد (١٨٣١-١٨٤١) .

(٢) مصطفى عبد القادر النجار : التاريخ السياسى لامارة عربستان العربية ١٨٩٧-١٩٢٥م، دار المعارف ، (القاهرة ،١٩٧١) ، ص ٥٥ .

(٣) ومنهم قبائل زبيد وعقيل وطىء والمنتفق وغيرهم .

(٤) الشيخ جابر بن مرداو حكم امارة المحمرة (١٨٢٩-١٨٨١م) .

(٥) ابراهيم الوائلي : المرجع السابق ، ص ٦٣ .

(٦) مصطفى عبد القادر النجار : المرجع السابق ، ص ٥٩ .

(٧) سنتناول بنود هذه الاتفاقية بعد قليل خلال هذا الفصل .

(٨) لوتسكى : المصدر السابق ، ص ١٧١ .

الحدود مشاكل جمة ، واستغرق عملها زمنا طويلا ، ولذلك استمر النزاع بسبب مشاكل الحدود لعدة سنوات ، ولم يمكن التوصل فيه الى تسوية نهائية ٠

ولذلك وجد الشاه ناصر الدين (١٨٤٨-١٨٩٦م) أنه من الحكمة ومصلحة بلاده لكي يتخلص من عبء تعديات القوات العثمانية المستمرة على حدوده في الجنوب الغربي لفارس ، بأن يعلن عام ١٨٥٧م استقلال عربستان تحت امارة الشيخ جابر بن مرداو٠[1]

وهكذا صدر هذا الاعتراف باستقلال المحمرة الذاتي وبامارة الشيخ جابر، بعد مرور عشر سنوات فقط على عقد معاهدة أرضوم الثانية ١٨٤٧ م ، واستمرت عربستان محافظة على استقلالها منذ عام ١٨٥٧ م الى ما بعد ١٩٠٨ م ٠

أما عن علاقة امارة المحمرة بفارس ، فظلت لا تتعدى النواحي الشكلية السياسية التي فرضتها معاهدة أرضروم ، فقد ظل الشيخ جابر وأبناءه من بعده يرسلون الى شاهات فارس بعض واردات الجمارك ، ويتلقون منهم الألقاب[2] ٠

أما عن علاقة شيوخ المحمرة بالعراق ، فقد كانت علاقات طيبة ، فقد كان للشيخ (جابر) في ولاية البصرة أملاك كثيرة ، كما كانت علاقات الشيخ (مزعل)[3] علاقات متينة مع عرب المنتفق من آل السعدون الذين لجوء اليه عندما طاردتهم السلطات العثمانية[4] ، وكانت أيضا للشيخ (خزعل)[5] علاقات طيبة بولاية البصرة قبل اعلان دستور ١٩٠٨ م ، وقد أمتازت علاقات الشيخ خزعل بولاة البصرة بنفوذ كبير للشيخ[6] ٠

ولا شك أن الذى ساعد على ذلك صلاته الطيبة بأهل البصرة ، وخاصة السيد طالب النقيب ، كما امتلك الشيخ خزعل الأملاك الواسعة في البصرة ٠

---

(١) مصطفى عبد القادر النجار : المرجع السابق ، ص ٩٥ ٠
(٢) نفس المرجع ، ص ٩٨-١٣٠ ٠
(٣) تولى حكم امارة المحمرة من ١٨٨١-١٨٩٧م٠
(٤) حسين خلف الشيخ خزعل : المرجع السابق ، جا ، ص ١٤٥ ٠
(٥) تولى حكم امارة المحمرة من ١٨٩٧-١٩٢٥م٠
(٦) مصطفى عبد القادر النجار : المرجع السابق ، ص ١٣٥-١٣٦ ٠

ويبدو أن اختيار شيوخ المحمرة الاستثمار فى الخارج ، يعزى لعدم ثقتهم فى شاهات فارس التى كانت تستطيع أن تفعل ما تريد بهم ، باعتبارهم رعية فارسية ، فى أرض فارسية (١) .

الا أن الشيء الغريب الذى ارتبط ارتباطا هاما بعلاقات الحدود العثمانية الفارسية ، ناشيء عن وجود عدد كبير من رجال القبائل العرب على الجانب العثمانى من شط العرب ، على اعتبار أنهم رعايا لشيخ المحمرة ، وتبعا لذلك فقد كانوا رعايا للحكومة الفارسية ، ويعتبرون أجانب فى الدولة العثمانية (٢) . مما ترتب على ذلك كثير من المشاكل .

ففى ١٨٩٤ م تبودلت التعديات بين القبائل العربية التى تقيم فى الأراضى الفارسية والعثمانية فيما بين الحويزة وشط العرب ، وكان الشيخ مزعل ينفى الاتهامات التى توجه الى قبائله (٣) .

وبالرغم من وجود بعض النزعات القبلية فى منطقة شط العرب ، الا أن أهم ما نلاحظه ندرة الخلافات بين فارس والدولة العثمانية فى جنوب العراق ، خاصة اذا ما قورنت بالخلافات بينهما فى المنطقة الشمالية ، ويبدو أن تفسير ذلك يرجع الى أن القبائل العربية هى التى كانت تقطن مناطق الحدود الجنوبية على الجانبين ، وبالتالى تشابه العرف والعادات والتقاليد والمصالح المتبادلة ، الا فيما ندر ، خاصة أن علاقات شيوخ المحمرة بولاة البصرة كانت علاقات طيبة .

هكذا نجد أن الحدود العراقية الفارسية فى المنطقة الجنوبية ، قد تجاهلت أيضا العامل البشرى — مثلما تجاهلته فى المنطقة الشمالية — عندما فصلت بين قومية واحدة هى القومية العربية ، ففصلت اقليم عربستان (العربى) عن العراق ، وبذلك اضافت قسما من السكان العرب الى فارس ، مما ترتب عليه زيادة التوتر بين البلدين .

* * *

---

(١) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٥ ، ص ٢٤٨٣ .
(٢) نفس المصدر ، جـ٤ ، ص ٢٢٢٧ .
(٣) نفس المصدر ، جـ٥ ، ص ٢٤٨٤ .

ثانيا : **مشكلة الحدود العراقية الفارسية فى ظل المعاهدات**

بالرغم من شدة الصراع العثمانى الفارسى ، والصدامات العسكرية بينهما ، وتوتر العلاقات بين الدولتين ، الا أنه عقدت عدة معاهدات صلح بين الجانبين فى السنوات ١٦٣٩م ، ١٧٤٦م ، ١٨٢٣م ، ١٨٤٧م ، بالاضافة الى الاتفاق الموقت بين الدولتين فى عامى ١٨٦٩م ، ١٨٧٦م للمحافظة على الوضع الراهن Status Quo ، وللوقوف على حقيقة تطور مشكلة الحدود العراقية الفارسية ، يقتضى دراسة هذه المعاهدات فى هذا الشأن .

تعتبر معاهدة زهاب ١٦٣٩م[١] أول معاهدة حدود بين الدولتين الفارسية والعثمانية [٢] ، تم فيها وضع أسس الحدود العراقية الفارسية [٣] ، والتى سيكون لها شأن خطير فى تحديد العلاقات بين الدولتين حتى القرن العشرين ، والتى ستكون نصوصها أساسا من أسس المعاهدات التالية .

وقد عينت معاهدة زهاب موضوع الحدود بين الدولتين على أساس مناطق أو مدن حدود FrontiersZones بشكل أوضح مما أوضحته المعاهدات السابقة عليها [٤] وبينت تبعية تلك المناطق والمدن لكل من الدولتين [٥] .

---

(١) للاطلاع على نصوص المعاهدة ، انظر :

Huerwitz, J.C. : Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record, 1535-1914, (New York, 1956), Vol.1 PP. 21-23.

(٢) عقدت بين السلطان العثمانى مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠م) ، وبين الشاه الفارسى صفى بهادر (١٦٢٩-١٦٤٢م) .

(٣) Alexander, Melamid : The Shatt Al-Arab Boundary Dispute the Middle East. (Journal Summer, 1968)),PP. 351-357.

(٤) أول معاهدة حدود بين الدولتين (الصفوية والعثمانية) ذكرت فيها حدود العراق لاسيما الشمالية، وكانت معاهدة أماسية ٩٦٢ هـ/١٥٥٤م ، وكانت بين الشاه الصفوى طهماسب ، وبين السلطان العثمانى سليمان القانونى . انظر :
شاكر صابر الضابط: العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وايران ، دار البصرى ، (بغداد، ١٩٦٦) ، ص ١٨

(٥) جابر ابراهيم الراوى : المرجع السابق ، ص ٥٢ .

تناولت معاهدة زوهاب لأول مرة وصف الحدود بشيء من التفصيل ، وذلك على النحو الذى كان مألوفا آنذاك ، حيث أن نظم تحديد وتخطيط الحدود ، لم تكن معروفة حينذاك ، لأن الدولتين لم تكونا على درجة من التقدم تسمح لهما بعقد معاهدة حدود على أسس حديثة[١] .

وقد نصت المعاهدة على أن تكون المدن والأراضى التالية تابعة للدولة العثمانية وهى : درنة ، وجصان ، ومندلجين (مندلى) ، ودار تنج ، مع السهول الواقعة بين دار تنج وسرمنيل والقرى والبلاد الواقعة غربى زنجير حتى قلعة سالم فى ضواحى شهرزور ، وقلعة قزلجة وتوابعها ، فضلا عن ذلك يتعهد الشاه باحترام حصون أخسخة وقارص ووان وشهر زور وبغداد والبصرة والحصون الأخرى التى تحمى حدود الدولة العثمانية [٢] .

أما فيما يختص بفارس فقد نصت المعاهدة على أن تكون الطرق والأراضى التالية تابعة لها وهى : القلاع فى الجهة الثانية ابتداء من مندلجين ودار تنج وبيروسردوف والتى تسمى " سعروديما " والقرى والقلاع والغابات الواقعة شرقى سندجير وميرابان وتوابعها [٣] .

وأهم ما يلاحظ على نصوص هذه المعاهدة :

أ ــ أنها عينت الحدود بين الدولتين على أساس مناطق الحدود Frontiers Zones وليس على أساس خط الحدود Lines Limits . وترتب على ذلك أن مناطق الحدود لم تصبح دقيقة كحدود فاصلة ، نتيجة لاتساع مساحاتها ، كالسهول والبحيرات والمستنقعات والأنهار والجبال .

ب ــ ويلاحظ كذلك أن المعاهدة بالرغم من أنها عينت الحدود بين الدولتين من أقصى الشمال الى أقصى الجنوب ، الا أنها تجاهلت تحديد الحدود بين الدولتين العثمانية

---

(١) جابر ابراهيم الراوى : المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(٢) Hurewitz : Op.Cit., PP. 21-23.

(٣) Ibid.

والفارسية ، في منطقة شط العرب ، ومايليها شرقا ، وربما يعزى ذلك الى أنها لم تكن محل نزاع آنذاك ، الا أن اهمال ذلك سيخلق مشكلات معقدة بين الطرفين فيما بعد ، ولهذا فان صياغة المعاهدة ما كانت لتحسم الخلافات بين الدولتين حول الحدود ٠

جـ - وترجع أهمية معاهدة زوهاب الى أنها بقيت الأساس التقليدى لحدود فارس الغربية لأكثر من ثلاثة قرون ٠ وذلك على الرغم من محاولة خرق تلك المعاهدة الفارسية العثمانية ، فقد كانت تلك الحروب تنتهى عادة بمعاهدة تقضى العودة الى احترام معاهدة زوهاب ٠

ولم تنته الحروب بين الدولتين ، بل عادت من جديد لأن أسبابها موجودة بصفة مستمرة ، ولكنها كانت تحتاج الى سبب مهما كان بسيطا لاثارة الحرب بينهما ، ولذلك استمرت التحرشات الفارسية ، حتى قامت فارس ١٧٤٣م بغزوة كبيرة على العراق لاستعادته من قبضة الدولة العثمانية [(١)] ٠

حقيقة ، قامت القوات العثمانية بصد هجوم الجيش الفارسى ، ولكنها هزمته ، وفضل السلطان العثمانى الوصول الى معاهدة تضمن حقوق الدولتين ، كل ازاء الأخرى ، وعلى أثر ذلك دارت المفاوضات بين الجانبين ، وأدت الى توقيع معاهدة " كردن " ١٧٤٦م [(٢)] ٠

ونصت هذه المعاهدة على استمرار العمل بمعاهدة زوهاب السابق الاشارة اليها ، وفق الحدود الواردة فيها دون تغيير [(٣)] ٠

وبالرغم من أن معاهدة كردن امتد العمل بها مايقرب من ثمانين عاما (١٧٤٦-١٨٢٣م) حتى عقدت معاهدة أرضروم الأولى فى ١٨٢٣م) ، الا أنه حدثت

---

(١) على ظريف الأعظمى : تاريخ الدول الفارسية فى العراق ، (بغداد ، ١٩٢٧م) ، ص ١١٣ ٠

(٢) عقدت هذه المعاهدة بين السلطان العثمانى محمود الأول ، وبين الشاه الفارسى نادر شاه ٠

(٣) عبد العزيز نوار (الدكتور) : مشكلات الشرق الأوسط ، جـ٢ ، الجذور التاريخية للحروب العراقية الايرانية ، (القاهرة ، ١٩٨٨م) ، ص ٢٠ ٠

صدامات عنيفة بين الدولتين أثناء تلك الفترة ، ولم يستطع أيا من الطرفين أن يحرز نصرا حاسما ، نظرا للمشكلات العديدة الداخلية التى كانت تعانى منها كل من فارس والدولة العثمانية ، ولذلك قبلتا التفاوض ونتج عن ذلك عقد معاهدة أرضروم الأولى فى ١٨٢٣م.

جاءت معاهدة أرضروم الأولى فى ١٨٢٣م[١] ، فأكدت الالتزام بما ورد فى معاهدة كردن فى ١٧٤٦م بشأن الحدود ، وكانت معاهدة كردن تؤكد فى أساسها على أن معاهدة زهاب نافذة المفعول ، وبناء على ذلك تكون معاهدة زهاب أساسا لمعاهدة أرضروم الأولى .

وقد تضمنت معاهدة أرضروم الأولى ، مقدمة وسبع مواد[٢] وحددت بموجبها أسس العلاقات بين الدولتين وبشكل تفصيلى ، وسنقتصر على بيان النصوص التى تضمنت موضوع الحدود فقط[٣] .

فقد دعت المادة الأولى الى عدم تدخل كل من الدولتين فى الشؤون الداخلية للدولة الأخرى ، وأكدت على ضرورة امتناع فارس عن التدخل بأى شكل من الأشكال فى مقاطعتى بغداد وكردستان الداخلة فى حدود الدولة العثمانية ، ولن تسمح الدولة العثمانية بارتكاب أى فعل مزعج فيها ، وعدم فرض أية سلطة على الولاة الحاليين والسابقين لهذه المقاطعات . واذا رغب أحد من الذين يقيمون فى هذه البلاد المجاورة فى عبور الحدود للاقامة صيفا أو شتاء ، فان على وكلاء ولى العهد الفارسى أن يتفقوا مع والى بغداد العام على دفع الرسوم المعتادة ورسوم المراعى ، وعلى طريقة الاستجابة للمطالب الأخرى من هذا القبيل ، حتى يمكن تجنب أى نزاع بين الدولتين[٤] .

كما أشارت المعاهدة الى ضرورة تجنب كل ما من شأنه اثارة المنازعات بين

---

(١) عقدت هذه المعاهدة بين السلطان العثمانى محمود الثانى (١٨٠٨-١٨٣٩م) ، وبين الشاه الفارسى محمد شاه (١٧٩٧-١٨٣٤م) .

(٢) للاطلاع على نص المعاهدة انظر : Hurewitz : Op.Cit., PP. 90-92.

(٣) سنتناول باقى نصوص المعاهدة بعد قليل خلال هذا الفصل .

(٤) Hurewitz : Op.Cit., PP 90-92

الدولتين ، كما اشترطت أيضا اعادة كل البلاد الداخلة في حدود الامبراطورية العثمانية والتى استولت عليها فارس أثناء أو قبل بدء الأعمال العدوانية الى الحكومة العثمانية ، وتدخل فيها القلاع والأراضي والمقاطعات والمدن والقرى ، وذلك في الحالة التى كانت عليها ، وأن يتم ذلك خلال مدة ستين يوما اعتبارا من تاريخ عقد المعاهدة(١) .

وأهم ما يلاحظ على معاهدة أرضروم الأولى ، أنها نصت على تحديد الحدود بعبارات عامة ، أى أنها قامت على الأسس نفسها التى وضعتها معاهدة زوهاب التى حددت الحدود بين الدولتين على أساس مدن ومناطق حدود ، وليس على أساس خط حدود ، ولذلك فان معاهدة أرضروم الأولى لم تأت بجديد بشأن قواعد تخطيط وتحديد الحدود الدولية ، وبذلك لم تضع حدا للمنازعات التى تسببها مشكلة الحدود ، وعجزت عن أن تصل الى نتيجة مرضية في انهاء المنازعات .

ولا شك أن عدم التوصل الى نتيجة مرضية لانهاء المنازعات يعزى لأسباب كثيرة منها ، عدم وجود الثقة المتبادلة بين الدولتين ، بالاضافة الى وجود الكراهية المذهبية بين السنة والشيعة (٢) . وقد ساعد على ذلك عدم وجود الخرائط الدقيقة لرسم الحدود ، وعدم قدرة الفريقين على تشخيص الداء نفسه وعلاجه بدقة ، بل أنهم كانوا ينظرون الى النتائج قبل أن يدرسوا مسببات هذه النتائج . ولذلك كانت هذه المعاهدات وقتية وغير ذات قيمة فعلية .

وقد ترتب على ماسبق ظهور مشاكل بين الدولتين أخذت طابعا عمليا كان يهدد بين الحين والآخر بقيام الحرب بينهما ، ففى ١٨٣٧م هاجم والى بغداد على رضا باشا اللاز مدينة المحمرة والمنطقة المحيطة بها واحتلها ، ومن ناحية أخرى هاجم الفرس مدينة السليمانية فى ١٨٤٠م واحتلوها (٣) .

وأمام هذا الوضع المتأزم بين الجانبين تدخلت كل من بريطانيا وروسيا بصفتهما

---

(١) Hurewitz : Op.Cit., PP. 90-92

(٢) عبدالعزيز نوار : داود باشا ، ص ١٨٦ .

(٣) Al-Azzi, Khalid (Dr): The Shatt Al-Arab River Dispute in Terms of Law, (Baghdad, Iraq, 1972), P. 8.

دولتين وسيطتين لانهاء الوضع المتأزم بين الدولتين المتنازعتين ، ولولا حرص كل من بريطانيا وروسيا على ألا تقع الحرب بين الدولة العثمانية والفارسية آنذاك ، لأن ذلك يضر بمصالحهما في هذه المناطق لاندلعت الحرب في أكثر من مناسبة ٠

وتنحصر أسباب وساطة روسيا وبريطانيا في تسوية الخلاف فيما يلي :

أولا : رغبة روسيا في المحافظة على مقاطعتي جورجيا (كرجستان) وأرمينيا ، وكانت قد ضمتهما حديثا لأملاكها ، وهذا يتطلب انتشار السلام والهدوء بين الدولتين العثمانية والفارسية ٠

ثانيا : رغبة بريطانيا في هذا السلام أيضا ، لأن مصالحها في الخليج العربي كثيرة ، فضلا عن أنها لا تود أن ترى البلاد التي تجاور الهند في حالة غير مستقرة ، قد تساعد على انتشار الثورة وظهور الاضطرابات على الحدود(١) ٠

وقد نجحت الوساطة البريطانية الروسية في حمل الدولتين المتنازعتين على وقف استعدادتهما العسكرية ، والموافقة على تكوين لجنة حدود رباعية (٢) من ممثلي الدول الأربع ، وتسوية مشكلة الحدود الفارسية العثمانية ٠

اتخذت لجنة الحدود مدينة أرضروم مقرا لها ، وأخذت تعمل على جمع الوثائق المتعلقة بالحدود ، وتستدعي من يستطيع أن يعاونها على أداء مهمتها (٣) ، وكلفت

---

(١) علي سيدو الكوراني : المصدر السابق ، ص ٢١٧ ٠

(٢) ضمت هذه اللجنة في عضويتها كل من : أنور أفندي ليمثل الدولة العثمانية ، وميرزا تقي ليمثل الدولة الفارسيية ، ومندوب روسي هو الجنرال " جيريكوف Tcherikoff " ومندوبان بريطانيان هما : " روبرت كيرزون Robert Curzon " والكولونيل " ويليامز Colonel W. Williams بطل قارص Kars في حرب القرم ٠
ويضيف علي سيدو الكوراني الى هذه اللجنة مندوبان آخران هما مستر " ك٠ ،لوفتس K. Loftus " العالم الأثري ، والماجور " فارانت Farrant " ٠ المصدر السابق ، ص ٢١٨ ٠

(٣) مثل استدعاء " ثامر " شيخ كعب وكان لاجئا في البصرة لمناقشته في الوضع القديم والجديد في منطقة المحمرة ٠

اللجنة فى الوقت نفسه مستر " جونز Felix Jones " بأن يتولى وضع خريطة تساعد اللجنة على تحديد خط دقيق للحدود [١] .

عقدت اللجنة أول اجتماع لها فى ١٥ مايو ١٨٤٣م ، الا أن الأعمال التحضيرية للجنة لم تستمر طويلا ، فقد توقفت بعد أيام قليلة بسبب توتر العلاقات الفارسية العثمانية على أثر هجوم والى بغداد – نجيب باشا – على كربلاء واستيلائه عليها عنوة [٢] ، من أجل ادخال الادارة العثمانية المباشرة الى العتبات المقدسة التى كانت تتمتع بنوع من الحكم الذاتى [٣] .

وأراد الفرس أن يهولوا من شأن ماحدث فى كربلاء [٤] ، وهددوا بارسال الجيوش الى العراق ، وأرادوا أن يستغلوا ماحدث فى كربلاء لصالحهم سياسيا على مائدة المفاوضات المعقودة لتحديد الحدود بينهما ، الا أن كل من الدولتين الوسيطتين بريطانيا وروسيا استخدمتا نفوذهما حتى اقنعتا حكومتى طهران والآستانة بوقف أية تحركات عسكرية واللجوء الى المفاوضات .

وبعد انهاء أزمة كربلاء ، عادت لجنة الحدود الى النظر فى مواد النزاع ، وكانت المطالب الفارسية على النحو التالى :

- حق اشتراك الشاه مع السلطان فى تعيين حاكم السليمانية .
- استعادة فارس كافة العشائر الكردية التابعة لها .
- تحديد الحدود طبقا للنص الفارسى لمعاهدة زوهاب .
- حق الشاه فى تعيين قناصل فى الدولة العثمانية بنفس الحقوق التى تمنح للدول

---

(١) عبدالعزيز نوار : تاريخ العراق الحديث ... ص ٣٣٦ .
(٢) فى البداية حاول نجيب باشا أن يطبق نظم الحكم العثمانى فى كربلاء دون قتال ، إلا أن زعماء الشيعة فيها توجسوا خيفة من عودة الحكم العثمانى الى كربلاء ، فقاوموه بشدة ، مما جعل نجيب باشا يلجأ الى القوة . انظر :
Lorimer, J.G.: Gazetteer of the Persian gulf, Oman and Central Arabia, (Calcutta, 1908), Vol. 1, P. 1353.
(٣) عبد العزيز نوار : مشكلات الشرق الأوسط ، ص ٧٧ .
(٤) لمزيد من التفاصيل عن ازمة كربلاء ، انظر : عبدالعزيز نوار : تاريخ العراق الحديث، ص٨٩–٩٣.

الأوروبية في الدولة العثمانية •

- تسليم الأمراء الفرس اللاجئين الى الدولة العثمانية •
- الغاء كافة الضرائب المفروضة على الفرس في الأراضي العثمانية باستثناء الضريبة الجمركية وقدرها ٤٪ من قيمة البضاعة •
- تحديد ضريبة المراعي المفروضة على العشائر الفارسية في الأراضي العثمانية •
- حماية الرعايا الفرس المقيمين في الدولة العثمانية ، سواء كانوا حجاجا أو تجارا•
- الغاء التفرقة بين حقوق الشيعة والسنة أمام المحاكم العثمانية •

أما مطالب السلطان العثماني ، فقد كانت أقل عددا ولكن أكثر تعقيدا :

- طالب بانسحاب الفرس من المحمرة ، وكل ما هو غربي نهر قارون وفرعه قبان •
- طالب بانسحاب الفرس من زوهاب ومنطقتها حسب نص معاهدة ١٦٣٩م•
- احترام المواد الواردة في معاهدات ١٦٣٩ ، ١٧٤٧ ، ١٨٢٣م •
- اعادة العشائر العثمانية التي عبرت الحدود الى فارس •
- أن يوافق الشاه على معاهدة بلطة ليمان المعقودة بين الدولتين العثمانية والبريطانية •
- التفاهم على مستقبل تبعية العشائر النازلة على الحدود بين الدولتين •
- أن تقدم فارس تعويضات عن الخسائر التي منيت بها الدولة العثمانية في لواء السليمانية (١) •

ونظرا لتمسك كل من الطرفين بمطالبه ، خلال المفاوضات التي استمرت طيلة المدة (١٨٤٣-١٨٤٧م) ، وتبادل المندوبان الفارسي والعثماني الاتهامات ، وتشعب الموضوعات بدلا من الكشف عن حقيقة الأوضاع • أمام كل ذلك ، وجدت الدولتان الوسيطتان أن مشكلات الحدود تحتاج الى وقت طويل لحلها وحتى يمكن أن يرسم خط واضح بين الدولتين العثمانية والفارسية ، يقضي على أي نزاع في المستقبل ، ولذلك

---

(١) راجع مطالب كل من فارس والدولة العثمانية •
عبد العزيز نوار : تاريخ العراق الحديث ، ص ٣٣٧-٣٣٩ •

اقترحتا أن تعقد معاهدة تنص على حل لبعض المشكلات القائمة ، وأن يترك البعض الآخر للدراسة والتسوية ، وعلى هذا الأساس قدمت المعاهدة التى عرفت باسم معاهدة أرضروم الثانية فى ١٨٤٧م للحكومتين العثمانية والفارسية لابداء الرأى فيها (١) .

تألفت معاهدة أرضروم الثانى ٣١ مايو ١٨٤٧م (٢) من تسع مواد ، وسنقتصر على بيان النصوص التى تضمنت موضوع الحدود فحسب ، وهم يتركزون فى ثلاثة مواد (المادة الثانية والثالثة والتاسعة) .

المادة الثانية : تتعهد الحكومة الفارسية بأن تترك للحكومة العثمانية جميع الأراضى المنخفضة - أى الأراضى الكائنة فى القسم الغربى فى منطقة زوهاب - وتتعهد الحكومة العثمانية بأن تترك للحكومة الفارسية القسم الشرقى - أى جميع الأراضى الجبلية - فى المنطقة المذكورة ، بما فى ذلك وادى كرند.

وتتنازل الحكومة الفارسية عن كل مالها من مطالب فى مدينة السليمانية ، ومنطقتها ، وتتعهد تعهدا رسميا بألا تتدخل فى سيادة الحكومة العثمانية على تلك المنطقة ، أو تتجاوز عليها .

وتعترف الحكومة العثمانية بصورة رسمية بسيادة الحكومة الفارسية التامة على مدينة المحمرة وميناءها وجزيرة خضر والعرسى والأراضى الواقعة على الضفة الشرقية - أى الضفة اليسرى - من شط العرب التى هى فى حوزة عشائر معترف بأنها تابعة لفارس . وفضلا عن ذلك للسفن الفارسية حق الملاحة فى شط العرب ، بحرية تامة ، وذلك من موضع مصب شط العرب الى نقطة اتصال حدود الطرفين .

المادة الثالثة : لما كان الطرفان المتعاقدان قد تنازلا بهذه المعاهدة عن مطالبهما الأخرى المختصة بالأراضى ، فانهما يتعهدان بأن يعينا حالا مندوبين

---

(١) عقدت هذه المعاهدة أيام السلطان العثمانى عبد المجيد ، والشاه الفارسى محمد شاه .

(٢) انظر نص هذه المعاهدة فى المصادر التالية :

Hurewitz : Op.Cit., Vol., 1

- قضية الحدود العراقية الايرانية ، ص ٤-٥.

- شاكر صابر الضابط : المرجع السابق ، ص ٦٣-٦٤.

ومهندسين ممثليــن عنهــا ، من أجل تقرير الحدود بين الدولتين بصورة تنطبق عليها أحكام المادة السابقــة ٠

المادة التاسعــة : هذه المعاهدة تؤيد من جديد النقاط المدرجــة فــــى معاهدات سابقــة ، ولا سيما المعاهدات المعقودة فى أرضروم فى ١٢٣٨هـ/١٨٢٣م، والتــى لا تعدلهــا أو تلغيهــا المعاهدة بصورة خاصــة ، ويسرى هذا التأييد على نصوصهــا كلهــا كما لو كانت نشرت بحذافيرها فى هذه المعاهــدة ٠

وتوافق الدولتان المتعاقدتان الساميتــان على أن تقبلا وتوقعــا علــى هــذه المعاهدة عند تبادل نسخهــا ، وعلى أن يتم تبادل وثائق ابرامهــا خلال مدة ستين يومــا أو أقل من ذلك ٠

يتبين من دراســة مواد هذه المعاهدة أن الدولتــان الوسيطتان قد فرضتــا هذه التسويــة على الدولتين المتنازعتين على أساس الحل الوسط ، بمعنى أن يتبــادل الطرفان العثمانى والفارســى التنازلات المتقابلــة ضمن تسويــة شاملــة وديــة ودائمــة [(١)] ٠ وهذا ما قررتــه المادة الثانيــة من المعاهدة ، حيث تتنازل الحكومــة الفارسيــة عن جميع الأراضى المنخفضــة الكائنــة فى القسم الغربى من منطقــة زوهاب ، وفى المقابل أن تتنازل الحكومــة العثمانيــة عن القسم الشرقى ـ أى جميع الأراضى الجبليــة فى منطقة زوهــاب (الفقــرة الأولى من المادة الثانيــة) ٠ وتتنازل الحكومــة الفارسيــة عن كل مالديها مــن ادعاءات فى مدينــة السليمانيــة ومنطقتهــا (الفقــرة الثانيــة من المادة الثانيــة)٠

ويبدو من التقسيمات السابقــة أن النزعــات المذهبيــة قد ساهمت بشكل كبير فى عقــد المعاهدة بين الحكومــة الفارسيــة (حاميــة المذهب الشيعى) ، والحكومــة العثمانيــة (حاميــة المذهب السنى) ، فألحقــت عربستان وهى منطقــة شيعية بفــارس فى حين ضمت السليمانيــة وما جاورها وهى منطقــة سنيــة للدولــة العثمانيــة [(٢)] ٠

والملاحظ كذلك على معاهدة أرضروم الثانية (الفقــرة الثالثــة من المــادة

(١) عبد العزيز نوار : مشكلات الشرق الأوسط ، ص ١٢٧ ٠

(٢) مصطفى عبد القادر النجار : المرجع السابق ، ص ٦٥ ٠

الثانيــة) أنهــا نصت على أن تتعهــد الحكومــة العثمانيــة بصورة رسميــة بأن تكون مدينة المحمــرة ومينائهــا وجزيرة خضر (عبادان) والمرسى والأراضي الواقعــة على الضفــة الشرقيــة (أى الضفــة اليسرى) من شط العرب تحت السيادة الفارسيــة ٠

يعنى هذا النص ، أن الدولــة العثمانيــة قد تنازلت عن اقليم عربستان الــذى يقع على الضفــة اليسرى لشط العرب وجنوب غرب فارس ، وأن فارس قد حصلــت بذلــك لأول مرة على واجهــة نهريــة تطل على شط العرب ٠

وترتب على ذلك أن شط العرب بعد أن كان نهرا داخليــا يخترق أرضــا عثمانيــة من القرنــة حتى مصب الشط فى الخليج العربى ، أصبح المجرى الأسفل لشط العرب بعد معاهدة أرضروم الثانيــة نهــرا حدوديــا ٠

ومن ملاحظاتنــا كذلك على معاهدة أرضروم الثانيــة (الفقرة الأخيرة مــن المادة الثانيــة)[١] ، أنهــا نصت على حق السفن الفارسيــة فى الملاحــة بشط العرب بكامل الحريــة ٠

وهذا يعنى أن للسفن الفارسيــة مطلق الحرية فى الملاحة فى شط العــرب ، وذلك فى المنطقــة التى حددتها المادة ، ابتداء من النقطة التى يصب فيها شط العرب فى البحر حتى النقطــة التى تتصل فيها حدود الطرفين ، الا أن أهم ما نلاحظه على هــذه المادة هو الغموض الذى يثير التساؤل حول ما هو المقصود بالسفن الفارسيــة التى لها حق الملاحــة فى شط العرب ؟ فهل المقصود بذلك السفن التجاريــة فقط ؟ أم السفن التجارية والحربيــة على الاطلاق ؟ فاذا فسرت كلمــة " السفن " تفسيرا واسعا ، فتعنى السفن التجاريــة والحربيــة على حد سواء ، الا أن هذا التفسير يتنافى مع مبدأ سيادة الدولــة العثمانيــة على اقليمهــا ، لأن السفن الحربيــة الفارسيــة التى تستخدم الشط فى الملاحة يجب أن تحصل على موافقــة مسبقــة من الدولــة العثمانيــة لأنهــا تباشر عليه سيــادة منفردة ٠ أما السفن التجاريــة الفارسيــة فلهــا الحق فى الملاحة فى شط العرب بحريــة كاملــة دون الحصول على تصريح خاص بذلك ، ليس على أساس حريــة الملاحة فى الأنهــار

---

(١) قضيــة الحدود العراقيــة الايرانيــة ، ص ٤

الدولية ، وانما على أساس الاتفاق لأنه لا توجد قواعد قانونية دولية تقرر حق الدولة النهرية فى الملاحة فى النهر التابع للدولة الأخرى ، فضلا عن أن شط العرب ليس نهرا دوليا وانما هو (نهر وطنى)[١] يخضع لسيادة دولة واحدة[٢] .

كما يلاحظ على نص الفقرة الأخيرة من المادة الثانية ، أن صيغة المستقبل التى نصت عليها هذه الفقرة ، أن حق الملاحة للسفن الفارسية فى شط العرب لم يكن له وجود قبل معاهدة أرضروم الثانية – وقد لاحظنا ذلك من خلال دراستنا للمعاهدات السابقة على معاهدة أرضروم – فهو اذن حق نشأ عن هذه المعاهدة ، كما يدل تعهد الدولة العثمانية بمنح هذا الحق أن هذه الدولة هى الدولة صاحبة السيادة على الشط ، فبعد أن تنازلت الدولة العثمانية عن الأراضى التى تقع شرقى الضفة اليسرى لشط العرب (عربستان) قد احتفظت بسيادتها الكاملة على شط العرب الذى لم تتنازل عنه صراحة فى معاهدة أرضروم الثانية .

والملاحظ كذلك على معاهدة أرضروم الثانية ، أنها قد حلت جميع النقاط التى يدور حولها الخلاف ، لكنها تركت معظم الأمور التفصيلية لتسويات المستقبل .

وفى ٢٦ أبريل ١٨٤٧م وقبل التوقيع على المعاهدة ، ألحقت مذكرة ايضاحية حول بعض الشروط الواردة فيها ، قدمت من الدولة العثمانية الى السفيرين الوسيطين فى الآستانة ، طلبت بعض التفسيرات عما يعنيه (المرسى) الذى تنازلت عنه بالضبط . وأكدت أن تنازلها عن مدينة المحمرة والميناء والمرسى وجزيرة خضر لا يعنى أنها تخلت عن أية أراض أخرى أو مرافئ ، يمكن أن تقام فى المنطقة المذكورة ، كما أن تنازلها هذا لا يعنى أنها تنازلت عن الأراضى التى تخص الدولة العثمانية فى الضفة اليسرى ، حتى فى حالة اقامة القبائل الفارسية بشكل جزئى أو كلى على الضفة ، ولا يحق لفارس تحت أى ادعاء المطالبة بالمناطق الواقعة على الضفة اليمنى من شط العرب[٣] .

---

(١) النهر الوطنى : أى النهر الذى يجرى فى دولة واحدة ويخضع لسيادتها ويعد جزءا من أملاكها .
(٢) جابر ابراهيم الراوى : المرجع السابق ، ص ٦٨ .
(٣) قضية الحدود العراقية الايرانية ، ص ٨ .

وبعد دراسة المذكرة العثمانية أجاب السفيران " البريطانى والروسى" الباب العالى بمذكرة مشتركة شملت تأكيدا أكثر وضوحا جاء فيه :

" ان مرسى المحمرة هو القسم الواقع مقابل مدينة المحمرة فى قناة الحفار فقط (المصر المائى الذى يصل نهر كارون بشط العرب) الى مسافة تبعد قليلا من نقطة اندماجه بشط العرب لا الرسو فى شط العرب بالذات ، وهذا التفسير لا يحتمل تعريفا آخر فى معناه " . ويصرح كذلك الممثلان الموقعان بأنه : " سوف لا يكون لفارس الحق بأية حجة كانت فى أن تقدم ادعاءات حول المناطق الكائنة على الضفة اليمنى من شط العرب ، ولا حول الأراضى العائدة للدولة العثمانية على الضفة اليسرى التى تقطنها عشائر فارسية أو أقسام منها [(١)] .

وقد وافق " الشاه محمد " على الايضاحات التى قدمها ممثلا الدولتين الوسيطتين الى الباب العالى ، وعليه أبلغ ميرزا محمد على خان السفيرين البريطانى والروسى موافقة حكومته على مذكرتيهما [(٢)] ، وأنه أبلغ مندوب حكومته فى أرضروم للتوقيع على مسودة المعاهدة ، وبعد عشرة أشهر (تقريبا) من توقيع المندوبين ، حضر السفير الفارسى فى باريس الى الآستانة بناء على صدور الأوامر له - وهو فى طريقه الى طهران - وقام بابرام التصديق وتبادل الوثائق ، وذلك فى ٢١ آذار (مارس) ١٨٤٨م [(٣)] .

ولتنفيذ ما جاء فى معاهدة أرضروم الثانية ١٨٤٧م شكلت لجنة دولية [(٤)] ١٨٤٨م

---

(١) انظر : نص المذكرة الايضاحية حول بعض الشروط الواردة فى معاهدة أرضروم المقترحة ، قدمها السفيران البريطانى والروسى فى الآستانة الى الحكومة العثماينة فى السادس والعشرين من شهر نيسان (ابريل) ١٨٤٧م : المصدر السابق ، ص ٦-٧ .

(٢) انظر : مذكرة محمد على خان الى السفيرين الروسى والبريطانى ، نفس المصدر ، ص ٨

(٣) مصطفى عبد القادر النجار (الدكتور) : معاهدة أرضروم الثانية وتسويات ماقبل الحرب العالمية الأولى ، فصل من كتاب " الصراع العراقى الفارسى " ، (بغداد، ١٩٨٣م) ، ص٢٨١ .

(٤) تشكلت لجنة الحدود المشتركة من الكولونيل " وليامز Williams " الوسيط البريطانى والكولونيل " جيريكوف Tcherikoff " الوسيط الروسى ، و درويش باشا المندوب العثمانى وميرزا جعفر خان المندوب الفارسى .
انظر : عبدالعزيز نوار : تاريخ العراق الحديث ، هامش ، ص ٣٤٢ ، ومن الموظفين البريطانيين الذين كانوا برفقة لجنة المحكمين المؤلفة لحسم النزاع مستر " جيمس فيليكس جونز James Falix Jones وقام بعدة رحلات على جانبى الحدود .

من ممثلى روسيا وبريطانيا وفارس والدولة العثمانية ، لتسوية مشكلات الحدود كلها من مصب شط العرب حتى أقصى الحدود المشتركة عند الأناضول ، واجتمعت اللجنة فى بغداد ١٨٤٩م ، وكان بدء عملهم من المحمرة فى ١٨٥٠م ، الا أن المفاوضات تعثرت بسبب عدم اتفاق الطرفين المتنازعين على تثبيت الحدود ، فقد كان درويش باشا العثمانى يقوم بنفسه بتنصيب أعمدة الحدود فى الأماكن التى تناسبه دون أن يعير المهندسين أذنا صاغية أو يعمل بما يرتأون [١] .

وهكذا استمرت أعمال لجنة الحدود خلال الفترة من ١٨٤٩م ـ١٨٥١م دون الوصول الى نتيجة تذكر ، وبناء عليه اقترح" بالمرستون " أن تدور المفاوضات بين حكومات هذه العواصم بدلا من أن يترك أمر فض المنازعات الى لجنة الحدود وحدها ، فانتقلت المفاوضات الى عواصم الدول الأربع ، بينما لجنة فنية قامت بدراسة الحدود ووضع خريطة لها [٢] وقبل هذا الاقتراح .

وخلال قيام اللجنة بعملها نشبت حرب القرم [٣] (١٨٥٣ـ١٨٥٦م) بين روسيا والدولة العثمانية ، فتوقفت اللجنة عن العمل [٤] . وبعد انتهاء الحرب أعيد النظر فى قضية الحدود ، وقد اقتضى ذلك عمل خريطة مفصلة عن الحدود ، وقد انتدب لهذا الغرض القومندار البريطانى " كلاسكوت ٠ر٠ن" وأرسل الى " سان بطرسبورج Saint Petersbourg ليشترك مع المهندس الروسى ، فعمل كل منهما على حدة ، وقاما باعداد مجموعتين منفصلتين من الخرائط عن مناطق الحدود الفارسية العثمانية ، ولما أنجزا أعمالهما فى ١٨٦٤م وقاما بعد ذلك بمقارنة المجموعتين المنفصلتين من الخرائط لأول مرة فوجدوا ثمانية من سبعة عشر نسخة ـ وهى الخريطة الكاملة ـ تحتوى على ٤٠٠ حالة تناقض أو تفاوت بين الخرائط الروسية والبريطانية فوحدوا أعمالهم وعملوا ثانيية وأصدروا نسخة مكبرة (الخريطة المطابقة) بمقياس رسم بوصة لكل ميل فى ١٨٦٩م ، أى بعد عشرين عاما من الاجتماع الأول [٤] .

---

(١) على سيدو الكورانى : المصدر السابق ، ص ٢١٨ .

(٢) عبد العزيز نوار : تاريخ العراق الحديث ، ص ٣٤٣ .

(٣) لمزيد من التفاصيل عن حرب القرم انظر :
عبدالعزيز نوار : دور العراق العثمانى ، ص ٢٢٣ ، ٢٤٢ .

(٤) على سيدوالكورانى : المصدر السابق ، ص ٢١٨ـ٢١٩ .

وبعد أن تم انجاز (الخريطة المطابقة J dentic Map) عقدت الحكومتان الفارسية والعثمانية فى ٢ أغسطس ١٨٦٩م اتفاقا موقتا [١] ، للمحافظة على (الوضع الراهن Status Quo) [٢] ، وقوام هذه الاتفاقية سبع مواد كل ماجاء فيها : " أن تبقى الأراضى المتنازع عليها بيد الدولة التى هى فى يدها الى آن تكتشف عليها الهيئة المكونة من الدول الأربع " [٣] ، على ألا تبنى أية مبان أو حصون على هذه الأراضى [٤] .

وبدأت فرصة جديدة لاستئناف المفاوضات بصورة أكثر تفاؤلا عندما تقرر أن يزور الشاه ناصر الدين العتبات المقدسة فى العراق [٥] ، وبالرغم من توصل الطرفين لحل بعض المشكلات ، الا أن مشكلة الحدود كانت أكثر المشكلات تعقيدا ، خاصة فى مناطق زهاو وأهوار عربستان • ويعزى ذلك الى اضطراب الحالة فى مناطق الحدود [٦] ، واختلاف الطرفين على نصب أعمدة التلغراف على طريق بغداد ــ كرمنشاة فى المنطقة المختلف عليها ، أعنى "زوهاب" ، فتركيا تريد من فارس أن تجعل الأعمدة من حديد كما هو الحال فى تركيا [٧] ، ولذلك لم تحسم المشاكل كلها بين الجانبين •

وقد أدى هذا الخلاف الى تدخل روسيا وبريطانيا ، وقد أرسلا نسخا من (الخريطة البريطانية الروسية) الى الباب العالى فى أكتوبر ١٨٦٩ م ، والى حكومة فارس فى فبراير ١٨٧٠م ، ووفقا لاتفاق تم بين بريطانيا وروسيا فى ١٨٦٥م عبرت الدول الوسيطة فى ذات الوقت من أملها فى أن يكون الخط الفاصل بين الأملاك الخاصة

---

(١) أبرمت هذه الاتفاقية بين وزير خارجية الدولة العثمانية محمد أمين عالى باشا ، والسفير الفارسى فى الآستانة حسين محمد خان •

(٢) يقصد بالوضع الراهن أو القائم ، المحافظة على حالة الاشياء كما هى فى الاماكن المتنازع عليها •

(٣) انظر نص المادة الثانية فى الاتفاقية :
شاكر صابر الضابط : المرجع السابق ، ص ٧٤ •

(٤) Aitchison : Op.Cit., Vol. xII, PP.21-22

(٥) سنتناول موضوع زيارة الشاه للعراق بشىء من التفصيل بعد قليل خلال هذا الفصل •

(٦) وليس أدل على اضطراب مناطق الحدود ، من أصطحاب أعضاء كل دولة ــ أثناء تحديد الحدود ــ قوات للحراسة ، مكونة من كتيبتين من المشاة وكتيبة من الفرسان ومدفعين •
انظر : على سيدو الكورانى : المصدر السابق ، ص ٢١٨ •

(٧) نفس المصدر ، ص ٢١٩ •

للسلطان والشاه ضمن الحدود المرسومة على الخريطة ، وأن تعين الحكومتان العثمانية والفارسية بنفسيهما ذلك الخط ، على أنه فى حالة نشوء أى خلاف بين الطرفين بشأن أى موقع معين بالذات ، فانه يجب احالة مواضيع النزاع الى الحكومتين البريطانية والروسية [(١)] .

واجتمع ممثلوا الحكومتين العثمانية والفارسية فى الآستانة فى ديسمبر ١٨٧٤م، لتعيين الحدود على أساس الخريطة المطابقة ، فأخفقوا فى الوصول الى نتيجة مرضية، ولذلك شكلت لجنة أخرى تضم ممثلين للدولتين الوسيطتين خلال ١٨٧٥م ، ١٨٧٦م [(٢)] ، ولم يصدر شئ عن تلك اللجنة [(٣)] .

ونظرا لعدم التوصل الى نتيجة مرضية للطرفين فى تخطيط خط الحدود، فقد اتفق الجانبان فى ١٨٧٦م على الابقاء على (الوضع الراهن Status Quo كما عينه مندوبو الدول الأربع بموجب اتفاق ٢ أغسطس ١٨٦٩م الى أن تسوى الحدود بصورة نهائية [(٤)].

وهكذا لم تستطع لجنة تخطيط الحدود المشتركة المُشكلة بموجب المادة الثالثة من معاهدة أرضروم الثانية ، اتمام مهمتها فى تعيين الحدود بين الدولتين العثمانية والفارسية ، والتى استمر عملها بشكل متقطع حتى ١٨٧٦م ، أى لما يزيد على الربع قرن .

وفى عام ١٨٧٧م عندما أوشكت هذه القضية أن تحل اشتبكت الدولة العثمانية بحرب مع الصرب ثم مع روسيا ، وانتهت بعقد معاهدة برلين ١٨٧٨ م [(٥)] . وبعد

---

(١) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص ٢٠٩٧ .
(٢) فى عام ١٨٧٦ عادت مشكلات الحدود الى الظهور عند (قطور) التى كان قد احتلها درويش باشا ١٨٤٩م عندما كان فى طريقه للانضمام الى لجنة الحدود .
(٣) لوريمر : المصدر السابق ، ص ٢٠٩٨ .
(٤) جابر ابراهيم الراوى : المرجع السابق ، ص ٧٠ .
(٥) كان من مقررات مؤتمر برلين ضد الدولة العثمانية أنه فرض عليها التنازل لفارس عن اقليم (قطور) الذى كان يحتله الأتراك .

ذلك استئنف البحث فى قضية الحدود ، وذهبت لجنة مشتركة كان من أعضائها السير " أرنولد كامبل Kemball " الى منطقة (قطور) الكردية الواقعة بالقرب من الحدود الروسية ، فلم تنجح فى مهمتها[١] . واستمرت تلك المنازعات بين الدولتين العثمانية والفارسية على ملكية بعض المناطق والقرى التى تقع على الحدود مثل قطور ، ودرنة ، وتبادلت المذكرات بين وزير الخارجية العثمانى وسفير فارس فى الآستانة ١٨٨٢م حول تحديد الحدود[٢] ، الا أنها لم تتوصل الى نتيجة تذكر ، واستمرت حوادث الحدود التقليدية تتوالى فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ولم يتم التوصل الى اتفاق ثابت أو وضع أساسى قانونى للحدود .

والملاحظ أن الأزمات العثمانية الفارسية بشأن الحدود خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر وحتى قيام ثورة الاتحاديين ١٩٠٨م، كانت أقل حدة عن ذى قبل ، أى أنها كانت هادئة ، ويعزى ذلك الى أن الدولتين أصبحتا تعانيان من مشكلات داخلية وضغوط أوروبية أكثر من أن تحتملها أى منهما .

فقد سادت الفوضى بلاد فارس فى ١٩٠٦ على أثر قيام الثورة الدستورية فيها ، واغتنمت الدولة العثمانية الفرصة ، فأرسلت جيوشها الى الحدود فاجتازتها ودخلت (٣٠) ميلا شرقى الحدود المعترف بها ، ووصلت الى مقاطعتى آذربيجان وأردلان، وتوالت هذه الغزوات بضع سنين ، وقد ساعد الوضع المتدهور فى فارس — السابق الاشارة اليه — أن تسوى الحكومتين البريطانية والروسية مشكلاتهما عن طريق اقتسام فارس فى ١٩٠٧م، فيما عرف باسم (الوفاق الودى الروسى البريطانى) بمقتضى هذا الوفاق أصبح شمال فارس ضمن دائرة النفوذ الروسى ، ووضع جنوب فارس ضمن دائرة النفوذ البريطانى[٣] .

كذلك كانت الدولة العثمانية تعانى من ضغوط أوروبية قاسية منذ اذلالها فى مؤتمر برلين فى ١٨٧٨م وحتى بعد قيام حركة الاتحاد والترقى ١٩٠٨م.

* * *

---

(١) على سيدو الكورانى : المصدر السابق ، ص ٢١٩

(٢) عباس العزاوى : تاريخ العراق بين احتلالين ، جـ٨ ، ص ٧٢ .

(٣) على سيدو الكورانى : المصدر السابق ، ص ٢١٩ـ٢٢٠ .

ثالثـا : العلاقـات العراقيـة الفارسيـة فـى ظل مشكلـة الحـدود

مما تقدم نجد أن مشكلـة الحدود العراقيـة الفارسيـة ، كانت مشكلـة المشاكل بين الدولتين ، وبسببهـا توترت العلاقـات بين الجانبين وأصبحت علاقات حروب وتصـادم وبسببها أيضا عقد العديد من الاتفاقيـات للوصول الى تسويـة فى هذا الشأن ، وفى فلك هذه المشكلـة دارت مشاكل أخرى كثـيرة ، نصت عليهـا المعاهدات المعقودة بيـن الطرفين ونتناول منهـا ثلاث مشكلات رئيسيـة وهـى :

(١) المشكـلات الدينيـة

(٢) المشكـلات الاقتصادية

(٣) المشكـلات السياسيـة

أولا : المشكلات الدينيـة

قدر للعراق منذ ظهور الدولـة الصفويـة فى بلاد فارس فى مطلع القرن السادس عشر ، أن يكون ميدانـا للصراع بين الفرس والعثمانيين ، ففى الوقت الذى أعلنـت فيـه الدولـة الصفويـة أنهـا حامية المذهب الشيعى ، كانت الدولـة العثمانيـة تتزعم المذهـب السنى وتدافع عنـه[١] .

ويبدو أن الحساسيـة المذهبيـة التى كانت تنشأ بين الفرس الشيعـة والعثمانيين السنـة ، تعزى الى أن العثمانيين السنـة يسيطرون على المزارات الاسلاميـة الكـبرى سواء الشيعيـة أو السنيـة .

ولما كان العراق موطن العتبات المقدسـة الشيعيـة (كربلاء والنجف) التـى يزورها الفارسيون الشيعـة كل عام ، إما للحج أو للتجارة ، فانهـم كانوا يتعرضـون أحيانا للاحتكاك والمعاملـة السيئـة من جانب السلطات العثمانيـة[٢] .

---

(١) حسين هادى الشلاه : المرجع السابق ، ص ٢١ .

(٢) عباس العزاوى : المصدر السابق ، ص ٧٣ ؛ عبد العزيز نوار : داود باشا ، ص ١٦٠ .

وكانت مظاهر المعاملة السيئة تكمن فى فرض رسوم باهظة ، أو التعرض لعمليات السلب والنهب من جانب القبائل التى كانت تسطو على قوافل الحجاج ، الى جانب المعوقات التى كانت تضعها السلطات العثمانية فى العراق تجاه نقل الموتى، الفرس لدفنهم فى العتبات المقدسة .

ولأهمية هذه المشكلات بالنسبة للشيعة ، تكاد لا تخلو معاهدة من المعاهدات التى عقدت بين الدولتين دون النص فيها على معالجة مشكلات الحجاج الفارسيين [(١)] .

فنجد أن معاهدة أرضروم الأولى والثانية كانتا تنصان على حسن معاملة الحجاج الفرس بكل احترام ودون تعرضهم لأى عقبات أو متاعب ، وأن تقدم لهم الحماية اللازمة ، كما نصتا على ألا تجبى من الحجاج الفرس الى العتبات المقدسة الشيعية فى العراق أية ضرائب أو أموال لا تتمشى مع القواعد المتبعة ، وفى حالة اصطحابهم مواد تجارية تجبى منهم الضرائب الجمركية المعتادة مرة واحدة فقط ، وقيمتها ٤٪ من قيمة المواد التجارية ، ويحصل التاجر على تذكرة تثبت دفعه الضريبة ، حتى لا تؤخذ منه مرة أخرى [(٢)] .

وكان عدد الزوار الفرس الشيعة لمزارات العراق كبيرا ، فقد كان يزيد عددهم على المائة ألف زائر فى العام [(٣)] ، وكانوا يحملون معهم الى العتبات المقدسة رفاة موتاهم لدفنها فى أرض مقدسة بأحد الأماكن المقدسة فى العراق [(٤)] . وذلك لأن الشيعى كان يعتقد أنه سوف يحظى يوم الحساب بحماية الامام الذى يجاوره فى قبره .

---

(١) جابر ابراهيم الراوى : المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

(٢) انظر المادتين السادسة والسابعة من معاهدة أرضوم الثانية : قضية الحدود العراقية الايرانية، ص ٥ .

(٣) Chiha, Habib : Op.Cit., P. 128
الا أن هذه الأعداد كانت تنخفض لتصل فى بعض السنوات الى مابين ١٥-٢٠ ألف زائر فقط سنويا . انظر : سعاد هادى العمرى : المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(٤) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٦ ، ص ٣٣٨٢ ، وانظر : نجدة فتحى صفوة : المرجع السابق ، ص٧٢ .

الا أن المسؤولين العثمانيين فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ضيقوا على الفرس الشيعة الذين يحملون رفاة موتاهم لدفنها فى العتبات المقدسة ، وكان السبب الظاهر هو أنه لم يعد هناك أمكنة حول أضرحة الحسين بن على أو على ابن أبى طالب ، لتدفن فيها رفاة من يصلون يوميا من فارس الى العتبات المقدسة بالعراق ، بالاضافة الى ارتفاع أثمان أرض القبور الى أرقام ضخمة نتيجة للاقبال الشديد عليها ٠

الا أن السبب الحقيقى لتشدد الحكومة العثمانية فى مسألة دفن رفاة الفرس الشيعة فى العتبات المقدسة ، هو ادراك مدى الأخطار الصحية الناجمة عن نقل رفاة الموتى عبر أراضيها [١] ، مما يؤدى الى انتشار الأوبئة ٠

حقيقة ، أصرت السلطات العثمانية على اتخاذ اجراءات مشددة [٢] ،للتقليل من نقل رفاة الشيعة ، وقامت بجباية ضرائب على الدفن والاجراءات التى تتخذ خلال ذلك [٣] ٠

الا أن هذه الاجراءات أثارت سخط الفرس الشيعية وأرادوا انتهاز فرصة زيارة الشاه ناصر الدين (١٨٤٨-١٨٩٥م) الى العراق لزيارة العتبات المقدسة ١٨٧٠/١٨٧١م وطالبوه برفع هذه الضريبة والغائها ٠

ومن ناحية أخرى انتهزت حكومة فارس المشاعر العامة للشيعة تجاه اجراءات العثمانيين لمنع رعاياها الفرس من الحج الى العراق ، وبذلت الجهود لتحويل سيل

---

(١) عبدالعزيز نوار : مشكلات الشرق الأوسط ، جـ٢، ص ١٠١٠

(٢) انظر اجراءات لجنة الآستانة للشؤون الصحية ضد الحجاج الشيعة الى مقام على والحسين فى العراق ٠
لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص ٢٢٢٩٠

(٣) تتراوح نفقات نقل رفاة الشيعى من كرمنشاه الى كربلاء مابين ٣٥-٧٠ تومان ، بما فى ذلك مبلغ يدفع الى الحكومة العثمانية ، كما كانت القنصلية العثمانية فى كرمنشاه تصدر تصاريح مرور لرفاة الشيعة الفرس المطلوب دفنها فى العتبات المقدسة بالعراق ، وذلك بعد دفع نصف ليرة على كل جثة ، هذا بخلاف ما كان يدفع الى موظفى الحراسة العثمانيين عند خانقين ونقط الحدود الأخرى ٠
انظر : لوريمر : المصدر السابق ، جـ٦ ، ص ٣٣٨٢،٣٣٨٥٠

المتعبدين ـ بما يصبحهم من منافع اقتصادية الى " مشهد " الواقعة فى اقليم خراسان الفارسي ، ويبدو أن الهدف من هذا الاجراء هو حرمان العراق من مصدر دخل كبير كان يعود عليهم أثناء موسم الحج الشيعى .

الا أن منع الحج فى الأراضى العثمانية لم يلبث أن أزيل أو بالأحرى لم يعد مرعيا فترة طويلة ، وفشلت محاولة جعل مشهد بدلا للنجف وكربلاء [١] .

وليس أدل على ذلك من الاتفاق الذى وقع فى ١٦شوال ١٢٨٧هـ/١٨٧١م بين والي بغداد مدحت باشا وسفير فارس فى الآستانة ميرزا حسين ، على أساس نقل الموتى من فارس الى العتبات المقدسة لتدفن فيها ، وينص هذا الاتفاق على عدم جواز نقل الموتى الى العتبات المقدسة للدفن ، الا بعد مرور ثلاث سنوات على الوفاة ، وتنظيم سجلا فى هذا الشأن ، واذا مرت المدة المذكورة فيمكن نقل الموتى من مرقدهم القديم الى مرقدهم الجديد فى العتبات المقدسة [٢] .

ولا شك أن الغرض من هذا الاتفاق هو حرص الحكومة العثمانية على مرور فترة كافية بعد الوفاة لاتقاء الأخطار الصحية ونقل الأمراض الفتاكة .

وفى عام ١٨٧٨م عقدت اتفاقية أخرى بين الدولة العثمانية وفارس ، تؤكد على الاتفاقية السابقة ، وتنظم المحاجر الصحية (الكرنتينة) وتسمح بدفن الجثث الآتية من فارس الى العراق .

وسرعان ما استعادت أماكن الحج الشيعية فى العراق نشاطها ونالت اهتمام الحجاج الفرس ، بعد أن شهدت انخفاضا فى عدد الحجاج الفرس الى العراق لعدة سنوات [٣] .

فقد كان ما ينفقه الحجاج الشيعة فى العراق أثناء مواسم الحج يمثل دخلا

---

(١) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص ٢٢٢٩ .

(٢) شاكر صابر الضابط : المرجع السابق ، ص ٩٨ .

(٣) لوريمر : المصدر السابق ، ص ٢٢٣٠ .

اقتصاديا للحكومة العثمانية فى العراق ، فقد قدر دخل الحكومة العثمانية فى العراق عام ١٨٨٩ بمبلغ ٦٠٠٩ ليرة ، وقد زاد هذا الدخل فى العام التالى (١٨٩٠م) حتى وصل الى ١١٥٥٤ ليرة [١] .

وعلى الرغم من أن هذه المبالغ لا تمثل دخلا كبيرا ، الا أنها كانت تعتبر موردا اقتصاديا لا بأس به ، ساهم فى جعل بغداد والبصرة أسواقا كبيرة للتجارة الأوروبية والهندية والفارسية .

* * *

ثانيا : المشكلات الاقتصادية

من دراستنا للمشكلات الدينية - سالفة الذكر - يتضح لنا أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بطبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدولتين العثمانية والفارسية .

ففى الوقت الذى ترغب فيه الدولة العثمانية فى وقف عمليات دفن رفاة الفرس فى العتبات المقدسة فى العراق ، كان فى نفس الوقت تدفق الحجاج الفرس سنويا على العراق ، يجلب للخزينة العراقية دخلا اقتصادية لا بأس به .

وقبل أن نتناول المشكلات الاقتصادية بين الدولتين ، يجدر بنا أن نلقى نظرة على طبيعة العلاقات الاقتصادية بينهما خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر :

١ - كان تغلغل النفوذ الأوروبى فى كل من الدولتين الفارسية والعثمانية - ولا سيما العراق - فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، مدعاة لتفوق التجارة الأوروبية وبخاصة البريطانية فى الأسواق الشرقية ، وجعل الأقليات الأجنبية [٢] تهيمن على

---

(١) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٦ ، ص ٣٣٨٥ .

(٢) من أهم الشركات الأجنبية التى كانت تعمل فى العراق منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، شركة لينش Lynch اخوان ، وكرى مكنزى ، ودربى أندروز ، وسوير تويدى ، وهوتز ، وشركة أصفر ، وشركة ديبربريمن الألمانية ، وشركات بركنال وستريك وونكهاوس وأندروبر . ==

الأنشطة الاقتصادية وخاصة فى مجالات النقل النهرى والبحرى والتجارة الخارجية ، بل والداخلية [١] ، فى حين عمل التجار العراقيون كوكلاء لتصريف البضائع الأجنبية [٢]

٢ ـ كانت حركة التجارة بين فارس والعراق كثيرا ما تتأثر بسبب كثرة الحروب بينهما ، والتى كادت تكون مستمرة ، والتى كان من شأنها تعطيل حركة التجارة بين فارس ووسط آسيا من ناحية ، وفارس وغرب آسيا من ناحية أخرى ، وقد قاست بغداد والموصل بسبب ذلك كثيرا [٣] ، كما تأثرت القوافل التجارية أيضا بسبب تعديات القبائل الحدودية عليها وتعرضها للسلب والنهب وقطع طرق المواصلات .

٣ ـ كانت قوافل الحجاج الفرس الى العتبات المقدسة كبيرة العدد ، وتمثل موسم رواج للتجارة فى المدن العراقية ، ليس لأنهم ينفقون الأموال خلال اقامتهم فى العراق فحسب ، ولكن لأنهم كانوا يحملون معهم الكثير من البضائع الفارسية لبيعها فى العراق ، هذا بالاضافة لما كانوا يدفعونه للسلطات العثمانية مقابل دفن رفاة موتاهم فى العتبات المقدسة [٤] .

٤ ـ اقتصر النشاط الاقتصادى بين الدولتين على التبادل التجارى من منتجات زراعية وحيوانية وأدوات انتاج تقليدية [٥] ، وكان النشاط الفارسى فى هذا الصدد أقوى بكثير من النشاط العثمانى ، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين فارس والعراق [٦] ، ولذلك كانت القوافل التجارية القادمة من فارس عبر كرمنشاه الى

= بالاضافة الى شركات ملاحة وتجارة مشتركة منها روسية وأمريكية وألمانية ونمساوية وسويسرية وهندية ، بالاضافة الى البريطانية ، وكانت مراكز هذه الشركات فى الغالب فى البصرة ، وكانت لها أحيانا فروع فى بغداد . انظر :
حسين محمد القهواتى : الحياة الاقتصادية فى العراق من القرن التاسع عشر حتى نهاية العصر العثمانى ، فصل من كتاب " حضارة العراق " ، ج ١٠ ، (بغداد، ١٩٨٥م) ، ص ١٠٣ .

(١) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص ١٠٧ .
(٢) حسين محمد القهواتى : المرجع السابق ، ص ١٠٣ .
(٣) أحمد عزت عبدالكريم : المرجع السابق ، ص ٢٣١ .
(٤) فقد كان يدفن فى العتبات المقدسة سنويا من جثث الموتى الفرس مابين (٥ـ١٠) آلاف جثة .
(٥) مثل استيراد التبغ والملح والسجاد من فارس ، وتصدر البصرة الحنطة (القمح) والتمر والكحول . أنظر : ويلافوا : المصدر السابق ، ص ٢٢ .
(٦) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

بغداد والبصرة ، أغنى بكثير من القوافل التجارية الخارجة من بغداد أو البصرة ، الى قلب فارس [١] .

ولذلك حرصت الحكومة الفارسية على أن تتضمن المعاهدات المعقودة بينهما وبين الدولة العثمانية بندا لحماية التجار الفرس ، فنجد أنها طالبت فى معاهدتى أرضروم الأولى والثانية بأن تستوفى الحكومة العثمانية مقدار ٤٪ فقط [٢] كرسوم جمركية على بضائع التجار الفرس وأن تجبى هذه الضريبة مرة واحدة فقط [٣] ، وأن يأخذ التاجر الفارسى تذكرة تثبت دفعه الضريبة ، حتى لايدفعها مرة أخرى [٤] .

وأهم ما نلاحظه خلال الفترة من ١٨٧٢ الى ١٩٠٨م أنه لم تعقد إلا اتفاقية تجارية واحدة بين الدولة العثمانية وفارس ، عقدت فى ٢١ ذى القعدة ١٢٩٢ هـ / ١٨٧٥م ، وتتكون هذه الاتفاقية من ثمانى مواد ، تتعلق بنقل التبغ والملح وغيرهما ، كما تتضمن استيفاء الرسوم الجمركية ورسوم الترانسيت Transit وغيرها [٥] .

ويبدو أن هذه الاتفاقية عقدت بناء على طلب الحكومة العثمانية التى كانت دائما تطلب من فارس الدخول فى مفاوضات لعقد اتفاقية جمركية وضرائبية تحقق مطالب الطرفين وتواجه متغيرات العصر ، كما يعزى عقد اتفاقية واحدة خلال الفترة المذكورة الى رفض فارس حتى تظل تتمتع بميزة دفع ضريبة جمركية ٤٪ فقط وليس ١٢٪

---

(١) أحمد عزت عبد الكريم : المرجع السابق ، ص ٢٣١ .

(٢) كانت الحكومة العثمانية تلح فى اعادة النظر فيما سبق أن اتفق عليه فى معاهدة أرضروم الأولى فى ١٨٢٣م من رسوم جمركية ، على اعتبار أن ٤٪ فقط لم تعد ملائمة للعصر ، خاصة بعد عقد معاهدة بلطة ليمان التى رفعت قيمة الضريبة الجمركية على الصادرات البريطانية من ٣٪ الى ١٢٪ ورفعت الضريبة على الواردات الى ٥٪ . انظر : عبدالعزيز نوار : المرجع السابق ، ص ١١٢ .

(٣) فقد كانت المراكز الجمركية العثمانية المتعددة تجبى نفس الضريبة . فعلى سبيل المثال كان أحيانا التاجر الفارسى يدفع ضريبة فى بغداد ، ثم فى حلب ، ثم فى جدة ، مع أن هذه المدن كلها تابعة للدولة العثمانية ، مع أن العرف الدولى كان يقضى بدفع الضريبة الجمركية مرة واحدة فقط .

(٤) انظر المادة السادسة من معاهدة أرضروم الثانية : قضية الحدود العراقية الايرانية ، ص ٤٠ .

(٥) شاكر صابر الضابط : المرجع السابق ، ص ٩٨ .

بناء على معاهدة بلطة ليمان ، التى كانت تطالب بها الدولة العثمانية .

وأهم ما نصت عليه هذه الاتفاقية هو تحقيق رغبة الدولة العثمانية فى عدم استيراد الملح من فارس ، وحصر استيراد التبغ بظروف خاصة ، ويبدو أن ذلك كان لصالح الدخل العثمانى الذى كانت احتكارات الملح والتبغ تشكلا جزءا هاما من حصيلته [(١)] .

أما عن أهم المشكلات الاقتصادية بين الدولتين الفارسية والعثمانية خلال الفترة من ١٨٧٢ الى ١٩٠٨م فيمكن تحديدها فى مشكلتين هما :

١ ـ مشكلة الرعى

٢ ـ التجارة العابرة Transit

١ ـ مشكلة الرعى

وتأتى هذه المشكلة فى المقام الأول ، لأنها مثار النزاع الدائم بين الدولتين فقد كانت مناطق الحدود بين فارس والعراق مأهولة بالعشائر الرعوية التى تنتقل بصفة مستمرة ، حيث يضطر الرعاة الى التنقل بحيواناتهم وراء الكلاء ، وبحثا عن موارد المياه وبذلك يصبح التقيد بالحدود المفروضة أمرا صعبا ولا يخضع له الرعاة [(٢)] .

فخط الحدود بين فارس من ناحية والعراق من ناحية أخرى يفصل بين المراعى الصيفية والمراعى الشتوية للعشائر الكردية والعربية فى العراق ، وكذلك يؤثر أيضا فى انتقال العشائر الفارسية الى مراعيهم فى العراق ، وقد أدى ذلك الى حدوث كثير من المشكلات عند انتقال هذه الجماعات .

ولهذه الأهمية دعت المادة الأولى من معاهدة أرضروم الأولى الى تنظيم الأمور المتعلقة بالرعى ، وخاصة تنقل العشائر بين الدولتين التى كانت من الأسباب التى تؤدى الى المنازعات والحروب بينهما [(٣)] .

---

(١) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٤ ، ص ٢٢٣٠ .

(٢) Hall, A.R. : Boundaries in International Relation in World Political Geography by Pearcy and Fifield. (New York, 1951), P. 534.

فللعشائر الكردية فى السليمانية وأربيل وكركوك والموصل ، والعشائر العربية فى الكوت والعمارة ، رحلات صيفية منذ القدم فى المناطق الفارسية القريبة من الحدود سعيا وراء الكلاء .

ولكل عشيرة من العشائر العراقية سواء الكردية أو العربية (ديرتها) الدائمة داخل العراق وتشمل قرى المنطقة وما جاورها من الأراضى ، وتزاول هذه العشائر فى فترات استقرارها تربية الحيوانات والاشتغال بالأعمال الزراعية فى أراضيها أو لدى الغير كفلاحين أجراء ، يضاف الى ذلك أن العشائر الكردية كانت تقوم بأعمال النقل ، وقد أدى ذلك الى استقرار اعداد كبيرة منها .

أما العشائر التى لم تستقر فتضطر الى الانتقال الى مراعيها القديمة فى فارس عند عدم كفاية المراعى العراقية للأعداد الكبيرة من الحيوانات التى تملكها .

الا أن بعض العشائر الرعوية من الجانبين الفارسى والعثمانى التى تقطن مناطق الحدود العراقية الفارسية (٢) كانت تقوم بعمليات السلب والنهب وقطع طرق المواصلات وايواء اللاجئين والهاربين الذين يقومون بالاخلال بالامن والاعتداء على المدن والقرى المجاورة للحدود ، ونهب وسلب القوافل التجارية العابرة للحدود ، مما كان يزيد من حدة التوتر بين الدولتين . ولا شك أن مثل هذه التعديات والاضطرابات التى كانت تتعرض لها القوافل التجارية كانت تؤثر على الناحية الاقتصادية بالسلب على الطرفين .

٢ ـ التجارة العابرة

فقد كانت التجارة العابرة Transit بين فارس والعراق فى العهد العثمانى من أهم أقسام تجارة العراق الخارجية ، وكان قوامها حركة السلع التى تعبر

---

(١) Hurewitz : Op.Cit., P.90

(٢) ومن أمثلة العشائر الفارسية التى تمارس السلب والنهب عشائر الكلهر والسنجاوية (السنجابية) ومن الجانب العراقى عشائر الهماوند .

العراق الى فارس [١] ، أو تعبره من فارس الى البلاد الأخرى ٠

وقد شجع حركة التجارة عبر العراق كفاءة الطرق البرية الفارسية ، ربط شمال فارس بجنوبها ، فكان أسهل على التجارة المارة من تركيا الى فارس أن تمر على العراق ، وكذلك التجارة المارة الى شمال فارس من الهند كانت تستفيد من ميناء العراق الذى تخزن فيه ثم تشحن الى بغداد فخانقين فطهران أكثر من استفادتها من الموانىء الفارسية على الخليج العربى ٠

ولذلك فان رواج بغداد التجارى كان يعتمد على حد كبير على علاقاتها التجارية ببلاد فارس — لا سيما أن بغداد مدينة داخلية — التى كانت قوافلها التجارية أغنى القوافل الشرقية [٢] ٠

أما البصرة فقد كانت تعتمد فى صلاتها الخارجية على موقعها الجغرافى على الخليج العربى ٠

الا أن أهم العوامل التى كانت تؤثر على حركة التجارة ، هى استمرار الحروب بين العراق وفارس ، بالاضافة الى تعديات القبائل على القوافل التجارية ، وبالتالى كانت تتوتر العلاقات السياسية بين البلدين ٠

* * *

ثالثا : **المشكلات السياسية**

فمن دراستنا لتاريخ العلاقات العراقية الفارسية فى العصر الحديث ، نجد أنه لا يمثل فى جانب كبير منه الا تاريخ الصراع المستمر وخاصة على الأقاليم الحدودية بينهما ، ويمثل أيضا الاعتداء الدائم من جانب السلطات الفارسية على العراق مهما كان نوع السلطة فيه ٠

---

(١) كانت رسوم الترانسيت ١٪ من قيمة البضاعة التى تعبر العراق الى فارس ، الا أن رسوم الترانسيت كانت تدفع ٨٪ حتى يتأكد تصدير هذه البضاعة خلال فترة لا تزيد على ستة أشهر ، وعندئذ تسترد الفرق ومقداره ٧٪ من قيمة البضاعة الى خانقين قرب الحدود الفارسية ٠ انظر :
حسين محمد القهواتى : المرجع السابق ، ص ١٠٥–١٠٦ ٠

(٢) أحمد عزت عبد الكريم : المرجع السابق ، ص ٢٣١ ٠

فقد كان التدخل المستمر من جانب حكام فارس فى شؤون العراق، واستخدام القوة المسلحة من أجل ذلك، السمة المميزة لحكمهم . وقد كان ذلك سببا فى توتر العلاقات السياسية بين السلطتين الفارسية والعثمانية الحاكمتين فى كل من فارس والعراق – على التوالى – وليس نتيجة له .

على أن أهم الأحداث التى تسترعى النظر فى تاريخ العلاقات العثمانية الفارسية خلال حكم السلطان عبد العزيز (١٨٦١–١٨٧٦م) تلك الرحلة[١] التى قام بها ناصرالدين شاه[٢] (١٨٤٨–١٨٩٦م) حاكم فارس لزيارة العتبات المقدسة الشيعية فى العراق عام ١٨٧٠/١٨٧١م واستقبله خلالها مدحت باشا والى بغداد، استقبالا فائقا وأنزله ضيفا فى قصر بناه له على دجله فى بستان المجيدية[٣]، وأكرم وفادته خلال مدة اقامته فى العراق[٤]، التى استغرقت ثلاثة أشهر كلفت خزانة بغداد ٣٠ ألف ليرة عثمانية[٥] .

وترجع أهمية هذه الزيارة الى أنها أول زيارة رسمية يقوم بها شاه قاجارى للعراق[٦]، رغم الكراهية المتبادلة بين السنة والشيعة، وكذلك العداوة التقليدية بين العرب والفرس، بالاضافة الى الاحتكاك المستمر والعلاقات المتوترة بين الحكومات العثمانية والفارسية المتعاقبة بسبب الخلاف حول الحدود، كما ترجع أهمية هذه الزيارة الى أنها أدت الى تحسن العلاقات بين فارس والعراق فى عهد ناصرالدين شاه . فما هى الظروف التى أدت الى تحسن العلاقات ؟

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول رحلة ناصر الدين شاه الى العراق، راجع :
لوريمر : المصدر السابق، ج٤، ص ٢٠٨٧–٢٠٩٤ ؛ ج٥، ص ٢٨٨٧–٢٨٨٨ .

(٢) نفس المصدر، ج٤، ص ٢٠٨٧ .

(٣) عرف هذا البستان فيما بعد باسم بستان الأمة، انظر :
سليمان البستانى : عبرة وذكرى ...، ص ٦٨ .

(٤) على ظريف الأعظمى : مختصر تاريخ بغداد، ص ٢٤١ .

(٥) بلغ عدد مرافقى الشاه أثناء الزيارة عشرين ألف شخص منهم ستة آلاف فقط من اتباع الشاه وحده .
Lorimer : Op.Cit., Vol. 1, Pt, P. 1421

(٦) تأسست الأسرة القجارية فى فارس فى ١٧٩٧م .

عندما تولى مدحت باشا حكم ولاية بغداد ١٨٦٩م ، أراد أن يراعى دواعى السلم مع جارته فارس ، ويضمن بذلك سلامة حدود العراق الشرقية خلال أزماته الشديدة مع عشائر الدغارة وحملته على الاحساء[١] ، وكانت دوافع النزاعات العراقية الفارسية فى عهد مدحت باشا هى نفسها التى واجهت ولاة العراق بعد عقد معاهدة أرضروم ١٨٤٧م ، وأهمها مشكلة العشائر المترددة بين الدولتين عبر الحدود ، وحماية خطوط البرق من تعدى هذه العشائر ، وتسهيل الحج للفرس الى العتبات المقدسة .

كانت أول مشكلة واجهت مدحت باشا هى مساندة حاكم زوهاب الفارسى لعشائر الهماوند[٢] . وتعدى عشائر السنجابية الفارسية على خطوط البرق .

ونظرا لخطورة تلك الأحداث اتفقت الدولتان على تبادل وجهات النظر فى مشكلات الحدود ووصل الطرفان الى وضع بروتوكول سنة ١٨٦٩م[٣] للابقاء على الوضع الراهن وبدأت فرصة جديدة لاستئناف المفاوضات بصورة أكثر تفاؤلا عندما تقرر أن يزور الشاه العتبات المقدسة[٤] .

وتعتبر الزيارة التى قام بها الشاه للعراق ، بادرة طيبة على حسن النوايا لتحسن العلاقات بين الجانبين ، أكد الشاه هذه المبادرة عندما قام بزيارة شخصية للسلطان عبد العزيز فى الآستانة ١٨٧٣م[٥] .

ولا شك أن زيارة ناصر الدين شاه تعتبر بداية لتجديد التقارب بين فارس والدولة العثمانية ، وليس أدل على ذلك من أن عقد السبعينيات من القرن التاسع عشر شهد العديد من الاتفاقيات بين الدولتين منها : اتفاقية عام ١٨٧١م الخاصة بدفن الموتى فى العتبات المقدسة الشيعية فى العراق ، والتى تم تأكيدها باتفاقية

---

(١) سنتناول حملة مدحت باشا على الأحساء فى الفصل السابع .

(٢) Lorimer : Op.Cit., Vol.1, Pt. P. 1421

(٣) راجع ص٢٤٥ من نفس الفصل عن بروتوكول ١٨٦٩م.

(٤) وصل الشاه الى خانقين حيث استقبله مدحت فى شعبان ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م، وكان مدحت باشا والى بغداد منذ ١٨٦٩م حتى ١٨٧٢م.

(٥) لوريمر : المصدر السابق ، جـ١ ، ص ٤٢٨.

أخرى فى ١٨٧٨م ، شملت أيضا تنظيم المحاجر الصحية ، ثم عقدت أيضا ثلاثة اتفاقيات عامى ١٨٧٤ ، ١٨٧٥م تؤكد المحافظة على مصالح الرعايا الفرس والعثمانيين فى كلا من البلدين ، هذا بالاضافة الى اتفاقية عقدت ١٨٧٥م خاصة بتسوية الخلاف حول صلاحيات وحصانات القناصل فى كل من فارس والدولة العثمانية ، هذا بالاضافة الى الاتفاقية التجارية التى عقدت ١٨٧٥م ، بين الدولتين ، ولكن ظلت مشكلة الحدود العثمانية الفارسية قائمة تمنع التوصل الى اتفاق كامل بين البلدين ، وظل التوتر يخيم على العلاقات السياسة بين البلاطين الحاكمين فى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بسبب عدم التوصل لحل مشكلة الحدود .

ومن أهم مظاهر الخلاف السياسى بين البلدين ، مشكلة وضع القناصل والرعايا بين البلدين ، فبالرغم من أن معاهدة أرضروم الثانية ، نصت فى (الفقرتين الثانية والثالثة من المادة السابعة) على أن تتعهد كل من الدولتين العثمانية والفارسية بالاعتراف المتبادل بالقناصل الذين تعينهم كل منهما فى الأخرى ، وأن تحترم جميع الامتيازات التى لهم حق التمتع بها بناء على صفتهم الرسمية والممنوحة لقناصل الدول الأجنبية الأخرى [1] .

الا أن الحكومة العثمانية من جانبها لم تلتفت الى مطالب فارس بحقوق قناصلها لزيادة دائرة اختصاصهم حتى عام ١٨٤٩م [2] ، ومن ناحية أخرى انشغل القنصل العثمانى فى طهران بالنزاع مع السلطات الفارسية بشأن رفع العلم العثمانى على محل اقامته أسوة بما يفعله زملاؤه البريطانيون والروس [3] .

وقد ظلت اختصاصات وصلاحيات القناصل الفرس فى الدولة العثمانية ، والعثمانيين فى فارس محل خلاف بين الدولتين ، حتى أمكن التخلص من هذه المشكلات بعقد معاهدة بين البلدين فى ٢٠ ديسمبر ١٨٧٥م ، وقد أقرت هذه المعاهدة لقب القناصل

---

(١) قضية الحدود العراقية الايرانية ، ص ٥ .

(٢) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٥ ، ص ٢٩٤١ .

(٣) ففى أواخر عام ١٨٥١م كانت الدولة العثمانية هى الدولة الوحيدة الى جانب بريطانيا وروسيا التى تحتفظ بممثل لها فى طهران . المصدر السابق ، ص ٢٩٤١-٢٩٤٢ .

الفرس والترجمان القنصلى فى الدولـة العثمانيـة ، واعترفت لهم بذات الامتيازات التى يتمتـع بها قناصل وترجمانات الدول الأوربيـة ، كما خولت المعاهدة القناصل الفرس مطلق السلطـة على رعايا فارس سواء فيما يتعلق بالمسائل المدنيـة أو الجنائيـة ، وفى مواد التركـات ، ولكن كان واضحـا أن وجهـة النظر العثمانيـة ترى أن يذعن رعايا فارس لولاية القضـاء العثمانى فى حالـة قطع العلاقـات الوديـة ، وفى القضايا المختلفـة المدنيـة والتجارية [١] .

وفى عام ١٨٧٧م ، أثيرت مسألـة التفسير الذى يجب أن يؤخذ به لاتفاقيـة عام ١٨٧٥م المعقودة بين الدولـة العثمانيـة وفارس فيما يتعلق بالصلاحيات الاقليميـة الاضافيـة للممثلين القنصليين لبلادهم فى البلد الآخـر .

فقد كانت فارس – فيما يبدو – تدعى بأن الصلاحيات المخولـة لموظفيها القنصليين فى الدولـة العثمانيـة يجب أن تشابه ما كان يتمتع به قناصل الدول الأوروبيـة بموجـب الامتيازات الأجنبيـة ، الا أن وجهـة النظر هذه رفضهـا الباب العالى صراحـة ، ولـم تؤيدها الحكومـة البريطانيـة [٢] .

هكذا ظلت مسألـة الصلاحيـات القنصليـة بين الدولتين تثار من وقـت لآخـر بسبب طبيعـة العلاقـات المتوترة بين البلدين حول خلافـات الحدود ، الا أن فـارس احتفظـت بممثل قنصلـى لها فى بغداد لفترة طويلـة [٣] ، وظل من يشغل هذا المنصـب بدرجـة قنصل عام ، وكان أول من حمل هذا اللقـب السيد ميرزا محمد خان فى ١٨٩١م [٤] .

---

(١) انظر نص هذه الاتفاقيـة فى :
Aitchison : Op.Cit., PP. 64-66

(٢) لوريمر : المصدر السابق ، ج٤ ، ص ٢٢٢٨–٢٢٢٩ .

(٣) بالطبع لم يكن للعراق ممثل لها فى طهران ، لأن العراق كانت ولايـة ضمن الدولة العثمانيـة ، انما الدولـة العثمانيـة هى التى ترسل ممثل دبلوماسى لها فى عواصم الدول .

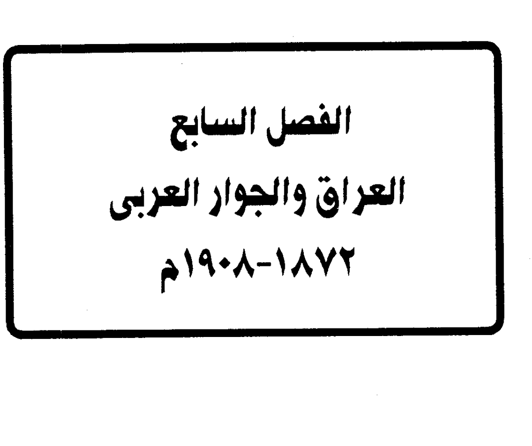
(٤) لوريمر : المصدر السابق ، ج٧ ، ص ٣٩٥٨–٣٩٥٩ .

وقد كان هناك أيضا معثلين قنصليين فى كل من كربلاء والنجف وسامراء وخانقين وبدرة ومندلى وكوت العمارة والعماره والحلة والناصرية ، وذلك لرعاية شؤون الرعايا الفرس فى هذه البلاد ، ولكن درجة كل ممثل فى البلاد لمذكورة لم تكن معروفة على وجه الدقة ، وكذلك لم يكن معروفا بالضبط مدى اعتراف السلطات العثمانية بهؤلاء الممثلين [1] .

* * * *

---

(١) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٧ ، ص ٣٩٥٨ـ٣٩٥٩ .



الفصل السابع

العراق والجوار العربى

١٨٧٢-١٩٠٨م

الفصل السابع

العراق والجوار العربي

أولا : **الوجود العثماني في الاحساء**

ثانيا : **علاقات العراق العثماني بالكويت**

أ ـ محاولات الدولة العثمانية لفرض هيمنتها على الكويت (١٨٦٩ ـ ١٨٩٩ م)

ب ـ محاولات الدولة العثمانية لاحتواء حاكم الكويت (١٨٩٩ ـ ١٩٠٨ م)

رأت الدولة العثمانية فى أوائل عقد السبعينيات من القرن التاسع عشر ، أن تبذل محاولات جدية لبسط نفوذها شرقى الجزيرة العربية ، وقد مهدت لذلك عدة عوامل مختلفة تضافرت معا على دفع العثمانيين نحو الخليج منها :

أولا : تعيين مدحت باشا حاكما عاما على العراق (١٨٦٩-١٨٧٢م) ، وكان من مبادئه تقوية نفوذ الآستانة على المناطق التابعة لها اسميا ، تعويضا لها عن الخسائر الاقليمية التى توالت عليها فى البلقان ، وطبيعى أن يكون المجال أمام والى بغداد هو بلاد العرب (١) . هذا فضلا عن رغبته الملحة فى مناوأة الوجود البريطانى فى الخليج ، فقد كان مدحت باشا من ألد أعداء بريطانيا وسياستها فى الخليج العربى عامة والعراق خاصة (٢) .

ثانيا : افتتاح قناة السويس للملاحة ١٨٦٩م ، مما يسر للأسطول العثمانى ايجاد خط ملاحى مباشر بين الآستانة والبصرة (٣) . وبذلك أصبح فى مقدوره ارسال قوات بحرية سريعة الى مناطق الجزيرة العربية .

ثالثا : زوال أقوى شخصية سعودية ، ألا وهى شخصية فيصل بن تركى (٤) (١٨٤٢ - ١٨٦٥م) مما شجع العثمانيين على انتهاز تلك الفرصة لملء الفراغ الذى نتج عن ذلك ، وخاصة أن بريطانيا أخذت تتبوأ مكانة مرموقة فى كافة أنحاء الخليج العربى .

والحق أن الفرصة سنحت للدولة العثمانية لبسط نفوذها شرقى الجزيرة العربية بعد وفاة فيصل بن تركى ١٨٦٥م ، وحدوث نزاع على السلطة بين ابنيه

---

(١) صلاح العقاد (الدكتور) : التيارات السياسية فى الخليج العربى، الانجلو المصرية ، (القاهرة، ١٩٦٦م) ، ص ١٨٣ .

(٢) سليم طه التكريتى : الصراع على الخليج ، ص ٧٤ .

(٣) صلاح العقاد : المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

(٤) Philby, J.B.: Saudi Arabia, (London, 1955), PP. 192-193.

وانظر أيضا : حسين خلف الشيخ خزعل : المرجع السابق ، جا ، ص ١٣٦ .

عبد الله وسعود ، وقد استمر النزاع بينهما لمدة تسع سنوات[١] ، واستنجد عبد الله بالعثمانيين وأعلن ولائه لهم ، وفعلا أرسل أحد مبعوثيه[٢] الى بغداد طالبا الحماية، ولكن ولاة بغداد العثمانيين لم يتمكنوا من انتهاز فرصة الصراع الأسرى فى الدولة السعودية الا بعد أن تولى مدحت باشا ولاية بغداد . وبالفعل انتهز مدحت باشا هذه الفرصة وعمل على تقوية نفوذ الدولة العثمانية فى الخليج العربى ، وذلك بانشاء أسطول عثمانى قوى ليزيد من قبضة الدولة العثمانية على امارات الخليج العربى[٣] . كما شرع فى فرض السيادة العثمانية على تلك المناطق ، وذلك بادخال الحكم العثمانى المباشر اليها عن طريق ادخال التنظيمات الادارية الجديدة على الأحساء وجعلها سنجقا عثمانيا تتبعه أقضية الهفوف والقطيف وقطر ، فضلا عن الكويت التى جعلها قضاء عثمانيا تابعا للبصرة[٤] . ولكنه فى تنظيماته هذه لم يحاول أن يلغى كيان الامارات العربية فى تلك المناطق[٥] .

ويبدو أن العثمانيين لم يعتبروا وجودهم فى الأحساء متنافيا مع بقاء بنى خالد فيها ، وكذلك وجودهم فى قطر مع بقاء آل ثانى ، أو وجودهم فى الكويت متناقضا مع بقاء آل الصباح كحكام .

* * *

---

(١) من ١٨٦٥م/١٢٨٢هـ الى ١٨٧٤م /١٢٩١هـ.

(٢) عبد العزيز السويلم .

(٣) استطاع مدحت باشا أن يقنع الحكومة العثمانية بفتح قنصلية لها فى بوشهر على الساحل الفارسى وبالفعل تم ذلك فى نوفمبر ١٨٧١م ، وذلك لاحكام السيطرة العثمانية على الخليج العربى، فى مواجهة النفوذ البريطانى .

(٤) الا أن هذه التبعية كانت اسمية فحسب ، ولم تطبق التنظيمات الادارية العثمانية على الكويت مطلقا ، وسنتناول علاقة العراق بالكويت بعد قليل .

(٥) مصطفى عبد القادر النجار (الدكتور) : التاريخ السياسى لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربى منشورات مركز دراسات الخليج العربى بجامعة البصرة ، (البصرة ،١٩٧٥م) ، ص ٥٢.

أولا : الوجود العثماني في الأحساء[1]

الأحساء تطلق على المنطقة الممتدة على الساحل الغربي من الخليج العربي وتمتد من جنوب الكويت حتى قطر وحدود عمان وصحراء الجافورة شرقا ، ويحدها من الغرب أرض الصمان[2] .

أما عن أهم العوامل التي دفعت ولاة العراق العثمانيين لفتح الأحساء، يمكن حصرها في عاملين مهمين : أولهما اقتصادي وثانيهما سياسي .

أما الاقتصادي ، فبحكم موقع الأحساء على ساحل الخليج العربي ، فانها تضيف مركزا تجاريا يساعد البصرة ميناء العراق الوحيد ، هذا بالاضافة الى أنه اقليم زراعي مهم ، وتأتي فيه الزراعة في الدرجة الأولى من حيث موارده ، وتتركز الزراعة في واحتي الهفوف والقطيف ، حيث تتوافر فيهما العيون والينابيع ، وتشكل زراعة النخيل غالبية مزروعات الأقليم ، وتمور الأحساء من أجود أنواع التمور[3] ، ولذلك نظر العثمانيون الى الأحساء على أنه يشكل مستودعا تموينيا كبيرا في منطقة الخليج العربي ، يمكن استخدامه عند الضرورة بخاصة أثناء ممارستهم العمليات العسكرية ضد أعدائهم ، هذا بالاضافة الى أن الأقليم يضم مجموعة من الموانئ المهمة كالقطيف وتاروت والجبيل والدمام والعقير .

أما العامل السياسي ، فيتلخص في أن العثمانيين اعتبروا الأحساء نقطة

---

(١) تعني الأحساء (بفتح أولها وسكون ثانيها) المكان الذي يكثر فيه الماء القريب من السطح والمحجوز بينه وبين الطبقة الصلبة ، ويقال حسا الماء يحسوه ، اذا تناوله من الأرض شيئا فشيئا . انظر :
سليمان الدخيل : تحفة الألباء في تاريخ الأحساء ، مطبعة الرياض ، (بغداد، ١٩١٢م) ،ص٦ .

(٢) حافظ وهبة : جزيرة العرب في القرن العشرين ، (القاهرة ، ١٩٦٠م) ، ص ٨٧ .
والصمان : تقع بين الأحساء ونجد ، والصمان أرض ذات صلابة شديدة وأحجار كثيرة بعيدة المياه أقل ما فيها بعد خمسة عشر باع . انظر :
سليمان الدخيل : المصدر السابق ، ص ١٥ .

(٣) عبد الفتاح حسن أبو علية (الدكتور) : دراسات في تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر ، دار المريخ للنشر ، (الرياض ، ١٩٨٦م) ، ص ٣٤٥-٣٤٦ .

رئيسية من نقاط انطلاق حركة توسعهم في بقية المناطق الخليجية ، كالبحرين وقطر وعمان ، ويكونون بذلك جسدوا الوجود العثماني في مناطق الخليج[١] . الا أن ذلك لم يتحقق بطبيعة الحال ، فقد اعترضته عوامل كثيرة لعل أهمها معارضة بريطانيا .

فالأحساء اذن هي المنطقة التي تساعد العثمانيين من تهديد المصالح البريطانية في هذه المناطق ، ولذلك فقد أضفت أهمية بدورها للعراق باعتبارها تابعة له .

ومن جهة أخرى ، اعتبر العثمانيون أن سيادتهم على الأحساء تعني كبح جماح القبائل العربية البدوية في المنطقة ، حيث أن القبائل البدوية كانت تشكل مصدر قلق للسيادة العثمانية في مناطق جنوب العراق[٢] .

لهذه العوامل السابق الاشارة اليها ، فكرت الدولة العثمانية تفكيرا جديا في ارسال حملة عسكرية الى الأحساء ، وقد جاءتها الفرصة عقب وفاة فيصل بن تركي ، وحدوث الخلاف بين أبنائه الأربعة (عبد الله وسعود ومحمد وعبد الرحمن) ، وقد أدى الخلاف الى اضعافهم جميعا . ومما يذكر أن أولئك الأخوة كانوا يتقاسمون السلطة في حياة أبيهم ، اذ كان عبد الله أميرا على الرياض والى جانبه أخوه عبد الرحمن[٣] ، وسعود أميرا على مقاطعتي الخرج والأفلاج ، وكان محمد حاكما على المنطقة الشمالية من نجد[٤] . ولما كان أبيهم فيصل قد أوصى بولاية العهد لأبنه الأكبر عبد الله ، فقد تولى الامارة عقب وفاة أبيه ، الا أنه بسبب سوء ادارته في الحكم خسر كثيرا من مؤيديه ، وتزعم حركة المعارضة ضده أخيه سعود ، ولم ينقطع الصراع بين الأخوين[٥] .

---

(١) عبدالفتاح حسن أبو عليه : المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

(٢) نفس المرجع والمكان .

(٣) كان عبدالرحمن أصغر من أن يكون له دور في السياسة . انظر : محمد أنيس : المرجع السابق ، ص ٢٣٥ .

(٤) عباس العزاوي : تاريخ العراق بين احتلالين ، ج٧ ، ص ٢٧ .

(٥) لم يكن الصراع بين عبد الله وأخيه سعود صراعا بين شخصين فحسب ، بل كان صراعا بين عقليتين متباينتين ، سكان الحضر وأهل البادية ، وكان عبد الله يمثل أهل الحضر ، وهو وهابيا صارما ، بينما سعود يمثل أهل البادية وهو أكثر تحررا ، وكان لكل منهما =

حتى بلغ الذروة فى شتاء عام ١٨٧٠م ، وكانت خسارة عبد الله فادحة عندما تمكن سعود من الاستيلاء على القطيف ، ثم بعد وقت قصير استولى على واحة الأحساء ، ثم انتهت أخيرا بسقوط الرياض فى يد سعود الذى بادرت القبائل الى مبايعته (١) .

أما عبد الله ، فقد فر الى الشمال يستغيث بأمير حائل فلم ينجده ، وتخلت عنه قبائل عنزة وشمر وقحطان وغيرها ، فاستبد به اليأس ، فاستنجد بوالى بغداد مدحت باشا عارضا التبعية ودفع الجزية على أن يسانده ويؤيده فى استرداد حكمه (٢) .

والحقيقة ، أنه ماكاد مدحت باشا يتلقى طلب عبد الله حتى أسرع بتلبيته ، وقد وجد أن حالة الفوضى الضاربة فى نجد تهيىء أمامه فرصة مناسبة لبسط سيادة الدولة العثمانية فى الساحل الشمالى للخليج ، وكان مدحت باشا قد علم أن بريطانيا أيدت سعودا لمحاربة أخيه عبد الله حليف الدولة العثمانية (٣) .

وكان معنى ذلك ، أن سعودا سيعمل حتما على ادخال البلاد تحت حماية حلفائه البريطانيين ، وما ينتج عن ذلك من اتاحة الفرصة للحكومة البريطانية للتحكم فى العراق ، وكان مدحت باشا من ألد أعداء السياسة البريطانية ، ولهذا سعى الى الضغط على الباب العالى لتأييد عبد الله ، وبالفعل استجاب الباب العالى لتأييد عبد الله (٤) ، لادراكه بخطورة الموقف .

وبناء عليه ، أعلن مدحت باشا صراحة فى ابريل ١٨٧١م خضوع نجد للسلطان العثمانى ، كما أشار الى تعيين عبد الله فى منصب القائمقام فى نجد ، كما أعلن

= حزبه ورجاله . انظر :

كيلى ، جون . ب : بريطانيا والخليج ١٧٩٥ـ١٨٧٠م ، الجزء الثانى ، ترجمة محمد أمين عبدالله وزارة التراث القومى والثقافة بسلطنة عمان ، مطبعة عيسى البابى الحلبى ، ١٩٧٩ ، ص٥٨٢ .

(١) نفس المصدر ، ص ٥٨٣ .

(٢) جمال زكريا قاسم (الدكتور) : الخليج العربى ، دراسة لتاريخ الامارات العربية (١٨٤٠ـ١٩١٤م) مطبعة جامعة عين شمس ، (القاهرة ، ١٩٦٦م) ، ص ١٧٨ . ، وانظر أيضا : كيلى : المرجع السابق ، ص ٥٨٣ .

(٣) كيلى : نفس المصدر ، ص ٥٨٦ .

(٤) نفس المصدر والمكان .

عزمه على ارسال قوة عسكرية عثمانية الى نجد لتحافظ على هذه القائمقامية وتكون تحت تصرف عبد الله [(١)] .

وأكد مدحت باشا أنه ليس الغرض من هذه الحملة الاستيلاء على نجد ، بل قصد منها فقط توثيق الروابط القائمة بينها وبين الدولة العثمانية بابقاء سيادة الدولة عليها وتوطيد دعائم الأمن بالقضاء على أعمال سعود العدوانية .

الا أن الكولونيل " هربرت Herbert " القنصل البريطاني في بغداد آنذاك ، شك في تلك الأقوال ، على اعتبار أن مدحت باشا وربما الحكومة العثمانية أيضا يسعيان الى السيطرة على البحرين والشارقة ودبى وأبو ظبى ، وفرض سلطان الباب العالى على كل أواسط وجنوبى شبه الجزيرة [(٢)] .

ويبدو أن هربرت بنى شكوكه على أساس أن الدولة العثمانية فى ذلك الوقت، كان عندها رغبة قوية فى توسيع أملاكها فى أقاليمها الآسيوية تعويضا لها عن الخسائر التى منيت بها فى البلقان . وأكد هذه الشكوك لدى هربرت أن مدحت باشا هو المنفذ لهذه السياسة ، وهو المعروف بعدائه للسياسة البريطانية ، ومما زاد فى شكوكه أن أمر هذه الحملة كان يتم فى سرية كاملة ، وأن هربرت نفسه لم يعلم بأمر هذه الحملة من مدحت باشا مباشرة ، انما علم بأمرها من خلال تقرير بعث به القنصل البريطانى العام فى القاهرة ، الى وزارة الخارجية البريطانية فى ٣٠ ديسمبر ١٨٧٠م ، ذكر فيه : " بأن الخديوى أكد له بناء على أنباء وصلت اليه من الآستانة بأن الحكومة العثمانية تعد حملة فى بغداد للسيطرة على بعض المناطق الواقعة على الساحل الغربى للخليج " [(٣)]

وبناء على شكوك هربرت أجرت حكومة الهند البريطانية اتصالا بالباب العالى، وفى أبريل ١٨٧١م وصل تأكيد من الباب العالى بعدم وجود أية نية توسعية فى هذه

---

(١) محمد أنيس : المرجع السابق ، ص ٢٣٥ .
(٢) لوريمر : المصدر السابق ، ج٣٤ ، ص ١٤٥٠ .
(٣) كيلى : المصدر السابق ، ص ٥٨٤ .

المناطق ، وأضافوا فى ردهم أن هدفهم الوحيد هو عودة الهدوء الى نجد ، وأنهم لا يودون أبدا احداث ما من شأنه تعكير السلم فى البحار، لكنهم سيقتصرون على نقل قوة عن طريق البحر الى أقرب نقطة على الساحل ، يمكن منها السير الى نجد فى الداخل [1] .

وفى ٢٠ أبريل ١٨٧١م تحركت الحملة العثمانية من البصرة تحت قيادة الفريق نافذ باشا [2] ، وقد رافق الحملة كثير من المتطوعين العراقيين وعلى رأسهم ناصر باشا السعدون وأخوه منصور شيخ المنتفق ، وكذلك السيد محمد سعيد بن نقيب البصرة [3] ، وغيرهم من شيوخ عرب العراق [4] .

ويبدو أن الهدف من وراء انضمام هؤلاء للحملة أن يكونوا وسطاء سياسيين للحملة ويكونوا ناطقين بلسانها ، كما نعتقد أن انضمام مشايخ المنتفق الى الحملة لضمان عدم قيام عشائر المنتفق بثورات ضد السلطات العثمانية فى العراق أثناء قيام الحملة .

وقد شاركت الكويت فى حملة الأحساء ، وقدم شيخها عبد الله الصباح (١٨٦٦ــ١٨٩٢م) مساعدات كبيرة للحملة ، اذ شارك بنفسه فى قيادة سفنه التى تزيد على الثمانين سفينة [5] ، كما عهد الى أخيه مبارك ــ الذى سيتولى الحكم فى الكويت

---

(١) لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٤٥٠ .
(٢) سماه الدكتور محمد أنيس فى كتابه ، الدولة العثمانية والمشرق العربى " حافظ باشا " وهو غير صحيح ، انظر ص ٢٣٥ ، كما وقع فى نفس الخطأ جون كيلى : المصدر السابق ، ص ٧٠٠ .
(٣) سيتولى النقابة فى البصرة خلال الفترة من ١٨٧٤ــ١٨٩٦م .
(٤) لوريمر : المصدر السابق ، ج٣ ، ص ١٤٥٣ ، وانظر أيضا : ابراهيم الوائلى : المرجع السابق ، ص ٥٨ .
(٥) جاء فى مذكرات مدحت باشا ، ص ١٧٦ ، ما يلى : " أن عبد الله الصباح شيخ الكويت وضع تحت تصرف الجيش ثمانين سفينة كبيرة وصغيرة وبقيت تنقل الذخائر وتخدم بدون أجرة حتى انتهت الحملة " . بينما يذكر لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٤٥٣ : " أن شيخ الكويت اشترك فى الحملة ومعه ثلثمائة سفينة من سفن مينائه . والباحث لا يتفق مع الرأى الأخير لأن عدد السفن الكثيرة لا يتناسب مع عدد القوات المنقولة .

فيما بعد خلال الفترة ١٨٩٦ـ١٩١٥م ـ بالزحف الى الاحساء برا على رأس قوات كبيرة تتألف من أهالى الكويت وعشائرها [(١)] .

كما ساهم بنو خالد مساهمة جادة فى مساعدة حملة مدحت باشا وكانوا من بين القوى المحلية المؤيدة للعثمانيين ، والمناهضة للسعوديين [(٢)] ، وقد كانت ميزة بنى خالد عن غيرها من القوى المحلية الأخرى ، أن بنى خالد قوى حساوية ـ نسبة الى الأحساء ـ وكانت مساعدتهم للعثمانيين تهدف من ورائها اعادة سلطتهم الضائعة فى الأحساء [(٣)] من خلال الحملة العثمانية ، فقد كانوا مقتنعين بأن الحكم العثمانى فى الأحساء لايصل الى الاستقرار المطلوب الا فى ظل ولاء القوى المحلية الحساوية له [(٤)]

وكانت الحملة تتكون من حوالى أربعة آلاف جندى نظامى ، وألف وخمسمائة من أفراد العشائر ، وتسعة مدافع ، هذا بالاضافة الى القوى البحرية [(٥)] . وقد تمكنت هذه الحملة من النزول فى رأس تنورة فى ٢٦ مايو ١٨٧١م ، ومنها الى القطيف بعد تغلبها على المقاومة الطفيفة التى جابهتها ، ثم توجهت نحو الهفوف عاصمة الأحساء والتى وجد حاكمها أنه من الحكمة تسليمها دون اراقة دماء ، وبذلك سقطت قاعدة الأحساء

---

(١) مجلة لغة العرب ، : تموز (يوليو) ١٩١٣م ، جا ، السنة الثالثة . وسنتناول دور الكويت بشيء من التفصيل بعد قليل .

(٢) عبدالفتاح حسن أبو علية : المرجع السابق ، ص ٣٦٥ .

(٣) حكم بنى خالد الأحساء ، أكثر من قرن وربع خلال الفترة (من ١٦٧٠م/١٠٨٠هـ الى ١٧٩٣م /١٢٠٨هـ) ، حتى خضعوا لحكم الدولة السعودية الأولى التى قضت على نفوذهم السياسى والعسكرى والادارى فى المنطقة . لمزيد من التفاصيل عن بنى خالد ، انظر : عبدالفتاح أبو علية : المرجع السابق ، ص ٣٥٦ـ٣٦٨ .

(٤) نفس المرجع : ص ٣٦٥ـ٣٦٦ .

(٥) تضم القوة البحرية ، السفينة الحربية البخارية (برونزة) المسلحة بخمسة وعشرين مدفعا ، والسفينة (نيبتون) وهى غير مسلحة ولكنها زودت بأربعة مدافع ، والسفينة (خوجة بك)وهى سفينة حراسة خشبية قديمة عليها ١٨ مدفعا قديما معظمها لا يساوى شيئا ، بالاضافة الى ثلاث سفن صغيرة من صنع البصرة ، تحمل ما بين ٤ـ١٢مدفعا . كما أضيفت الى ذلك الأسطول العثمانى سفينتان أخريتان ، لكن معظم السفن المستخدمة فى النقل كان على شيخ الكويت تقديمها . انظر : لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٤٥٣ .

وتم رفع العلم العثمانى عليها [١] ، اعلانا بخضوع لواء نجد ـ وهو الاسم الجديد الذى أطلقه عليها مدحت باشا تيمنا منه بفتح المنطقة كلها [٢] ٠

وحين سقطت عاصمة الأحساء فى أيدى القوات العثمانية بقيادة نافذ باشا أعلن بأن غايته اعادة عبد الله الى الحكم على أن يكون " قائمقام نجد " من قبل الدولة العثمانية ، وأخذ نافذ باشا يعين الحكام فى المقاطعات المختلفة [٣] ٠

وعلى أية حال ، ظل الحكم العثمانى فى تلك المرحلة المبكرة مفضلا عند أهل الأحساء ، نظرا الى مرونته فى بعض النواحى ، ولأن أهل الأحساء لم يكونوا يرتاحون الى حكم الوهابيين على الاطلاق ، ويرجع ذلك بالطبع الى انتشار المذهب الشيعى فى الأحساء ، وهو مخالف للمذهب الوهابى ، فقد كان الشيعة يشكلون نسبة عالية فى الأحساء ، وتعود هذه النسبة العالية الى اتصال السكان وقربهم من مراكز وجود الشيعة فى فارس والعراق والبحرين [٤] ٠

وعندما حضر عبد الله بن فيصل الى مقر المعسكر العثمانى فى الهفوف فى أغسطس ١٨٧١م ليتسلم السلطة ـ كما كان يعتقد ـ اتضح له أن الباب العالى لا ينوى اعادته الى السلطة مرة أخرى ، بل أن العثمانيين أتوا ليستمروا فى الحكم ٠ وأن مدحت باشا يعمل على ازالة حكم السعوديين نهائيا وادارة البلاد كأى اقليم عثمانى بصورة مباشرة ، ولذلك فقد هرب عبد الله من مقر المعسكر الى الرياض فى أكتوبر من نفس العام، ولم يترك ورائه الا الندم والحسرة على استنجاده بالعثمانيين [٥] ، لأن ذلك أضاع هيبته لدى الوهابيين المتمسكين بمبادىء الاصلاح الدينى ٠

وفى محاولة من مدحت باشا لتثبيت دعائم الحكم العثمانى ، وتأكيد الادارة

---

(١) جمال زكريا قاسم : المرجع السابق ، ص ١٨٢ ٠

(٢) أمين الريحانى : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ، دار الريحانى للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية، (بيروت ، ١٩٥٤م) ، ص ٢٩ ٠

(٣) Longrigg : Op.Cit., PP. 302-303

(٤) عبدالفتاح أبو علية : المرجع السابق ، ص ٣٤٦ ٠

(٥) Longrigg : Op.Cit., P.302

وانظر أيضا : لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٤٥٥ ٠

العثمانية المباشرة فى الساحل الغربى للخليج العربى ، قام مدحت باشا فى ١٠ نوفمبر ١٨٧١م بزيارة الأحساء[1] وما حولها ، وقدمها عن طريق البحر ، مبتدئا رحلته من شط العرب ، ثم الكويت التى قضى بها يوما واحدا ، ومنها سار فى ثلاثة سفن بخارية تحمل قوات كبيرة الى القطيف ، فوصلها فى ١٤ نوفمبر ، ومنها اتجه الى العقير فوصلها فى ٢١ نوفمبر ، وقد رافقته فرقة قوامها ثلثمائة جندى ، ومنها سار الى الهفوف عاصمة الأحساء[2] .

وهناك أعلن مدحت باشا أن الأحساء أصبحت من الممتلكات العثمانية ، وأنكر ادعاء السعوديين عليها ، كما أنه عين نافذ باشا متصرفا عليها ــ كأول متصرف عثمانى خلال الفترة من ١٨٧٢ الى ١٨٧٤م ــ وقد جمع فى شخص المتصرف السلطتين المدنية والعسكرية[3] . وشكل بها ادارة عثمانية ترتبط بها المقاطعات التابعة لها ، وجعلها لواء من ألوية البصرة ، كما عين بها حكاما وقضاة للشرع ، وقسمها الى ثلاثة أقضية هى : (الهفوف والقطيف وقطر) ، وجعل الهفوف مركز اللواء ومقر المتصرف أما القطيف فقد اعتبرت مركزا لتموين هذه الأقضية الثلاثة ، وذلك لوفرة انتاجها ، اما قضاء قطر فقد وضع تحت ادارة الشيخ قاسم بن ثانى أقوى الحكام نفوذا فى تلك الاقليم ، وقد أجرى عليه مدحت باشا راتبا سنويا ، كما عين فى معيته معاونا من قبله ، وكان يبعث اليه فى كثير من الأحيان بقوات من الجند ، كما جعل من حق الدولة العثمانية تعيين القضاة والمأمورين فى مختلف نواحى قطر[4] .

---

(١) وبعد نجاح حملة مدحت على الأحساء كافأة السلطان العثمانى عبد العزيز بأن أنعم عليه بسيف مرصع ، وقد تسلم مدحت باشا السيف فى أول رجب ١٢٨٨هـ من القائمقام سليمان بك أحد مرافقى السلطان ، كما أنعم السلطان كذلك برتب مختلفة على رؤساء المتطوعين ومنهم نقيب البصرة . انظر : الزوراء ، العدد ١٧٩ ، السنة الثالثة .

(٢) لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٤٥٥ .

(٣) مصطفى عبد القادر النجار : المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(٤) محمود شكرى الآلوسى : تاريخ نجد ، تحقيق محمد بهجة الأثرى ، المطبعة السلفية ، (القاهرة ، ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م) ، ص ٣٧ .

ومن المعروف أن الاجراءات التى اتخذها مدحت باشا فى الأحساء وقطر لم تطبق على الكويت ، بالرغم من وجود التبعية الاسمية ، ولمزيد من التفاصيل بعد قليل .

ولم ير الشيخ قاسم فى وجود الحامية العثمانية تعارضا مع مركزه كزعيم لقبائل قطر ، وهكذا عاد النفوذ العثمانى الى منطقة الخليج ، وأصبح الأمراء يعترفون بالتبعية العثمانية عليهم .

ولتأكيد اجراءات مدحت باشا فى قطر ، جاءت قوة عثمانية يصبحها عبد الله الصباح شيخ الكويت على السفينة العثمانية "آشور" وغيرها من السفن لزيارة الدوحة ، وهبطت الى البر قوة قوامها مائة جندى مزودين بمدفع من مدافع الميدان الثقيلة (١) . كما فكر مدحت باشا بعدئذ فى مد نفوذ الدولة العثمانية الى البحرين ليتخذها قاعدة عسكرية لوقف عمليات سعود حاكم الرياض الذى أخذ يهدد العثمانيين فى الأحساء (٢)

الا أن اجراءات مدحت باشا للتوسع فى امارات الخليج العربى ، قد جره الى نزاع مع الحكومة البريطانية ، ولذلك حالت السفن البريطانية بينه وبين تحقيق غرضه (٣) .

ومما لاشك فيه أن مدحت باشا كان يفكر فى اتخاذ اجراء ضد البحرين ، الا أنه لم يتخذ هذا الاجراء ، لأنه لم يكن متأكدا من نجاحه ، خاصة وأن الحامية العثمانية فى الأحساء ، كانت فى حالة يرثى لها ، ولا تستطيع سوى الدفاع عن نفسها ، كما أن وجود المقيم البريطانى وبعض قطع الأسطول البريطانى فى البحرين أقنعت مدحت باشا بأن يتخلى عن هدفه ، لأن أى تدخل من جانبه سيكون مجازفة غير مضمونة ، وبذلك تم انقاذ البحرين من الاحتلال العثمانى ، ولكنه لم يقض على تهديداتهم الدائمة .

وتأكيدا لذلك ، نجح مدحت باشا فى اقناع الآستانة فى اقامة قنصلية عثمانية فى بوشهر على الساحل الفارسى للخليج ، وذلك لغرض مراقبة الأحوال العامة فى البحرين باستمرار (٤) .

---

(١) لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٢٢١ .
(٢) مصطفى عبد القادر النجار : المرجع السابق ، ص ٥٦ .
(٣) نفس المرجع ، ص ٥٧ .
(٤) لوريمر : المصدر السابق ، جـ١ ، ص ٣٨٣ .
محمود على الداود : المرجع السابق ، ص ٢٣ .

ومما لا شك فيه ، أن حملة الأحساء سببت احراجا لمركز الحكومة البريطانية فى الخليج [1] • ولعل خوف الحكومة البريطانية كان نابعا من أمرين : الأول طموح الدولة العثمانية نحو الامتداد بسيطرتها على طول السواحل العربية فى الخليج • والثانى أن الحكومة البريطانية كانت تخشى من أن تحذو فارس حذو الدولة العثمانية فى اصرارها على ابقاء أسطول فى الخليج لتحقيق مطالبها فى السيادة ، وبالتالى لن تستطع الحكومة البريطانية الاعتراض [2] •

على أنه مما يستلفت النظر أن الدولة العثمانية لم تكن راغبة فى التوسع فى نجد الى الدرجة التى كان يتجه اليها مدحت باشا ، ولهذا فقد سئمت أمور تلك الحملة •

وليس أدى على ذلك مما لمح به وزير الخارجية العثمانى الى مدحت باشا فى ديسمبر ١٨٧١م حيث أشار الى : " أن كل مايهم الباب العالى هو انشاء تنظيمات ادارية فحسب " [3] •

ولا شك أن هدف الباب العالى من وراء ذلك هو تأكيد سلطته على تلك الأقليم دون الدخول فى صدامات عسكرية مع القوات البريطانية فى منطقة الخليج العربى•

ودليلنا الى ذلك ، أن الدولة العثمانية أكدت أكثر من مرة للحكومة البريطانية عن عدم رغبتها فى توسيع عملياتها فى الخليج ، وأنها لا تخامرها نية مد نفوذها الى البحرين أو مسقط أو الى القبائل المستقلة فى جنوب الجزيرة العربية • ومن جهة أخرى أصدرت الدولة العثمانية تعليماتها الى مدحت باشا بعدم التقدم أكثر مما حققت حملته •

---

(١) لدرجة قيام وزارة الخارجية حول هذا الوقت بتسلم زمام السلطة الفعلية فى قضايا الخليج العربى بدلا من وزارة الهند التى كانت أمور الخليج من اختصاصها وحدها •
انظر : مصطفى عبد القادر النجار : المرجع السابق ، ص ٥٨•

(٢) جمال زكريا قاسم : المرجع السابق ، ص ١٨٦•

(٣) كيلى : المصدر السابق ، ص ٦١٨•

وبطبيعة الحال ، هذا ما لم يتفق مع أهداف مدحت باشا الطموحة التي التوسع والمعادية للمصالح البريطانية ، ولعل هذا ما جعل الباب العالى يقوم باستدعاء مدحت باشا الى الآستانة نهائيا فى مايو ١٨٧٢م ٠

ولعل سياسة عدم المواجهة مع بريطانيا والتى اتبعتها الدولة العثمانية عقب عزل مدحت باشا عن ولاية بغداد وتوليه خلفه رؤوف باشا جعلته يضغط على سعود ابن فيصل لقبول التفاوض مع العثمانيين ، وشملت الضغوط مصادرة أملاك أسرته فى الأحساء ورفض اعادتها اليهم قبل الموافقة على المطالب العثمانية [١] ٠ وآنذاك كانت قوة آل سعود فى اضطراد مستمر نتيجة للتوافق الذى تم بين الأخوين سعود وعبد الله ، بعد أن فقد عبد الله الأمل فى استرداد سلطته عن طريق العثمانيين ٠ ولما لم يتم التوصل الى تسوية بين السعوديين ووالى بغداد الجديد رؤوف باشا عسكر عبد الله فى (جوده) ومعه قبائل من الهواجر والدواسر ، بينما قاد أخيه سعود العجمان وآل مرة ، ووضعت الخطة على أن تجتاح قوات عبد الله الهفوف ، فى الوقت الذى تجتاح فيه قوات سعود القطيف [٢] ٠

وازاء ذلك لجأ كل من على بك حاكم القطيف ونافذ باشا قائد القوات العثمانية فى الهفوف الى طلب الامدادات العسكرية والتجأ الى الشيخ مبارك الصباح الذى كان يملك نفوذا على بدو الكويت أن يمدهما بقوات من عنده لمواجهة القوة السعودية [٣] ٠

ولعل هذا يفسر لنا سبب مهاجمة قوات سعود الكويت آنذاك ، بغرض شغل مبارك عن تقديم المساعدة للقوات العثمانية فى الهفوف والقطيف ٠

وعلى الرغم مما كان متوقعا من نصر للقوات السعودية ، الا أنها لقيت الهزيمة أمام القوات الكويتية ، ولعل ذلك ما دفع سعود الى أن يسعى الى التفاهم مع العثمانيين ،

---

(١) كيلى : المصدر السابق ، ص ٦٢١ ٠
(٢) جمال زكريا قاسم : المرجع السابق ، ص ١٩٥ ٠
(٣) نفس المرجع ، ص ١٩٦ ٠

وتوسط له الحاج أحمد خان[1] حاكم بندر عباس ، ومما ساعد على التفاهم أن السلطات العثمانية آنذاك ، كانت تميل الى الاتفاق مع سعود ، وعرضوا عليه الاعتراف بسلطته على شرط أن يعترف هو بتبعيته للباب العالى ، وأن يتخلى عن منطقة الساحل ، ويدفع الضريبة السنوية كما كان أبوه الأمير فيصل بن تركي يفعل ، وأن يدفع تعويضا للعثمانيين عن عملياتهم فى الأحساء ، ويرسل اثنين من أبنائه ليقيما رهينتين فى بغداد لتضمن الدولة العثمانية استمرار ولائه لها[2] .

وبعد زيارة قام بها الحاج أحمد خان لرءوف باشا والى بغداد سافر الأول فى سبتمبر ١٨٧٢م ، الى الأحساء عن طريق القطيف ، وبعث الى سعود بن فيصل يدعوه للاجتماع به هناك ، غير أن سعود لم يكن مطمئنا من نوايا رءوف باشا ، ورفض أن يغادر اقليم الخرج الذى كان مقيما فيه وقتذاك ، وتعذر عقد لقاء شخصى ، فأرسل سعود لتمثيله أخاه الأصغر عبد الرحمن ورجلا يدعى فهد بن سويدان[3] كان قد جعله وكيلا له فى الأحساء ، واستطاع أحمد خان استدراج عبد الرحمن[4] الى بغداد حيث ألقى به فى السجن كرهينة وظل هناك حتى أغسطس ١٨٧٤م[5] .

على أنه مما يستلفت النظر أن الدولة العثمانية أخذت تخفف من قبضتها على الاحساء ، وكان ذلك مدعاة لثورات سعودية متكررة . ويبدو أن الدولة العثمانية أدركت أن حكم نجد حكما عسكريا مباشرا يشكل عبئا جسيما على مصادرها المالية والعسكرية ، فقامت بتجربة لم تعمر طويلا فى الادارة الاقتصادية للاقليم ، وكانت تنحصر فى خفض عدد القوات العسكرية فى الأحساء ، الى أقصى حد ممكن ، وبخاصة أن الأحوال المناخية السائدة فى هذا الاقليم لم تمكن من بقاء القوات العسكرية اذا ارتفعت نسبة الوفيات بين الجنود لدرجة كبيرة مع ملاحظة أن هذه المناطق لم تكن تستفيد منها

---

(١) الحاج أحمد خان حاكم بندر عباس ، وكان سابقا يشغل منصب وزير لسلطان عمان .

(٢) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٣ ، ص ١٦٨٢ .

(٣) ألقى القبض عليه فى فبراير ١٨٧٣م بتهمة التآمر ، وكبل بالأغلال ثم أرسل الى سجن بغداد ، انظر : لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٦٨٢ .

(٤) عبد الرحمن بن فيصل وكان معه ابنه عبد العزيز الذى سيصبح فيما بعد ذو شأن كبير فى الدولة السعودية . .

(٥) كيلى : المصدر السابق ، ص ٦٢٢ ، لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٦٨٢ .

الدولة فائدة تذكر ، وأمام هذه الظروف الصعبة لجأت الدولة العثمانية الى الاستعانة بالقبائل المقيمة فى العراق [١] ، فعهدت الى ناصر باشا السعدون متصرف البصرة آنذاك ، بادخال نظام قليل التكاليف ، فحضر الى الأحساء فى مارس ١٨٧٤م ، ليشرف على التجربة بنفسه ، وقد صحبه فى تلك الزيارة أحمد باشا بصفته قائدا لما تبقى من القوات العثمانية • وقد نقلت السفن العثمانية (آشور وأبوس ولبنان وسينوب) ، الوفد المصاحب لناصر باشا الى رأس تنورة ، وشهدت الهفوف عقد مؤتمر كبير أعلن فيه ناصر باشا السعدون تعيين " بركة بن عريعر " [٣] ، شيخ قبيلة بنى خالد ، متصرفا على الأحساء [٤] •

ولم يكن هذا التعيين مستغربا ، فقد حكم بنى خالد الأحساء من قبل لمدة قرن ونصف (١٦٧٠/١٧٩٣م) [٥] ، بالاضافة الى أن بركة بن عريعر كان صهرا لناصر باشا السعدون •

ثم عاد ناصر باشا الى البصرة مع معظم القوات العسكرية العثمانية وعدد من الأسرى من الذين عارضوا تعيين بركة متصرفا للأحساء ، وأمد المتصرف الجديد بقوة أخرى من رجال الضبطية العثمانية ، وبدو القبائل الكردية والعربية [٦] •

---

(١) Aitchison, C.U.: Acollection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries, (Calcutta, 1892), Vol. X. PP. 104-105.

(٢) يذكر الدكتور جمال زكريا قاسم : المرجع السابق ، ص ١٩٦ أن زيارة ناصر باشا السعدون للأحساء كانت فى عام ١٨٧٣م وهذا غير صحيح ، فقد كانت زيارة ناصر للاحساء فى مارس ١٨٧٤م ، وهو نفس العام الذى سحب فيه نافذ باشا من الأحساء ، وعين بدلا منه بركة ابن عريعر متصرفا على الأحساء • انظر :
لونكريك : أربعة قرون ، ص ٣٠٧ ، وأنظر أيضا : لوريمر : المصدر السابق ، جـ٣ ، ص١٤٥٨ •

(٣) وقد سماه جون كيلى : المصدر السابق ، ص ٦٢٣ باسم "براك" ، ويرد أحيانا باسم " بزيع أو بازة " ، وهذا غير صحيح ، وانما الصحيح هو " بركة " • انظر :
لوريمر : المصدر السابق ، جـ٣ ، هامش ، ص ١٤٥٩ •

(٤) نفس المصدر ، ص ١٤٥٨ •

(٥) راجع هامش ص ٢٧٣ من نفس الفصل •

(٦) لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٤٥٨-١٤٥٩ • وانظر أيضا :
Aitchison : Op.Cit. PP. 104-105

وقد استمرت هذه الاجراءات عدة شهور ، بدأت تتواتر بعدها الشكاوى من أعمال المتصرف الجديد بركة بن عريعر ، وغير من جراء سخط أهل الأحساء من حكم العثمانيين بسبب ارهاق الأهالى بالكثير من الضرائب [١] ، مما أدى الى عدم انسجام الأهالى مع أسلوب الحكم العثمانى ٠

وهكذا نجد أن اجراءات ناصر باشا السعدون فى الأحساء لم تأت بنتيجة تذكر ، فقد توالت الثورات ضد الحكم العثمانى فى نجد ، وبخاصة فى أغسطس ١٨٧٤م ، اذ صادف ذلك الوقت أن أطلق العثمانيون سراح عبد الرحمن بن فيصل شقيق سعود ، الذى أتى الى الأحساء عن طريق البحرين وألتف حوله الناس مؤيدين ، واتحدت جميع القبائل الموالية لآل سعود من العجمان وآل مرة وبنو هاجر ، وأعلنت عشائر الأحساء الثورة على العثمانيين ، وانتشرت الاشاعات عن أن شيخ البحرين والانجليز يقدمون المساعدات لعبد الرحمن ، وبالفعل نجح عبد الرحمن تؤيده الألوف من حصار بركة بن عريعر والقوات العثمانية التابعة له فى قلعة الهفوف [٢] ٠

وعلى الرغم من ذلك ، فان عبد الرحمن لم ينجح فى الاستيلاء على الأحساء نظرا لتقدم قوات ناصر باشا السعدون شيخ مشايخ المنتفق ودخلت قواته الهفوف ، وأنقذ القوات العثمانية من حصارها ، وعلى أثر نجاح ناصر باشا فى اخضاع الأحساء للحكم العثمانى عاد الى البصرة فى فبراير ١٨٧٥م تاركا ابنه " مزيد باشا " متصرفا فيها [٣] ، بدلا من بركة بن عريعر الذى عزل من متصرفية الأحساء [٤] ٠

---

(١) Aitchison : Op.Cit. PP.104-105

(٢) Herbert to Elliot, December 14, 1874 & December 1, 1874. (F.O. 195/1030.

وانظر: عبد العزيز نوار : تاريخ العراق الحديث ، ص ٤٣٤ ٠

(٣) سليمان الدخيل : المصدر السابق ، ص ٦١-٦٢٠

(٤) لوريمر : المصدر السابق ، ج٣ ، ص ١٤٥٩-١٤٦٠ ، بينما يذكر : عباس العزاوى : تاريخ العراق بين احتلالين ، ج ٨ ، ص٢٦٠ أن بركة بن عريعر قدم استقالته بسبب مرضه ٠ وأننا نجد أن عزل بركة كان أمرا لا شك فيه بسبب فشله الذريع فى الأحساء ٠

وفي نفس العام (١٨٧٥م) تم تعيين ناصر باشا السعدون واليا على البصرة[1] بعد أن تم فصلها عن ولاية بغداد ، وأصبحت البصرة ولاية مستقلة قائمة بذاتها ، وقد ضمت اليها الأحساء وأصبحت أحد سناجقها ، بالاضافة الى سنجقي المنتفق والعمارة [2] .

ويبدو أن الدولة العثمانية كافأة ناصر باشا السعدون وعينته واليا على البصرة كأول وال عربي المولد والقبيلة لأكثر من سبب كمكافأة له على نجاحه في اخضاع الأحساء للحكم العثماني ، ومن وجهة أخرى للسيطرة على مضايقات واضطرابات مشيخة المنتفق ، ومن جهة ثالثة لادخال الادارة العثمانية الى مشيخة المنتفق [3] .

واتبعت السلطات العثمانية سياسة المحافظة على الأحساء بقدر الامكان خوفا من وقوعها في أيدي آل سعود ، وبالفعل ساد الهدوء الأحساء خلال الفترة من نهاية عام ١٨٧٥ حتى نهاية عام ١٨٧٨م .

فخلال تلك السنوات الثلاث ، لم ترد تقارير كثيرة عن الحالة الداخلية في الأحساء ، اللهم الا مايتعلق بانتقال القوات العثمانية الموسمي . وفي ١٨٧٦م عيّن " سعيد بك " متصرفا على الأحساء بدلا من مزيد باشا ، وظل متصرفا طوال السنة التالية ثم استدعى الى العاصمة الآستانة بعد أن ذاع صيته كاداري ناجح [4] .

وفي العام التالي (١٨٧٧م) عيّن " سعيد باشا "[5] متصرفا للأحساء بدلا من

(١) ويقال أن ناصر باشا دفع (٧٠٠٠٠ر٧٠) جنيه ثمنا لتعيينه . انظر :
لوريمر : المصدر السابق ، ج٤ ، ص٢١٣١ .

(٢) راجع الفصل الأول .

(٣) راجع الفصل الثاني .

(٤) لوريمر : المصدر السابق ، ج٣ ، ص١٤٧٠ .

(٤) كان سعيد باشا مواطنا من بغداد ، وليس تركيا بحكم الميلاد ، وكان رجلا على شيء من الذكاء والنشاط ، وخلال فترة حكمه للمرة الأولى (١٨٧٧ـ١٨٧٩م) اكتسب سمعة طيبة حببت فيه أهل الأحساء واكسبته رضائهم فاستطاع أن يحكم الأحساء بكفاءة ، وكان عزله من الأحساء ١٨٧٩م نتيجة عزل ولي نعمته عبد الله باشا والي البصرة آنذاك ، الذي كان قد عينه متصرفا للأحساء . راجع :
لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٤٧٠ .

سعيد بك ، وخلال فترة حكمه ، بدأت المفاوضات بين العثمانيين وعبد الله بن فيصل ، بهدف تعيين هذا الأخير متصرفا على الأحساء من قبل الدولة العثمانية ، الا أن هذه المفاوضات لم تصل الى نتيجة [١] ، مما أدى الى اندلاع تمرد خطير فى الأحساء عام ١٨٧٨م ضد السلطات العثمانية فيها ، وقد تزعمه محمد وأخيه عبد الرحمن أبنا فيصل بن تركى ، ونجحت القوات السعودية التى أرسلت الى الأحساء فى تحقيق بعض الانتصارات ، وكادت تنجح فى الاستيلاء على الأحساء لولا وصول الامدادات الكثيرة التى أخذت تتدفق عليها من البصرة وبغداد ، مما اضطر هذه القوات الى التراجع، وانسحب زعيما التمرد فى ديسمبر ١٨٧٨م الى البحرين ومعهما حوالى (٦٠) ستون رجلا من أنصارها وهناك استقبلهما شيخ البحرين بحفاوة بالغة ، الا أن السلطات البريطانية بذلت جهدا كبيرا لمنعه من ذلك [٢] .

ومما يستلفت النظر أن السلطات البريطانية فى الخليج قد تدخلت فى هذه المرة بالذات الى جانب العثمانيين [٣] ، اذ تعقبت السفينة البريطانية " فلتشر " القوات السعودية واضطرتهم الى الانسحاب من المناطق التى احتلوها [٤] .

ويبدو أن هذا التدخل من جانب السلطات البريطانية لمساندة السلطات العثمانية فى الأحساء ، يرجع الى عدة عوامل منها :

أولا : أن الحكومة البريطانية كانت تفضل ضعف العثمانين النسبى (المقترن بالقلال) سواء فى البر أم البحر) على قوة واستقرار آل سعود [٥] ، التى عادت الى الوئام والهدوء بعد وفاة سعود بن فيصل فى ٢٦ يناير ١٨٧٥م ، ،واستقرار الأوضاع فى الأسرة السعودية الى حد ما .

ثانيا : اعتراف الحكومة البريطانية فى عام ١٨٧٨م بالسيادة العثمانية على الأراضى

---

(١) لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٤٦٠.
(٢) نفس المصدر ، ص ١٤٨٧.
(٣) Aitchison : Op.Cit.P. 105
(٤) لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٤٧٦.
(٥) جمال زكريا قاسم : المرجع السابق ، ص ١٩٩.

الواقعة جنوب البصرة والعقير ، ولكن على شرط أن تستمر السيادة البريطانية على مياه ذلك الساحل [١] . وبهذا الشرط تبتعد بريطانيا عن منازعات القبائل العربية فى تلك الجهات . وفى نفس الوقت ، فان الاعتراف البريطانى بالسيادة العثمانية سيؤدى — ولو فى الظاهر — الى تهدئة العلاقات بينهما .

وفى الواقع أن الدولة العثمانية أرادت أن تعيد الاستقرار الى الأحساء ، فعملت عام ١٨٧٩م على اعادة تعيين سعيد بك متصرفا فى الأحساء (للمرة الثانية) وواصل سيرته الطيبة كادارى ناجح حتى عزل نهائيا ١٨٨٠م . وفى نفس العام تقرر ضم اقليم الأحساء وغيره من الأقاليم التابعة للبصرة الى ولاية بغداد مرة أخرى [٢] ، بعد الغاء ولاية البصرة وجعلها تابعة لولاية بغداد . واستمر ذلك لمدة أربعة سنوات حتى عام ١٨٨٤م .

وفى نفس العام (١٨٨٠م) هاجمت قبيلة عجمان واحة الأحساء متصورة أنها ستأخذ الحامية العثمانية على غرة ، لكن السلطات العثمانية كانت تعرف نواياهم مسبقا واستطاعت أن تصد الهجوم . وبالرغم من ذلك ، حدثت انقسامات بين المسئولين العثمانيين فى الأحساء وبلغت قمتها حينما ألقى القائد العسكرى هناك القبض على الحاكم المدنى " عبد الغنى باشا " — الذى خلف سعيد بك — وسجنه لشكه فى أنه المسؤول عن هذه الحادثة [٣] . وبالرغم من تبرأته بمقتضى تقرير لجنة التحقيق الا أنه عزل فى العام التالى [٤] .

ويبدو أن الدولة العثمانية بعد ذلك ، غيرت سياستها تجاه السعوديين ، من أسلوب الصدام المباشر الى أسلوب آخر غير مباشر ، وهو تشجيع آل الرشيد أعداء آل سعود ، فقد وجدت فيهم الدولة العثمانية خير وسيلة للوقوف بوجه التحرشات السعودية .

---

(١) محمود على الداود : المرجع السابق ، ص ٢٣-٢٤ ، ١١٠ .
(٢) لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٤٧٠ .
(٣) نفس المصدر ، جـ١ ، ص ٤٤٨ ؛ جـ ٣ ، ص ١٤٧٧ .
(٤) نفس المصدر ، جـ٣ ، ص ١٤٧٠ .

وليس أدل على ذلك من مساعدتها لمحمد بن الرشيد (١٨٧١-١٨٩٧م)، وامداده بالمال والسلاح ، وقد مكنه ذلك من مواجهة عبد الله بن فيصل الذى حاول أن يمد سيطرته فى القصيم وبريدة ، ولكنه هزم على يد قوات محمد بن الرشيد ٠

ويبدو أن الهزائم المتكررة التى توالت على عبد الله بن فيصل ، جعلت أبناء سعود بن فيصل ينتهزون الفرصة ليحاصروا عمهم فى الرياض فى عام ١٨٨٧م ، وأن يعلن أحدهم محمد بن سعود نفسه أميرا ، وقد أتاح ذلك الانقسام فى الأسرة السعودية لمحمد بن الرشيد فرصة الزحف جنوبا الى الرياض ، والقاء القبض على أبناء سعود جميعا واعدامهم فى العام التالى (١٨٨٨م) ، بينما أخذ عبد الله بن فيصل معه أسيرا الى حائل فمرض بها فأفرج عنه وعاد الى الرياض عام ١٨٨٩م ، حيث توفى بها عقب وصوله اليها بقليل ٠ ولم يبق من آل سعود سوى عبد الرحمن بن فيصل [١] ، وبذلك أصبح عبد الرحمن سيد البيت السعودى دون منازع ٠

وهكذا اختفى حكم آل سعود من نجد ابان العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، وذلك حينما استولى آل الرشيد على الرياض ١٨٩١م ، وخرج عبد الرحمن بن فيصل آخر من حكم نجد من آل سعود ليطوف بين القبائل الموالية لأسرته ، وانتهى به المطاف الى الكويت ، وكان يصطحب معه فى حياة المنفى ابنه عبد العزيز الذى سيكون له شأن كبير فى تاريخ شبه الجزيرة العربية [٢] ؛ فى النصف الأول من القرن العشرين ٠

فى الواقع نجد أن أسلوب الدولة العثمانية فى استخدام آل الرشيد لمواجهة آل سعود ، قد حقق الهدف منه ، وبذلك تحاشت الدولة العثمانية كل الهزات التى كانت تنتابها قبل ذلك ، كما أنها أيضا وفرت عليها الكثير من الاستعدادات اللازمة لمثل تلك الأحوال ٠

---

(١) انظر : عباس العزاوى : تاريخ العراق بين احتلالين ، جـ٧، ص ٢٩١ ؛ جـ٨، ص ١٠٤ - ١٠٥ ، وانظر أيضا : جمال زكريا قاسم : المرجع السابق ، ص ٢٠٠٠

(٢) صلاح العقاد : التيارات السياسية ، ص ٢٠٠٠
سيتولى الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الحكم فى ١٩٠١م حتى وفاته فى ١٩٥٣م ٠
انظر : أمين الريحانى : المرجع السابق ، ص ٦٠٠

وبالرغم من ذلك فان ثورات القبائل وحالة التذمر والسخط ضد الحكم العثمانى فى الأحساء لم تنقطع ، بسبب استغلال الكثير من الموظفين العثمانيين لسلطتهم وتكبيدهم الأهالى دفع ضرائب باهظة .

ففى عام ١٨٩١م ذكر أن سخطا شاملا ساد أهل القطيف نتيجة " القوانين الجديدة " الخاصة بضرائب الأرض والأيلولة والوصية ، وكان سبب هذه الاضطرابات فتح مكتب فى الأحساء لقسم تسجيل الأراضى[1] . كما ثار تجار القطيف خلال ١٨٩٤م ، على جامعى الضرائب من العثمانيين ، وذلك بسبب فرض ضريبة على التمور المعدة للتصدير ، بالاضافة الى أن جامعى الضرائب كانوا يطالبون التجار بمتأخر سنتين من هذه الضريبة[2] .

والمعروف أن ضعف الحاميات العثمانية فى الأحساء قد ترك فرصا كثيرة للقبائل العربية للتخلص من دفع الضرائب ، واعلان الثورات على الحكم العثمانى ، وفى نفس الوقت شجع آل سعود على اثارة الاضطرابات ضد آل الرشيد ومنازعتهم الحكم .

وليس أدل على ذلك ما حدث عام ١٩٠٢م/١٣٢٠هـ بين ابن الرشيد وابن سعود وذلك عندما ثار أهل القصيم والرياض على آل الرشيد لما رأوا ظلم لا يطاق وسوء ادارة ، ودعوا عبد الرحمن بن فيصل ليتولى أمورهم ومنابذة آل الرشيد العداء[3] . وسادت الفوضى والاضطرابات وكاد يختفى حكم آل الرشيد من نجد .

وأمام شدة هذا التمرد أرسل ابن الرشيد فى منتصف مارس ١٩٠٢م مبعوثا الى والى البصرة مصطفى نورى باشا ، يلح فى طلب العون من الدولة العثمانية لاخضاع هذا التمرد الذى اعترف بأنه لا يستطيع مواجهته وحده ، كما أرسل فى نفس الوقت خطاب الى الصدر الأعظم فى الآستانة ذكر فيه أن للحكومة البريطانية خططها فى اقامة علاقات وثيقة بوسط الجزيرة العربية عن طريق ابن سعود وشيخ الكويت[4] .

---

(١) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٣ ، ص ١٤٧٤-١٤٧٥ .
(٢) نفس المصدر ، ص ١٤٧٥ .
(٣) عباس العزاوى : تاريخ العراق بين احتلالين ، جـ٨ ، ص ١٤٧ .
(٤) لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٧٠٠ .

ولعل هذه الأوضاع المضطربة هي التي دفعت السلطان عبد الحميد الثاني، أن يأمر المشير أحمد فيضي باشا قائد عام الجيوش العراقية، ووكيل ولاية بغداد، بأن يجهز جيشا كبيرا من جنود العراق ويختار من أراد من الأمراء والضباط، وأن يسير نجدة لابن الرشيد لقتال ابن سعود (١) .

وقد تكلفت العراق ثمنا غاليا في النفوس والأموال بسبب تجهيز هذا الجيش، فقد استغل قائد الجيش، السلطات المخولة اليه، وأخذ يجمع الأموال الكثيرة من التجار والأعيان والعلماء، مما كلفهم فوق طاقاتهم، ثم أخذ يجند هذا وذاك للذهاب معه الى الحرب، ثم سار بهذا الجيش من بغداد الى القصيم (عاصمة آل الرشيد)، فمات أكثر الجيش جوعا، ولم يبق الا بعض الأفراد، ولم تستفد السلطات العثمانية في العراق من تلك الحملة شيئا، بل وقعت النكبة على بغداد بسبب تلك السياسة الخرقاء (٢) .

وفي نفس العام (١٩٠٢م) الذي أرسلت فيه الدولة العثمانية جيش بغداد لنجدة ابن الرشيد، قامت أيضا بتعيين السيد طالب بك النقيب (٣) متصرفا على الأحساء، لتقوية نفوذ الدولة العثمانية في متصرفية الأحساء وتوابعها، ومحاولة اصلاح الأمور المضطربة وتهدئة الأوضاع والحيلولة دون تعرضها للقوى المناوأة، ويبدو أن تعيينه جاء أثر تلقي الصدر الأعظم رسالة سرية من عبد العزيز بن متعب بن الرشيد حاكم نجد آنذاك، حليف العثمانيين في الجزيرة العربية — يحذر من محاولة اغراء بريطانيا لشيخ الكويت مبارك الصباح بالاستيلاء على بعض المواقع العثمانية في الأحساء (٤) .

الا أن طالب بك النقيب لم يكن عند حسن الظن به، اذ قام في أوائل

---

(١) علي ظريف الأعظمي : مختصر تاريخ بغداد، ص ٢٤٦ .

(٢) عباس العزاوي : المصدر السابق، ص ١٤٧-١٤٨، وانظر أيضا : علي ظريف الأعظمي : المصدر السابق، ص ٢٤٦ .

(٣) كان طالب بك نقيبا للأشراف في ولاية البصرة، وكان يملك تأثيرا خاصا بحكم مكانته الدينية على معظم سكان الخليج . راجع الفصل الثالث، ص ١١٨ .

(٤) مصطفى عبد القادر النجار : المرجع السابق، ص ٦٤ .

عام ١٩٠٣ م بنهب بيت حاجي منصور باشا [١] في القطيف ، واستولى عليها وجعلها من ممتلكاته الخاصة ، واتهمه بعدم الولاء للحكومة العثمانية [٢] .

غير أن هذا الادعاء كان فيه مغالاة من جانب طالب النقيب ، مما دفع السلطات العثمانية باستدعائه ، الى الآستانة وايقافه عن العمل موءقتا في اكتوبر ١٩٠٣ م ، وتعيين فائق باشا القائد العسكرى متصرفا على الأحساء بدلا من طالب النقيب [٣] .

وفي نفس الوقت ضاعف ابن الرشيد جهوده للحصول على مساعدة العثمانيين ، فاتصل برقيا بالصدر الأعظم — مرة أخرى — في الآستانة يوم ٧ يناير ١٩٠٤م ، يطلب معاونة الباب العالي ، ويوءكد فيها أن ابن سعود يحاول أن يقيم علاقات وطيدة ببريطانيا [٤] . وقد استجاب الباب العالي لطلبه وأرسل اليه في ابريل من نفس العام كمية من الأسلحة والذخائر من بغداد ، وصدرت الأوامر بتجميع القوات العثمانية في السماوة على نهر الفرات [٥] ، تمهيدا لارسالها الى حائل .

ففي الفترة من فبراير الى مارس ١٩٠٤م تعاظم نجاح عبد العزيز بن عبدالرحمن آل سعود ، وتزايد تزايدا سريعا ، وهُزم ابن الرشيد أمامه في أكثر من موقعه [٦] .

---

(١) حاجي منصور باشا : رجل من البهرة ، وكان يدير أملاك الدائرة السنية في الأحساء وأغنى تاجر في الاقليم كله ، وقد اتهمه طالب النقيب بعدم الولاء للحكومة العثمانية كما أمر بسجن شقيقه أحمد بن جمعة ، وبلغت الغنائم التي نهبت من بيت حاجي منصور حمولة ثلاث سفن ، وورد ذكر رحيلها في تقرير ممثل بريطانيا في البحرين . وأشار القنصل البريطاني في البصرة الى ما يوءكد وصول السفن وحمولتها الى مقر السيد طالب في صبيحات على شط العرب . انظر : لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٤٧٣ ؛
كما كان حاجي منصور ضمن لجنة لتسوية الخلاف بين مبارك الصباح وأبناء أخوته حول ملكية أراضي آل الصباح في البصرة . وسيأتي الحديث عن ذلك بعد قليل .

(٢) لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٤٧٣ .

(٣) الا أن السيد طالب النقيب لم ينقل نهائيا من عمله الا في فبراير ١٩٠٥م .

(٤) لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٧٠٢ — ١٧٠٣ .

(٥) نفس المصدر ، ص ١٧٠٣ .

(٦) نفس المصدر ، والمكان .

ويبدو أن هذه الأحداث هى التى جعلت الحكومة العثمانية تقرر أخيرا أن تتدخل تدخلا مباشرا وفعالا وترسل حملة عثمانية الى " القصيم Kassim " ١٩٠٤م لنجدة حليفها ابن الرشيد الذى بدا أنه قد وصل نهاية الطريق ، وأن استسلامه الكامل لابن سعود باشا وشيك الحدوث (١) .

وازاء ذلك قام العثمانيون وحليفهم ابن الرشيد حوالى منتصف أغسطس ١٩٠٤ م بالسير عدة أميال الى الجنوب الغربى واحتلوا بعض المواقع التابعة لقوات ابن سعود فى مدينة الرس وهرب ابن سعود الى الجنوب (٢) .

وبالرغم من ذلك ، الا أن الوهابيين التابعين لابن سعود اكتسبوا قوة مؤخرا واندفعوا داخل مقاطعة القصيم ، غير أن العثمانيين أرسلوا قوة أخرى بديلة مكونة من ثلاث كتائب بقيادة عارف باشا (٣) لمساعدة ابن الرشيد الا أن هذه القوات كانت تعانى من قلة الماء والامدادات على طول الطريق (٤) ، مما أدى الى هزيمة القوات العثمانية وفر ابن رشيد مختفيا ، وبذلك انتهت الحملة العثمانية الى فشل ذريع (٥) .

الا أننا نعتقد أن السبب الرئيسى وراء هزيمة القوات العثمانية يرجع الى خيانة ابن الرشيد نفسه عندما اختلف مع قائد القوات العثمانية المرسلة لمعاونته حول خطة المعركة ، وقام باطلاق النار على القوات العثمانية أثناء النزاع مع ابن سعود (٦) .

---

(١) لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٧٠٣ .

(٢) Lieutenant. Colonel Maunsell to Sir N . O'Conor. Therapia, August 9, 1904. (No. 51), P.59.(F.O. 406/18/ Part VI., Inclosure in No. 82).

(٣) عارف باشا ضابط أركان حرب نشيط ، وكان قد ألحق بلواءات اليمن منذ عامين .

(٤) Sir N. O'conor to the Marquess of Lansdawne, Therapia, September 20, 1904,(No. 736), P. 63. (F.O. 406/18/ Part VI., No. 89).

(٥) لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٧٠٥ .

(٦) Consul-General Newmach to Sir N. O'conor Bagdad,Ausust 10, 1904, (No. 44), P. 63. (F.O. 406/18/Part VI., Inclosure in No. 89)

ويعزى سبب الخلاف ، الى أن قائد القوات العثمانية رفض أن يسير قواته أمام قوات ابن الرشيد أثناء سير المعركة ، مما جعل ابن الرشيد يكلف الرجل الثانى فى القوات العثمانية [1] ، ليسير القوات العثمانية فى مقدمة قوات ابن الرشيد ، وأثناء المعركة مع ابن سعود أطلقت قوات ابن الرشيد النار على القوات العثمانية ، مما أدى الى قتل مائة وجرح تسعون ومن بين القتلى البمباشى رمزان أغا نفسه ، وكذلك قائد المدفعية وتسعة عشر ضابطا [2] .

ويبدو أن الدافع وراء تصرف ابن الرشيد ، أنه لم يشأ تدخل الدولة العثمانية بشكل مباشر انما أراد مدافع وأسلحة فحسب ، وأن ابن الرشيد كان يخشى من تكرار حادثة الأحساء أيام مدحت باشا ، عندما استعان به ابن سعود فأستأثر بالغنيمة ، ولذلك خشى ابن الرشيد أن تتكرر هذه الحادثة معه .

وفى الواقع أن ابن سعود لم يصدق نفسه من النجاح الكاسح الذى أحرزه على القوات العثمانية . ففى نهاية أكتوبر ١٩٠٤م أرسل خطاب اعتذار الى فخرى باشا والى البصرة آنذاك ، حاول فيه ابن سعود تبرئة نفسه ، مما يتعلق بهجماته على القوات العثمانية فى القصيم ، وسأل عما اذا كان بالوسع قبول اعلان الخضوع من جانبه ، وطلب استمرار المرتب الذى كان يتقاضاه من الحكومة العثمانية ، ورفعت اقتراحاته الى الآستانة ، ولقيت قبولا هناك فى الظاهر الا أن الاستعدادات التى كانت قد بدأت فى النجف لارسال حملة عثمانية جديدة الى وسط الجزيرة لم تتوقف ، ولكن فى ذلك الوقت ، كان من المفهوم عموما أن أهداف هذه الحملة سلمية وليست تأديبية ، وهذا يشير الى أن الوعد الذى قدمه ابن سعود بحسن السلوك فى المستقبل قد اعتبر مرضيا وموثوقا به على الرغم من أن ابن سعود لم يذهب بنفسه لتأكيده [3] .

ولم يستمر انتظار هذا التأكيد طويلا ، فلم تكد القوة العثمانية تبدأ سيرها من النجف ، حتى كان عبد الرحمن قد وصل بنفسه ومعه الشيخ مبارك شيخ الكويت الى قرية

---

(١) البمباشى رمزان أغا — Bimbashi Ramzan Agha

(٢) Ibid.

(٣) لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٧٠٦ .

صفوان الصغيرة على حدود العراق والكويت ، وهناك التقى بهما مخلص باشا والى البصرة الجديد ، وتبع اللقاء الأول الذى تم فى صفوان بتاريخ ٨ فبراير ١٩٠٥م اتصالات تلغرافية بين البصرة والآستانة • وفى اللقاء الثانى الذى تم عند آبار القشعانية ، يبدو أن ابن سعود قد أبلغ أن السلطان عبد الحميد الثانى قد عينه قائمقاما لنجد الجنوبية [(١)] فى ظل الباب العالى ، وأبلغ أيضا أن ابن الرشيد لن يتدخل بأية صورة من الصور فى شؤون أقاليمه [(٢)] •

وفى أبريل ١٩٠٥م ـ وبتدبير مع ابن سعود ـ استطاعت القوات العثمانية [(٣)] أن تحتل القصيم احتلالا سلميا استمر حتى نوفمبر ١٩٠٦م ، لكنه لم يكن احتلالا عمليا على الاطلاق [(٤)] •

فقد كان تعداد القوات العثمانية التى احتلت مدينة " بريدة Boreida " فى القصيم يوم ١٥ أبريل ١٩٠٥ م وعنيزة بعدها بثلاثة أيام ، قليل جدا ، فقد وضع فى كل حامية مائة جندى أو أقل ، ورفع العلم العثمانى ، ، وعزف السلام الحميدى ، ودعى للسلطان العثمانى من فوق المنابر فى الصلوات الجامعة [(٥)] • فقد كان الوجود العثمانى فى القصيم وجودا اسميا فقط •

---

(١) قسمت نجد الى أقسام ادارية على الطريقة العثمانية المعتادة ، فجعلت بريدة قضاء بتولاه القائمقام صالح بن حسان ، وجعلت عنيزة مديرية ، مديرها عبد العزيز ، لكن العلاقات بين هذين المسئولين لم تكن محددة فى ظاهر الأمر على الأقل ، فلم يكن بوسع العرب أن يعرفوا ما اذا كانت هذه الأقسام الادارية تابعة للبصرة أو للمدينة ، غير أن المسؤولين العثمانيين كانوا يعتقدون أنها تابعة لولاية البصرة ، وكان مفهوما أن نجد الجنوبية قد أصبحت قضاء تابعا لولاية البصرة ، وابن سعود أصبح قائمقاما مقره الرياض • انظر : لوريمر : المصدر السابق ، جـ٣ ، ص ١٧٠٨ • ، الا أن هذا السنجق (القصيم) كان على الورق فقط ، راجع ص ٤٢ •

(٢) لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٧٠٦ـ١٧٠٧ •

(٣) كانت القوات العثمانية تضم حوالى ثلاثة آلاف رجل ، معهم ستة مدافع بقيادة أحمد فيضى باشا مشير قوات الجيش السادس فى بغداد • انظر :
لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٧٠٧ •

(٤) نفس المصدر ، ص ١٧٥٠ •

(٥) نفس المصدر ، ص ١٧٠٧ •

ويبدو أن أهل القصيم قد اشترطوا لخضوعهم للباب العالى ألا يكون لأمير حائل من آل الرشيد أى تدخل فى شؤونهم ، وهذه النقطة أكدها ابن سعود أكثر من مرة أثناء مفاوضاته مع العثمانيين .

وعلى الرغم من موافقة الباب العالى على شرط أهل القصيم ، الا أن القوات العثمانية عجزت عن منع الحرب بين ابن سعود وابن رشيد ، فقد تجددت الاشتباكات بينهما عامى ١٩٠٥/١٩٠٦م ، وانتهت بقتل ابن رشيد فى ١٨ صفر ١٣٢٤هـ/مارس ١٩٠٦م[1] وأرسل الأمير الوهابى الرسائل والرسل لاعلان انتصاره هذا للسلطان العثمانى ،وللواليين العثمانيين فى بغداد والبصرة ولشيوخ العرب وزعمائهم فى الأحساء وقطر والبحرين[2] .

الا أنه يمكننا أن نتساءل كيف تقبلت الحكومة العثمانية تصرفات ابن سعود التى تدل على اللامبالاة التامة والازدراء لسلطة العثمانيين فى وسط الجزيرة العربية . لقد أرسل ابن سعود وفدا الى البصرة ولقى استقبالا حسنا من واليها ، لكن مشاعر الباب العالى كانت بالفعل مع عائلة ابن الرشيد الذى ظل معترفا بولائه للسلطان زمنا طويلا[3] .

وليس أدل على ذلك من ارسال أمين سر السلطان العثمانى برقية الى الأمير الجديد متعب بن عبد العزيز من آل الرشيد يبلغه فيها أسف السلطان عبد الحميد لمقتل أبيه الأمير عبد العزيز ، وبعزم الباب العالى على ايقاع العقاب بقتلته ، والتصديق على أن يكون متعب خلفا لأبيه براتبه الذى كان مخصصا له[4] .

ويبدو أن سياسة الدولة العثمانية تجاه كل من آل سعود وآل الرشيد كان الهدف منها محاولة اخضاع كل منهما للدولة العثمانية ، وعدم اعطاء الفرصة لأى منهما

---

(١) لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٧٥٠ـ١٧٥١ .
(٢) نفس المصدر ، ص ١٧١٠ .
(٣) نفس المصدر ، ص ١٧١٢ .
(٤) كان ابن رشيد يتلقى من العثمانيين حينذاك معونة مقدارها (٢٠٠ ليرة) مأتين ليرة عثمانية فى الشهر ، و (٢٠٠) مأتين كيس من الأرز فى السنة ، ترسل الأولى من بغداد عن طريق كربلاء ، والأخرى ترسل من البصرة عن طريق الكويت . أنظر : لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٧١٢ـ١٧١٣ .

للتفوق على الآخر ، وذلك بهدف حفظ التوازن في شبه الجزيرة العربية ، وذلك كوسيلة من وسائل الاحتفاظ بالسلطة ٠

غير أن الحكومة العثمانية اتضح لها أن احتلالها للقصيم لم يعد يتقبله الناس هناك ، فقد أصبح خطرا وغير مفيد ، فقد بات من الصعب توفير المؤن للقوات لدرجة أنها اضطرت أكثر من مرة أن تأكل خوص النخيل ، نظرا لنقص المؤن والطعام وكثيرا ما كان العرب يغيرون على الجنود ويهاجمونهم ، واذا حاول بعض الجنود الانتقام لأنفسهم كان ضباطهم يسلمونهم للشيوخ الذين كانوا يأمرون باعدامهم [١] ٠

في هذه الظروف الصعبة ، اتخذت الحكومة العثمانية قرارها في مارس ١٩٠٦ م بتخفيض جيش الاحتلال في القصيم ، من (٤٥٠٠) أربعة آلاف وخمسمائة جندي الى حوالي (١٠٠٠) ألف جندي ، ثم انخفض هذا العدد في ١٩٠٧م ، حتى أصبح لا يتجاوز (٥٠) خمسين جنديا فقط ، بل ان بعض الروايات تنقصه الى (٢٦) ستة وعشرين جنديا فحسب [٢] ٠

وعلى الرغم من أن الوجود العثماني في القصيم كان وجودا اسميا فحسب ، الا أن انسحاب هذه القوات أضر بهيبة الدولة العثمانية في الجزيرة العربية كلها ، فقد كان سبب الاضطرابات التي حدثت في الأحساء هو تلك الثقة التي بعثها الانسحاب في نفوس العرب ٠

ومن دراستنا لطبيعة حكم العثمانيين في الأحساء يتضح لنا أن النظام الاداري فيها كان أقل احكاما عما هو عليه في ولايات العراق الثلاث ، وكان يأخذ سمات الاحتلال العسكري ، ولذلك لم تكن الادارة فيها من القوة والوعي كي تجعلها تنهض بالسنجق ذات الموقع الاستراتيجي الهام ، بل كانت دائما عبئا ماليا ثقيلا على الدولة العثمانية عامة [٣] وولاية البصرة خاصة ، التي كانت تشكل السند الأساسي في

---

(١) لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٥١٤ ٠

(٢) نفس المصدر ، ص ١٧١٥ ٠

(٣) مصطفى عبد القادر النجار : المرجع السابق ، ص ٥٩ـ٦٦ ٠

حماية الوجود العثماني في الأحساء [١] .

على أية حال ، نجد أن علاقة الأحساء بالعراق لم تتقدم في أي وقت من الأوقات خلال فترة الدراسة ١٨٧٢ـ١٩٠٨م ، عن كونها مجرد سنجقا تابعة لولاية البصرة .

ولم تتطور هذه العلاقة الى أبعد من ذلك ، ولعل ذلك يعزى لأكثر من سبب . ويأتي في مقدمتها الوضع الاقتصادي المتدهور الذي كانت تعاني منه البصرة آنذاك [٢] . هذا بالاضافة الى أن سياسة الدولة العثمانية بعد مدحت باشا كانت ترمي الى حماية مصالحها من خلال استخدام الزعماء المحليين في السلطة ، كما حاولت تجنيد الجند المحلي ، ليقوم مقام الجند النظامي في واجباته في الأحساء ، وذلك ليجنب الدولة العثمانية الخسائر الفادحة التي منيت بها جنودها النظامية هناك . يضاف الى ذلك انشغال الدولة العثمانية بحروبها مع روسيا ومشاكلها في البلقان حتى عام ١٩٠٨م ، حينما اتجه الاتحاديون للاهتمام بهذه المناطق واتخذوا من حملة الأحساء أساسا ارتكزوا عليه لتأكيد السيادة العثمانية على بعض مناطق الخليج .

* * *

---

(١) عبد الفتاح حسن أبوعلية : المرجع السابق ، ص ٣٦١ .

(٢) مصطفى عبد القادر النجار : المرجع السابق ، ص ٦٦ .

ثانيا : **علاقات العراق العثماني بالكويت**

على الرغم من أن الكويت من أقرب مشيخات الخليج العربي لممتلكات الدولة العثمانية في العراق ، الا أنه لم يثبت وجود هيمنة عثمانية فعلية على هذه المشيخة قبل عام ١٨٦٩م ، وهذا على عكس ما رأينا في الأحساء - وانما اقتصر الأمر على مجرد نوع من التبعية الاسمية فحسب .

ولا شك أن هذه التبعية جاءت نتيجة " للرابطة الدينية " التي كانت تربط الكويت بالدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة الاسلامية آنذاك ، الا أن هذه التبعية لم يصاحبها دفع جزية - على عكس ما رأيناه في الأحساء - أي أن الكويت تعترف بالسيادة العثمانية من الناحية الروحية فحسب ، ولكن حدث في ١٨٢٩م أن فرضت الدولة العثمانية على حاكم الكويت آنذاك الشيخ جابر بن عبد الله الصباح (١٨١٤ - ١٨٥٩م) جزية سنوية غير أن دفعها لم يستمر طويلا ، نظرا لضآلة الأسطول العثماني بالخليج [١] ، وبالتالي فقد كانت حكومة الآستانة هي التي تحتاج الى مساعدة الأسطول الكويتي للدفاع عن شط العرب .

وقد تمثلت هذه المساعدات فيما يلي :

ففي عام ١٨٣١م قدم شيخ الكويت مساعدته لمتسلم البصرة ، حين أغارت عشائر بني كعب على البصرة واضطر متسلمها الى اللجوء الى الكويت فأنجده شيخها بالسفن والرجال والذخيرة . وبعد ذلك بخمس سنوات قدم شيخ الكويت الشيخ جابر مساندته للدولة العثمانية للقضاء على تمرد أهالي الزبير ، حيث عمل على حصار مداخل المدينة من ناحية البحر . [٢] .

وفي اطار هذه المساعدة أيضا ، طلبت الدولة العثمانية عام ١٨٤٥م من حاكم الكويت الدفاع عن ميناء البصرة لقاء راتب سنوي كان يدفع له من خزينة البصرة [٣] .

---

(١) صلاح العقاد : المرجع السابق ، ص ١٩١ .
(٢) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٣ ، ص ١٥١٤ .
(٣) عبد العزيز الرشيد : تاريخ الكويت ، (بيروت ، ١٩٦٢م) ، ص ١٠٩ - ١١٠ .

وهكذا نجد أن العلاقة بين الدولة العثمانية والكويت تغيرت ، فبعد أن كانت الدولة العثمانية تطالب شيخ الكويت بدفع جزية ، أصبحت هى التى تدفع له راتبا سنويا فى مقابل مساندته لها فى الدفاع عن جنوب العراق ٠ هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نجد أن هذه المساعدات كانت أهم كثيرا من دفع الجزية بالنسبة للطرفين ، فبالنسبة للعثمانيين استفادوا من هذه المساعدات على اعتبار أنها حافظت على شط العرب وجنوب العراق وحمته من هجمات القبائل ، وبالنسبة للكويت ، فقد عملت هذه المساعدات على تأكيد شخصية الكويت المتميزة ، ككيان مستقل عن تبعية الدولة العثمانية بل أن الدولة نفسها تلجأ اليه لمساعدتها عسكريا ٠

ونقرر بادىء ذى بدء أن العلاقات الكويتية العراقية ، كانت تتم فى اطار تنفيذ سياسات الدولة العثمانية وليس لحساب باشوات العراق ، فقد كانت هذه السياسات تتخذ فى الآستانة ، وليس بغداد ، وانما كان تنفيذ هذه السياسات يتم عن طريق ممثليها فى البصرة وبغداد ٠ ولذلك سندرس هذه العلاقات على أساس أنها علاقات كويتية ـ عثمانية ٠

ويمكن تقسيم العلاقات العثمانية الكويتية الى مرحلتين رئيسيتين غير منفصلتين ، الأولى تبدأ بتولى مدحت باشا ولاية بغداد فى ١٨٦٩م ، وتنتهى بتوقيع الاتفاقية السرية بين بريطانيا والكويت فى ١٨٩٩م ، أما المرحلة الثانية ، فتبدأ حيث انتهت الأولى ، وتنتهى بقيام حكم الاتحاديين عام ١٩٠٨م٠

المرحلة الأولى :

أ ـ محاولات الدولة العثمانية لفرض هيمنتها على الكويت ١٨٦٩ـ١٨٩٩م :

حاولت الدولة العثمانية ـ قبل تولى مدحت باشا ولاية بغداد فى ١٨٦٩م ، العمل على تحويل سيطرة الدولة العثمانية الأسمية على الكويت الى سيطرة فعلية ، وذلك فى اطار السياسة الجديدة للدولة العثمانية بفرض المركزية ٠ وفى سبيل تحقيق ذلك حاول نامق باشا الحاكم العثمانى فى بغداد فى ١٨٦٦م ، العمل على طلب سفنتين مسلحتين من الآستانة [1]

(١) لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٥٢٠٠

ويبدو أن الغرض من ذلك استخدامهما كأسلوب ضغط على شيخ الكويت عبد الله الصباح (١٨٦٦-١٨٩٢م) لكى يقبل مطالبه وهى أن يقبل شيخ الكويت منصب القائمقام وانشاء مكتب فى ميناء الكويت لتحصيل الجمارك [١] .

وقد رفض شيخ الكويت الطلبين لما كان يجلبه تنفيذهما من أضرار اقتصادية بالغة فقد كانت السلطات العثمانية فى العراق ترى أن ازدهار الكويت ، انما يتم على حساب البصرة [٢] .

والواضح أن الكويتيين قد رأوا أن سياسات التحديث التى تجرى فى الدولة العثمانية لا تعنيهم فى شىء وأنهم لا يجب أن يدفعوا ثمن هذه السياسة ، وأن علاقتهم بالدولة العثمانية ينبغى أن تبقى فى نفس الاطار الذى حددوه من قبل وساروا عليه ، وهو قبول السلطة الدينية من جانب الكويتيين دون تدخل الدولة العثمانية فى الشوون الكويتية .

وبالرغم من الفشل الذى منيت به محاولة الدولة العثمانية على يد نامق باشا لفرض سياسة الدولة العثمانية على الكويت ، الا أن ذلك لم يثن مدحت باشا الذى خلفه فى منصبه (١٨٦٩-١٨٧٢م) على المضى قدما فى نفس السياسة .

وتنفيذا لذلك ، تحركت بتوجيهات من مدحت باشا حملة عثمانية من البصرة الى الأحساء - السابق الاشارة اليها - وقد أسهمت الكويت فيها بشكل كبير ، حيث قدم شيخها عبد الله الصباح وسائل النقل البحرى لنقل القوات العثمانية المتجهة لفتح الأحساء ، وقاد هذه القوات بنفسه ، كما قام أخيه الشيخ مبارك الصباح [٣] بقيادة قوة برية من الكويتيين لنفس الغرض [٤] .

وقد استطاعت القوات العثمانية بمساعدة القوات الكويتية من احراز النصر على

---

(١) الكويت وجودا وحدودا ، اعداد نخبة من الخبراء وأساتذة الجامعات العربية ، من منشورات مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ، (القاهرة ، ١٩٩١م) ، ص ٥٦ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٥٦ ، وانظر أيضا : لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٥٢٠ .

(٣) الشيخ مبارك الصباح سيصبح فيما بعد حاكم الكويت (١٨٩٦-١٩١٦م) .

(٤) حسين خلف الشيخ خزعل : المرجع السابق ، جا ، ص ١٣٧ .

آل سعود وضم الأحساء الى الدولة العثمانية . وعقب ذلك قام مدحت باشا بزيارة الأحساء للاطلاع على أحوالها ، وفى طريقه نزل بالكويت ضيفا على الشيخ عبد الله الصباح الذى استقبله بالحفاوة والاكرام [١] .

وأخذ مدحت باشا يعمل على تنظيم علاقة الدولة العثمانية بالكويت ، بشكل يضمن للدولة سيادتها على الكويت ، فاستصدر فرمانا سلطانية بخصوص تحديد نوع تبعية الكويت للدولة العثمانية ، وقد قضى هذا الفرمان باعلان الكويت قضاء عثمانيا مستقلا استقلالا ذاتيا تتوارثه أسرة الصباح على أن يتبع متصرفية البصرة [٢] . ونص الفرمان أيضا على أن يحمل الشيخ الكويت لقب القائمقام [٣] . الا أنه لا يدفع أية رسوم للباب العالى ، ويستقل بتنظيم شؤونه الداخلية ، كما تضمن أيضا أن ترفع السفن الكويتية العلم العثمانى وتعهد لأصحاب هذه السفن بألا يأخذ منهم ضرائب أو جمارك[٤]

وأهم ما يلاحظ على هذه الاجراءات ، أنه قد يتبادر الى الذهن أن هناك تناقضا فيها ، فالفرمان على الرغم من اعلانه الكويت قضاء عثمانيا ، أى ينطبق عليه مفهوم الادارة العثمانية المباشرة ، الا أنه فى نفس الوقت منح شيخها استقلالا ذاتيا لم يحظ به أى قائمقام عثمانى آخر فى الدولة العثمانية .

---

(١) حسين خلف الشيخ خزعل : المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

(٢) Hogarth, David George : The Penetration of Arabia, "A Record of Western Knowledge Concerning the Arabian Peninsula", (London, 1904), P. 240.

(٣) Haydar, Ali Midhat : The Life of Midhat Pasha, "A Record of his Services, Political Reforms, Banishment and Judicial Murder", Derived from Private Documents and Reminiscences, (London, 1905), PP. 54-55.
ولقب القائمقام لقب فخرى أشبه بألقاب أفندى وبك وباشا ، التى كانت السلطات العثمانية تغدقها على الكثيرين من رعاياها أو من أصدقائها المقربين ، الا أن هذا اللقب قد استعمل من جانب العثمانيين وحدهم ، ولم يستعمل فى الكويت قط ، ولم يكن له أى تأثير مادى أو معنوى على حياة الكويت واستقلالها وسيادتها . انظر :
حكومة الكويت ، دائرة المطبوعات والنشر ، حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق فى ١٩٦١/٨/٨م ص ٥ .

(٤) عباس العزاوى : تاريخ العراق بين احتلالين ، جـ٧ ، ص٢٣١ .

ويبدو أن تفسير ذلك يعزى الى بُعد نظر مدحت باشا الذى كان يقدر موقف حكام الكويت وجنوحهم للاستقلال ، لذلك عمل على اعفائهم من الجزية ، بل وأكثر من ذلك قرر استمرار صرف راتبا سنويا لهم يصرف من خزينة البصرة [(١)].

كما أراد مدحت باشا بسياسته هذه أن يخفف عن الكويتيين التزاماتهم المالية كي لا يعودوا الى رفع الأعلام الأجنبية ، حيث أن رفع هذه الأعلام في تقدير مدحت باشا تعنى بوادر حماية بريطانية على الكويت ، مما يهدد بالتالي الوجود العثماني في الخليج العربي [(٢)].

وتذكر بعض الكتابات التاريخية ، أنه ليس هناك شك من الناحية التاريخية بأن شيخ الكويت اعترف بالحماية العثمانية أثناء حملة مدحت باشا على الأحساء في ١٨٧١م ، على اعتبار أن الشيخ عبد الله الصباح رفع العلم العثماني على قصره ، وجهز قوة بحرية وبرية لمعاونة العثمانيين في الحملة المذكورة [(٣)].

ولا شك أن هذا الرأى مبالغ فيه ، فلم يكن هناك حماية بالمعنى المفهوم لكلمة حماية ، فلم يكن هناك اتفاقيات مكتوبة خاصة بذلك بين الكويت والدولة العثمانية ، انما نستطيع أن نقول أنه كان هناك توطيد لتبعية الكويت للباب العالي [(٤)] ، خاصة في أوائل عقد السبعينيات من القرن التاسع عشر ، ومن مظاهرها رفع الشيخ عبد الله الصباح (١٨٦٦-١٨٩٢) العلم العثماني على قصره ، كما أنه وقف الى جانب مدحت باشا في جميع مشاكله في شبه الجزيرة العربية ، وساعد على اخماد معظم الثورات التي قامت ضد الوجود العثماني في الأحساء والقطيف [(٥)].

---

(١) عبد العزيز الرشيد : المرجع السابق ، ص ١١٠ ، وانظر أيضا جمال زكريا قاسم : المرجع السابق ص ٢٥٦.

(٢) Hayder : Op. Cit., PP. 54-55

(٣) انظر : سيد نوفل : المرجع السابق ، ص ١١١ ، محمود على الداود : المرجع السابق ، ص ١١٠ ، محمود كامل : المرجع السابق ، ص ٥١٤.

(٤) يذكر لونكريك في كتابه : أربعة قرون ... ، ص ٣٠٨ أن امارة الكويت بقيت ميالة للعثمانيين بصورة جلية خلال عهد عبد الله الصباح وتمادى خلفه (محمد بن صباح) في السياسة نفسها حتى قتل في ١٨٩٦م ، وانظر كذلك :
لوريمر : المصدر السابق ، جـ٣ ، ص ١٥٢١.

(٥) حكومة الكويت ، دائرة المطبوعات والنشر ، سجل الكويت اليوم ، ١٩٥٦ ، ص ٨.

أما اذا افترضنا أن هناك حماية عثمانية على الكويت – وهذا لم يحدث على الاطلاق – فمعنى ذلك أن الكويت كانت كيانا مستقلا ثم وقع تحت الحماية ، وهي بالفعل كانت كيانا مستقلا ، الا أنها لم تكن تحت حماية عثمانية قط .

ولا شك كان للمساعدات والخدمات التي قدمها الشيخ عبد الله الصباح للدولة العثمانية أثرها في أن منحه مدحت باشا لقب " باشا " ومنحه مساحات واسعة من مزارع النخيل على شاطئ الفرات بالقرب من الفاو ومعفاة من الضرائب .

على أن محاولة مدحت باشا استغلال هذه العلاقة الوثيقة بينه وبين حاكم الكويت لتأسيس دائرة جمارك ومكوس عثمانية في الكويت ، لم تنجح في البقاء الا لفترة بسيطة [١] ، لم تستمر لأكثر من عامين فقط ، سحب بعدهما العثمانيون ممثليهم في هذه الدائرة بعد اغلاقها . ولا شك أن هذا الاختفاء السريع للدائرة الجمركية العثمانية كان نابعا من نجاح كويتي في ابطال أية فائدة لها [٢] .

وبالرغم من ذلك ظلت الدولة العثمانية تستعين بالمساعدات العسكرية الكويتية ضد مناوئها . ففي عام ١٨٩٢م في عهد الشيخ محمد بن صباح (١٨٩٢–١٨٩٦م) قدمت الكويت المساعدة للدولة العثمانية عندما قامت بارسال حملة لتأديب الشيخ قاسم بن ثاني أمير قطر ، الذي ساءت علاقته بالدولة العثمانية ، الا أن حملة الكويت بقيادة الشيخ مبارك بن الصباح – الذي سيتولى الحكم فيما بعد – لم تشترك في المعركة التي دارت بين الطرفين في مكان يسمى " الوجبة " حيث هزمت القوات العثمانية ، ويرجع عدم الاشتراك في تأخر وصول الشيخ مبارك بحملته [٣] .

كما قدم الشيخ محمد بن صباح في عام ١٨٩٤م المساعدة للدولة العثمانية ، عندما طلبت منه مطاردة سليمان المنصور السعدون والقاء القبض عليه ، وعدم اعطائه الفرصة لدخول الكويت ، بناء عليه أرسل والي البصرة العثماني حمدي باشا خطاب شكر للشيخ

---

(١) Memorandum Respecting Kuwait. P. 1, (F.O. 78/5174.
نقلا عن جمال زكريا قاسم : المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .
(٢) الكويت وجودا وحدودا .. ، ص ٦١ .
(٣) حسين خلف الشيخ خزعل : المرجع السابق ، جـ١ ، ص ١٥١ .

محمد بن صباح لما قدمه من خدمة للدولة العثمانية [١] .

وهكذا كان حكام الكويت من آل الصباح يقدمون مساعداتهم العسكرية للدولة العثمانية ولممثليها فى البصرة وبغداد لمساعدتهم فى الدفاع عن شط العرب وجنوب العراق وساحل الخليج العربى ضد الهجمات التى كانت تتعرض لها هذه المناطق ومقابل ذلك كانوا يتقاضون مرتبات سنوية من الدولة العثمانية ، كما كانت تبعية الكويت للدولة العثمانية فى اطار الطابع الدينى فحسب " دون وجود قوات أو موظفين عثمانيين فى الكويت " [٢] .

وبقيت العلاقات بوجه عام بين آل الصباح والعثمانيين طيبة حتى استولى الشيخ مبارك على السلطة فى الكويت عام ١٨٩٦م فقلب أوضاع الكويت رأسا على عقب[٣] .

وشهدت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر مجموعة من التطورات التى تركت بصماتها على العلاقات العثمانية الكويتية ، وبعض هذه التطورات ناتج عما حدث فى تلك السنوات من صراع أسرى بين شيوخ آل الصباح لتولى الحكم ، مما أعطى الفرصة للدولة العثمانية لمحاولة التدخل فى الشؤون الداخلية للكويت ، والتطور الآخر تمثل فيما شهدته تلك الفترة من زيادة الاهتمامات البريطانية بالمناطق الشمالية من الخليج خاصة مع ما عرفته تلك المرحلة من اهتمامات اوروبية متنامية ، خاصة من جانب ألمانيا ، فقلبت هذه الاهتمامات الأوروبية والسياسية ما كان بين الكويت والدولة العثمانية من علاقات طيبة .

أما بالنسبة للتطور الأول ، وهو الصراع الأسرى بين شيوخ آل الصباح للوصول الى الحكم فى الكويت . ففى عام ١٨٩٦م حدثت ثورة داخلية فى الكويت ، انتهت بأن تولى الشيخ مبارك بن الصباح الحكم فيها (١٨٩٦-١٩١٦م) ، ومن المعلوم أن الشيخ مبارك قد استولى على الحكم بعد أن تخلص من أخويه محمد وجراح ، وغادر أبناء أخويه القتيلين محمد وجراح الكويت الى العراق العثمانى ، حيث ناصرهم وتولى قضيتهم

---

(١) حسين خلف الشيخ خزعل : المرجع السابق ، جا ، ص ١٥٢ .

(٢) سجل الكويت : المصدر السابق ، ص ٨ .

(٣) صلاح العقاد : المرجع السابق ، ص ١٩١ .

يوسف بن عبد الله آل ابراهيم أحد أثرياء الكويت ، وكان مستشارا لمحمد وجراح ، وتربطه بالأسرة الحاكمة قرابة نسب[1] ، وهو الذى حمل راية المطالبة بدم القتيلين ، وبذل كل جهده لاقناع والى البصرة حمدى باشا[2] (١٨٩٢ـ١٨٩٦م) ، لاقلاق راحة الشيخ مبارك وتكدير صفوه ، وفعلا عمل على استمالة حمدى باشا اليه ، وتأليب السلطات العثمانية ضد مبارك بتهمة قتل أخويه لأنهما كان يتجهان الى طلب الحماية العثمانية لمواجهة المؤامرات البريطانية فى الخليج ، وبالفعل جهز حمدى باشا جيشا لغزو الكويت ، ولكن مبارك كان يعمل فى نفس الوقت على استمالة رجب باشا مشير الفيلق السادس فى بغداد آنذاك[3] بالهدايا ، الذى كتب بدوره الى السلطان عبد الحميد الثانى يقول : " بأن الحادث بسيط وهو من الحوادث العادية المألوفة بين البدو وحذر الدولة العثمانية من التدخل خوفا من تربص بريطانيا ، وما يترتب على ضياع آمالها فى الخليج "[4] .

---

(١) كانت هذه العلاقة فى الحقيقة معقدة بعض الشيء . فعلى بن جابر ـ أصغر أخوة الشيخ صباح شيخ الكويت ـ تزوج صغرى بنات على بن محمد بن ابراهيم ، وأنجب منها ثلاثة فتيات، تزوجت كبراهن بالشيخ محمد بن صباح ـ الذى تولى الحكم (١٨٩٢ـ١٨٩٦م) ـ وأصبحت أم أبنائه صباح وسعود وخالد وعربى ، وتزوجت البنت الوسطى جراح بن صباح وأنجبت منه ابنا هو حمود وفتاة تزوجت ابن عمها صباح بن محمد بن صباح ، وتزوجت الصغرى لعلى بن محمد بن ابراهيم بعبد الله ـ ابن عم أبيها ـ وولدت له يوسف . انظر : لوريمر : المصدر السابق ، جـ٣ ، هامش ص ١٥٢٥ . ويوسف هذا أصبح من كبار تجار اللؤلؤ فى الكويت ، وكان قد أتى من مقاطعة " دورة " التى تقع على مسافة قصيرة من عبادان على الجانب الشرقى لشط العرب . وله مصاهرة مع أسرة الصباح .
انظر : جمال زكريا قاسم : المرجع السابق ، ص ٢٥٨ .

(٢) تحولت البصرة فى نهاية القرن التاسع عشر من متصرفية الى ولاية ، وهذا فى حد ذاته مظهر من مظاهر اهتمام العثمانيين بالخليج وشبه الجزيرة العربية . انظر :
صلاح العقاد : المرجع السابق ، ص ١٩١ .

(٣) يذكر عبد العزيز الرشيد : المرجع السابق ، ص ٥٣ـ٥٤ . وكذلك : جمال زكريا قاسم : المرجع السابق ، ص ٢٦٠ ، أن والى بغداد هو رجب باشا ، وهذا غير صحيح، حيث لم يتول رجب باشا ولاية بغداد قط ، وانما والى بغداد آنذاك هو حسن رفيق باشا (١٨٩١ـ١٨٩٦م) بينما رجب باشا كان مشيرا للفيلق السادس .

(٤) عبد العزيز الرشيد : المرجع السابق ، ص ٥٣ـ٥٤ .

ازاء ذلك ، صدر أمر الآستانة الى حمدى باشا بالكف عن محاولة غزو الكويت ، وبالرغم من ذلك ظل حمدى باشا يناصب مبارك العداء ، واحتضن يوسف بن عبد الله آل ابراهيم وأبناء محمد وجراح حتى عزل من ولاية البصرة فى ١٨٩٦م.[(١)]

واضطر السلطان العثمانى الى الاعتراف بالأمر الواقع ، حيث أصدر فرمانا بتعيين مبارك بن الصباح قائمقاما على الكويت فى ديسمبر ١٨٩٧م[(٢)] ، مع اعطائه راتبا سنويا قدره (١٥٠) كارة من التمر ، تحول فيما بعد الى راتب نقدى قدره ثلاثمائة جنيها[(٣)] . وربما أراد السلطان عبد الحميد بهذا الاعتراف أن يقوى النفوذ العثمانى فى الكويت .

والواقع أن الشيخ مبارك قبل لقب القائمقام وذلك يرجع لأكثر من سبب ، الأول : أنه أراد أن يحرم خصومه من تلك الشرعية التى يوفرها لهم اعتراف السلطان بهم ، أما السبب الثانى وقف محاولات والى البصرة الرامية الى استخدام خصومة لدعم نفوذه فى الكويت . أما السبب الثالث والأخير فيرجع الى خوف مبارك من ضياع ممتلكاته وممتلكات أسرة آل الصباح فى البصرة والفاو[(٤)] .

وعلى الرغم من تحسن العلاقات بين الشيخ مبارك وبين العثمانيين الى حد ما ، الا أنها لم تحقق الثقة بين الطرفين ، ولم تساعد الظروف الخارجية على استمرار هذا التحسن ، فان والى البصرة ظل يظهر خصومته للشيخ مبارك ، واستمر يوسف بن عبد الله آل ابراهيم يصارع مبارك أكثر من عشر سنوات[(٥)] .

---

(١) وكان الشيخ مبارك بالتعاون مع نقيب البصرة قد لعبا دورا فى نقل حمدى باشا من ولاية البصرة انظر : لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٥٣٦ . كما قامت بريطانيا أيضا بدورها فى عزل حمدى باشا عن طريق الضغط على الآستانة . انظر :
صلاح العقاد : المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

(٢) Dickson, H.R.P. : The Arab of the Desert, "A Glimpse into Badwin Life in Kuwait and Saudi Arabia,"(London, 1951), P. 272.

نقلا عن : جمال زكريا : المرجع السابق ، ص ٢٦١ ، لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٥٢٧ .

(٣) الكويت وجودا وحدودا ، ص ٦٣ ، لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٥٢٧ .

(٤) الكويتوجودا وحدودا ، ص ٦٣ .

(٥) من ١٨٩٦م الى ١٩٠٥ م .

ومن جهة أخرى كانت المناوشات بين آل الصباح وآل الرشيد تتكرر من حين لآخر[١]؛ وبعد أن تخلص آل الرشيد من خصومهم آل سعود، تطلعوا الى احتلال منفذ على البحر يساعدهم على استيراد حاجاتهم من الخارج، وخاصة الأسلحة دون رقيب ولما كان العثمانيون يحتلون العقير فلم يبق أمامهم سوى الكويت، وفى حالة وقوع نزاع على نطاق واسع بين آل الرشيد وبين الكويت، فمن الأرجح أن يساند العثمانيون خلفاءهم من آل الرشيد[٢].

اذن عدم الثقة المفقودة بين الدولة العثمانية والكويت، جعل الشيخ مبارك فى حاجة ملحة الى مساندة خارجية، وظهر ذلك فى فبراير ١٨٩٧م على أثر ارسال العثمانيين موظفا للحجر الصحى الى الكويت[٣]، فما كان من الشيخ مبارك الا أن طلب من المقيم السياسى البريطانى[٤] فى الخليج فى فبراير ١٨٩٧م، أنه يتطلع الى مساندة بريطانيا ضد محاولات التدخل فى شؤون بلاده من قبل السلطات العثمانية، وأبلغه أن يرغب فى الحماية البريطانية[٥].

يبدو أن الشيخ مبارك كان يدرك أن المسألة ليست مركز أو مكتب للحجر الصحى فى بلاده، بل هى مسألة وجود موظفين عثمانيين فى الكويت، الأمر الذى يترتب عليه المساس بسيادة بلاده الداخلية، وهو ما كان يرفضه، ولذلك لجأ الى السلطات البريطانية يطلب الحماية، وهذا هو التطور الخطير الذى ترك بصماته على العلاقات العثمانية الكويتية.

---

(١) ومن أسباب هذه المناوشات أن آل الصباح فى الكويت كانت تستضيف عبد الرحمن بن سعود – منافس عبد العزيز بن الرشيد فى نجد – وكان عبد الرحمن بن سعود وابنه عبد العزيز يقيمون فى الكويت منذ ١٨٩٢م حتى أغسطس ١٩٠٠م، وكان هذا سببا كافيا لاثارة عداء ابن الرشيد لشيخ الكويت. انظر :
لوريمر : المصدر السابق، ص ١٥٣٨–١٥٣٩.

(٢) صلاح العقاد : المرجع السابق، ص ١٨٢.

(٣) لوريمر : المصدر السابق، جـ١، ص ٥٠١.

(٤) الرائد ويلسون.

(٥) Whigham, N.J. : the Persian Problem, (London, 1903), PP. 101-105
نقلا عن : جمال زكريا : المرجع السابق، ص ٢٦٢.

غير أن الحكومة البريطانية لم تظهر استجابة لطلب الشيخ مبارك ، فقد كانت لا تريد زيادة التوتر بينها وبين الدولة العثمانية فى الخليج [١] ، خاصة وأنها كانت تهمل أمر الكويت حتى ١٨٩٨م [٢] .

ويرجع السبب فى ذلك فيما يبدو أن بريطانيا كانت تجد البديل عن الكويت فى ميناء البصرة ، الذى كانت بريطانيا تعتبره أنسب ميناء لتفريغ البضائع ، لأنه من جهة نهاية خط الملاحة فى الخليج ، ومن جهة ثانية ، متصل بطريق القوافل الصحراوية التى تعبر الكويت . ولذلك ترددت حكومة الهند البريطانية حين تقدم الشيخ مبارك الصباح بطلب وضع بلاده تحت الحماية البريطانية [٣] .

وكان الشيخ مبارك قد يئس من الحصول على اعتراف السلطات العثمانية بالمحافظة على استقلاله الذاتى [٤] ، لدرجة أن الحكومة العثمانية طلبت من الشيخ مبارك فى ١٨٩٨م مغادرة الكويت الى الآستانة ، بحجة أنه عين عضوا فى مجلس شورى الدولة [٥] .

ولا شك أن الشيخ مبارك كان يدرك أن الغرض من هذا الطلب هو محاولة خلعه

---

(١) جمال زكريا : المرجع السابق ، ص ٢٦٢ .

(٢) ويرجع اهتمام بريطانيا بالكويت لأول مرة عام ١٧٧٩م عندما هاجمت فارس البصرة ، واضطرت الوكالات الأجنبية ومنها الوكالة البريطانية الى الانتقال منها الى الكويت . وحين هدأت الأمور عادت الوكالة البريطانية الى البصرة مرة أخرى ، ثم انتقلت منها ثانية الى الكويت ١٧٩٣م ، ثم برزت أهمية الكويت فى نظر بريطانيا بصفة جدية بعد تجريد حملة مدحت باشا على الأحساء ١٨٧١م . انظر :
سليم طه التكريتى : الصراع على الخليج العربى ، ص ٨١-٨٢ .

(٣) والواقع فان طلب الشيخ مبارك وضع بلاده تحت الحماية البريطانية كان يمثل نهاية الدور الدبلوماسى الذى حاول الاستمرار به ، وهو يشبه فكرة الحياد الودى فى السياسة الدولية ، لقد حاول شيخ الكويت أن يعتمد على صداقته مع بريطانيا والعثمانيين فى وقت واحد ، ولكن شدة المنافسة بين بريطانيا والعثمانيين لأجل اقرار مبدأ السيادة على الكويت ، وذلك لأن الكويت دخلت ضمن المشاريع الدولية الاقتصادية ، أجبرت الشيخ مبارك على الاختيار ، فاختار بريطانيا . انظر :
محمود على الداود : المرجع السابق ، ص ١١٩ .

(٤) نفس المرجع ، ص ١١٦ .

(٥) عبد العزيز الرشيد : المرجع السابق ، ص ١٤٠ ومابعدها .

من الكويت بهذه الحيلة وتحديد اقامته في الآستانة ، وبالتالي تزيل أكبر عقبة من أمامها للتدخل في شؤون الكويت الداخلية .

كما أن رفض حكومة الهند ـ وهي الجهة التي كانت ترسم السياسة البريطانية في الخليج آنذاك ـ فكرة الحماية البريطانية على الكويت ، يرجع الى أن السفير البريطاني في الآستانة السير " نيقولا أوكونور O'Conor " نصح حكومته الحذر في تقديم تلك الحماية، واعتمد في ذلك على مذكرتين رسميتين وضعتا في الوقت الذي كان فيه شيخ الكويت يبذل جهوده لتهدئة الموقف الذي نتج عن قتله لأخويه ، والثابت فيما جاء في هاتين المذكرتين أن الحكومة البريطانية ، كانت لا تزال تعترف بتبعية الكويت للدولة العثمانية .

فقد ذكر مستر " ستوريدس Stawrides " المستشار القانوني لسفارة الحكومة البريطانية في الآستانة ، في المذكرة الأولى رأيه في " وضع الكويت "، فذكر أنه على الرغم من استقلالها عن الدولة العثمانية ، الا أنها تبدو ولو من الوجهة الجغرافية كجزء من الدولة العثمانية ، هذا بالاضافة الى أن الأسرة الحاكمة فيها تملك أراضي واسعة في ولاية البصرة ، وخاصة في منطقة الفاو وما حولها[١] .

أما المذكرة الثانية ، فقد وضعها القنصل البريطاني في البصرة الكابتن " وايت Whyte " ، وذكر فيها أن قبول الشيخ مبارك للقب القائمقام يجعل من الصعب على الحكومة البريطانية الاعتراف به شيخا مستقلا عن الدولة العثمانية[٢] .

ومن جهة أخرى لم يتحمس اللورد " سولسبري Salisbury " وزير الخارجية البريطانية لاعلان الحماية البريطانية على الكويت لما يمكن أن يسببه ذلك من تعقيدات في السياسة الخارجية لبلاده ، سواء مع الدولة العثمانية ، أو مع القوى الأوروبية التي دخلت ميدان المنافسة في منطقة شمال الخليج العربي[٣] .

وعلى الرغم من الاعتراضات البريطانية السابق الاشارة اليها من وضع الحماية

---

(١) جمال زكريا : المرجع السابق ، ص ٢٦٢ .
(٢) نفس المرجع والمكان .
(٣) الكويت وجودا وحدودا ، ص ٦٤ .

البريطانية على الكويت ، الا أن الحكومة البريطانية تخلت عن سياستها الرافضة هذه ، نتيجة لاشتداد خطر التنافس الأوروبى فى الخليج عامة ، والكويت خاصة ٠

وقد تمثلت هذه المنافسة فى سعى البنوك الألمانية بجدية فى رسم المشاريع لمد سكة حديد بغداد ٠ فقد تقدمت الشركة الألمانية التى عهد اليها بناء خط سكة حديد بين قونية وبغداد ، باقتراح الى السلطان يتناول جعل الخط يمتد الى نقطة تقع على الخليج العربى ٠ وقد اشتمل الاقتراح حق بناء ميناء يطل على خليج كاظمة الى الناحية الغربية من ميناء الكويت ، وكان هذا بطبيعة الحال يتعارض مع السياسة البريطانية فى الخليج[1] ، ولذلك سعت الى احباط المشروع أو وقفه عند البصرة [2] ٠

وفى نفس الوقت راجت الشائعات عن وجود مشروع روسى لاقامة مستودع للفحم فى الكويت ، ودعم نفوذها فى هذه المناطق عن طريق مد خط حديدى بين البحر المتوسط والخليج [3] ٠

وهذا المشروع اذا نفذ سيؤدى الى خلق امتيازات اقليمية لروسيا فى الكويت ، وبالتالى يتعارض مع النفوذ البريطانى فى الخليج ٠

ويبدو أن المنافسات الأوروبية السابق الاشارة اليها هى التى جعلت بريطانيا تحرص على تلبية طلب الشيخ مبارك بوضع الكويت تحت الحماية البريطانية٠ وازاء تحقيق ذلك أكد " فيليب كرى Philip Curie " السفير البريطانى فى الآستانة فى ١٨٩٨م بأن الحكومة البريطانية لم يسبق لها أن اعترفت بالسيادة العثمانية على الكويت فى أى وقت من الأوقات [4] ، ولكنها تعتقد فى نفس الوقت بأنه من

---

(١) محمود على الداود : المرجع السابق ، ص ١٢٣ ٠
(٢) حافظ وهبة : المرجع السابق ، ص ٧٦ ٠
(٣) صلاح العقاد : المرجع السابق ، ص ١٩٤ ، لوريمر : المصدر السابق ، جـ٣ ، ص ١٥٣٢ ، لونكريك : المصدر السابق ، ص ٣٠٨ ٠
(٤) لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٥٢٨ ، محمود على الداود : المرجع السابق ، ص ١١٦ ٠

الصعب ، وربما من المستحيل انكار نفوذ عثمانى فيها ، كما أضاف أن شيخ الكويت على الرغم من اعترافه بسيادة الباب العالى ، انما هو حاكم مستقل فى الحقيقة ، ولا يخضع للسلطان الا خضوعا اسميا فقط [١] .

وفى غضون ذلك العام (١٨٩٨م) تولى اللورد " كرزون Curzon " منصب نائب الملك فى الهند ، ونظرا لاهتمامه الشخصى بمنطقة الخليج العربى ، منذ أن كان سفيرا لبلاده فى طهران ، نهج فى سياساته ازاء امارات الخليج نهجا يختلف عن نهج حكام الهند السابقين ، لذلك استقر رأى " كرزون" فى نهاية عام ١٨٩٨م على الدخول فى مفاوضات مع الشيخ مبارك " لوضع الكويت تحت الحماية البريطانية ، وذلك بعد أن وصلته برقية سرية من وزارة الخارجية تقول :

" بأنه اذا رأت الحكومة الهندية أن من السهولة تطبيق الحماية على الكويت ، وبدون ترتيبات عسكرية وبوليسية جديدة فى مياه الخليج العربى ، فان اللورد " سولسبرى Salisbury " سيوافق على مثل هذه الخطوة ، وسيكون مستعدا لأن يتبنى هذه الخطوة وساندتها دبلوماسيا ، فى حالة احتجاج الدولة العثمانية على هذا الاعلان " [٢] .

وتنفيذا لهذا الاعلان وصل الكولونيل " ميد Meade " المقيم البريطانى فى الخليج الى الكويت لاجراء المفاوضات السرية وتم الاتفاق بين الشيخ مبارك والكولونيل ميد وتم توقيع اتفاقا سريا فى ٢٣ يناير ١٨٩٩م، ولم يعرف الا بعد عدة سنوات من توقيعه ، وقد تضمن الآتى :

أ ـ يتعهد الشيخ مبارك عن نفسه وعن ورثته وخلفاءه ، بأن يستقبل فى بلاده وكلاء أو ممثلين لأى دولة أجنبية دون اذن سابق من الحكومة البريطانية .

ب ـ يتعهد الشيخ مبارك بألا يتنازل أو يبيع أو يؤجر أو يرهن جزءا من أراضيه

---

(١) لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٥٢٨.

(٢) Foreign Office to Viceroy, (Telegraphic), December 24, 1898. (F.O. 78/5113).

لحكومة أو لرعايا أية دولة أخرى بدون موافقة الحكومة البريطانية ٠

جـ ـ كما لا يسمح باحتلال أي جزء من أراضيه ، أو استخدامه لأي غرض آخر دون موافقة الحكومة البريطانية ، وينطبق هذا على جميع الأراضي التي تقع في حوزة الشيخ مبارك والتي قد تكون الآن قد آلت الى ملكية أحد رعايا دولة أجنبيه[١] ٠

وقد تعهدت بريطانيا مقابل ذلك بتقديم المساعدات المالية [٢] والعسكرية للكويت ، وتأييدها في مقاومة المحاولات العثمانية لاحتلال أراضيها ، وبذل مساعيها الحميدة لتسوية مايحدث في الكويت من خلافات داخلية ٠ ويذكر ذلك " اتشيسون Aitchison "[٣] فيقول : " وتعهدت الحكومة البريطانية ، مقابل ذلك بأنه ما دام الشيخ وورثته وخلفاؤهم يعملون طبقا لالتزاماتهم في الاتفاق ، فان الحكومة البريطانية تساعدهم ، وتبذل من أجلهم مساعيها الحميدة "[٤] ٠

وأهم ما يلاحظ على هذا الاتفاق ما يلي :

١ ـ نجد أن الكويت لم تتنازل عن حقوق التصرف في أراضيها ، واستقبال المبعوثين ، وانما أوردت قيدا على هذه الحقوق ، وهو أخذ الموافقة المسبقة من الحكومة البريطانية ٠

٢ ـ كما نلاحظ أن عقد الاتفاق تم لمواجهة ظروف موقتة هي الخوف من أن تضم الكويت الى الادارة العثمانية المباشرة[٥] ٠ هذا من جهة ، ومن جهة

---

(١) انظر النص الكامل لهذه الاتفاقية :
Aitchison : Op.Cit., Vol XI, P. 262.
وانظر أيضا : لوريمر : المصدر السابق ، جـ٣ ، ص ١٥٦٨ـ١٥٦٩ ٠

(٢) فقد دفعت خزينة دار الاعتماد البريطاني في بوشهر للشيخ مبارك مبلغ ١٥ ألف روبية ، وقد أعطيت صلاحيات الى حكومة الهند لاستعمال القوات البحرية في الخليج لأجل الدفاع عن الكويت عسكريا في حالة تعرضها لغزو خارجي ٠ انظر :
محمود على الداود : المرجع السابق ، ص ١٢٠ ٠

(٣) وكيل الوزارة للشؤون الخارجية في حكومة الهند آنذاك ٠

(٤) Aitchison : Op.Cit.,P.202

(٥) ظلت هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى الغيت في التاسع عشر من حزيران (يونيو) ١٩٦١م وعادت الكويت الى التمتع بسيادتها واستقلالها ٠

أخرى ، لمواجهة التنافس الأوروبي المتزايد في الخليج وبخاصة في الكويت ٠

٣ ـ كما أن توقيع هذا الاتفاق يدل في حد ذاته على أن الكويت كانت تؤلف حينذاك كيانا مستقلا قائما بذاته ، وأنها لم تكن جزءا من الولايات العثمانية [١] ٠

أما سرية الاتفاق فترجع الى أن مصلحة كل من الطرفين المتعاقدين (بريطانيا والكويت) جعلت الاتفاق طي الكتمان ٠ فبريطانية لا تريد أن تسوء علاقاتها بالدولة العثمانية بقدر الامكان ، أما الشيخ مبارك فكان حريصا على عدم المساس بممتلكاته وممتلكات أسرته العديدة من الأراضي والبساتين التي منحها العثمانيون لهم في البصرة والفاو ، ولهذا السبب أيضا بقيت سفن الكويت تحمل العلم العثماني رغم توقيع الاتفاق [٢] ٠

والواقع أن أهم ما كان يحرص عليه شيخ الكويت من عقده هذا الاتفاق ، هو المحافظة على نفوذه وبقاؤه في الحكم ، لادراكه أنه من الصعب عليه البقاء في الحكم دون حماية الحكومة البريطانية التي أصبحت في الواقع الدولة ذات النفوذ الملموس في منطقة الخليج ٠

المرحلة الثانية

ب ـ **محاولات الدولة العثمانية لاحتواء حاكم الكويت ١٨٩٩ـ١٩٠٨م**

رغم كل أسباب السرية التي اتخذها الطرفان البريطاني والكويتي للحفاظ على سرية اتفاق عام ١٨٩٩م ، الا أن السلطات العثمانية شعرت بحدوث شيء ما ٠

وربما ذلك يعزى الى تصرفات الشيخ مبارك ، الذي قام بتأسيس عوائد منتظمة في الكويت في مايو ١٨٩٩م ، أي بعد توقيع الاتفاق بحوالي ثلاثة شهور فقط، وبدأ يحصل ضريبة اضافية مقدارها ٥٪ على الواردات بما فيها القادمة من ميناء

---

(١) حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق ، ص ٥٠
(٢) صلاح العقاد : المرجع السابق ، ص ١٩٥ ٠

البصرة والموانىء العثمانية [١] وكانت فى السابق معفاة ٠

أما السبب الأهم فيعزى الى أن أخوة الشيخ مبارك كانوا يعارضون فكرة طلب الحماية البريطانية ، ويريدون بقاء العلاقات الكويتية مع السلطان ، وذلك خشيت ضياع أملاكهم فى البصرة من جهة ، ولعدم اقتناعهم بوجهة نظر مبارك الدبلوماسية التى اتجهت من الحياد الودى الى التحالف السياسى والتبعية من جهة أخرى ، ولذلك فقد رفض الشيخ حمود التوقيع على الاتفاقية عام ١٨٩٩م ، مع الشيخ مبارك [١] ، ولعله قام بافشاء سر توقيع الاتفاقية الى الجانب العثمانى ٠

وعلى كل حال ، ماسبق دفع دوائر قصر يلدز [٣] فى الآستانة الى اتخاذ مجموعة من الاجراءات المباشرة وغير المباشرة ، تستهدف خلق شكل من أشكال السيادة الفعلية على الكويت ، وذلك بمحاولة احتواء شيخ الكويت واثارة المتاعب ضده ، ومن الاجراءات المباشرة التى أثارتها الدولة العثمانية ، قيامها باعادة تعيين حمدى باشا واليا على البصرة للمرة الثانية [٤] ١٨٩٩م ، وكان قد سبق اقالته من الولاية وكان حمدى باشا معروفا بعدائه للشيخ مبارك ، وباحتضانه لقضية ابناء أخوة مبارك ضد ادعاءاته بملكية أراضى وبساتين الفاو وأراضى عائلة آل الصباح فى البصرة كما حاول حمدى باشا ادخال أمراء آل الصباح اللاجئين فى البصرة فى مشاريع سياسية تستهدف التخلص من الشيخ مبارك ، وبالتالى محاربة النفوذ البريطانى فى الكويت [٥] ٠

كما قامت السلطات العثمانية بتعيين مدير عثمانى لميناء الكويت وأرسلته الى الكويت ومعه خمسة جنود فى سبتمبر ١٨٩٩م ، الا أن الشيخ مبارك رفض استقبالهم وأرغمهم على العودة الى البصرة [٦] ٠

---

(١) لوريمر : المصدر السابق ، ج٣، ص ١٥٣٦-١٥٣٧ ، سيد نوفل : المرجع السابق ، ص١٦٧ ٠
(٢) محمود على الداود : المرجع السابق ، ص ١٢١ ٠
(٣) أى قصر السلطان العثمانى ومقر الحكم ، ومعنى قصر يلدز : السماء المرصعة بالنجوم ، ويلدز معناها فى اللغة التركية (نجمة) ٠
(٤) المرة الأولى فى ١٨٩٢-١٨٩٦ م٠
(٥) محمورعلى الداود : المرجع السابق ، ص ١٢١ ٠
(٦) لوريمر : المصدر السابق ، ج١ ، ص ٥٧٢ ، الكويت وجودا وحدودا ، ص ٦٧-٦٨ ٠ ويذكر سيد نوفل : المرجع السابق ، ص ١٦٧ : أن مدير الميناء ومعه الجنود الخمسة =

يضاف الى ذلك أن السلطات العثمانية ، حاولت اقامة دار العوائد ومكتبا للبرق فى الكويت ، وذلك لتصبح أدلة عيانية لسيادة الدولة العثمانية على الكويت[1] .

غير أن الحكومة البريطانية كان لها موقفا حازما تجاه هذه الاجراءات العثمانية ، وأرسلت الى سفيرها فى الآستانة السير " نيقولا أوكونور O'Conor " أن يحتج لدى الباب العالى عما سيؤدى اليه هذا الأمر ، من توتر فى العلاقات بينهما . وأمام هذا التهديد البريطانى تراجعت الحكومة العثمانية عن مخططها فى الكويت بصورة مباشرة .

وتذكر الدكتورة السعودية منيرة عبد الله العرينان : " أن الدولة العثمانية لم تستطع أن تلحق الكويت ولو على الورق بالبصرة أو أية ولاية أخرى ، والدليل على ذلك أن الدولة العثمانية بقيت تذكر الكويت والشيخ مبارك فى جميع مراسلاتها وسلناماتها بوصفة ــ أى الكويت ــ بأنه قضاء مستقل[2] .

وازاء فشل محاولات الدولة العثمانية التدخل فى شؤون الكويت بطريق مباشر ، لجأت الى محاولات أخرى بطريق غير مباشر منها محاولة استغلال المشروعات الألمانية ، ومحاولة تأليب القوى المحلية المناوأة للشيخ مبارك ومنها آل الرشيد وكذلك الشيخ يوسف بن عبد الله آل ابراهيم .

فبالنسبة لألمانيا ، قامت الدولة العثمانية بتأييد ومساندة البعثة الألمانية التى قامت بزيارة الى الكويت فى يناير ١٩٠٠م ، للبحث عن موقع مناسب لنهاية خط سكة حديد بغداد ، وكان برأس البعثة القنصل الألمانى بالآستانة " ستمريش Stemrich " ، غير أن الشيخ مبارك عامل هذه البعثة بجفاء شديد معتمدا على

= جاءوا الى ميناء الكويت " ليتمونوا من الميناء ، والباحث لا يميل الى هذا الرأى ، بل أن المدير العثمانى جاء " ليدير " الميناء .

(١) لوريمر : المصدر السابق ، ج٣ ، ص ١٥٤٢ .

(٢) منيرة عبد الله العرينان (الدكتور) : علاقات نجد بالقوى المحيطة (١٩٠٢ــ١٩١٤م) رسالة دكتوراه ، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، (مكة المكرمة ، ١٩٩٠م) ، نقلا عن مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٥ ، يوليو ١٩٩١م ، ص ٨٣٩ .

مساندة السلطات البريطانية ، ورفض قبول الهدايا التى قدموها اليه ، كما رفض أن يتفاوض مع البعثة فى الطلب الذى تقدمت به ، كما أوضح أيضا لأعضاء البعثة أنه هو وحده صاحب السيطرة على أرضه وليس السلطان العثمانى [(١)] .

كما انزعجت بريطانيا من نشاط البعثة الألمانية ، وتقدمت بانذار الباب العالى ، بعدم التدخل فى شؤون الكويت ، واضطر " أوكونور O'Conor " فى ٢٠ مارس ١٩٠٠م ، أن يبلغ كل من الدولة العثمانية والسفارة الألمانية فى الآستانة حقيقة العلاقات بين بريطانيا وشيخ الكويت ، وأن الاتفاقية التى وقعها شيخ الكويت ١٨٩٩م تمنعه من التنازل عن أراضيه لدول أخرى [(٢)] .

كما قامت الدولة العثمانية باثارة القلاقل أمام الشيخ مبارك عن طريق تأييدها ومساندتها للشيخ يوسف بن عبد الله آل ابراهيم — وكان معاد للشيخ مبارك — كما سبق أن ذكرت — فى محاولة غزوه للكويت ، الا أن هذه الحملة[(٣)] انكشف أمرها قبل أن تقوم بمهمتها .

ولم يكتف العثمانيون ، بالتلويح للشيخ مبارك بخصمه (يوسف آل ابراهيم) وانما حاولوا تأليب القوى المحلية الأخرى المناوأة للشيخ مبارك ، ألا وهى قوة آل الرشيد فى حائل ، وأعطاه والى البصرة العثمانى وعدا بحكم الكويت اذا ما نجح فى الاستيلاء عليها [(٤)] .

وفعلا اصطدم الطرفان فى مكان يسمى " الصريف " [(٥)] يقع عند منتصف الطريق بين حائل والكويت ، وقد هزم الشيخ مبارك هزيمة قاسية فى مارس ١٩٠١م وأراد الباب العالى انتهاز الفرصة للانتقام من الشيخ مبارك ، وسعت الدولة العثمانية

---

(١) لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٥٣٧—١٥٣٨ .
(٢) جمال زكريا : المرجع السابق ، ص ٢٧٤ .
(٣) كانت هذه الحملة بحرية مكونة من أربعة عشر سفينة ، مجهزة بشواطئ فارس .
(٤) الكويت وجودا وحدودا ، ص ٦٩ .
(٥) الصريف : تقع على بعد حوالى عشرين ميلا شمال شرق بريده فى القصيم . انظر : لوريمر : المصدر السابق ، ج٣ ، ص ١٥٤١ .

لجنى الثمار باقصاء مبارك عن حكم الكويت ، فأرسلت اليه نقيب الأشراف فى البصرة السيد رجب ، وذلك فى منتصف نوفمبر ١٩٠١م ، بعرض من الدولة العثمانية تخيره فيه بين القدوم الى الآستانة ليعيين عضوا فى مجلس شورى الدولة أو النفى الاختيارى لأى مكان فى الدولة تخصه فيه بمعاش دائم ، واما استخدام القوة ضده اذا ما رفض أن ينفذ أيا من الطلبين [١] ٠

وبطبيعة الحال ، رفض الشيخ مبارك الطلبين ، مما حدا بوالى البصرة أن يرسل فى أول ديسمبر من نفس العام ، البارجة الحربية العثمانية " زوحاف Zuhaf " وعليها قوة من الجيش الى الكويت ، وذلك لتقديم انذار للشيخ مبارك ، وتخيره بين قبول حامية عثمانية عسكرية فى الكويت على أن تكون تابعة لأوامره ، أو السفر للتقاعد بعيدا فى الآستانة أو ما جاورها [٢] ، وواضح أن العثمانيين يفضلون الاقتراح الأخير ٠

ورفض مبارك للمرة الثانية أن ينفذ أيا من الطلبين ، وتدخلت الحكومة البريطانية لمنع الجانب العثمانى من استثمار ماحدث فى الصريف ، فقد استدعى اللورد " لانسدون Lansdowne " السفير العثمانى فى لندن ، وأبلغه بأن الحكومة البريطانية لن تغير علاقاتها بالكويت ، وأنها ستساند الشيخ مبارك اذاما حدث تعدى عليه سواء بشكل مباشر من قبل الدولة العثمانية نفسها ، أو بشكل غير مباشر من خلال حليفها ابن الرشيد ، وأنها ستبادر الى تقديم دعمها الكامل الى شيخ الكويت [٣]

وازاء هذه التوترات توصل الطرفان (العثمانى والبريطانى) الى اتفاق موءقت فى ١٩٠١م على أساس احترام " الوضع الراهن فى الكويت " Status Quo [٤] ، أى المحافظة على استقلال الكويت فى ادارة شوءونها وعدم تدخل الدولة العثمانية فى ذلك ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، ألا تحتل بريطانيا أى جزء من أراضى الكويت ٠

---

(١) لوريمر : المصدر السابق ، ج٣ ، ص ١٥٤٤ ؛ الكويت وجودا وحدودا ، ص ٦٩-٧٠ ٠
(٢) لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٥٤٤-١٥٤٥ ٠
(٣) الكويت وجودا وحدودا ، ص ٦٩-٧٠ ٠
(٤) منيرة العرينان : المرجع السابق ، ص ٨٣٩ ٠

مما تقدم ، نجد أن محاولات الدولة العثمانية - سواء المباشرة أو غير المباشرة - التى اتبعتها بغرض فرض سيادتها على الكويت ، واحتواء حاكمها ، نجد أن هذه المحاولات جميعها قد صاحبها الفشل الذريع بسبب مساندة وتأييد السلطات البريطانية لحاكم الكويت .

وبالرغم من هذا الفشل ، الا أنه لم يثن محسن باشا والى البصرة الجديد - الذى جاء بعد حمدى باشا - عن الكف عن هذه المحاولات ، الا أنه اتبع سياسة جديدة ، اذ قام بزيارة ودية عاجلة الى الكويت ، وصرح أنه يقصد من تلك الزيارة مصالحة مبارك وابن الرشيد ، أو على الأقل تهدئة العلاقات بينهما ، وأثناء وجوده بالكويت حاول اقناع مبارك بالرضوخ لأوامر الباب العالى ، وقبول اقامة حامية عثمانية فى الكويت ، الا أن الشيخ مبارك رفض الطلب ، ورافق ضيفه ومرافقيه حتى الفاو فى طريق عودته الى البصرة . ومن هناك (الفاو) بعث الشيخ مبارك ببرقية الى السلطان يجدد فيها ولاءه[1] .

ولا شك أن تجديد الشيخ مبارك ولاءه للسلطان العثمانى ، لم يكن القصد منه التبعية ، والا لكان قبل وجود الحامية العسكرية فى الكويت ، وانما كان المقصود من تجديد الولاء التأكيد على الطابع الدينى للعلاقة بين الدولة العثمانية والكويت ، وهو تأثير معنوى .

ورغم وجود هذا التأثير المعنوى ، فلم يحدث أن طبقت فى الكويت النظم الادارية العثمانية أو غيرها من أنظمة الاصلاح التى أدخلت فى الدولة العثمانية .

وأما ما تذكره بعض الدراسات التاريخية[2] عن أن الشيخ مبارك كان مرتبطا بولائين ، أحدهما للدولة العثمانية ، والآخر لبريطانيا ، فهذا مخالف للحقيقة . فبريطانيا فى نظر الشيخ مبارك هى الدولة المرتبط معها باتفاقية عام ١٨٩٩م ،

---

(١) محمود على الداود : المرجع السابق ، ص ١٣٣ ، جمال زكريا : المرجع السابق ، ص ٢٧٩ .
(٢) محمود على الداود : المرجع السابق ، ص ٢٧٩ .

لحمايتـه من أطماع وتطلعات الدولـة العثمانيـة ، بينما الدولـة العثمانيـة فى نظـر الشيخ مبارك هى دولـة الخلافـة الاسلاميـة ذات التأثير المعنوى .

وبالرغم من ذلك ، فان الدولـة العثمانيـة لم تكف عن التطلع الى الكويـت ففى أوائل عام ١٩٠٢م لجـأت الحكومـة العثمانيـة الى ممارسـة .أساليب أخـرى — غير أساليب الالتفاف الأقليمى عن طريق القوى المحليـة المناوأة — بغرض مضايقـة الشيخ مبارك وارغامه على أن يتخلى عن جفائـه لهـم .

ففى أوائل ١٩٠٢م أخذت الدولـة العثمانيـة تمارس أساليب اقتصادية لمضايقته، ولما كانت ممتلكـاته فى البصرة تشكل موردا اقتصاديـا مهما له ، فانها هددت بانتـزاع أجزاء منهـا لصالح أبناء أخوتـه (١) . وبخاصـة أنها استطاعت فى مايو ١٩٠٢م القـاء القبض على وكيـل الشيخ مبارك (٢) فى البـصرة ، وانتزاع حجج أملاك الشيخ مبـارك الموجودة فى البصـرة (٣) ، وعلى الرغـم من استعادة هذه الحجج بواسطـة الدبلوماسية البريطانيـة ، الا أن الشيخ مبارك صمم على عرض قضيـة أملاكه فى البصـرة على السلطان مباشرة ، وطلب الأذن من الحكومـة البريطانيـة للسماح له بذلك ، وجاء الرد فـى تموز (يوليو) ١٩٠٢م " لا مانع لدى وزارة الخارجيـة البريطانيـة من الاتصال بالسلطـان مباشرة اذا ما رغب فى ذلك " (٤) .

والواقع أن طلب الشيخ مبارك الأذن من الحكومـة البريطانية يأتى فى اطار تنفيذه لبنود اتفاقيـة عام ١٨٩٩م ، كما يدل هذا الطلب على تأكيد استقلاليـة الكويـت عن الدولـة العثمانيـة .

---

(١) مصطفى عبد القادر النجار : المرجع السابق ، ص ٨٢-٨٣ .

(٢) وظل الشيخ عبد العزيز السالم البدر — وكيل الشيخ مبارك فى البصرة — مسجونا فى العـراق حتى أفرج عنه فى ١٩٠٥م بعد أن تدخلت السلطات البريطانيـة بتخفيف مـدة سجنه ، وسمح له بالسفر الى الكويت ، ثم سمح له بعد ذلك بالاقامـة تحت المراقبـة فـى العراق لمتابعـة املاكه بهـا ، ولم تكن ثمـة خشية هربة نظرا لوجود أملاكه بالعراق انظر : لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٥٦٠ .

(٣) نفس المصدر ، ص ١٥٤٩ ، ولمزيد من التفاصيل عن قضية ممتلكات الشيخ مبارك فى العراق انظر : نفس المصدر ، ص ١٥٥٦-١٥٥٨ .

(٤) مصطفى عبد القادر النجار : المرجع السابق ، ص ٨٣ .

ولقد أمر السلطان بتأليف لجنة [١] لحسم الخلاف حول ممتلكات آل الصباح في البصرة ، وكان قرار اللجنة يقضى بتجريد الشيخ مبارك من معظم ممتلكاته ، عدا ممتلكات الفاو ، حيث اعتبرتها اللجنة ملكية خاصة ومطلقة للشيخ مبارك ، على أن يدفع للطرف الآخر مبلغا نقديا قدره ٣/٤ ٢٩٦ر٧ ليرة عثمانية [٢] .

وبعد أن تمت هذه المسألة في ١٩٠٢م أرسل السفير البريطاني في الآستانة برقية الى وزير خارجيته " لانسدون Lansdowne " يخبره فيها بتسوية النزاع بين الشيخ مبارك وأبناء أخيه بخصوص أملاك أسرة آل الصباح في البصرة [٣] .

وقد اعتبر قرار التسوية وثيقة رسمية بعد أن اعتمدها والى البصرة ، ومجلس الولاية [٤] ، بالاضافة الى تصديق القنصل البريطاني عليها كطلب الشيخ مبارك [٥] .

الا أن الدولة العثمانية عادت في نفس العام (١٩٠٢م) لمحاولة التدخل العسكري في الكويت ، عن طريق القيام بانقلاب سريع ، حتى لا يترك لبريطانيا فرصة للتدخل ، وذلك بمساعدة حمود آل صباح أحد المنافسين للشيخ مبارك في حكم الكويت

---

(١) ضمت هذه اللجنة كلا من حاجي منصور ممثلا للشيخ مبارك ، وعبد الوهاب آل قرطاس ممثلا للطرف الآخر ، ومستر " كراو Crow " القنصل البريطاني في البصرة .
لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٥٥٧ .

(٢) وطريقة سداد هذا المبلغ يكون كما يلي : " بعد خمسة أو ست أيام من التسوية يدفع الشيخ مبارك مبلغ ٣/٤ ٢٩٦ر٢ ليرة عثمانية الى أبناء أخيه ، وكمبيالتان في ٢٧ يونيو ١٩٠٤ ، واحده منها بمبلغ ٢٠٠٠ ليرة عثمانية تستوجب الدفع خلال ٤٥ يوما ، والأخرى بمبلغ ٣٠٠٠ ليرة عثمانية تستوجب الدفع خلال ٩١ يوما من هذا التاريخ" .
Acting Consul Monahan to Sir N. O'Conor, Bussorah, July 15, 1904. (No. 35) Inclosure in No. 81, PP.58-59), (F.O. 406/18).

(٣) Sir O'conor to the Marquess of Lansdawne, Constantinople, August 9, 1904, (No. 635). No. 81, P. 58. (F.O. 406/18).

(٤) لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٥٥٦ـ١٥٥٨ .

(٥) Acting Consul Monahan to Sir N. O'Conor, July 15, 1904. (F.O. 406/18.

للقيام بحملة بحرية لمهاجمة الكويت ، ولكن السفينة البريطانية الحربية " لابوينج Lapwing " أسرعت بمهاجمة الحملة العثمانية الصغيرة وطاردتها[١] .

وبعد فشل محاولات الدولة العثمانية العديدة للاستيلاء على الكويت برمتها ، غيرت خططها الى محاولة اقتطاع أجزاء منها ، فعملت على تقليص نفوذ الشيخ مبارك من المناطق الشمالية للكويت ، فأرسلت فى ١٩٠٢م حاميتها العسكرية الى أم قصر وصفوان وجزيرة بوبيان ، كما احتلت مناطق مجاورة لرأس خور الصبية التى تقع على مقربة من الركن الشمالى الشرقى لميناء الكويت على اعتبار أن هذه الأراضى من المحتمل أن تمر بها سكة حديد بغداد[٢] ، كما أنشأ العثمانيين محطات للبريد فى بوبيان وأم قصر[٣] .

وكانت حجة الدولة العثمانية فى العمل الذى قامت به أن المناطق التى استولت عليها تدخل ضمن ولاية البصرة ، وهو ما رفضه الشيخ مبارك مؤكدا أن الأماكن التى استولت عليها القوات العثمانية استوطنها الكويتيون منذ وقت طويل ، وأن القبائل الخاضعة لسيطرته تعمل فى الصيد والغوص على اللؤلؤ فى تلك الجهات[٤] .

وكان الاحتلال العسكرى العثمانى للمناطق الشمالية من الكويت يعتبر الأول من نوعه ، فلم يحدث من قبل ، ولذلك ترتب عليه قضية جديدة تتعلق بموضوع الحدود بين الكويت والبصرة ، ومن هنا سيتخذ الصراع العثمانى الكويتى شكلا آخر ، فبعد أن كان ينصب على وضع شيخ الكويت والعمل على احتوائه ، أخذ يتحول شيئا فشيئا ، الى تحديد الوضعية الدولية للكويت .

وكان من الطبيعى أن تعترض حكومة الهند البريطانية على قيام الدولة العثمانية باحتلال بعض مناطق شمال الكويت ، فقد أخذت الحكومة البريطانية تسعى

---

(١) محمد أنيس : المرجع السابق ، ص ٢٣٧ .

(٢) لوريمر : المصدر السابق ، ص ١٥٤٧ ، ولمزيد من التفاصيل :راجع الفصل الخامس ، ص ٢٠١ــ٢٠٣ .

(٣) جمال زكريا : المرجع السابق ، ص ٢٨٣ .

(٣) الكويت وجودا وحدودا ، ص ٧١ .

لاجبار القوات العثمانية على الانسحاب من " أم قصر " ، كما أعلنت حكومة الهند معارضتها لأى محاولات عثمانية ، تسعى لاقامة قواعد عسكرية ، وأكدت معارضتها حيث قالت : " وأنه فى حالة عدم استجابة العثمانيين للانذار البريطانى بالانسحاب من الجزيرة (أم قصر) "[(١)] ، " فان بريطانيا ستعمل على مساندة شيخ الكويت ، فى اقامة قاعدة جديدة فى الجزيرة "[(٢)] .

وفى نفس الوقت : " رفعت حكومة الهند البريطانية ، شكوى أخرى الى الباب العالى ، بخصوص جزيرة (بوبيان) ، وأوضحت فيها عزم بريطانيا على القيام باجراءات فعالة لمساعدة الشيخ مبارك فى حالة عدم الاستجابة للشكوى "[(٣)] ، كما أن الحكومة البريطانية تؤكد على حقوق شيخ الكويت فى جزيرة بوبيان[(٤)] .

وبطبيعة الحال ، كانت بريطانيا بمساعيها هذه تنفذ نصوص اتفاقية عام ١٨٩٩ م ، فهى تساند شيخ الكويت فى المحافظة على أملاكه وحدود بلاده من التدخل العثمانى ، وفى نفس الوقت تحافظ على مصالحها ونفوذها فى المنطقة .

غير أن العثمانيين لم يستجيبوا لا للشكوى ولا للانذار البريطانيين ، وأخذوا يواصلون تشييد واقامة القواعد الحربية فى جزيرة (أم قصر) ، ولم يسحبوا قواتهم العسكرية من جزيرة (بوبيان) التى كانت بريطانيا تعتبر تبعيتها للشيخ مبارك أمرا لا يقبل الجدل[(٥)] .

وازاء هذا التعنت العثمانى ، واخلال العثمانيين ببنود اتفاقية "(المحافظة على الوضع الراهن فى الكويت)"، أخذت الحكومة البريطانية تسعى جاهدة ، هى الأخرى

---

(١) منيرة العرينان : المرجع السابق ، ص ٨٣٩ .

(٢) India Office to Foreign Office, July 21, 1905. (No. 20), P. 14. (F.O. 406/23).

(٣) منيرة العرينان : المرجع السابق ، ص ٨٣٩-٨٤٠ .

(٤) India Office to Foreign Office, July 21, 1905, (No.20) P. 14. (F.O. 406/23).

(٥) منيرة العرينان : المرجع السابق ، ص ٨٤٠ .

من جانبها لوقف هذه المحاولات العثمانية ضد شيخ الكويت حليفها [١] . فأعلن اللورد لانسدون وزير الخارجية البريطانية فى مجلس العموم البريطانى حول بداية ١٩٠٣م الحماية البريطانية لشيخ الكويت ، وهذا التصريح يعد فى الواقع أول اعلان رسمى بشأن الحماية البريطانية على الكويت [٣] .

وقد ترتب على هذا التصريح طرح قضيتين أساسيتين هما : قضية استمرار الكويت فى رفع العلم العثمانى ، وقضية حدود الكويت مع ولاية البصرة .

بالنسبة للقضية الأولى : كان الخلاف واضحا بين وجهة النظر البريطانية التى تحكم اعتبارات القانون الدولى ، وبين شيوخ الكويت الذين يحكمون الاعتبارات الدينية .

كانت وجهة النظر البريطانية ترى أن هناك تناقضا قانونيا واضحا بين سع القوات العثمانية من النزول فى الكويت ، وبين رفع شيخ الكويت للعلم العثمانى .

والمعروف أن بريطانيا عقب توقيع اتفاقية عام ١٨٩٩ م بين الكويت وبريطانيا ، هى التى اقترحت أن تستمر سفن الكويت فى رفع العلم العثمانى مع اضافة كلمة " كويت " فى وسطه [٣] .

ولا شك أن غرض بريطانيا من ذلك آنذاك هو المحافظة على سرية الاتفاقية حتى لا تثير المتاعب مع الدولة العثمانية ، الا أنه بعد الاعتداءات العثمانية على شمال الكويت ١٩٠٢م ، غيرت الحكومة البريطانية رأيها وأعلنت على لسان وزير خارجيتها اعترافها بتوقيع اتفاقية حماية مع الكويت .

---

(١) انظر : اقتراحات حكومة الهند البريطانية بشأن اخلاء العثمانيون لجزيرة بوبيان .
Government of India to Mr. Brodrick, March 16, 1905.
Lnclœsed in India Office to India Office, No. 113,
(F.O. 406/21).
Foreign Office to India Office, August, 1905, (No.45),
(F.O. 406/23).

(٢) جمال زكريا : المرجع السابق ، ص ٢٨٤ .
(٣) صلاح العقاد : المرجع السابق ، ص ١٩٧ .

وازاء ذلك الاجراء كانت وجهة النظر البريطانية ترى أن هناك تناقضا قانونيا واضحا فى حالة استمرار الكويت فى رفع العلم العثمانى مع اعتراف بريطانيا الرسمى باعلان الحماية ، ومن ثم طلبت الحكومة البريطانية من الشيخ مبارك استبدال العلم العثمانى بعلم آخر ، الا أنه اعترض على هذا الاجراء ، وكانت وجهة النظر التى قدمها أنه يرفع العلم العثمانى باعتباره مسلما وليس باعتباره من رعايا الدولة العثمانية ٠

وقد ظلت هذه القضية مطروحة دون حل حتى تم تسويتها فى اتفاقية يوليو ١٩١٣م[١] ، وهذا خارج عن نطاق دراستنا زمنيا ٠

أما القضية الثانية : قضية تعيين الحدود الفاصلة بين الكويت وولاية البصرة ، كانت القضية الأهم ٠

بعد فترة قصيرة من تسريح " لانسدون " أجرت الحكومة البريطانية ، أول محاولة لتعيين الحدود بين العراق العثمانى والكويت ، واتخذت الترتيبات اللازمة لاجراء عملية مسح واسعة على مستوى كبير ، بعد أن استقر الرأى على المحافظة على كيان الكويت بحدود معلومة ، وقام بعملية المسح هذه مجموعة من الضباط البريطانيين برئاسة "Gabriel " و " Gaskin " حيث جابوا منطقة الحدود بين البصرة والكويت فى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٠٤م ، ووصلوا فى عملهم حتى مواقع أم قصر وصفوان ، وقاموا بدراسة المناطق العشائرية ، كما حصلوا على معلومات دقيقة بشأن مايحيط بالكويت برا وبحرا ، وقد ساعدت البحرية البريطانية باستطلاع ساحل الكويت[٢] ٠

وقد حددت هذه اللجنة الحدود الكويتية مع العراق العثمانى بخط يسير من خور الصبية ليمر مباشرة جنوب أم قصر وصفوان متجها الى جبل سنام ، ومن هناك الى وادى الباطن[٣] ٠ أما بشأن الجزر فعلى الرغم من أن التى تخص الكويت

---

(١) الكويت وجودا وحدودا ، ص ٧٤ ٠

(٢) مصطفى عبد القادر النجار : المرجع السابق ، ص ٨٨ ٠

(٣) نفس المرجع والمكان ؛ الكويت وجودا وحدودا ، ص ٧٥ ٠

قد بت فيها جميعا باستثناء جزيرتي (بوبيان ووربا) حيث بقيتا موضع تساؤل وذلك أن العثمانيين اتخذوا مراكز لهم في الأولى ، بينما يطالب بها شيخ الكويت ، أما جزيرة وربا ، فانها ستتبع مليكتها ملكية جزيرة بوبيان [١] .

ولم يقبل شيخ الكويت بالنتيجة التي توصلت اليها لجنة تعيين الحدود ؛ فقد رأى أنه اذا قبل بما توصلت اليه اللجنة ، فانه يحرم بلاده من تلك المناطق التي سبق للعثمانيين اقتطاعها (أم قصر) و (صفوان) ، فضلا عن أن الاقتراح البريطاني لم يتضمن شيئا عن حدود الكويت البحرية ، التي كان يرى أنها تشتمل على جميع السواحل والجزر الممتدة من جزيرة فيلكا الى شط العرب .

وبعد ثلاث سنوات من عمليات مسح الحدود ، تشكلت لجنة فنية من حكومة الهند لتخطيط الحدود في ١٩٠٧م ، وأقرت اعتبار جزيرتي بوبيان ووربا تابعتين للكويت ، أما بقية المطالب الكويتية ، والتي كانت تتمثل في جميع الساحل من خليج فيلكا الى شط العرب ، فقد ظلت هذه المشكلة معلقة بدون حل حتى اتفاقية عام ١٩١٣م [٢] .

وبينما كان الموقف يتأزم بين الدولة العثمانية وبريطانيا حول الكويت ، استمرت العلاقات البريطانية مع الكويت في طريقها الى التحسن .

ففي نوفمبر ١٩٠٣م قام اللورد " كرزون " نائب الملك في الهند بزيارة الكويت [٣] ، وقد استمرت زيارته لها يومي ٢٨ و ٢٩ نوفمبر ، وقد دلت هذه الزيارة

---

(١) مصطفى عبد القادر النجار : المرجع السابق ، ص ٨٨ .

(٢) جمال زكريا : المرجع السابق ، ص ٢٨٤ .

(٣) والواقع أن زيارة اللورد كرزون للكويت ، كانت ضمن زيارة له في الخليج ، زار خلالها (مسقط ــ الشارقة ــ بندر عباس ــ قشم وباسيدو ــ لنجة ــ البحرين ــ الكويت ــ بوشهر) ، وكان الهدف من وراء هذه الزيارة تفقد المؤسسات الهندية في هذه المناطق ، وفي نفس الوقت زيارة المشايخ العرب الذين تربطهم ببريطانيا معاهدات ، بالاضافة الى متابعة نفوذ بريطانيا السياسي والتجاري المتزايد في مياه الخليج ، وانتهت الزيارة في ٧ ديسمبر ١٩٠٣ .

لوريمر : المصدر السابق ، جـ٧ ، هامش ص ٣٨٧٧ .

فى الواقع عن دعم النفوذ البريطانى فى الكويت ، كما أقرت علاقة الشيخ مبارك الودية بالحكومة البريطانية .[١]

وفى تلك الزيارة منح " كرزون " للشيخ مبارك لقب (سير Sir) ، كما قلده وسام نجمة الهند[٢] ، الذى كان مبعث فخره باعتبار أنه قد أصبح ضابطا فى الامبراطورية البريطانية[٣] .

وأثناء الزيارة صارح الشيخ مبارك اللورد " كرزون " بأنه " قطع كل ارتباط له مع الدولة العثمانية ، وأنه يرفض كل علاقة مع أية دولة أخرى غير بريطانيا "[٤]

وقد جاءت الزيارة التى قام بها كرزون للكويت فى اللحظة المناسبة كدليل على قوة بريطانيا ونفوذها بعد وقت قصير من التغلب على حدة المنافسة الأجنبية فى الخليج ، كما تعتبر هذه الزيارة دليلا على أن الكويت أصبحت منطقة نفوذ بريطانية بصورة علانية ، كما أن هذه الزيارة تعتبر حدثا هاما ، ويعد الأول من نوعه فى تاريخ الخليج العربى .

ومن النتائج السياسية الأخرى لتلك الزيارة ، أنها أطلقت الرعب فى العراق ، وأيقظت مشاعر الكراهية ضد بريطانيا فى الأوساط الرسمية العثمانية[٥] .

وفى العام التالى لتلك الزيارة ، أنشأت حكومة الهند (وكالة سياسية) لها فى الكويت ، وعينت الكابتن " نوكس Knox " وكيلا سياسيا دائما لها ، بدرجة قنصل[٦] . وكان أول وكيل سياسى بريطانى فى الكويت[٧] (أغسطس ١٩٠٤م) .

---

(١) جمال زكريا : المرجع السابق ، ص ٢٨٥ .
(٢) بينما يذكر محمود على الداود : المرجع السابق ، ص ١٤٧ أن كرزون منح الشيخ مبارك سيفا موصعا بالأحجار الكريمة .
(٣) جمال زكريا : المرجع السابق ، ص ٢٨٥ .
(٤) انظر : تقرير اللورد كرزون الى وزارة الخارجية البريطانية .
لوريمر : المصدر السابق ، جـ٧ ، ص ٣٨٧٧ .
(٥) نفس المصدر ، ص ٣٩٠٤ .
(٦) جمال زكريا : المرجع السابق ، ص ٢٨٥ .
(٧) سيد نوفل : المرجع السابق ، ص ١٨٠ .

ولا شك أن تصرفات حكومة الهند ازاء تعيين وكيل سياسى لها فى الكويت كانت تقوم على أساس أن الكويت " كيانا متميزا "[١] . ويبدو أنها كانت تقصد من وراء هذا التعيين التلويح للدولة العثمانية باعلان أن الكويت محمية بريطانية .

وكان من الطبيعى أن تعترض الحكومة العثمانية على تعيين (الوكيل السياسى) فى الكويت ، على اعتبار أن الكويت (قضاء مستقل) ، لا يخضع لأى نفوذ[٢] كما وصفت ذلك التعيين بأنه خرق صريح لاتفاقية (الوضع القائم Status Quo السابق الاشارة اليها[٣] .

على أننا يمكننا أن نقرر أن كلا من الحكومتين البريطانية والعثمانية لم يحترما ماسبق أن أكداه من تصريح مشترك بشأن اتفاقية الوضع القائم ، فقد سبق أن خرقتها الدولة العثمانية باحتلالها المناطق الشمالية للكويت ، والآن خرقتها حكومة الهند البريطانية بتعيينها وكيل سياسى بريطانى فى الكويت ، وبالرغم من ذلك فتدعى كل منهما بتمسكها بالاتفاقية رغم أنها لم تحترم من جانب الطرفين .

وقد انتهزت بريطانيا فرصة احتجاج الدولة العثمانية على تعيين الوكيل السياسى وأخذت تساوم الباب العالى على سحب القوات العثمانية من جزيرة بوبيان ، فى نظير سحب الوكيل السياسى البريطانى من الكويت[٤] .

وأمام احتجاج الدولة العثمانية على تعيين الوكيل السياسى ، وادعائها بالتزامها بالوضع الراهن ، اضطرت الحكومة البريطانية الى سحب وكيلها السياسى من الكويت مؤقتا ، ولكنها سرعان ما أعادته الى الوكالة من جديد مرة أخرى ١٩٠٥م[٥] .

---

(١) India Office to Foreign Office, July 21, 1905, (F.O. 406/23).

(٢) منيرة العرينان : المرجع السابق ، ص ٨٤٠ .

(٣) محمود على الداود : المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

(٤) Sir, N. O'Conor to the Merquess of Lansdowne, April 24, 1905, (F.O. 406/21).

(٥) محمود على الداود : المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

ولم تكتف الحكومة البريطانية بذلك ، بل أنها أقامت مكتبا للبريد فى الكويت فى ٢٨ فبراير ١٩٠٤م ، الا أن ذلك كان بناء على طلب الشيخ مبارك نفسه (١) . ويبدو أن طلب الشيخ مبارك لاقامة مكتب بريد فى الكويت بهدف تحسين الخدمة البريدية فى الكويت التى كانت تنقل عن طريق البر لكى تنقل عن طريق البحر .

وقد استجابت الحكومة البريطانية لطلب الشيخ مبارك لاقامة مكتب البريد ، الا أنها اشترطت عليه ، ألا يسمح لأى دولة أخرى غير بريطانيا أن تنشئ مكاتب للبريد فى الكويت (٢) .

كما طلب الشيخ مبارك أيضا من الحكومة البريطانية تعيين مساعدة طبية تتولى الاشراف على الترتيبات البريدية ، بالاضافة الى عملها فى الأعمال الطبية ، التى تحتاجها الكويت (٣) ، وقد وافقت الحكومة البريطانية على هذا الطلب أيضا بشرط عدم السماح بانشاء مكاتب بريد أخرى (٤) .

ولا شك أن استجابة الحكومة البريطانية لطلبات الشيخ مبارك ، كانت دليلا على تحسن العلاقات بينهما ، وأنها كانت فى اطار تنفيذ اتفاقية عام ١٨٩٩م ، بغرض احباط أية محاولة للدولة العثمانية لكى لا تنفذ منها الى الكويت .

---

(١) India Office to Foreign Office, January 29, 1904, (F.O. 406/18), No. 6. P. 5

(٢) سيد نوفل : المرجع السابق ، ص ١٨١-٢٣٥ .
وكان الشيخ مبارك قد طلب اقامة مكتب البريد هذا فى الكويت ، منذ يناير ١٩٠٢م ، الا أنها لم توافق على ذلك خشية توتر العلاقات مع الدولة العثمانية ، الا أن الحكومة البريطانية فى ١٩٠٤م قد استجابت لطلب الشيخ مبارك ، خاصة بعد تغير الظروف آنذاك واعترافها بالحماية البريطانية على الكويت رسميا ، وقد جاءت الموافقة الأخيرة عقب زيارة كرزون للكويت .

(٣) Government of India to Mr. Brodrick, January 16, 1904, Inclosure in No. 6, (F.O. 406/18)

(٤) Mr. Brodrick to Government of India, February 19, 1904, Inclosure in No. 21. P. 13. (F.O. 406/18).

وازاء ذلك أعلنت بريطانيا رأيها صراحة ، فى أنها تؤيد الشيخ مبارك فى أحقية جزيرة بوبيان ، وأرسلت على الفور بالسفينة الحربية (سفنكس) ، فى زيارة للمنطقة المتنازع عليها وهى (جزيرة بوبيان – وربا – أم قصر – جزيرة الصوف) ، للاستطلاع والتثبت من أمر الاخلاء العثمانى لجزيرة بوبيان (١) .

وبطبيعة الحال ، كان وقوف بريطانيا الى جانب شيخ الكويت ، نابعة من خشية الحكومة البريطانية ، من امتداد نفوذ أى دولة أخرى الى الكويت ، وبخاصة الدولة العثمانية ، حيث أن حكومة الهند البريطانية كان " لديها حساسية شديدة لاحتكار نفوذها فى الكويت بالذات " (٢) .

وعلى الرغم مما ظهر من تحسن علاقات الشيخ مبارك الواضحة ببريطانيا ، الا أنه ظل يحرص على علاقاته الودية بالدولة العثمانية ، وذلك هو الخيط الرفيع الذى ظل يتمسك به مبارك فى علاقاته الخارجية حرصا منه على ألا يقع فريسة لأى من القوتين ، ولذلك ظل يلعب على التناقضات بين الدولتين بغرض الحفاظ على استقلال بلاده . ولعل هذا الدهاء السياسى والدبلوماسية المرنة لشيخ الكويت ، هى التى حافظت على وضع الكويت المتميز ككيان مستقل .

ولما كان الشيخ مبارك يحسب لكل شىء حسابه ، فانه كان ينتهز الفرص لاعلان ولائه الظاهرى للدولة العثمانية ، فتبرع فى كثير من المناسبات للدولة العثمانية بالمال .

ففى عام ١٩٠٤م تبرع الشيخ مبارك بالمال للسلطات العثمانية فى البصرة (٣) عندما شرعت فى بناء دار للقوة البحرية على شط العرب (٤) .وفى أغسطس من العام التالى ساهم الشيخ مبارك بمبلغ (٦٢٥ ليرة عثمانية) ستمائة وخمسة وعشرون ليرة ، مساهمة منه فى بناء ثكنات عسكرية عثمانية جديدة فى البصرة أيضا (٥) . وفى

---

(١) منيرة العرينان : المرجع السابق ، ص ٨٤ .
(٢) نفس المرجع والمكان .
(٣) كان والى البصرة آنذاك ، الوالى مخلص باشا (١٩٠٤–١٩٠٦م) .
(٤) مصطفى عبد القادر النجار : المرجع السابق ، ص ٨٧ .
(٥) لوريمر : المصدر السابق ، ج٣ ، ص ١٥٥٩ .

أغسطس ١٩٠٦م تبرع الشيخ مبارك بمبلغ (٥٠٠ ليرة عثمانية) خمسمائة ليرة ، مساهمة منه لبناء خط سكة حديد الحجاز ، لكن هذا المبلغ لم يكن أول تبرع من جانبه للمشروع اذ سبق أن تبرع بمبلغ مماثل في يناير ١٩٠٤م[1] . وبالاضافة الى ذلك ، فان الشيخ مبارك كان يأمر باطعام ومساعدة الجنود العثمانيين الهاربين من نجد أثناء تدفقهم على الكويت في ١٩٠٥م و ١٩٠٦م ، في طريقهم الى البصرة[2] .

ولعل الخدمات التى أداها الشيخ مبارك للدولة العثمانية ، هى التى جعلت الدولة تقدر هذه الخدمات ، فمنحته الوسام المجيدى من الدرجة الأولى ، ووصل وفد عثماني يحمل هذا الوسام برئاسة مفتى البصرة[3] . ولا شك أن هذه الخدمات كانت تتم فى اطار الصلات الروحية التى كانت تربط الكويت بدولة الخلافة الاسلامية .

غير أن هذه المهادنة الطارئة بين الكويت والدولة العثمانية ، كانت قصيرة الأمد ، اذ كانت الدولة ، العثمانية بطبيعة الحال تشك كثيرا فى حقيقة هذه النوايا ، اذ كان الشيخ مبارك فى مراسلاته الخاصة بالدولة العثمانية ، كان يستخدم لقب " حاكم الكويت و شيخ قبائلها " ، بدلا من لقب " قائمقام الكويت "[5] الذى منحته له الدولة العثمانية .

وازاء ذلك كانت الدولة العثمانية تعامله بحذر شديد ، بل انها كانت فى كثير من الأحيان لا تتردد فى التضييق عليه .

ففى عام ١٩٠٦م اشترى الشيخ مبارك من سعدون باشا شيخ المنتفق ملكه الذى يوجد فى " أم الغرب " بمبلغ (٨٠٠٠ ليرة) ثمانية آلاف ليرة عثمانية ،

---

(١) لوريمر : المصدر السابق ، ج٣ ، ص ١٥٥٩.
(٢) نفس المصدر ، ص ١٥٦٠.
(٣) نفس المصدر ، ص ١٥٥٩.
(٤) جمال زكريا : المرجع السابق ، ص ٢٩٠.
(٥) Acting Consul Monahan to Mr. Townley. Bussorah, February 24, 1905, (F.O. 406/21).

الا أن السلطات العثمانية فى البصرة [١] رفضت تسجيل هذه الأراضى باسمه فى الطابو ، بحجة أنه ليس بعثمانى وليس بيده " الوثائق العثمانية " التى تشهد بصحة تبعيته للدولة العثمانية ، وهذا ما يمنعها القبول بملكيته على هذه الأراضى ، وهى لا تزال تعتبره أجنبيا ما لم يسارع الى تقييد نفسه وأسرته فى " سجل النفوس" ولكن الشيخ مبارك رفض العمل بذلك الاجراء الأخير [٢] .

وازاء هذا الرفض قامت السلطات العثمانية فى البصرة بالتعدى على أراضيه وبساتينه ، واختلقت له الحوادث المفتعلة وقامت فى منتصف عام ١٩٠٧م ، بهدم الجسر الذى يفصل بين أرض الشيخ مبارك فى الفاو وبين القلعة العثمانية ، فى محاولة للتعجيل والضغط عليه ليقوم بتسجيل أملاكه لدى المحاكم العثمانية [٣] .

بطبيعة الحال ، كانت هذه الحادثة دافعا كافيا لاثارة مخاوف الشيخ مبارك ، خوفا من ضياع أملاكه فى البصرة ، فبعث شكوى لدى السلطات البريطانية فى الهند يشكو فيها من تدخل السلطات العثمانية فى البصرة فى شوءون ممتلكاته – وبمقتضى اتفاقية عام ١٨٩٩م – سعت بريطانيا لمساندة الشيخ مبارك فى المحافظة على حقوقه وممتلكاته ، فطلب السفير البريطانى فى الآستانة ضرورة تعيين لجنة هندسية للتحكيم واصلاح الجسر ، ونجحت المساعى البريطانية ، وقامت السلطات الحربية العثمانية بالبصرة باصلاح الجسر واعادته الى ما كان عليه [٤] .

وازاء هذه الحادثة المفتعلة قام الشيخ مبارك فى ٢٧ ديسمبر ١٩٠٨م ، بتقديم طلب لدى السلطات العثمانية فى البصرة لتسجيل أملاكه الزراعية فى منطقة الفاو وما جاورها ، لكن لم يوافق والى البصرة العثمانى – للمرة الثانية – على التسجيل ، الا بعد الحصول على الجنسية العثمانية ، وتقديم الأوراق الرسمية الدالة على ذلك ، وظل الجدل محتدما بين الشيخ مبارك وبين كل من يأتى البصرة من الولاة [٥]

---

(١) والى البصرة آنذاك الوالى عبد الرحمن حسن بك (١٩٠٦–١٩٠٧) .
(٢) جمال زكريا : المرجع السابق ، ص ٢٨٩ .
(٣) منيرة العرينان : المرجع السابق ، ص ٨٤٠ .
(٤) نفس المرجع ، ص ٨٤٠–٨٤١ .
(٥) نفس المرجع ، ص ٨٤١ .

في نفس الوقت ، كانت بريطانيا ، تخشى من أن يضطر الشيخ مبارك في محاولة للحفاظ على ممتلكاته في الفاو أن يلجأ الى تسجيلها لدى المحاكم العثمانية بأسماء أولاده ، وبذلك يحصلون على الجنسية العثمانية ، وهو ما حاوله والي البصرة فعلا [١] .

وبطبيعة الحال ، كان هذا العمل اذا ما نفذه الشيخ مبارك ، فانه سيكون ضد رغبة بريطانيا ، لأنه في حالة وفاة الشيخ مبارك ، سوف يكون من الجائز قانونا للدولة العثمانية أن تطالب بالكويت لأنها أصبحت تابعة لهم بحكم حصول ورثة الشيخ مبارك الشرعيين على الجنسية العثمانية .

ومن أجل عدم حدوث هذا الأمر ، وقعت بريطانيا اتفاقا سريا آخر مع الشيخ مبارك ، وقع في ١٥ أكتوبر ١٩٠٧م ، يؤكد ما سبق أن تعهد به للحكومة البريطانية بموجب اتفاقية سنة ١٨٩٩ م بألا يتنازل عن أي جزء من ممتلكاته لحكومة أجنبية دون موافقة بريطانيا . وفي نفس الوقت تنازل الشيخ مبارك للحكومة البريطانية عن مساحة كبيرة من الأرض تقع على بعد ميلين من غرب ميناء الشويخ ، وهي نفس المنطقة التي سبق أن رغبت ألمانيا في شرائها من الدولة العثمانية في ١٩٠٠م وكان مبارك قد رفض الطلب في حينه ، بينما وافق على طلب بريطانيا في ١٩٠٧م.

وقد اتفقت بريطانيا مع الشيخ مبارك على أن تدفع له شهريا مبلغ (١٠,٠٠٠ روبية) عشرة آلاف روبية بمثابة ايجار لهذه المنطقة [٣] ، وأعفيت تلك المنطقة الساحلية من الضرائب [٤] .

ويبدو أن دوافع بريطانيا من وراء ذلك أن ضمنت توارث أسرة آل الصباح لحكم الكويت ، وفي نفس الوقت حماية كاظمة ، اذا ما فكر العثمانيون والألمان في

---

(١) منيرة العرينان : المرجع السابق ، ص ٨٤١.
(٢) مصطفى عبد القادر النجار : المرجع السابق ، ص ٨٩.
(٣) من المعروف أن بريطانيا لم تنسحب من هذه المنطقة الا في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وبعد زوال الأخطار التي كانت تتهددها .
(٤) جمال زكريا : المرجع السابق ، ص ٢٨٦.

ايصال خط سكة الحديد اليها بدون موافقة مبارك ٠

وقد ازدادت علاقة الدولة العثمانية بالكويت توترا ، أثر تسليم الاتحاديين للحكم فى ١٩٠٨م ، ذلك أنهم بذلوا محاولات جديدة لاخضاء الكويت الى الحكم العثمانى المباشر (١) ٠ وذلك بارسال الحملات الحربية اليها ، عن طريق سعدون باشا شيخ قبائل المنتفق (٢) ٠

وعليه اتصفت علاقة الشيخ مبارك بولاة البصرة من الاتحاديين بتوتر واضح ٠

* * *

نستخلص مما سبق ، أن العلاقات العثمانية الكويتية ، خلال فترة الدراسة انها كانت فى اطار الطابع الدينى فحسب باعتبار الدولة العثمانية دولة الخلافة الاسلامية ، وأن هذه العلاقة لا تمس مصالح شيوخ الكويت ولا استقلالهم من قريب ولا من بعيد ، ولا ترتب لولاة الدولة العثمانية فى البصرة وبغداد أية حقوق سياسية تجاههم ٠

وأنه اذا كان باشا البصرة العثمانى هو الذى يقوم أحيانا بالاتصالات مع شيوخ الكويت أو تنفيذ سياسات الدولة العثمانية التى يمثلها تجاهها ، فان ذلك لم يكن ليتم لحساب ولاية البصرة التى كان يحكمها ، وانما كان يتم تنفيذا لسياسات الباب العالى التى تتخذ فى الآستانة ٠

فالفرمانات التى تصدر تكون ممهورة بالخاتم السلطانى، والرغبة فى الحصول على جزء من الكويت لسكة حديد بغداد ـ برلين مرتبطة أيضا بسياسات الدولة وليس سياسات ولاتها فى العراق ، بمعنى آخر أن لا ولاية البصرة ولا أية ولاية عراقية أخرى كانت تملك أى شكل من أشكال التبعية على الجانب الكويتى ، حتى لو كانت هذه التبعية الاسمية ذات الطابع الدينى التى كانت تربط هذا الجانب بدولة الخلافة العثمانية ٠

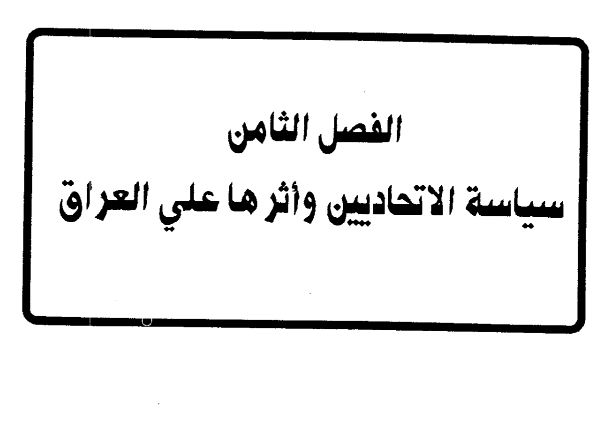
---

(١) مصطفى عبد القادر النجار : المرجع السابق ، ص ٩٠٠

(٢) منيرة العرينان : المرجع السابق ، ص ٨٤١٠

كما يتضح مما سبق أنه لم يحدث فى تاريخ الكويت أن حكمتها الدولة العثمانية أو احتلتها بجنودها ، وقد حاولت مرة احتلالها وأخفقت محاولتها ، ولكن كانت هناك نوع من " التبعية الأسمية Suzerainty) باعتبارها دولة الخلافة كما سبق أن ذكرت ، ولم يكن هناك على الاطلاق (تبعية فعلية Sovereignty) ، بالرغم من محاولات الدولة العثمانية العديدة التى سبق أن ذكرتها لاحتواء الكويت والسيطرة على حاكمها ، الذى كان يتميز بالدهاء السياسى اذ كان يتظاهر بحسن النية والاخلاص للدولة العثمانية ، بينما هو يحرص على الاحتفاظ بالاستقلال الذاتى ، ولذلك عمل على توثيق علاقاته ببريطانيا لتحميه من التدخل العثمانى .

* * * * *



الفصل الثامن

سياسة الاتحاديين وأثرها علي العراق

الفصل الثامن

سياسة الاتحاديين وأثرها على العراق

ان جمعية الاتحاد والترقى التى نجحت فى انقلابها يوم ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٠٨م واعادة العمل بالدستور[١] وفرضته على السلطان عبد الحميد الثانى ، كان ثمرة عدة قرون من النشاط .

فقد كان يمثل عودة الدستور أحد هدفين رئيسيين سعت تلك الجمعية وغيرها من التنظيمات والأحزاب السرية الى تحقيقهما ، أما الهدف الثانى فكان يتمثل فى تنحية السلطان عبد الحميد عن الحكم ، وتنصيب أحد أفراد العائلة العثمانية الحاكمة فى مكانه ، الا أن هذا الهدف لم يتحقق وقت حدوث الانقلاب ، انما تأخر مايقرب من عام[٢] .

ويبدو أن هذا التأخير يرجع لنجاح السلطان عبد الحميد فى امتصاص حماس جماعة الاتحاد والترقى ، عندما قبل دون تردد اعادة الدستور فى اليوم التالى للانقلاب مباشرة ، ولم يكن ذلك فحسب ، وانما أعلن عن استعداده لبرأس جمعية الاتحاد والترقى — ولكنه قنع بقبول العضوية العادية ، عندما أوضحت له اللجنة المركزية للجمعية بأن الأعضاء كلهم متساون — وأكثر من ذلك أنه خرج عن طريقه الاعتيادى ليثبت أنه أشد الأعضاء اخلاصا للجمعية فشكر رجال تركيا الفتاة لأنهم فتحوا عينيه على الأمر الذى أخفاه عنه مستشاروه ، ولم يكتف السلطان عبد الحميد بذلك فحسب ، بل أنه زين سترته السوداء بالوردة الحربية شعار جمعية الاتحاد والترقى ، كما تبرع بنصف مليون جنيه من أمواله الخاصة لصندوق الجمعية ، وتبرع بأحد قصوره ليكون مقر للبرلمان القادم ، وأمر بمائتى جواد من أفضل ما حوته اصطبلات يلدز لضباط الخيالة[٣] .

---

(١) كان الدستور قد صدر فى المرة الأولى عام ١٨٧٦م ، وأعلن السلطان عبد الحميد الثانى العمل به فى ١٨٧٧م ، ثم ألغاه فى السنة التالية ، وظل معطلا منذ ذلك الحين حتى عودته مرة ثانية على أيدى الاتحاديين فى ١٩٠٨م.

(٢) وقد تسنى للاتحاديين تحقيق هذا الهدف ، بعد أن أخمدوا الانقلاب المضاد الذى قاده أعوان السلطان عبدالحميد الثانى فى نيسان (ابريل) ١٩٠٩م ، وتم على أثره عزل السلطان عبد الحميد وتنصيب محمد رشاد الخامس (١٩٠٩—١٩١٨م) بدلا منه .

(٣) وتلن : المرجع السابق ، ص ١٨٨-١٨٩.

وبهـذه الأعمال نجح السلطـان عبد الحميد في تحويل حماس حركـة الاتحاديين عن مجراها الأصلي وهو تنحيـة السلطان ، فتحولت عنه الى الوزراء والباشـوات ، فقبضـت جميعـة الاتحاد والترقي على مقاليد السلطـة ، فأبعدت الوزراء وأحلت آخرين بدلا منهم ، وقمعـت كل معارضـة بقسوة ، وهذه التصرفات من جانب السلطـان عبد الحميد تكشف عن مواهبـه كسياسي ناجح ٠

ولم تكن الآراء والاتجاهات السياسيـة لجمعيـة الاتحاد والترقي محـددة وواضحـة قبل وصولهـا الى السلطـة في ١٩٠٨م ، فقد كانت الجمعيـة تعبر عن سياستها من خلال منظور سياسي شامل ، وهو رغبتهـا ومطالبهـا بالاصلاحات لولايات الدولـة العثمانيـة كافـة ، بما يضمن تقدم ورقي شعوبهـا على مختلف قومياتهم وأديانهـم فـي اطار المحافظـة على نظام المركزيـة في ادارة الدولـة [١] ٠

* * *

أولا : نبـذة عـن نشـأة جمعيـة الاتحـاد والترقـي

وتجـدر الاشارة قبل التحدث عن سياسـة جمعيـة الاتحاد والترقي ، أن نتتبع نشأة هذه الجمعيـة لنتعرف على الأفكار التي تأثرت بهـا ، وما تهدف اليـه ٠

وهذه الجمعيـة نشأت عن جمعيـات سريـة مختلفـة ومحاولات عديدة ، قام بها أشخاص وجماعـات كثيرة ، ويمكن ارجاع بدايـة هذه المحاولات الى النصـف الثاني من القرن التاسع عشر ، وبخاصـة في زمـن السلطان عبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦م) ، الذي كان مستبدا ، فعطل حركـة التنظيمات التي قام بهـا سلفـه عبد المجيد [٢] ٠

فقد ظهرت جماعـة" تركيـا الفتـاة " وتشكلـت في عام ١٨٦٠م ، كجماعـة سريـة تعمل في الخفـاء [٣] ، واتخذت لهـا مقرا في لندن وباريس [٤] ، أمـا ادخال

---

(١) رامزور : المرجع السابق ، ص ٥٦، ٠٥٩

(٢) نفس المرجع ، ص ٠٣٩

(٣) مذكرات السلطان عبد الحميد ، ص ٠٤

(٤) محمد أنيس : المرجع السابق ، ص ٠٢٤٨

منشورات الجمعية الى داخل الدولة العثمانية ، فكان يتم عن طريق دوائر البريد الأجنبية التابعة لسفارات الدول الأوروبية وقناصلها ، وكلها كانت مصونة من مراقبة الدولة العثمانية ، بسبب الامتيازات الأجنبية التي تتمتع بها [١] ، وكانت هذه المنشورات توزع بواسطة الأجانب [٢] .

وقد عبرت جماعة " تركيا الفتاة " عن نفسها أول الأمر في الأدب كحركة فكرية تحررية ولدها اليأس من السياسة الاستبدادية التي كان يمارسها السلاطين .

ففي عام ١٨٦٤م انشئت جماعة " تركيا الفتاة " أول مجلة لها في لندن تحت اسم " حريت " [٣] أي الحرية . غير أن هذه الحركة الأولى لتركيا الفتاة ذات البداية الأدبية سرعان ما جرت معها معاني سياسية ، اذ أن زعمائها بتأثير المؤسسات والعادات الأوروبية الغربية ، أخذوا يطالبون بالتحرر من استبداد السلاطين العثمانيين ، واعادة دستور مدحت باشا لسنة ١٨٧٦م ، الذي جمده السلطان عبد الحميد [٤] . كما اتفقت أراء هذه الجماعة على تنحية السلطان عبد الحميد الذي اعتبرته الجماعة عقبة في سبيل الاصلاح الذي يجب ألا يتوقف .

---

(١) ساطع الحصري : المرجع السابق ، ص ٩١ .

(٢) فقد كانت الرسائل تأتي بأسماء الأجانب الذين يعملون داخل الدولة العثمانية ويرسلون التحاويل بواسطتهم أيضا في البريد الأجنبي ، فتأتي الرسالة مثلا من بلجيكا بالبريد الفرنسي باسم المسيو " أدمون " على الظرف الخارجي ومن داخله ظرف آخر باسم " محمد باشا " فيستلم الوكيل الخطاب ويسلمه لصاحبه يدا بيد . وعلى هذا النمط كانت المخابرة تجرى بين أفراد الجمعيات السرية في الداخل والخارج . انظر :
سليمان البستاني : المصدر السابق ، ص ٥٠ .

(٣) ورئيس تحرير هذه المجلة رفعت بك ، وكانت تضم أبرز المدافعين عن الاتجاه الحديث في الأدب التركي أمثال (نامق كمال) ، و(ضيا باشا) وآخرين من أمثال مصطفى فاضل باشا أخي الخديو اسماعيل ، ونوري بك ورشاد بك وعلي سوافي . انظر :
حسين هادي الشلاه : المرجع السابق ، ص ٩١م محمد أنيس : المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .

(٣) أحمد نيازي الرسنة لي : خواطر نيازي أو صفحة من تاريخ الانقلاب العثماني الكبير ، تعريف ولي الدين يكن ، (القاهرة ، ١٩٠٩م) ، ص ٢٩ .

(٤) محمد أنيس : المرجع السابق ، ص ٢٤٨-٢٤٩ .

وهكذا ، ربط جماعة تركيا الفتاة بين الاصلاح وزوال الحكم الاستبدادى للسلاطين ، لا لتصفية الامبراطورية العثمانية ، وهذه حقيقة هامة جدا فى تاريخ حركة تركيا الفتاة ، التى لم تهدف مطلقا فى كافة مراحل نموها الى تصفية الامبراطورية العثمانية بل على العكس كانت تهدف الى زيادة قبضة السلطة الحاكمة، عليها عن طريق الاصلاح[1] . وهو موقف أدى الى اصطدام القومية التركية التى تمسكت بسيطرتها فى داخل الامبراطورية مع القوميات الأخرى ، ولا سيما العربية والأرمينية .

ويمكن تقسيم مراحل نمو حركة " تركيا الفتاة " الى ثلاثة أدوار :
أولها يمتد من ١٨٨٩م[2] الى ١٨٩٧م ، وكان محور عملها فى تلك الفترة داخل الامبراطورية العثمانية وفى الآستانة بشكل خاص ، حيث بدأت الحركة فى المدرسة الطبية العسكرية عام ١٨٨٩م ، حيث ألف طائفة من طلاب المدرسة جمعية سرية ترفت باسم " جمعية الاتحاد والترقى " غايتها محاربة الاستبداد والعمل لاعادة الحياة الدستورية فى البلاد[3] .

وهذه الجمعية تحدد تحديدا وأضحا بداية العمل الجدى فى حركة" تركيا الفتاة "[4] فى داخل الامبراطورية وخارجها .

ففى الداخل ، وسعت الحركة من دائرة نشاطها تدريجيا ، فضمت اليها البعض من خارج المدارس العليا ، ووجدت مجالا واسعا لعملها فى" مقدونيا "[5] حيث اكتشفت جمعية الاتحاد والترقى أنها تستطيع الافادة من حركة أخرى كانت

---

(١) محمد أنيس : المرجع السابق ، ص ٢٤٨-٢٤٩ .
(٢) ففى هذا العام (١٨٨٩م) كان قد مضى على بدء الثورة الفرنسية مائة عام ، وكان الفرنسيون أقاموا مهرجانات ، وأقاموا فى باريس معرضا دوليا احتفالا بذكرى السنة المذكورة من أمجادهم القومية ، ويبدو أن أخبار هذه الاحتفالات أثرت فى نفوس عشاق الحرية ، فى البلاد العثمانية تأثيرا عميقا . انظر :
ساطع الحصرى : المرجع السابق ، ص ٩١ .
(٣) نفس المرجع ، ص ٩٢ .
(٤) رامزور : المرجع السابق ، ص ٥٠، ٥٩ .
(٥) كانت مقدونيا تتألف من ثلاث ولايات : مناستر ، وقوصوه ، وسلانيك .

تجرى فى مقدونيا ، وهى الحركة الماسونية الحرة ، فانخرط الكثير من أعضاء هذه الحركة فى الجمعية ، كما أصبحت مراكز الحركة أماكن اجتماع لضباط الاتحاد والترقى كما أفادت الجمعية من خبرة الحركة الماسونية وعملها السرى (١) .

اذ اتخذت الماسونية من محافلها أوكارا لعقد الاجتماعات السرية للمنظمات والجمعيات المناوأة للدولة ، وبالطبع كانت الماسونية مدعمة بالنفوذ الأجنبى ، وكان المحفل الايطالى بالذات فى منتهى النشاط فى سلانيك مركز جميعة الاتحاد والترقى ، كما انتسب جميع قادة هذه الجمعية والشخصيات البارزة الى المحافل الماسونية (٢) .

ويدور كلام كثير حول علاقة حركة " تركيا الفتاة " بالماسونية ، اذ يرى بعض المؤرخين أن حركة تركيا الفتاة ليست الا نموذجا لبقية الثورات التى استخدمتها اليهودية الدولية ممثلة فى الماسونية لخدمة مصالحها الخاصة (٣) .

وفى الواقع أن تركيا الفتاة هى التى استخدمت الحركة الماسونية وعملت تحت ستارها (٤) ، بمعنى أنها استفادت من تنظيماتها السرية .

على أن جماعة تركيا الفتاة فى حرصها الشديد على العمل السرى ، الا أنها لم تستطع أن تختفى كثيرا عن جواسيس السلطان عبد الحميد الذى عرف بوجودها حوالى عام ١٨٩٢م (٥) ، فطارد اعضائها واضطر بعضهم الى مغادرة البلاد والعمل فى خارج الامبراطورية ، متخذين من باريس وجنيف مقرا لهم وحدث انشقاق فى حركة تركيا

---

(١) ساطع الحصرى : المرجع السابق ، ص ٩٣ ، محمد أنيس : المرجع السابق ، ص ٢٥٥ .
(٢) زكى صالح : بريطانيا والعراق ، ص ٢٣٤ .
(٣) Ransaur, E.E. : the Young Turks. PP. 105-108.
(٤) محمد أنيس :المرجع السابق ، ص ٢٥٥ .
(٥) يذكر السلطان عبد الحميد فى مذكراته ، ص ٤٩ : أن معظم أفراد جمعية الاتحاد والترقى كانوا من الماسون ، وأنهم ينتسبون الى المحفل الماسونى الانجليزى ، وكانوا يتلقون معونة مادية من هذا المحفل .

الفتـاة[1] ، ولكن الذين ظلوا في داخل البلاد ، قبض عليهم ، فنفى البعض وسجـن الآخرون ، بحيث يمكن القول أن عام ١٨٩٧م وضع حد للعمل في داخل الامبراطوريـة ، وهنا يبدأ الدور الثاني في حياة تركيـا الفتـاة ، وهو الذي يمتد الى حوالى ١٩٠٦م ، ومجال العمل في هذاالدور كان خارج الامبراطوريـة في (باريس وجنيف والقاهـرة) ، وكانت الصحف ترسل الى داخل الامبراطوريـة كما سبق أن ذكرت بواسطـة دوائر البريـد الأجنبيـة يتوزعهـا الأعضـاء فيمـا بينهم[2] .

وفي هذا الدور استطاع أحمد رضا[3] الذى كان مديرا للمعارف في بروسة الحصول على تصريح للسفر الى باريس لزيارة معرضهـا الدولـي العام ، ولكنه بعـد أن اجتاز الحدود ووصل باريس قرر أن يبقى هناك للعمل في سبيل حريـة البلاد ، وأخـذ يصدر جريدة سماها " مشورت " أى المشورة ، وقد ألتف حولـه جماعـة من الشبـاب الموجودين في باريس ، ثم حدث اتصال بين الشبان الذين ألفوا الجمعيـة التـي ذكرتهـا أيضا في الآستانـة وبين أحمد رضا وجماعتـه الذين اجتمعوا في باريـس ، وتقرر في هذا الدور أن تعمل الجماعتان بتعاون تام ، وأن تسمى الجمعيـة باسـم " جمعيـة الاتحاد والترقـي العثمانيـة " وهذه الجمعيـة هى التى ستتفرع في داخـل البلاد وخارجهـا[4] .

أما الدور الثالث في حياة تركيـا الفتاة فيبدأ في ١٩٠٦م اذ تعود الـى

---

(١) فألف الأمير " صباح الدين " عام ١٩٠٢م " جمعية التشبث الشخصـي وعدم المركزيـة " ونادى بتأسيس ولايات ذات استقلال ذاتي على أساس مبدأ " اللامركزيـة فـي الدولـة العثمانيـة " ولكنه سرعان ما ترك العمل السياسي ، الا أن مؤيدوه ألفوا حزبا فيمـا بعد لمعارضـة جمعيـة الاتحاد والترقى " تركيا الفتاة" ، وأن الاتجاه الثانى تكوين دولة تركيـة مركزيـة موحدة ، وكان يتكون من أكثرية الثوريين الأتراك ، الملتفين حول جمعيـة الاتحاد والترقى . انظر :
لوتسكى : المصدر السابق ، ص ٣٩٤ـ٣٩٥ .

(٢) رامزور : المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٣) أحمد رضا هذا هو الذى سينتخب رئيسا لأول مجلس نيابى يجتمع في العهـد الدستورى فـي ١٩٠٨م ، وذلك بعد كفاح واغتراب استمر نحو عشرين عاما . انظـر :
ساطع الحصرى : المرجع السابق ، ص ص ٩٢ .

(٤) نفس المرجع والمكـان .

العمل داخل الامبراطورية ، مع أنها لم تنقطع عن العمل فى الخارج ، ولكن يظهر أن الحذر وصعوبة الاتصال حالا دون التعاون المشترك أو التنسيق فى الأعمال ، ومن ثم جاء العمل الداخلى الذى قام بالثورة وكأنه منفصل عن العمل الخارجى [١] .

ففى عام ١٩٠٦م نقلت لجنة جمعية الاتحاد والترقى مقرها الرئيسى الى سلانيك وشرعت بتكوين منظمات سرية ونادت بحق تقرير المصير للأقليات القومية ، وباسقاط الحكومة العثمانية ، وأكدت لجنة جمعية الاتحاد والترقى على أن قوات الجيش هى الذى ينبغى أن تفجر الثورة ، وحددت شهر أكتوبر ١٩٠٨م كموعد لاندلاعها ، الا أن الأحداث العالمية عجلت بوقوع الثورة ، عندما تمرد نيازى قائد حصن رسنة فى مقدونيا – وانضم اليه أنور ومصطفى كمال وجمال وآخرون مع وحداتهم ، وهددوا بالهجوم على الآستانة ، وفى المقابل قرر السلطان عبد الحميد الثانى اجراء تنازلات عندما تأكد بأن القوات المعسكرة فى العاصمة وفى آسيا الصغرى ، كانت موالية أيضا الى جمعية تركيا الفتاة [٢] ، وهكذا عاد الدستور مرة أخرى .

* * *

ثانيا : <u>موقف العراق من اعلان دستور ١٩٠٨م</u>

قوبل اعلان الدستور فى الدولة العثمانية ١٩٠٨م بتأييد تام فى جميع أنحاء الممالك العثمانية ، وصار سببا لاقامة المهرجانات الشعبية ، التى اشترك فيها جميع المواطنين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم وأوضاعهم الاجتماعية فى كل الجهات ، حتى العصابات المسلحة التى كانت مختبئة فى جبال مقدونيا وغاباتها خرجت من معاقلها ومخابئها ، ونزلت الى مراكز الادارة تعلن تأييدها للعهد الجديد ، ويهتفون للحرية والعدالة والمساواة والاخاء وسائر الشعارات التى نادى بها العهد الجديد [٣] .

---

(١) رامزور : المرجع السابق ، ص ١٢–١٣ .
(٢) لوتسكى : المصدر السابق ، ص ٣٩٦ .
(٣) ساطع الحصرى : المرجع السابق ، ص ٩٥–٩٦ ، توفيق على برو : المرجع السابق ، ص ٧٥ .

كما قوبل اعلان الدستور في معظم الولايات العربية التابعة للباب العالي بموجة طاغية من السرور والابتهاج ، وقوى آراء الذين كانوا يقولون بوجوب " اصلاح الأحوال وضمان التقدم " عن طريق التآزر مع أحرار الأتراك [١] .

ويبدو أن الحكم الاستبدادي ونشاط الجمعيات السرية والعلنية ضده من أجل اعادة الدستور ، ولو في أجزاء الدولة العثمانية شعورا عاما أن الدستور هو المخرج الوحيد لهم من هذا المأزق ، لهذا نجد مجلة المقتطف تقول : " شمل السرور جميع العثمانيين على اختلاف أجناسهم ومذاهبهم " [٢] .

وكانت الأشهر الثلاثة الأولى من عودة الدستور ممتلئة بروح الحماس والمحبة والأخوة بين الطوائف ، وعبرت الجماعات والأفراد عن شعورها بمختلف الوسائل .

أما موقف العراق من اعلان الدستور ، فقد كان الوضع مختلفا من ولاية لأخرى ، ففي بغداد فان الأهالي فيها لم يظهروا فرحتهم بنبأ اعلان الدستور ، ولم يقيموا معالم الزينة في بادىء الأمر ، الا أنه بعد ثلاثة أيام من اعلان الدستور قام كل من جميل صدقي الزهاوي ، ومعروف عبد الغني الرصافي بالخطابة في أهالي بغداد لحثهم على اظهار ميلهم للدستور وسرورهم باعادته [٣] ، مما جعل الناس تسارع باقامة الزينات ، واستمرت الأفراح احتفالا بالدستور ثلاثة ايام بلياليها ، ألقيت خلالها كثير من الخطب [٤] .

---

(١) لوتسكي : المصدر السابق ، ص ٣٩٧ ، ساطع الحصري : المرجع السابق ، ص ١١٣ .

(٢) مجلة المقتطف ، المجلد ٣٣ ، عدد أكتوبر ١٩٠٨م ، ص ٨١٣ .

(٣) ومما قاله الشاعر الزهاوي في هذا المجال شعرا :

ان العدالة ويك اليوم في الطلب ∴ يا ظلم فاستخفف أو فالجأ الى الهرب

قد كانت العين قبل اليوم باكية ∴ من الأسى وهي تبكي اليوم من طرب

البرق أهدى لنا بشرى بها هدأت ∴ أرواحنا بعد طول الخوف والرهب

وعندما افتتحت جمعية الاتحاد والترقي فرعا في بغداد أنشد الزهاوي قائلا :

حزب التعاون في الدنيا هو الناجي ∴ نمشي على ضوئه في ليلنا الراجي

قد أعلنت للورى حرية فمضى ∴ زمان سخرة ذي أمر وقرباج

انظر : كمال لطيف سالم : جميل صدقي الزهاوي سيرة وحياة ، (بغداد ، ١٩٨٩م) ، ص١٠-١١

(٤) المقطم ، العدد ٥٩٣٦ ، في ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٠٨م ، ص ٢

ولم يكن زعماء بغداد آنذاك كلهم من مؤيدي انقلاب الاتحاديين ، فمنهم من تضررت مصالحهم وضاعت بضياع سلطة السلطان عبد الحميد ، لأنهم كانوا موظفين في الدولة ، فتغيير الوضع السياسي الجديد اقتضى ابعادهم عن السلطة ، ومنهم من لا يبالي بمثل هذه الأنباء، لأنه بعيد عن ميدان السياسة ، فهو يؤيد الدولة وكفى أيا كان شكلها ، ويكفيهم بأن الوضع لم يعتريه التغيير ما دام السلطان موجودا في قصره ، حتى وان كان بدون سلطة [١] .

ويذكر السفير البريطاني في الآستانة " جيرالد لوثر " في تقريره عن بغداد وقت اعلان الدستور [٢] فيقول : " تآخى الشعب على اختلاف عقائده في البداية ، وطالب ضباط الجيش بفصل صدقي باشا ، قائد الجيش السادس ، لاستبداده في تصريف شؤونهم وعدم ولائه للعهد الجديد ، فكان لهم ما أرادوا .

وفي أغسطس من نفس العام (١٩٠٨م) قامت المظاهرات ضد وكيل الوالي ناظم باشا ، الذي لم تكن له سلطة ، لاجباره على منع تصدير الحنطة (القمح) و، وأن حالة الهياج التي كان عليها الشعب جعلت المحافظة على حقوق المصدرين البريطانيين أمرا لا تؤمن عاقبته ، اذ كان يخشى أن يثور الشعب ضد الأجانب . ونهب الثائرين في الشهر التالي (سبتمبر) بعض مخازن الحبوب ، وفي أكتوبر حدثت اضطرابات موجهة ضد اليهود بسبب تردد الوالي ، والدعاية التحررية غير الحكيمة لجماعة " تركيا الفتاة " التي أظهرت عدم احترام لشعائر الديانة الاسلامية خلال شهر رمضان [٣] .

أما في الموصل ، فلم يلق الدستور ترحيبا ، الا أنه كان وسيلة للتخلص من الوالي مصطفى بك الذي لم يكن محبوبا ، وقد استثار ممثلو تركيا الفتاة الذين قدموا الموصل في أكتوبر ١٩٠٨م مشاعر السكان المسلمين ضد اليهود والمسيحيين بما ألقوه من خطب بعيدة عن الكياسة واللباقة "[٤].

---

(١) المقطم : المصدر السابق ، ص ٢ .
(٢) تقرير السيد " جيرالد لوثر" سفير بريطانيا لدى الدولة العثمانية عن الأحوال العامة في ولايات العراق ،بغداد والبصرة والموصل في ١٩٠٨م ، نشرته ، نجدة فتحي صفوة : المرجع السابق ، ص ٧٦ـ٧٧ .
(٣) نفس المرجع ، ص ٧٦ـ٧٧ .
(٤) نفس المرجع ، ص ٧٧ .

أما في البصرة ، فقد ظلت ساكنة هادئة وكأن شيئا لم يحدث ، وكان سبب ذلك يعزى الى موقف الوالي حسن بك الذى لم يؤيد العهد الجديد ، بل بقي موقفه معارضا ، وقد كتم الخبر عن الأهالى مدة من الزمن ، الى أن وصلها السيد طالب النقيب عائدا من الآستانة فأعلن للأهالى خبر اعادة الدستور ومناصرته له فاحتفلت البصرة بذلك الخبر[١] .

الا أن أهم ما نلاحظه أن السيد طالب النقيب بالرغم من أنه من رجال العهد الحميدى ، وأنه كان عضوا فى مجلس شورى الدولة ، الا أنه تحول مناصرا رجال العهد الدستورى ، ويبدو أن ذلك يعزى الى أن السيد طالب النقيب كان شخص له قدرته على تقييم الظروف والأحداث التى تمر به ، وبالدولة ، بمهارة سياسية فذة ، بالاضافة الى أنه كان شخصا طموحا[٢] ، مما جعله يسعى للوصول الى مركز جديد فى العهد الجديد ، وفى نفس الوقت يتحاشى أى اهانة قد تلحق به من الاتحاديين الذين كانوا يعلمون أنه يمت بصلة الى السيد أبو الهدى الصيادى[٣] . وهذا التصرف من جانب السيد طالب النقيب يدل على دهائه السياسى الذى جلعه يرتدى عباءة كل عصر ، الا أن مناصرة السيد طالب لجماعة الاتحاد والترقى لم تستمر طويلا[٤]

وهكذا نجد أن مواقف ولايات العراق الثلاث وتأييدها للدستور واستقبالها له بفرح وحماسة لم يكن نتيجة وعى دستورى[٥] ، بقدر ما كان وسيلة للتخلص من الحكام

(١) حسين هادى الشلاه : المرجع السابق ، ص ١٠٦٥ .

(٢) فقد كان السيد طالب النقيب يمنى نفسه بامارة عربية تشمل البصرة وما جاورها ، على غرار امارة الشيخ خزعل فى عربستان ، أو الشيخ مبارك فى الكويت ، وكان على اتصال بالبريطانيين كى يضمنوا له هذا المطمح ، الا أن عدم استقراره الشخصى جعله غير جدير بهذا المقام الرفيع فى نظر البريطانيين . انظر :
عبدالرحمن البزاز : المرجع السابق ، ص ٦٢ .

(٣) حسين هادى الشلاة ، : المرجع السابق ، ص ١٠٧-١١٦ .

(٤) محمد يوسف خليل: المرجع السابق ، ص ١٦٦ .

(٥) كل ما كان يعنيه الدستور بالنسبة للعرب العثمانيين القضاء على الفساد الذى كان سائدواستكمال وسائل النهوض والرخاء فى جميع أنحاء البلاد : انظر :
ساطع الحصرى : المرجع السابق ، ص ١٢٦ .
فلم يكن الدستور يعنى الديمقراطية بمفهومها الذى جاء الى العراق بعد الحرب العالمية الأولى، إذ أن هذه اللفظة (الديمقراطية) لم ترد مطلقا وقت اعلان الدستور فى ١٩٠٨ .

المستبديـن ، وان كان هناك بعض من هذا الوعى ، فانه تركز فى بعض الفئـات المثقفة فى ولاية بغـداد ٠

ويمكن أن نقسم المجتمع العراقى الى فئـات لنعرف موقف كل فئـة على حـدة من الدستور ا لجديد :

١ ـ الفئـة الأولـى : وتشمل عامـة الشعب ، فقد غلبهـا الشك والريبـة من التغيرات المفاجئـة التى حدثـت ، ولم تتفهم حقيقـة ما جرى ولا الشعارات التى كانـت ترفعهـا السلطـات الحاكمـة الجديدة ، فقد فهـم البعض بأن (المساواة) تعنـى المساواة بين المسلمين وغير المسلمين ، وقوبل هذا باستياء شديد ، لأن معنى ذلك القضاء على حقوقهـم التى اكتسبوهـا من مدة طويلـة ، بينما فهـم البعض الآخـر أن (الحريـة) تعنى الفوضى والطريق الى الرذيلـة والتحلل [١] ، ويعزى ذلك نظـرا لضعف المستوى الثقافـى وانتشار الجهـل وانعدام الوعى السياسى عند عامـة الشعب العراقـى [٢] ٠

٢ ـ الفئـة الثانيـة : وتشمل الأعيـان والتجار وكبار ملاك الأراضى والعلماء ، وهـؤلاء كانوا بحكم مصالحهـم الطبقيـة يميلون الى المحافظـة الشديدة ، لذلك لم يكـن العهـد الجديد بالنسبـة لهم ضروريا من وجهـة نظرهم ، ولهذا تخوفوا من الثـوار الجدد ولم يتصوروا وجود مساواة بينهـم وبين الطبقـات الفقيرة ، ولذلك لم يـؤدوا العهـد الجديد [٣] ٠

٣ ـ الفئـة الثالثـة : أما فئـة المثقفون ، فكانوا قلـة فى المجتمع العراقى آنذاك ، وتتمثل فى الأطبـاء والحقوقيين والمعلمين والموظفين المدنيـين ، وخريجوا المـدارس الرشديـة والعسكريـة فى بغداد ، بالاضافـة الى الضباط العراقيين المتخرجون مـن الكليـة الملكيـة الشاهانيـة بالآستانـة ٠

---

(١) عباس العزاوى : تاريخ العراق بين احتلالين ، جـ٨، ص ١٦٠ـ١٦٣٠

(٢) Khadduri, Majid :OP.Cit.P.11 -

(٣) محمد يوسف خليل : المرجع السابق ، ص ١٦٥ ؛ آمال سعد زغلول : المرجع السابق ، ص ١٥٠٠

كل هوءلاء تأثروا بالآراء والأفكار الغربية الحديثة ، واتصلوا بالجماعات والفئات المختلفة ، وانتسب بعضهم لجمعية الاتحاد والترقى السرية ودعموها بالقول والعمل [١] ٠

هوءلاء المثقفون أيدوا حركة الاتحاديين وفرحوا لنجاحها باعتبارها انتصارا للحرية والحكم الدستورى لعلهم يجدوا من خلال هذا التأييد والتكاتف مناصرا لهم للحصول على حقوقهم [٢] ، على أساس أن ذلك يعد خطوة على طريق الاصلاح ٠

٤ ـ الفئة الرابعة : المدن الشيعية المقدسة فى العراق وبخاصة (النجف وكربلاء) [٣] ، فعندما أعلن الدستور الجديد كانت النجف وكربلاء من أول المدن التى أعلنت ترحيبها به [٤] ، وذلك لأن الشيعة الامامية الأثنى عشرية ، لا يعترفون بالسلطة الروحية للخليفة العثمانى ، ويعدونه غاصبا للحكم ، ولايرون حرجا فى ابعاده عن رئاسة الدولة الاسلامية [٥] ، وأعلن مجتهدوا العرب والفرس التعاون مع العهد الجديد ٠

ويبدو أن السبب فى ذلك يرجع الى أن العرب الشيعة توقعوا أن تتحقق المساواة بينهم وبين السنة ، وهو الأمر الجديد بالنسبة لهم بعد معاناة طويلة عاناها الشيعة فى ابعادهم عن مراكز السلطة والوظائف العامة ٠ أما الفرس فى هذه المناطق فقد توقعوا أن تتأثر فارس بالحركة الدستورية فى تركيا ٠

---

(١) فيصل محمد الأرحيم : المرجع السابق ، ص ٢٧ ٠

(٢) عباس العزاوى : المصدر السابق ، جـ٨ ، ص ١٦٢ ٠

(٣) فقد كان فى النجف وكربلاء حركة سياسية تقدمية نشطة ، اشترك فيها الطلبة الفارسيون الذين استقروا فى هاتين المدينتين للدراسة ، ونظموا أنفسهم فى جمعيات مثل : " جمعية المساواة فى كربلاء " و " الجمعية العلمية " فى النجف ، ويعزى ذلك لأن النجف وكربلاء كانتا مركز للدراسات الدينية الشيعية ويوءمها الكثيرون من طلبة العلم المسلمون الشيعة ، وبخاصة من فارس والهند ٠ انظر :
آمال سعد زغلول : المرجع السابق ، ص ٢٢ ، ٢٥ ٠

(٤) عبد الرزاق الحسنى : العراق فى دورى الاحتلال ، ص ٤٧ ٠

(٥) عبد الله الفياض : المرجع السابق ، ص ١١٤ ٠

٥ ـ الفئة الخامسة : الأقليات الدينية كالمسيحيين واليهود ، فقد رحبوا بالعهد الجديد كل الترحيب ، وأعطوا تأييدهم الكامل لحزب الاتحاد والترقى على أساس أنه نادى بحرية العبادة والمساواة بين الديانات المختلفة [١] . وسمح لليهود دون المسيحيين بالتجنيد بعد أن كان محرما عليهم .

ولهذا ابتهج أهل الذمة بالعهد الجديد وعدّوه نصرا مبينا لهم . فأقاموا معالم الزينة والأفراح والاحتفالات وانتسبوا للأحزاب ، وأكثروا من فتح المدارس الطائفية الخاصة بهم ، وساهموا فى الصحافة والنشر وعملوا على تشجيع التجارة والمرافق الأخرى ، وكان سن قانون التجنيد الالزاميى لأهل الذمة [٢] ومساواتهم بالمسلمين فى الحقوق والواجبات ، كل هذا جعل أهل الذمة يؤيدون العهد الجديد منذ البداية [٣] .

٦ ـ الفئة السادسة : العشائر ، فان تغيير الحكومة لم يحدث أية استجابة تذكر لديهم [٤] .

ومن المعروف أن غالبية سكان العراق كانوا من العشائر ، ومعنى ذلك أنه لم يكن هناك استجابة تذكر لدى أكبر فئة من سكان العراق ، ويعزى ذلك كما ذكرت سابقا الى انعدام الوعى السياسى وانتشار الجهل عند القبائل من جراء وضعهم الاقتصادى السيء ، مما كان يسهل على شيوخهم أوالزعامات الدينية جرهم دائما الى التمرد والثورة كلما أرادوا ذلك ، باسم الدين مرة ، أو باسم القومية مرة أخرى [٥]

هذه كانت مواقف فئات المجتمع العراقى وقت قيام حركة الاتحاد والترقى واعلان الدستور فى ١٩٠٨م ، فقد كانت معظم فئات هذا المجتمع لم تكن تدرك أهمية الدستور ، ولذلك لم تؤيد العهد الجديد ، بينما القلة المثقفة من العراقيين كانت تغمرها الفرحة بعودة الدستور ، واعتقدوا أنهم على أبواب عهد جديد من الحرية والمساواة والعدالة والاخاء وهى الشعارات التى رفعها الاتحاديين ، ولذلك سارعت القلة المثقفة

---

(١) آمال سعد زغلول : المرجع السابق ، ص ١٥١ .
(٢) مجلة المقتطف ، مجلد ٣٣ ، جـ٧ ، اكتوبر ١٩٠٨م .
(٣) المقطم ، العدد ٥٩٢٢ ، فى ١٨ سبتمبر ١٩٠٨م .
(٤) عبد الرزاق الحسنى : المرجع السابق ، ص ٤٧ .
(٥) Khadduri, Majid : Op.Cit., P. 11

من العراقيين بتأييد الاتحادين ، وأخذوا يخطبون فى الناس لحملهم على مناصرة الاتحاديين وأنضموا الى فروع جمعية الاتحاد والترقى فى العراق [١] .

* * *

ثالثا : **افتتاح فروع جمعية الاتحاد والترقى فى العراق**

افتتحت فروع لجمعية الاتحاد والترقى فى مختلف أنحاء العراق ، وبخاصة فى المدن الرئيسية ، وأرسل المندوبين الى مختلف الولايات لفتح فروع للجمعية ، وشجعت هذه الفروع على فتح المدارس والنوادى ، وألغت القيود والرقابة على الصحافة والنشر ومنحت امتيازات الصحف والمجلات لكل طالب بصرف النظر عن مؤهلاته [٢] .

وقد استقبل العراقيين مندوبى الاتحاديين بمظاهر الاكبار والاجلال ، وبدأ المثقفون والشخصيات البارزة ينتمون الى هذه الفروع ويؤيدونها .

وكان غالبية أعضاء هذه الفروع فى مدن العراق من الموظفين الرسميين ومن المثقفين من أفراد الطبقة الوسطى ، ومن الأقليات الدينية والطوائف المسيحية واليهودية الذين أظهروا تأييدهم لما تضمنته الحركة من مبادىء المساواة والحرية الدينية [٣] .

ففى بغداد تألفت جمعية باسم " جمعية الاتحاد والترقى " أعلنت أن هدفها

---

(١) لم يشهد العراق أى تنظيم حزبى سياسى بالمعنى الحديث للكلمة الا بعد عام ١٩٠٨م، وكانت بداية التنظيمات الحزبية فى العراق على شكل فروع لأحزاب قائمة فى العاصمة العثمانية ، وكان فرع جمعية الاتحاد والترقى فى بغداد ، أول تنظيم حزبى يقام فى العراق بعد اعلان الدستور العثمانى حيث تبع ذلك انشاء فروع أخرى للحزب فى مختلف المدن العراقية . انظر : غسان عطية (الدكتور) : التنظيم الحزبى فى العراق قبل الحرب العالمية الأولى ، مجلة دراسات عربية ، العدد ١٢ ، ١٩٧٢م، ص ٣٤ـ٣٥ . ؛ عبد الحليم الرهيمى : المرجع السابق ، ص ١٣٦ .

(٢) فيصل محمد الأرحيم : المرجع السابق ، ص ٢٥ـ٢٦ .

(٣) محمد يوسف خليل : المرجع السابق ، ص ١٧٤ .

المحافظة على الدستور ، واصلاح أحوال الولاية وعزل المستبدين من المأمورين [١] ٠ وقد بلغ عدد أعضاء هذه الجمعية (٥٠٠) خمسمائة عضوا ولها هيئة ادارية [٢] ٠ وقد جرى انتخاب أعضاء هذه الهيئة ومدبرها المسؤول لأول مرة فى تموز (يوليو) ١٩٠٨م ، وقد فاز فى هذه الانتخابات من وجهاء بغداد السادة :

- خضيرى‌زاده عبد القادر باشا : المدبر الأول للجمعية
- يعقوب باشا عيسائى : المدبر الثانى للجمعية
- يعقوب أفندى : كاتب الجمعية (السكرتير)
- اسكندر أفندى عزيز : حافظ الكتب
- أرنيست أفندى ابكيان : الشؤون المالية
- ميشيل أفندى ياغجى : عضو الجمعية
- الحاج جودى جلبى : عضو الجمعية [٣]

وكان السيد رشيد الخوجة رئيس أركان الجيش السادس فى بغداد رئيسا لأول فرع لجمعية الاتحاد والترقى فى بغداد ٠ [٤]

وكان لهذه الجمعية نفوذ كبير ، وكانت تتدخل فى كافة شؤون الولاية صغيرها وكبيرها ، ولذلك فقد كانت الولاية تهاب هذه الجمعية وتخشى معارضتها لأن غالبية أعضائها من ضباط الفيلق السادس [٥] ٠

ومنذ قيام حكم الاتحاديين تغير شكل الادارة فى بغداد ، ونظمت دواوين الحكومة ، وأخذت بغداد فى التقدم نحو المدنية والحضارة والعمران ، وكثر اشتغال الناس بالعلوم والفنون والتجارة ، بل قامت نهضة علمية وأدبية وعمرانية وتجارية واقتصادية وكثرت الجرائد والمجلات فى بغداد بين عربية محضة وتركية وعربية [٦]

---

(١) المقطم ، العدد ٥٩٣٦، بتاريخ ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٠٨م ، ص ٢٠

(٢) نفس المصدر والمكان ٠

(٣) فيصل الأرحيم : المرجع السابق ، ص ٢٠٩٠

(٤) سليمان فيضى : المرجع السابق ، ص ٦٥٠

(٥) المقطم : المصدر السابق ٠

(٦) على ظريف الأعظمى : مختصر تاريخ بغداد ، ص ٢٤٧-٢٤٨٠

وباعلان الحكم بالدستور أسست فى بغداد عدة مدارس رسمية للبنين وللبنات ، مع العلم أنه لم يكن فى العراق مدرسة واحدة للبنات قبل قيام الدستور[١] .

لكن ظهر للعراقيين فيما بعد أن مندوبى الاتحاديين بدأوا يسلكون مع أعوان الاستبداد سلوك من يغتنم الفرصة ويبتزون منهم المبالغ الكبيرة ، تغريما لهم وبعدها ينضمون الى صفوف الجمعية .

أما فى البصرة ، فقد تأسس فرع جمعية الاتحاد والترقى فى نفس الوقت ، الذى تأسس فيه فرع بغداد ، وقد انضم الى عضويتها جميع الوجوه السياسية البارزة ، وفى مقدمتهم السيد طالب النقيب ،الذى اشترى من ماله الخاص مركبا بخاريا وأهداه الى حكومة الاتحاديين كى تستخدمه فى المحافظة على شط العرب ، كما تطوع لاصلاح العلاقات بين الشيخ مبارك شيخ الكويت وبين حكومة الاتحاديين[٢] .

كما انضم الى فرع الجمعية أيضا الوجهاء والتجار الذين كانت المصلحة تقتضى انتسابهم الى الجمعية[٣] .

وكان الاقبال على فرع البصرة كبيرا ، لدرجة أن رئيس فرع البصرة " كركوكلى عمر فوزى " ذكر أن الفرع لم يكن لديه وقتا كافيا لتدقيق طلبات الانتساب[٤] .

وفى العهد الدستورى دخلت البصرة فى دور جديد من النهضة السياسية والأدبية ، فقامت فيها الجمعيات والنوادى وانخرط فى سلكها جمهور من الأشراف والأعيان ، وانتشرت فيها الجرائد المحلية وتضاربت بينهم الآراء والأفكار[٥] .

ولا شك أن الاهتمام بالجمعية راجع الى أنها لم تسفر بعد عن حقيقتها وعدائها للعرب ، ومن جهة أخرى لنجاح الجمعية فى اعادة الدستور ، ولذلك بقى

---

(١) على ظريف الأعظمى : المصدر السابق ، ص ٢٤٨ .
(٢) عبد القادر باش أعيان العباسى : المرجع السابق ، ص ٥٨ .
(٣) حسين هادى الشلاه : المرجع السابق ، ص ١١٥ .
(٤) توفيق على برو : المرجع السابق ، ص ٧٩ .
(٥) عبد القادر باش أعيان العباسى : المرجع السابق ، ص ٥٨ .

الأمل يراود الجميع فى البصرة بأن ما ستحققه الجمعية بالنسبة للعراق سيكون كثيرا ٠

وكان من جملة فروع جمعية الاتحاد والترقى فى العراق ، فرع الموصل ، فعندما تأسس سارع الناس بالانضمام اليه كوسيلة للتخلص من الوالى مصطفى بك الذى لم يكن محبوبا فى الولايات نظرا لاستبداده فى تصريف شؤون الولاية ، وقد ألحق بهذه الجمعية مدرسة ابتدائية اسموها (اتحاد وترقى مكتبى) ، وعين فى المدرسة معلمين من أعضاء جمعية الاتحاد والترقى ليلقنوا الطلاب الأفكار التركية والمبادىء الاتحادية [١] ، وكان مدير المدرسة أحمد عزت آل قاسم أغا ، وهو من أهم أعضاء جمعية الاتحاد والترقى ، وكان يشغل فى نفس الوقت وظيفة مؤتمن الجمعية ، فيحضر الاجتماعات ويحفظ لديه ختم الجمعية وسجل القرارات [٢] ٠

ومن الشخصيات البارزة الأخرى ، ومن أركان الجمعية فى الموصل ، السيد جليل بك مدير المعارف فيها ، وكان يعتبر الرئيس الثانى للجمعية بعد الرئيس الأول [٣] أما الرئيس الأول فهو والى الموصل ٠

على أن أخطر ما قامت به هذه الفروع هو استعمالها الارهاب والبطش مع خصومها ، وقد نظم فرع بغداد مكيدة لاغتيال يوسف السويدى عضو مجلس الادارة ، والصحفى ابراهيم حلمى العمر ، الذى نفوه فيما بعد الى تبليس أثر عودته من البصرة ، كما حاول فرع البصرة أيضا اغتيال السيد طالب النقيب محرضا عليه السلطة وحضر الى البصرة فريد بك وبديع نورى لتدبير اغتياله ، ولكنهم فشلوا واغتالهما أتباع السيد طالب النقيب ، ونجا هو بنفسه ، كما دبر حزب الاتحاد والترقى فى السليمانية حادث اغتيال الشيخ سعيد البرزنجى فى الموصل [٥] ٠

* * *

---

(١) حسين هادى الشلاه : المرجع السابق ، ص ١١٤ ٠
(٢) نفس المرجع والمكان ٠
(٣) نفس المرجع والمكان ٠
(٤) فيصل الأرحيم : المرجع السابق ، ص ٢١٠ ٠
ولمزيد من التفاصيل عن مقتل الشيخ سعيد البرزنجى راجع الفصل الثانى ، ص ١٠٨ ٠

رابعـا : **سياسـة التتريـك ومحـاولات تطبيقهـا فـي العـراق**

لم يكد يمضى على تولى الاتحاديين الحكم بضعة أشهر ، الا وقد أسفروا عن نواياهم السياسية التى بدأوا فى تنفيذها فى الولايات العربية ، حيث انتهج الاتحاديون الدعوة القومية فى أول الامر ، ونفذوها بسياسة التتريك ودمج العناصر غير التركية بالعنصرية التركية .

وأول ما فعلوه أنهم منعوا أى ضابط عربى من الالتحاق بالبعثة العلمية الى ألمانيا ، واستدعوا الضباط العرب جميعهم من أوطانهم وأبقوهم فى الآستانة ، وأخذوا يقصون العرب عن الوظائف الكبيرة فى الدولة ، وبخاصة وزارة الخارجية [(١)] ، وأهملوا العنصر العربى من الدعوة فى الاجتماعات التى غايتها التآلف بين العناصر العثمانية ، ومنعوا ادخال العرب من أعضاء الجمعية الاتحاد والترقى فى اللجنة المركزية ، ولم يسمحوا لأى عضو عربى فى حضور المناقشات السياسية التى كانت جمعية الاتحاد والترقى تعقدها بغيرهم من الترك ، كما انتزعوا وزارة الأوقاف من العرب ، وأعطوها الى الترك ، وكانت تكاد تكون خاصة بالعرب ، وزادوا فى غلوائهم بأن قاوموا اللغة العربية [(٢)] وعملوا على الغائها ، وحلوا محلها اللغة التركية ، لتصبح لغة البلاد الرسمية ، ولغة التعليم ولغة الصحافة ولغة الدواوين والمحاكم .

وفى العراق شرع الاتحاديون فى تطبيق سياسة التتريك باتخاذ عدة أساليب منها :

استعان الاتحاديون بالصحافة لنشر آرائهم ومبادئهم السياسية فى الولايات العراقية ، فقام بعض أعوانهم باصدار الصحف التى تخدم سياسة جمعية الاتحاد والترقى ، وتبشر بأفكارها ، وكان من تلك الصحف جريدة " بغداد" التى صدرت فى بغداد فى أغسطس ١٩٠٨م ، وجريدة" التهذيب" التى صدرت فى البصرة [(٣)] .

---

(١) فلم يبق من العرب فى وزارة الخارجية التى كانت تضم مايقرب من ٦٠٠ موظفا ، بينهم ١٢ عربيا سوى واحد من العرب فقط . انظر :
توفيق على برو : المرجع السابق ، ص ١٩٦

(٢) محمد بديع شريع (دكتور) وآخرون : دراسات تاريخية فى النهضة العربية الحديثة ، (القاهرة، د.ت) ص ٨٨.

(٣) زاهدة ابراهيم :كشاف الجرائد والمجلات العراقية ، (بغداد، ١٩٧٦م) ، ص ٤٠، ٥٠.

وفى سبيل احكام سياسة التتريك قام الوالى التركى فى بغداد نجم الدين منلا ، بوقف اصدار النسخة العربية من جريدة الزوراء [١] الجريدة الرسمية الوحيدة فى ولاية بغداد [٢] ، التى كانت تصدر باللغتين العربية والتركية منذ عام ١٨٦٩م ، وعهد بتحريرها الى محررين أتراك [٣] .

وفى اطار سياسة التتريك أيضا قام الاتحاديون بمنع المرافعات فى المحاكم باللغة العربية ، وترتب على ذلك أن القضاة لم يستطيوا التفاهم مع العرب فى العراق الا بوجود ترجمان [٤] .

وفى اطار سياسة التتريك كذلك ، أدرك الاتحاديون أهمية دور التعليم فى تحقيق أهدافهم السياسية ، ولذا اتخذوا حياله مواقف ثابتة تتفق مع اتجاهاتهم وتدعمها ، كان أهمها وفى مقدمتها لغة التعليم التى حرص الاتحاديون على أن تبقى اللغة التركية كما كانت قبل العهد الدستورى فى جميع المدارس الحكومية فى ولايات العراق ، وتشددوا فى تكريس عملية التعليم بتلك اللغة حتى أنهم لم يسمحوا لمدرسة أهلية أسست فى مدينة البصرة فى نوفمبر ١٩٠٨م بالاستمرار بالتدريس اللغة العربية [٥] وطلبوا من مؤسسها تغيير اسمها العربى وهو " تذكار الحرية " الى اسم تركى " يادیگار حريت) واضطروه بعد عام واحد من افتتاحها الى التخلى عن ادارتها والاشراف عليها وسميت " مدرسة الاتحاد والترقى " [٦] .

---

(١) الا أن جريدة الزوراء عادت لتنشر باللغتين العربية والتركية اعتبارا من عددها ٢٤١٨ الصادر فى ١٢ تموز (يوليو) ١٩١٣م، انظر :
مجلة لغة العرب ، جـ٣ ، السنة الثالثة ، أيلول (سبتمبر) ١٩١٣م.
(٢) انظر صورة للقسم العربى من جريدة الزوراء فى الملحق رقم (١١) .
(٣) فيليب دى طرازى (الكونت) : تأريخ الصحافة العربية ، جـ١ ، (بيروت، ١٩١٣م) ، ص ٧٩ .
(٤) محمد بديع شريف : المرجع السابق ، ص ٨٨ .
(٥) كانت الدولة قبل فترة العهد الدستورى تسمح للمدارس غير الحكومية بالتدريس بأى لغة تشاء .
(٦) سليمان فيضى : المرجع السابق ، ص ٦٧ـ٧٠ .

وكان من مظاهر حرص الاتحاديين على أن تجرى الدراسة باللغة التركية في المدارس الحكومية في ولايات العراق ، هو استقدامهم للعديد من المعلمين الأتراك للقيام بالتدريس ، حتى أن اللغة العربية نفسها قام بتدريسها بعض هؤلاء المعلمين [١] .

وبطبيعة الحال ، قصد الاتحاديون من وراء تطبيق سياسة التتريك على ولايات العراق ، هو التأكيد على أن اللغة التركية هي اللغة الرسمية للدولة ، وبالتالى اهمال اللغة العربية واضعافها . وبالتالى يقل عدد المتعلمين والمثقفين بين العراقيين وتصبح الوظائف الحكومية حكرا على الأتراك ، ويبقى الجهل مسيطرا على فئات المجتمع العراقى فتضعف مقاومته أمام تيار سياسة التتريك فيها .

ومن المظاهر الأخرى التي لجأ اليها الاتحاديون اتجاها عنصريا تركيا ، هي الانتخابات التي أجريت في العراق - كسائر البلدان العثمانية - في ١٧ ديسمبر ١٩٠٨م، لاختيار مندوبى الولايات في مجلس المبعوثان [٢] .

وفي هذه الانتخابات [٣] اصطدمت فيها الآمال العربية بالتسلط التركى ، فقد كانت جمعية الاتحاد والترقى مصممة على أن يكون البرلمان الجديد تركيا في غالبيته

---

(١) توفيق برو : المرجع السابق ، ص ٩٩ .

(٢) المبعوثان بالتركية تعنى المبعوثين باللغة العربية ، أى نوابا أو مندوبين . انظر :
ساطع الحصرى : المرجع السابق ، ص ٨٤ .
وكان عدد النواب في هذا المجلس ٢٧٥ نائبا ، عدد الأتراك بينهم ١٤٢ ، وعدد العرب ٦٠ ، والألبان ٢٥ ، والأروام ٢٤ ، والأرمن ١٢ ، واليهود ٥ ، والبلغار ٤ ، والصرب ٣ ، الفلاخ ١ . انظر : نفس المرجع ، ص ٩٦ .

(٣) كانت طريقة الانتخابات تجرى على اساس الدرجتين ، أى الانتخاب غير المباشر ، حيث يسجل الذكور التي لا تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة كناخبين أوليين وفق شروط حددتها المادة (١١) من قانون انتخاب مجلس المبعوثان . ويقوم هؤلاء بانتخاب المرشحين من الناخبين الثانويين والذين بدورهم ينتخبون النواب المرشحين لعضوية مجلس المبعوثان . انظر :
المواد ١ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٤٥ ، ٤٦ من قانون انتخاب النواب لمجلس المبعوثان .
محمد مظفر الأدهمى : المرجع السابق ، ص ٢٢١-٢٤٣ .

العظمى ، وأن يملأ مقاعده بنواب من القوميات ومن الأتراك يسيرون وفق مخططات وأهداف الاتحاديين [١] .

وقد جرت الانتخابات النيابية لمجلس المبعوثان [٢] وفق قانون الانتخابات لأول مرة [٣] ، فقد وضعوا شروطا يجب أن تتوافر في المرشح لمجلس النواب ، ومنها أن يكون عارفا باللغة التركية [٤] .

وقد بدأ تدخل الاتحاديين السافر في شؤون الانتخابات مستغلين قانون الانتخابات العثماني الذى ما كان يحصر حق النيابة بسكنة المناطق الانتخابية وأقاليمها ، بل كان يسوغ لأى شخص مستكملا لشروط الانتخاب أن يرشح نفسه عن أى منطقة يشاء ، دون التقيد بكونه من أبنائها [٥] .

وبهذه الطريقة فرضت جمعية الاتحاد والترقى رجالها على الولايات العربية مع أن الكثير من هؤلاء كانوا لا يعرفون شيئا عن طبيعة الدوائر التى رشحوا أنفسهم فيها ، وانما اعتمدوا على تأييد السلطات الحاكمة التركية للحصول على الأصوات المرجحة . ومثال ذلك فاز حمزة بك قائمقام القرنة السابق وهو تركى من الاتحاديين عن لواء المنتفق بعد أن فرضه المتصرف فريك بك ، وأنذر بالشر من ينتخب غير قائمة الاتحاديين ، واضطر المعارضين الى الانسحاب [٦] . وهناك أمثلة مماثلة لهذا كثيرا فى انتخاب نواب أتراك فى مناطق عربية وعراقية .

---

(١) عبد العزيز نوار : تاريخ العرب الحديث ، ص ٣٩٠ .
(٢) البرلمان العثمانى يتألف من مجلس نواب " المبعوثان "وهو بالانتخاب ، ومجلس شيوخ وهو بالتعيين .
محمد أنيس : المرجع السابق ، ص ٢٥٦ .
(٣) انظر : " قانون انتخاب النواب لمجلس المبعوثان العثمانى" ، نقلا عن :
مظفر محمد الأدهمى : المرجع السابق ، ص ٢٢١ـ٢٤٣ .
(٤) انظر القانون السابق ، المادة رقم (١٧) .
(٥) ساطع الحصرى : محاضرات فى نشوء فكرة القومية ، ط٢ ، مطبعة دار الهنا (القاهرة، ١٩٥٤م) ص١٨١ ، وانظر :
فيصل الأرحيم : المرجع السابق ، ص ٢١٠ .
(٦) سليمان فيضى : المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

وكان مخصصا للعراق في هذه الانتخابات سبعة عشر نائبا [١] ، والتحق معظم هؤلاء النواب بجمعية الاتحاد والترقي [٢] ، فقد كانوا من مؤيدي الاتحاديين ، ولذلك ساندتهم السلطات التركية الحاكمة في الانتخابات ٠

وبالرغم من ذلك فقد نجحت الزعامة العربية في البصرة من اسقاط مرشي جمعية الاتحاد والترقي [٣] ، فقد كان التنافس في البصرة بين آل الزهير وآل النقيب ، ومع أن طالب النقيب وأحمد باشا الزهير كانا قد أيدا حركة الاتحاديين وتسابقا في تأييدها للوصول الى الحظوة لدى الحكومة التركية ، ليتمكنا من تحقيق أهدافهما الوطنية والشخصية ، فقد كانت كفة أحمد باشا الزهير أرجح لدى الاتحاديين ، وكان هؤلاء يخشون طالب النقيب خاصة وأن السلطات الحاكمة العثمانية كانت قلقة جدا بسبب اتصالاته بالقنصلية البريطانية وبالحكام العرب شبه المستقلين في الكويت وعربستان ، وبسبب الصداقة التي كانت بين طالب النقيب وأبي الهدى الصيادي أحد المقربين لدى السلطان عبد الحميد حتى وقوع الانقلاب الاتحادي [٤] ٠

وعلى أية حال ، نجح الرجلان : طالب النقيب وأحمد باشا الزهير في الانتخابات الا أن الاتحاديين أضمروا ابعاد طالب عن المجلس فشككوا في صحة انتخابه ، ولم يتراجعوا عن خطتهم هذه الا بعد تصاعد الأزمة بين النواب العرب والأتراك [٥] ٠

---

(١) وهؤلاء النواب هم : عن لواء بغداد ثلاث نواب هم : اسماعيل حقي بابان ، والحاج علي علاء الدين الآلوسي ٠ وعن الديوانية نائبان هما : شوكت باشا بن رفعت بك ، والسيد مصطفى نور الدين آل الواعظ ٠ وعن كربلاء نائب واحد هو : الحاج عبد المهدي حبيب الحافظ ٠ وعن البصرة نائبان هما : السيد طالب آل النقيب ، وأحمد باشا الزهير ٠ وعن المنتفق نائبان هما: رأفت السنوي ، وخضر لطفي ٠ وعن الموصل نائبان هما : محمد علي فاضل حافظ ، وداود يوسفاني وعن السليمانية نائب واحد هو : الحاج ملا سعيد كركوكلي زادة ٠ وعن كركوك نائبان هما : الحاج علي بن الحاج مصطفى قبردار ، وصالح باشا آل النفطجي ٠ وعن العمارة نائبان هما : عبد المحسن السعدون ، وعبد المجيد الشاوي ٠ انظر :
عباس العزاوي : تاريخ العراق بين احتلالين ، جـ٨ ، ص ١٦٥–١٦٦ ٠

(٢) نفس المصدر ، ص ١٧٢ ٠

(٣) عبد العزيز نوار : المرجع السابق ، ص ٣٩٠ ٠

(٤) نفس المرجع ، ص ٣٩٠–٣٩١ ٠

(٥) نفس المرجع : ص ٣٩١ ٠

فقد تصاعدت الأزمة بين الزعامات العربية العراقية والتركية بسبب ما أثير حول قضية لينش فى العراق . فقد أظهر الاتحاديون تساهلا كبيرا فى حقوق العراق الوطنية أمام المصالح البريطانية ، فعقدوا صفقة معها من وراء ظهر العراق .

فقد قام الاتحاديون بعقد اتفاقية [١] مع شركة لينش أصبحت بموجبها الشركة تضم " البواخر العثمانية " [٢] وصارت تدعى مؤسسة الملاحة العثمانية فى أنهار دجلة والفرات وشط العرب ، وأشرف على ادارتها مدير انجليزى [٣] .

أى أن الاتحاديين مكنوا للانجليز من السيطرة على أمور العراق أكثر من ذى قبل وقد كان لهذا أسوأ الأثر فى العراق ، فثار النواب العراقيون يساندهم النواب العرب ، ومن النواب العراقيين السيد طالب النقيب وأحمد باشا الزهير واسماعيل حقى بابان وشوكت باشا بالتعاون مع شفيق باشا المؤيد النائب العربى ، وغيرهم ، للدفاع عن مصالح وحقوق العراق ضد بريطانيا ، كما لعبت الصحافة العراقية والعربية دورا كبيرا فى اذكاء الروح القومية العربية واظهار الاتحاديين بعدم الاهتمام بقضايا العراق والعرب المصيرية لاتباعهم سياسة التتريك [٤] .

وكان كفاح الزعماء العرب العراقيين يهدف الى انقاذ العراق من نكبة التتريك ، مع

---

(١) وكانت هذه الاتفاقية قد صادق عليها السلطان عبدالحميد ، وأصدر فرمانا بها دون عرض الموضوع على مجلس النواب (المبعوثان) ، ودون أخذ رأى أهل البلاد الذين كانوا ينتهزون الفرصة التى يتخلصون فيها من تلك الشركة البريطانية التى أصبحت بمثابة قوة اقتصادية وسياسية تتحكم فى أمور العراق منذ بداية الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، ولقد حاول السلطان عبد الحميد فى ١٩٠٧م أن يوقف نشاط هذه الشركة لخطورتها على مستقبل العراق ، ولكن دون جدوى فاتجة فى أواخر سنوات حكمه أن يشتريها ، ولكنه لم يستطع أن يحقق هدفه . انظر : عبدالعزيز نوار : مصر والعراق ، ص ٢٧٠ ؛ المصالح البريطانية فى أنهار العراق ، ص ٢٠٩ .

(٢) قام الاتحاديون ببيع الادارة النهرية (البواخر العثماينة) لشركة لينش البريطانية بمبلغ ٢٥ ألف ليرة . انظر :
حامد البازى : المرجع السابق ، ص ١٦١ .

(٣) تفاصيل هذه الاتفاقية انظر : توفيق برو : المرجع السابق ، ص ١٧٦ ، ١٨١ .

(٤) فيصل الأرحيم : المرجع السابق ، ص ١٧١ .

الاحتفاظ بالعراق ضمن الدولة العثمانية انقاذا للعراق وللدولة العثمانية من الضياع، والى الحفاظ على كيان العراق العربي [1] .

وعندما وجد رجال جمعية الاتحاد والترقى أن العرب لا شك سيكسبون الى جانبهم أغلبية أعضاء مجلس المبعوثان عمدوا الى أساليب التآمر والقوة الغاشمة والارهاب ، ونجحوا فى فرض الأمر الواقع على العرب ، ولكن هذه المؤمرات وتلك الأساليب التى اتبعها الاتحاديون ضد العرب وضد مصالحهم ، كانت أكبر عامل قوض مكانة جمعية الاتحاد والترقى لا فى العراق فقط ، بل كذلك فى بقية الولايات العربية [٣] .

وهكذا كانت العراق ضحية السياسة التركية التى ابتعها الاتحاديون ، تلك السياسة التى كانت تسيطر عليها اتجاهات عنصرية تركية ، لا تنظر الى المصالح العربية الا بعين تركية .

* * *

خامسا : صدى سياسة التتريك وأثرها على العراق

اتخذت ردود الفعل فى ولايات العراق ازاء سياسة الاتحاديين الرامية الى تتريك العرب والشعوب الأخرى الخاضعة للدولة العثمانية ، أشكالا وطرقا متعددة بالرغم من اساليب القمع التى واجهه بها الاتحاديون معارضة الشعب العراقى لهم .

ومن الوسائل التى لجأ اليها العراقيون فى معارضة سياسة الاتحاديين أسلوب الاحتجاج الشعبى ، ففى البصرة انشأت مدرسة الاتحاد والترقى ، ولم يتقدم

---

(١) عبد العزيز نوار : مصر والعراق ، ص ٢٧٨ .

(٢) كان عدد النواب العراقيون والعرب فى مجلس المبعوثان ٦٠ نائبا من مجموع عدد نواب المجلس البالغ عددهم ٢٧٥ نائبا . انظر :
ساطع المصرى : البلاد العربية ، ص ١٩٦

(٣) لمزيد من التفاصيل عن قضية لينش ، انظر :
عبد العزيز نوار : المصالح البريطانية ، ص٢٠٦ـ٢١٤ ؛ توفيق برو : المرجع السابق ، ص١٧٢ـ١٨٧ .

لهذه المدرسة سوى عدد ضئيل جدا من الطلاب احتجاجا على قيام فرع جميعة الاتحاد والترقي في البصرة باجبار مؤسس هذه المدرسة التي كانت تسمى " تذكار الحرية" وهي مدرسة أهلية – سبق الاشارة اليها – على التخلي عن ادارتها والاشراف عليها لفرع الاتحاد والترقي [١] .

ومرة عبرت ردود فعل العراقيين عن نفسها عن طريق الجمعيات والأحزاب والنوادي العربية التي شارك في تأسيس بعضها العراقيون ، وانتموا لبعضها الآخر ، وأسسوا فروعا لقسم منها في ولايات العراق [٢] .

وقد تأسس عدد من المنظمات والجمعيات التي قادها بعض المتنورين بالتعاون مع بعض الوجهاء وزعماء العشائر ، وسرعان ما كان ينفرط عقد العديد منها بعد عدة شهور ، أما هذه المنظمات فهي : " لجنة المشورة ، والحزب الحر المعتدل ، وحزب الحرية والائتلاف ، وجمعية البصرة الاصلاحية ، وجمعية النادي الوطني " [٣] .

لم يكن العراق – كما رأينا – بمعزل عن الحركة القومية العربية رغم تخلفها عن مثيلتها في بلاد الشام . وقد بدأ يتحسس حقوقه القومية منذ عهد مدحت باشا ، فكانت بداية التنظيمات فيه – كما رأينا – على شكل فروع لأحزاب قائمة في العاصمة العثمانية .

وقد انقسمت الجمعيات السياسية الى تيارين سياسيين : أحدهما اسلامي، والآخر

---

(١) سليمان فيضي : المرجع السابق ، ص ٦٧–٧٠ .

(٢) محمد المهدي البصير : تاريخ القضية العراقية ، جـ٢ ، مطبعة الفلاح ، (بغداد ، ١٩٢٤م) ، ص ٣٣ .

(٣) الباحث لن يتعرض لأدوار هذه الجمعيات والأحزاب ، لأن أدوارها ومواقفها في مناهضة الاتحاديين والتصدي لسياستهم ستتضح فيما بعد عام ١٩٠٨م ، وهذا خارج عن نطاق الدراسة التي نحن بصددها ، ولمزيد من التفاصيل عن هذه الجمعيات والأحزاب انظر : أنطونيوس ، جورج : يقظة العرب ، ترجمة ناصر الدين الأسد واحسان عباس دار العلم للملايين ، (بيروت ، ١٩٦٠م) ؛ فيصل الأرحيم : المرجع السابق ، ص٢٢٤–٢٢٦ .

قومـى . أما التيار الاسلامى فقد تمثل فى رجال الدين الاسلامـى السنـة ، والطبقـة التـى يمثلوهـا مثل الأعيـان والتجار والأغنيـاء وملاك الأراضى ، وكانوا يتمتعون بسلطـان عظيم ونفوذ واسع مثل نقيب بغداد السيد عبد الرحمن الكيلانى[1] ، الذى وقـف موقـف المعادى والمعارض للسياسـة العلمانيـة والشعور اللادينى لجماعـة الاتحاد والترقى .[2]

وقد عبر السيد عبد الرحمن الكيلانى عن عدائـه لجمعيـة الاتحاد والترقى بتأسيسه جمعيـة المشاورة (المشورة) فى بغداد ـ فى نفس الوقت الذى تأسس فيه فرع الاتحـاد والترقـى فى بغداد ـ وانضم اليهـا كبار الأعيـان المنحدرين من أسر عربيـة والعلمـاء السنـة[3]. أما الأعضـاء المؤسسون فكانوا عبد الرحمن النقيب ، ويوسف أفنـدى عطا والشيخ سيد وكانت هذه الجمعيات تمثل تجمعـا رجعيا اسلاميـا حول عائلـة النقيب[4] أكثر منهـا تنظيما سياسيا أو حزبا سياسيا يضم المسلمين التقليديـن ذوى العقليـة الرجعية ، ولم يكن لهـا برنامجا جماهيريـا ذو أهداف اجتماعية أو سياسية سوى اثارة مؤيديهـا ضد جمعيـة الاتحاد والترقـى والمطالبـة باحكام الشريعة الاسلاميـة[5] وهو السلاح الذى لجأ اليـه السلطان عبد الحميد لدعم حكمه الاستبدادى فى وجـه دعـاة الاصلاح ، ورغم عدم فاعليـة هذه الجماعـة (المشورة) وانفراط عقدهـا فى فتـرة أشهـر معـدودة ، الا أن زعماءها استمروا كأفراد نشيطين فى المجال السياسى والاجتماعى يعملون حسب قناعتهـم السابقـة[6] .

الا أن فشل هذه التنظيمات ، وعدم فاعليتهـا وقيام الاتحاديين بحل التنظيمات

---

(١) كان نقيب بغداد عبد الرحمن الكيلانى على عداء منذ البدايـة مع الاتحاديين حينما أبعدوه من رئاسة بلديـة بغداد . انظـر :
آمال سعد زغلول : المرجع السابق ، ص ١٥٢ .

(٢) فقد أهمل الاتحاديون الدعوة الى الجامعة الاسلامية ، وهم بذلك يتأثرون بأفكـار الغـرب وآرائـه ، عاملون على ترضيته هادفـون الى اكتساب ثقته باجتناب كل ما يسوءه . انظر :
مجلة المقتطف ، ج٧ ، مجلد ٣٣ ، اكتوبر ١٩٠٨م .

(٣) آمال سعد زغلول : المرجع السابق ، ص ١٥٢ ـ ١٥٣ .

(٤) على ظريف الأعظمى : مختصر تاريخ بغداد ، ص ٢٤٨ .

(٥) عباس العزاوى : تاريخ العراق بين احتلالين ، ج٨ ، ص ١٦٤ .

(٦) نفس المصدر والمكـان .

المعادية لهم مهد لقيام أحزاب سرية على رأسها " حزب العهد " و " حزب الاستقلال " وقد كان الضباط العراقيون يشكلون العمود الفقرى فى هذه الأحزاب السرية ، حتى أن كل عشرة ضباط عراقيين كان هناك سبعة منهم ينتمون لجمعية العهد(١) .

على أن تأسيس تلك الجمعيات لم يكن موقفا آنيا ، وأثرا خالصا لسياسة الاتحاديين بل هو استمرار وتعبير عن تيقظ الشعور القومى عند العرب ، الذى تكاثفت فى بذر بذوره منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر عوامل عديدة وبلورته وأخرجته الى الوجود نداءات التيار القومى التركى .

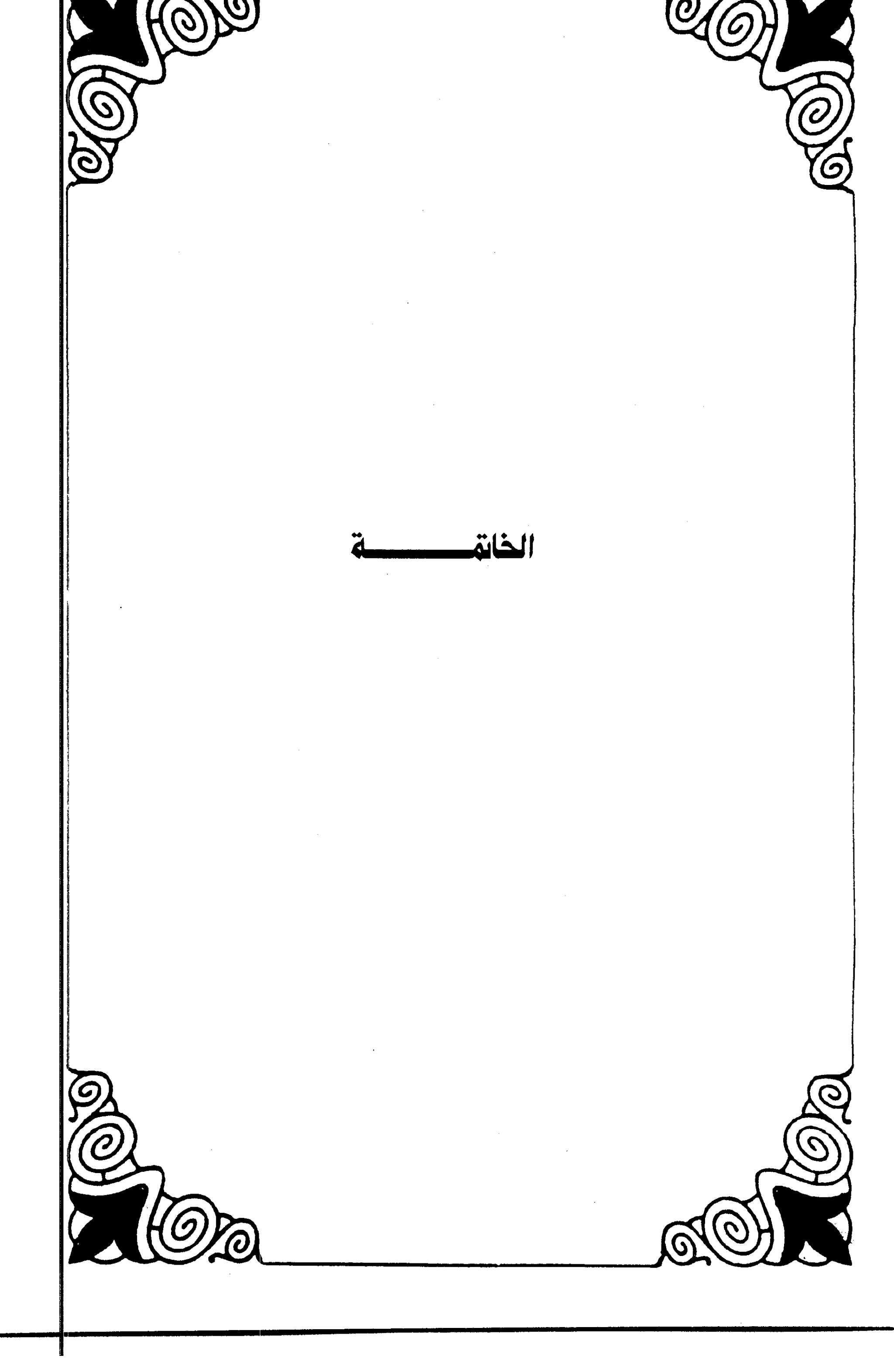
على أية حال لقد قادت هذه المنظمات سواء السرية أو العلنية الحركة القومية فى العراق وقامت بتهيئة الرأى العام لتبنى المطالب الوطنية ضد الاتحاديين .

وهكذا كان انتشار روح القومية العربية بين بعض أوساط المجتمع العراقى مظهرا من مظاهر التصدى لسياسة التتريك ، الا أن الحركة الوطنية فى العراق لم تأخذ دفعة قوية بسبب أن طبيعة القيادة الاجتماعية المحلية فى العراق كانت موغلة فى الرجعية والتخلف(٢) ، ومتعاونة مع الهيئة الحاكمة التركية ، اذ كانت هذه القيادة تشمل مراتب الاشراف ورجال الدين والتجار والأعيان ، لذلك فان طبيعتها المادية والمعنوية كانت تقف حائلا أمام تطوير الجماهير ، كما يلاحظ فى تلك القيادة غياب البرجوازية الوطنية (الأنتلجنسيا) المثقفين .

* * * * *

---

(١) محمد يوسف خليل : المرجع السابق ، ص ١٧٣ .
(٢) ابرلاند : المرجع السابق ، ص ١٧٣ .



الخاتمــــــة

الخاتمـــــــــــة

تناول موضوع البحث دراسة تاريخ العراق السياسي فى فترة الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، أى الفترة من ١٨٧٢ الى ١٩٠٨م، وهى فترة ست وثلاثون عاما ، وتعد الفترة قبل الأخيرة من الحكم العثمانى فى العراق ٠

وكان العراق فى معظم تلك الفترة ينقسم الى ولايات عثمانية ثلاث : بغداد والبصرة ، والموصل ، وبالتالى لم يشكل العراق وحدة سياسية فى حد ذاتها ، اذ كان يطلق على سكان كل ولاية اسم الولاية أو المدينة التى يتبعها ، بالاضافة الى أن العراق لم تكن تنتظمه وحدة قومية ، فقد كان يعانى من تعدد القوميات ، والمذاهب ، والطوائف ، والعشائر ، مما حال دون وجود رأى عام قومى مشترك ٠

** لقد اتسمت فترة الدراسة بعدم الاستقرار الادارى وقد لمس الباحث ذلك من خلال كثرة الولاة الذين تعاقبوا على حكم الولايات الثلاث : فقد تعاقب على ولاية بغداد خلال فترة الدراسة ثمانية عشر واليا ، وعلى البصرة أربعة وثلاثون واليا ومتصرفا ، وكذلك الموصل تعاقب عليها أربعة وثلاثون واليا أيضا ، ولذلك كانت السمة البارزة لمعظم ولاة تلك الفترة هى قصر مدة الحكم ، ، ولا شك أن الدولة العثمانية كانت تتبع هذه السياسة ، خشيت قيام نزعات انفصالية ، حينما يوطد الوالى أقدامه فى الولاية ، ولذلك حاولت بكل السبل اضعاف سلطة الولاة عن طريق سحب اختصاصاتهم الواحدة تلو الأخرى ، وأصبح الولاة أشبه بالموظفين منهم بالولاة ينصاعون لأوامر الباب العالى ، وتقدم الأموال التى يطلبها وجبايتها بالظلم والقسوة ٠ وقد انعكس ذلك سلبيا على العراق ، فقد كانت هى ضحية تلك السياسة ٠

** كما اتسمت فترة الدراسة بالعديد من الصراعات بين السلطات العثمانية الحاكمة فى العراق ، والقوى المناوأة لها على المستويين الداخلى والخارجى،

فعلى المستوى الداخلى ظلت السلطات العثمانية الحاكمة فى العراق

طوال فترة الدراسة فى صراع مستمر وعنيف مع العشائر العربية البدوية منها ، والريفية ، ومع العشائر الكردية والأقليات الدينية والطوائف الأخرى ٠

فقد كان ضعف سيطرة الدولة على المناطق العشائرية فى العراق ،وتقادم أعراف ونظم العشائر ، قد رسخت الكيان الاجتماعى والاقتصادى والسياسى شبه المستقل للعشائر ولذلك كانت العشيرة بمثابة التنظيم السياسى والاجتماعى والاقتصادى الوحيد لأفراد العشائر فمنحوها اخلاصا وولاء مطلقين ولذلك استطاعت العشائر مواجهة السلطة السياسية للدولة – التى كانت تهدف الى السيطرة على العشائروالصراع معها حفاظا على كيانها الاجتماعى ٠

** كما أوضحت الدراسة أن الثورات العشائرية فى العراق لم يكن الهدف منها الاستقلال أو الانسلاخ عن جسم الدولة العثمانية ، انما كان الهدف هو الرغبة فى التمتع ببعض خصائص الحكم الفردى والتخلص من نفوذ الولاة الذين كانت الدولة تقدر معيار نجاحهم بمقدار ما يحققوه من هدوء واستتباب أمن عشائرى ٠

** كما أوضحت الدراسة أيضا أن أسلوب القوة وتجريد الحملات العسكرية التى لجأ اليها الولاة العثمانيون فى العراق ضد العشائر لم يسفر عن نتائج مهمة انما الأساليب السلمية التى اتبعتها عن طريق منح الألقاب ، وتعيين شيوخ العشائر فى مناصب ادارية ، وتحويل رؤساء القبائل الى ملاك لأراضى زراعية وهو ما أطلق عليه الباحث اسم " سياسة الأراضى " وهو فى رأى الباحث أفضل الأساليب التى لجأ اليها الولاة العثمانيين للسيطرة على العشائر ٠

فقد أدت هذه السياسة الى نجاح الولاة العثمانيين فى العراق فى السيطرة على العشائر عن طريق ضرب عصب النظام القبلى ، وهذه السياسة أدت الى الاسراع بعملية تفكك القبائل واحداث تخريب فى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية داخل القبيلة ، وحدث تضارب شديد فى المصالح بين شيوخ العشائر ملاك الأراضى ، وبين أفراد العشائر ٠ ولم تعد علاقة القربى والدم تربط بينهم ، ولم يعد ينظر لشيخ

القبيلة نظرة الولاء المطلق – كما كان من قبل – فقد الشيوخ بذلك الى حد كبير سيطرتهم على العشائر وأوضح نموذج على توضيح ذلك هو ما حدث لعشائر " شمر الجربا " وعشائر " المنتفق " • الا أن هذا الاسلوب لم يحقق النجاح المنتظر بسبب ضعف السلطة العثمانية الحاكمة فى العراق ، والتى كانت تتفاوت من وال لآخر •

وبالرغم من خضوع العشائر لنفوذ السلطات العثمانية فى العراق ، الا أن القوى العشائرية كانت تمثل مركز ثقل كبير فى المجتمع العراقى ، وشكلت على امتداد فترة الدراسة ١٨٧٢–١٩٠٨م تهديدا كبيرا للسلطة العثمانية بحكم رفضها قبول الخضوع لها •

** كما أوضحت الدراسة أيضا نجاح السلطات العثمانية الحاكمة فى العراق من السيطرة على ثورات الأكراد عن طريق السياسة السلمية وليس عن طريق القوة العسكرية • وذلك عن طريق تشجيع الزعامات الدينية الكردية ومدها بالمال والنفوذ • هذا بالاضافة الى الاستفادة من قوة المقاتل الكردى عن طريق تشكيل قوة من الخيالة الأكراد عرفت باسم " الحميدية " نسبة للسلطان عبد الحميد، عن طريق " الخدمة الأجيرة " وقد بقيت تلك القوة فى الوجود حتى تم ازالتها ، عندما نجحت حركة الاتحاديين فى ١٩٠٨م فى خلع السلطان عبد الحميد الذى كونها •

** كما أوضحت الدراسة أيضا أن الحركات المسلحة التى ركن اليها الأكراد ، لم تكن بدافع طلب الانفصال عن الدولة أو الحكم الذاتى ، وانما كانت أهدافها لا تعدو فى هذه الفترة التى نحن بصددها الامتناع عن دفع الضرائب والرسوم لا لأنها ثقيلة فحسب ، بل لأنها لا تعود عليهم بأية فائدة •

** كما أوضحت الدراسة أن علماء المسلمين السنة فى العراق كانوا تقليديين ، مقربين من السلطة العثمانية الحاكمة – التى كانت تشاركهم فى نفس المذهب – فلم يناقشوا أو يعارضوا سياسة السلطات العثمانية الحاكمة ، خاصة فى القضايا التى طرحها العصر آنذاك – كالتغلغل الاقتصادى والثقافى الأوربيين

ومسألتى التجديد والاصلاح ، هذا على عكس المسلمين الشيعة الذين انخرطوا فى العمل السياسى منذ أواخر القرن التاسع عشر وشاركوا فى القضايا الخاصة بعصرهم آنذاك وقاوموا الغزو الثقافى والتغلغل الاقتصادى الأوربيين ، وتجلى ذلك فى النشاط الفكرى ونشر العديد من المؤلفات الموجهة لنقد الحضارة الأوربية .

** كما أوضحت الدراسة أيضا أن انخراط مجتهدى الشيعة فى القضايا الخاصة بعصرهم وتحديهم للسلطة العثمانية الحاكمة ، يرجع الى أن لهم مصادر مالية متعددة مستقلة عن الحكومة العثمانية جعلتهم فى وضع اقتصادى شبه مستقل عن الدولة ، وهذا بعكس علماء المسلمين السنة الذين اعتمدوا على السلطات العثمانية فى مصادر دخولهم المالية ، ولذلك لم يعارضوها وانما ساروا فى فلكها .

** أما بالنسبة للأقليات الدينية فى العراق ، فقد أوضحت الدراسة أن اليهود قد ساهموا فى العمل الادارى والسياسى ، فقد كانوا على صلة ودية بالسلطات الحاكمة وتمتعوا بتسامح الدولة وبحرية تامة فى أمورهم الدينية . ونالوا مراكز حكومية رفيعة فى الدولة ، ويرجع ذلك لقدرتهم على معرفة اللغات الأجنبية، نتيجة احتكاكهم الدائم بالأجانب ، بالاضافة الى خبرتهم فى مجالى المال والتجارة .

أما بالنسبة للمسيحيين فى كافة أنحاء الدولة العثمانية ، ومن بينها ولايات العراق الثلاث ، كانوا يلاقون نوعا من التفرقة فى المعاملة من قبل الدولة ، اذ أن القوانين كانت لا تطبق على الجميع بصورة متساوية ، ولم يوظفوا فى دوائر الدولة ، الا عند الضرورة ، وهذا ما اعتبرته الدول الأوروبية سببا رئيسيا تذرعت به للتدخل فى الشؤون الداخلية للدولة العثمانية بحجة حماية الطوائف المسيحية من مواطنى الدولة .

** كما أوضحت الدراسة أن المسيحيين فى الدولة العثمانية كانوا يدينون بالولاء للدول المسيحية الأوروبية أكثر من ولائهم للدولة العثمانية . وعلى الرغم من ذلك فقد عاش المسيحيون فى العراق خاصة خلال فترة الدراسة فى وئام ولم يحدث بينهم وبين أبناء البلاد الآخرين ما يعكر صفوة الحياة الا نادرا .

** أما على المستوى الخارجي ، فقد أوضحت الدراسة ، كيف أن ضعف الدولة العثمانية وسوء الأحوال الداخلية فيها من جهة ، وفى العراق من جهة ثانية ، قد جعل من الأخيرة فريسة سهلة للأطماع الأوربية ، فاستغلت بريطانيا ، الدولة الاستعمارية الكبرى آنذاك ، هذا الضعف والتخلف لتستأثر بالنفوذ الأول فى منطقة الخليج والعراق •

** كما أوضحت الدراسة أن بريطانيا لجأت الى العديد من الأساليب المختلفة للحصول على المزيد من الامتيازات للتغلغل داخل العراق ، وقد نجحت فى ذلك الى حد كبير ، وذلك بمساندة شركات الملاحة النهرية فى العراق ، والتواجد العسكرى فى العراق من خلال وجود سفن حربية بريطانية فى المياه العراقية •

** وقد أوضحت الدراسة أن بريطانيا استطاعت ولظروف وأسباب عديدة ملائمة ، أن تحقق الجزء الأكبر من مصالحها ونفوذها فى العراق ، بل وتطبع بالاضافة الى ذلك والى حد كبير ، كل تاريخ العراق الحديث بطابع الصراع الحاد من أجل تثبيت تلك المصالح وتوسيعها •

** كما أوضحت الدراسة أن الدولة العثمانية لم تستطع مواجهة ألاعيب الدبلوماسية البريطانية فى الحصول على الامتيازات والنفوذ . الا أن الدولة العثمانية بدأت تضع المعوقات والمضايقات أمام النفوذ البريطانى فى العراق ابتداء من عام ١٨٨١م ، ويرجع ذلك الى موقف السياسة البريطانية من القضية المصرية ، فان الاحتلال البريطانى لمصر اعتبره السلطان عبد الحميد اعتداء صارخا على جزء مهم من ممتلكاته فى أفريقيا ، ولم يستطع السلطان عبد الحميد مواجهة الاعتداء البريطانى لأنه لم يكن يملك القوة العسكرية اللازمة ، ولذلك اتبع أساليب دبلوماسية لمقاومة المشاريع البريطانية فى الولايات العثمانية ومنها العراق •

وعلى ذلك يمكن القول بأن احتلال بريطانيا لمصر كان سببا لانهيار مركز بريطانيا الاقتصادى فى الولايات العثمانية ، ومنها العراق ، على أن العثمانيين لو كان حكمهم مستقرا لتصدوا بصورة أفضل لبريطانيا •

** كما أوضحت الدراسة أن التنافس الأوروبى ازاء العراق لم يكن من القوة بحيث يقلل من النفوذ البريطانى فى العراق ، بل أن العراق كانت تستخدم فى المناورات السياسية فى هذا التنافس ، ونجد أن المصالح الفرنسية فى العراق انحسرت فى عمليات التنقيب عن الآثار فى أواخر القرن التاسع عشر ، الا أنه فى مطلع القرن العشرين شهدت العلاقات البريطانية الفرنسية تقاربا أدى الى توقيع الاتفاق الودى عام ١٩٠٤م ، وبالرغم من أن هذا الاتفاق لم يخص العراق من قريب ولا من بعيد الا أنه على كل حال قلل من حدة الخلافات بين الدولتين وقضى على المنافسة بينهما فى العراق ٠

** كما أوضحت الدراسة أن التنافس البريطانى الروسى ازاء العراق ، لم يكن بالصورة التى ضخمتها بريطانيا ، الا أن بريطانيا كانت تخشى من التقدم الروسى المستمر فى الأراضى الواقعة شمال فارس ، منذ أواسط القرن التاسع عشر٠ ومن أجل احتواء النفوذ الروسى وقعت بريطانيا اتفاقية مع روسيا فى ١٩٠٧م قسمت فارس بمقتضاها الى ثلاث مناطق نفوذ ، وعلى الرغم من نجاح الدبلوماسية البريطانية فى توقيع هذا الاتفاق الا أن السياسة البريطانية استمرت على موقفها الحذر تجاه التحرك الروسى فى منطقة الخليج ٠

كما أوضحت الدراسة أن التنافس البريطانى الألمانى ازاء العراق ، كان بشأن سكة حديد بغداد برلين ، وبالرغم من أن بريطانيا لم تكن معارضة لهذا المشروع ، أول الأمر ، على اعتبار أن التغلغل الألمانى فى الامبراطورية العثمانية ومشروع سكة حديد بغداد يوازنان النفوذ الروسى والفرنسى ٠ الا أن بريطانيا سرعان ما عارضت المشروع بعد أن تنبهت الى أن التوسع الألمانى الاقتصادى والتجارى فيما وراء البحر وغزو الأسواق التى كانت حكرا على بريطانيا والنمو المفاجئ للبحرية الألمانية كل ذلك يهدد المصالح السياسية والاقتصادية فى الخليج العربى والهند ٠ ولهذا أسرعت بريطانيا باغلاق الخليج العربى أمام مشروع سكة حديد بغداد ، بعقد اتفاقية سرية مع شيخ الكويت فى يناير ١٨٩٩م ، وهدفت بريطانيا من وراء ذلك ، أن تكون الاتفاقية حائلا دون وصول سكة حديد بغداد حتى الخليج العربى٠

** كما أوضحت الدراسة أن بريطانيا حرصا منها على ألا تنفرد ألمانيا بتنفيذ المشروع وحدها ، قامت بتشكيل لجنة أطلق عليها لجنة " ماهون Mahon " لدراسة المشروع وعمل تقرير مدعم بالخرائط عن المناطق المناسبة لنهاية خط سكة حديد بغداد ، وهذا حرصا من بريطانيا على أن تكون مشاركة في المشروع ، وإما أن لا يكون لأنها تدرك أهمية وخطورة هذا المشروع على المصالح البريطانية .

وهكذا أثار مشروع سكة حديد بغداد برلين ، توتر العلاقات بين الدول الأوروبية ، وفي زيادة حدة التنافس ، وبالرغم من كل ذلك تعثر انجاز المشروع اذ مزقه اندلاع الحرب العالمية الأولى .

** كما أوضحت الدراسة أن التنافس للتنقيب عن البترول في العراق بدأ في فترة مبكرة ، ترجع الى أواخر القرن التاسع عشر ، وقد كشف هذا عن منافس جديد في هذا المجال وهو الولايات المتحدة الأمريكية ، وبذلك تبدلت صفة هذا التنافس في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين من السيطرة على طريق المواصلات الى السيطرة على منابع البترول ، وبالرغم من ذلك فان البترول لم يأخذ دوره الكبير في الاقتصاد العالمي آنذاك .

** كما أوضحت الدراسة أن تاريخ العلاقات العراقية الفارسية في العصر الحديث لا يمثل الا تاريخ الصراع المستمر على المناطق الحدودية بينهما ، فقد كان شاهات فارس طيلة العصر الحديث يطمعون في الاستيلاء على المناطق الشرقية للعراق ، ويرى الباحث أن أطماع حكام فارس في العراق ترجع الى عوامل كثيرة يأتي في مقدمتها العوامل الجيوبوليتيكية ، فقد لعب الموقع الجغرافي للعراق والحدود المشتركة بينها وبين فارس دورا رئيسيا في تاريخ العلاقات بينهما ، وقد كانت الحدود محورا هاما في هذه العلاقات ، وكانت نظرة حكام فارس في سياستهم التوسعية على حساب العراق يعتنقون فلسفة خاصة هي فلسفة القوة ، وأن الضرورة لا تعرف قانونا ولا اتفاقيات .

** كما أوضحت الدراسة أن العلاقات العراقية الفارسية خلال الفترة

من ١٨٧٢ الى ١٩٠٨م تتميز بأنها لم تشهد مواجهات عسكرية مسلحة بالرغم من توتر العلاقات بينهما ، انما شهدت تعديات العشائر الحدودية وقيامها بقطع طرق القوافل وارتكاب العديد من جرائم السلب والنهب والقتل عبر الحدود العراقية الفارسية ٠

** وأوضح البحث أن السبب فى قلة المواجهات العسكرية بين الجانبين ترجع الى التزام حكومة الشاه ناصر الدين الذى حكم فارس مايقرب من نصف قرن (١٨٤٨ـ١٨٩٥م) ، التزمت بدرجة أكبر بنصوص الاتفاقيات المعقودة بين البلدين ، وبخاصة الاتفاقيات التى عقدت فى سبعينيات القرن التاسع عشر ، وأصبح كل نزاع بين سلطات فارس وحكام العراق يرفع مباشرة الى أعلى مستوى من المفاوضات دون أن يترك الأمر كما كان من قبل للسلطات المحلية ، التى لم يكن عندها القدرة الكافية لعلاج هذه الأمور بحكمة ، بالاضافة الى انشغال كل من الدولتين العثمانية والفارسية بمشاكلهما الخارجية آنذاك ٠

** كما أوضح البحث أن استمرار القلاقل على الحدود ، وارتكاب العشائر مخالفات عديدة يعزى الى أن الحدود العراقية الفارسية تجاهلت العامل البشرى الذى يعتبر ضرورة لازمة لابد من ملاحظتها عند تخطيط الحدود ٠ ومما يؤكد هذا الرأى الذى توصلنا اليه ، أن مشاكل النزاع بين الجانبين تركزت فى منطقتى السليمانية وعربستان وكل منهما كانت تحتوى على قومية واحدة (القومية الكردية) فى السليمانية و (القومية العربية) فى عربستان ، وشطرت معاهدات الحدود بين أفراد القومية الواحد مما ترتب عليه استمرار المنازعات ٠ بينما القسم الأوسط من الحدود لم يشهد مثل هذه المنازعات ، لأنها حدود أثنوجرافية كاملة ، تتفق مع الحواجز الطبيعية وتفصل فى نفس الوقت بين قومتين متجاورتين ٠

** كما أوضحت الدراسة أن الحساسية المذهبية التى كانت تنشأ بين الفرس الشيعة والعثمانيين السنة ، تعزى الى أن العثمانيين السنة يسيطرون على المزارات الاسلامية الكبرى سواء الشيعية أو السنية على حد سواء ٠

** كما أوضحت الدراسة أن سياسة الدولة العثمانية تجاه كل من آل سعود وآل الرشيد فى وسط الجزيرة العربية ، كان الهدف منها اخضاع كل منهما

للدولة العثمانية ، وعدم اعطاء الفرصة لأى منهما للتفوق على الآخر وذلك بهدف حفظ التوازن فى شبه الجزيرة العربية ، وذلك كوسيلة من وسائل الاحتفاظ بالسلطة .

** كما أوضحت الدراسة أن النظام الادارى الذى اتبعته الدولة العثمانية فى الاحساء كان أقل احكاما عما هو عليه فى ولايات العراق الثلاث ، وكان يأخذ سمات الاحتلال العسكرى ولذلك لم تكن الادارة فيها من القوة والوعى كى تجعلها تنهض بسنجق الأحساء ذات الموقع الاستراتيجى الهام . بل كانت دائما عبئا ماليا ثقيلا على الدولة العثمانية عامة وولاية البصرة خاصة التى كانت تشكل السند الأساسى فى حماية الوجود العثمانى فى الاحساء .

** كما أوضحت الدراسة أن العلاقات العراقية الكويتية ، كانت تتم فى اطار تنفيذ سياسات الدولة العثمانية وليس لحساب باشوات العراق ، فقد كانت هذه السياسة تتخذ فى الآستانة وليس بغداد ، وانما كان تنفيذ هذه السياسات يتم عن طريق ممثلى الدولة العثمانية فى البصرة وبغداد .

** كما أوضحت الدراسة أن الكويت كانت ترى أن علاقتها بالدولة العثمانية من خلال " الرابطة الدينية " وليس من خلال وجود " الحامية العسكرية العثمانية " وكان حكام الكويت يحرصون على أن تبقى العلاقات فى هذا الاطار وهو قبول السلطة الدينية من جانب الكويتيين دون تدخل الدولة العثمانية فى الشؤون الكويتية .

** كما أوضحت الدراسة أن الدولة العثمانية أعطت الكويت شخصيتها المتميزة بطريق غير مباشر عندما استصدر مدحت باشا من السلطان العثمانى عبد العزيز فرمانا باعلان الكويت قضاء عثمانيا مستقلا استقلالا ذاتيا تتوارثه أسرة الصباح . وقد حرص حكام الكويت على ذلك ولم يعطوا الدولة العثمانية أو ممثليها فى العراق الفرصة للخروج عن هذا الاطار .

** كما أوضحت الدراسة أن الدولة العثمانية وممثليها فى البصرة وبغداد

كانوا دائما يلجؤن الى حكام الكويت لمساعدتهم عسكريا ، فى حماية شط العرب وجنوب العراق وساحل الخليج العربى فى نظير مرتبات سنوية كانت تدفعها لهم الدولة العثمانية ٠

** كما أوضحت الدراسة أن الدولة العثمانية لم تستطع أن تلحق الكويت ولو على الورق بالبصرة أو أية ولاية أخرى ، والدليل على ذلك أن الدولة العثمانية بقيت تذكر الكويت والشيخ مبارك فى جميع مراسلاتها وسلناماتها بوصفه — أى الكويت — بأنه قضاء مستقل ٠

وبالرغم من اعتراف الدولة العثمانية بذلك الا أنها بذلت محاولات عديدة لاحتواء حاكم الكويت بمختلف الوسائل ، الا أنها فشلت فى ذلك ، لاعتماد الكويت على المساندة البريطانية ٠

كما أوضحت الدراسة أن معظم فئات المجتمع العراقى لم تهتم بالدستور فور اعلانه فى أول الأمر ، ولم يظهروا فرحتهم بنبأ اعلانه ، ولم يقيموا معالم الزينة ، فلم يدركوا معنى الدستور وفوائده ، الا أنه بعد أيام قليلة من عودة الدستور رحبت فئات المجتمع العراقى بالدستور بعد أن أوضح لهم المثقفون منهم أهمية الدستور وفوائده فى التخلص من الحكم الاستبدادى ٠

وبالرغم من ذلك فلم يكن زعماء العراق كلهم آنذاك من مؤيدى انقلاب الاتحاديين بسبب تضرر مصالحهم وضياعها بضياع سلطة السلطان عبد الحميد لأنهم كانوا موظفين فى الدولة ، وتغيير الوضع السياسى الجديد اقتضى ابعادهم عن السلطة ٠

** كما أوضحت الدراسة أن سياسة التتريك التى انتهجتها جمعية الاتحاد والترقى فى ولايات العراق ، لم تلق قبولا من مختلف فئات المجتمع العراقى ، لأنها كانت تهدف الى دمج القوميات غير التركية بالقومية التركية ٠ ولذلك نجد أن غالبية المؤيدين لعودة الدستور — الذى أتى به الاتحاديون — كانوا هم أشد المعارضين لسياسة التتريك التى اتبعها الاتحاديون ٠

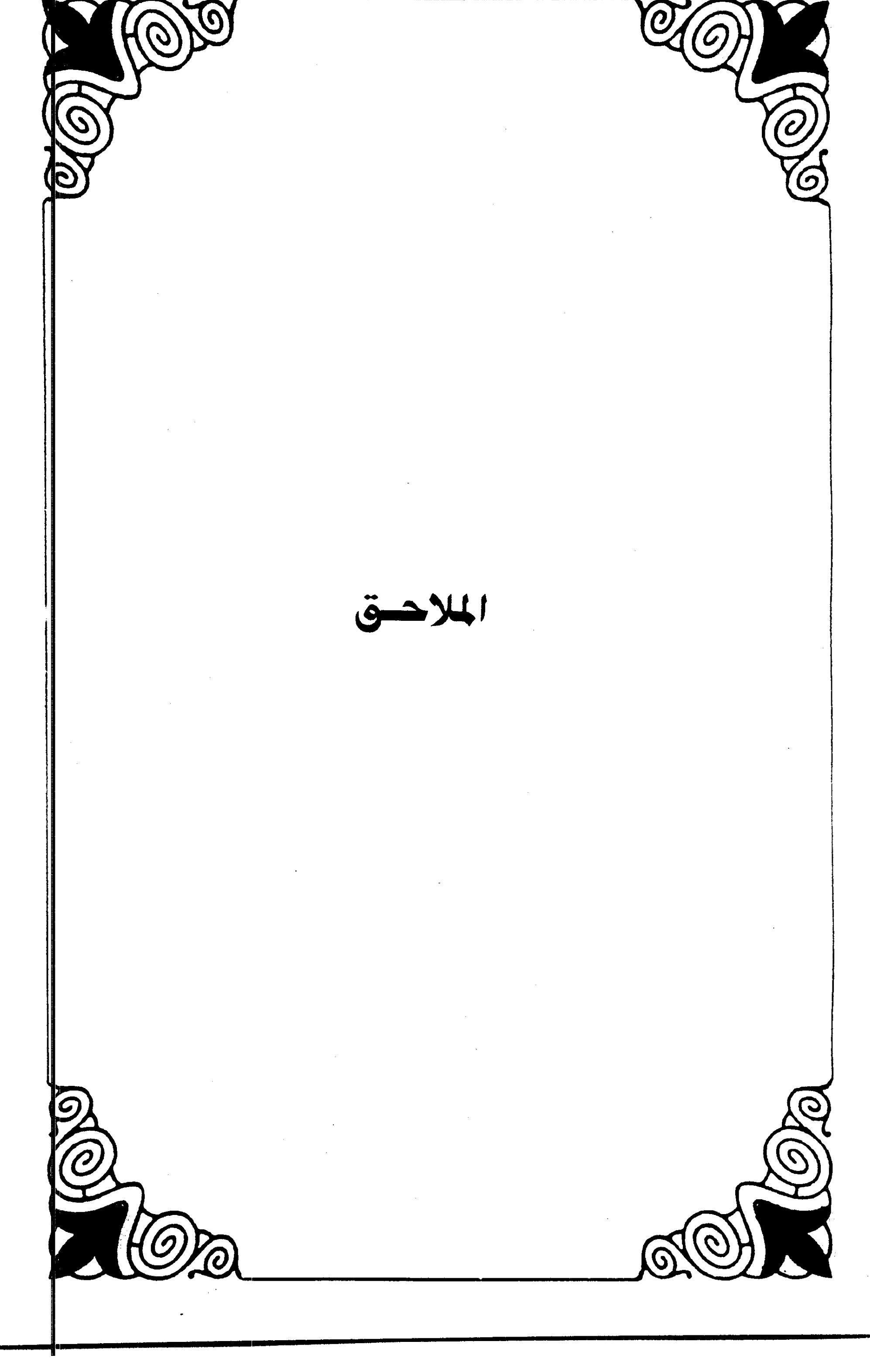
ولا شك أن سياسة الدولة العثمانية منذ بدء عصر التنظيمات والى ما بعد نهاية فترة الدراسة ١٩٠٨م ، قد سلكت سياسة واحدة لا تتغير فى جوهرها، وتتميز هذه السياسة بمركزية الحكم ومحاولة صهر العناصر فى بوتقة واحدة قد أرادها السلطان عبد الحميد ومن جاء قبله ، عثمانية باطار اسلامى ، وأرادها الاتحاديون قومية تركية ٠

وبالرغم من معارضة الطوائف العربية لسياسة التتريك ، الا أن الاحتكاك والاصطدام بين الجانبين التركى والعربى قد أدى الى تيقظ الشعور القومى عند العرب ، وتبلور نشاطه فى ظهور الجرائد والأحزاب السياسية التى تناهض سياسة جمعية الاتحاد والترقى ٠

وعلى أية حال ، لقد قادت الأحزاب المناوأة لسياسة الاتحاديين الحركة القومية فى العراق ، الا أن هذه الحركة لم تأخذ دفعة قوية بسبب طبيعة القيادة الاجتماعية المحلية التقليدية الموغلة فى الرجعية ٠

وهكذا ، نجد أن تاريخ العراق خلال فترة الدراسة من ١٨٧٢ الى ١٩٠٨م ، اتسم بالعديد من الصراعات وعدم الاستقرار سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى ، وبطبيعة الحال أدت هذه الصراعات المستمرة الى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى ولايات العراق ٠

* * * *



الملاحق

قائمة باسماء ولاة بغداد (١) وبيان
تواريخ حكمهم (١٨٧٢ ـ ١٩٠٨ م)

م	اسم الوالـــى	تاريخ بداية الحكـــم		تاريخ نهاية الحكم	
		التاريخ الهجرى	التاريخ الميلادى	التاريخ الهجرى	التاريخ الميلادى
١	محمد رؤوف باشا	١٢٨٩	١٨٧٢	١٢٩٠/٣/٢٣	١٨٧٣/٥/٢١
٢	رديـف باشـــا	١٢٩٠/٥/٢٢	١٨٧٣/٧/١٨	١٢٩٢	١٨٧٥
٣	عبد الرحمن باشا	١٢٩٢/٩/١٦	١٨٧٥/١٠/١٦	١٢٩٤/٣/٢٣	١٨٧٧/٤/٧
٤	عاكـف باشـــا	١٢٩٤/٤/٢٩	١٨٧٧/٥/١٣	١٢٩٥/٣/١٤	١٨٧٨/٣/١٨
٥	قـدرى باشـــا	١٢٩٥/٤/١	١٨٧٨/٤/٤	١٢٩٥/١٢/١٧	١٨٧٨/١٢/١٢
٦	عبد الرحمن باشا (للمرة الثانية)	١٢٩٦/٣/١٢	١٨٧٩/٣/٦	١٢٩٨/٢/١	١٨٨١/١/٣
٧	تقى الدين باشـــا	١٢٩٨/١/٢٨	١٨٨١/١/١	١٣٠٤/٧/٤	١٨٨٧/٣/٢٩
٨	مصطفى عاصـم باشا	١٣٠٤/٦/٣٠	١٨٨٧/٣/٢٥	١٣٠٧/٤/١٨	١٨٨٩/١٢/١٢
٩	سـرى باشـــا	١٣٠٧/٥/٢٠	١٨٩٠/١/١٢	١٣٠٨/١٢/٣٠	١٨٩١/٨/٥
١٠	الحاج حسن رفيق باشا	١٣٠٩/١/١٩	١٨٩١/٨/٢٥	١٣١٤/١/١٥	١٨٩٦/٦/٢٦
١١	عطاء اللهباشا الكواكبى	١٣١٤/٢/١٥	١٨٩٦/٧/٢٦	١٣١٧/١/١٠	١٨٩٩/٥/٢١
١٢	نامق باشا الصغيـر	١٣١٧/١/٨	١٨٩٩/٥/١٩	١٣٢٠/٥/٢٦	١٩٠٢/٨/٣١
١٣	المشير أحمد فيضى باشا (وكاله)	١٣٢٠	١٩٠٢	١٣٢٢/٨/١١	١٩٠٤/١٠/٢١
١٤	عبد الوهاب باشا	١٣٢٢/١٠/٨	١٩٠٤/١٢/١٦	١٣٢٣/١٠/١٠	١٩٠٥/١٢/٨
١٥	عبد المجيد بك	١٣٢٣/١٠/٢٨	١٩٠٥/١٢/٢٦	١٣٢٤/١٢/٢٦	١٩٠٧/٢/١٠
١٦	أبو بكر حازم بك	١٣٢٥/١/٣	١٩٠٧/٢/١٦	١٣٢٥	١٩٠٧
١٧	ناظم باشا الاول	١٣٢٥/١٢/٢٣	١٩٠٨/١/٢٧		
١٨	نجـم الدين منلا			١٣٢٧/٤/٣٠	١٩٠٩/٥/٢٠

(١) اعتمد الباحث في اعداد هذه القائمة على عدة مصادر أهمها :
عباس العزاوى : تاريخ العراق بين احتلالين ، جـ٨ ، صفحات كثيرة
على الوردى (الدكتور) : لمحات اجتماعية ... جـ٣ ، ص٣٥ ، ٣٦ ، ٤٥ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٩
٧٤ ، ١٧٠ ، ١٧٣ ، ١٨٤ ، جـ٤ ، ص٦٩
جميل موسى رضا : الادارة العثمانية فى ولاية بغداد ... ص٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩
وقابل الباحث التواريخ الهجرية بالميلادية بالاعتماد على كتاب :
التوفيقات الالهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الافرنجية والقبطية ، من سنة ٧٥١ هـ الى سنة ١٥٠٠ هـ ، المجلد الثانى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،
د.ت.

ملحق رقم (٢)

قائمة باسماء ولاة ومتصرفى البصره (١)

وبيان تواريخ حكمهم (١٨٧٢ ـ ١٩٠٨م)

م	اسم الوالى أو المتصرف	تاريخ التعيين		ملاحظات
		هجرى	ميلادى	
١	المتصرف أصف أفندى	١٢٨٩	١٨٧٢	كانت البصره خلال تلك الفتره متصرفيه تابعه لولاية بغداد (١٨٧٢ ـ ١٨٧٤)
٢	"" أحمد باشا	١٢٩٠	١٨٧٣	
٣	"" ميرالاى خالد بك	١٢٩٠	١٨٧٣	
٤	"" أشرف باشا	١٢٩١	١٨٧٤	
٥	الوالى ناصر باشا السعدون	١٢٩٢	١٨٧٥	
٦	"" الفريق محمد منير باشا	١٢٩٤	١٨٧٧	وكالـه
٧	"" عبد الله باشـا	١٢٩٥	١٨٧٨	
٨	"" الفريق ثابت باشـا	١٢٩٦	١٨٧٩	
٩	لمتصرف مظهر باشـا	١٢٩٧	١٨٨٠	البصره خلال تلك الفترة متصرفيه تابعه لولايـة بغداد (١٨٨٠ـ١٨٨٤
١	"" يحيى نزهت أفندى	١٢٩٩	١٨٨٢	
١	"" مير لواء على رضا باشا	١٣٠١	١٨٨٤	
١	الوالى الحاج عزت أفندى	١٣٠٤	١٨٨٦	
١	"" المشير نافذ باشا	١٣٠٥	١٨٨٧	
١	"" الفريق شعبان باشا	١٣٠٦	١٨٨٨	
١	"" المشير هـدايت باشا	١٣٠٦	١٨٨٨	

(١) اعتمد الباحث فى اعداد هـذه القائمة على مصادر عديدة أهمها :

F.O. 406/18/Part V1 , No.88 . P.62.

لوريمر : المصدر السابق ، ج٣ ، ص١٢٢٣ ، ١٥٣٩ ـ ١٥٤٠ ، ج٤ ، ص ٢١٣٠ ، ٢٢١١ ـ ٢٢١٤ ، ٢٢١٦

عباس العزاوى : المصدر السابق ، ج٨ ، ص٣٤ ، ٤٣ ، ٤٧ ، ٦٣ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٩ ، ٨٦ ، ١٥١

سليمان البستانى : المصدر السابق ، ص٨٠ ، ٨١ ، ١٢٨

على ظريف الاعظمى : مختصر تاريخ البصره ، ص١٥٤ ـ ١٥٥

حامد البازى : البصـره فى الفترة المظلمه ، ص١٦٤

عبد القادر باش أعيان العباسى : البصره فى أدوارها التاريخيه ، ص ٧٥

ابراهيم الوائلى : الشعر السياسى العراقى فى القرن التاسع عشر ، ص ٥٠

عباس ياسر الزيدى : المرجع السابق ، ص ١٤ ، ٣٨

مصطفى عبد القادر النجار : التاريخ السياسى لامارة عربستان العربيـه ، ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧

تابع الملحق رقم (٢)

م	اسم الوالي	تاريخ التعيين		ملاحظات
		هجري	ميلادي	
١٦	الوالي محمد حافظ باشا	١٣٠٩	١٨٩١	
١٧	"" أمين بك	١٣١٠	١٨٩٢	
١٨	"" الفريق أحمد حمدى باشا	١٣١٠	١٨٩٢	
١٩	"" عارف باشا	١٣١٤	١٨٩٦	
٢٠	"" الفريق محسن باشا	١٣١٥	١٨٩٧	
٢١	"" محمد أنيس باشا	١٣١٥	١٨٩٧	
٢٢	"" الفريق أحمد حمدى باشا	١٣١٦	١٨٩٨	للمرة الثانية
٢٣	"" الفريق محمد محسن باشا	١٣١٧	١٨٩٩	للمرة الثانية
٢٤	"" عبد اللطيف باشا	١٣١٩	١٩٠١	وكالة
٢٥	"" الفريق مصطفى نورى باشا	١٣١٩	١٩٠١	قائد الفيلق السادس
٢٦	"" ميرلواء حسين فخرى باشا	١٣٢٢	١٩٠٤	
٢٧	"" الفريق محمد مخلص باشا	١٣٢٢	١٩٠٤	
٢٨	"" أميرالاى نظيف بك	١٣٢٤	١٩٠٦	وكالة
٢٩	"" عبد المجيد بك	١٣٢٤	١٩٠٦	كان والي بغداد أنذاك وتولى أيضا ولاية البصره بالوكاله .
٣٠	"" ملك مخلص	١٣٢٤	١٩٠٦	دفتر دار الولاية (وكالة) .
٣١	"" عبد الرحمن حسن بك المصرى	١٣٢٤	١٩٠٦	
٣٢	"" نورى بك	١٣٢٥	١٩٠٧	متصرف العماره .
٣٣	"" اسماعيل رأفت بك	١٣٢٦	١٩٠٨	وكالة .
٣٤	"" ممتاز أفندى	١٣٢٦	١٩٠٨	متصرف نجد سابقا .

ملحق رقم (٣)

قائمة باسماء ولاة ومتصرفى الموصل (١)

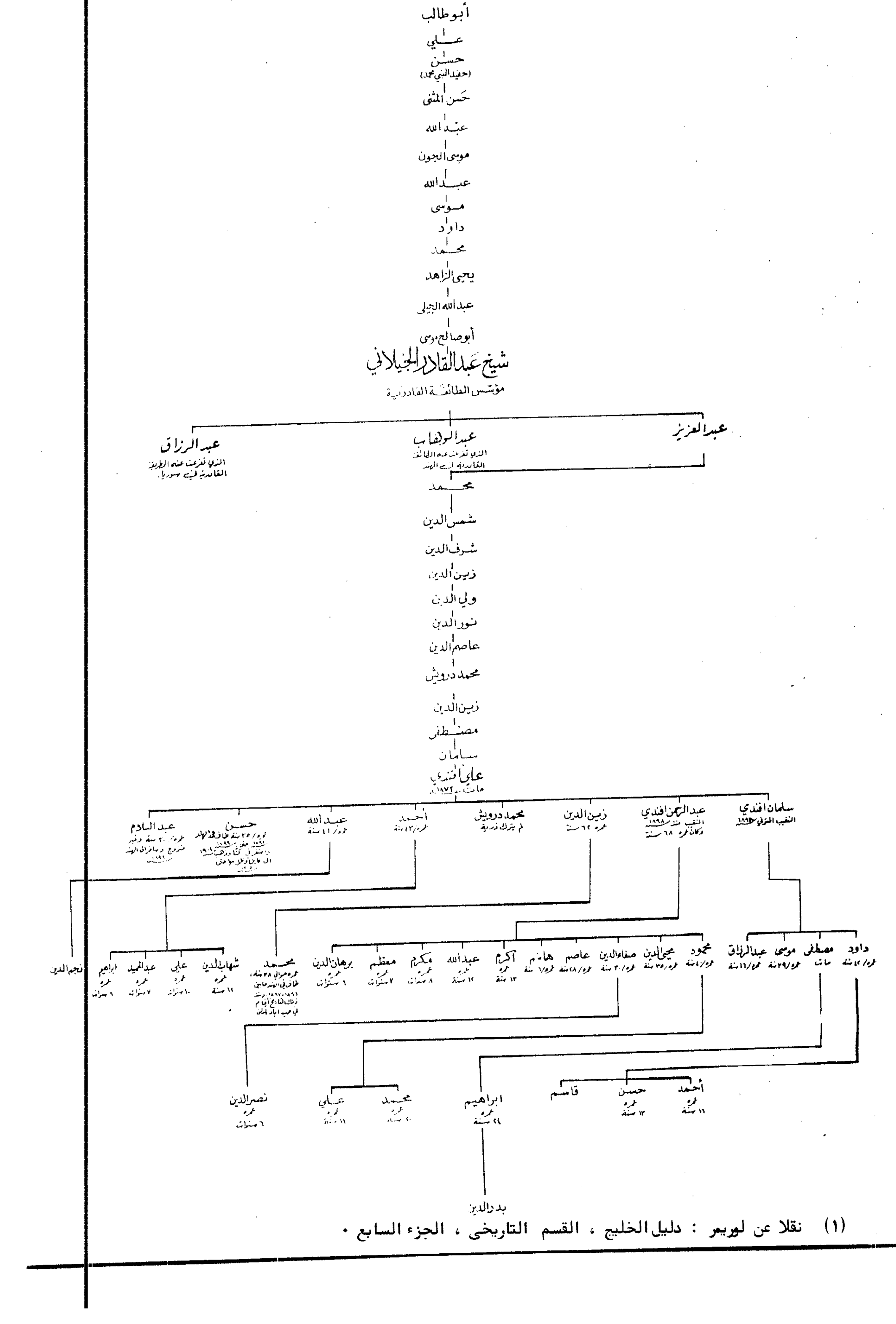
وبيان تواريخ حكمهم (١٨٧٢ ـ ١٩٠٨م)

م	اسم الوالى أو المتصرف	تاريخ التعيين هجرى	تاريخ التعيين ميلادى	ملاحظات
١	المتصرف الحاج على باشا	١٢٨٩	١٨٧٢	الموصل خلال تلك الفترة كانت متصرفيه تابعه لولاية بغداد (١٨٧٢ـ١٨٧٧)
٢	" شبلى باشا	١٢٨٩	١٨٧٢	
٣	" عبدى أفندى	١٢٨٩	١٨٧٢	
٤	" ويسى باشا	١٢٩٠	١٨٧٤	
٥	" الفريق نافذ باشا	١٢٩٢	١٨٧٥	وكالة
٦	" مصطفى نجيب باشا	١٢٩٢	١٨٧٥	
٧	" أحمد ناظم بك	١٢٩٤	١٨٧٧	
٨	الوالى فيضى باشا	١٢٩٥	١٨٧٨	
٩	" عبد النافع أفندى	١٢٩٥	١٨٧٨	
١٠	" الفريق محمد منير باشا	١٢٩٦	١٨٧٩	وكالة
١١	" تحسين باشا	١٢٩٨	١٨٨١	
١٢	" فائق باشا	١٣٠٣	١٨٨٦	
١٣	" رشيد باشا	١٣٠٤	١٨٨٦	
١٤	" طاهر باشا	١٣٠٥	١٨٨٧	
١٥	" عبد القادر كمالى باشا	١٣٠٧	١٨٨٩	
١٦	" عثمان باشا	١٣٠٨	١٨٩٠	
١٧	" عزيز باشا	١٣٠٩	١٨٩١	
١٨	" صالح باشا	١٣١١	١٨٩٣	
١٩	" الفريق عبد الله باشا	١٣١٢	١٨٩٤	
٢٠	" ميرلوا رفيق باشا	١٣١٢	١٨٩٤	وكالة
٢١	" زهدى بك	١٣١٢	١٨٩٤	
٢٢	" عبد الوهاب باشا	١٣١٣	١٨٩٥	

(١) سليمان صائغ : المصدر السابق ، جـ١ ، ص ٣٢٠ ، ٣٢١ .
جميل موسى رضا : تاريخ التعليم فى العراق ... ص٣٤٩

تابع الملحق رقم (٣)

م	اسم الوالي	تاريخ التعيين هجري	ميلادي	ملاحظات
٢٣	الوالي المشير عارف باشا	١٣١٤	١٨٩٦	
٢٤	"" حمدي بك	١٣١٤	١٨٩٦	وكالة
٢٥	"" حازم بك	١٣١٥	١٨٩٧	
٢٦	"" ناظم بك	١٣١٧	١٨٩٩	
٢٧	"" ميرلوا فائق باشا	١٣١٧	١٨٩٩	وكالة
٢٨	"" الحاج رشيد باشا	١٣١٧	١٨٩٩	
٢٩	"" مصطفى نوري باشا	١٣١٨	١٩٠٠/٨/١٠	
٣٠	"" مصطفى يمني بك	١٣٢١	١٩٠٣/١١/٩	
٣١	"" الفريق زكي باشا الحلبي	١٣٢٤	١٩٠٦	
٣٢	"" رشيد بك	١٣٢٤	١٩٠٦	
٣٣	"" فاضل باشا الداغستاني	١٣٢٥	١٩٠٧	
٣٤	"" طاهر باشا	١٣٢٦	١٩٠٨	

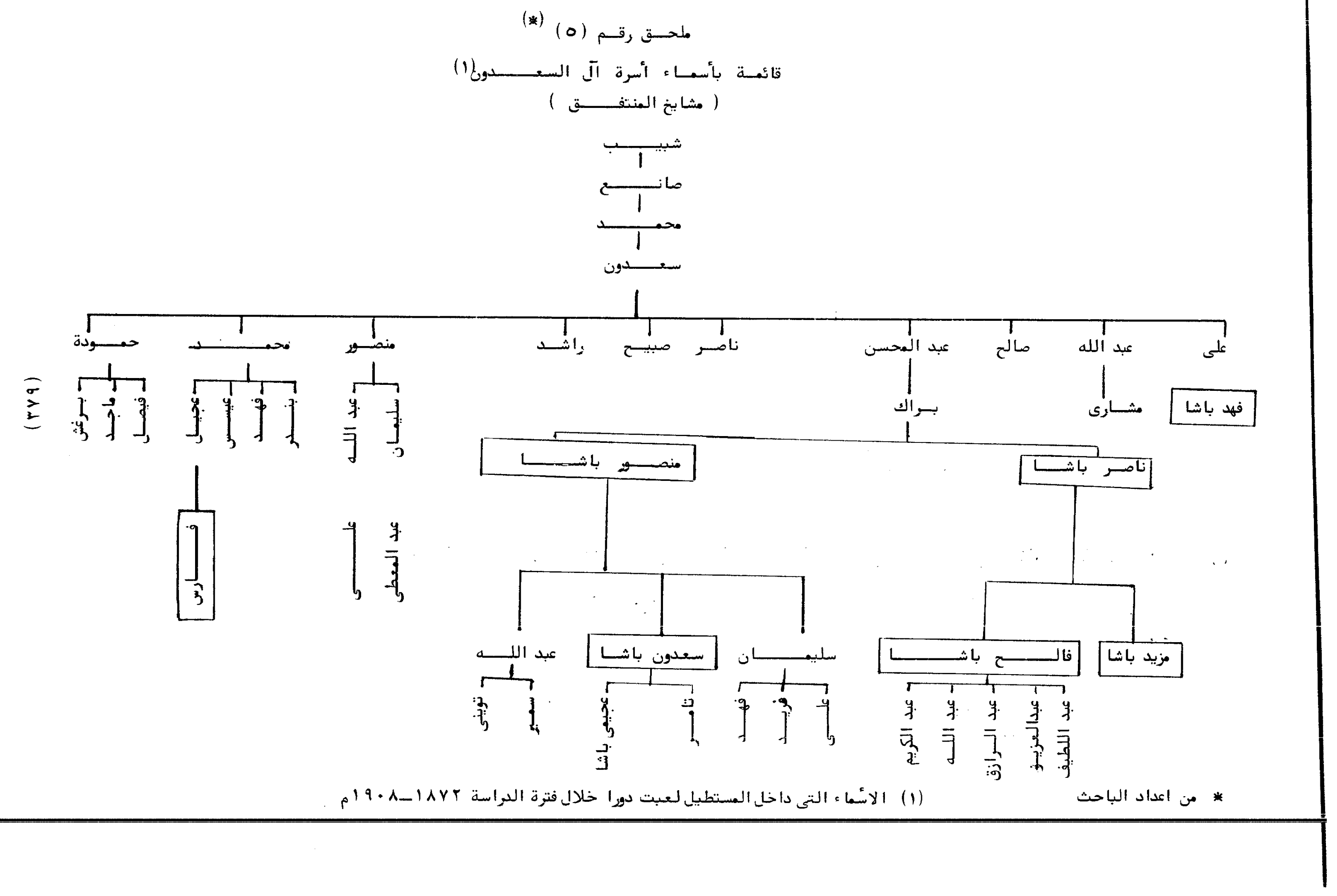


(١) نقلا عن لوريمر : دليل الخليج ، القسم التاريخي ، الجزء السابع .

ملحق رقم (٥) (*)

قائمة بأسماء أسرة آل السعدون(١)

(مشايخ المنتفق)



(١) الأسماء التي داخل المستطيل لعبت دورا خلال فترة الدراسة ١٨٧٢ـ١٩٠٨م

* من اعداد الباحث

الملحـــق رقــم (٦)

الممثلون السياسيون البريطانيون فى بغداد قبل عام ١٨٧٢م (١)

	اسـم الممثـــل السياســـى		تاريخ التعييـــن	تاريخ المغادرة أو الوفـاء	ملاحظـات
١	جيمس مورلى	James Morley	مايو ١٧٦٦	نوفمبر ١٧٦٦	وقد توقفت المعتمدية ابتداء من ١٧٦٦ حتى ١٧٩٨م ، ولكن ابتداء من ١٧٨١ كان هناك وكيل وطني في بغداد .
	هارفارد جونز بريدج	Harford James Brydges	أغسطس ١٧٩٨	يناير ١٨٠٦	
	دكتور جون هين	John Hine	١٨٠٦	١٨٠٨	جراح المقيميــة .
	كلود يس جيمس رتش	C.J. Rich	١٨٠٨	١٨١٢	وفي عام ١٨١٠م ادمجت المقيمية مع مقيمية البصره ، وفي عام ١٨١٢ م تحولت المقيميات المدمجه الي وكالة سياسية في البلاد العربية العثمانية
٥	كلود يس جيمس رتش	C.J.Rich	١٨١٢	١٨٢١	مات في الوظيفـة وأول من حمل لقب المعتمد السياسى
٦	روبرت تايلور	R.Taylor	١٨٢٢	١٨٤٣	
٧	هنرى . س . رولنسون	H.C.Rawlinson	١٨٤٣/١٢/٦	١٨٤٩/١٠/١٤	
٨	أرنولد . ب كمبال	A.B.Kemball		١٨٥١/١٢/١٤	
٩	هنرى . س . رولنسون	H.C.Rawlinson	١٨٥١/١٢/١٥	١٨٥٥/٢/٢٨	المرة الثانيـــة
١	أرنولد . ب كمبال	A.Kemball	١٨٥٥/٣/١	١٨٥٩/١٠/٢٣	المرة الثانيـــة
١	دكتور ج . م . هيسلوب	J.M.Hyslop	١٨٥٩/٣/٢٤	١٨٦١/٤/٢٨	جراح المقيمية
١	أ . ب . كمبال	A.Kemball	١٨٦١/٤/٢٩	١٨٦٨/٨/١	المرة الثالثـة

(١) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٧ ، ص ٣٩٣٩ ـ ٣٩٤٠

Lorimer : Op.Cit., Vol. 1. Part II, P. 2683

الملحـــق رقـــم (٧)

المثلون السياسيون البريطانيون فى بغداد (١٨٧٢ ـ ١٩٠٨م)(١)

م	اسم الممثـل السياســــــى		تاريخ التعيين	تاريخ المغادرة أو الوفـاه	ملاحظـات
١	س· هربرت	C.Herbert	١٨٦٨/١/١	١٨٧٤/١٢/٢٠	
٢	ج ·ب· نيكسون	J.Nixon	١٨٧٤/١٢/١	١٨٧٩/ ٧/٦	
٣	اس ·م· ميلز	S.M. Miles	١٨٧٩/٧/٧	١٨٨٠/٩/٢٨	
٤	تريفـور بلاود ن	T.Plowden	١٨٨٠	١٨٨٢/١/٢٠	من ضباط الخدمة الملكية الهنديه ·
٥	و · تويدى	W.Tweedie	١٨٨٢/٣/٢٠	١٨٨٢/١١/١١	
٦	تريفور بلاود ن	T.Plowden	١٨٨٣/١٢/١٢	١٨٨٥/٥/٣١	للمرةالثانيــة ·
٧	و· تويدى	W.Tweedie	١٨٨٥/٧/٢٤	١٨٨٨/٦/٢٤	المرةالثانية ·
٨	أ ·س· تالبوت	A.C. Talbot	١٨٨٨/٦/٢٥	١٨٨٩/٥/٢٣	
٩	و· تويدى	W.Tweedie	١٨٨٩/٥/٤	١٨٩١/١٠/٣١	المرة الثالثـة·
١٠	ى· موكلر	Y.Mockler	١٨٩١/١١/١	١٨٩٧/٤/١١	
١١	و· لوك	W.lock	١٨٩٧/٤/١٢	١٨٩٨/٦/٩	
١٢	ب·ج · ميلفيل	B.G.Melvill	١٨٩٨/٨/١٥	مارس ١٨٩٩	
١٣	و· لوك	W.Lock	١٨٩٩/٤/١	١٨٩٩/٦/١٠	المرة الثانية ·
١٤	ب·ج · ميلفيل	B.G.Melvill.	١٨٩٩/٦/١١	١٩٠٢/٣/٢٠	المرة الثانية ·
١٥	ل· اس·نيو مارش	L.S.Newmarch	١٩٠٢/٣/٢١	١٩٠٦/٣/٢٨	
١٦	ج · رامساى	Ramsay	١٩٠٦/٣/٢٩		

(١) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٧ ، ص٣٩٣٩ ـ ٣٩٤٠

Lorimer : Op. Cit, P. 2684.

الملحـــق رقم (٨)

الممثلون السياسيون البريطانيون والقناصل في البصره قبل عام ١٨٧٢ م (١)

م	اسم الممثل السياسى أو القنصل		تاريخ التعيين	تاريخ المغادره أو الوفـاه	ملاحظـــات
١	مارتن فرنش	M. French	١٧٢٨ م	نوفمبر ١٧٣٧	مات أثناء الوظيفه مقيـــم
٢	ناثانيل وتول	N.Whitwell	١٧٣٧	١٧٣٨	،،
٣	توماس داريل	T.. Darrill	١٧٣٩	١٧٤٥	،،
٤	توماس جرندون	T.Grendon	١٧٤٧	١٧٤٨	ترك الخدمه ،،
٥	ناثانيل بومبت	N. Pomet			أشرف على المقيميه بعد سفر جرندون .
٦	برابازون اليس	B. Ellis	١٧٥١		ربما قائم بالاعمال فقط.
٧	ويليام شو	W.Shaw	١٧٥٣	١٧٦١	مقيـــم
٨	جيمس ستيوارت	J. Stuart	١٧٦١	يوليو ١٧٦٢	مات في الوظيفه ،،
٩	د ياموك ليستر	D. Lyster	١٧٦٢		مقيـــ وقد انشئت وكالـــة مجلس الشورى في البصرة في ١٧٦٣م ، التي أصبحت لفترة من الزمن المركز الرئيسى لشركة الهند الشرقية في الخلـــيج .
١٠	ويليام أندرو بريس	W.A. Price	١٧٦٣		موءقت. وكيل المجلس
١١	د ياموك ليستر	D.Lyster			قائم بالاعمال .
١٢	روبرت جاردن	Robert Garden	١٧٦٤		وكيل مجلس .
١٣	بيتر الوين رنيش	P.Wrench	١٧٦٤	١٧٦٦	
١٤	هنرى مور	H.Moore	١٧٧٥	١٧٧٦	كانت أعمال المقيمية متوقفة بسبب الطاعون من ابريل ١٧٧٣ الى يناير ١٧٧٤ ومرة أخرى توقفت بسبب الاجراءات الايرانيـة في البصرة من أبريـــل ١٧٧٥ الى ١٧٧٦
١٥	وليام دجيز لاتوش	W.D. Latouche	١٧٧٦	١٧٧٨	وفي سنة ١٧٧٨م انتهت وكالة المجلس وحلت محلها المقيميه.

=

(١) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٧ ، ص٣٩٤٢

Lorimer : Op.Cit. PP. 2685-2687

م	اسم الممثل السياسى أو القنصل		تاريخ التعيين	تاريخ المغادرة أو الوفاه	ملاحظـات
١٦	وليام دجيز لاتوش	W.D.Latouche	١٧٧٨	١٧٨٤	مقيـــم
١٧	صمويل مانستى	S. Manesty	١٧٨٤	١٧٨٦م	"
١٨	جون جريفز	J.Griffith	مارس ١٧٨٦	ديسمبر ١٧٨٦	"
١٩	صمويل مانستى	S.Manesty	١٧٨٦	١٧٩٥	للمرة الثانية ٠ كانت مقيمية البصرة موجودة فى الكويت ابتداء من ابريل ١٧٩٣ الى سبتمبر ١٧٩٥م ٠
٢٠	ن ٠كرو	N. Crow	يناير ١٧٩٦	سبتمبر ١٧٩٦	
٢١	اس٠مانستى	S. Manesty	سبتمبر ١٧٩٦	١٨٠٥	للمرة الثالثه ٠
٢٢	اى ٠ بلاسيز	E.Bellasis		يوليو ١٨٠٥	
٢٣	ج ٠ لو	J. Law	يوليو ١٨٠٥		مات أثناء تأدية الخدمه.
٢٤	ايتويل	Eatwell	١٨٠٥	يونيو ١٨٠٦	من بحرية بومباى ٠
٢٥	اس٠ مانستى	S. Manesty	يونيو ١٨٠٦	يونيو ١٨١٠	أجبرعلى الاستقالة فى المرة الرابعة ٠ وفى سنة ١٨١٠ خفض مركز البصرة الى وكالة سياسية مساعدة تعتمد على الوكالة السياسية فى البلاد العربية تحت النفوذ التركى ٠
٢٦	الدكتور كلكاهون	Colquheun	١٨١٠	١٨١٨	
٢٧	ر ٠ تايلور	R. Taylor	١٨١٨	١٨٢٢	١٨٢٢ خفض مركز البصرة الى وكالة وطنيه ٠
٢٨	خوجه برسيغ يوحنا	Khojah Perseigh Johannes	١٨٢٢	١٨٥١	أرمنى الاصل ، وفى ١٨٥١ استبدلت الوكالة الوطنية بوكالة أهليـــة ٠
٢٩	ج ٠ تايلور	James Rubert Taylor	١٨٥١/٨/٨	١٨٥٨/٩/٣٠	ابن العقيد روبرت تايلور
٣٠	ر ٠ روجرز	R. Rogers	١٨٥٨/١٠/١	١٨٦٢/٨/٤	مات فى الوظيفة ، وكان يعمل مترجما فى غضون هذه الفترة وكان قبل ذلك يشغل أمين حسابات السفينة كوميت ٠
٣١	و ٠ جونستون	W.Johnstone	١٨٦٣/٥/٨	١٨٦٨/٤/٢٠	تاجر وأحد المساهمين فى شركة لينــش.

الملحـــق رقم (٩)

المثلون السياسيون البريطانيون والقناصل فى البصرة (١٨٧٢ ـ ١٩٠٨م) (١)

اسم الممثل السياسى أو القنصـــل	تاريخ التعيين	تاريخ المغادرة أو الوفاه	ملاحظـــات
باتريك·ج ·س· روبرتسون P. Robertson	أول ابريل ١٨٦٨	١٨٧٣	وكان يعرف بالوكيل البريطانى ، وهـــو تاجر ، وكان يعمـ[illegible] قبل ذلك موظف معاون في مؤسسة ليـ[illegible]ش.
بى ·ج ·سى روبرتسون P Robertson	١٨٧٣	١٨٧٧/٥/٣٠	١٨٧٣م ارتفعت درجة الممثل البريـ[illegible]طانى الى مساعد معتمد سيـ[illegible]اسى
ف·ف· كارتر F.F.Carter	١٨٧٧		قائم بالاعمال بصفة [illegible]ير منتظمة بدون موافقـ[illegible]ـة الحكومة الهندية
فرازر Fraser	١٨٧٧/٨/٣	١٨٧٧/١٢/١٣	مساعد معتمد سيا[illegible]سى .
ف·ف· كارتر F.F.Carter	١٨٧٧/١٢/١٤	١٨٧٨/١/١٣	للمرة الثانية ·
بى ·ج ·سى · روبرتسون Robertson	١٨٧٨/ ١/١٤	١٨٨١/٦/١٦	مساعد معتمد سيا[illegible]سى .
جى · نويل J.Newill	١٨٨١/٦/٢٠	١٨٨١/١٢/٦	مساعد معتمد سيا[illegible]سى .
اى موكلر E.Mockler	١٨٨١/١٢/٧	١٨٨٣/٢/١٣	" "
عبد الرحيم حكيم	١٨٨٣/٢/١٤	١٨٨٣/٥/٣٠	مساعد الجراح .
هـ· رامساى H.Ramsay	١٨٨٣/٥/٣١	١٨٨٣/١٠/١٧	مساعد معتمد سيـ[illegible]سى .
اى· موكلر E.Mockler	١٨٨٣/١٠/١٨	١٨٨٤/١/٦	" "
بى ·جى ·س· روبرتسون Robertson	١٨٨٤/١/٧	١٨٨٤/٤/٩	" "
اى ·موكلر E.Mockler	١٨٨٤/٤/١٠	١٨٨٤/٨/٣١	" "
بى ·جى ·س· روبرتسون Robertson	١٨٨٤/٩/١	١٨٨٤/١٠/٣	" "
اى· موكلر E.Mockler	١٨٨٤/١٠/٤	١٨٨٦/٤/١٨	ولكن فى الفتـــرة مابين يونيو ١٨٨٥ الى ابريل ١٨٨٦ كان مارين قائما بـ[illegible]مهمة الوكيل البحرى ·
بى·جى ·س· روبرتسون Robertson	١٨٨٦/٤/١٩	١٨٨٧/١/١٥	مساعد معتمد سيا[illegible]سى .
اى· موكلر E.Mockler	١٨٨٧/١/١٦	١٨٨٩/٤/١٨	" " "

(١) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٧ ، ص٣٩٤٥ ـ ٣٩٤٦
Lorimer: Op.Cit.,PP.2687-2689

تابع الملحق رقم (٩)

الممثلون السياسيون البريطانيون والقناصل في البصرة (١٨٧٢ ـ ١٩٠٨م)

م	اسم الممثل السياسي أو القنصل	تاريخ التعيين	تاريخ المغادرة أو الوفاه	ملاحظات
١٨	بي · جي ·س· روبرتسون Robertson	١٨٨٩/٤/١٩	١٨٨٩/٨/٢١	مات أثناء الوظيفة
١٩	ل ·م ·ديس L.M.Dicey	١٨٨٩/٨/٢٢	ديسمبر ١٨٨٩	تاجر ، مساعد معتمد سياسي
٢٠	رافن شو Ravenshaw	١٨٨٩/١٢/٧	١٨٩٠/٤/٢	مساعد معتمد سياسي
٢١	و· ستراتون W.Stratton	١٨٩٠/٤/٣	١٨٩١/٣/٣٠	" "
٢٢	النقيب ترنش Captain Trench	١٨٩١/٣/٣١	١٨٩١/٧/٢٢	" "
٢٣	ل ·م ·ديس L.M.Dicey	١٨٩١/٧/٢٣	يناير ١٨٩٢	للمرة الثانية ·
٢٤	ر·هـ· جننجر R.H.Jennings	١٨٩٢/٢/١	١٨٩٢/٨/٣	مساعد معتمد سياسي
٢٥	ف·لاج · بيفيل F.Beville	١٨٩٢/٨/٤	١٨٩٤/٢/٢٠	" "
٢٦	اس· ج · كنوكسى S.G.Knox	١٨٩٤/٢/٢١	١٨٩٥/١١/٢٤	" "
٢٧	ج ·ف· ويت J.F.Whyte	١٨٩٥/١١/٢٥	١٨٩٧/٢/٤	" "
٢٨	س·جي ·اف·فاجان C.G.F.Fagan	١٨٩٧/٢/٥	١٨٩٧/٨/٣١	" "
٢٩	ل · أ · فوربس L.A.Forhes	١٨٩٧/٩/١	١٨٩٨/٦/٢٥	" "
٣٠	جاردن Garden	١٨٩٨/٦/٢٦	١٨٩٨/٩/١٢	تاجر ومساعد معتمد سياسي
٣١	ج · رامساى Ramsay	١٨٩٨/٩/١٣	١٨٩٨/١٢/١١	وفي سنة ١٨٩٨م انتقلت البصرة من حكومة الهند الى حكومة صاحب الجلالة البريطانية وقد شغل المنصب حينذاك قنصل الشرق الادنى ·
٣٢	ا ·س· رايتسلو A.S.Wratislaw	١٨٩٨/٩/٢٢	١٩٠٣/٨/١	قنصل
٣٣	اى ·ان · كرو Crow	١٩٠٣/٨/١		"
٣٤	موناهان T.H.Monahan	١٩٠٤	١٩٠٥	قائم بالاعمال أثناء اجازة السيد كرو Crow

الملحق رقم (١٠)

الممثلون السياسيون البريطانيون والقناصل فى الموصل (١٨٧٢ ـ ١٩٠٨م)[1]

م	اسم الممثل السياسى أو القنصل	تاريخ التعيين	تاريخ المغادرة أو الوفاه	ملاحظات
١	كريستيان أنتونى راسام Christian rassam	١٨٣٩/١٢/٣١	١٨٧٢	مات أثناء الوظيفه.
٢	جون فريدرك رسل J. Russel	١٨٧٧/٢/٨	١٨٨٣/٥/١٦	
٣	ويليام شورتلاند ريتشاردز W. Richards	١٨٨٣/٥/١٦	١٨٨٥/١١/١٦	
٤	هارى هارلنج لامب H.H.Lamb	١٨٨٥/١١/١٦	١٨٨٦/٧/٢٢	
٥	جون فريدرك رسل J. Russel	١٨٨٦/٧/٢٢	١٨٨٧/٥/٢١	للمرة الثانية. كان المركز متوقفا فى الفترة ما بين ١٨٨٧ـ١٨٩٣م.
٦	نيمرود راسام N. Rassam	١٨٩٣/٨/٢٤	١٩٠٨/٣/١٢	وكيل قنصل

١) لوريمر : المصدر السابق ، جـ٧ ، ص٣٩٤٦ ـ ٣٩٤٧

Lorimer : Op.Cit., P. 2689

ملحق رقم (١١) : صورة للقسم العربي من جريدة الزوراء .



(نومرو) ٨٧٨ (ذي الحجة) ٧ (سنه) ١٢٩٦ ﴿ السبت ﴾ (تشرين الثاني) ١١ (سنه) ١٢٩٥ (السنة) الحادية عشرة

﴿ هذه الجريدة حاوية للحوادث الداخليه والخارجيه ولل... المباحث وهي تبرز في الاسبوع مرتين يوم السبت ويوم الثلاثاء و فيتها عن سنة
﴿ ١٠٠) وعن ستة اشهر (٥٥) قرشا و نحن ... (٥٠) پارة ويضم على قيمة الجرايد التي تنقل للخارج خمسة و عشرون قرشا
﴿ اجرة البوسته فالذين ... يكونوا لها مشترين يراجعون مطبعة مركز الولايه ﴾

﴿ المواد المخصوصه ﴾

وجهت درجة ... ... وهي من طريق الولاية ... الفضيلة محمد افندي الذي هو ... ذو الفضيلة حضرة امين افندي من الاعيان ... ورئيس الدائرة البلدية الاولى في ...

عين لرئاسة كتب مجلس ادارة الولاية ذو الرفعة مصطفى بك معاون المدعي العمومي بالموصل .

جهة قطع عشرة في المائة من المعاشات الداخلة بقسم الداخلية ومجيء امر بحق تشكيل الصنوف قد جمعت معاشات هذا القسم وبعد التتبع جرى التقسيم من مجموعها على الصنوف .

وان التقسيمات والتتبعات الجراة بالنظر الى دفترها الذي رأيناه هي في الحقيقة بصورة مستحسنة وهيئة متناسبة مع احتياج كل محل ولزومه .

يجري السؤال الان من طرف كم ذات عن ماخذ الفقرات التي كتبناها في النسخة الماضية بحق علم الانشاء . وان ماخذنا في البحث المذكور تأليف لطيف لم يوضع الى الان بموقع الانتشار وهو لنائب الولاية صاحب الفضيلة ملحم بك افندي وقد اتخذنا ذلك اساسا بناء على القاعدة المخصوصة التي اتخذناها .

ومع هذا سنداوم في البحث على وجه وعدنا السابق الى ان نتمم صورة الانشاء والكتابة بالتمام فمن ثمة ستكون ماخذنا متنوعة ونحصل معلومات ايضا علاوة .

بند مخصوص
المكاتب الابتدائية

قد كنا فصلنا الاحوال الحاضرة للمكاتب الابتدائية ببند مخصوص كتبناه في نسختنا الماضية تحت هذا العنوان وقلنا ان فكرنا الذي بحق اصلاحاتها سنعرضه ببند على حدة .

وان اصلاح المكاتب ينقسم الى جهتين اولاهما التغيير والتبديل لاصول التدريس والادارة الحاضرة وثانيتهما وجود وزيادة ... هذه الادارة .

فيما ان بندنا هذا هو شامل لبعض مطالعات بحق الجهة الاولى فقط وفكرنا الذي بحق الواردات نعرضه على الانظار العمومية ببند على حدة .

وتفهم هذه الفقرة اول ما يكون وهي ان الصور الاصلاحية التي هي موضوع البحث في بندنا هذا انما هي الفكر المخصوص من المحرر صرفا وهي غير رسمية والمقصد من هذه ايضا انما هو عرض ملاحظاتنا القاصرة على مجلس المعارف الموجود في مذاكرات الاصلاح لاحوال المكاتب ونحن ذاتا معترفون بعدم قوة فكرنا فالصور التي نعرضها مع العجز ان المجلس المذكور مخير في ردها وقبولها .

خذ ما صفا دع ما كدر

ومستغن عن الايضاح ان المكاتب الموجودة عارية عن الكفاية بالنظر الى جسامة مملكتنا المعلومة والمسلم سوى ان نزيدها ونكثرها وايصالها الى الدرجة اللازمة مادة تحمل بالدرجة الثانية والشيء الذي ينبغي به الان هو اصلاح الموجود منها فينبغي في اول الامر ان ترفع المكاتب التي في الدور والاسواق والحوانيت بالكلية ويفتح الان في كل محلة مكتب وليدخل اهالي كل محلة صبيانهم بذلك المكتب وتستحصل الاسباب لان لا يجري التعليم احد قطعا للاطفال في الموضع الذي يريده هكذا

ومن بعد ان نعين محال المكاتب ينتقل الشغل الى المعلمين والشرط الاعظم ان يكون المعلمون من ارباب الاقتدار على التدريس والتعليم فمن الزم الاشياء ان يجلب في اول الامر جميع الذوات الذين يجرون الان المعلمية الى مجلس المعارف ويجري امر الامتحانات بالصورة اللائقة وبحضور المجلس فيخرج الذين لم يكونوا مقتدرين ويفرق للمكاتب قدر اللزوم من اصحاب الاقتدار وارباب اللياقة والكفاية ونعطي لايديهم ورقة تصديق مهمورة من جانب المجلس ويبدي جواز تدريسهم

وايضا ان المعلمين يعلمون الصبي الذي يريدون تعليمه والذي لا يأتون القراءة يعلمون صبيا آخر ... وهذا مانع لحصول المطلب فمن اجل ذلك يقتضي ان يعطى رخصة كل سنة ... من الذين اثبتوا اقتدارهم بالامتحان ليكون ذلك موجبا للسهولة في التدريس ومع هذا ان ... ادارة المكاتب ... تكيفية من هؤلاء ...

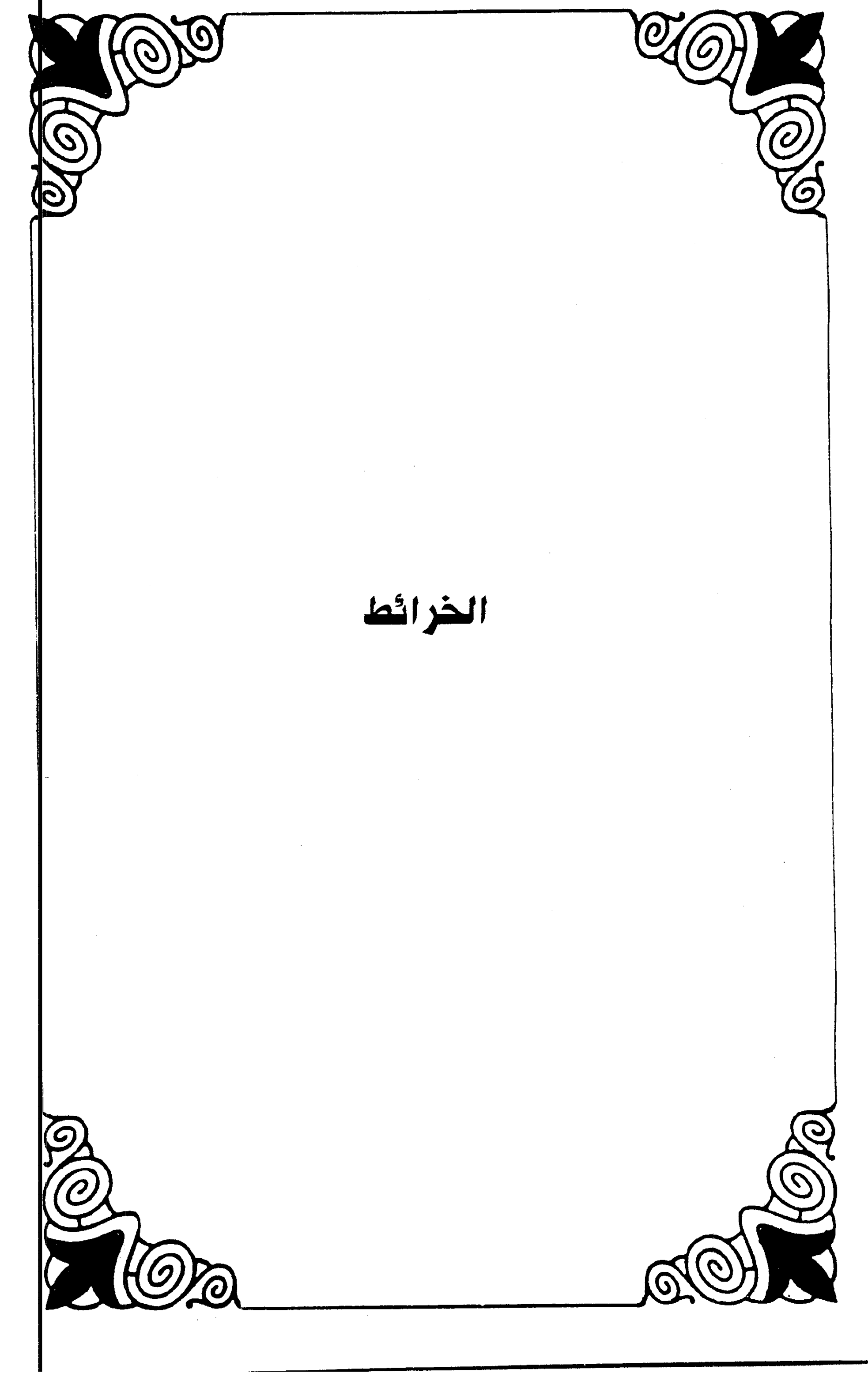
ولذا ينبغي ان يعين من اصحاب المعلومات والاقتدار ذات مبصرا باسم (مبصر المكاتب) وباصحاب مجلس المعارف على ان يذهب الى كل مكتب دفعة بالاقل في كل اسبوع ويعاين بالذات اصول التدريس والتعليم وان الصبيان يقرأون باي صورة ويخطر بالنواقص التي يشاهدها فان لم يحول لاخطاره سمع الاعتبار يعرض الحال بورقة لمجلس المعارف والمواد اللازمة العرض من مشهوداته الواقعة بينها للمجلس المذكور تحريرا وان يقدم بواسطة المبصر للمجلس المذكور الدفتر المبين لاسامي الاولاد المداومين عند كل معلم مع صورة دوامهم وذلك الدفتر يكون مرة في الشهر وهذا من لوازم الحال والمصلحة

ثم من بعد ان توضع المكاتب بطريقها على هذا الوجه يلزم اصلاح اصول التدريس والتعليم ومن ثمة نجاسر على عرض الملاحظات في هذه السبيل ايضا

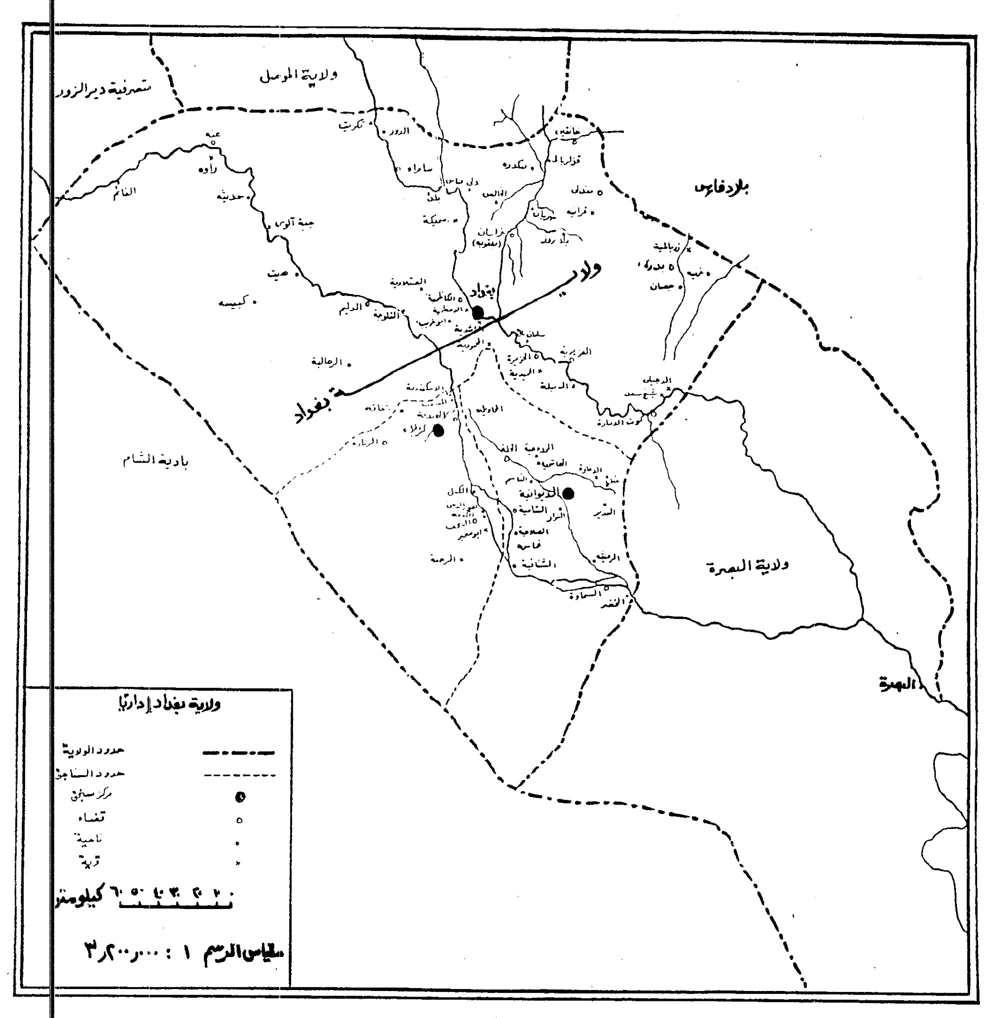
فمعلوم لدى الجميع ان رسائل (الفباء) التي تقرأ في الحال والزمان الحاضر لا يستفيد منها الصبيان وكما ... ذلك انه في مدة طويلة لا يقتدرون حتى على تشخيص الحروف فينبغي في اول الامر ان ترفع هذه من الوسط ويقرأ (الفباء) العثماني الثابتة بالتجربة منفعته وسهولته ومن بعد ذلك يقتضي ان يجري التعليم والتدريس بمقتضى الاصول المقبولة لدى نظارة المعارف الجليلة وتمنع قراءة الرسائل الغير المفيدة مثل (نان وحلوا) التي لم نر ولا يحتمل ان نرى لها ثمرة من غير اضاعة الاوقات

وعلى وجه ما عرضناه في نسختنا السالفة ان الصبي يلجأ الى الشروع بالخط من بعد دوامه للمكتب بمنتهى سنة ونصف او سنتان او اقل او اكثر ولا يفهم حكم هذا التأجيل ومعناه فمع دوام الصبي الى المكتب وبدئه بالالف باء العثماني ينبغي ان يلجأ الى كتابة الاشياء التي قرأها بخط الثلث ويجري له التعليم سواء بالحروف التي قرنها بالرسالة او التي كتبها بالدرجة التي يعرفها بها اذا رآها في غير موضع ويكون اشكالها راسخة في لوحة ضميره

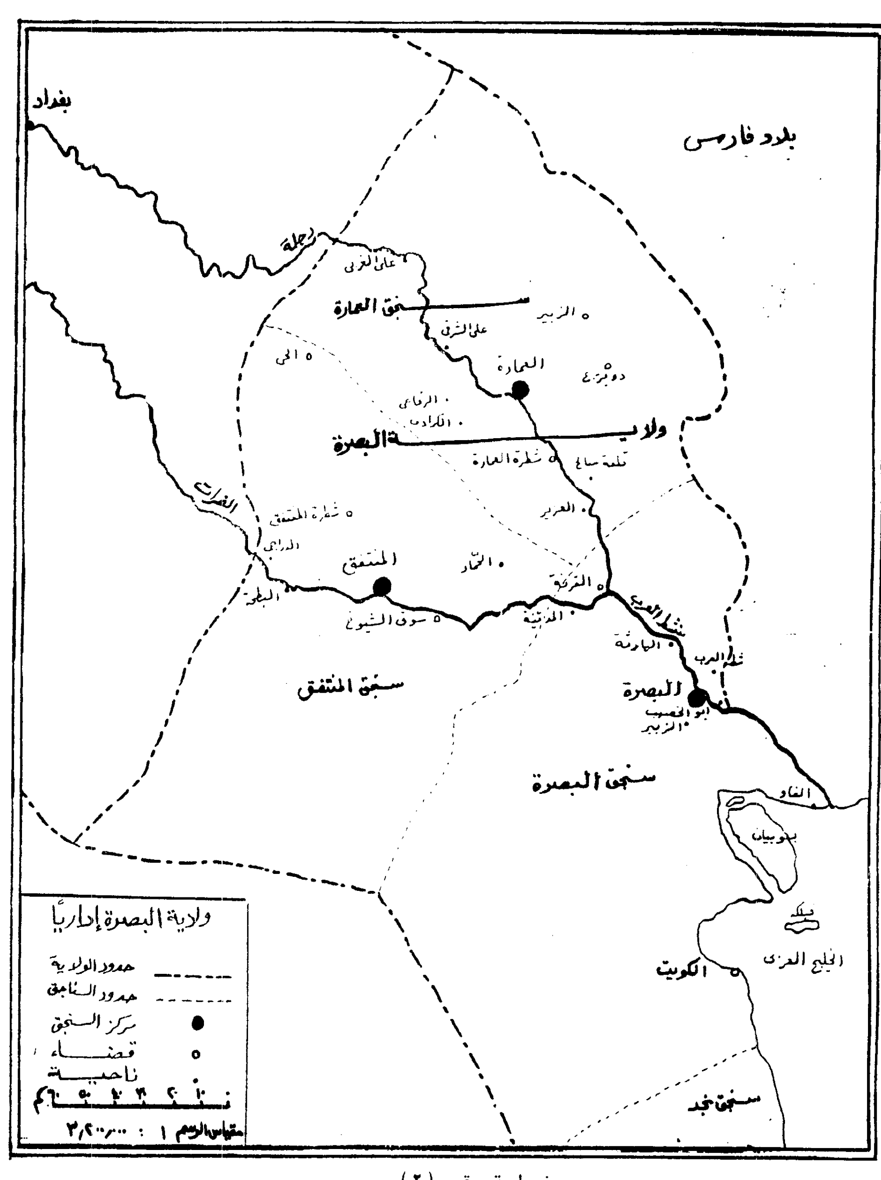
ولم يكن في بلدنا الى الان مكتب اناث بصورة مخصوصة فلذلك تمضي الاناث ببعض المكاتب مختلطة مع الولدان المذكور وفي بعض الاحيان يقرأن بواسطة ... قد قرأن الكلام القديم فقط فمن اجل هذا لا يمكنهن ... في بغداد كلها امرأة تقرأ القرآن الكريم قراءة صحيحة .



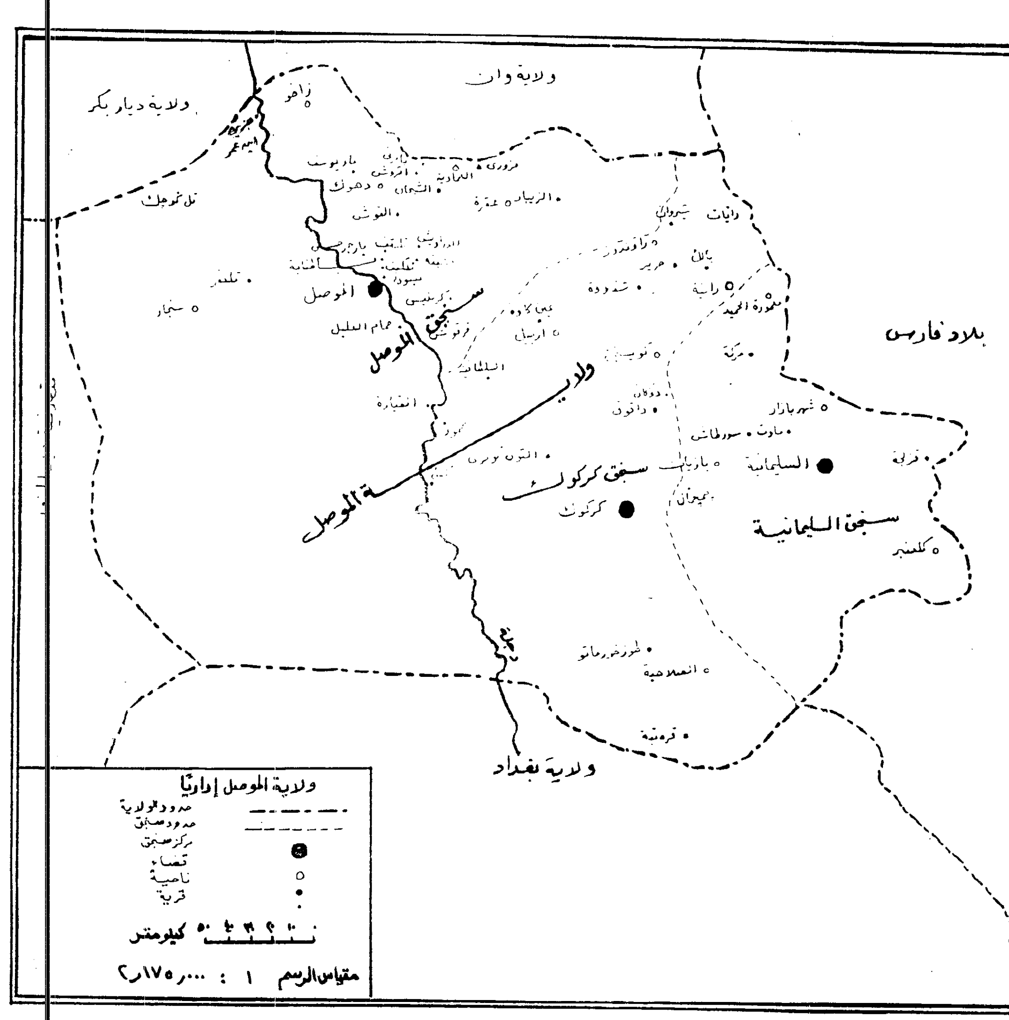
الخرائط


ولاية الموصل
بلاد فارس
ولاية البصرة
بادية الشام
البصرة
ولاية بغداد إداريا
حدود الولاية
حدود السناجق
مركز سنجق
قضاء
ناحية
قرية
كيلومتر
مقياس الرسم ١ : ٣٫٢٠٠٫٠٠٠

خريطـة رقم (١)

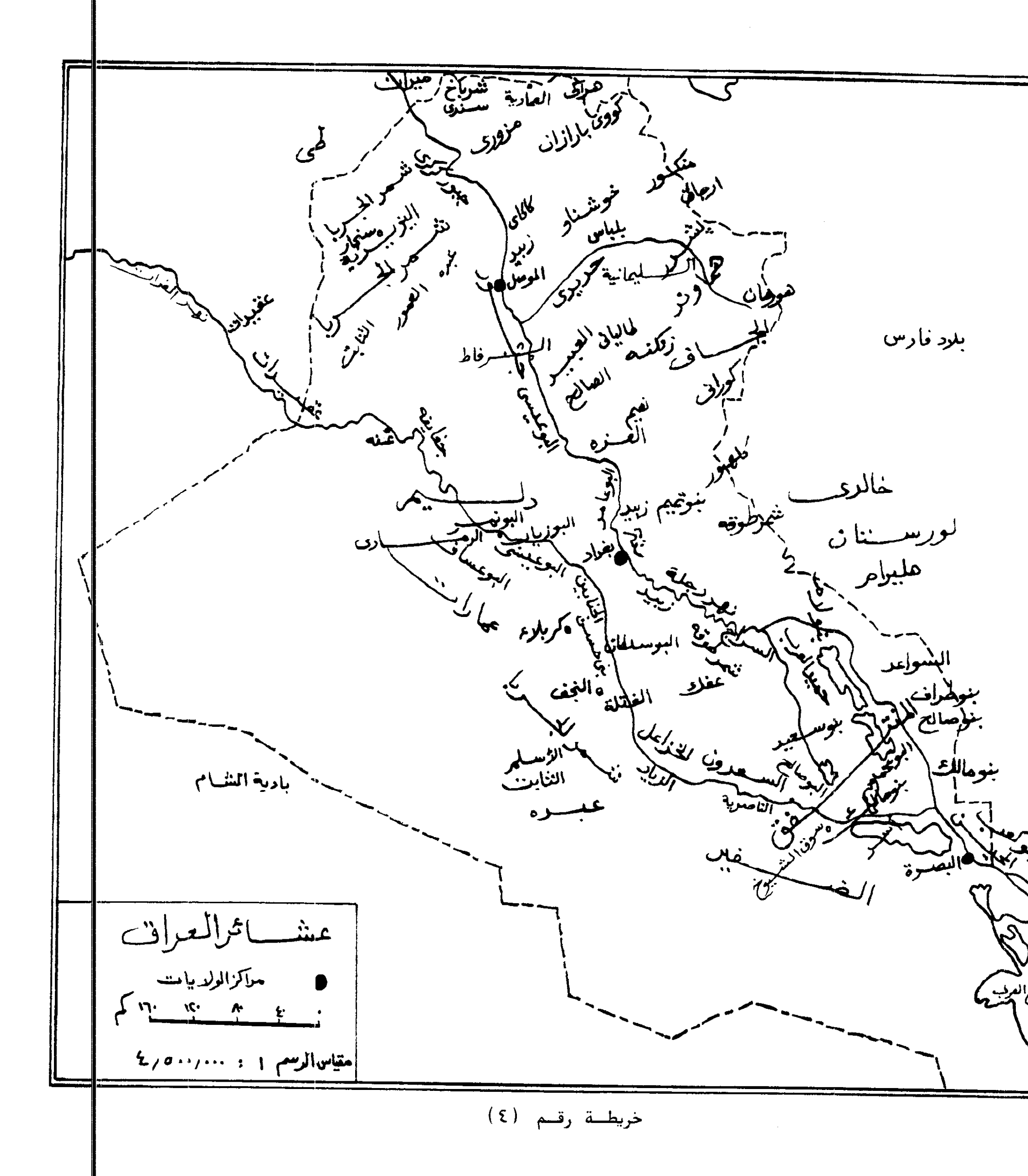

بغداد
بلاد فارس
دجلة
سنجق العمارة
العمارة
ولايــة البصرة
الفرات
المنتفق
سوق الشيوخ
سنجق المنتفق
القرنة
شط العرب
البصرة
أبو الخصيب
الزبير
سنجق البصرة
الفاو
بوبيان
الكويت
الخليج العربي
سنجق نجد
ولاية البصرة إداريا
حدود الولاية
حدود السناجق
مركز السنجق
قضاء
ناحية
مقياس الرسم ١ : ٣,٢٠٠,٠٠٠

خريطة رقم (٢)

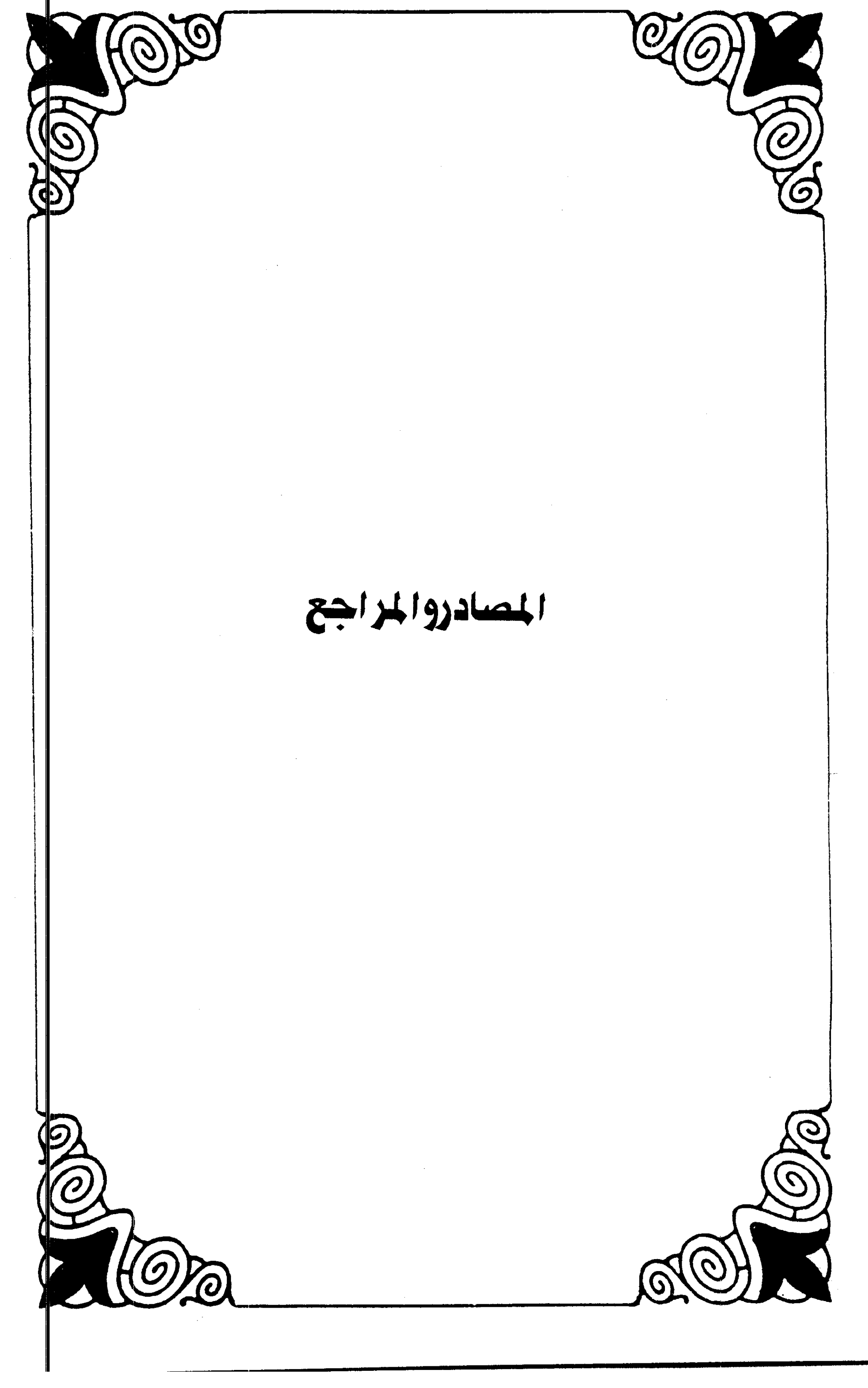


ولاية وان
ولاية ديار بكر
زاخو
تل كوجك
دهوك
الموصل
سنجار
تلعفر
سنجق الموصل
ولاية الموصل
سنجق كركوك
كركوك
سنجق السليمانية
السليمانية
اربيل
رانية
بلاد فارس
ولاية بغداد
ولاية الموصل إداريًا
حدود الولاية
حدود صنجق
مركز صنجق
قضاء
ناحية
قرية
كيلومتر
مقياس الرسم ١ : ١٧٥٠٠٠٠

خريطـة رقم (٣)


عشائر العراق
مراكز الولايات
مقياس الرسم ١ : ٤/٥٠٠/٠٠٠
بلاد فارس
بادية الشام
الموصل
بغداد
كربلاء
النجف
البصرة
الناصرية
سوق الشيوخ
خالدي
لورستان
هليرام
عبده
طي
مزوري
زبيد
العزه
السعدون
الخزاعل
بنوتميم
كاكاي
خوشناو
بلباس
جبور

خريطة رقم (٤)



المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولا : الوثائق غير المنشورة

أ ـ الأجنبية

ثانيا : الوثائق المنشورة

أ ـ العربية

ب ـ المعربة

ج ـ الأجنبية

ثالثا : المذكرات الشخصية

أ ـ العربية

ب ـ الأجنبية

رابعا : الدوريات

أ ـ الصحف

ب ـ المجلات

ج ـ الأبحاث والمقالات

خامسا : الرسائل الجامعية

سادسا : المراجع والدراسات

أ ـ العربية

ب ـ المعربة

ج ـ الأجنبية

أولا : الوثائق غير المنشورة (*)

أ ـ الأجنبية

Public Record Office ; Further Correspondence, Respecting The Affairs of Arabia :

F.O. 406/18/534

F.O. 406/20/534

F.O. 406/21/534

F.O. 406/23/534

F.O. 406/32/534

Public Record Office; Foreign Department. Letter to Majestys Secretary of State for India :

F.O. 78.4901/870

F.O. 78.5109/870

F.O. 78.5113/870

F.O. 78.5174/870

Public Record Office. 30.29.353

- Lynch to Under Secretary of State for Foreign Affairs, September 27, 1892.

- Memorandum as to the Right of British Ships of War to go up theTigris and Euphrates. Confidential, (4802). May 24, 1883.

(*) أخذت صورة لهذه الوثائق بالميكروفيلم من مكتبة الاستاذ الدكتور عبد العزيز سليمان نوار.

ثانيا : الوثائـق المنشـورة

أ ـ باللغـة العربيـة

- حقيقـة الأزمـة بين الكويت والعراق ، حكومـة الكويت ، دائرة المطبوعـات والنشـر ، في ١٩٦١/٨/٨م
- سجل الكويت اليوم ، حكومـة الكويت ، دائرة المطبوعات والنشر ، ١٩٥٦م.
- قضيـة الحدود العراقيـة الايرانيـة ، العراق ، وزارة الخارجية ، مطبعة الحكومة بغـداد ، ١٩٣٥م.

ب ـ المعربـة

- الدستور : ترجمـه من اللغة التركيـة الى اللغـة العربية ، نوفل نعمة الله نوفل ، المجلد الأول ، المطبعة الأدبيـة ، بيروت ، ١٣٠١هـ.
- لوريمر ، ج.ج : دليل الخليج القسم التاريخي ، الأجزاء الأول والثالث والرابـع، والسادس والسابع ، طبعـة جديدة معدلـة ومنقحـة أعدها قسم الترجمة بمكتـب صاحب السمو أمير دولـة قطر ، د.ت.

جـ ـ الأجنبيـة

- Arabian Boundaries : Primary Documents 1853-1957, Vol. 7, Kuwait-Iraqi, 1899-1940, London, 1988.
- Aitchison, C.U. : Acollection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries, Vol. X, XI, XII., Calcutta, 1982.
- Curzon, George. N. : Persia and the Persian Question , 2 Vols. London, 1892.
- Huerwitz, J.C. : Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record, 1535-1914, Vol. 1, New York, 1956.

- Lorimer, J.G. : Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia, Calcutta, 1915.

- Schofield, Richard : Iran-Iraq Borders 1840-1958, Vol.3, Arahive Editions, 1989.

ثالثا : المذكرات الشخصية

أ ــ باللغة العربية

ــ خواطر نيازي أو صحيفة من تاريخ الانقلاب العثماني الكبير ، تأليف القول أغاسي أحمد نيازي الرسنة لي ، ترجمة ، ولي الدين يكن ، مطبعة سكر ، القاهرة ، ١٣٢٧هـ / ١٩٠٩م.

ــ مذكرات السلطان عبد الحميد ، ترجمة وتقديم وتحقيق وتعليق محمد حرب عبدالحميد، دار الأنصار ، القاهرة ، ١٩٧٨م .

ــ مذكرات مدحت باشا ، ترجمة يوسف كمال بك حتاتة ، الطبعة الأولى ، مطبعة هندية ، مصر ، د.ت.

ب ــ الأجنبية

Haydar, Ali Midhat : The Life of Midhat Pasha, A Record of his Services, Political Reforms, Banishment and Judicial Murder, Derived from Private Documents and Reminiscences, London, 1905.

رابعا : الدوريات

أ ــ الصحف

ــ الجوائب : أصدرها أحمد فارس في الآستانة في ١٨٦٠م.
ــ الرقيب : صدرت في بغداد في ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٠٩م.

- الزوراء : أصدرها الوالي مدحت باشا في بغداد في ١٥ حزيران (يونيو) ١٨٦٩م.
- اللواء : أصدرها مصطفى كامل في القاهرة ١٩٠٧ م.
- المقطم : أصدرها يعقوب صروف وآخرين في القاهرة في ١٨٨٩م.
- المؤيد : أصدرها الشيخ علي يوسف في القاهرة.

ب - المجلات :

- مجلة لغة العرب : أصدرها أنستاس ماري الكرملي في بغداد ، في ١ تموز (يوليو) ، ١٩١١ م.
- مجلة المقتطف : كانت تصدر في القاهرة.

ج - الأبحاث والمقالات :

- عبد العزيز سليمان نوار (الدكتور) : دور العراق العثماني في حرب القرم ، المجلة المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد الثالث عشر ، القاهرة ، ١٩٦٧م.
- ———— : آل محمد بيت الرئاسة في عشائر شمر الجربا ، المجلة المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد الخامس عشر ، القاهرة ، ١٩٦٩م.
- غسان عطية (الدكتور) : التنظيم الحزبي في العراق قبل الحرب العالمية الأولى ، مجلس دراسات عربية ، العدد ١٢ ، ١٩٧٢م.
- محمد مصطفى شحاتة (الدكتور) : الحركة الكردية في العراق وتركيا ، مقال في مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٧ ، يناير ١٩٩٢م.
- محمود توفيق (الدكتور) : مدخل الى خريطة الحدود السياسية العربية - العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١١ ، يناير ١٩٩٣م.

خامسا : الرسائل الجامعيـــة

- آمال سعد زغلول مصطفى : تاريخ العراق السياسى من ١٩١٧-١٩٢١م ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٠م.
- جميل موسى رضا : تاريخ التعليم فى العراق منذ عهد الوالى مدحت باشا حتى نهاية الحكم العثمانى ١٨٦٩-١٩١٨م ، رسالة ماجستير ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٦م.
- ــــــــ : الادارة العثمانية فى ولاية بغداد منذ عهد الوالى مدحت باشا حتى نهاية الحكم العثمانى ١٨٦٩-١٩١٧م ، رسالة دكتوراه ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨م.
- حسين هادى الشلاة : طالب النقيب ودوره فى تاريخ العراق الحديث ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٠م.
- عباس ياسر الزيدى : تاريخ الصحافة العراقية منذ نشأتها حتى عام ١٩٣٦ م رسالة دكتوراه ، كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٩٧٥ م.
- عبد ربه سكران ابراهيم الوائلى : أكراد العراق ١٨٥١-١٩١٤م ، دراسة فى التاريخ الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧م.
- فيصل محمد الأرحيم : تطور العراق تحت حكم الاتحاديين ١٩٠٨-١٩١٤ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٩م.
- محمد يوسف خليل : العراق فيما بين ١٩١٤-١٩٢١م ، دراسة فى تطوره السياسى ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٦م.
- منيرة عبد الله العرينان : علاقات نجد بالقوى المحيطة ١٩٠٢-١٩١٤م ، رسالة دكتوراه ، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، مكة المكرمة ، ١٩٩٠م ، نقلا عن مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٥ ، يوليو ١٩٩١م.

سادسا : المراجع والدراسات :

أ ـ العربية

ـ ابراهيم خليل أحمد (الدكتور) : العلوم الطبية والرياضية والطبيعية ١٢٥٨ـ١٩١٤م فصل من كتاب "حضارة العراق" ، الجزء الحادى عشر ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٥م.

ـ ابراهيم الوائلى : الشعر السياسى العراقى فى القرن التاسع عشر ، مطبعة العانى ، بغداد ، ١٩٦١م.

ـ أحمد الصوفى : تاريخ المحاكم والنظم الادارية فى الموصل ١٥٣٤ـ١٩١٨م، مطبعة أم الربيعين ، الموصل ، ١٩٤٩م.

ـ أحمد عزت عبد الكريم (الدكتور) : العلاقات بين الشرق والغرب وأوروبا فى القرنين السادس عشر والتاسع عشر ، فصل من كتاب "دراسات تاريخية" فى النهضة العربية الحديثة ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، د.ت.

ـ أمين الريحانى : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ، الطبعة الثانية ، دار الريحانى للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٥٤م.

ـ أمين سعيد : الخليج العربى فى تاريخه السياسى ، ونهضته الحديثة ، بيروت، د.ت .

ـ انستاس مارى الكرملى : خلاصة تاريخ العراق منذ نشوءه الى يومنا هذا ، مطبعة الحكومة ، البصرة ، ١٩١٩م.

ـ ألبرت حورانى : الفكر العربى فى عصر النهضة ١٧٩٨ـ١٩٣٩م ، الطبعة الثالثة ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٧م.

ـ توفيق الطويل (الدكتور) : التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، الجزء الأول سلسلة تاريخ المصريين ، العدد ٢١، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٨م.

ـ توفيق على برو : العرب والترك فى العهد الدستورى ١٩٠٨ ـ ١٩١٤م ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٦٠.

- جابر ابراهيم الراوى (الدكتور) : مشكلات الحدود العراقية الايرانية والنزاع المسلح، الطبعة الأولى ، دار الشئون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٩م.

- جعفر الشيخ باقر آل محبوبة : ماضى النجف وحاضرها ، مطبعة العرفان ، صيدا ، ١٣٥٣ هـ .

- جمال زكريا قاسم (الدكتور) : الخليج العربى ، دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٨٤٠-١٩١٤م ، مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٦٦م.

- حافظ وهبة : جزيرة العرب فى القرن العشرين ، الطبعة الرابعة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦١م.

- حامد البازى : البصرة فى الفترة المظلمة ، مطبعة دار البصرى ، بغداد ، ١٩٧٠م.

- حسين خلف الشيخ خزعل : تاريخ الكويت السياسى ، جزأين ، مطبعة دار الكتب، بيروت ، ١٩٦٢م .

- حسين محمد القهواتى : التركيب الاجتماعى ، مبحث من كتاب " حضارة العراق " الجزء العاشر ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٥م .

- ــــــــــــ : الحياة الاجتماعية ، مبحث من كتاب " حضارة العراق " الجزء العاشر ، بغداد ، ١٩٨٥م.

- ــــــــــــ : الحياة الاقتصادية فى العراق من القرن التاسع عشر حتى نهاية العصر العثمانى ، مبحث من كتاب " حضارة العراق " ، الجزء العاشر ، بغداد ، ١٩٨٥م.

- حكمت سامى سليمان : نفط العراق ، دمشق ، ١٩٥٨م.

- حليم أحمد : موجز تاريخ العراق الحديث ١٩٢٠-١٩٥٨م ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٨م.

- خلدون ناجى معروف : الأقلية اليهودية فى العراق بين ١٩٢١-١٩٥٢م، الجزء الأول ، سلسلة دراسات فلسطينية ، الطبعة الأولى، مطبعة سلمان الأعظمى ، بغداد ، ١٩٧٥م.

- خلدون ناجي معروف : لمحات عن يهود العراق في العهد العثماني ، مقال في مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ، المجلد الثاني ، العدد السابع ، أيلول ، ١٩٧٣م.

- خليل ابراهيم الخالد ، ومهدي محمد الأزري : تأريخ الأراضي في العراق ، دار الرشيد بغداد ، ١٩٨٠م.

- رأفت الشيخ (الدكتور) : العرب ، دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر ، دار الثقافة القاهرة ، ١٩٨٣م .

- رفائيل بابو اسحق : تاريخ نصارى العراق منذ انتشار النصرانية في الأقطار العراقية الى يومنا ، مطبعة المنصور ، بغداد ، ١٩٤٨م.

- رفائيل بطي : الصحافة في العراق ، القاهرة ، ١٩٥٥م.

- زاهدة ابراهيم : كشاف الجرائد والمجلات العراقية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٦م.

- زكي صالح (الدكتور) : بريطانيا والعراق حتى ١٩١٤م ، بغداد ، ١٩٦٨م.

- ———————— : العراق من ١٧٠٠ـ١٩١٤ ، دراسة في الشؤون الخارجية ، البريطانية ، بغداد ، ١٩٣٧م.

- ———————— : مجمل تاريخ العراق الدولي في العهد العثماني معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٦٦م.

- ———————— : موجز تاريخ العراق الدولي ، منشأ النفوذ البريطاني في بلاد مابين النهرين ؛ بغداد ، ١٩٤٩م.

- ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٥٧م.

- ———————— : محاضرات في نشوء الفكرة القومية ، الطبعة الثانية ، مطبعة دار الهنا ، القاهرة ، ١٩٥٤م.

- سعاد هادي العمري : بغداد كما وصفها السواح الأجانب في القرون الخمسة الأخيرة ، مطبعة المعرفة ، بغداد ، ١٩٥٤م.

- سعيد حمادة : النظام الاقتصادى فى العراق ، بيروت ، ١٩٣٨م.
- سليم طه التكريتى : الصراع على الخليج العربى ، وزارة الثقافة والارشاد السلسلة السياسية ـ ١٢ ـ بغداد ، ١٩٦٦م.
- ــــــــــ : معركة النفط فى العراق ، بغداد ، ١٩٥٢م.
- سليمان البستانى : عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده ، مطبعة الأخبار ، القاهرة ، ١٩٠٨م.
- سليمان الدخيل : تحفة الألباء فى تاريخ الأحساء ، مطبعة الرياض ، بغداد ، ١٣٣١هـ /١٩١٢م.
- سليمان صائغ : تاريخ الموصل ، الجزء الأول ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٩٢٣م.
- سليمان فيضى : فى غمرة النضال ، مذكرات سليمان فيضى ، بغداد ، ١٩٥٢م .
- سيد نوفل (الدكتور) : الأوضاع السياسية لامارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦١م.
- شاكر صابر الضابط : العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وايران ، دار البصرى ، بغداد ، ١٩٦٦م .
- صالح محمد العابد (الدكتور) : النظام الادارى ، فصل من كتاب " حضارة العراق " الجزء العاشر ، بغداد ، ١٩٨٥م.
- صلاح العقاد (الدكتور) : الاستعمار فى الخليج الفارسى ، الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٧م.
- ــــــــــ : التيارات السياسية فى الخليج العربى ، الانجلوالمصرية، القاهرة ، ١٩٦٦م.
- ــــــــــ : المشرق العربى ١٩٤٥م ـ ١٩٥٨م ، القاهرة ، ١٩٦٧م.
- ــــــــــ : المشرق العربى المعاصر ، القاهرة ، ١٩٧٠م.
- عباس العزاوى : تاريخ العراق بين احتلالين ، الجزء السابع ، بغداد، ١٩٥٥م ؛ الجزء الثامن ، بغداد ، ١٩٥٦م.

- عباس العزاوي : عشائر العراق ، الجزء الأول ، مطبعة بغداد ، بغداد ، ١٩٣٧ ؛ الجزء الرابع ، شركة التجارة والطباعة المحدودة ،بغداد ، ١٩٥٦م.

- عبد الجليل الطاهر (الدكتور) : البدو و العشائر في البلاد العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٥٤/١٩٥٥م.

- ________ : العشائر العراقية ، الجزء الأول ، بيروت ، ١٩٧٢م

- عبد الحليم الرهيمي : تأريخ الحركة الاسلامية في العراق ، الجذور الفكرية والواقع التاريخي ١٩٠٠-١٩٢٤م ، الطبعة الأولى ، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، ١٩٨٥م.

- عبد الرحمن البزاز : محاضرات عن العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، معهد الدراسات العربية العالية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٦٠م.

- عبد الرزاق الحسني : تاريخ العراق السياسي الحديث ، الجزء الأول ، الطبعة السابعة ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٩م.

- ________ : الثورة العراقية ١٩٢٠م ، مطبعة العرفان ، صيدا ، ١٩٥٢م.

- ________ : العراق في دوري الاحتلال والانتداب ، صيدا ، لبنان ، ١٩٣٥م..

- ________ : العراق قديما وحديثا ، مطبعة العرفان ، صيدا ، ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م.

- عبد الرزاق الظاهر : الاقطاع والديون في العراق ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩٤٦م.

- عبد الرزاق الهلالي : تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٩١٧م ، بغداد ، ١٩٥٩م

- ________ : معجم العراق ، الجزء الأول ، بغداد ، ١٩٥٣م.

- ________ : الهجرة من الريف الى المدن في العراق ، بغداد، ١٩٥٨م .

- عبد العزيز الرشيد : تاريخ الكويت ، بيروت ، ١٩٦٢م.
- عبد العزيز سليمان نوار (الدكتور) : تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٨م.
- ________ : تاريخ العرب الحديث ، الجزء الأول ، العراق ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، ١٩٨٣م .
- ________ : داود باشا والى بغداد ، دار الكاتب العربى ، القاهرة، ١٩٦٨م.
- ________ : مشكلات الشرق الأوسط ، الجزء الثانى ، الجذور التاريخية للحرب العراقية الايرانية ، القاهرة ، ١٩٨٨.
- ________ : المصالح البريطانية فى أنهار العراق ١٦٠٠–١٩١٤م دراسة وثائقية للتطورات التى أدت الى احتكار بريطانيا للملاحة فى العراق ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٨م.
- ________ : مصر والعراق دراسة فى تاريخ العلاقات بينهما حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٨ م.
- عبد الفتاح ابراهيم : رسائل الأهالى ، الرسالة الأولى ، على طريق الهند ، مطبعة الأهالى ، بغداد ، ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٥م .
- عبد الفتاح حسن أبو علية (الدكتور) : دراسات فى تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٦م.
- عبد القادر باش أعيان العباسى : البصرة فى ادوارها التاريخية ، مطبعة دار البصرى ، بغداد ، ١٩٦١م.
- عبد الكريم محمود غرايبة : تاريخ العرب الحديث ، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٤م.
- عبد الله الفياض (الدكتور) : الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠م ، بغداد ، ١٩٧٥م .

- عزرا سمويل ساسون : تاريخ مدحت باشا وجمعية الاتحاد والترقي العثمانية ، الاسكندرية ، ١٩١٠م٠

- علاء موسى نورس (الدكتور) : الحياة الاقتصادية في العراق من احتلال بغداد حتى القرن الثامن عشر ، مبحث من كتاب " حضارة العراق " الجزء العاشر ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٥م٠

- ———— : السياسة السوقية الايرانية تجاه العراق في العصر الحديث ، فصل من كتاب " الصراع العراقي الفارسي " دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٣م٠

- ———— و عماد عبد السلام رؤوف (الدكتور) : عهد الاحتلال العثماني الأخير ، فصل من كتاب " العراق في التاريخ " دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٣م٠

- ———— : عهد المماليك والأسر الحاكمة فصل من كتاب " العراق في التاريخ " ، بغداد ١٩٨٣م ٠

- علي ابراهيم عبده (الدكتور) ، وخيرية قاسمية : يهود البلاد العربية ، دراسات فلسطينية ، ٨٢ ، بيروت ، ١٩٧١م٠

- علي سيدو الكوراني : من عمان الى العمادية أو جولة في كردستان الجنوبية مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩٣٩م٠

- علي ظريف الأعظمي : تاريخ الدول الفارسية في العراق ، مطبعة الفرات بغداد ، ١٣٤٦هـ / ١٩٢٧م

- ———— : مختصر تاريخ البصرة ، مطبعة الفرات ، بغداد ، ١٣٤٦ هـ /١٩٢٧م٠

- ———— : مختصر تاريخ بغداد القديم والحديث أو بغداد في ٤٠٠٠ سنة ، مطبعة الفرات ، بغداد ، ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦ م٠

- عماد عبد السلام رؤوف (الدكتور) : التاريخ والمؤرخون العراقيون في العصر العثماني — الطبعة الأولى ، دار واسط ، بغداد ، ١٩٨٣م٠

- ———— : الموصل في العهد العثماني فترة الحكم المحلي ١٧٢٦ — ١٨٣٤م ، مطبعة الآداب ، النجف ، ١٩٧٥م٠

- فريق المزهر آل فرعون : الحقائق الناصعة فى الثورة العراقية سنة ١٩٢٠م ونتائجها ، الطبعة الأولى ، مطبعة النجاح ، بغداد ، ١٩٥٢م٠
- فيليب دى طرازى (الكونت) : تأريخ الصحافة العربية ، الجزء الأول ، بيروت ، ١٩١٣م٠
- قدرى قلعجى : الخليج العربى ، دار الكاتب العربى ، بيروت، ١٩٦٥ م ٠
- كمال لطيف سالم : جميل صدقى الزهاوى سيرة وحياة ، بغداد ، ١٩٨٩م٠
- كمال مظهر أحمد (الدكتور) : الطبقة العاملة العراقية ، بغداد ، ١٩٨١م٠
- لوى بحرى : سكة حديد بغداد ، دراسة فى تطور ودبلوماسية قصة سكة حديد بغداد ، بغداد ، ١٩٦٧م ٠
- ليلى عبد اللطيف أحمد (الدكتورة) : الادارة فى مصر فى العصر العثمانى ، القاهرة ، ١٩٧٨م ٠
- مجيد خدورى : أسباب الاحتلال البريطانى للعراق ، مطبعة الشعب ، الموصل ، ١٩٣٣م٠
- محمد أنيس (الدكتور) : الدولة العثمانية والشرق العربى ١٥١٤ـ١٩١٤م ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٨١م٠
- محمد بديع شريف (الدكتور) : دراسات تاريخية فى النهضة العربية الحديثة ، القاهرة ، د٠ت٠
- محمد بهجة الأثرى : أعلام العراق المطبعة السلفية ، القاهرة ،١٣٤٥هـ٠
- محمد حافظ غانم (الدكتور) : مبادىء القانون الدولى، القاهرة ، ١٩٦٧م٠
- محمد رفعت : التوجيه السياسى للفكرة العربية الحديثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٤م٠
- محمد سلمان حسن (الدكتور) : التطور الاقتصادى فى العراق ، المكتبة العصرية ، بيروت ،١٩٦٥م٠

- محمد طاهر العمري الموصلي : تاريخ مقدرات العراق السياسية ، المجلد الأول، المكتبة العصرية ، بغداد، ١٩٢٥م ٠

- محمد فريد : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، بيروت ، ١٩٧٧م٠

- محمد محمود ابراهيم الديب (الدكتور) : الجغرافيا السياسية أسس وتطبيقات ، الطبعة الخامسة ، الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٤م٠

- محمد مظفر الأدهمي (الدكتور) : المجلس التأسيسي العراقي ، الجزء الأول ، دارالشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٩م٠

- محمود ثابت الشاذلي : الماسونية عقدة المولد وعار النهاية ، الطبعة الأولى ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٨٦م ٠

- محمود شكري الآلوسي : تاريخ نجد ، تحقيق محمد بهجة الأثري، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م٠

- محمود علي الداود : الخليج العربي والعلاقات الدولية ، الجزء الأول ، ١٨٩٠-١٩١٤ ، معهد الدراسات العربية العالية دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦١م٠

- محمود كامل (المحامي) : الدولة العربية الكبرى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ،القاهرة ، ١٩٦٦م٠

- مصطفى جواد (الدكتور) : أحمد سوسة (الدكتور) : دليل خارطة بغداد المفصل ، في خطط بغداد قديمة وحديثا ، بغداد، ١٩٥٨م٠

- مصطفى عبد القادر النجار (الدكتور) : التاريخ السياسي لامارة عربستان العربية (١٨٩٧ - ١٩٢٥) ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧١م٠

- ________ : التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية ، بالخليج العربي ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، البصرة ، ١٩٧٥م٠

- ________ : معاهدة أرضروم الثانية وتسويات ماقبل الحرب العالمية الأولى ، ١٨٤٧-١٩١٤م ، فصل من كتاب " الصراع العراقي الفارسي " ،دار الحرية للطباعة ، بغداد، ١٩٨٣م٠

- مصطفى نور الدين الواعظ : الروض الأزهر في تراجم آل السيد جعفر ، الموصل ، ١٩٤٨م.
- نابليون الماردينى : تنزه العباد في مدينة بغداد ، المطبعة اللبنانية، بيروت ، ١٨٨٧ م.
- نجدة فتحى صفوة : العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب ، الطبعة الأولى ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٦٩م.
- نخبة من الخبراء وأساتذة الجامعات العربية : الكويت وجودا وحدودا ، من منشورات مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، القاهرة ، ١٩٩١م.
- نور الدين حاطوم وآخر : المدخل الى التاريخ ، دمشق ، ١٩٦٠م.
- نورى خليل البرازى : البداوة والاستقرار في العراق ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩م.
- هاشم جواد : مقدمة في كيان العراق الاجتماعى ، بغداد ، ١٩٤٦م.
- هند فتال ، رفيق سكر (الدكتور) : تاريخ المجتمع العربى الحديث والمعاصر، الطبعة الأولى جروس برس ، لبنان ، ١٩٨٨م.
- وداى العطية : تاريخ الديوانية قديما وحديثا ، المطبعة الحيدرية ، النجف ، ١٩٥٤م.
- يوسف ابراهيم يزبك : النفط مستعبد الشعوب ، بيروت ، ١٩٣٤م.
- يوسف عز الدين (الدكتور) : الشعر العراقى الحديث والتيارات السياسية والاجتماعية دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧م.
- ــــــــــــ : الشعر العراقى أهدافه وخصائصه في القرن التاسع عشر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧م.
- يوسف رزق الله غنيمة : نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق ، الطبعة الأولى ، مطبعة الفرات ، بغداد ، ١٣٤٢ هـ / ١٩٢٤م.

ب ـ المعربة

ـ أنطونيوس ، جورج : يقظة العرب ، ترجمة ناصر الدين الأسد، واحسان عباس ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٠م

ـ أوكونور ، هارفي : الأزمة العالمية في البترول ، ترجمة عمر المكاوي (الدكتور) ،دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧م ٠

ـ ايرلاند، فيليب ويلارد : العراق دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة جعفر خياط ، دار الكشاف ، بيروت ، ١٩٦٩م٠

ـ بدج ، سروليس : رحلات الى العراق ، نقله الى العربية ، وقدم له وعلق عليه فؤاد جميل ، الطبعة الأولى، الجزء الأول ، مطابع دار الزمان ، بغداد، ١٩٦٦م

ـ بروكلمان ، كارل : تاريخ الشعوب الاسلامية ، الجزء الرابع ، نقله الى العربية نبيه فارس ، ومنير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٥٠م٠

ـ بيل ، جرترود (ألمس) : فصول من تاريخ العراق القريب ، تعريب جعفر خياط ، بيروت ، ١٩٧١م ٠

ـ تسيكر ، ولفرد : المعدان أوسكان الأهوار، ترجمة باقر الدجيلي، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥٦م٠

ـ جليلي ، جليل : انتفاضة الأكراد عام ١٨٨٠م ، موسكو ، ١٩٦٦م٠

ـ دي فوصيل ، بيير : الحياة في العراق منذ قرن ١٨١٤ ـ ١٩١٤ م ، ترجمة أكرم فاضل ، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة دار الجمهورية ، بغداد ، ١٩٦٨م٠

ـ ديولافوا (مدام) : رحلة مدام ديولافوا الى كلدة ـ العراق ١٨٨١م نقلها الى العربية على البصري ، بغداد، ١٩٥٨م٠

ـ رامزور ، أرنست ٠ أ (الدكتور) : تركية الفتاة وثورة ١٩٠٨م ، ترجمة صالح أحمد العلي (الدكتور) مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٦٠م

- سليمان فائق : تاريخ بغداد، ترجمة عن اللغة التركية موسى كاظم نورس ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٢م.

- فانيس ، جون : أقدم أصدقائي العرب ، ترجمة جايل عمسو ، مطبعة بغداد ، بغداد ، ١٩٤٩م.

- فشر ، هـ . أ . ل : تاريخ أوروبا في العصر الحديث ، ١٧٨٩ـ١٩٥٠م، تعريف أحمد نجيب هاشم ، وديع الضبع ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٤م.

- فوستر ، هنري : نشأة العراق الحديث ، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، الفجر للنشر والتوزيع ، بغداد ، ١٩٨٩م.

- كيلي ، جون . ب : بريطانيا والخليج ١٧٩٥ـ١٨٧٠م ، الجزء الثاني ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، وزارة التراث القومي والثقافة بسلطة عمان ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ١٩٧٩م .

- لنشوفسكي ، جورج : الشرق الأوسط في الشؤون العالمية ، الجزء الثاني، ترجمة جعفر خياط ، العراق ، بغداد ، د.ت.

- لوتسكي ، فلاديمير بوريسوفيتش : تاريخ الأقطار العربية الحديثة ، ترجمة عفيفة البستاني (الدكتورة) ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧١م.

- لونكريك ، ستيفن هيمسلي : أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، نقله الى العربية جعفر خياط ، الطبعة الثالثة ، بغداد، ١٩٦٢م.

- وتلن ، آلما (الدكتورة) : عبد الحميد ظل الله على الأرض ، ترجمة راسم رشدي ، ، دار النيل للطباعة ، القاهرة ، ١٩٥٠م.

- نيكتين ، باسيل : الأكراد ، ترجمة طائفة من الكتاب ، بيروت ، ١٩٥٨ م .

- هاكوبوف ، غورغين (الدكتور) : المصادر العربية حول تاريخ الأكراد الأثني وروايات أصلهم العربي ، فصل من كتاب " أبحاث جديدة للمستعربين السوفيت ، الكتاب الثاني ، موسكو ، ١٩٨٧م .

- هرتز ، فردريـــــــــــك : القوميـة في التاريخ والسياسـة ، ترجمـة عبد الكريـم أحمد ، القاهرة ، د٠ت٠

- هيـــرزويـز ، لوكـــا ز : ألمانيـا الهتلريـة والمشرق العربي ، ترجمـة أحمـد عبد الرحيم مصطفى (الدكتور) دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧١ م٠

جـ - الأجنبيـــــة

- Al-Azzi, Khalid (Dr.) : The Shatt Al-Arab River Dispute in Terms of Law, Baghdad, Iraq, 1972.

- Alexander, Melamid : The Shatt Al-Arab Boundary Dispute The Middle East, Journal Summer, 1968.

- Atiyyah, R. Ghassan : Iraq : 1908-1921, Asocio Political Study, Beirut, 1973.

- Batatu, Hanna : The Old Social Classes and the Revolutionary Movement of Iraq, New Jercy, 1978.

- Broune, E.G. : The Porsion Revolution of 1905-1909, Cambridge, 1910.

- Chiha, Habib. K. : La Province de Baghdad, Imp, El-Maaref, La Caire, 1908.

- Cuinet, Vital : La Turquie d'Asie, Tome II, Ernets Leroux Editeur, Paris,1892 .

- —————— : La Turquie d'Asie, Tome III, Ernest Leroux Editeur, Paris, 1892.

- Davison, Roderic. H. : Reform in the Ottoman Empire 1856-1876, Princeton University Press, New Jercy, 1963.

- Dickson,H.R.P. : The Arab of the Desert, "A Glimpse into Badwin Life in Kuwait and Saudi Arabia," London, 1951.

- Earle, Edward Mead : Turkey, The Great Powers and Baghdad Railway, A Study in Imperialism, New York, 1966.

- Foster, Henry, A. : The Making of Modern Iraq, University of Oklahoma Press, First Edition, Norman, 1935.

- Fraser, David : The Short cut to India, London, 1909.

- Gallman, W.J. : Iraq under General Nuri, Baltimore,1963.

- Hall, A.R. : boundaries in International Relation in World Political Geography by Pearcy and Fifield, New York, 1951.

- Hogarth, David George :"The Penetration of Arabia," A Record of the Development of Western Knowledge Concerning the Arabian Peninsula, London, 1904.

- Hourani, A : Minorities in the Arab World, London,1947

- Ireland, Philip Willard : Iraq, A Study in Political Development, Jonathan Cope, First Published, London, 1937.

- Jamali, Mohammed Fadhel : the New Iraq the Problem of Bedouin Education, the Rumford Press, New York, 1934.

- Khadduri, Majid : Independent Iraq, A Study in Iraq Politics since 1932, London, 1951.

- Khadduri, Walid : The Jews of Iraq during the Nineteenth Century, The Arab World. May-June, 1968.

- Kirk, George, E. : A Short Historyof the Middle East, London, 1952.

- Layard, Austen, H. : Discoveries in the Ruins of Nineveh and Babylon, John Murrary, London, 1853.

- Lewis, Bernard : The Emergence of Modern Turkey, Oxford University Press, London. 1961.

- Llayd, Seton : Foundation in the Dust, London, 1947.

- Longrigg, Stephen Hemsley : Four Centuries of Modern Iraq, London , 1925.

- ————————————: Iraq, 1900-1950. A Political Social, and Economic History, Oxford University Press, Second Impression, Great Britain, 1956.

- ———————————— : Oil in the Middle East, London, 1954.

- Miller, William : The Ottoman Empire and its Successors 1801-1927, London, 1966.

- Philby, J.B. : Saudi Arabia, London, 1955.

- Polh, W.R. : the US and the Arab World, Harvard University Press, Cambridge, Massocusetts, 1965..

- Saleh, Zaki : Britain and Mesopotamia, "Iraq to 1914", A Study in British Foreign Affairs, at Maaref Press, Baghdad, Iraq, 1966.

- ———————— : Mesopotomia (Iraq) 1600-1914, A Study in British Foreign Affairs, Baghdad, 1957.

- Valkenburg, S.V. : elements of Political Geography, 2nd Edit, New York, 1954.

- Whigham, N.J. : The Persian Problem, London, 1903.

* * * * *

ملخص الرسالة




تتناول هذه الدراسة " تاريخ العراق السياسى منذ نهاية حكم الوالى مدحت باشا ١٨٧٢م ، حتى قيام حكم الاتحاديين ١٩٠٨م" ، وكان العراق في معظم تلك الفترة ينقسم الي ولايات عثمانية ثلاث : بغداد والبصرة والموصل ، ونقطة البداية فى هذه الدراسة هى ترك مدحت باشا للحكم فى ولاية بغداد فى مايو ١٨٧٢م ، ويرجع اختيارنا لهذا التاريخ بالذات لنبدأ به دراستنا الى عدة أسباب ، يأتى فى مقدمتها الاهمية التاريخية لفترة حكم مدحت باشا التى استمرت مايزيد عن ثلاث سنوات، والتى تعد من أخصب فترات الحكم العثمانى فى العراق ، فهى اذن فترة ذات ملامح متميزة للانطلاق منها لدراسة تاريخ العراق .

أما النقطة التى توقفت عندها دراستنا ، فهى قيام حكم الاتحاديين ١٩٠٨م ، فترجع أهميتها الى أنها تمثل فى تاريخ العراق بداية لعهد جديد ، اتجهت فيه حركة الاتحاديين الى سياسة تتريك الدولة العثمانية ، وولاياتها ، والتعصب لكل ما هو تركى .

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من تناولها لمرحلة مهمة من تاريخ العراق الحديث الذى لا يزال يفتقر الى مزيد من الدراسات والأبحاث العلمية ، ففترة الدراسة هذه لم تأخذ من الباحثين ما تستحقه من اهتمام ، فعلى الرغم من وجود عدد من الدراسات العلمية التى تناولت تاريخ العراق فى العهد العثمانى خاصة منذ بداية عهد المماليك فى منتصف القرن الثامن عشر وحتى نهاية حكم الوالى مدحت باشا ، الا أن الفترة التى أعقبت حكم مدحت باشا وحتى قيام حكم الاتحاديين لم تبحث من جميع جوانبها بحثا وافيا ، بل بحث بعض جوانبها ، ولذلك فهى تحتاج لمزيد من الدراسات .

على الرغم من أن الباحثين قد ألحقوا هذه الفترة ، أو جزءاً منها بدراسات أشمل – سواء أكانت أكاديمية أم غير أكاديمية – تتناول فترات لاحقة أو سابقة أحيانا، حيث تطرقت هذه الدراسات الى الفترة الواقعة بين نهاية حكم مدحت باشا وقيام حكم الاتحاديين ، بصورة عرضية ، أو ممهدة لما تبحثه من فترات أعقبتها ، لذلك فان اختيارنا لموضوع الدراسة جاء رغبة فى دراسة جانب مهم من جوانب تاريخ العراق

فى تلك الفترة ودراسته دراسة علمية ٠

وتبنى البحث فى تناوله لدراسة التاريخ السياسى فى العراق ، المفهوم الذى يرى أن السياسة هى علم الدولة بشؤونها الداخلية والخارجية ، أى الأوضاع السياسية على اطلاقها ، سواء فى علاقات أهل البلد بالسلطات الحاكمة التى تتولى شؤونه الداخلية أو فى علاقات السلطات الحاكمة بالقوى الخارجية ٠

ولقد اتسمت فترة الدراسة بالعديد من الصراعات بين السلطات العثمانية الحاكمة فى العراق والقوى المناوأة لها على المستويين الداخلى والخارجى ، فعلى المستوى الداخلى ظلت السلطات العثمانية الحاكمة طوال فترة الدراسة فى صراع مستمر وعنيف مع العشائر العربية البدوية والريفية ومع العشائر الكردية ، كما كان هناك صراع مع الأقليات الأخرى ، وقد لجأت السلطات العثمانية الحاكمة الى أساليب عديدة ومتنوعة لاحتواء زعماء ومشايخ هذه العشائر ليسهل السيطرة عليها ، وأما على المستوى الخارجى ، فظلت السلطات العثمانية الحاكمة فى العراق فى صراع يكاد لا يتوقف مع الدولة الفارسية ، من جهة ، ومع آل سعود فى نجد والاحساء من جهة ثانية ، ومع آل الصباح فى الكويت من جهة ثالثة ، وبطبيعة الحال أدت هذه الصراعات المستمرة الى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى ولايات العراق ٠

ومن هنا انقسمت الدراسة الى محورين أساسيين غير منفصلين : الأول محور داخلى يشمل الادارة ونظم الحكم فى العراق ، وأثر الاصلاحات والتنظيمات العثمانية عليها ، كما يشمل هذا المحور الدور السياسى للقوى الاجتماعية داخل العراق سواء أكانت قوى عرقية عشائرية أم قوى دينية ، والثانى محور خارجى يتناول النفوذ البريطانى فى العراق وما ارتبط بهذا النفوذ من تنافس مع القوى الاستعمارية الأخرى ، سواء الفرنسية أو الروسية ثم الألمانية ، يضاف الى ذلك علاقات العراق مع دول الجوار الاقليمى سواء مع فارس أو المشيخات العربية على ساحل الخليج العربى ٠

لذا قسم الباحث هذه الدراسة الى ثمانية فصول وفصل تمهيدى بالاضافة الى مقدمة وخاتمة ، أما الفصل التمهيدى فهو بعنوان " العراق تحت الحكم العثمانى المباشر". وتناول الفترة مابين عامى ١٨٣١ الى ١٨٧٢م ، أى الفترة مابين نهاية حكم المماليك الى

نهاية حكم مدحت باشا للعراق ، وتناول الباحث بايجاز ملامح أزمة المجتمع العراقي من خلال دراسته للأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت سائدة في العراق آنذاك ، مبرزا الأسباب التي أدت الى تخلف المجتمع العراقي ، وتدهوره ، والنتائج المترتبة على ذلك ، مشيرا الى أن أوضاع وسمات المجتمع العراقي هذه ، ظلت سائدة ولم تتغير تقريبا حتى نهاية الحكم العثماني في العراق ، كما تطرق الباحث الى دراسة الاصلاحات والتنظيمات العثمانية ، ومدى تأثيرها على العراق ، من خلال رصده للخطوات الاصلاحية التي حاولت الدولة العثمانية تطبيقها في العراق ، كما اختتم الباحث هذا الفصل بتحليل أسباب البطء الشديد في دخول الاصلاحات الى العراق وموقف الدولة العثمانية منها .

أما الفصل الأول فيتناول " الادارة ونظم الحكم في العراق " ، ولقد قسم الباحث هذا الفصل الى أربعة نقاط رئيسية ، تناول الأول التقسيم الاداري لولايات العراق الثلاث مبينا العلاقة بينها ، مشيرا الى عدم الاستقرار الاداري الذي اتسمت به كل من ولايتي البصرة والموصل والأسباب التي دعت الى ذلك ، ثم تناول التقسيم الاداري داخل كل ولاية على حدة . أما النقطة الثانية فتناولت الجهاز الاداري الحاكم في ولايات العراق الثلاث الوالي ، ومعاون الوالي ، والدفتردار ، والمكتوبجي ، ومدير الشؤون الأجنبية ثم انتقل الباحث بعد ذلك لدراسة لغة الادارة في العراق . أما النقطة الثالثة فشملت الدوائر الحكومية ، فكان هناك مجلس ادارة لكل ولاية . بالاضافة الى دوائر البلديات ، ودوائر الصحة والمستشفيات ، وقوات (الضبطية) حفظ الأمن ، والفيلق السادس (الجيش) ، أما الأسباب التي دعتني الى دراسة الفيلق السادس ضمن الادارة العثمانية في العراق ، فترجع الى أن الجيش كان سندا قويا للادارة المدنية . بالاضافة الى أنه قام بمهمة تحصيل الضرائب التي كانت في كثير من المناطق لا تتم الا بالقوة . أما النقطة الرابعة والأخيرة من هذا الفصل فقد تضمنت العوامل التي أدت الى تدهور الادارة في العراق والتي يرجعها الباحث الى عوامل خاصة بالدولة العثمانية نفسها ، وعوامل أخرى خاصة بالعراق .

أما الفصلان الثاني والثالث ، فقد تناول الباحث فيهما موقف السلطات العثمانية الحاكمة في العراق من القوى الاجتماعية فيها سواء أكانت قوى عرقية عشائرية أم

قوى دينية ، فاختص الفصل الثانى بدراسة الدور السياسى للقوى العرقية والعشائرية ،وقد قسم الباحث هذا الفصل الى ثلاثة محاور رئيسية : تناول الأول دور العشائر البدوية السياسى مركزا على أهم العشائر البدوية التى أسهمت فى تشكيل المجتمع العراقى وبخاصة عشائر " شمر الجربا " بوصفها نموذجا للعشائر البدوية ٠ أما المحور الثانى ، فتناول دور العشائر الريفية السياسى ، وقد اختار الباحث عشائر" المنتفق" بوصفها نموذجا للعشائر الريفية ، وموقفها من السلطات العثمانية الحاكمة والثورات التى أثارتها ضد السلطات الحاكمة فى العراق ، ومحاولات هذه السلطات لاستقطاب شيوخ العشائر سواء بالطرق السلمية أو القوة العسكرية ٠ وقد اختتم الباحث هذا الفصل بدراسة دور الأقلية الكردية السياسى من خلال صراعها مع السلطات العثمانية فى العراق ومحاولات الأكراد الاستعانة بفارس لمناوأة السلطات العثمانية فى العراق ٠

أما الفصل الثالث فاختص بدراسة " الدور السياسى للقوى الدينية فى العراق"، وقد قسم الباحث هذا الفصل الى أربعة نقاط رئيسية تناول أولها دور المسلمين من أهل السنة ، وثانيها دور المسلمين الشيعة ، وثالثها دور اليهود السياسى فى العراق٠ ويختتم الباحث هذا الفصل بدراسة دور النصارى السياسى فى العراق ٠ مشيرا الى موقف كل فئة من هذه الفئات الأربعة من السلطات العثمانية الحاكمة ومدى مساهمتها فى الحياة السياسية ومدى قربها وبعدها عن السلطة الحاكمة ٠

أما الفصلان الرابع والخامس ، فتناول الباحث فيهما محاولات القوى الأجنبية التغلغل داخل العراق ، فاختص الفصل الرابع بدراسة " تغلغل النفوذ البريطانى فى العراق" ٠ وقد أوضح الباحث أن السلطات البريطانية لجأت الى العديد من الأساليب لمحاولة التغلغل داخل العراق ، ومن هذه الأساليب تأسيس شركات للملاحة النهرية فى بلاد مابين النهرين ، ومن هذه الشركات شركة " لينش للملاحة النهرية " ، كما لجأت أيضا الى العمل على وجود السفن الحربية البريطانية فى المياه العراقية ، كما سعت الى محاولة تنفيذ مشروع سكة حديد الفرات ، الا أن هذا المشروع لم يظهر الى حيز الوجود ، بل استخدم فى المناورات السياسية ، هذا بالاضافة الى محاولات السلطات البريطانية مد خطوط برقية وبريدية لتسهيل الاتصال بين بغداد والهند عن طريق البصرة ، ولم تكتف بريطانية بما حصلت عليه من نفوذ وامتيازات فى العراق ،

انما عملت على تقوية مركز المقيمية البريطانية فى العراق ، لدرجة أن ممثلها أصبح وكأنه ممثل سياسى لدى دولة مستقلة وليس مقيما أجنبيا فى ولاية عثمانية ٠

أما الفصل الخامس ، فيتناول التنافس الدولى ازاء العراق ، سواء أكان تنافسا بريطانيا فرنسيا أم تنافسا بريطانيا روسيا أم تنافسا بريطانيا ألمانيا ، فقد كانت بريطانيا محورا أساسيا فى التنافس الأوربى ازاء العراق ، بحكم تغلغل نفوذها فى العراق فى أواخر القرن التاسع عشر ، ويختتم الباحث هذا الفصل بدراسة البترول وآثاره السياسية على العراق وكيف أن التنافس للحصول على امتيازات التنقيب عن البترول كشف عن منافس جديد فى هذا المجال وهو الولايات المتحدة الأمريكية ، وبذلك تبدلت صفة هذا التنافس فى نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين من السيطرة على طرق المواصلات الى السيطرة على منابع البترول ٠ وبالرغم من ذلك ، فان البترول لم يأخذ دوره الكبير فى الاقتصاد العالمى آنذاك ٠

أما الفصلان السادس والسابع ، فقد خصصتهما لدراسة علاقات العراق بدول الجوار الاقليمى ٠ فاختص الفصل السادس بدراسة " العلاقات العراقية الفارسية " وقام الباحث بتتبع بداية الصراع الفارسى العثمانى ازاء العراق ، والأسباب التى أدت الى استمرار هذا النزاع . وبذلك حدد مناطق النزاع العراقى الفارسى مركزا على أهم منطقتين فى الصراع . وهما منطقتا السليمانية وعربستان . ثم انتقل الباحث بعد ذلك لدراسة مشكلة الحدود العراقية الفارسية . مبرزا أهم المشاكل المترتبة عليها من وجهة نظر الباحث ، وهى مشكلات اقتصادية ودينية وسياسية ٠

أما الفصل السابع فقد جاء تحت عنوان " العراق والجوار العربى " وقد قام الباحث بتقسيم هذا الفصل الى قسمين رئيسيين : القسم الأول ويتتبع الوجود العثمانى فى الاحساء منذ حملة مدحت باشا ١٨٧١م ، وحتى نهاية هذا الوجود فى أوائل القرن العشرين . أما القسم الثانى فتناول دراسة علاقات العراق العثمانى بالكويت، مبرزا حقيقة هذه العلاقات ، وكيف تحولت هذه العلاقات من مساندة عسكرية من جانب الكويت لولاة العراق الى صراع بينهما من أجل احتواء حاكم الكويت والقضاء على الشخصية المتميزة التى كانت تتمتع بها الكويت ٠

أما الفصل الثامن والأخير ، فيتناول سياسة الاتحاديين وأثرها على العراق ، فقد قام الباحث بدراسة موقف الاتحاديين من فئات المجتمع العراقي ، سواء العشائر العربية أو الكردية ، أو الأقليات والطوائف المختلفة ، مركزا على سياسة التتريك التي اتبعها الاتحاديون وأثر ذلك على التطور الفكري والشعور القومي في العراق ، ثم ينتقل الباحث الى دراسة مظاهر هذه السياسة على العراق ثم يختتم الفصل بدارسة موقف العراقيين من سياسة التتريك ٠

ويختتم الباحث دراسته بخاتمة ، يلخص فيها أهم النتائج التي توصل اليها من خلال تقييمه لمواقف السلطات العثمانية الحاكمة في العراق من القوى المناوأة لها على المستويين الداخلي والخارجي ، وأثر ذلك على العراق ٠

أما المنهج الذي اتبعه الباحث في هذه الدراسة فهو المنهج العلمي الموضوعي القائم على عرض الأحداث التاريخية وتحليلها ملتزما بوحدة الموضوع في السياق التاريخي العام وهو منهج لا يحفل كثيرا بالتفاصيل المملة ، وانما يهتم أساسا بالكشف عن السياق العام للتطور التاريخي ، مركزا على أهم النماذج التي أسهمت بدور رئيسي في تشكيل تاريخ العراق ابان فترة الدراسة ٠

ولقد اعتمد الباحث في دراسته هذه على مصادر عديدة ومتنوعة يأتي في مقدمتها الوثائق البريطانية غير المنشورة ، وخاصة وثائق وزارة الخارجية البريطانية Foreign Office المحفوظة بدار السجلات العامة في لندن Public Record Office ، واعتمد الباحث أيضا على وثائق عثمانية منشورة ، قام بجمعها وتعريبها نوفل نعمة الله نوفل ونشرها في عام (١٣٠١هـ/١٨٨٤م) بمجلدين تحت عنوان " الدستور " ، وقد اعتمد الباحث على المجلد الأول منهما ٠

كما استعان الباحث ببعض المذكرات الشخصية كان أهمها " مذكرات السلطان عبد الحميد " والتي قام بترجمتها وتحقيقها والتعليق عليها محمد حرب عبد الحميد ، وكذلك " مذكرات مدحت باشا The Life of Midhat Pasha والتي قام بنشرها ابنه علي حيدر ، وقام بتعريبها يوسف كمال بك حتاتة ٠

كما استعان الباحث بعدد كبير من الدوريات التي كانت تصدر في ولاية بغداد

فى العهد العثمانى والسنوات القليلة التى أعقبته مثل جريدة " الزوراء " ، ومجلة " لغة العرب " والعديد من الجرائد الاخرى ، كما استعان ببعض الجرائد المصرية مثل جريدة " المقطم " و " المؤيد " .

وكذلك اعتمد الباحث على بعض الرسائل الجامعية غير المنشورة ، وعدد كبير من المؤلفات والدراسات الاكاديمية العربية والمترجمة والاجنبية ، والتى أثبتها فى قائمة المصادر والمراجع .

وأخيرا ، أرجو أن أكون قد وفقت فى دراسة هذا الموضوع ، ولله الحمد أولا وأخرا ، وهو الهادى الى سواء السبيل .

الباحث

اكتوبر ١٩٩٣

Ain Shams University
Faculty of Arts
Department of History

The Political History of Iraq

from the End of Medhat pasha's Rule up
to the advancement of Unionists, Rule
(1872- 1908).

M.A. Thesis

by

Ashraf Mohamed Abdel- Rahman Mo'nis

Supervised by

Prof. Abdel-Aziz Soliman Nawar

Cairo , 1993.

SUMMARY

THE POLITICAL HISTORY OF IRAQ
FROM THE END OF MEDHAT PASHA'S RULE
UP TO THE ADVANCEMENT OF THE UNIONISTS
RULE (1872 - 1908)

This study deals with the political history of Iraq from the end of Medhat Pasha's Rule (1872) up to the advent of the Unionists (1908). The Starting point in this study is when Medhat Pasha left Baghdad province in May (1872). There is a good reason behind choosing this date for our study : the historical importance of Medhat Pasha's Rule which lasted onlyfor more than three years. This period is considered as one of the Most eventful and fertile Ottoman era in Iraq. therefore, it is an era which has distinctive features which may be a starting point to study the Iraq history.

This study also deals with the rise of the Unionists' Rule (1908), which is very important because it represents a start for a different phase in Iraq history, a phase different from our study here because the Unionists' Movement was oriented towards making every thing Turkish in the Ottoman Provinces and being Fanatic to what is Turkish.This stage differs from the preceding one.

This study takes its importance from a very important ere in the modern history of Iraq which still needs a lot of studies and scientific researches.

This study - dealing with the political history of

Iraq - adopts the concept of politics as the State's awareness of its interior, as well as exterior, affairs, i.e.the political affairs. These affairs include the relations between the people and their government or the relations of the State with other States.

Therefore, this study is divided into two main relevant parts : first, an inner part dealing with the Managing and governing systems in Iraq and the effects caused by the Ottoman Rule. This part also includes the political role played by social forces inside Iraq whether tribal or religious. Second, an outer part dealing with the British domain in Iraq which competes with all colonizing Rivals (France, Russia and Germany) together with Iraq's relations with neighbouring provinces as Persia and all other Arab Emirate, on the Arab Gulf coast.

This is why the researcher has divided this study into eight chapters, a preliminsry one, an introduction and a conclusion.

The praliaminary chapter is entitled "Iraq under the Direct Ottoman Rule" (1831-1872). The researcher briefly tackles the features of the Iraq Society crisis through his study to the prevailing economic, social and political positions in Iraq at the time. He has also shown the reasons that lead to the deterioration of the Iraq society indicating that these aspects were unchangeably domineering till the end of the Ottoman Rule in Iraq.

The first chapter deals with "Administration and Regign systems in Iraq" This chapter is divided into four main points. First, the administration division for the three provinces of Iraq and the relationships between them and referring to the unsettled administration in El-Basra and El-Moasel provinces and the reasons leading to this. Then it tackled the means of administration for each province concerning the second point, it tackled the administrative institution in each state. The third point includes the official circles as hospitals, security forces, the sixth army which was a good supporter to the civil administration. The last point in this chapter includes the factors which lead to the deterioration of Iraq administration.

In the second and the third chapters, the researcher deals with the Ottoman ruling authorities in Iraq and their attitude towards the social forces whether they are tribal or religious. The second chapter is divided into three core points : the first deals with the most important bedouin tribes as (Shamar Elgarba) as an example to the bedouin tribes. The second deals with (Almuntafq) tribes. The researcher concludes this chapter by sealing with the Kurdish minority and its political conflict with Ottoman Rule.

The third chapter deals with the political role piayed by the Religious forces in Iraq. The researcher divided this chapter into four main points : The role played by Muslims

(Sunnas), the other Muslims (Shaites), the Jews and the Christians.

The fourth and fifth chapters deal with the attempts of the foreign forces to inflitrate and enter Iraq. The British resorted to establish navigation organizations in the States existing between the two Rivers. The British also kept their ships inside the Iraqi Provincial water. Further, the British authorities tried to extend the post and telegraph lines to make Al-Basra a means of connecting Baghdad with India. The British representative in Iraq became a political representative for an independent state and not a foreign resident in an Ottoman province.

The fifth chapter deals with the competing imperialisms to get Iraq. These imperialisms were British-Frnch, British-Russian or British-German. This was at the end of nineteenth century.

The sixth chapter tackled the Ottoman - Persian conflict and the reasons lading to that conflict especially over the two oreas (Alsolimanya) and (Arabstar). Then, the researcher moved to another point which was the Iraqi-Persian borders crisis which caused a lot of social, political and religious problems.

The seventh chapter which entitled "Iraq and Arab Neighbours" was divided into two main points. first, the Ottoman Rule in (Alahsaa) was dealt with. Second, the

Ottoman Iraq relation with Kuwait.

The eighth chapter-which is the last one - concentrated on Unionists reign and its effect on Iraq and their attitude towards different trebes of Arabs and Kurds. It also tackled Unionists policy to make everything Turkish and the effect of this policy on the intellectual development in Iraq and the Iraq people's attitudes towards this policy.

The researcher concluded his study with a conclusion summing up the most important results achieved.

The research methodology a dopted in this study is the objective scientifis one which is based on introducing historical events and analysing them objectively committing itself to the unity of topic in the general historical context.

The researcher relied on unpublished British documents which are kept in the foreign Office. He also used published Ottoman documents which were orabicized and compiled by Nofal Neimat Allah Nofal in two volumes entitled "The Constitution Aldustour".

The researcher also relied on some of the autobigraphies as Sultan Abdel Hameed's Diaries" which was introduced and commented on by Mohammed Harb Abdel Hamid, to gether with

Medhat Pasha's diaries "The Life of Medhat Pasha" which was published by his son Aly Heidar and arabicized by Uoussaf Kamal Beak Hataata.

The researcher also used some periodicals, some theses, some Egyptian newspapers and so many Arabs as well as non-Arabs - studies which are all mentioned in the Bibliography.

Finally, many thanks should go to my supervisior Prof. Abdel-Aziz Nawar for all his help and guidance.